جامعة الحاج لخضر -باتنة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية بين الشروط البنيوية ودور النخب السياسية: الجزائر أنموذجا 2000- 2013

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
فرع: التنظيم السياسي والإداري

إعداد الطالب: زكرياء بوروني
إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد باي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د يوسف زدام	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة -1-	رئيسا
أ.د. أحمد باي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة -1-	مشرفا ومقررا
أ.د خيرة بن عبد العزيز	أستاذة التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة -1-	عضوا مناقشا
أ.د سليم قيرع	أستاذ التعليم العالي	جامعة زيان عاشور– الجلفة	عضوا مناقشا
أ.د عبد اللطيف باري	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر– بسكرة	عضوا مناقشا
أ.د عنترة بن مرزوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021– 2022

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الخيرات وتحل البركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على أشرف خلقه المبعوث بالرحمات، عليه أفضل وأزكى التسليم، أما بعد،

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور " أحمد باي" لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى تواضعه وصبره ورحابة صدره في ما بذله من التوجيه والتصويب القيم لإتمام هذه الدراسة،

وأتوجه أيضا بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل، وعلى كل جهودهم المعتبرة.

ولا يفوتني أن أقدم شكري وامتناني لزملائي بكلية العلوم السياسة جامعة قسنطينة –3– الذين لم يبخلوا علي بالتشجيعات والنصائح الغالية، وأخص طيب الذكر أستاذي دعاس عميور صالح.

إهداء

إلى جداي الذين أفديا الجزائر بروحيهما ضمن قافلة شهداء ثورة التحرير،

إلى الروح الطيبة التي آوت وآزرت ونصرت جدتي الغالية رحمها الله ورزقها الفردوس الأعلى مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين،

إلى الأرواح الجميلة التي فارقتنا، لتتبوأ مقعد صدق عند مليك مقتدر بمشيئته تعالى، يا رب.

أستاذي "رياض بوريش" الذي أشرف على مذكرتي في الماجستير، الملهم في الجد وعلو الهمة،

أستاذي "عبد النور ناجي" الذي أطر دفعتي في الماجستير، رمز التواضع والتفاني،

زميلي "وليد موهوبي" الذي رحل عنا سريعا تاركا ذكرى لا تنسى، صاحب البشاشة وطلاقة الوجه ونقاء السريرة ودماثة الخلق،

زميلتي صفاء بن عيسى التي لها من اسمها نصيب،

إلى أمي، التي ناضلت من أجلنا ومازالت تحمل همنا،

إلى أبي،

إلى أختي وأخي، سندي،

إلى زوجتي، مع كل أماني الخير والتوفيق،

إلى إبنتي "أفنان" التي سرّ قلبي ميلادها،

إلى كل العائلة،

إلى كل معلمي وأساتذتي وزملائي وزميلاتي في مشوار الدراسة والعمل،

إلى كل من شجعني، ودعا لي بالتوفيق،

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: تأصيل نظري لمفهومي الديمقراطية والانتقال الديمقراطي

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية بين مشكلة التعريف ومأزق القياس

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية: الحد الأدنى والحد الأقصى

المطلب الثاني: تقييم الديمقراطية

المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي: المقومات المفاهيمية والمرتكزات النظرية

المطلب الأول: تعريف الانتقال الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

أولا: الانتقال الديمقراطي مفهوم مركب

ثانيا: الانتقال الديمقراطي عملية مرحلية

ثالثا: الانتقال الديمقراطي والأنظمة الهجينة

رابعا: الانتقال الديمقراطي: أنماط ومسارات متعددة

المطلب الثاني: المداخل النظرية لتفسير الانتقال الديمقراطي

الفصل الثاني: الشروط السوسيو-اقتصادية والثقافية للانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية

المبحث الأول: المدخل الاقتصادي-الاجتماعي لتفسير الانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية للانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية للانتقال الديمقراطي

المبحث الثاني: تفسير الانتقال الديمقراطي من خلال مدخل الثقافة السياسية

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية

المطلب الثاني: عناصر الثقافة الديمقراطية

المطلب الثالث: المقاربة الثقافية للانتقال الديمقراطي

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانتقال الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للانتقال الديمقراطي في الجزائر

المطلب الثاني: المؤشرات الثقافية للانتقال الديمقراطي في الجزائر

الفصل الثالث: المدخل المؤسساتي لتفسير عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية

المبحث الأول: العوامل المؤسساتية للانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: طبيعة المؤسسات التسلطية ومسار الانتقال إلى الديمقراطية

المطلب الثاني: مأسسة الانتخابات والأحزاب وإرساء الديمقراطية

أولا: الهندسة الانتخابية

ثانيا: مأسسة النظام الحزبي

ثالثا: مأسسة الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: أنماط الهياكل الدستورية والانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: النظام البرلماني مقابل الرئاسي في إرساء واستدامة الديمقراطية

المطلب الثاني: الهياكل الدستورية الأخرى والديمقراطية

المبحث الثالث: المؤسسات السياسية والانتقال إلى الديمقراطية في الجزائر

المطلب الأول: واقع الديمقراطية في الجزائر من خلال الأطر المؤسساتية والقانونية

أولا: الدولة والديمقراطية في الجزائر

ثانيا: الترتيبات الدستورية للسلطة والديمقراطية في الجزائر

ثالثا: الانتخابات والديمقراطية في الجزائر

المطلب الثاني: إصلاح المؤسسات السياسية وفرص الانتقال الديمقراطي في الجزائر

الفصل الرابع: البيئة الدولية والانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية

المبحث الأول: البعد الدولي في التنظير للانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: العوامل والفواعل الدولية في عملية الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: نظرية السلام الديمقراطي كخلفية لجهود نشر الديمقراطية

المبحث الثاني: المقاربة الأمريكية للدمقرطة في المنطقة العربية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

المطلب الثاني: نشر الديمقراطية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث: السياسة الأمريكية والديمقراطية في المنطقة العربية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001

أولا: فترة "بوش" الإبن

ثانيا: فترة "أوباما"

المبحث الثالث: السياسة الأوروبية والغربية وقضية الديمقراطية في المنطقة العربية

المطلب الأول: الآليات والمبادرات الأوروبية والغربية لنشر الديمقراطية

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي ودعم الديمقراطية في البلدان العربية

المبحث الرابع: السياسة الأمريكية والأوروبية إزاء الديمقراطية في الجزائر

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية– الجزائرية وقضية الديمقراطية

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية والفرنسية والديمقراطية في الجزائر

الفصل الخامس: دور النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية

المبحث الأول: مفهوم النخب السياسية والتنظير النخبوي للانتقالات الديمقراطية

المطلب الأول: مفهوم النخب السياسية

المطلب الثاني: المدخل النخبوي لتفسير الانتقالات الديمقراطية

المطلب الثالث: نقد التفسير النخبوي: الفواعل من غير النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي

المبحث الثاني: النخب السياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: انقسامات وصراعات النخب السياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر

أولا: الانقسام الرئيسي والصراع التاريخي بين السياسي والعسكري

ثانيا: رئاسة الجمهورية مركز السلطة ومحور الصراع النخبوي وإدارته

ثالثا: الآليات المتوارثة للسلطة في إدارة الصراع النخبوي

رابعا: الخلفية الأيديولوجية والثقافية للانقسام والصراع النخبوي

خامسا: البعد العرقي والجهوي للصراع النخبوي

المطلب الثاني: مواقف واتجاهات النخب السياسية الجزائرية نحو الديمقراطية

المطلب الثالث: معيقات وممكنات النخب الديمقراطية في السياق السياسي الجزائري

خاتمة

مقدمة

مقدمة

حازت قضية انتقال البلدان العربية إلى نظم حكم ديمقراطية على اهتمام متعاظم منذ العقد الأخير للقرن العشرين وصولا إلى أحداث ما عرف بالربيع العربي، حيث كان سقوط الاتحاد السوفياتي قبل ذلك وكذا هجمات الحادي عشر من سبتمبر محطات أخرى لدفع الموضوع ليحتل موضع الصدارة بين المواضيع السياسية المثارة في الساحة العربية، وحتى خارجها بحكم الصورة النمطية التي عرفت بها بلدان المنطقة العربية في خضم التحولات الدولية، وأنها صنعت الاستثناء بتمنعها عن امتداد الموجة الثالثة للديمقراطية التي راحت تجتاح في ثلاثة عقود بعد جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ووصلت إلى إفريقيا جنوب الصحراء، لكن القرن العشرين انقضى دون أن يسفر عن دولة عربية وحيدة قريبة من مصاف الديمقراطية وفقا للتقييمات المتعددة المتعارف عليها، والمرجعية في المجالين الأكاديمي والسياسي بين ممثلي الدول والناطقين باسم المنظمات الدولية.

ومثلت هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية حدثا فارقا أكسى موضوع الديمقراطية في المنطقة العربية زخما دوليا، فلم يعد قاصرا على الجهود الأكاديمية الأولى الباحثة نظريا في التأصيل العربي للمفهوم وعمليا عن مسببات الاستعصاء وعوامل توطين الديمقراطية منذ أواخر الثمانينيات، والتي كانت بالأخص تحت إشراف مركز دراسات الوحدة العربية، فقد فرضت قضية الديمقراطية هيمنتها على الساحة السياسية والإعلامية وعلى الرأي العام أيضا، وحدث ذلك بعدما وجهت أصابع الاتهام الأمريكي لعرابي الإرهاب الدولي من جنسيات عربية واتهمت المنطقة على أنها موطن لبث الكراهية تجاه الغرب وتفريخ الإرهاب، وفي عز حربها على هذا الأخير أطلقت إدارة "بوش" وحلفاؤها من الغرب مشاريع إصلاحية بمسحة ديمقراطية، والتي لم تساير الاتجاه الغالب للاستشراق وحكمه المطلق بتجدر الاستبداد في الثقافة العربية والإسلامية، لكن سرعان ما تغلبت واقعية الأهداف الاستراتيجية والهواجس من حكم الإسلاميين العدائي على مثالية الخطاب، وخفتت نبرة المطالبة بالتغيير مع إعادة النظر في الوتيرة والمحتوى والمستوى المطلوب له، حيث استخدمت أنظمة المنطقة العربية فزاعة الإسلاميين مع انخراطها غير المشروط في الحرب الأمريكية على الإرهاب، كما نزلت عند اشتراطات واشنطن بإجراء تعديلات سياسية لم تؤثر جوهريا على طبيعة الحكم، بينما رجحت الولايات المتحدة خيار عدم المجازفة بالتفريط في حلفائها التقليديين في المنطقة أخذا بتوصيات مستشاري البيت الأبيض وخبراء السياسة الخارجية في مراكز التفكير والبحث، حيث تم تفضيل نهج متدرج يقوم على تهيئة البيئة بتغيير

الخارطة الثقافية والأيديولوجية لصالح الاتجاه العلماني اللبرالي، وذلك بالتركيز على مراجعة المقررات التربوية والدراسية ودعم الحركة النسوية والمجتمع المدني التحرري حسب النموذج الغربي.

واندلعت انتفاضات ما سمي "الربيع العربي" في بداية العام 2011 لتحدث هزة كبيرة على الصعيدين السياسي والأكاديمي، فقد كانت خارج توقع الخبراء والمحللين الذين ظنوا أن الساحة السياسية العربية قد استكانت ورضخت للواقع الذي فرضته الأنظمة التي تجاوزت ضغوط الإصلاح من الخارج بعد 2001، رغم ما يمكن أن يقال عن مصداقيتها ورغم استمرار مظاهر الاحتجاج والتذمر في الشارع العربي، واجتمع عنصر المفاجأة مع ضبابية المشهد وتضارب الآراء وتفاوت التقديرات بين المحللين لمجريات الأحداث، ما بين التفاؤل الذي تحمله عبارة "الربيع العربي" التي شاعت في الإعلام والمستوحاة من ربيع أوروبا الثوري 1848، والذي دفع البعض ليؤرخ لنهاية عهد الاستثناء العربي ويدعي حلول موعد الموجة الرابعة للانتقالات الديمقراطية، في مقابل موقف متشائم يستند لاستمرار عوامل الاستبداد العربي من ثروة نفطية تؤمن السلم الاجتماعي في بعض البلدان وقوة قمعية رادعة ودعم خارجي للأنظمة القائمة لدوافع جيو–إستراتيجية، وإن تهافت التفسير الثقافي تجريبيا في مجال البحث العلمي وواقعيا مع الهبة الشعبية لأجل الديمقراطية، وأيد الزمن بالشواهد الرأي الأخير؛ إذ ما لبثت الثورة أن أخمدت في البحرين بفضل الدعم الخليجي، وأطاحت ثورة مضادة بحكم الإخوان في مصر لتنصب العسكر من جديد، واستحالت انتفاضة الشعب نزاعا مسلحا تمّ تدويله في سوريا، استمات خلالها النظام. وفي ليبيا كما في اليمن لم يمنع سقوط نظام "القذافي" و"علي عبد الله صالح" تواليا من حدوث سيناريو مشابه قوض أركان الدولة تقريبا، وأحرزت تونس ـ استثناءً ـ تقدما بحسب مؤشرات قياس الديمقراطية الأكثر رواجا في الأوساط السياسية والأكاديمية، ويرجع الفضل في ذلك إلى تفاوض النخب وتنازلها وتقاربها وتوافقها، وذلك رغم الحوادث الأمنية وفترات الانسداد السياسي، ورغم تأسيس صرح مؤسساتي على أرضية دستور جديد بقيت الديمقراطية الناشئة بعيدة عن الاستقرار وبحاجة إلى خطوات نحو الترسيخ.

ولم تكن الجزائر بمعزل عن هذه الأحداث وانعكاساتها فانتفاضات "الربيع العربي" انطلقت من جوارها في تونس، وسرعان ما وصلها تأثيرها فقد عرفت احتجاجات اجتماعية متزامنة تقريبا في بداية عام 2011، وقد حاول النظام استباق امتداد الثورة واجتناب مصير نظرائه في بعض الدول العربية، وأقر لأجل ذلك حزمة من الإصلاحات السياسية وإجراءات للدعم الاجتماعي، مستحضرا في خطاب دعائي عبر قنواته الإعلامية تجربة بداية التسعينيات وتداعياتها المريرة خلال العشرية السوداء، حيث تُعدّ الجزائر من أوائل البلدان العربية التي خبرت عملية انتقال ديمقراطي أجهضت مع بدايتها بانقلاب عسكري على

نتائج صناديق الاقتراع أيدته أحزاب وجمعيات مدنية علمانية، وذلك لقطع طريق الحكم على إسلاميي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، فنشب صراع دموي عنيف بين القوات النظامية والجماعات الإسلامية راح ضحيته مئات الآلاف، وعاد الاستقرار السياسي باستتباب الأمن بحلول الألفية الجديدة ليثبت النظام أركانه، لكن تصنيفه دوليا بقي خارج مصاف الديمقراطية، بينما ظل ممثلوه ومؤيدوه يدعون له صفة الديمقراطية في طريق الترسيخ، فيما يرى معارضوه أنه أجهض الديمقراطية ليعيد بعث آلياته خلال الأحادية بواجهة تعددية.

أهمية موضوع الدراسة وأهدافها:

يمكن الحديث عن أهمية الدراسة على مستويين عام وخاص، ففي العام يستأثر موضوع الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية خاصة بأهمية بالغة بين المواضيع السياسية، بل إنه قد يكون ودون مبالغة ولا مزايدة أهمها على الإطلاق، فتقييم وتصنيف الأنظمة العربية بين أنظمة الحكم في العالم في التقارير المرجعية للمؤسسات الدولية يعزز فرضية الاستثناء العربي، وذلك مع استمرار حصانة هذه الأنظمة أمام أي تغيير ديمقراطي حقيقي، فرغم تباين طبيعة الأنظمة العربية من حيث إقرارُها دستوريا للمبادئ الديمقراطية وعلى رأسها التعددية والتنافسية السياسية فإنها تتشابه في تعطيلها أو تشويهها على الأقل، حيث أن التحولات الدولية بما فيها انتفاضات الربيع العربي فرضت على هذه الأنظمة استجابات متفاوتة لتحقيق التكيف واستعادة التوازن، فاعتمد بعضها على غرار الجزائر كما سبق وأن أشير إصلاحات سياسية، لكنها بقيت دون ما يأمل دعاة ومريدو الديمقراطية ودون أن تزحزح مكانتها في تقييمات الديمقراطية وتصنيفات الأنظمة، ويستفز هذا الوضع الباحثين لتفسيره: بكشف عوامل وأسباب بقائه، وفي مقابلها المتغيرات التي يمكن أن تتدخل في إنهائه وتحقيق الانتقال الديمقراطي، والتخلص بالمرة من شبح فرضية حتمية الاستبداد العربي الراسخة في الكتابات الاستشراقية.

وتكمن أهمية البحث في موضوع الديمقراطية بصفة أعم في تحولها إلى قيمة عالمية محددة لأنظمة الحكم الصالحة والفاسدة، فبنهاية التسعينيات إلى الألفية الجديدة تبنت منظمة الأمم المتحدة صراحة النظام الديمقراطي كأنموذج للحكم تعمل على تعزيزه ودعمه في دول العالم، وهو توجه تبنته أيضا سائر المنظمات الدولية لتكرس ما أطلق عليه "لاري دايموند" Larry Diamond عولمة الديمقراطية، والذي يروج له من خلال التنظير الذي يربط الديمقراطية بصفتها متغيرا مستقلا بتحقيق التنمية والأمن، فالديمقراطية تُقدَّم كوصفة لتعزيز الحكم الراشد وتفعيل معاييره والقضاء على الفساد، وأيضا لتقاسم الحكم وتفادي النزاعات وبناء السلام في المجتمعات والدول.

وتتبع أهمية هذه الدراسة بصفة خاصة من تطرقها لموضوع الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية بالتركيز على حالة الجزائر، وذلك في مرحلة حساسة من تاريخها بعد اندلاع انتفاضات الربيع العربي، لاسيما وأنها تعمد إلى الاستناد إلى إطار نظري وتحليلي شامل يغطي جل المتغيرات ذات الصلة بظاهرة الانتقالات الديمقراطية في الأدب المتخصص، حيث تستعرض خلفيتها النظرية بأدلتها المنطقية والتجريبية، قبل محاولة الإسقاط بقياس وتحليل تأثيرها على واقع الحالة الجزائرية بالأخص، حيث يتعذر القيام بعمل مماثل بالنسبة لكل الحالات العربية لكثرة المتغيرات التي يكون بعضها ذو طبيعة كيفية كالمتغيرات المؤسساتية، فلا يمكن التعبير عنها بصورة كمية موجزة غالبا، فذلك يتطلب مجهودا تنوء بحمله العصبة من الباحثين وتضيق به رسائل وكتب متعددة، لكن الإطار النظري المقدم يمكن أن تبني عليه دراسات أخرى وتستقي من خلاله أهم المتغيرات لاختبارها تجريبيا وميدانيا في حالات عربية أخرى، وبالإمكان الإفادة منه في اكتشاف عوامل ومتغيرات لا يغطيها مستلهمة من خصوصية السياق العربي، خصوصا وأن التنظير للانتقالات الديمقراطية اعتمد على معطيات وشواهد من البلدان التي شملتها الموجة الثالثة في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وكذا أوروبا الشرقية.

واستهدفت الدراسة إذن:

– أن تتوصل إلى إطار تحليلي أكثر شمولا للعوامل والمتغيرات ذات العلاقة السببية بظاهرة الانتقالات الديمقراطية وفقا للأدبيات المتخصصة، وهو ما يستخلص من مراجعة عامة لجهود التنظير في حقل الانتقال المتفرع عن السياسة المقارنة، ويمكن الاستفادة منه لاحقا في دراسات تشمل حالات عربية أخرى غير الجزائر.

– الكشف عن العوامل والمتغيرات المؤثرة في الحالات العربية سواء التي يغطيها الإطار التحليلي لعلم الانتقال أم لا، ما يسمح بالتعرف على مدى انعكاس خصوصية السياق والظروف المستجدة في بيئته الداخلية والخارجية على عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك من حيث الفرص والعقبات التي تخلقها والفواعل التي تقحمها والعوامل التي تفرضها، والمحددة لإمكانية حدوث هذه العملية ثم لمساراتها ومآلاتها المحتملة.

– لفت انتباه الباحثين لأهمية مراجعة التنظير الغربي للانتقالات الديمقراطية والبحث عن إطار تحليلي مناسب للسياق العربي، بحيث تراعى خصوصية هذا الأخير وظروفه المستجدة، فانتفاضات الربيع العربي التي اندلعت بعد انقضاء عقد من الألفية الثالثة عاصرت الانتشار الكبير لاستخدام الإنترنت ووسائل

التواصل الاجتماعي، والتي استُغلت في التعبئة للتظاهر وكإعلام بديل نشر وقائع الميادين والساحات، وتم تداول مادته من قبل كبرى الفضائيات الإعلامية.

– تقديم مراجعة نظرية موسعة لحقل الانتقالات الديمقراطية، وأيضا نموذج تحليلي للحالة الجزائرية يمكن للباحثين والطلبة الاستفادة منهما مستقبلا في بحوثهم وأعمالهم.

مبررات اختيار الموضوع:

وقع الاختيار على البحث في الانتقالات الديمقراطية في المنطقة العربية مع التركيز كحالة للدراسة على الجزائر لاعتبارات موضوعية وأخرى نابعة من رغبة الباحث، حيث:

– حاز هذا الموضوع بعيدا عن الذاتية ولا يزال على اهتمام الباحثين في العلوم السياسية وبالأخص في حقل السياسة المقارنة، ذلك أن الديمقراطية بعيدة عن أن تكون واقعا قائما في جميع مناطق ودول العالم، رغم اتساع رقعة الحرية الملحوظ في خارطة "بيت الحرية" مثلا، وفي تقييمات وتقارير منظمات أخرى، فقد اكتشف المتخصصون في مجال الانتقالات الديمقراطية أن كثيرا من البلدان التي مرت بمراحل انتقالية عرفت نشوء أنظمة هجينة لا هي ديمقراطية ولا تسلطية تقليدية، وأن كثيرا منها تبنت الديمقراطية شكليا لكنها تعتدي على مبادئها وتنتهك قواعدها عمليا، وفي المنطقة العربية بالخصوص يثير موضوع الديمقراطية حفيظة أهل الاختصاص لفهم وضعها الاستثنائي، فدونا عن مناطق العالم لم تحرز هذه المنطقة أي تقدم ديمقراطي، وشكل اندلاع انتفاضات الربيع العربي دون بوادر أو إيذان مسبق هزة زعزعت بعض الثوابت وأثارت الشك في مسلمات البعض، فالطرح الاستشراقي النرجسي الذي حكم بتعارض الثقافة العربية والإسلامية مع الديمقراطية مستشهدا بالاستثناء أو العجز الديمقراطي العربي كما يوصف سقط مع هبة الشارع العربي، فالتساؤل الذي بات جديرا بالطرح لا يتعلق بتلاؤم الثقافة العربية والديمقراطية وإنما بإمكانية أن يسفر المشهد الطارئ عن أنظمة ديمقراطية عربية.

– فرض تعذر تغطية كافة البلدان العربية أو عددٍ منها على الأقل اختيار الجزائر كحالة للدراسة، فأمام كثرة المتغيرات المرتبطة نظريا بظاهرة الانتقال الديمقراطي، وفي محاولة لتحليل وقياس تأثيرها في الواقع العربي لم يكن بالإمكان اتخاذ أكثر من حالة، كما أن عدم التقوقع في الجانب النظري كان يقتضي إسقاطه وعرضه على الأدلة والشواهد الميدانية، واختيار الجزائر بالذات يعزى موضوعيا إلى أن الباحث مطالب بالتصدي للمشكلات والقضايا المطروحة في وطنه قبل غيره، إذ تعد الديمقراطية أكبر الرهانات التي تعلق عليها غايات التنمية وتحقيق الحكم الراشد ومحاربة الفساد وحفظ الأمن والاستقرار.

– ودَفعتْ لاختيار الموضوع رغبةٌ ذاتية للباحث في تطوير وتوسيع بحثه الذي بدأه في مرحلة الماجستير، وذلك باعتماد إطار تحليلي موسع لا يقف عند مدخل النخبة السياسية الذي تبناه سابقا في تحليل عملية الانتقال إلى الديمقراطية متخذا من الجزائر أيضا حالة للدراسة، ما يعتمد على مراجعة عامة للأدبيات تستعرض من خلالها أهم المقاربات النظرية وتحدد استنادا إليها المتغيرات الأساسية للبحث والتحليل، والتي يتم توظيفها في دراسة الحالة للتوصل إلى نتائج قابلة للمراجعة والدحض والتعديل كما للدعم والتثمين من خلال مزيد من الدراسات المقارنة، تطلعا إلى إطار للتحليل والتفسير يتماشى وخصوصية السياق العربي ومعطياته الراهنة.

إشكالية الدراسة:

تطرح أدبيات الانتقال الديمقراطي في مجملها سؤالا مركزيا يتعلق بالعامل المفسر أو المتغير المستقل ذو التأثير الحاسم في حدوث هذه الظاهرة، رغم أن الجهود الأكاديمية في هذا المجال وفي معرض التنظير للعلاقة السببية تصادف قضايا وإشكالات أخرى، والتي يتقدمها تعريف مفهوم الديمقراطية بداية تعريفا مدققا شاملا وواسع القبول، بالنظر للخلاف الناجم عن تباين الخلفيات الفكرية والاتجاهات الأيديولوجية، ومن أوجهه الجدل باسم الخصوصية الثقافية الذي يفرض نفسه في مواجهة المرجعية اللبرالية التي أصبغت على الديمقراطية، ويروج لها دوليا بمقتضاها وجعلت وسما لها "الديمقراطية اللبرالية" Liberal Democracy، وكذلك نتيجة للمراجعات والابتكارات النظرية كمفهوم "الديمقراطية الجيدة" Good Democracy والمعايير التي يقوم عليها، وللتطورات العملية كالتي أحدثتها المدخلات التكنولوجية على ممارسة الديمقراطية، فبفعل ذلك يستساغ السؤال عن الانتقال إلى أي ديمقراطية؟، وإن كان أغلبية المتخصصين تواطؤوا على تبني تعريف بالحد الأدنى الإجرائي بالرجوع إلى موروث "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter و"روبرت دال" Robert A. Dahl، فإن ذلك لم يُنه اختلاف الرؤى بشأن الخصائص الدنيا للديمقراطية التي يشتملها هذا النمط من التعريفات، وحول المؤشرات التي تشتق منها والمنهجية التي تتبع لتجميع نتائج قياس وتقييم الديمقراطية، ومن خلالها الحكم على عملية الانتقال الديمقراطي.

ولا تنحصر خارطة المفاهيم التي صممتها أدبيات علم الانتقال الديمقراطي في مفهوم الديمقراطية، وإنما تشمل عددا من المفاهيم الأخرى التي لم تُثِر جدلا مماثلا في الأدبيات الغربية للحقل، لكنها خلقت صعوبات مع تعريبها فاستعمل الانتقال والتحول كمترادفين وأحيانا بمعنيين مختلفين، فأبقي على الانتقال مقابلا لمصطلح Transition واعتبر التحول مكافئا للترسيخ Consolidation، وكذلك استعملهما "علي

خليفة الكواري"، أما مصطلح Liberalization فيترجم حرفيا إلى التحرير السياسي أو محاكاة لمفهوم التحرير الاقتصادي Economic Liberalization، وكذا الانفتاح السياسي والتحول اللبرالي.

وتعرضت الأدبيات إلى مسألة أخرى هي كيفية حدوث الانتقال إلى الديمقراطية، حيث حددت أنماطا لسير العملية على أساس الجهة المتحكمة أو الفاعل الرئيسي فيها ما بين السلطة والمعارضة خاصة، وحولها لم يسجل خلاف جوهري بين الباحثين عدا في التسميات أو إضافة نمط فرعي إلى اثنين، دون أن يمس المتغير التفسيري المتمثل في توازنات القوة بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين، وعلى ذلك فإن الجدل ظل قائما أساسا بخصوص العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي أو المحددة لحدوثها، وإن كان تجسيدها عمليا يعزى في التنظير السالف واسع القبول إلى الفاعل العقلاني الذي يحصره في النخب السياسية، لكن خيارات النخب تبقى من وجهة نظر موازية محصورة بين الفرص والقيود التي تشكلها الظروف البنيوية للمجتمع، وأكدت أدبيات الانتقال الديمقراطي في هذا الصدد على تأثير متغيرات مختلفة مصدرها البيئة الداخلية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الهيكل المؤسساتي للنظام السياسي القائم أو قيد التأسيس، كما أشار بعضها إلى دور القوى الفاعلة في البيئة الدولية وانعكاس ديناميكيتها على إمكانيات إرساء الديمقراطية على حساب الأنظمة الاستبدادية.

وخلف التراكم المعرفي في مجال علم الانتقال لعقود منذ النصف الثاني للقرن العشرين عددا من المقاربات التفسيرية، والتي أدرجت وفقا لنوعية العوامل والمتغيرات التي تبنتها ضمن تصنيفات نمطية متباينة، ومن منطلق أن التنظير للانتقالات الديمقراطية استدل بظروف ومعطيات البلدان التي شملتها الموجة الثالثة في جنوب أوروبا وشرقها وفي أمريكا اللاتينية، فإن ذلك يجيز التساؤل عن صلابة هذا الإطار المعرفي وقدرته التحليلية للسياق العربي، لاسيما بعد انتفاضات الربيع العربي والتطورات التي رافقتها ومنها كما ذكر استغلال منصات التواصل الاجتماعي للتعبئة وبث الوقائع والأحداث، إضافة إلى بروز العامل المتجاهل في التنظير المتمثل في قوة الشارع والجماهير الحاشدة في الساحات على زعزعة الأنظمة المستبدة المزمنة، والتي شكلت حركات اجتماعية بدت عفوية لم تصطنعها الأيديولوجيا ولم تندفع وراء خطاب نخبوي أو قيادي، مع إمكانية تسجيل ملاحظات أخرى تصنع خصوصية السياق العربي الراهن، ولكن هل يمكن التحجج بالخصوصية للاستغناء عن الإطار المعرفي للانتقالات الديمقراطية، وهو نتاج لتراكم المعارف والخبرات من المقارنات الواعية والكتابات العلمية الرصينة لأهل الاختصاص؟، بل الحري اتخاذه مرجعا للتحليل وإسقاط تفسيراته على محك الواقع العربي لتمحيصها والتمسك بالثابتة مقابل

استبعاد الساقطة منها، كما يمكن إثراؤه أيضا بافتراضات جديدة من خلال الملاحظات للتجارب العربية والأطروحات التي رافقت ما سمي بالربيع العربي.

وتتصدى هذه الدراسة على ضوء ما تقدم لإشكالية يمكن صوغها في سؤال على النحو التالي:

إلى أي مدى يرتبط الانتقال إلى الديمقراطية في ضوء تجارب المنطقة العربية عموما والجزائر خصوصا بدور النخب السياسية، أم بتأثير العوامل والمتغيرات البنيوية للبيئتين المحلية والدولية؟

الأسئلة الفرعية:

ويمكن أن تتفرع عن هذا التساؤل المركزي أسئلة أخرى:

- هل توفر مقاربات علم الانتقال إطارا نظريا شاملا لتحليل وتفسير ظاهرة الانتقال الديمقراطي في السياق العربي؟
- هل ينطوي الواقع العربي في ضوء الحالة الجزائرية بالخصوص على مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية إيجابية ترجح حدوث انتقال ديمقراطي؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار البيئة الدولية الراهنة داعمة للانتقال الديمقراطي في البلدان العربية والجزائر على وجه الخصوص؟
- ما هي فرص وعقبات الانتقال الديمقراطي التي تشكلها المؤسسات السياسية في البلدان العربية من خلال الحالة الجزائرية؟
- هل النخب السياسية العربية من واقع التجربة الجزائرية على استعداد لبلورة وتجسيد مشروع توافقي يحظى بقبول سياسي واجتماعي واسع لإرساء الديمقراطية؟
- هل يتكشف الواقع العربي الراهن عن جهات فاعلة من غير النخب السياسية، وعن عوامل ومتغيرات مؤثرة طارئة على أجندة البحث العلمي؟
- هل يفرض الواقع العربي بذلك مراجعة نظرية لصياغة إطار تحليلي يتماشى وخصوصية السياق؟

الفرضيات:

تختبر هذه الدراسة في محاولة الحسم في الإشكالية التي تثيرها والإجابة على التساؤلات التي تطرحها عددا من الفرضيات:

- أن الانتقال إلى الديمقراطية يمثل ظاهرة تتسم على غرار الظواهر الاجتماعية والسياسية عموما بالتعقيد والتشابك، فلا يمكن بذلك الجزم بإمكانية تفسيرها من خلال عامل أو متغير أوحد، والأرجح أن تتدخل في حدوثها جملة من العوامل والمتغيرات.
- أن الانتقال الديمقراطي يمثل عملية واعية تتجسد بمساعي وجهود نخبوية خاصة، وتنجز عبر مساومات واتفاقات تترجم من خلال نصوص تشريعية تضبط قواعد ومؤسسات الحكم وفقا للمعايير الديمقراطية.
- أن ظروف البيئة المحلية ومعطيات البيئة الدولية تتيح الفرص وتفرض العراقيل أمام إقامة النظام الديمقراطي.
- أن خصوصية السياق العربي الراهن قد تتكشف عن جهات فاعلة وعوامل مستجدة على التنظير في حقل الانتقالات الديمقراطية، وتدفع لمراجعته نحو بلورة إطار تحليلي للحالات العربية.

منهجية الدراسة:

تبرز في عنوان الدراسة عبارة "الجزائر أنموذجا" التي تعطي انطباعا بأن منهج دراسة الحالة هو المنهج المعتمد أساسا، بيد أن الغرض من هذه الدراسة لا يقف عند تحليل وتفسير عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فقد استندت إلى مراجعة نظرية مفصلة لأدبيات علم الانتقال لاستخلاص العوامل والمتغيرات التي تشكل إطارا تحليليا أكثر شمولا وتكاملا لدراسة المنطقة العربية ككل، وإن كان تركيز الدراسة على الحالة الجزائرية لاعتبارات تم شرحها، وتتلخص في ضيق المساحة المتاحة من خلالها عن تغطية البلدان العربية، وذلك في ظل تعدد المداخل النظرية وكثرة المتغيرات، وقد فتح باب المقارنة بين البلدان العربية مع ذلك في أكثر من موضع فيها، وتظهر في تقييم الديمقراطية للوقوف على ما يسمى "العجز الديمقراطي العربي"، وأيضا من خلال الإحصائيات الخاصة بالموارد الطبيعية من النفط والغاز، والتحقيق في فرضية نقمة الريع على الديمقراطية، كما أن المقارنة تتمثل في عرض نتائج مسوح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، والتي تعصف بفرضية الحتمية الثقافية بفعل التأييد الكبير للنظام الديمقراطي، وكذلك تعالج الدراسة تأثير البيئة الدولية وسياسات القوى الكبرى على الديمقراطية في عموم الدول العربية رغم التفصيل أكثر في حالة الجزائر.

ويعد المتخصصون في حقل السياسة المقارنة دراسة الحالة الواحدة دراسة مقارنة إذا انطوت على تحليل مقارن ضمنيا مع أنظمة أخرى، وفي حال ارتباطها القوي مع نظريات بنيت على المقارنة، أو اشتركت في إطار نظري موحد مع دراسات أخرى، أو بما أنها وظفت مفاهيم قابلة للتطبيق في حالات

أخرى، ولو استهدفت القيام باستدلالات واسعة تمتد إلى أبعد من البلد الأصلي المعني بالدراسة[1]، ويتضح من العنوان إلى الأهداف المعبر عنها كما من الإشكالية والأسئلة المطروحة، فضلا عن المحتوى أن مجمل هذه السمات متوفرة في هذه الدراسة، فهي **دراسة مقارنة** بطبيعتها وفي مقصدها وغايتها تتطلع لتقديم إضافة للدراسات المقارنة وللتشجيع على المزيد منها، إذ أنها تتورع من البداية عن ادعاء إنجاز عمل كامل ونهائي يخرج بنتائج حاسمة للعوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، ويخلص بالتالي إلى إطار جاهز للتحليل لا يبقي للباحثين من خيار غير اتخاذه مرشدا في دراساتهم التي تخص البلدان العربية، بل إن أقصى ما ترنو إليه لفت أنظار الباحثين لأهمية العمل على ذلك عبر مراجعة وإثراء التنظير في مجال الانتقالات الديمقراطية.

واعتمدت الدراسة مجموعة من المقتربات والمداخل المعرفية، في مقدمتها **مدخل الاقتصاد السياسي**، حيث جرى من خلاله تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية على عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما وظف **مدخل علاقة الدولة– المجتمع** في بحث علاقة الدولة بالجماعات التقليدية القبلية والعرقية والطائفية وبالمجتمع المدني الحديث في البلدان العربية وبشكل أخص في الجزائر، وتأثير ذلك طبعا على إقامة أنظمة ديمقراطية، وتم الاعتماد على **مدخل الثقافة السياسية** في التعرف على طبيعة المواقف والاتجاهات السائدة تجاه الديمقراطية ومعاييرها في البيئة العربية وخاصة بالجزائر، وكذلك على **المدخل المؤسساتي** لشرح علاقة المؤسسات السياسية بالانتقال إلى الديمقراطية، و**مدخل النخب السياسية** للاطلاع على أدوار النخب وتفاعلاتها ذات الانعكاس الإيجابي منها والسلبي على إرساء النظم الديمقراطية في البلدان العربية، وفي حالة الجزائر بالأخص، وتم توظيف **المدخل النظمي** لتحليل تأثيرات الفواعل من البيئة المحلية والدولية على النظام وفرص وإمكانات تغييره ديمقراطيا، وعلى صلة يعد **المدخل البنيوي– الوظيفي** مجديا معرفيا لمحاولة تفسير أدوار القوى والفواعل لاسيما المشكلة للبيئة الدولية وتأثير تفاعلاتها وسياساتها وخياراتها الاستراتيجية على الديمقراطية في المنطقة العربية.

الأدبيات والدراسات السابقة:

أجريت في هذه الدراسة مراجعة نظرية عامة لأدبيات الانتقال الديمقراطي للكشف عن معظم العوامل والمتغيرات التفسيرية التي اعتمدتها، وذلك لاتخاذها في إطار تحليلي يشمل غالبيتها لدراسة بلدان المنطقة العربية، والذي تم تطبيقه بشكل خاص على حالة الجزائر، ولأجل ذلك تمت قراءة الكثير من هذه الأدبيات

[1] B. Guy Peters, ***Comparative Politics: Theory and Methods***, (London: Macmillan Press, 1998), pp 3, 12. Todd Landman, ***Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction***, (New York: Routledge, 3rd ed, 2007), p 28.

لاستخلاص الفرضيات التي بنت عليها والأدلة التي قدمتها، وعرضها عبر فصول الدراسة مع العلاقات السببية التي استنتجتها، وذلك وفقا لتصنيفها بحسب المداخل النظرية، بينما تعلقت الأدبيات التي وظفت في الفصل الأول بمفهومي الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، ومن ضمنها ما كتبه "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski، و"ليوناردو مورلينو" Leonardo Morlino، و"دافيد كولير" David Collier مع "ستيفن ليفتيسكي" Steven Levitsky، و"ميكايل كوبيدج" Michael Coppedge، وذلك حول التعريف الأدنى الإجرائي للديمقراطية وتعريف الحد الأقصى، وأهميتهما لقياس الديمقراطية وتصنيف أنظمة الحكم، وفي هذا الصدد تم التطرق إلى مفهوم "نوعية الديمقراطية" (QoD) باعتباره نتاجا لتطور النقاش المعرفي حول مفهوم الديمقراطية والتوسع في تعريفاته، وكتب فيه خاصة "ليوناردو مورلينو" Leonardo Morlino، ويتصل بموضوع "قياس الديمقراطية" Measuring Democracy الذي يثير إشكالا يتعلق بتعدد الجهات التي تتدخل في إجراء هذه العملية واختلافها على المنهجية المتبعة، وهذا ما تكشف عنه "بيبا نوريس" Pippa Norris، وبخصوص التعقيدات المنهجية كان مقال "جيراردو مونك" Gerardo Munck و"جاي فيركويلن" Jay Verkuilen مرجعيا، وأما فيما يتعلق بتقييمات الديمقراطية المعتمدة في مجال الانتقال الديمقراطي –على رأسها مؤشر الحرية لبيت الحرية ومؤشر "بوليتي 4" Polity IV– والقائمة على تعريفات الحد الأدنى، فقد تم الرجوع إلى بحوث "إبراهيم البدوي" مع "سمير المقدسي" وكذا دراسة "إليا حريق" لتحليل بياناتها الخاصة بالمنطقة العربية نقديا.

واستشهدت الدراسة بعدد من الأعمال الأخرى فيما يخص مفهوم الانتقال الديمقراطي، ومنها كتاب "خوان لينز" Juan J. Linz و"ألفريد ستيبن" Alfred Stepan، والكتاب الآخر الذي يتضمن إحدى أكثر الدراسات ذكرا في بحوث هذا الحقل لكل من "غييرمو أدونيل" Guillermo O'Donnell و"فيليب شميتر" Philippe C. Schmitter، يضاف إليهما المقال المشهور لمؤلفه "توماس كاروثيرز" Thomas Carothers والذي أشار إلى الطابع المرحلي لعملية الانتقال الديمقراطي، كما أثار قضية الأنظمة الهجينة التي أسفرت عنها بعض الانتقالات، وكتب عنها أيضا "لاري دايموند" Larry J. Diamond، و"ستيفن ليفتيسكي" Steven Levitsky مع "لوكان واي" Lucan A. Way، وغالبا ما يشار في هذا الصدد إلى مقال "فريد زكريا" Fareed Zakaria عن الديمقراطية غير اللبرالية Illiberal Democracy، وتم الرجوع إلى مقال "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington بعنوان "كيف تنتقل البلدان إلى ديمقراطية" How Countries Democratize في عنصر أنماط الانتقالات الديمقراطية، ومن أبرز الدراسات في هذه الجزئية تلك التي قدمها "جيراردو مونك" Gerardo L. Munck و"كارول سكالنيك ليف" Carol Skalnik Leff.

وجمعت في الفصل الثاني المقاربات النظرية من طابع اقتصادي واجتماعي وكذا ثقافي، وتم عرضها باقتفاء أهم الإسهامات انطلاقا من أكثرها أصالة، ففي المدخل الاقتصادي يتصدر عمل "سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipset على أنه أرسى دعائم مقاربة التحديث، والتي تعلق حدوث الانتقال إلى الديمقراطية على التنمية الاقتصادية ونتائج التحديث من زيادة للدخل وانتشار للتعليم، وقد بنت عليها الكتابات الأخرى التي تدرج ضمن هذه المقاربة بمحاولة دعمها بالأدلة الميدانية وبالإحصائيات والأرقام، أو تلك التي لم توافقها كليا على غرار ما قدمه "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski ومجموعته البحثية (P.AC.L)، ويذكر عمل "بارنغتون مور" *Barrington Moore*. Jr على أنه أسس للمقاربة البنيوية، والتي تقدم تفسيرا اقتصاديا واجتماعيا في الوقت ذاته بما أنها تربط بين التحديث وتطور النظام الرأسمالي والتحول الاجتماعي الذي يرافقه ونشأة الديمقراطية، حيث يؤدي صعود طبقات جديدة كطبقة العمال وبورجوازية المدن لتغير التوازنات الاجتماعية وتزايد الطلب على المشاركة السياسية والديمقراطية، أما مدخل الثقافة السياسية فينسب إلى "غابرييل ألموند" Gabriel Almond الذي اكتشف المفهوم وكان أول من وظفه في كتابه مع "سيدني فيربا" Sidney Verba سنة 1963، ثم كانت استفادته من تراكم أعمال علمية أخرى لاسيما منذ التسعينيات ومن أبرزها ما قدمه "رونالد إنجلهارت" Ronald Inglehart.

ورجعت الدراسة إلى الأدبيات التي كتبت في علاقة المؤسسات السياسية بالانتقال الديمقراطي، وعلى رأسها ما قدمه "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori، و"آرند ليبهارت" Arend Lijphart، و"خوان لينز" *Juan* J. *Linz*، و"بنجامين رايلي" Benjamin Reilly، كما أدرجت الأدبيات التي تعرضت للعوامل الدولية في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وتتصدرها كتابات "لورانس وايتهيد" Laurence Whitehead، وفيما يتعلق بأدوار النخب السياسية فإن المرجع الأول هو مقال "دانكوورت روستو" Dankwart Rustow الصادر سنة 1970، والدراسة التي لا تقل أهمية وشهرة (1986) لكل من "غييرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell و"فيليب شميتر" Philippe Schmitter ، ومن أهم الأطروحات في هذا الباب تلك التي قدمها "جون هيغلي" John Higley و"مكاييل بيرتن" Burton Michael.

ويكشف البحث في القوائم الببليوغرافية عن بحوث وكتابات علمية ذات صلة بموضوع هذه الدراسة عن قلة الدراسات النظرية المقارنة للانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، أو حتى للعجز الديمقراطي إذ يعتبر البعض ذلك أسلم منطقيا ومعرفيا، أي تلك التي تعتمد إطارا نظريا وتعمد إلى إسقاطه على الحالات العربية، ومن ضمنها يمكن ذكر:

1- يمكن نسبة السبق لمثل هذا العمل للمشروع الذي أطلقه مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1996، حيث وضع "برهان غليون" ما أسماه منهجا لدراسة **مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية**[1]، واعتمد من خلاله مقاربة متعددة شاملة لكل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيوستراتيجية، لكنه عزل إطار التحليل الذي بناه عن أي خلفية أو أغراض نظرية نافيا أن يكون مقصده بناء نظرية أو التحقق منها، على الرغم من أنه يمكن القول أنه تأثر بوضوح باطلاعه على التنظير في صياغة منهجه هذا، والذي فصله "علي خليفة الكواري" في شكل مخطط للدراسة[2]، واتبع في دراسة عدد من البلدان تحت عنوان مستقبل الديمقراطية، ومن ضمنها تلك التي صدرت في كتاب "**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**" بمساهمة "إسماعيل قيرة" و"فضيل دليو" و"علي غربي" و"صالح فيلالي"، وقدم لها "علي خليفة الكواري" ثم "برهان غليون" الذي أشار إلى الخصائص التمثيلية للبلدان العربية في الحالة الجزائرية، كبلد نفطي يشكل الريع المتأتي من تصدير الطاقة أهم موارده وهو وضع مشابه لبلدان الخليج، كما يتميز بكثافة سكانية تفرض تحديات على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين الأمن والاستقرار الاجتماعي، وهو ما تشترك فيه الجزائر مع عدة بلدان عربية كمصر وسوريا والعراق واليمن والمغرب والسودان، والجزائر أيضا من البلدان التي خرجت من تجربة اشتراكية دامت ثلاثة عقود ونبعت من إرادة بناء وطني مستقل، وهي قريبة بذلك من النزعة القومية الشعبوية في عدد من البلدان العربية، وهي: مصر والعراق وسوريا وليبيا واليمن، وتكتسي التجربة الجزائرية للانتقال من الأحادية إلى التعددية أهمية كبيرة للدروس التي يمكن استفادتها من أسباب تعثر الديمقراطية.

والتزم الرباعي المشارك في "مستقبل الديمقراطية في الجزائر" بمخطط الدراسة كما فصله "علي خليفة الكواري"، وبإشكالية البحث المتمثلة في كشف عقبات وإمكانات الانتقال الديمقراطي واستشراف مستقبل الديمقراطية في الجزائر، وتعرض بذلك للخلفية التاريخية للتجربة السياسية الراهنة للجزائر، قبل أن يعرج على تحليل واقع البنى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ومعها العلاقات الجيو-سياسية وعلاقتها بالانتقال الديمقراطي، قبل الخاتمة الاستشرافية بعنوان: رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن الديمقراطية تتأسس على عقد سياسي جديد لإعادة بناء الدولة على قاعدة المقومات الوطنية، وأن أهم العقبات الراهنة التي تواجهها تتمثل في ضعف المعارضة وتشرذمها وطغيان مشكلة الزعامة والانشقاقات على مختلف التشكيلات السياسية، مع تسجيل مؤشرات

[1] برهان غليون، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية"، ***مجلة المستقبل العربي***، السنة 19، العدد 2013 (نوفمبر 1996)، ص ص 37- 53.

[2] علي خليفة الكواري، "مخطط عام لدراسة البلدان العربية"، ***مجلة المستقبل العربي***، السنة 19، العدد 2013 (نوفمبر 1996)، ص ص 54-69.

إيجابية منها مأسسة العمل السياسي في إطار ديمقراطي من حيث المبدأ رغم ما يشوبه، إضافة إلى تعددية الأحزاب والصحافة وتنامي وجود ونشاط المجتمع المدني.

2- وتذكر أيضا كدراسة حاولت أن تشمل المجال العربي مع اتخاذ الجزائر كحالة للبحث، رسالة الدكتوراه للباحث "مصطفى بلعور" بعنوان: "***التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)***"، والتي نوقشت بعنوان السنة الجامعية 2009- 2010، وبحث من خلالها طبيعة وحدود وعوامل التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، وهدفت كما عبر صاحبها إلى رصد التغيرات والتحولات التي شهدتها النظم العربية على مستوى الأطر الأيديولوجية والدستورية والمؤسسية، وتفسير أسبابها وانعكاساتها عربيا وفي الجزائر بالأخص، وتحليل معوقات الانتقال إلى الديمقراطية والتي تبرز بخاصة في العلاقات الثنائية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والمدنية والعسكرية، وبين الإسلام والديمقراطية، واعتمد في بلوغ غايته على منهجية مركبة تشمل مناهج واقترابات، منها منهج دراسة الحالة للتعمق في النظام الجزائري والتعرف على نطاق التحول الذي مسه والإشكاليات التي صادفته، كما وظف الباحث مثلا مدخل النخبة للتعرف على أدوارها وعلاقاتها المؤثرة على مسار التحول السياسي للنظام في الجزائر، ومن أهم ما استنتجه الباحث أن التحولات التي عرفتها الأنظمة العربية كانت سطحية وشكلية، وحدثت في إطار استيعاب الضغوطات الدولية والداخلية كأحداث أكتوبر 1988 في الجزائر، وذلك بدليل عدم تجدد النخبة الحاكمة التي بقيت مسيطرة على دواليب الحكم، واعتبر أن الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب توافقا شاملا يجمع كل القوى السياسية من طرفي السلطة والمعارضة، والقيام بإصلاحات دستورية وقانونية ومؤسساتية تشمل النظام الانتخابي والحزبي، إضافة إلى إصلاح النظام الثقافي اقتصادية وتجديد النخب ونشر الثقافية الديمقراطية.

3- وقدمت دراسات أخرى عن الانتقال الديمقراطي تمايزت من حيث الحالات التي درستها وعددها، ومنها أخرى عمت بلدان المنطقة العربية دون أن تخص إحداها أو بعضها ببحث وتحليل معمق، ومن أمثلتها رسالة دكتوراه للباحث "السعيد ملاح" حملت عنوان ***التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي***" ونوقشت خلال سنة 2013- 2014، وبحث من خلالها إشكالية تمنع الأنظمة العربية عن مسايرة التوجه العالمي نحو الديمقراطية والأسباب الموضوعية التي يمكن أن تفسر ذلك، وطرح أسئلة أخرى متصلة من أهمها: ما إذا كانت نظريات التنمية السياسية والانتقال الديمقراطي التي انطلقت من السياقات التاريخية والسياسية الغربية مناسبة لدراسة الأنظمة العربية، كما اهتم بمفهوم الديمقراطية وإمكانية تقبله بطابعه اللبرالي الغربي في البيئة العربية، أو أن ثمة ضرورة لمقاربته بما يتناسب مع الخصوصية،

وافترض في هذا الشأن أن الشكل الديمقراطي الممكن في المجتمعات العربية هو الذي يساير طابعها الديني، واعتمد الباحث على مقاربة منهجية مركبة هو الآخر، وظف من خلالها المنهج المقارن في إبراز خصوصية الظاهرة السياسية العربية، مع المنهج التاريخي الذي برر اعتماده بمتابعة تطورات مفهوم الديمقراطية والنقاشات الأكاديمية المتعلقة بأشكال الحكم، واعتبر أنه اقتفى التوجهات ما بعد الحداثية في توظيف الجانب القيمي المعياري في بحثه، ومما يصل إليه الباحث أن ثمة منطقا مقلوبا يقود الباحثين الذين ينطلقون من الأدبيات الغربية التي أنتجتها سياقاتها الخاصة، وذلك عوض الانطلاق من المعضلات القائمة في الواقع فيجدون أنفسهم يكررون إجابات معينة، لأن نفس المقدمات تقود لنفس النتائج، لكن الباحث وإن لامس جانبا من الصواب فإنه لم يصب الآخر، فالتنظير للانتقالات الديمقراطية قائم على المقارنات لغرض التعميم، ولا يمكن أخذه جملة كما لا يمكن تركه كذلك، والحق مع الباحث في التأكيد على مراعاة خصوصية السياق تاريخيا وفكريا ومن كل النواحي الأخرى، وقد تعرض أيضا لمأزق تداخل الدولة والنظام والمجتمع في البلدان العربية وأن الديمقراطية ليست حلا سحريا لحل المشكلات على المستويات الثلاث، بما أنها مجرد آلية لتسوية النزاعات السياسية والفصل في أمر السلطة والحكم.

وتركت دراسات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية على شاكلة ما ورد ذكره فجوة معرفية، وذلك بإهمالها للتنظير وعدم توظيفه في تحليل الظاهرة من خلال الحالات العربية وبمنهجية مقارنة، أو بتعبير آخر إسقاط التنظير على التجارب العربية ومراجعته على ضوئها، مستهدفة التوصل إن أمكن إلى إطار تحليلي يستفيد من التراكم المعرفي للحقل العلمي المتخصص ويتماشى وخصوصية السياق، فرغم أن غالبية الدراسات استعرضت الخلفية النظرية وإن بشكل مقتضب مكتفية بملخص عن أهم المقاربات، فإنها في الغالب أيضا لم تقم ارتباطا واضحا بين الإطار النظري ودراسة الحالات التي تناولتها، ما يتبدى من بعض الأمثلة للدراسات العربية، فالكتاب الجماعي الذي حرره "علي خليفة الكواري" بعنوان "***مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية***" الذي يبدو أنه يحمل طابعا نظريا للوهلة الأولى، لم يكن كذلك، وليس هذا فقط بل إن الجانب النظري للانتقال استحضر فقط في مقالتي "يوسف الشويري" و"إسماعيل الشطي"، بينما لم تلتزم المساهمات في الكتاب بنموذج موحد للتحليل، وتنطبق الملاحظات نفسها على الكتاب ***لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى***"، والذي حرره "علي خليفة الكواري" مع "عبد الفتاح ماضي"، حيث كتب فيه هذا الأخير مقالا افتتاحيا نظريا لم تتخذه بقية المقالات مرجعا، وتميز هذا الكتاب بانطوائه على مقارنة لبعض الدول العربية مع غيرها.

والجدير بالتنويه في الأخير أن هناك دراسات مهدت لتدارك الفراغ، الأمر الذي يتطلب مجموعة متكاملة من الأبحاث، ويذكر هنا الكتاب الذي حمل عنوان "الانتقالات الديمقراطية في الوطن العربي" ***Democratic Transitions in the Arab World***، وحرره "إبراهيم البدوي" وسمير المقدسي" (2017)، واللذين حاولا من خلاله مستفيدين من الخبرة التي تكونت لديهما من العمل الجماعي السابق بعنوان "الديمقراطية في العالم العربي، تفسير العجز" ***Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*** (2011)، اقتراح إطار للتحليل يشمل المتغيرات التفسيرية التي خلصا لتأثيرها على عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، وهي ريع الموارد الطبيعية والمحيط الإقليمي غير الديمقراطي إضافة للنزاعات القائمة فيه (خاصة النزاع العربي– الصهيوني)، وأقحما أيضا عاملين آخرين هما: التاريخ الاستعماري والانقسامات الاجتماعية والدينية، وعمدا لتوظيفه في تحليل عام للمنطقة العربية، وأتبعته دراسات لحالات عربية قام بها عدد من الباحثين المشاركين خصت بلدانا عرفت انتفاضات الربيع العربي هي تونس ومصر وسوريا، وبلدان هما: لبنان والكويت صنفا ضمن خانة الديمقراطية الجزئية بتفاوت مع تشاركهما حالة الفشل في الانتقال إلى ديمقراطية كاملة، إضافة إلى السودان البلد الذي مر بتجارب ديمقراطية متقطعة في الخمسينيات والستينيات وأيضا في الثمانينيات، وظل يرزح تحت الاستبداد. وخلاصة القول في ما توصلت إليه هذه الدراسات تأكيدها للعلاقة بين المتغيرات النظرية المذكورة وتعطل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية.

وصدر مؤخرا (جويلية 2020) للباحث "عزمي بشارة" كتاب بعنوان ***الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة***"[1]، والذي تضمن مراجعة نظرية شاملة في اثني عشر فصلا، وفي قسم رابع أخير تحت عنوان استنتاجات نظرية من تجارب عربية يضم أربعة فصول، حاول صاحب الكتاب الذي دعا للاستفادة من أدبيات الانتقال الديمقراطي إجراء مقارنة بين أطروحاتها النظرية ومعطيات السياق العربي، ليخلص لاستنتاج مجموعة من النقاط النظرية العامة التي يقول أنها ليست بقوانين ولا تؤلف نموذجا معرفيا، وذلك من خلال دراسة عدد من الحالات العربية، ومن أهم هذه النقاط: أن التوافق على كيان الدولة بوصفها منفصلة وغير متجسدة في النظام شرط مسبق لإقامة النظام الديمقراطي، وأن تماسك أجهزة القمع والجيش واستعدادها لاستخدام القوة في غياب ضوابط داخلية ودولية يمثل أهم العقبات التي تواجه الانتقال إلى الديمقراطية، كذلك فإن الشروخ الاجتماعية والسياسية كالطائفية والقبلية تجعل الانتقال الثوري مخاطرة، فقد يؤدي لإذكاء الشروخ التي يستغلها النظام التسلطي للتصدي للثورة، وعلى ذلك

[1] عزمي بشارة، ***الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة*** (الظعاين/قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، 624 ص.

فالإصلاح التدريجي هو النهج المفضل، كما أن الهبات الثورية تتسم بالعفوية، وأهم تحد تطرحه تحويلها إلى استراتيجية تغيير منظم، زيادة على ذلك فإن وجود طموح للحكم لدى قيادة الجيش يرهن عملية الانتقال بوجود قوة معارضة متحدة تتوصل لإبرام تسويات مع العسكر، ويؤكد الباحث على أهمية دور النخب السياسية وتحليها بثقافة سياسية ديمقراطية، ويضيف بأن الاستقطاب الديني بدل الاستقطاب السياسي يمثل ظاهرة معيقة للانتقال الديمقراطي.

تقسيم الدراسة:

اشتملت الدراسة لغرض الإجابة على ما طرح من تساؤلات والتحقق مما افترض من فروض وفق المنهجية المعروضة، وإضافة إلى هذه المقدمة والخاتمة التي خصصت في نهايتها لرصد النتائج على خمسة فصول، تخصص أولها في مفهومي الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، حيث يمثل تعريف مفهوم الديمقراطية مرجعا لاستنباط مؤشرات قياس الديمقراطية، وعلى أساس تقييم الأنظمة يمكن الحكم على عمليات الانتقال، وما إذا نجحت في إرساء نظام ديمقراطي أم أدت إلى قيام شكل آخر من أنظمة الحكم المستبدة، فتعريف الانتقال الديمقراطي لا ينفصل عن تعريف الديمقراطية، ولا يكتمل تعريفه أيضا دون شرح مدلولات تشكيلة من المصطلحات المتصلة المتداولة في الأدبيات، ودون بيان مسار العملية وطابعها المرحلي وأنماط حدوثها، ولإحاطة شاملة تمت بعدها الإشارة إلى أهم المقاربات التفسيرية للظاهرة التي يعبر عنها هذا المفهوم وتصنيفاتها المختلفة، قبل الخروج بتصنيف خاص يظهر في فصول الدراسة.

فقد استعرض الفصل الثاني أهم التفسيرات النظرية التي يمكن تصنيفها ضمن خانة المدخل السوسيو-اقتصادي، كمقاربة التحديث والمقاربة البنيوية، ومثيلاتها التي تنسب إلى المدخل الثقافي الذي يربط بين طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وإقامة النظام الديمقراطي، وناقش الباحثون من خلاله معايير الثقافة الديمقراطية، وخاضوا في السجال بين ثبات عناصر الثقافة وقابليتها للتغيير والعوامل التي تتدخل في ذلك، ومن ثمة كان العمل على توظيف أهم المتغيرات والمؤشرات المستخلصة في تحليل الحالة الجزائرية، حيث تم اعتماد مؤشرات اقتصادية واجتماعية كمتوسط نصيب الدخل الفردي ومعدل التشغيل والبطالة، ونسب الفقر، والمعايير الخاصة بنوعية الخدمات الصحية والتعليم التي تندرج ضمن مؤشر التنمية البشرية، وانعكاسات الاقتصاد الريعي، أما المؤشرات الثقافية فتمثلت في أهم المعايير والمواقف والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع والمواتية حسب الأدبيات لإقامة ورسوخ النظام الديمقراطي، كالمشاركة وقبول التعدد والتسامح مع الاختلاف، والثقة، وتأييد الديمقراطية، والتي اعتمد في رصدها على عدة مسوح للرأي العام.

وكان العمل كذلك في باقي الفصول على مراجعة عامة للأدبيات وإسهاماتها النظرية في كل مدخل، ومن بعدها محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع والوضع الجزائري، حيث خصص الفصل الثالث للمدخل المؤسساتي، وتم التعرض فيه لتأثير البناء المؤسساتي للنظام التسلطي على احتمالية ومسارات الانتقال إلى الديمقراطية، وكذا انعكاسات عملية الهندسة السياسية للأنظمة الانتخابية والأنظمة الحزبية ومأسسة الأحزاب والهياكل الدستورية على أداء النظام الديمقراطي وفرص بقائه واستدامته، واعتبر استقرار مفهوم الدولة واستقلالها وسموها على النظام وأي جماعة مهما كانت، إضافة إلى علاقة السلطات، ونوعية الانتخابات مؤشرات لقياس الديمقراطية في الجزائر من الناحية المؤسساتية، إضافة طبعا إلى الأحزاب والنظام الحزبي، وتم تقييم وضع هذه الأخيرة من خلال التعرض لانقسامات واتجاهات النخب السياسية في الجزائر، كما تم التطرق إلى تأثير الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام في 2012 على الانتخابات وتمثيل المرأة وحرية الإعلام والنظام الحزبي.

وتضمن الفصل الرابع المدخل الخاص بالعوامل الدولية، وتم من خلاله التعرض للجهات الدولية الفاعلة والوسائل والأساليب المتاحة والمتبعة في دعم ونشر الديمقراطية، وشرح الدوافع والمبررات النظرية للمساعي الدولية في هذا المجال، وبالتفصيل جرى تحليل السياسة الأمريكية والغربية والأوروبية خاصة تجاه تعزيز الديمقراطية عبر العالم، ثم بشكل خاص في الجزائر أين تم إفراد الدور الفرنسي بمزيد من الاهتمام.

وانطوى آخر الفصول على مدخل النخب السياسية، وافتتح بتعريف المفهوم الذي يرتكز عليه، ثم عرضت أهم الإسهامات النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي من خلاله، وتمت بعدها مراجعته نقديا بالكشف عن فواعل أخرى همشتها الأدبيات مقابل التركيز على النخب، في حين أن دور هذه الفواعل كان بارزا في تجارب بعض البلدان، لتنتهي الدراسة إلى تحليل تأثير الانقسامات والصراعات النخبوية وكذا اتجاهاتها ومواقفها على إقامة الديمقراطية في الجزائر.

الصعوبات والمشاكل التي واجهتها الدراسة:

يفضل في الأخير التنويه بجملة من الصعوبات والمشاكل التي أرقت الباحث وجعلته في كبد ومعاناة، ولعلَّه من خلال تبيانها يجد أعذارا لما يظهر في الدراسة من النقائص والسلبيات، فقد طالت مدة إنجاز الدراسة أكثر مما كان متوقعا لها عند أول سنة تسجيل في طور الدكتوراه (2013– 2014)، ما يجعل الحدود الزمنية للدراسة (1999 إلى 2013) بعيدة نوعا ما، وقد تم اختيار هذه الفترة لمبررات علمية

ومعرفية تتمثل في إمكانية توفر المعلومات ولاسيما البيانات الإحصائية بمرور عدة سنوات، لتعذر الحصول على المستجدة منها بالنسبة للبلدان العربية عامة والجزائر بالأخص، زيادة على ذلك فإن الفترة المذكورة تمثل مرحلة تمت فيها عودة الحكم من خلال المؤسسات السياسية الرسمية مع استتباب الأمن والخروج من العشرية السوداء في الجزائر، كما تربع فيها "عبد العزيز بوتفليقة" على سدة الرئاسة لثلاث فترات قبل أن يمدد للرابعة، ولذلك يمكن وصفها بفترة استقرار على كل الأصعدة مع استعادة التوازنات المالية للبلد بفضل إيرادات المحروقات، وهو ما يجعلها تستحق البحث والدراسة.

لكن المجتمعات والأنظمة السياسية كمجالات للبحث ليس من خصائصها الثبات والاستقرار، فقد تطرأ عليها تغييرات مفاجئة وبعيدة عن التوقع، وهو ما كان في الجزائر من خلال الحراك السياسي الذي انطلق في 22 فيفري 2019 ليتسبب في إسقاط حكم الرئيس "بوتفليقة" الذي أعجزه المرض منذ مدة وحاشيته، فقد سقط الكثير من رموز حكمه الذين خضعوا للمحاكمة بتهم الفساد وزج بهم في السجون، وانطلق بالموازاة مسار سياسي لإقامة نظام جديد بدعم ومرافقة قيادة أركان الجيش، بدأ باستخلاف الرئيس المنتهية ولايته برئيس مجلس الأمة باجتهاد المجلس الدستوري، وتأجيل الانتخابات الرئاسية مرتين، ليستكمل بإجرائها، وبالاستفتاء على دستور جديد، وانتخاب البرلمان في انتظار المحليات، وهذا التحول السياسي المهم جدا وبغض النظر عن طبيعة التغيير الذي أحدثه جدير بأن ينال عناية الباحث في موضوع الانتقال الديمقراطي في الجزائر، لكنه كان خارج نطاق هذه الدراسة بحكم الفترة المحددة لها، ونظرا لأن بحثه كان يقتضي الترقب زهاء العامين تقريبا ليسفر عن نتائج يمكن من خلالها تقييمه والحكم عليه، ومع ذلك يمكن القول أن هذه الدراسة لم تفقد فائدتها في تحليل الحالة الجزائرية رغم هذا التحول الطارئ.

يضاف إلى ما تقدم أن الوقت لم يكن العقبة الوحيدة فالإجراءات الإدارية ما كانت لتسمح للباحث بتعديل آخر لعنوان البحث ومعه فترة الدراسة، بعد أن أجرى تغييرا مسبقا للعنوان ليوافق مضمون دراسته ولو نسبيا، حيث وبمضي فترة من البحث تغير توجه الباحث، والذي كان يركز على ديناميكية وتفاعلات النخب السياسية وأدوارها في العنوان السالف المعبر أيضا عن نفس المجال المكاني والزمني، وكان يحاذر مخافة أن يقع في تكرار غير مجد لعمله في طور الماجستير بعنوان "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر"، رغم أن مشروع الدكتوراه كان يحمل طرحا معدلا يقحم الفواعل من غير النخب وتفاعلاتها في سياق عملية الانتقال، وبانغماسه في الإطار النظري تبلورت لدى الباحث رؤية مغايرة حملته على الوجهة البحثية التي خاضها، وألزم بحكم ذلك بتعديل العنوان (2017–2018) الذي أصبح على نحو ما هو مسجل في الواجهة، حيث أبقي على مصطلح النخب السياسية بارزا لقبول

التعديل وعدم اعتباره تغييرا تاما للموضوع يقابله الرفض، ويضطر معه الباحث لخوض مشوار آخر من الإجراءات الإدارية لإعادة التسجيل في الدكتوراه بموضوع جديد بعد إهداره لسنوات، والعنوان بهذه الصياغة يعتريه ضعف من حيث الدقة في التعبير عن المحتوى، ولعل من الأفضل لو استبدل بعبارة: "مداخل الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية: دراسة نظرية مقارنة، الجزائر كأنموذج تحليلي (2000-2013)".

وواجه الباحث مشكلة أخرى تتعلق باتساع الجانب النظري لتعدد المداخل وكثرة المتغيرات التفسيرية، ما جعله من ناحية يركز على حالة الجزائر لتعذر تحليل أكثر من حالة عربية، ومن جهة أخرى يلاقي صعوبة في ضبط حجم الرسالة ليكون مقبولا من طرف الهيئات العلمية وتقبل إجازته، والرجاء والأمل يحدوه في تفهم كل من يقرأ هذا العمل لجملة ما شرحه من العقبات، وأن يجد العذر بذلك في ما اعترى عمله من نقص وزلل، رغم أنه لم يدخر جهدا لبذل أفضل ما يستطيع.

الفصل الأول

الفصل الأول: تأصيل نظري لمفهومي الديمقراطية والانتقال الديمقراطي

يعد مفهوم الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition/Democratization) مفهوما مركبا، يقتضي ضبطه تحديد مغزى الانتقال من جهة، والذي لا يتم معناه من ناحية أخرى دون الحسم في مدلول مصطلح الديمقراطية غير المستقر فكريا عبر تاريخه الطويل الممتد من زمن الإغريق إلى اليوم، فهذا الأخير من أكثر المفاهيم استعمالا وإثارة للجدل في تاريخ الفكر السياسي، وما يزال إلى اليوم في خضوع للمراجعة والتدقيق النظري والفكري، وذلك لإزالة الغموض واللبس وتخليصه من الزيف والاستعمال الجزافي الدعائي، فهو ذو طابع معياري لارتباطه بقيم ومثل إنسانية كالحرية والعدالة، ما جعل الدول والحكومات تتقمص صفة الديمقراطية بغض النظر عن استحقاقها، والمذاهب والأيديولوجيات تنسبها إليها سواء كانت أهلا لها أم لم تكن، ومن ناحية الممارسة تعددت أشكال الديمقراطية من ديمقراطية أثينا إلى ديمقراطية الإنترنت، ولم توجد في الواقع صيغة تطبيقية مثلى تشمل معايير ديمقراطية متكاملة ومتفقا عليها، فهذا الاتفاق لم يحصل نظريا ليتم في أرض الواقع، وما تزال حتى الديمقراطيات الراسخة أو طويلة المدى بعيدة عن الكمال وبحاجة إلى بذل المزيد لأجل تعزيز وتعميق الديمقراطية.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية بين مشكلة التعريف ومأزق القياس

تكتسي عملية تعريف وضبط المفاهيم* أهمية علمية بالغة، حيث أن المفاهيم تعد من أدوات التحليل الأساسية في مختلف فروع المعرفة العلمية بما تنطوي عليه من تجريد للواقع وإعطائه صورة ذهنية، وتحديد مضامينه وأبعاده ومؤشرات قياسه من الناحية التجريبية أو الميدانية، وبالتالي لا غنى عنها بالنسبة لأي باحث ليكتسب وضوحا في لغته العلمية، وذلك بالنظر لتعدد المعاني وتشعب الدلالات وغياب الإجماع حول المفاهيم الاجتماعية عموما، وخصوصا مفهوم الديمقراطية الذي يقتصر الاتفاق على معناه

* هو فكرة أو تجريد أو صورة ذهنية تتمثل بها شتى حالات الظاهرة وخواصها الرئيسية المشتركة، فهو لفظ عام يعبر عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الظواهر والوقائع والأحداث فلا يخص حالة منها بعينها، وبمعنى آخر فالمفاهيم هي التصورات والتجريدات لأوصاف الظواهر وخصائصها المشتركة وليست الظواهر ذاتها، فحين يستعمل مفهوم النظام السياسي لا يقصد به نظام سياسي بعينه وإنما الإطار السياسي الذي يشمل التفاعلات السياسية التي تسفر عن اتخاذ القرارات ووضع السياسات العامة، في تعريف وأهمية المفاهيم ارجع إلى:
محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات*** (الجزائر: د. د. ن،1997)، ص ص 9، 34، 35.
عبد الغفار رشاد القصبي، ***مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول كيف تكتب بحثا أو رسالة؟*** (المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004)، ص 55، 56.

الاشتقاقي اللغوي ويسود الخلاف في ما عداه، كما أنه وعلى أساس المفاهيم يهتدي الباحث إلى المنهجية التي يتبعها ونوعية المعلومات التي عليه أن يقوم بجمعها[1].

وحصل مفهوم الديمقراطية الضارب بجذوره في القدم على اهتمام متزايد منذ نهاية الحرب الباردة، وذلك مع تفاقم ظاهرة العولمة واجتياح المد الديمقراطي لقارات العالم، حيث تحولت الديمقراطية إلى قيمة عالمية وكان ذلك أهم حدث طبع العقد الأخير من القرن العشرين[2]، ومع ذلك استمرت الجدالات والنقاشات حول المفهوم، والتي لا يمكن التطرق إلى كافة جوانبها فهي تستغرق مجالا لا تتسع له هذه الدراسة، كما لا يمكن بالمجمل التغاضي عن تعريف مفهوم الديمقراطية فتلك خطوة ضرورية لتمييز النظام الديمقراطي عما سواه، وارتأى "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington في هذا الصدد اتباع النهج الذي وصفه "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter لتجاوز التعريفات العقلانية المثالية التي ركزت عادة على مصدر السلطة (الشعب) وغرضها (المصلحة العامة) إلى التجريبية الإجرائية، وعرف النهج الديمقراطي وفقا للأخير بأنه: ***"الترتيبات المؤسساتية التي تسمح بالوصول إلى المناصب السياسية التي يكتسب الأفراد بفضلها قوة اتخاذ القرارات، عبر الصراع التنافسي من أجل أصوات الشعب"***[3]، ورغم أن هذا التعريف حظي بقبول واسع فإنه لم يسلم من الانتقادات حول كفاية شروطه الدنيا للديمقراطية كما وصفت، لاسيما وقد ركز على آلية الانتخابات التي لا تضمن تلقائيا معايير الحرية والنزاهة والعدالة، فقد تتعرض للتشويه من قبل النخب[4]، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن الخصائص الكافية لتعريف النظام الديمقراطي والحكم على نجاح عملية الانتقال، فالتعريف في النهاية هو القاعدة المعرفية لاستلهام معايير تقييم الديمقراطية.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية: الحد الأدنى والحد الأقصى

أسس "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter (1883–1950) الاقتصادي الذي كتب في علم الاجتماع السياسي لما أطلق عليه نظرية "النخبوية الديمقراطية" Democratic Elitism، مع أنه لم يستخدم هذا الوصف، فقد قدم طرحا استوعب انتقادات نظرية النخبة للديمقراطية عكسه تعريفه المذكور الذي حاز شهرة وانتشارا واسعا، ذلك أنه حصر دور الشعب في اختيار أصحاب القرار، ما جعله عرضة للانتقاد

[1] علي غربي، "أهمية المفاهيم في البحث الاجتماعي بين الأطر النظرية والمحددات الواقعية"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة قسنطينة 1، العدد 11 (جوان 1999)، ص ص 102، 103.

[2] Amartya Sen, "Democracy as a Universal Value", ***Journal of Democracy***, Vol. 10, No. 3 (July 1999), pp 3-17.

[3] Joseph A. Schumpeter, ***Capitalism, Socialism and Democracy*** (New York: Harper & Row Publishers, 3rd ed, 1950), p 269.

[4] فرانسيس فوكوياما، ***نهاية التاريخ و خاتم البشر***، ترجمة: حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 54.

ومثيرا لجدل واسع، وقد اعتبر أيضا تعريفا رفيعا اقتصر على الجوانب الإجرائية ولم يشمل كثيرا من المكونات العميقة لمفهوم الديمقراطية، ومنها مثلا حكم القانون وحماية الأقليات وتعددية المجتمع المدني والسيطرة المدنية على العسكر وغيرها[1]، ونسبة لهذه الخاصية وصف تعريف "شومبيتر" Schumpeter بالتعريف الإجرائي Procedural Definition أو بتعريف الحد الأدنى Minimalist Definition و"التعريف العملياتي" Processualist Definition لارتباطه بالعملية الانتخابية، وكذلك وصفت كل التعاريف التي اتبعت نهجه والتي نسبت إليه أيضا "شومبيتارية" "Schumpeterian"[2].

ويحسب أيضا لتعريف "شومبيتر" Schumpeter أنه أسس لرؤية عملية تجريبية للديمقراطية وأخرجها من الجانب الفلسفي والمثالي، وذلك عبر التعامل معها حسب "أرند ليبهارت" Arend Lijphart كواقع قائم في العالم الحقيقي في البلدان التي تحكمها أنظمة ديمقراطية حرة، حيث قام بتقديم هذا المفهوم كما يقول "روبرت دال" Robert Dahl بشكل "وصفي" Descriptive، وهذا من خلال اكتشاف الشروط الضرورية والكافية التي تتشاركها الأنظمة التي تعد ديمقراطية في الواقع، ويندرج ذلك في إطار "نظرية الديمقراطية التجريبية" Empirical Democratic Theory التي برزت مع الاتجاه السلوكي Behaviouralism[3]*.

وركزت التعريفات الإجرائية على الإجراءات الديمقراطية بدلا من السياسات أو النتائج السياسية الأخرى التي يمكن اعتبارها ديمقراطية، وعرفت أيضا بتعاريف "الحد الأدنى" عند غالبية الباحثين، هذه الأخيرة لم يربطها "ليوناردو مورلينو" Leonardo Morlino بالجانب الإجرائي مميزا لها عن سابقتها، وقد أخذت تسمية "الحد الأدنى" من كونها تؤكد عن قصد على أقل عدد ممكن من الخصائص التي تقدر أنها تمثل المعايير الثابتة للديمقراطية، وهذه الخصائص ذات صلة بالنظام السياسي وليس لها علاقة بالمجتمع والاقتصاد، فيما أشار "مورلينو" إلى نوع آخر من تعريفات الديمقراطية يغطي هذا الجانب أو ما يطلق

---

[1] Heinrich Best, John Higley, "Introduction: Democratic Elitism Reappraised", in Heinrich Best, John Higley (Eds), ***Democratic Elitism: New Theoretical and Comparative Perspectives*** (Leiden/Boston: Brill, 2010), pp 2-4.

[2] Guillermo A. O'Donnell, "Democracy, Law, and Comparative Politics", ***Studies in Comparative International Development***, Vol. 36, No. 1 (Spring 2001), pp 9, 10.
Adam Przeworski, "Minimalist Conception of Democracy: A Defense", in Robert Dahl, Ian Shapiro, Jose´ Antonio Cheibub (Eds), ***The Democracy Sourcebook*** (Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, 2003), p 12.

[3] Jean Grugel, ***Democratization: A Critical Introduction*** (New York: Palgrave Macmillan, 2002), p 18.

* السلوكية Behaviouralism: عبارة عن نموذج معرفي شمل جميع حقول العلوم الاجتماعية بداية من القرن العشرين وازدهر بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة بشكل أساسي، يرى فيه أصحابه ثورة (Behavioral Revolution)، منهجية خاصة، إذ قام على إحلال المنهج التجريبي الذي قوامه الملاحظة والفرضية والتجريب محل المناهج التأملية دون إهمال دور القيم كمحرك أساسي للإنسان، من خلال التركيز على السلوك الإنساني المتغير كمادة، واللجوء إلى أدوات التحليل الكمي بجانب الأدوات الذهنية مع التزام الحياد والموضوعية، بغية الوصول إلى الدقة في النتائج العلمية وتعميمها في تفسير واقع معين والتنبؤ به، ارجع إلى:
عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، ***النظريات السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة*** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص 83-102).

عليه "التعريف الجنيني" Genitic Definition، والذي يعد نتاجا للدراسات المتعلقة بالدمقرطة التي اعتمدت بشكل كبير التعريف الإجرائي بالحد الأدنى لكنها اهتمت أساسا بنشأة وأصل النظام الديمقراطي، وبذلك كانت وراء ظهور التعريف الجنيني الذي يربط ظهور الديمقراطية باتفاق على حل النزاعات السياسية سلميا بين أهم الفواعل السياسية في المجتمع والحكومة، كما ببعض الشروط الاجتماعية والاقتصادية القاعدية[1].

ويتعلق التوجه لاعتماد التعاريف الإجرائية بالحد الأدنى بتحقيق مزايا معينة، وفي مقدمة المبررات يأتي المبدأ الذي وضعه "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori، والذي يربط بين مستوى التجريد في تعريف المفاهيم واعتماد سمات وخصائص أكثر تحديدا لها وبين قابليتها للتعميم على أكبر عدد ممكن من حالات البحث، وعلى نحو عكسي فإنه كلما كان التفصيل أكثر في تعريف المفاهيم قلل ذلك من مستوى التعميم إلى عدد أقل من الحالات، كما يزيد من درجة التمايز وتعددية الأنماط أو بروز أنماط فرعية بإضافة صفة أخرى للمفهوم الأصلي للإشارة إلى أشكال خاصة كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الديمقراطية، فالتعريف الأدنى هو الاكتفاء بسمات النظام على أنه مدني تنافسي قائم على الانتخابات، ويؤدي التوسع في التعريف إلى تمييز الأنماط الفرعية الكلاسيكية مثلا وهي الديمقراطية البرلمانية وثنائية الأحزاب والفدرالية على سبيل المثال[2].

وتعد تعاريف الحد الأدنى على درجة كبيرة من الأهمية كونها تمثل قاعدة تجريبية صلبة بحكم الميزة الواضحة التي تمتاز بها، والمتمثلة في إمكانية انطباقها على حالات تمثيلية عديدة تتيح البحث في عدة أسئلة ذات طابع إمبريقي تجريبي[3]، وفي نظر "ليونارد مورلينو" Leonardo Morlino كان تعريف الحد الأدنى للديمقراطية مفيدا لبحوث الانتقالات الديمقراطية، عبر اعتماد سمات محدودة يمكن التحكم فيها من الناحية التجريبية، ولأسباب ثلاثة يعبر عنها هي أنه أولا يساعد على التعرف في سياق ظرف انتقالي ما إذا كان النظام حقق الشروط الدنيا لاعتباره ديمقراطيا أو أنه يقترب من ذلك، وثانيا يكشف عن التعقيدات التي ترافق المرحلة الانتقالية حين يكون النظام قد بات ديمقراطيا بالفعل من بعض الجوانب لكنه يحافظ على بعض سمات الاستبداد، وثالثا أنه إذا ما تم التعبير عنه على نحو دقيق فإنه يعطي انطباعا سريعا

[1] David Collier, Steven Levitsky, "Democracy with Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research", ***World Politics***, Vol. 49, No. 3 (April 1997), pp 433, 434.
Leonardo Morlino, ***Changes for Democracy: Actors, Structures, Processes***, Oxford Studies in Democratization (Oxford: Oxford University Press, 2011), pp 25, 30.
[2] Collier, Levitsky, Op. cit, pp 434- 437.
[3] Morlino, Op. cit, p 25.
Gerardo L. Munck, Jay Verkuilen, "Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices", ***Comparative Political Studies***, Vol. 35, No. 1 (February 2002), p 9.

عن مدى وجود الديمقراطية في بلد ما، فالتعريف الأدنى هو إجرائي أو تجريبي في تقدير "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski من حيث أنه يحدد أقل الشروط لوجود النظام الديمقراطي[1].

وكان تعريف "جوزيف شومبيتر" Joseph A. Schumpeter المرجعي بالنسبة لكل تعاريف الحد الأدنى قد ركز أساسا على العملية الانتخابية على أنها المقوم الأساسي للنهج الديمقراطي "The Democratic Method"، والذي يحكم التنافس الحر والنزيه للوصول إلى سلطة القرار السياسي، لكنه بعكس ما ورد سابقا لم يقف عند العملية الانتخابية بل تعداها للحديث عن شروط خارجة عنها حسب "غييرمو أودونيل" Guillermo A. O'Donnell، فتحقق حرية الانتخاب والتنافس يتطلب في نظره حرية المناقشة للجميع وهذا يعني قدرا كبيرا من حرية الصحافة، وبمعنى أوسع فإن وجود الديمقراطية يرتبط بحريات أساسية تضمنها المبادئ القانونية والأخلاقية للمجتمع، ويضع هذا الباحث شروطا أخرى تشمل القيادة المناسبة ونطاق اتخاذ قرار غير واسع وديمقراطية مؤهلة واحترام متبادل بين النخب والتسامح مع اختلاف الرأي واعتماد التوافق والإجماع لترجيح المصالح[2].

لم يقتصر تعريف "شومبيتر" Schumpeter على الإجراءات الديمقراطية وعلى نحوه تعريف الحد الأدنى الأفضل الذي قدمه "روبرت دال" Robert A. Dahl، والذي اعتبر إجرائيا* لكنه أكد على تكامل الجوانب الإجرائية للتنافس والمشاركة مع الضمان الفعال للحريات السياسية والمدنية[3]، فتعريف "دال" Dahl لما اصطلح عليه بالبوليارشي Polyarchy أو "حكم الأكثرية" وهو التعبير الذي يراه واقعيا عن الأنظمة الغربية التي تعد ديمقراطية وهي بعيدة عن تحقيق الصورة المثالية التي يتطلع لها الديمقراطيون في هذه البلدان، قام على مجموعة من المعايير –بتعبيره هو مؤسسات Institutions– الأساسية التي تمثل المتطلبات الدنيا للديمقراطية، والتي اعتبرت المحددات التجريبية للديمقراطية اللبرالية منذ السبعينيات، وتجمع السمات الأساسية للانتخابات مع الحريات التي لا تتحقق ديمقراطية الانتخابات دونها، وتشمل سبعة عناصر هي: (1) خضوع المناصب الحكومية الرسمية للانتخابات، (2) حرية وعدالة ودورية الانتخابات، (3) حق الانتخاب الشامل لكل البالغين المقيمين في الدولة، (4) حق الترشح للمناصب السياسية لجميع البالغين،

[1] Morlino, Op. cit, pp 31, 32.
[2] O'Donnell, Op. cit, pp 9, 10.
* صنفه "تشارلز تيللي" Charles Tilly ضمن المقاربات ذات التوجه العملياتي Process Oriented باعتباره يقوم على حد أدنى من العمليات التي ينبغي أن تعمل باستمرار لأجل وجود الديمقراطية، وميزه عن التعاريف الإجرائية Procedural التي ينحصر تركيزها على العملية الانتخابية وقواعد إدارة التنافس المتعدد، وعن التعاريف الدستورية Constitutional التي تركز على النصوص الدستورية وما تقره من أحكام سياسية وتفرزه من اختلافات مؤسساتية فيما بين الأنظمة الديمقراطية وبينها وبين الأنظمة الأخرى كما تكشف التباين بين النصوص والواقع، وكذا التعاريف الجوهرية Substantive التي تتمحور حول الحقوق الأساسية السياسية والاجتماعية التي يستوجب أن يضمنها النظام لاعتباره ديمقراطيا، انظر: تشارلز تيللي، ***الديمقراطية***، ترجمة: محمد فاضل طباخ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص ص 22– 25.
[3] Morlino, Op. cit, p 32.

(5) حرية التعبير، (6) توفر مصادر للمعلومات بديلة عن المصادر الرسمية يكفلها ويحميها القانون، (7) الحق في تشكيل جمعيات ومنظمات مستقلة ويشمل ذلك الأحزاب وجماعات المصالح[1].

وأخذ كثير من الباحثين في مجال الانتقالات الديمقراطية كما سبقت الإشارة بهذا النمط لتعريف الديمقراطية الذي يعد واقعيا لارتباطه أساسا بالانتخابات ونزاهتها ويضيف إليها بشكل صريح غالبا الحريات كشروط وضمانات، فهو من جهة أخرى يحدد عددا من السمات بالدقة المعقولة التي تتيح إمكانية التقييم التجريبي على أساس وجودها وغيابها، ومن بين الباحثين الذين اعتمدوا تعاريف الحد الأدنى "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski الذي يختصر الديمقراطية في أنها النظام الذي تخسر فيه الأحزاب الانتخابات، ويفصل ذلك في أن وجود أحزاب يعكس الانقسامات في المصالح والقيم والآراء، كما يعني أيضا وجود منافسة بينها يحكمها القانون، والتي تسفر عن فائزين وخاسرين بصفة دورية، وفي مناسبة أحدث وعمل مشترك قدم تعريفا مشابها اعتبره "أدنى" بنفسه، حيث وصف الديمقراطية بالنظام الذي يتم فيه شغل المناصب الحكومية من خلال انتخابات تنافسية، فالنظام ديمقراطي فقط إذا سمح للمعارضة بالمنافسة والفوز وتولي الحكم، ويؤكد على ثلاث سمات فيما يخص الانتخابات وهي أن تكون غير يقينية ولا رجعة فيها من حيث النتائج ومتكررة الحدوث أيضا، وما يذكره غير قابل للتحقق دون بعض الحريات الأساسية[2].

واعتمد "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington تعريفا مماثلا، حيث اعتبر أن وجود النظام الديمقراطي يتوقف على اختيار صانعي القرار الجماعي من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون بحرية على أصوات الناخبين الذين يمثلون مجموع السكان البالغين، ويضيف مصرحا بعكس "برزيفورسكي" Przeworski أن ذلك يعتمد على ضمان الحريات المدنية والسياسية في التعبير والنشر والتجمع والتنظيم الضرورية للنقاش السياسي والقيام بالحملات الانتخابية، وبتعبير "غيسيب دي بالما" Giuseppe di Palma ترتكز الديمقراطية على حق الاقتراع الحر والنزيه في سياق الحريات المدنية، وعلى أحزاب تنافسية، واختيار مرشحين بدلاء للمناصب السياسية، ووجود مؤسسات سياسية تنظم وتضمن أدوار الحكومة والمعارضة[3].

---

[1] O'Donnell, Op. cit, p 12.
Grugel, Op. cit, pp 19, 20.
روبرت أ. دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة: أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص ص 81، 82.

[2] O'Donnell, "Democracy, Law, and Comparative Politics", Op. cit, pp 10, 11.

[3] Ibid, p 11.

وقدم كل من "لاري دايموند" Larry Diamond و"خوان لينز" Juan J. Linz و"سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipset واحدا من أبرز التعريفات التي تقع ضمن صنف الحد الأدنى، وذلك بتحديدهم لثلاثة شروط يحققها نظام الحكم الديمقراطي، وهي: (1) وجود منافسة واسعة جادة بين الأفراد والجماعات المنظمة –خصوصا الأحزاب السياسية– للوصول إلى المناصب الحكومية الفعالة في فترات منتظمة ودون اللجوء للقوة، (2) درجة جد عالية أيضا من المشاركة السياسية في اختيار الحكام والبرامج السياسية عبر انتخابات نزيهة ومنتظمة لا تقصي البالغين من أي مجموعة اجتماعية كبيرة، (3) مستوى كافي من الحريات المدنية والسياسية –حرية التعبير والصحافة والنشر والتجمع وحرية تشكيل منظمات والانتماء إليها– ضمانا لاستقامة المنافسة والمشاركة السياسية[1].

وتعد العناصر السبعة التي قام عليها تعريف "روبرت دال" Robert Dahl ووسمها بالشروط الإجرائية الدنيا لوجود الديمقراطية الحديثة أو "البوليارشي" Polyarchy بتعبيره أوسع قبولا بين المنظرين والباحثين على أنها تمثل جوهر الديمقراطية الإجرائية، لكن كلا من "فيليب شميتر" Philippe C. Schmitter و"تيري لين كارل" Terry Lynn Karl اعتبرا أنها تحتاج لتدعم بعنصرين آخرين حازا على القبول بدورهما، حيث يمثل أول عنصر مضاف بالنسبة للباحثين تنقيحا للمجموعة الأصلية والثاني شرطا ضمنيا مسبقا، فالباحثان أولا يقرنان وجود الديمقراطية بقدرة المسؤولين المنتخبين على ممارسة سلطاتهم الدستورية دون التعرض لضغوط ولو غير رسمية من قبل المسؤولين غير المنتخبين، فالديمقراطية تكون في خطر إذا أمكن للقيادات العسكرية أو كبار الموظفين المدنيين في بيروقراطية الدولة التصرف بشكل مستقل عن المنتخبين أو حتى ممارسة "الفيتو" على قرارات المنتخبين، ويجددان بذلك التأكيد على أن الانتخابات وحدها لا تضمن الديمقراطية دون توفر معطيات سياسية أخرى، ويضيفان شرطهما الثاني المتمثل في سيادة الدولة الكاملة التي تضمن استقلالية نظامها عن أي قوة أو نظام خارجي، وربما اعتبر "دال" ومنظرو الديمقراطية المحدثون هذا أمرا مفروغا منه بما أن مرجعهم هو الدولة القومية ذات السيادة، لكن وخصوصا في ظل تطور وتنوع أوجه تأثير البيئة الدولية والترتيبات الاستعمارية الجديدة، فإن التأكيد على مسألة استقلالية الحكم هو في غاية الأهمية، فلا يمكن القول عن نظام أنه ديمقراطي ما لم يكن في وسع المسؤولين المنتخبين اتخاذ قرارات ملزمة دون الحاجة لموافقة فواعل من خارج مجال سلطتها الجغرافي[2].

[1] Ibidem.
Larry Diamond, Juan J. Linz, Seymour Martin Lipset, ***Les Pays en développement et l'expérience de la démocratie***, traduit par: Brigitte Delorme, Bernard Vincent (Paris: Nouveaux Horizons, 1993), p 10.
[2] Philippe C. Schmitter, Terry Lynn Karl, "What Democracy Is…And Is Not", ***Journal of Democracy***, Vol. 2, No. 3 (Summer 1991), pp 81, 82.

وتشترك جل تعريفات الحد الأدنى في النقد الذي يوجه إلى مرجعها الأول "جوزيف شومبيتر" Joseph A. Schumpeter، وذلك على أساس أنه لم يظهر ما إذا كانت الشروط التي حددها لوجود النظام الديمقراطي كافية لنجاحه، أو أن هناك حاجة تبدو معقولة لتعزيزها بمجموعة شروط إضافية، كما أنه لم يخض أيضا في فكرة ما إذا كان عدم النجاح يؤدي إلى إلغاء العمل بالنهج الديمقراطي ذاته، أو إلى بروز نوع من الديمقراطية المتناقصة Diminished، فإذا كانت الإجابة الأولى أصح فهذا يعني أن ثمة حاجة لإضافة مجموعة واسعة من الأبعاد إلى التعريف ما يجعله أبعد عن وصف الحد الأدنى، أما إذا كانت الإجابة هي أن عدم استيفاء شروط الديمقراطية الأدنى يفرز أصنافا متناقصة من الديمقراطية، فإن "شومبيتر" Schumpeter بخلاف إدعائه لم يوفق في تعريف تام بخصائص النهج الديمقراطي وفشل في تقديم تصنيف يميز الديمقراطية الكاملة عن الأنماط الناقصة[1]، ويعد "غييرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell (1993) من أوائل المشككين في كفاية تعريف الحد الأدنى للديمقراطية وكشف الصدع المفاهيمي في الاتجاه السائد في علمي الانتقال والترسيخ الديمقراطي[2].

ويمثل الكشف عن الأنماط الفرعية المتناقصة Diminished Subtypes للديمقراطية –المتعارف عليها بتسمية الأنظمة الهجينة Hybrid Regimes– إستراتيجية بديلة للابتكار المفاهيمي استعملت على نطاق واسع في الدراسات المتعلقة بالدمقرطة، وذلك عن إستراتيجة "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori التي تدعم الحد الأدنى بقيامها على محدودية السمات لمزيد من التجريد والشمول للحالات البحثية، فمن شأن الأنماط البديلة أن تحقق للمفهوم خاصية التمايز وتجنبه أيضا التمدد والتوسع في نظر كل من "دافيد كولير" David Collier و"ستيفن ليفتسكي" Steven Levitsky، ويبرران ذلك بأن هذه الأنماط هي أقل من الديمقراطية الكاملة وبالتالي تفتقد لإحدى ميزاتها على الأقل وبهذا فهي تساعد على جعل أحكام المحللين عن مدى الدمقرطة أكثر اعتدالا وتكون أقل عرضة للتمدد المفاهيمي، بينما تزيد من التمايز من خلال تحديدها للسمات المفقودة من الديمقراطية التامة في كل من الأنماط الفرعية المتناقصة، ويمكن من خلالها تضمين أو إقصاء المزيد من الحالات حسب مستوى التجريد، فبزيادة هذا الأخير عن مستوى مفهوم الحد الأدنى الذي لا تصنف حالة غواتيمالا وفقه على أنها ديمقراطية فإنها تصبح وفق مفهوم النظام الانتخابي Electoral Regime الأوسع على قدم المساواة مع حالتي بريطانيا والولايات المتحدة، بينما بالانتقال إلى مستوى أدنى من التجريد تصنف بريطانيا ضمن النمط الفرعي التقليدي كديمقراطية برلمانية Parliamentary Democracy، في حين أن النمط الفرعي المتناقص الذي يسمى "الديمقراطية غير

[1] O'Donnell, Op. cit, p 10.
[2] Wolfgang Merkel, Aurel Croissant, "Conclusion: Good and Defective Democracies", ***Democratization***, Vol. 11, No. 5 (December 2004), p 199.

اللبرالية" Illiberal Democracy –على أساس تقييد الحريات المدنية– فينطبق على حالة غواتيمالا وحدها والتي لا توافق التعريف الأساسي للديمقراطية[1].

وكما يرى "ليوناردو مورلينو" Leonardo Morlino فإن مفهوم الحد الأدنى بتحديده للسمات الجوهرية التي لا وجود للديمقراطية دونها يمثل مقياسا لتعريف الأشكال الأخرى من الأنظمة والترتيبات السياسية على أساس افتقاد أحد عناصره، والتي تمثل حالات وسيطة أو هجينة مثيرة للشك والغموض بدرجات مختلفة، ومن هذا المنطلق أيضا يعد مفضلا لتحليل حالات الانتقال والترسيخ الديمقراطي وأزمات الديمقراطية أيضا، ووجود تعريف الحد الأدنىMinimalist Definition يعني منطقيا أن هنالك أيضا تعريفا بالحد الأقصى Maximum Definition[2]، أو مفهوما سميكا Thick Concept للديمقراطية مقابل المفهوم الرفيع Thin Concept[3]، ويوصف تعريف الحد الأقصى أيضا بأنه "معياري" Normative في مقابل تعريف الحد الأدنى الذي يعرف أيضا بالواقعي Realistic لتركيزه على السمات القابلة للملاحظة والقياس في واقع الأنظمة الديمقراطية وأقلها الانتخابات، فالأول معياري لأنه لا يكتفي بالشروط الضرورية لوجود الديمقراطية ويتعداها إلى التأكيد على معايير لتحديد ما يجب أن تكون عليه الديمقراطية، أو تساعد على تقييم الفجوة بين الديمقراطية الواقعية والمثالية، ويقع هذا النمط من التعريف ضمن مقاربة إملائية Prescriptive مقابل المقاربة الوصفية Descriptive، ويفيد خصوصا في الأبحاث والتحاليل الحديثة المتعلقة بنوعية وجودة الديمقراطية The Quality of Democracy (QoD)[4].

وينتقل التحليل استنادا إلى مفهوم "نوعية الديمقراطية" (QoD) إلى مستوى يتعدى قضية الحكم على نظام بأنه ديمقراطي أو لا، والتي كانت من أكثر القضايا المفاهيمية التي حظيت بالبحث في العلوم السياسية خلال العقود الماضية، ما جعل الأدب السياسي يزخر بالتعاريف والمعايير وأدوات القياس ورغم ذلك فإن الحقيقة الغريبة كما يقول "لاري دايموند" Larry Diamond بعد انقضاء ربع قرن عن الموجة الثالثة للديمقراطية والنقلة النوعية التي أحدثتها الدراسات الديمقراطية المقارنة لم يحصل أي توافق حول العناصر التي تشكل الديمقراطية[5]، فنوعية الديمقراطية (QoD) مفهوم يخص أساسا الأنظمة التي تتجسد

[1] Collier, Levitsky, Op. cit, p 437, 438.
[2] Morlino, Op. cit, pp 31, 32, 34.
[3] Michael Coppedge, "Thickening Thin Concepts: Issues in Large-N Data Generation", in Gerardo L. Munck (Ed), ***Regimes and Democracy in Latin America: Theories and Methods*** (Oxford: Oxford University Press, 2007), p 105.
[4] O'Donnell, "Democracy, Law, and Comparative Politics", Op. cit, pp 11, 12.
Morlino, Op. cit, pp 29, 34.
Sebastián L. Mazzuca, "Reconceptualizing Democratization: Access to Power Versus Exercise of Power"; in Munck, Op. cit, p 40.
[5] Larry Diamond, "Elections Without Democracy: Thinking About Hybrid Regimes", ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No.2 (April 2002), p 21.

فيها الشروط التي يحددها مفهوم الحد الأدنى للنظام الديمقراطي* وغالبا ما تعتمد في هذا المستوى المعايير التي تبناها "روبرت دال" Robert Dahl، وتستثني كنتيجة الأنظمة الناقصة أو الهجينة غير المستوفية لمقومات الديمقراطية بالحد الأدنى، ويقوم هذا المفهوم بذلك على معايير إضافية لمفهوم الحد الأقصى لأجل التمييز بين الديمقراطيات الجيدة والسيئة Good/High-Quality and Bad/Low-Quality Democracies.[1]

ويغيب التوافق بين الباحثين أيضا بخصوص ما يشكل مفهوم "جودة الديمقراطية" من عناصر، والمدى الذي يصله المفهوم الأوسع للديمقراطية بعيدا عن العملية الانتخابية التي يتمحور حولها بالأساس المفهوم الأدنى، فهناك تصورات متعددة مختلفة في هذا الخصوص جعلت الاتفاق على تعريف للديمقراطية من الناحية المثالية كما الوصفية متعذرا وضربا من ضروب المستحيل في نظر المتخصصين، وما هو محل إجماع أن معايير جودة الديمقراطية لا تتعلق فقط بكيفية الوصول إلى السلطة وإنما تشمل أيضا معايير أخرى تتعلق بعملية صنع القرارات الحكومية، كما أن هناك خلافا كبيرا بشأن توسيع المفهوم أكثر كما كان توجه "أرند ليبهارت" Arend Lijphart بتضمينه معايير تخص عملية تنفيذ القرارات السياسية وكذا نتائجها[2]، ويرى "سيباستيان مازوكا"Sebastián L. Mazzuca في هذا الخصوص أن البحث في "جودة الديمقراطية" يتجاوز تركيز الدراسات المتعلقة بالانتقال والترسيخ الديمقراطي على عملية الوصول إلى السلطة التي تضبطها أساسا الجوانب الإجرائية والمؤسساتية للنظام السياسي، ليتعرض لعملية ممارسة السلطة والتي أداتها الرئيسية هي البيروقراطية لمعالجة المشاكل التي تحد من أداء الأنظمة الديمقراطية كالفساد والزبائنية Clientelism، ويدعو بذلك لإقامة حدود تحليلية تحول دون إدخال تغييرات على مفهوم الديمقراطية أو تمدده بإدخال سمات وخصائص جديدة[3].

---

* وحدات التحليل لمفهوم "جودة الديمقراطية" التي يعتمدها الباحث "جون هوجستورم" John Högström مثلا هي الديمقراطيات المستقرة Stable democracies، والتي عرفها على أنها أنظمة البلدان التي اعتبرت ديمقراطية لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية.

John Högström, "Quality of Democracy: A Comparative Study", Paper for The first IPSA-ECPR Joint Conference: Whatever Happened to North-South?, Sao Paulo, 16- 19/02/ 2011, p 2, on web: http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:663514/FULLTEXT01.pdf

[1] Mazzuca, in Munck, Op. cit, pp 40, 41.

Leonardo Morlino, "'Good' and 'Bad' Democracies: How to Conduct Research into the Quality of Democracy", ***Journal of Communist Studies and Transition Politics***, Vol. 20, No. 1 (March 2004), pp 5. 6.

Leonardo Morlino, "What is a 'Good' Democracy?", ***Democratization***, Vol.11, No.5 (December 2004), pp 10, 11.

[2] Gerardo L. Munck, "What is Democracy? A Reconceptualization of the Quality of Democracy", ***Democratization***, Vol. 23, No. 1 (February 2016), pp 3- 5.

Michael Coppedge, et al, "Conceptualizing and Measuring Democracy: A New Approach", ***Perspectives on Politics***, Vol. 9, No. 2 (June 2011), p 248.

[3] Mazzuca, in Munck, Op. cit, pp 44- 49.

وترتبط المعايير التي ينبني عليها مفهوم جودة الديمقراطية بتعريف "الجودة" Quality بالنسبة للديمقراطية، ويشير هذا الأخير في نظر Arend Lijphart إلى درجة تحقيق نظام ما للمعايير الديمقراطية كالتمثيل Representativeness، والمساءلة Accountability، والمساواة Equality، والمشاركة Participation[1]، ويعتمد "ليوناردو مورلينو" Leonardo Morlino في كتاباته في الموضوع وإحداها مع "لاري دايموند" Larry Diamond في تعريف الجودة على مسح لاستعمالات المصطلح في قطاع الصناعة والتسويق، حيث تمس الجودة ثلاث جوانب الإجراء Procedure، ومن هذا الجانب المنتج ذو الجودة هو نتاج عملية متقنة ومضبوطة تتم وفقا لطرق محكمة ومتكررة تراعي الوقت، ثانيها المحتوى Content، حيث تكمن الجودة أيضا في الخصائص البنائية للمنتج كتصميمه ومواده وأدائه، وثالثا النتيجة Result، حيث جودة المنتج أو الخدمة تحددها بشكل غير مباشر درجة رضا العملاء عنها، بغض النظر عن كيفية الإنتاج أو المحتوى الفعلي، والديمقراطية الجيدة تتحقق جودتها أيضا على أساس الأبعاد الثلاثة، فهي تمنح المواطنين حريات وعدالة سياسية واسعة (جودة المحتوى) وكذا رقابة كبيرة على السياسات العامة وواضعيها من خلال آليات كالانتخابات والأداء الشرعي والقانوني للمؤسسات المستقرة الذي يجعل المؤسسات والمسؤولين الحكوميين يمارسون من جهتهم رقابة متبادلة (الجودة الإجرائية)، ومثل هذا النظام سيلبي توقعات المواطنين إزاء الحكم (جودة النتائج)[2].

وعرف "مورلينو" Morlino الديمقراطية الجيدة أو عالية الجودة استنادا إلى ما تقدم على أنها: ***"تقوم على بنية مؤسساتية مستقرة تتيح الحرية والمساواة بين المواطنين من خلال الأداء الشرعي والقويم لمؤسساتها وآلياتها"***، واعتمد خمسة أبعاد لتباين الأنظمة الديمقراطية من حيث الجودة[3] التي أصبحت ثمانية بمناسبة تعاونه مع "دايموند" Diamond، وتشمل حكم القانون The Rule of Law والمشاركة Participation والمنافسة Competition وأيضا المحاسبة العمودية إضافة إلى الأفقية* Vertical plus

[1] Högström, Op. cit, p 2.
[2] Larry Diamond, Leonardo Morlino, "The Quality of Democracy: An Overview", ***Journal of Democracy***, Vol. 15, No. 4 (October 2004), pp 21, 22
Morlino, "'Good' and 'Bad' Democracies: How to Conduct Research into the Quality of Democracy", Op. cit, p 6.
Morlino, "What is a 'Good' Democracy?", pp 11, 12.
[3] Ibid, pp 12, 13.

* المحاسبة العمودية Vertical Accountability تشير إلى مسؤولية القادة السياسيين المنتخبين عن قراراتهم السياسية ووجوب ردهم على الأسئلة التي توجه إليهم من قبل الناخبين أو الهيئات الدستورية، وتقوم المحاسبة كما يفترض "أندرياس شيدلر" Andreas Schedler على وجود ثلاثة عناصر وهي في نفس الوقت المراحل التي تتبعها كعملية: المعلومة Information والتبرير Justification والعقوبة –أو التعويض– Punishment or Compensation، وتأخذ هذه التسمية لأنها تتم بشكل تصاعدي من المواطنين إلى المسؤولين ويؤدي فيها حسب "فيليب شميتر" Philippe C. Schmitter ممثلوا الشعب المنتخبون وغيرهم دورا وسيطا، كما تعد المنافسة والمشاركة السياسية وحكم القانون شروطا وجودية بالنسبة لها، فهي تتطلب اهتماما ووصولا للمعلومات من قبل المواطنين ومنافسة وتوزيعا للسلطة يوفر بدائل انتخابية حقيقية على كل

Horizontal Accountability، وهذه الأبعاد ذات صلة بالمحتوى لكنها تتعلق أساسا بالإجراءات، وتعنى خاصة بالقواعد والممارسات، وبعدان آخران اعتبرهما موضوعيان يتمثلان في احترام الحريات المدنية والسياسية Respect for Civil and Political Freedoms، والتجسيد التقدمي لمساواة سياسية أكبر The Progressive Implementation of Greater Political Equality –وتكمن وراءها أيضا المساواة الاجتماعية والاقتصادية–، أما البعد الأخير وهو الاستجابة Responsiveness فيصل الجانب الإجرائي بالموضوعي بتوفير قواعد لتقييم مدى توافق السياسات العامة –بما في ذلك القوانين والمؤسسات والنفقات– مع مطالب المواطنين وخياراتهم، وهو ما تعريف الاستجابة حسب "بينغهام باول" G. Bingham Powell, Jr[1].

ويقول "مورلينو" Morlino أنه اعتمد مقاييس كيفية وكمية لأجل الدراسة التجريبية للظاهرة التي يتعامل معها، وهو من هذه الناحية ساير توجه "دافيد بيتام" David Beetham فيما اختلف مع دراسة "دافيد ألتمان" David Altman "وأنيبال بيريز–لينان" Anibal Perez-Linan وكذا دراسة "أرند ليبهارت" Arend Lijphart التي اقتصرت على الجانب الكمي، كما أنه لا يتوافق مع كل الدراسات المذكورة من حيث تعريفه لجودة الديمقراطية والأبعاد والمؤشرات التي ينطوي عليها هذا المفهوم، حيث يعتمد "ألتمان" Altman و"بيريز لينان" Perez-Linan مفهوم روبرت دال Robert Dahl "البوليارشي" Polyarchy الذي يقوم على عناصر الحقوق المدنية والمشاركة والمنافسة، والتي تمثل جانبا من البعد الموضوعي للديمقراطية وقد تعتمد أيضا كمؤشرات للبعد الإجرائي، أما "ليبهارت" Lijphart فيوظف مؤشرات تضم تمثيل المرأة والمشاركة الانتخابية والرضا عن الديمقراطية ومؤشر الفساد* والتي لم تخرج حسب "مورلينو" Morlino عن الأبعاد التي أشار إليها[1].

الأصعدة الحكومية وإمكانية فعلية للتغيير، وتتطلب عملية الرصد المستمرة والتعبير عن الأسئلة والمطالب عمل المجتمع المدني –الإعلام وجماعات المصالح ومراكز الفكر وما إلى ذلك– بحرية بمقتضى حكم القانون الذي يحمي هذه الجماعات من التخويف والانتقام.

أما المحاسبة الأفقية Horizontal Accountability فتعني خضوع أصحاب المناصب السياسية للمتابعة من قبل جهات رسمية أخرى أو مؤسسات للدولة تمتلك الخبرة والسلطة القانونية اللازمة لممارسة مهمة الرقابة، وتسمى كذلك مسؤولا أو جهة حكومية رسمية تجيب ما يقابلها بشكل أفقي بدلا من أن يكون ذلك في إطار علاقة الحاكم والمحكوم، ويمكن أن تشمل الأمثلة عن مؤسسات المحاسبة الأفقية المعارضة التشريعية ولجان التحقيق التي تشكل على مستوى الهيئة التشريعية، والمحاكم، ووكالات التدقيق، ولجنة مكافحة الفساد، والبنك المركزي، وإدارة انتخابية مستقلة، و"أمين لجنة المظالم أو مفوض الشعب –الأمبودسمان– Ombudsman، ومختلف الهيئات التي مهمتها التدقيق وتقييد سلطة من يمارس الحكم، وتتوقف المحاسبة الأفقية وفعاليتها على وجود إطار قانوني يمنحها نظاما خاصا ومستقلا عن الحكومة، وإلى قدرة مؤسساتية وكادر بشري مؤهل وقيادة قوية تتمتع بالكفاءة والمسؤولية، ارجع إلى:

Diamond, Morlino, Op. cit, pp 25, 26.

[1] Ibid, pp 22, 27.

* اعتمد "ليبهارت" في كتابه: "أنماط الديمقراطية" Patterns of Democracy تسعة عشر مؤشرا لقياس جودة الديمقراطية، منها أيضا الثقافة السياسية والمساءلة والعدالة الاجتماعية، ارجع إلى:

وتتأكد مما سبق حقيقة عدم وجود إطار تحليلي موحد ومحل اتفاق بين الباحثين لتناول موضوع "جودة الديمقراطية" باعترافهم، والتباين القائم في تحديد الأبعاد والمؤشرات والمقاييس التي يحتكم إليها في هذا المجال، فرغم وجود عناصر مشتركة واسعة القبول هنالك أيضا عناصر للتمايز تبرز من خلال الإسهامات المتعددة، وما أدخل من معايير إضافية على قائمة "دال" Dahl المرجعية كمعيار "الاستجابة" Responsiveness مثلا الذي أخذ به "مورلينو" Morlino لم يمثل سبقا خاصا، فقد أضافه "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori إلى معيار المنافسة كشرطين ضرورين لوجود الديمقراطية حسب تعريفه الذي التزم الحد الأدنى[2]، أما معيار "حكم القانون" The Rule of Law فقد أكد عليه "غييرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell واعتبره من مقومات الديمقراطية الواقعية التي لا تقف عند الجانب الإجرائي[3]، وأضاف "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski الذي دافع هو الآخر عن تعريف الحد الأدنى شروطا اقتصادية وأخرى سياسية ومؤسسية اعتبرها ضرورية لوجود وبقاء الديمقراطية، فهي لا تقف في نظره عند العملية الانتخابية التي هي في تعريف "كارل بوبر" Karl Popper الآلية التي تضمن تغيير الحكومة بطريقة سلمية، ويرى أنها تحتاج إلى مستوى معين للنمو الاقتصادي لا يقل بمقياس متوسط الدخل الفردي عن 6000 دولار، وأيضا لإطار مؤسساتي وسياسي يمنع هيمنة أي جهة أو قوة سياسية ويتيح في نفس الوقت لكل الأطراف الفرصة للتعبير عن مصالحها[4].

واستند "مارك بوهلمان" Marc Bühlmann في دراسة مرجعية في مجال "جودة الديمقراطية" أسست لما سمي "بارومتر الديمقراطية" Democracy Barometer جمعته مع "ولفغانغ ميركل" Wolfgang Merkel و"بيرنهارد ويسيلس" Bernhard Wessels و"ليزا ميلر" Lisa Müller إلى مفهوم متوسط المدى Mid-Range Concept يأتي بين الحد الأدنى والأعلى، وهو تصنيف مستنتج من المراجعات العامة الحديثة لباحثين على رأسهم "دافيد هلد" David Held و"مانفريد شميدت" Manfred G. Schmidt، وجرى تمييز هذه المستويات وتعريفها باستخدام تعريف "أبرهام لينكولن" Abraham Lincoln للديمقراطية، فالتعريف الأدنى الذي يرتبط بالنمط النخبوي يؤكد على "حكومة الشعب" التمثيلية والتي تحمي الحريات وتمنع الحكم التعسفي، بينما التعريف المتوسط يركز على المشاركة عبر إدراج نمط الديمقراطية التشاركية إلى التمثيلية ويستهدف إيجاد "حكومة للشعب بواسطة الشعب"، والمستوى الأخير يتعلق بالنمط الاجتماعي

أرند ليبهارت، ***أنماط الديمقراطية***، ترجمة: محمد عثمان خليفة عيد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل، ط2، 2016)، ص 331.

[1] Morlino, "'Good' and 'Bad' Democracies: How to Conduct Research into the Quality of Democracy", Op. cit, p 7.

[2] Morlino, ***Changes for Democracy: Actors, Structures, Processes***, Op. cit, p 29.

[3] O'Donnell, Op.cit, p 25.

Diamond, Morlino, Op. cit, p 23.

[4] Przeworski, in Dahl, Shapiro, Cheibub, Op. cit, pp 12- 17.

وتحقيق "حكومة الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب" ما يتطلب زيادة على مستوى عالي من المشاركة وعدم الاكتفاء بالحقوق المدنية والسياسية العمل أيضا على تحقيق العدالة الاجتماعية، ومع اعتراف الباحثين المذكورين بأهمية التعريف من النمط الأخير فإنهم يستبعدونه، على اعتبار أن اهتمامهم بنوعية الديمقراطية يجعلهم يركزون على المؤسسات والعمليات دون النتائج التي تؤثر فيها عوامل أخرى غير القرارات السياسية الديمقراطية كالعوامل الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل وتوزيع الثروة مثلا[1].

وعمد "بوهلمان" Bühlmann وزملاؤه إلى كشف تفاصيل ومكونات المفهوم الذي يعتمدونه للديمقراطية غير مكتفين بالتأكيد على أنه يركز على جانب المدخلات والإجراءات، ويمثل ذلك قاعدة أساسية للتعريف بالمؤشرات المناسبة لقياس الديمقراطية، ولأجل ذلك تم اعتماد خمس أسس مترابطة تمتد من المبادئ المجردة إلى المؤشرات الملموسة للديمقراطية، عبر تحديد المبادئ الأساسية للمفهوم الأصلي للديمقراطية ووفقه تعريف الوظائف الرئيسية للديمقراطية وإثرها المكونات الهيكلية للوظائف وأخيرا المؤشرات التي تتعلق بهذه المكونات، فبداية اعتبروا أن قياس الديمقراطية يعتمد على تعريفها الذي بدوره يستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي المساواة Equality والحرية Freedom والتحكم Control، وهي مبادئ قابلة للإثبات تاريخيا ونظريا في تقدير الباحثين حيث رافق النضال من أجل المساواة بين المواطنين سياسيا بالأخص، والحرية بالمعنى السلبي من القيود على الحقوق في التعبير والوصول للمعلومات وغيرها، والإيجابي باكتساب المواطنين لحق اختيار من يحكمهم –عبر الانتخابات أساسا– والتأثير في السياسات، والتحكم بإقامة التوازن بين الحرية والمساواة نظرا لكون التأكيد على أحد المبدأين قد يخل بالآخر، على الرغم من أن الحرية الفردية لا تكون دون مساواة فردية كما يؤكد "ألكسيس دي توكفيل" Tocqueville Alexis de والعكس أيضا، مع مراعاة أن هذا التوازن هو ديناميكي غير مستقر في نظر "روبرت دال" Robert Dahl (1985) و"كورينا ايتوربي" Corina Yturbe (1997)، ويستوجب ذلك أن تضطلع الدولة بدورها في مراقبة هذا التوازن وكذا أن تخضع الدولة ذاتها للتحكم من خلال المساءلة العمودية للشعب وممثليه للنظام الذي يحكمها والأفقية بواسطة المؤسسات المستقلة، ويستلزم كل ذلك إعمال "حكم القانون" كما يشدد "دافيد بيتام" David Beetham و"يورغن هابرماس" Jürgen Habermas[2].

ويتوقف عمل الأنظمة الديمقراطية المستقرة على وجود أنظمة جزئية Partial Regimes كما يطلق عليها الباحثون، والتي تعمل على تكامل واندماج الجانب المعياري الجوهري المتمثل في المساواة والحرية

[1] Marc Bühlmann, et al, "The Quality of Democracy: Democracy Barometer for Established Democracies", Hertie School of Governance- working papers, No. 22 (April 2008), pp 3- 6, on web: http://edoc.vifapol.de/opus/volltexte/2013/4240/pdf/22.pdf

[2] Ibid, pp 7- 14.

والجانب الوظيفي العملي المتعلق بالتحكم، ويشترط ذلك تطوير إطار مؤسساتي معقد ويتصف بالتوازن داخليا بتحقيق الاستقلالية والتكامل في ذات الوقت وخارجيا بمواجهته لصدمات البيئة المحلية والدولية المتغيرة، وتتمثل الأنظمة الجزئية حسب الباحثين في: (أ) نظام انتخابي ديمقراطي A Democratic Electoral Regime، (ب) حقوق سياسية للمشاركة Political Rights of Participation، (ج) حقوق مدنية Civil Rights، (د) مساءلة أفقية Horizontal Accountability، (هـ) ضمان حيازة السلطة الفعالة للحكم في يد الممثلين المنتخبين ديمقراطيا The Guarantee That The Effective Power to Govern Lies in The Hands of The Democratically Elected Representatives، ومن خلال هذه المكونات يصف الباحثون مفهوم الديمقراطية الذي يعتمدونه بالواقعي والوسطي، فهو لا يكتفي بالحد الأدنى الذي وضعه "شومبيتر" Schumpeter ولا يتجاوز البنية المؤسساتية الدستورية إلى المخرجات والنتائج ليناهز الحد الأعلى والبعد الاجتماعي الذي أصل له باحثون منهم "هيرمان هيلر" Hermann Heller ودافيد هلد David Held.[1]

وتمثل الأنظمة الجزئية قواعد لإضفاء الطابع المؤسسي على العناصر المعيارية (مبدأ الحرية يتحقق من خلال نظام الحقوق المدنية، ومبدأ المساواة يتحقق من خلال نظام الحقوق السياسية) والتنظيمية (مبدأ التحكم يتحقق بأنظمة الانتخاب والمساءلة الأفقية وسلطة فعالة في الحكم) اللازمة للديمقراطية من الناحية التحليلية، وهي ترتبط بتسع وظائف ديمقراطية (نظام الحقوق المدنية يرتبط بضمان الحرية الفردية، وسيادة القانون لحماية الحقوق، ونظام الحقوق السياسية يرتبط بوظائف المشاركة والاستجابة والشفافية، ونظام الانتخاب بالمساءلة العمودية والتمثيل، ونظام المساءلة الأفقية بتقييد الاستقلالية التنفيذية، وأخيرا نظام السلطة الفعالة للحكم باستقلالية الحكومة وتحكمها في السياسات)، والتي تقوم بها الجهات السياسية الفاعلة (المواطنون، والحركات وجماعات المصالح والإعلام، والأحزاب السياسية والبرلمانات، والمحاكم الدستورية والإدارية، والحكومات) من خلال العمليات السياسية ومنتجات العمل السياسي لكل فاعل (الحاجات، والتعبير عن المطالب، وتجميع القضايا في إطار البرامج السياسية، وانتخاب الحكومة، ووضع قوانين ملزمة جماعيا، والإلزام بضوابط سيادة القانون وتوازن السلطات، واتخاذ القرارات السياسية وتنفيذيها)، وتخضع هذه الأخيرة للقواعد التي تحددها المؤسسات السياسية بدأ من الدستور، وكيفية أداء الجهات الفاعلة للوظائف السياسية في إطار العملية السياسية هو ما يحدد نوعية الديمقراطية[2].

[1] Ibid, pp 5, 14- 24.
[2] Ibid, pp 25– 29.

وعمد الباحثون لأجل عملية القياس إلى تحديد المكونات الأساسية لأجل الأداء الفعال لكل نظام جزئي وفي مقدمتها الوظائف التي يرتبط بها، فمثلا يتصل النظام الانتخابي بوظيفتين هما المساءلة العمودية Vertical Accountability والتمثيل Representation، كما يرتبط ضمان كل وظيفة بعناصر فالمساءلة العمودية تتوقف على وجود انتخابات حرة ونزيهة، والتي استخرج الباحثون لها مؤشري قياس هما درجة التنافسية والانفتاح، وقابلوا كل مؤشر أيضا بمقاييس فالانتخابات تعد تنافسية في حال توفر متغيرين هما فعالية الخيارات ووجود بدائل واضحة مقترحة، بينما تعتبر حرة بحسب سرعة قبول التفضيلات والمصالح السياسية الجديدة في العملية السياسية، وأيضا عدالة المنافسة، وهكذا بالنسبة لبقية الوظائف وعناصرها Components التي تقابلها مؤشرات Indicators للقياس بين درجتي 0 إلى 100، ومن خلالها تكون عملية القياس مزدوجة تخص العناصر أولا ثم الوظائف بعد ذلك، لتأتي بعد ذلك عملية تجميع القياسات لأجل الحكم على جودة الديمقراطية، ويفترض الباحثون مسبقا تعذر تسجيل نتائج عالية على مستوى كل المؤشرات حيث يراعون مبدئيا أن مفهوم الديمقراطية المعتمد معقد وينطوي على مكونات قد تخضع للموازنة نظير تنافسها، وذلك على نحو مبدأي الحرية والمساواة، وأيضا وظيفتي الحكم والتمثيل اللتان تبرز الموازنة بينهما في النمطين العامين للانتخابات النسبية والأغلبية، ومن حيث توازن الأنظمة الجزئية يحقق النظام النسبي أداء أعلى فيما يتعلق بنظام الحقوق السياسية بينما يسجل نظام الأغلبية نتائج أفضل في السلطة الفعالة في الحكم، وبالنسبة للوظائف يكون التمثيل أفضل في النظام النسبي، أما نظام الأغلبية فله أفضلية في تحقيق المساءلة[1].

ويقف التفصيل في عمل "مارك بوهلمان" Marc Bühlmann وزملائه عند هذا الحد لكون هذه الدراسة لا يمكن أن تخصص مجالا أكبر لمناقشة موضوع "جودة الديمقراطية"، فهذا الأخير يمثل نقطة جزئية رغم أهميته في مناقشة مفهوم الديمقراطية وتطوراته وباعتباره نتاجا لأعمال التنظير والتأصيل الأحدث، وتأتي المقدمات السابقة في خصوصه كشاهد على مجموعة من الحقائق التي تستدعي إيضاحها، وفي مقدمتها أن بروز مفهوم "جودة الديمقراطية" يرتبط أيضا بجهود واسعة في إطار عملية جد معقدة هي "قياس الديمقراطية" Measuring Democracy[2]، والتي تتم في إطار الدراسات الإحصائية المقارنة لعدد كبير من الحالات للاستدلال السببي على الانتقالات الديمقراطية، كما تشمل ما يسمى عملية "تقييم الديمقراطية" Democracy Assessment[3]، و"التقييم الديمقراطي" في بعض الكتابات Democratic Evaluation[1]،

[1] Ibid, pp 30- 41.
[2] Munck, Verkuilen, Op. cit, pp 5- 34.
Coppedge,et al, Op. cit, pp 247- 267.
[3] International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), ***State of Democracy Assessments***, on web:

ويستخدم كذلك في هذا الصدد مفهوم "التدقيق الديمقراطي" Democratic Audit، والذي يشير إلى عملية تقييم منهجية ونوعية تستهدف قياس الأداء الديمقراطي لنظام بلد ما وفق معايير محددة وبناء على أحكام مواطنيه، ووضعت أسس هذه النمط من التقييم من قبل الباحث "دافيد بيتام" David Beetham (1993) الذي ساهم رفقة "ستيوارت واير" Stuart Weir (1999) في بروز أهم أمثلته العملية "التدقيق الديمقراطي للمملكة المتحدة" The Democratic Audit of the United Kingdom (Democratic Audit UK)*[2].

المطلب الثاني: تقييم الديمقراطية

يكمن تعقيد عملية قياس الديمقراطية في العقبات المنهجية التي تواجهها لاستنادها أساسا للتأصيل المفاهيمي Conceptualization، عبر تحديد عناصر ومكونات المفهوم التي تمثل الأساس لاختيار البيانات التي ينبني عليها التحليل والمؤشرات التي تعتمد في عملية القياس Measurement، حيث أن التباين والخلاف حول مفهوم الديمقراطية ما بين تعريفه بالحد الأدنى أو بالحد الأعلى وتعدد وجهات النظر في كل اتجاه، ينعكس أيضا على مؤشرات ومعايير القياس، وهناك شواهد كثيرة تؤكد الاختلافات الموجودة ما بين مشاريع قياس الديمقراطية المتعددة، حتى أن المشروع الواحد على غرار "باروميتر الديمقراطية" Democracy Barometer تطور لتطرأ عليه تغييرات مقارنة بعمل "مارك بوهلمان" Marc Bühlmann وزملائه، فمع الاحتفاظ بنفس المبادئ الأساسية للديمقراطية Principles (الحرية، والعدالة،

---

https://www.idea.int/data-tools/tools/state-democracy-assessments

[1] Anders Hanberger, "Evaluation of and for Democracy", ***Evaluation***, Vol. 12, No. 1 (January 2006), pp 17- 37.

* تجري عملية التدقيق الديمقراطي للمملكة المتحدة وحدة أبحاث مستقلة تحمل اسم العملية ذاتها (التدقيق الديمقراطي Democratic Audit) تابعة لمجموعة السياسة العامة في قسم الحكومة Government Department بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية London School of Economics and Political Science (LSE)، ممولة بمنحة من صندوق "جوزيف راونتري" الخيري The Joseph Rowntree Charitable Trust، وذلك منذ نشأة "التدقيق" سنة 1991 الذي كان بمبادرة من مجموعة "ميثاق 88" Charter88 (تأسست في 1988) –التي طالبت بإصلاحات دستورية– ومركز حقوق الإنسان Human Rights Centre في "جامعة إيسكس" University of Essex، وهو مقر "التدقيق" إلى غاية بداية الألفية الجديدة، لإجراء أبحاث حول جودة الديمقراطية في بريطانيا، والعمل على مراقبة الديمقراطية والحرية من خلال مدونة يومية، وكذا سلسلة من التقييمات والتقارير واللجان، ومتابعة عمل البرلمان والهيئات الرسمية، ويتم التعامل في إطار ذلك مع باحثين وخبراء من كامل بريطانيا، وبالانتقال إلى كلية لندن للاقتصاد تطور عمل "التدقيق" أكثر بالاعتماد على المدونات والتقارير المصغرة والكتب الإلكترونية والتحديث المستمر للتواصل مع جمهور أكبر من المواطنين وكذا من النخب السياسية في الوقت المناسب، ارجع في هذا الصدد إلى:

Democratic Audit, on website:
http://www.democraticaudit.com/about/what-we-do/

وبالنسبة لمجموعة "ميثاق 88":

David Erdos, "Introduction: Charter 88 and the Constitutional Reform Movement: a Retrospective", ***Parliamentary Affairs***, Vol. 62, No. 4 (October 2009), 537–551.

[2] Bruce Baker, "Quality assessment of democracy in the 'Third World'", in Jeff Haynes (Ed), ***Democracy and Political Change in the 'Third World'*** (London/New York: Routledge, 2001), p 23.

Stuart Weir, David Beetham, ***Political Power and Democratic Control in Britain: The Democratic Audit of the United Kingdom*** (London/New York: Routledge, 1999), 542 p.

Patrick Dunleavy, Alice Park, Ros Taylor (Eds), ***The UK's Changing Democracy: The 2018 Democratic Audit***, Democratic Audit (London: LSE Press, 2018), p 8, on web:
https://press.lse.ac.uk/site/books/10.31389/book1/download/2443/

والتحكم) عرفت عناصرها بعض التعديلات لترتبط المبادئ بتسع وظائف ديمقراطية Democracy Functions ثلاث لكل منها على التوالي (الحريات الفردية، وحكم القانون، والمجال العام، والمنافسة، والقيود المتبادلة بين المؤسسات، والقدرات الحكومية، والشفافية، والمشاركة، والتمثيل)، وكل وظيفة ترتبط بعناصر Components وكل عنصر بعناصر فرعية Subcomponents، وهذه الأخيرة ارتبطت بمؤشرات Indicators بلغ عددها المائة (100) تعتمد في قياسها مصادر متعددة للبيانات[1].

ويتعذر وجود تقييم جازم وموثوق مع عدم إمكانية التوافق على تعريف موحد، وكمثال فإن مؤشر "بوليتي 2" Polity 2 Index** اعتبر أن الولايات المتحدة ديمقراطية كاملة خلال القرن العشرين ومعظم القرن التاسع عشر وفي ذلك تجاهل واضح لأن الوعاء الانتخابي لم يشمل السود والنساء، وعلى نحو مشابه يمكن فرض تحديات أخرى على مؤشرات أو تقييمات أخرى، فمؤشر الحقوق السياسية Political Rights index لبيت الحرية Freedom House يتضمن أسئلة تتعلق بالفساد، والتحكم المدني في الشرطة، وعدم وجود جرائم عنف على نطاق واسع، والاستعداد لمنح اللجوء السياسي، والحق في بيع وشراء الأراضي، وتوزيع أرباح الشركات الحكومية، وهذا المؤشر معتمد في قياس الديمقراطية وإن قال من

[1] Wolfgang Merkel, Daniel Bochsler, et al, ***Democracy Barometer: Codebook*** (Aarau: Zentrum für Demokratie, 2018), pp 9, 10.
http://www.democracybarometer.org/Data/Codebook_all%20countries_1990-2016.pdf
http://www.democracybarometer.org/concept_en.html

** مشروع بوليتي –نظم الحكم– Polity Project قام على هدف رئيسي هو تحليل الخصائص السلطوية للنظم السياسية، واستند أساسا إلى رؤية الباحث الأمريكي "تيد روبرت غور" Ted Robert Gurr من خلال كتابه "الثبات والتغيير في النظم السياسية، 1800– 1971" Persistence and Change in Political Systems, 1800-1971 الصادر سنة 1974، والبيانات التي وظفها بهدف التعرف على خصائص السلطة في الأنظمة الأكثر استمرارية في مناطق وفترات زمنية مختلفة (Polity 1)، وتطور هذا المشروع بعد ذلك من خلال العمل على إدخال تعديلات على طرق جمع البيانات ونوعيتها، فابتداء من سنة 1986 عمد نفس الباحث رفقة المتعاونين معه إلى العمل على وضع نسخة جديدة من مجموعة البيانات (Polity 2) وبرعاية من مشروع تطوير البيانات للبحوث الدولية (DDIR) عبر اعتماد مؤشرات طويلة المدى للهياكل السياسية وتغيير النظم، والتي تشمل معظم الدول في الفترة بين 1800 و1986، وتتألف هذه البيانات من قياسات سنوية للخصائص الهيكلية للأنظمة والتغييرات المؤسساتية، واتجاهات التغيير في الأبعاد الأساسية للديمقراطية والاستبداد، وتركيز السلطة، وهي المؤشرات الثلاثة المركبة للخصائص العامة للنظم السياسية التي اعتمدها "غور" بمعية "كايث جاغرز" Keith Jaggers و"ويل مور" Will H. Moore في مؤلف سنة 1990، حيث أدرجت في هذه النسخة من المشروع تغييرات مفاهيمية أيضا وفي هذا الإطار تم تبني تسع سمات للسلطة عوضا عن ست فقط في النسخة السابقة، وفي منتصف التسعينيات كان ظهور مشروع بوليتي 3 (Polity III) ومن خلاله كان العمل على مراجعة وتبسيط الأسس المفاهيمية بالتركيز على ستة عناصر ومتغيرات تمثل خصائص السلطة المؤسساتية للنظم السياسية، وكذا البحث عن مزيد من الموضوعية باستبعاد الأحكام الشخصية، وفي التسعينيات أيضا قام فريق بحثي يقوده "نيلس بيتر غليديتش" Nils Petter Gleditsch باستعادة مخطط البيانات المعتمد في "بوليتي 1" القائم على النظم بدلا من سنوات البلدان في "بوليتي 2"، بعد ذلك عمد مشروع بوليتي 4 (Polity IV) إلى اعتماد المقاربتين في تسجيل البيانات التحليلية التي تخص 162 دولة حديثة (في 31 ديسمبر 2006) وهي الدول التي يتجاوز سكانها خمسمائة ألف نسمة، وسجلت المعطيات الخاصة بالدول الأكثر رسوخا في النظام الدولي منذ العام 1800، بينما الأحدث نشوء فاتخذ التاريخ الرسمي لاستقلالها كأول سنة لتسجيل البيانات الخاصة بها، وشملت بيانات المشروع أنظمة 20 دولة تاريخية في أوراسيا، على غرار الإمبراطورية العثمانية ومملكة بافاريا ومملكة الصقليتين، انظر:
Monty G. Marshall, Ted Robert Gurr, Keith Jaggers, ***Polity IV Project: Dataset Users' Manual***, Center for Systemic Peace and Societal-Systems Research, 24 October 2018, pp 3, 4, on web:
http://www.systemicpeace.org/inscr/p4manualv2017.pdf

وضعوه غير ذلك[1]، ويعد هذا من مشاكل التوسع الكبير في تعريف المفهوم فقد يجعله ينطوي على عناصر تفتقد للبعد التجريبي، وكمثال على ذلك إدراج مفهوم العدالة الاجتماعية باعتباره يمثل إحدى سمات الديمقراطية، فمفاهيم الحد الأقصى تكون مثقلة لدرجة تجعلها أيضا قاصرة من حيث الاستخدام التحليلي، والمثال أيضا أن إقحام النظام الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق كسمة محددة للديمقراطية لا يبقي هذه العلاقة كقضية قابلة للبحث التجريبي، أو كما يعبر "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski وزملاؤه (1996) تحول دون تحليل القضايا المهمة التي لا يمكن الاقتصار على المفهوم لحلها، وحتى مفاهيم الحد الأدنى التي يتم اللجوء إليها لتجنب مشاكل التوسع المفاهيمي على أساس أفضليتها الواضحة في تسهيل إيجاد أمثلة من الواقع والتمكين من التحليل التجريبي للعديد من المسائل، فإنها لا تسلم بدورها من المشاكل، فالمفهوم إذا اشتمل على أدنى السمات بمستوى يستوعب تلقائيا جميع الحالات، كان لزاما على الباحثين زيادة محتوى المفهوم باعتماد خصائص إضافية لمزيد من التمييز بين الحالات ومعالجة المسائل النظرية ذات الصلة بشكل أفضل، فعلى المحللين أن يتداركوا النقص في التعاريف الأدنى التي قد تغفل خاصية وثيقة الصلة بالمفهوم[2].

ويعقب "ميكايل كوبيدج" Michael Coppedge وزملاؤه على القضية السابقة بأنه يبدو من خلال بعض الأمثلة أن ما يعد إشكالا ليس التوسع في التعريف في حد ذاته وإنما الأحكام التي تحتضنها بعض المؤشرات، فمثلا يعتبر مؤشر "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" Economist Intelligence Unit (EIU)* أن التصويت الإلزامي ينعكس سلبيا على جودة الديمقراطية، فهذا الفرض يعد انتهاكا للحريات الفردية ومن هذه الناحية يمكن اعتباره غير ديمقراطي، لكنه من جهة أخرى يقوي المشاركة وينمي جودة التمثيل وبالتالي يمكن اعتباره على هذا الأساس أحد مكونات الديمقراطية، وعلى ذلك فإن أهميته لتعزيز حكم الشعب محل جدل وتعتمد على رؤية الباحث للديمقراطية، وما هو واضح يبقى أن المشاكل المنهجية

---

[1] Coppedge, et al, Op. cit, p 248.

[2] Munck, Verkuilen, Op. cit, p 9.

* قسم البحث والتحليل التابع لمجموعة "الإيكونوميست" The Economist Group الشركة الشقيقة لجريدة "ذي إيكونوميست" The Economist التي تأسست سنة 1843 من طرف الاسكتلندي "جيمس ويلسون" James Wilson ، وقد أنشأ القسم سنة 1946 ليجمع حوالي سبع عقود من الخبرة في مساعدة المؤسسات التجارية والمالية والحكومات أيضا من خلال إطلاعها على التغييرات التي تطرأ على العالم وكيف يخلق ذلك فرصا لاستغلالها ومخاطر لإدارتها، وتقدم الشركة البريطانية خدماتها عبر العالم من خلال 24 مكتبا لها منتشرا حوله، وتعتمد وحدة الاستخبارات "مؤشر الديمقراطية" Democracy Index لقياس الديمقراطية عبر العالم على أساس خمس فئات من المؤشرات، والتي تخص العملية الانتخابية والتعددية، والحريات المدنية وعمل الحكومة والمشاركة السياسية والثقافة السياسية، حيث يندرج تحتها في المجموع 60 مؤشرا Indicators، ووفقا لها يحصل كل بلد على تقييم بين 0 و10 درجات ويصنف بحسبها في أحد الأنماط الأربعة للأنظمة، فبين الدرجة 0 و4 يكون النظام تسلطيا Authoritarian Regime وبين 4 و6 نظاما هجينا Hybrid Regime وبين 6 و8 ديمقراطية معيبة Flawed Democracy وبين 8 و10 ديمقراطية كاملة Full Democracy، انظر:

The Economist Intelligence Unit, website:
https://www.eiu.com/n/

المؤثرة على المؤشرات المعاصرة تبدأ على مستوى التعريف، وبما أن توافق الآراء في هذا المستوى ضروري للتوافق في عملية القياس فهذا الأمر مستبعد[1].

وتتبنى الجهات المتعددة الأخرى في مجال قياس وتقييم الديمقراطية وجهات نظر مختلفة من حيث المفهوم ومؤشرات القياس وحتى مصادر البيانات، والأمثلة في هذا الخصوص قد لا يمكن حصرها بالمجمل، فمن حيث المفهوم تتبنى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA – منظمة دولية حكومية أسسها 14 عضوا في 27 نوفمبر 1995 في ستوكهولم بالسويد ودخل نظامها الأساسي حيز التنفيذ في 2008، هدفها الأساسي هو ترقية الديمقراطية عبر العالم–[2] في تقييمها لنوعية الديمقراطية مبدأين أساسيين للديمقراطية، هما: "سيطرة الشعب على عملية صنع القرار والقائمين عليها، والمساواة بين المواطنين وبين آرائهم في ممارسة هذه السيطرة"، وبين المبدأين هناك ما أطلق عليه قيم وسيطة (المشاركة، والتفويض، والتمثيل، والمساءلة، والشفافية، والاستجابة، والتضامن)، والقيم الوسيطة لها متطلبات، فالتفويض يقوم على المصادقة على الدستور واختيار البرامج والمسؤولين وسيطرة المنتخبين على غير المنتخبين –من المسؤولين–، أما التضامن فيرتبط بالتسامح حيال الخلافات الداخلية ودعم الحكومات الديمقراطية في الخارج وكفاح الشعوب لتطبيق الديمقراطية، والمتطلبات تحتاج إلى مؤسسات وإجراءات لتطبيقها، فبالنسبة للمتطلب الأخير هناك حاجة لتعليم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وإلى الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على دعم الديمقراطية، أما من حيث المؤشرات والمقاييس فتقييم نوعية الديمقراطية يقوم بالنسبة للمنهجية المعتمدة من هذه المؤسسة والتي وضعها "دافيد بيتام"David Beetham على رأس فريق من الباحثين على أربع ركائز هي: (1) المواطنة: القانون والحقوق، (2) حكومة نيابية وخاضعة للمساءلة، (3) المجتمع المدني والمشاركة العامة، (4) الديمقراطية خارج نطاق الدولة، ويتصل كل من هذه بمعايير وكل معيار بسؤال يعبر عنه[3].

[1] Coppedge, et al, Op. cit, p 253.

[2] International Institute for Democracy and Electoral Assistance, website: https://www.idea.int/
IDEA, Statuts de l'institut international pour la démocratie et l'assistance électorale, Version modifiée lors de la réunion extraordinaire du Conseil de l'IDEA, le 24 janvier 2006, sur internet: https://www.idea.int/sites/default/files/about_us/International-IDEA-Statutes-FR.pdf

[3] دايفيد بيتهام، وآخرون، ***تقييم نوعية الديمقراطية: دليل إرشادي*** (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2010)، ص ص 19–27، على الإنترنت:
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/assessing-the-quality-of-democracy-AR.pdf

وتعتمد عملية التقييم سالفة الذكر فيما يخص منهجية جمع البيانات على توجيه الأسئلة للمواطنين والقاطنين في دولة ما للإجابة عنها، والتي تتمحور حول مدى اتسام الدولة وحكومتها بصفة الديمقراطية، وتبرر المؤسسة توجهها هذا بأن أولى الناس وأقدرهم على تقييم الديمقراطية في دولة ما، هم أعلمهم بثقافتها وعاداتها وطموحاتها، وزعمت المؤسسة أن إطارها التقييمي وإلى غاية صدور هذا الدليل الإرشادي –2008 بالإنجليزية– طبق في 20 دولة منذ ظهوره سنة 2000، وذلك بإشراف من المؤسسة عبر مخططات توجيهية لاختبار جدوى الإطار (بنجلاديش والسلفادور وإيطاليا وكينيا وملاوي ونيوزيلندة والبيرو وكوريا الجنوبية)، أو بمبادرة من داخل الدولة في الحالات الأخرى من قبل جهات مختلفة، معاهد أكاديمية ومنظمات غير حكومية وحتى الحكومات نفسها (منغوليا وهولندا)، وأنشأ في بعضها تقييم كامل كما في بريطانيا –تدقيق الديمقراطية–، وفي بعضها كان التقييم في شكل تقارير استقصائية تصدر بحسب توفر التمويل كما في الفلبين[1].

وميزت الباحثة "بيبا نوريس" Pippa Norris من حيث منهجية جمع البيانات في تقييمات الديمقراطية بين ما تسميه تقييمات العامة Public Evaluations وتقييمات النخبة Elite Evaluations وتأتي بين الصنفين البيانات الرسمية Official data، حيث تعد هذه الأخيرة من مصادر البيانات للعديد من المؤشرات، وتجمع من خلال السجلات الإدارية للمسؤولين العموميين ودواوين الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية، وتخص مستويات المشاركة في الانتخابات الوطنية التي تقدمها مثلا المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA، وكذا مستويات تمكين الجمهور من وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال والإعلام الجديدة (ICT's) من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) والاتحاد الدولي للاتصالات الأحكام (ITU)، ونسبة تواجد النساء في البرلمانات الوطنية وهذه يمكن الحصول عليها من الاتحاد البرلماني الدولي (UIP)، كما تعتبر أيضا التصورات الإدراكية للنخب من المصادر الهامة للمعلومات وتستخدم المنظمات عادة استبيانات موحدة توزع على الخبراء من العلماء والباحثين ومحللي البلدان والصحفيين والقانونيين ومديري الأعمال والمستشارين المستقلين ومراقبي حقوق الإنسان وموظفي المنظمات غير الحكومية، وهذه المقاربة تمثل بعمل "بيت الحرية" Freedom House الذي يعتمد على فرق من الباحثين لتقييم الحريات المدنية والحقوق السياسية حول العالم، وأيضا منظمة الشفافية الدولية Transparency International التي عولت على خبراء في وضع مؤشر الفساد وهو مؤشر فرعي لنوعية

[1] نفس المرجع، ص ص 17– 19.

الديمقراطية، وكذا منظمة "مراسلون بلا حدود" Reporters sans frontiers/Reporters without Borders في استطلاعها لحرية الصحافة التي تمثل قضية فرعية أيضا بالنسبة للديمقراطية[1].

وشهدت العقود الأخيرة كذلك توسعا كبيرا في الاعتماد على الاستطلاعات عبر الوطنية للرأي العام، باعتماد عينات تمثيلية للسكان البالغين لرصد المواقف والقيم والسلوكيات والتصورات فيما يتعلق بالديمقراطية ونوعيتها، وبأداء القيادات والمؤسسات والسياسات الحكومية، ومواضيع ذات صلة كحقوق الإنسان والفساد والحكم الرشيد، ومن نماذج ذلك "المقياس/الباروميتر الأوروبي" Eurobarometer (1974)، والمسوح المتصلة به للاتحاد الأوربي التي انطلقت في 1971، ودراسات الانتخابات الأوروبية European Election Studies (1979)، ومسح القيم الأوروبي European Values Survey، وأيضا مسح القيم العالمية World Values Survey (1981)، وبرنامج المسح الاجتماعي الدولي International Social Survey Programme (1985)، ومسوح المقياس العالمي Global Barometer Surveys (1990)، ومشروع الانتخابات الوطنية المقارنة Comparative National Elections Project (1990)، والمسح الاجتماعي الأوروبي European Social Survey، ودراسة الاتجاهات عبر الأطلسي Transatlantic Trends Survey (2002)، مشروع "بيو" للمواقف العالمية Pew Global Attitudes Project (2002)، واستطلاعات الرأي لمؤسسة "غالوب" The Gallup World Poll (2005)*[2].

ويثير الاعتماد على مصادر البيانات المذكورة والجمع بينها في بعض المؤشرات تساؤلات مهمة من الناحية المنهجية تتعلق بدقتها، حيث يطرح التساؤل حول مدى توافق البيانات التي تجمع من خلال استطلاع الرأي العام وتلك التي تستند إلى آراء النخب، وكذا في حال اختلافها أيها يعد مصدرا مفيدا وموثوقا أكثر بالنسبة للباحثين والممارسين على السواء، ويفترض غالبا ضمنيا أن النخب أقدر على تقديم تقييمات أصح وأجدر بالوثوق مقارنة بعامة الناس الذين يفتقدون للمعرفة الكافية لاكتساب نظرة واضحة تجعل تقييمهم صحيحا، ومن الطبيعي أن تشوب تقييمات العامة عيوب غير أن الخبراء لا يسلمون من ذلك، وهناك ما يقلل من أهمية هذا التوجس وهو أن الأحكام المعرفية المتعلقة بمعنى الديمقراطية والمبادئ والإجراءات التي يقوم عليها هذا الشكل للحكم هي محل اتفاق عبر العالم، وذلك ما تؤكده معطيات الدورة

[1] Pippa Norris, "Democracy Audits and Governmental Indicators: Methods and Measurements"; American Political Science Association Conference, U.Cal, Berkeley, Oct 30-31st 2009, pp 1, 2, on web: 15 May 2010: https://sites.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/APSA%20Pippa%20Norris%20Democracy%20audits%20and%20governmental%20indicators.pdf

* يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه المشاريع على المواقع الرسمية لكل منها على شبكة الإنترنت، ويبقى ما ذكر مجرد أمثلة لأنه لا يمكن حصر جميعها، خصوصا وأن نظيراتها لم تنقطع عن الظهور، ومنها "الباروميتر العربي" في 2006، انظر الموقع:
https://www.arabbarometer.org/

[2] Norris, Op. cit, p 2.

الخامسة من مسح القيم العالمية World Values Survey** (2005- 2009) في حوالي خمسين مجتمعا، وفضلا عن ذلك يظهر المسح أن التجربة التاريخية الطويلة للحكم الديمقراطي تعزز إلى حد كبير المعرفة المستنيرة بالإجراءات الديمقراطية ومن القدرة على تقييم الأداء الديمقراطي وأيضا القيم الديمقراطية في المجتمع، لذلك يعد الاعتماد على تصورات النخبة غير كاف لتقييم الديمقراطية، حيث تتمتع استطلاعات الرأي العام بميزة إبراز الاختلافات بين الفئات الفرعية مثل الرضا عن أداء الديمقراطية بين الفقراء والأغنياء، وتجربة العنف السياسي بين النساء والرجال، ورؤية حقوق الإنسان ما بين الأغلبية العرقية والأقليات السكانية، وبذلك هي تعتبر شرعية أكثر سياسيا نظير اعتمادها لعينات تمثيلية للمجتمع بأكمله، ويمكن أن تكون مفيدة لصانعي السياسات والممارسين والمحللين أكثر من تصورات الخبراء، هذه الاستطلاعات للمواقف والسلوكيات عبر الوطنية مفيدة لتقييم وأيضا تعزيز نوعية الحكم الديمقراطي، ومن المهم الاستفادة منها خصوصا مع ما أحرزه الباحثون في مختلف التخصصات الاجتماعية من خبرة تقنية ودقة منهجية ومفاهيمية[1].

ويأتي في مستوى ثالث التحدي الآخر الذي يواجه عملية قياس الديمقراطية، فبعد التأصيل المفاهيمي Conceptualization بتحديد عناصر المفهوم وترتيبها وفق درجة التجريد، وكذا القياس Measurement باختيار المؤشرات ومستويات القياس والترقيم للحالات وتسجيل البيانات المفصلة، يحتاج المحللون إلى المرور بخطوة أخرى هي التجميع Aggregation باختيار المستوى الذي يتم عنده تجميع المقاييس وتحديد قواعد ذلك ومن ثم تسجيل ونشر البيانات المجمعة، وهذه المستويات تشكل الإطار التحليلي لبيانات القياس والذي وفقه توضع وتلتزم الضوابط المنهجية لعملية قياس الديمقراطية حسب كل من "جيراردو مونك" Gerardo Munck و"جاي فيركويلن" Jay Verkuilen، وعمدت دراسات أخرى لكنها قليلة في تقدير هذين الباحثين أيضا إلى الاهتمام بنوعية البيانات ودقة القياسات، وكأمثلة عنها استشهدا بأعمال "كينيث بولن" Kenneth Bollen المتعددة (1980، 1986، 1990، 1993) منفردا وبالاشتراك مع باحثين

** مسح القيم العالمية World Values Survey شبكة عالمية لعلماء الاجتماع تدرس القيم المتغيرة وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والسياسية، بواسطة فريق دولي من الباحثين المتعاملين مع جمعية مسح القيم العالمية وأمانتها التي مقرها فيينا بالنمسا، ويجرى المسح الذي يطمح إلى استخدام التصميم البحثي الأكثر دقة وجودة والذي كانت بدايته سنة 1981 في حوالي 100 بلد تؤوي قرابة 90% من سكان العالم، وذلك باعتماد استبيان موحد، ويعد المسح أوسع استقصاء غير ربحي متسلسل زمنيا وعبر وطني للمعتقدات والقيم تم تحقيقه على الإطلاق، يشمل مقابلات مع ما يقرب 400000 مستجوب، وهو البحث الأكاديمي الوحيد الذي يغطي كامل الاختلافات العالمية من البلدان الفقيرة إلى الأغنى، وجميع المناطق الثقافية، ويتمثل الهدف الأساسي لمسح القيم العالمي في مساعدة العلماء وواضعي السياسات على فهم التغييرات في معتقدات الناس وقيمهم ودوافعهم عبر العالم، وقد اعتمد من قبل الآلاف من علماء السياسة والاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي والأنثربولوجيين والاقتصاديين في دراسة مواضيع مثل التنمية الاقتصادية والديمقراطية والدين والمساواة بين الجنسين ورأس المال الاجتماعي والرفاهية الذاتية، كما استخدمت بيانات المسح أيضا من قبل الجهات الحكومية والصحافة والطلاب، واعتمدته مجموعات تابعة للبنك الدولي لتحليل الروابط بين العوامل الثقافية والتنمية الاقتصادية، انظر: https://www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp

[1] Norris, Op. cit, pp 2,3.

آخرين (2000)، ومن بينها أيضا تلك التي قدمها "كريستيان غليديتش" Kristian S. Gleditsch و"ميكايل وارد" Michael D. Ward (1997) وكذا دراسة "ميكايل كوبيدج" Michael Coppedge (1999)، ويمكن الإشارة أيضا إلى دراسة هذا الأخير رفقة عدد من الباحثين (2011)[1].

لقد تعددت الجهات التي تنتمي للأوساط الأكاديمية والسياسية ودوائر الأعمال ومؤشراتها لقياس الديمقراطية، وتراكمت الجهود في هذا المجال ما جعل منه حقلا متميزا ضمن العلوم السياسية، ومع بقائه في مواجهة مع إشكالية ثنائية الأوجه تتعلق من جهة بصعوبات وضع المقاييس ذات البعد التجريبي والتي تتسبب في الشكوك حول صحتها وموثوقيتها، ومن جهة أخرى بالخلاف المفاهيمي المزمن الذي ينعكس غالبا على عملية القياس، فإنه من المرجح في هذا السياق أن تأخذ الدراسات المهتمة بوضع الضوابط المنهجية للقياس حيزا أكبر من تركيز الأبحاث الأكاديمية، ومن بين الضوابط للتحقق من كون المقاييس موثوقة مدى اتساق عمليات القياس اعتمادا عليها بتكرارها من قبل نفس المراقب أو غيره من المراقبين، أما صحتها فترتبط بدرجة عكس المقاييس للقيم الديمقراطية وكذا المؤسسات والإجراءات التي تحفظ هذه القيم وتعيد إنتاجها، مع مراعاة حقيقة أن قيما كالتمثيل والقيود على السلطة لا يمكن ملاحظتها مباشرة وقياسها لا يحتمل أن يكون دقيقا أبدا، والتصميم التجريبي لكل مقياس يجب أن يركز على اقترابه من القيمة التي يقيسها[2].

وأكد باحثون أنه في مجال قياس الديمقراطية لابد من التفرقة بين المؤشرات التي تقيس نوعية أو جودة الديمقراطية The Quality of Democracy والتي تتعلق بمستوى الدمقرطة –تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية– The Level of Democratization، فبالنسبة لمقيمي نوعية الديمقراطية يفترض أن يتوفر نظام البلد المعني بهذه العملية على الأقل على الحد الأدنى من شروط وجود الديمقراطية التي يعبر عنها بشكل أفضل تعريف الحد الأدنى الإجرائي الذي قدمه "روبرت دال" Robert A. Dahl، ومقارنة جودة الديمقراطية عبر البلدان لا تعني الاهتمام بمسألة أيها أكثر ديمقراطية وإنما تتم على أساس تحليل أداء النظام الديمقراطي في هذه البلدان وفق مقاييس معيارية[3]، بمعنى أنها تتجاوز الجانب الإجرائي إلى المعايير التي ترتبط بتأثير نظام الحكم على نوعية حياة الناس العامة والخاصة حسب "تشارلز تيللي"

[1] Munck, Verkuilen, Op. cit, pp 5, 7, 8.
Coppedge, et al, pp 247- 267.
Kenneth Bollen, "Liberal Democracy: Validity and Method Factors in Cross-National Measures", ***American Journal of Political Science***, Vol. 37, No. 4, (November 1993), pp 1207-1230.
[2] Joe Foweraker, Roman Krznaric, "Measuring Liberal Democratic Performance: an Empirical and Conceptual Critique", ***Political Studies***, Vol. 48, No. 4, (September 2000), pp 760, 761.
[3] David Altman, Aníbal Pérez-Liñán, "Assessing the Quality of Democracy: Freedom Competitiveness and Participation in Eighteen Latin American Countries", ***Democratization***, Vol. 9, No. 2 (Summer 2002), p 87.

Charles Tilly من حيث مستوى الحرية والمشاركة والأمن والعدالة وغيرها[1]، أو ببساطة فإنها عملية تعتمد تعريفات الحد الأقصى للديمقراطية.

ويعتبر تقييم "بوليتي" Polity Index*، وكذا تقييم مؤسسة "بيت الحرية" Freedom House**، ومؤشر "فانهانن" للديمقراطية Vanhanen's Index of Democracy*** (1997، 2000، 2003) من مقاييس

[1] تيللي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

* هذا المؤشر المعتمد من مشروع نظم الحكم "بوليتي" وهو في نسخته الرابعة The Polity IV Project يصدر عن "مركز السلام المنظومي" The Center for Systemic Peace (CSP) الذي تأسس سنة 1997، والمتخصص أساسا في الأبحاث المتعلقة بالعنف السياسي في سياق هياكل النظام العالمي، ومنذ 2008 هنالك عمل على تطوير المشروع وسلسلة بياناته لإطلاق النسخة الخامسة منه مواكبة للتطور في النسق العالمي لأواخر القرن العشرين الذي اتجه أكثر فأكثر نحو الديمقراطية ولدعم البحث حول عمليات الدمقرطة بمعلومات ومعطيات أفضل، وتغطي بيانات المشروع معظم دول العالم –التي لا يقل عدد سكانها عن خمسمئة ألف نسمة– (167 دولة) ابتداء من سنة 1800، ويقوم مفهوم الديمقراطية الذي يتبناه المشروع على ثلاثة عناصر مترابطة أولها وجود المؤسسات والإجراءات التي من خلالها يعبر المواطنون عن خياراتهم الفعالة بخصوص البدائل من السياسات والقادة السياسيين، والثاني هو وجود قيود مؤسسية على ممارسة السلطة من قبل الهيئة التنفيذية، وثالثها ضمان الحريات المدنية لكل المواطنين في حياتهم اليومية وفي المشاركة السياسية، أما الجوانب الأخرى للديمقراطية التعددية كحكم القانون وأنظمة الضوابط والتوازنات وحرية الصحافة وما إلى ذلك فلا تعد في هذا التقييم إلا معاني ومظاهر لهذه المبادئ الثلاثة، ويعتمد "بوليتيIV" مقاييس للديمقراطية والتسلطية ترتبط بمدى وجود العناصر المذكورة، وهي تنظيم وتنافسية وأيضا انفتاح الوصول إلى السلطة التنفيذية Regulation/ Competitiveness/ Openness/ of Executive Recruitment، والقيود المفروضة على رأس السلطة التنفيذية Constraint on Chief Executive، وتنظيم وتنافسية المشاركة السياسية Regulation/Competitiveness of Political Participation، وتقيم سلطة النظام وفق "بوليتيIV" على أساس سلم يشمل 21 درجة من –10 لأكثر الأنظمة تسلطية –الملكيات الوراثية– إلى +10 للديمقراطية الراسخة، فالدرجات ترتبط بنمطية لأنظمة الحكم، فبين الدرجة –10 و–6 تعتبر الأنظمة "أوتوقراطية" Autocracies أو استبدادية، وبين –5 و+5 تكون الأنظمة "أنوقراطية" Anocracies والتي توصف بأنها غير متماسكة وتظهر نتيجة للانتقالات غير المكتملة وتجمع خصائص للسلطتين الديمقراطية والاستبدادية، وضمن هذا النمط يمكن التمييز بين الأنظمة الأنوقراطية المغلقة Close Anocracies (–5 إلى 0) والمفتوحة Open Anocracies (0 إلى +5)، أما الدرجات من +6 إلى +10 فتخص الأنظمة الديمقراطية Democracies والدرجة +10 الأنظمة الديمقراطية الكاملة Full Democracies، بهذا الخصوص يمكن الرجوع إلى:

Marshall, Gurr, Jaggers, Op. cit, pp 9, 14, 20- 28.
Center For Systemic Peace, website:
https://www.systemicpeace.org/

** بيت الحرية Freedom House: منظمة غير حكومية تأسست في "نيويورك" New York الأمريكية عام 1941 من قبل شخصيات بارزة في مجالات الصحافة والأعمال والقادة النقابيين والأكاديميين ومسؤولين حكوميين سابقين، وكان ذلك نتاجا لدمج مجموعتين أنشأهما الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" Franklin D. Roosevelt لتغيير المواقف الانعزالية لدى الشعب الأمريكي وكسب التأييد لدخول الحرب العالمية الثانية، وعبرت المنظمة عبر تاريخ وجودها عن هدف دعم الحرية عبر العام، حيث كانت منذ الحرب العالمية الثانية خصما للنازية والأنظمة الشمولية وفي صف الحلف الأطلسي بعد ذلك، وساهمت في تشكيل أهم النقاشات السياسية في كل فترة فمثلا كانت من مؤيدي حركة المساواة العرقية، وأطلقت المنظمة منذ 1972 أول تقاريرها السنوية عن "الحرية في العالم" Freedom in the World –صدر أولها في السنة الموالية- الذي يعتمد مؤشري الحقوق السياسية Political Rights والحريات المدنية Civil Liberties، ويقدم قياسات رقمية وحتى نصوصا وصفية للبلدان التي يشملها (بلغت 195 بلدا و14 إقليما في 2018)، واعتمادا على منهجية وضعها "رايموند جاستيل" Raymond Gastil خريج "هرفارد" والباحث المتخصص في الدراسات الإقليمية من جامعة واشنطن بسياتل، ويتم التقييم فيه على أساس التنقيط الذي يحصل عليه كل بلد مقابل كل عنصر من العناصر العشرة لمؤشر الحقوق السياسية والخمسة عشر لمؤشر الحريات المدنية حيث يقابل كل منها عبارة بصيغة السؤال، وتجمع أسئلة الحقوق السياسية في ثلاث فئات، العملية الانتخابية، والتعددية السياسية، والمشاركة، وأسئلة الحريات المدنية في أربع فئات، حرية التعبير والمعتقد، الحقوق الجمعوية والتنظيمية، وحكم القانون، والحرية الشخصية والحقوق الفردية، ويخصص بناء على ذلك ونتيجة تجميع النتائج تقييمان للحقوق السياسية وللحريات المدنية ما بين درجة واحد 1 وسبعة 7، حيث 1 يمثل أكبر قدر من الحرية و7 العكس، ويجمع التقييمان للحصول على متوسط تصنف على أساسه

الانتقال الديمقراطي، فهي تصف مستوى الدمقرطة وامتداد الموجات الثلاث للديمقراطية بمفهوم "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington، أو تعبر عن أن العالم مع الوقت أصبح على نحو متزايد أكثر ديمقراطية، لكن نظرة أعمق للديمقراطيات الراسخة باستخدام هذه التقييمات يظهر أنها غير كافية، فمن خلالها تعتبر الديمقراطيات الغربية مثالية حيث أن كلا من سويسرا والولايات المتحدة مثلا تحققان أعلى الدرجات، ونظرا لامتداد وجودهما كدولتين قوميتين وبداية تقييم نظاميهما إلى 1848 و1810 على التوالي، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن حق الانتخاب لم يمنح للنساء في سويسرا إلا في 1971 وأن التمييز في هذا الحق أيضا لم يتم إلغاؤه في الولايات المتحدة إلا في سنة 1965، فمن غير المنطقي القول أن هذين البلدين حظيا بنظامين ديمقراطيين مثاليين لقرون، كذلك من غير المعقول تقدير حكومة "بيرلسكوني" Silvio Berlusconi في إيطاليا بنفس الدرجة القصوى لحكومة "بيرسون" Hans Göran Persson في السويد بحسب تقييم "بيت الحرية" لسنة 2001، بما أن حكم القانون وجودة الصحافة كانت متدهورة في إيطاليا فيما كانت الدول الإسكندنافية تحقق مستويات عالية من المساواة السياسية خلال السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين، فالمفروض أن يكون الاختلاف في تقييم جودة هاتين الديمقراطيتين تحصيلا حاصلا لذلك[1].

ويستنتج بالبناء على ما تقدم وبمراعاة واقع البلدان العربية الموسوم بالعجز الديمقراطي Arab Democracy Deficit[2] وحالة الاستعصاء[1] أو الاستثناء الديمقراطي العربي Arab Democratic

---

الحالات إلى حرة Free (1 إلى 2.5 درجة) أو حرة جزئيا Partly Free (من 3 إلى 5) أو غير حرة Not Free (من 5.5 إلى 7)، ويعد تقرير "الحرية في العالم" من أكثر التقارير التي يشار إليها وتستعمل من طرف الإعلاميين وصانعي السياسات والأكاديميين والناشطين، ارجع إلى:
Freedom House, website:
https://freedomhouse.org/
Freedom House, Freedom in the World 2018, Methodology, on website:
https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2018

*** ينتسب هذا المؤشر إلى الباحث الفنلندي "طاتو فانهانن" Tatu Vanhanen (1929– 2015) الأستاذ الفخري في جامعة "تامبيري" University of Tampere وجامعة "هيلسنكي" University of Helsinki، وشملت بيانات "البوليارشي" The Polyarchy data كما تسمى 187 دولة مستقلة معاصرة –آخر نسخة 2003– وتغطي الفترة بين سنتي 1810 و2000، وذلك باعتماد مفهوم للديمقراطية يقوم على بعدين أساسيين هما المنافسة والمشاركة وتتصل بها ثلاثة مقاييس للديمقراطية هي درجة التنافس الانتخابي والمشاركة الانتخابية وكذا مؤشر مركب للدمقرطة يجمعهما، للمزيد يمكن مراجعة:
The Peace Research Institute Oslo (PRIO), The Polyarchy dataset, on website:
https://www.prio.org/Data/Governance/Vanhanens-index-of-democracy/
Tatu Vanhanen, "A New Dataset for Measuring Democracy, 1810-199", ***Journal of Peace Research***, Vol. 37, No. 2 (Mars 2000), pp. 251-265.

[1] Marc Bühlmann, "The Quality of Democracy: Crises and Success Stories", Paper proposal for the panel 'Challenges and transformations in the Qualities of Democracies: a comparative perspective', at the IPSA-ECPR joint conference, Sao Paolo, February 16-19, 2011, p 2, on web:
http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_26331.pdf

[2] Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi, "Introduction", in Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi (Eds), ***Democracy in the Arab World: Explaining the deficit*** (London, New York: Routledge, 2011), p 6.

Exception[2]، أن إطار التحليل والتقييم الملائم هو ذلك الذي يقيس مدى وجود الديمقراطية وليس جودتها، ذلك الذي يبنى من حيث المفهوم على خصائص الحد الأدنى لوجود الديمقراطية وفق تعريف "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter الملهم وتعريف "روبرت دال" Robert Dahl واسع القبول وليس تعريف "دافيد هلد" David Held* وتعريفات باحثين آخرين، فقد وصفت المنطقة العربية في الأدبيات المتخصصة بأنها الأكثر تخلفا على صعيد الديمقراطية وأنها الوحيدة التي بقيت متمنعة أمام موجات الانتقال الديمقراطي.

واستند الباحثان "إبراهيم البدوي" و"سمير مقدسي" إلى مؤشر نظام الحكم "بوليتي 4" Polity IV Index، والذي أظهر أن البلدان العربية لم تحقق تقدما ديمقراطيا يذكر إلا بقدر محدود ينحصر في التمثيل السياسي، وذلك مقارنة ببلدان في مناطق أخرى من العالم هي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إضافة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبلدان أخرى، فمتوسط الدرجات التي حققتها البلدان العربية في الستينيات وفق مؤشر نظام الحكم Median Polity Scores بلغ –5.3 مقابل –1.9 بالنسبة لدول شرق آسيا و–4.1 للدول الإفريقية، وبينما اتجه هذا المتوسط عموما للهبوط في فترة السبعينيات في جميع المناطق عدا دول منظمة التعاون، فإن دول أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات ودول شرق آسيا وإفريقيا في التسعينيات قد حققت قفزة ديمقراطية معتبرة، فقد تقدمت بلدان أمريكا اللاتينية ديمقراطيا بشكل مطرد من متوسط درجات حسب مؤشر نظم الحكم يصل إلى 3 في عشرية الثمانينيات إلى 8 درجات في أول عشرية من القرن الجديد، ووصل المتوسط إلى 0.6 في سنة 2003 في منطقة شرق آسيا التي تطورت بشكل أبطأ ثم إلى 4، وسجلت الدول الإفريقية قفزة كبيرة إلى متوسط 1.35 في السنة سالفة الذكر ثم إلى 2.5 في نصف العشرية الثاني، بينما كان متوسط البلدان العربية –5.5 وهو أقل حتى من متوسط الستينيات وقد وصل إلى –4 في سنة 2010، وسجل تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2002 فجوة ضخمة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى من ناحية

---

[1] عبد النور بن عنتر، "الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي" ، ***المستقبل العربي***، السنة 24، العدد 273 (نوفمبر 2001)، ص 14.

[2] Mohammed Al-Ississ, Ishac Diwan, "Preference for Democracy in the Arab World", ***Politics and Governance***, Vol 4, No 4 (December 2016), pp 16- 26.

* التعريف السميك Thick Definition للديمقراطية حسب "ميكايل كوبيدج" Michael Coppedge يمكن أن ينطوي على عشرات العناصر، ويستشهد بعمل "دافيد هلد" David Held بعنوان أنماط الديمقراطية Models of Democracy (1996)، والذي تحدث على اثني عشر نمطا للديمقراطية هي نتاج التطورات الواقعية والنظرية من ديمقراطية أثينا إلى التفكير في الديمقراطية العالمية الكوسموبوليتانية Cosmopolitan Democracy، وكل منها يمتلك جانبا من حقيقة التحلي بصفة الديمقراطية، وتنطوي في مجموعها على اثنتين وسبعين (72) خاصية للديمقراطية، في هذا الصدد:

Coppedge, in Munck (Ed), Op. cit, p 106.
David Held, ***Models of Democracy*** (Cambridge: Polity Press, 3rd ed, 2006), 338 p.

المشاركة في الحكم، وتعتبر منطقة جنوب ووسط آسيا* المنطقة الأخرى من العالم التي لم يتحقق فيها تقدم ديمقراطي كبير[1].

جدول رقم (1. 1): الديمقراطية في العالم النامي

المنطقة	1960-64	1965-69	1970-74	1975-80	1981-84	1985-90	1991-94	1995-99	2000-04	2005-09
المنطقة العربية	7-	7-	8.35-	8.4-	8.2-	8-	7.4-	7-	6.7-	4-
إفريقيا جنوب الصحراء	6-	6.6-	7-	7-	7-	7-	5.4-	1.5-	0	2.5
أمريكا اللاتينية	1.7-	2.6-	6-	6-	4-	3	6	7	8	8
جنوب ووسط آسيا	9.4-	8-	8-	7.4-	6-	5.7-	3-	3.8-	5.2-	2.25-
شرق آسيا	6-	6.4-	4.8-	7-	7-	2-	2.5	1.4	4.125	2.25

Source: Elbadawi, Makdisi, "Explaining Democratic Transitions in the Arab World", Op.cit, p 23.

* تضم هذه المنطقة دول كازاخستان وأوزباكستان وتركمانستان وقيرغيزستان وطاجكيستان وأفغانستان وباكستان والهند وبنغلاديش ونيبال وبوتان وسيريلانكا وجزر المالديف، ارجع إلى:

US Department of State, "South and Central Asian Affairs: Countries and Other Areas", on website: https://www.state.gov/p/sca/ci/

[1] إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، غاري ميلانت، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة"، في إبراهيم البدوي، سمير المقدسي محررين، ترجمة: حسن عبد الله بدر، ***تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 80، 83، 84.

Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi, "Explaining Democratic Transitions in the Arab World", in Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi, ***Democratic Transitions in the Arab World*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), pp 22, 24.

جدول رقم (1. 2): الديمقراطية في البلدان العربية حسب مؤشري بيت الحرية ومشروع نظم الحكم "بوليتي"

البلد	مؤشر الحرية –بيت الحرية–		صفة البلد	مؤشر نظم الحكم "بوليتي 4" Polity IV تقرير البلدان		نمط النظام
	تقرير 2011	تقرير 2014		تقرير 2010	تقرير 2014	
الجزائر	5.5	5.5	غير حر	2	2	أنوقراطي مفتوح
البحرين	5.5	6	غير حر	8–	10–	أوتوقراطي –استبدادي–
مصر	5.5	5.5	غير حر	3–	5–	أنوقراطي مغلق
العراق	5.5	5.5	غير حر	3	3	أنوقراطي مفتوح
الأردن	5.5	5.5	غير حر	3–	3–	أنوقراطي مغلق
الكويت	4.5	5	حر جزئيا	7–	7–	أوتوقراطي
لبنان	4	4.5	حر جزئيا	7	6	ديمقراطي
ليبيا	7	4.5	غير حر/ حر جزئيا	7–	0	اعتبرت من الدول التي تواجه الفشل
موريتانيا	5.5	5.5	غير حر	2–	2–	أنوقراطي مغلق
المغرب	4.5	4.5	حر جزئيا	6–	4–	أنوقراطي مغلق
عمان	5.5	5.5	غير حر	8–	8–	أوتوقراطي
قطر	5.5	5.5	غير حر	10–	10–	أوتوقراطي
السعودية	6.5	7	غير حر	10–	10–	أوتوقراطي
السودان	7	7	غير حر	2–	4–	أنوقراطي مغلق
سوريا	6.5	7	غير حر	7–	9–	أوتوقراطي
تونس	6	3	غير حر/ حر جزئيا	4–	7	أنوقراطي مغلق/ ديمقراطي
الإمارات العربية	5.5	6	غير حر	8–	8–	أوتوقراطي
اليمن	5.5	6	غير حر	2–	3	أنوقراطي مغلق/ مفتوح
قطاع غزة	5.5	6.5	غير حر	/	/	/
الضفة الغربية	6	5.5	غير حر	/	/	/
الصحراء الغربية	6.5	7	غير حر	/	/	/
الصومال	7	7	غير حر	7–	5	أوتوقراطي/ أنوقراطي مفتوح

جيبوتي	5.5	5.5	غير حر	2	2	أنوقراطي مفتوح
جزر القمر	4	3.5	حر جزئيا	9	9	ديمقراطي

Source: Freedom House, freedom report, on web:
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2011
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2014
Polity IV Project, on websites:
https://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm
http://www.systemicpeace.org/p4creports.html

ويمكن على ضوء البيانات الواردة في الجدول السابق تسجيل عدد من الملاحظات الهامة، أولها وجود فوارق واضحة بين تقييمي بيت الحرية ومشروع نظم الحكم (بوليتي) بالنسبة لبعض الحالات، وتصل إلى حد التناقض كما يظهر بالنسبة لحالتي الكويت والمغرب مثلا، حيث أن بيت الحرية اعتبر نظامي البلدين حرين جزئيا بينما مشروع نظم الحكم "بوليتي" قدر أنه في السنتين المعنيتين كان النظام الكويتي أوتوقراطيا أو استبداديا والنظام المغربي أنوقراطيا أو مختلطا مغلقا، كما أن عددا من الحالات أيضا التي حصلت على درجات متكافئة على سلم "بيت الحرية" وتباين تقييمها وتصنيفها بالنسبة لتقييم "بوليتي"، فبينما وصف نظاما الجزائر والعراق بغير الحرين نظير حصولهما على درجة 5.5 كما كان تقييم قطر وعمان مماثلا، فإن نظامي البلدين الأولين حملا صفة الأنوقراطية المفتوحة مقابل +2 و+3 درجات على التوالي، والأخيرين صفة الأوتوقراطية لقاء درجتي −8 و−10 على سلم "بوليتي"، وقد تفسر هذه الفوارق باختلاف المنهجية المتبعة ما بين التقييمين، فمؤشر "بوليتي" لا يعتمد الحريات المدنية كمقياس للديمقراطية ويركز في المقابل على الخصائص المتعلقة بالسلطة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سلم بوليتي أوسع من حيث درجات القياس وأنماط التصنيف.

ويفتح الخلاف بين التقييمين المجال للتساؤل مجددا بخصوص أي من مؤشرات وقياسات الديمقراطية قد تقدم بيانات ذات جودة وتفيد الباحثين في الوصول إلى نتائج دقيقة، وقبل ذلك التساؤل حول درجة الدقة ومستوى الحياد الذي تلتزمه من الناحية المنهجية، ففي هذا الصدد اعتبر الباحثان "إبراهيم البدوي" و"سمير مقدسي" من خلال دراستهما عن الانتقالات الديمقراطية في البلدان العربية أن مؤشر "بوليتي 4" Polity IV هو شيئا ما أكثر موضوعية من نظيره لمؤسسة "بيت الحرية" Freedom House بحكم طبيعة الأسئلة المستخدمة ولاتساع نطاق القياس، رغم تأكيدهما أن قياسات هذا الأخير تدعم النتائج المستندة للمؤشر الأول[1].

[1] Elbadawi, Makdisi, "Explaining Democratic Transitions in the Arab World", Op. cit, p 21.

وأشار "إليا حريق" إلى بعض التناقضات التي وقع فيها تقييم "بيت الحرية" للديمقراطية، فاستطلاعه لسنة 2001 منح درجتين متطابقتين لكل من تركيا والكويت على سلمي الحقوق السياسية والحريات المدنية، وصنفهما في الجانب الأضعف من البلدان الحرة جزئيا، غير أن فوارق واقعية كبيرة كانت تفصل البلدين، ففي الكويت قطاعات كبيرة من السكان كانت مقصاة من حق الانتخاب –فالبدون أو عديمي الجنسية وحتى حاملي الجنسية لمدة تقل عن 20 عاما محرومون من الحقوق السياسية، كما كانت النساء إلى غاية ماي 2005 أيضا محرومات من حق التصويت والترشح للمناصب السياسية الذي اقتصر على 15% من المواطنين البالغ عددهم 860000–، والسلطة لا تستمد من الشعب إلا جزئيا بحكم أن الكويتيين لا يملكون سوى حق انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية والمجالس البلدية فقط دون رئيس الدولة، فالأمير الكويتي يدعي حقا وراثيا في ترأس الهيئة التنفيذية، كما أن رئيس الوزراء أيضا معين من طرف الأسرة الحاكمة، ويضاف إلى ذلك غياب التعددية الحزبية، وعلى العكس كانت تركيا تكفل حق الانتخاب للرجال والنساء منذ الثلاثينيات، ووصلت النساء إلى أرقى المناصب السياسية بتقلد "تانسو شيلر" Tansu Çiller لرئاسة الوزراء في التسعينيات، كما اعتمدت التعددية الحزبية قبل خمس عقود، وكان رئيسها ينتخب من قبل البرلمان ورئيس وزرائها ممثلا لحزب الأغلبية أو لائتلاف برلماني، وعدت الانتخابات في تركيا من قبل المراقبين أكثر حرية ونزاهة منها في الكويت، وما حسب على تركيا كان التقييد الجزئي للحقوق السياسية للأقلية العرقية الكردية بمنعها من المطالبة بهوية وطنية مستقلة دون حرمانها من حقوقها السياسية والمدنية، وأيضا استمرار النفوذ السياسي لقيادة الجيش الذي تم تقليصه بعد ذلك إلى حد كبير، وفي كل الأحول فإن دور الجيش السياسي لا يصل إلى ما تستأثر به الأسرة الحاكمة في الكويت من سلطات سياسية واسعة[1].

ويثير المثال الموضح التساؤل عن سبب فشل تقييم "فريدوم هاوس" في تسجيل الفروق الهيكلية المتعلقة بالحقوق السياسية والحريات المدنية بين البلدين، رغم أن التقارير الكيفية المختصرة لذات المؤسسة عن البلدان أبرزت مكانتهما الديمقراطية المختلفة، وبذلك فإن السبب ربما هو عدم حساسية النظام الرقمي المخصص للمؤشرات السياسية للفوارق في مستويات القيود على الحريات والحرمان من الحقوق، وعليه يكون الاستفهام حول المعنى الذي سيبقى لمصطلح الديمقراطية إذا كانت هذه المنهجية تنتج التكافؤ بين حالات وأوضاع مختلفة إلى حد كبير، لاسيما وأن هذا البون الذي يفصل النتائج عن الواقع يتكرر بشكل ساذج في حالات أخرى على نحو ما كان مع لبنان التي اعتبرت حرة جزئيا بمنحها 4 درجات طيلة

[1] Iliya Harik, "Arab Exceptionalism', and Social Science", ***Middle East Journal***, Vol. 60, No. 4 (Autumn 2006), pp 667- 669.

الحرب الأهلية 1975- 1990، مع أن الفوضى والعنف كانت هي القاعدة والحكومة مجرد ظل لما كانت قبل الحرب، وحيث استولت الميليشيات المسلحة على السلطة التي شاركتها فيها قليلا أطراف خارجية هي على الخصوص سوريا وإسرائيل، ولم تجر الانتخابات البرلمانية في مدة 15 سنة، والمثير للحيرة أكثر أن تقييم لبنان تراجع بعد اتفاق السلام في الطائف سنة 1989 بانتهاء الحرب وعودة الحكومة الدستورية، لتصنف على أنها غير حرة بحصولها على 6 و5 درجات للحقوق السياسية والحريات المدنية، وظل هذا التقييم ثابتا في الفترة من 1992 إلى 2006 سنة من بعد ثورة الأرز في فبراير 2005 وإنهاء الوجود السوري، وذلك على الرغم من التقدم المهم باستعادة الانتخابات والتحسن التدريجي في نوعيتها في وجود تعددية حزبية قانونية ومعقولة، وازدهار المجتمع المدني والانفتاح الإعلامي على القطاع الخاص واستعادة الصحافة لتقاليد حرية التعبير وطابعها الحازم، وحتى النفوذ السوري والانتهاكات المحدودة التي وقعت بسببه لم ينقص من هذه المكاسب ومنها وجود معارضة حقيقية والتي شملت أيضا الجانب الاقتصادي، ثم إذا تفوق متغير واحد والمتمثل في التأثير غير المبرر لجهة غير منتخبة على جميع أوجه التطور الديمقراطي، فقد كان على "بيت الحرية" أن يصنف الأنظمة الملكية في بعض البلدان العربية على غرار الكويت والأردن والمغرب على أنها غير حرة، وهو ما لم يحدث ولا يعني أنه سيكون أصح[1].

وتظهر مشاكل تقييم "بيت الحرية" بشكل أكبر عند ملاحظة القيم السيئة التي منحت لبعض الدول العربية على غرار الجزائر ومصر ولبنان منذ 1995 مع اعتبارها غير حرة، مقارنة بتقديرات أفضل لبعض دول غرب إفريقيا مثل ساحل العاج وليبيريا وسيراليون التي كانت تعاني من الحروب الأهلية والدكتاتورية الفاضحة والفوضى، فلمدة أربع سنوات (1997-2000) تم تصنيف ليبيريا بين البلدان الحرة جزئيا على أساس 4 و5 درجات للحقوق السياسية والحريات المدنية تواليا في ظل دكتاتورية "تشارلز تايلور" Charles Taylor سيئة السمعة والتمرد الداخلي والتدخل الخارجي، كذلك كان الشأن مع سيراليون في فترة ثلاث سنوات (1998-2000) رغم الانقلاب العسكري والتمرد المدني والتدخل الأجنبي، وتضاف لهذه الحالات دولة أخرى من شرق القارة الإفريقية هي أوغندا التي وتحت نظام "يووبري موزيفيني" Yoweri Museveni الذي يمنع الأحزاب (1996-1998) مع انتهاكاته لحقوق الإنسان اعتبرت حرة جزئيا وحصلت على 4 درجات وهو تقييم محترم، على العكس كانت الدول العربية المشار إليها أكثر استقرارا وأجريت بها الانتخابات دوريا-طبعا عدا الجزائر بعد 1992 وإلى غاية 1997- مع إقرارها للتعددية الحزبية، ومع ذلك بقي تقييمها سلبيا فالجزائر مثلا اعتبرت غير حرة بشكل دائم رغم بعض المحطات التي كان من المفترض أن تحصل بسببها نقاطا إيجابية بعد خروجها من العشرية واستئنافها

[1] Ibid, pp 669, 670.

للحياة السياسية، ومن هذه المحطات الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 التي وصفت من قبل مراقبين دوليين على أنها من أكثر الانتخابات تنافسية وشفافية ليس في الجزائر فقط بل في إفريقيا وجل الدول العربية كما صرح ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE) "بروس جورج" Bruce George لقناة البي بي سي (BBC) حينها، ورغم تنديد "علي بن فليس" المنافس الأول للرئيس المنتخب "عبد العزيز بوتفليقة" ومرشحين آخرين بالتزوير[1].

وسجل "إليا حريق" أيضا أن مشروع "بوليتي4" Polity IV Project وقع من جهته في التناقض بين التقييمات الوصفية والكمية التي قدمها على نحو مماثل، حيث رتب بدوره الجزائر سنة 2002 خلف ساحل العاج المضطربة وسيراليون وليبيريا[2]، وهذه المراجعة النقدية تؤدي في نظره إلى التشكيك في بعض الثوابت من ناحية النظرية الديمقراطية بما في ذلك حالة "الاستثناء" عن الديمقراطية التي اعتبرها "أدريان كاراتنيكي" Adrian Karatnycky ظاهرة إسلامية بينما حصرها "ألفريد ستيين" Alfred Stepan و"غرايام روبيرتسون" Graeme Robertson ضمن المجال العربي، خصوصا وأنها بنيت على هذه البيانات التي مع تأثيرها على الأوساط الأكاديمية والسياسية في الولايات المتحدة والغرب، قد تكون رهينة للانطباعات وللأحكام المسبقة وبعيدة عن التثبت الذي تقتضيه المعرفة العلمية[3].

ويلاحظ أيضا أن التقييمين عكسا التغيير الذي أحدثته انتفاضات "الربيع العربي" في بعض البلدان العربية، ويظهر ذلك بشكل أوضح في حالة واحدة هي الحالة التونسية، والتي انتقلت من صنف البلدان غير الحرة بحصولها على 6 درجات لتحقق أفضل الدرجات 3 بين البلدان الحرة جزئيا حسب تقييم "بيت الحرية"، وكانت أيضا الحالة الوحيدة التي رشحت بناء على المعطيات الواقعية لسنة 2013 لإحراز مزيد من التقدم بفضل التوافق النخبوي للخروج من الأزمة السياسية التي سببتها الاضطرابات الأمنية ومقتل زعيمين من الاتجاه العلماني (شكري بلعيد ومحمد البراهيمي)*، ورغم الفوضى وسقوط أركان الدولة في ليبيا إلا أنها قد أعطيت درجة 4.5 واعتبرت حرة جزئيا بعد أن صنفت مع البلدان غير الحرة سنة 2010

---

[1] Ibid, pp 671– 675.
BBC News, "Observers praise Algerian voting" , on website:
http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3613805.stm
[2] Harik, p 674.
[3] Ibid, pp 676- 684.

* في تقرير الحرية لسنة 2015 اعتبرت تونس لأول مرة دولة حرة بمنحها درجة واحة عن الحقوق السياسية و3 درجات للحريات المدنية لتصبح الدولة الوحيدة في المنطقة العربية الموجودة ضمن هذا التصنيف إلى الآن بصدور التقرير السنوي 2018 لفريدوم هاوس الذي تراجعت فيه على سلم الحقوق السياسية إلى الدرجة 2، واعتبرت أيضا وفقا لمؤشر الديمقراطية لهيئة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) سنة 2017 الديمقراطية الوحيدة في المنطقة العربية واحتلت المرتبة 69 بين دول العالم مناصفة مع سنغافورة.
Economist Intelligence Unit, ***Democracy Index Report 2017***, on web:
https://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438/images/Democracy_Index_2017.pdf

مقابل الدرجة 6، كما أخذت منحى تصاعدي أيضا على سلم التقييم المتبع في مشروع "بوليتي 4" Polity IV سنة 2013 مع أنه صنفها مع الدول التي تعاني الفشل أو الاحتلال، وأرجع بيت الحرية التقدم إلى بداية وضع أسس الحرية وحكم القانون، لكن تقريره الوصفي يستطرد ليشير إلى ارتباك الحكومة الانتقالية في ظل انعدام الأمن والفوضى وصراع الميليشيات، التي جعلت الأحكام العرفية تسري في وجود سلطة عسكرية في بعض المقاطعات، وعموما برزت أيضا الردة الديمقراطية التي قادتها قوى الثورة المضادة في مصر وسوريا والبحرين التي هي من بلدان "الربيع العربي"، فقد انحدر تقييمها بشكل واضح، فمصر مثلا خسرت المكسب الديمقراطي الذي حققته في 2012 بانضمامها لمصاف البلدان الحرة جزئيا لتعود في ظرف سنة بعد الانقلاب غير حرة، واستمر بذلك تأكيد الاستثناء العربي فقد حصلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أسوء درجات الحريات المدنية مقارنة بأي منطقة أخرى[1].

وتبقى هذه التقييمات رغم ما تعرضت له من انتقادات وما تواجهه من صعوبات منهجية تفرض نفسها سياسيا وأكاديميا، فهي مرجع أساسي للاستشهاد على درجة التقدم في مسار الانتقال الديمقراطي والانتكاس عنه، ولا غنى عن عملية التقييم التي تجريها هذه الجهات في نهاية المطاف لتقديم أحكام مؤسسة ومسنودة علميا، وقد يكون الملاذ بحثا عن الدقة المنهجية في المزاوجة بين نتائجها، كما أن النقد قد يفيد إن لم يكن في تطوير التقييمات الموجودة ففي استحداث أخرى أكثر التزاما منهجيا، وذلك من حيث ضبط مفهوم الديمقراطية والخصائص الملازمة للنظام الديمقراطي، ومن حيث اعتماد المؤشرات والمقاييس وطريقة تجميع النتائج.

المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي: المقومات المفاهيمية والمرتكزات النظرية

برز مصطلح الانتقال الديمقراطي Democratic Transition في ساحة البحث الأكاديمي في النصف الثاني من القرن العشرين مواكبا لظهور ما يطلق عليه عالم السياسة الأمريكي "صامويل هانتنغتون" Samul Huntington الموجة الثالثة للدمقرطة The Third Wave of Democratization، وانتشار مداها عالميا بين 1974 و1990 مفضية إلى قيام 30 حكومة ديمقراطية ليتضاعف بذلك عددها عبر العالم[2]،

[1] Freedom House, Middle East and North Africa Fact Sheet, on website: https://freedomhouse.org/report/middle-east-and-north-africa-fact-sheet#.UuDsNRAo51t

[2] Samuel P. Huntington, "Dmocracy's Third Wave", ***Journal of Dmocracy***, Vol. 2, No. 2 (Spring 1991), p 12.
يعرف "هانتنغتون" Huntington موجة الديمقراطية بأنها مجموعة من حالات الانتقال لنظم غير ديمقراطية إلى الديمقراطية في مرحلة تاريخية، والتي تفوق في عددها الانتقالات في الاتجاه المعاكس خلال نفس الفترة.
بدأت موجة التحول الديمقراطي الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية حوالي عام 1828 مع توسيع حق الاقتراع بالنسبة للذكور البالغين لتبلغ أقصى مدا لها مع نهاية الحرب العالمية الأولى بوصول عدد الديمقراطيات في العالم إلى حوالي الثلاثين (30)، ليحدث مد إرتدادي بدأ من سنة 1922 مع وصول موسوليني Mussolini إلى السلطة في إيطاليا، لينحصر عدد الديمقراطيات سنة 1942 إلى إثنتي عشر (12).

وقد عرف رواجا واهتماما متزايدا منذ أواخر الثمانينيات حتى بات واحدا من أكثر المصطلحات السياسية شيوعا وتداولا على المستوى الدولي، وذلك لاعتبارات متعلقة بالظروف الدولية منذ نهاية الحرب الباردة والتغيير الذي عرفته الأنظمة السياسية في هذه المرحلة في أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية خصوصا، ما أدى إلى نشوء حقل معرفي فرعي في إطار العلوم السياسية والسياسة المقارنة تحديدا أطلق عليه "علم الانتقال" (Transitologie/ Transitology)، والذي قوامه تراكم الأدبيات والدراسات المستندة للتحليل المقارن للبيانات والمعلومات عن الحالات محل البحث والدراسة، وما قدمته من أدوات معرفية من مفاهيم و مقاربات نظرية سعت من خلالها إلى تفسير ظاهرة انتقال البلدان إلى الديمقراطية وما أحدثته من مشاكل وتحديات على رأسها مشكلة ترسيخ الديمقراطية في ظل عدم الاستقرار والردة التي شهدها عدد معتبر يناهز الثلثين من بين الدول التي خبرت تجربة الانتقال منذ 1974، ما أدى إلى بزوغ ميدان آخر للمعرفة السياسية بتوجيه الاهتمام نحو عملية أخرى متداخلة مع الأولى لكنها ترتبط بعوامل مختلفة نسبيا تنجم عنها مقاربات تفسيرية خاصة بها هذه المرة تحت مسمى "علم الترسيخ" (Consolidologie/ Consolidology)[1].

واكتسى الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية زخما في المنطقة العربية التي أظهرت حصانة في وجه المد الديمقراطي العالمي، وذلك بادئا بفعل تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الولايات المتحدة "الاستباقية" على ما عرف عقب ذلك في قاموس ساستها على رأسهم الرئيس جورج بوش الإبن George W. Bush بالتطرف و الإرهاب في "الدول المارقة" كما حصل في أفغانستان والعراق، والتوجه والسياسة الأمريكية المعلنة للعمل على تجفيف منابعه عبر الدعوة إلى الإصلاح السياسي واقتراح مشاريع وإطلاق مبادرات شملت الدول الصديقة كمبادرة الشراكة الشرق أوسطية في ديسمبر 2002 ومبادرة الشرق الأوسط

ويؤرخ للموجة الثانية الأقصر في مداها الزمني بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وقد بلغت أوجها في بداية الستينيات بتشكيل ستة وثلاثين (36) حكومة ديمقراطية في العالم، والتي أخذت تتلاشى بعد ذلك مع ظهور ارتدادات نحو التسلطية بين 1960 و1975 قلصت عدد الديمقراطيات إلى الثلاثين (30).

أما الموجة الثالثة فقد انطلقت سنة 1974 من البرتغال بإسقاط حكم "مارسيلو كاييتانو" Marcelo Caetano لتحدث ثورة ديمقراطية عالمية بتحول حكومات حوالي ثلاثين (30) دولة إلى الديمقراطية إلى غاية 1990 في أوربا الغربية وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأوربا الشرقية.

Huntington, « Dmocracy's Third Wave », op.cit, p 12.

Samuel P. Huntington, "How Countries Democratize", ***Political Science Quarterly***, Vol. 106, No 4 (Winter 1991-1992), pp 579, 580.

صامويل هانتنجتون، ***الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1993)، ص ص 73-85.

[1] Nicolas Guilhot, Philippe C. Schmitter, «De la transition à la consolidation: Une lecture rétrospective des democratization studies», ***Revue française de science politique***, 50e année, n°4-5 (2000), p 615.

Philippe C. Schmitter, "The Proto-Science of Consolidology: Can It Improve The Outcome of Contemporary Efforts at Democratization?", ***Politikon: South African Journal of Political Studies***, Vol. 21, No. 2 (December 1994), p15.

الأوسع وشمال إفريقيا في جوان 2004[1]، ثم كذلك نتيجة للأوضاع المحلية المترتبة عن اندلاع الانتفاضات الشعبية على الأنظمة الحاكمة في عدد من الدول التي بدأت من تونس في مستهل العام 2011 في تونس ثم مصر والتي شملت بعد ذلك ليبيا واليمن وسوريا والبحرين*.

المطلب الأول: تعريف الانتقال الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

يتطلب تعريف عملية الانتقال الديمقراطي ليس فقط الحسم في مفهوم الديمقراطية على الأقل بتبني تعريف لها على أنه أكثر تكاملا وإجرائية، وذلك لإمكانية القياس والحكم بحدوث الانتقال من عدمه، وإنما يقتضي أيضا رفع الالتباس عن مفهوم الانتقال بتعريفه وتمييزه عن مفاهيم أخرى تتصل به وتأخذ معان مختلفة وتعبر عن أشكال ودرجات أخرى من التغيير السياسي، يكون البعض منها ملازما لظاهرة الانتقال مندرجا في مسارها كالانفتاح اللبرالي والترسيخ الديمقراطي، والبعض الآخر يمثل وجها مشوها لها كالتحول الشكلي إلى نوع من الأنظمة الهجينة التي لا تحقق شروطا كاملة للديمقراطية بالحد الأدنى، كما يكتمل تعريف ظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية بتحديد مراحلها والأنماط والمسارات التي تأخذها.

أولا: الانتقال الديمقراطي مفهوم مركب

يعد مفهوم الانتقال الديمقراطي مفهوما مركبا ليس من حيث المبنى اللغوي وحسب، إذ يشمل من هذه الناحية مصطلح الديمقراطية، ويفرض هذا الأخير تحديات جمة أمام كل محاولة تدعي العلمية وتستهدف تعريفه وضبط مدلولاته كما سبق تبيانه، ما يعد ضرورة لتعريف وتقييم عملية الانتقال، بل إن مفهوم الانتقال الديمقراطي مركب أيضا ومعقد من حيث تداخله وارتباطه بمصطلحات تعبر عن مفاهيم وظواهر

---

[1] عادل عبد اللطيف، "الإصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية"، في سليم الحص، وآخرون، ***المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد*** (بيروت: المنظمة العربية لمحكافحة الفساد، 2006)، ص 104.

* كانت حادثة إضرام البائع المتجول الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه في 17 ديسمبر 2010 الشرارة التي أوقدت الاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسي الديمقراطي في تونس فيما عرف لاحقا بثورة الياسمين التي أججت حركية مماثلة في عدد من البلدان العربية، فأدت هذه الهبة الشعبية إلى إسقاط حكم الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي"في 14 يناير 2011 بعد ثلاث وعشرين (23) سنة، ليعرف على إثره بشهر حكم حسني مبارك في مصر الذي استمر ثلاثين (30) سنة نفس المآل، وفي اليمن قام "علي عبد الله صالح" في فبراير 2012 بالنزول عن سدة الحكم وتسليم السلطة إذعانا للاحتجاجات بعد ثلاثة وثلاثين (33) من السنوات، وقادت في ليبيا إلى اغتيال قائد الجماهيرية "معمر القذافي" في 20 أكتوبر 2011، كما دخلت سوريا في أزمة وصراع سياسي دامي بين نظام بشار الأسد وقوى معارضة له، بينما تم احتواء هذا الحراك في البحرين وبلدان عربية أخرى، حيث دفع تحدي الشارع إلى تبني إصلاحات سياسية في بلدان أخرى كالمغرب والجزائر، أنظر:

لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، "التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم (الملخص)"، منشور لمؤسسة راند RAND معهد أبحاث الدفاع الوطني، على الموقع:

www.rand.org/content/.../RAND_MG1192z1.pdf

قريبة أو متصلة أو مختلفة ومغايرة، وفضلا عن ذلك لانطوائه على مراحل ومسارات متعددة تخضع لديناميكيات وتفاعلات متمايزة نابعة من خصوصية الحالات.

ويحيل مصطلح "الانتقال" الذي هو تعريب لكلمة Transition في معناه اللغوي البسيط إلى التحول من حال أو مكان معين إلى غيره، وتستخدم أيضا في المقابل كلمة "التحول" التي تعني لغة التغيير في الشيء أو الانصراف عنه إلى سواه[1]، ويعزى الاختلاف في الاصطلاح إلى الترجمة نظرا لاعتماد الدراسات العربية على المفاهيم التي تبلورت في الأدبيات الغربية السباقة إلى تناول موضوع تغيير الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة ديمقراطية، حيث أن الاستعمال الأول لمصطلح "الانتقال" للإشارة إلى تغيير الأنظمة السياسية ينسب إلى عالم السياسة الأمريكي "دانكوورت روستو" Dankwart Rustow في دراسته الرائدة بعنوان: "الانتقالات إلى الديمقراطية: نحو نموذج ديناميكي" :Transitions to Democracy Toward a Dynamic Model المنشورة عام 1970[2].

ويستعمل "علي خليفة الكواري" على سبيل المثال الاصطلاحين الانتقال والتحول في معالجة ذات السياق، ويشيران حسبه إلى عمليتين متلازمتين متكاملين لإقامة نظام ديمقراطي، فالانتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في كبح المطالبة القوية بالتغيير السياسي، كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه ومثقفيه بضرورات إقامة الديمقراطية بديلا لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي، ومن هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي حسبه التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وعمل المؤسسات السياسية الرسمية[3].

---

[1] بلقيس أحمد منصور، ***الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى*** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص 29.

نبيل كريبش، "آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة منتوري –قسنطينة، العدد 31 (جوان 2009)، ص 230.

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور، ***لسان العرب***، الجزء 12، 50 (القاهرة: دار المعارف، 1986)، ص ص 1056، 4529.

[2] Larry Diamond, et al, "Discussion: Reconsidering The Transition Paradigm", ***Journal of Democracy***, Vol. 25, No. 1 (January 2014), pp 86, 87.

[3] علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، في عبد الرحمن أسامة وآخرون، علي خليفة الكواري (محررا)، ***الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 26 ، 28.

ويساير تعريف "الكواري" للانتقال على نحو ما سبق ما ذهبت إليه الدراسة التي تعد مرجعية في تناول الانتقالات من التسلطية إلى الديمقراطية بعنوان Transitions from Authoritarian Rule لأودونيل O'Donnell و"شميتر" Schmitter، من حيث أن الانتقال Transition يشير إلى مرحلة فاصلة بين النظامين التسلطي والديمقراطي والتي تتسم بعدم الاستقرار وقابلية الارتداد لإمكانية عدم التوافق حول القواعد التي تحكم النظام والعمل السياسي[1]، فوصول حكومة منتخبة ديمقراطيا لا يعني استكمال بناء النظام الديمقراطي واستدامته أو أن يصبح على الأقل في وضع ترجح فيه احتمالات استمراره على سقوطه، فذلك مرتبط بعملية الترسيخ Consolidation والتي تحصل حين تصبح قواعد الديمقراطية هي المرجع دون سواها للسياسة على صعيد المواقف والسلوكيات والمؤسسات[2]، بمعنى أن التغيير الكلي من التسلطية إلى الديمقراطية يتضمن كما يلاحظ "أودونيل" O'Donnell عمليتين انتقاليتين تؤدي الأولى إلى تنصيب حكومة ديمقراطية والثانية إلى إستقرار النظام الديمقراطي[3].

ويمكن بالبناء على ما تقدم القول بأن الانتقال الديمقراطي هو عملية تغيير حكومة مستبدة لم يتم اختيارها بحرية أو موجودة بالقصر وفوق الإرادة الشعبية، واستبدالها بأخرى عبر انتخابات حرة وعادلة وشفافة[4]، وعملية الانتقال لا تشكل في الواقع سوى فترة زمنية انتقالية غير واضحة المنفذ، و ليس فيها ما يؤكد أنها ستؤدي فعلا إلى الديمقراطية[5]، ولذلك يستكمل مسار الدمقرطة بعملية سياسية تشمل التوافق بين النخب على هندسة الأطر المؤسساتية وصياغة القواعد الإجرائية، وكذا ترسيخ قيم ومعايير الانفتاح والتسامح والثقة كثقافة سياسية مشتركة بين الفواعل في إطار النسق السياسي وبين المواطنين، بما يؤدي إلى تمسك الجميع والتزامهم بقواعد الديمقراطية في كل الأحوال والظروف، فالديمقراطية كما يقول "آدم برزيفورسكي"Adam Przeworski: "لا يمكن اعتبارها راسخة إلا إذا أصبحت في ظل ظروف سياسية واقتصادية محددة ونظام خاص للمؤسسات هي الحكم الوحيد بين فرقاء السياسة the only game in

[1] Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, ***Transitions from Authoritarian Rule : Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986), p 6.

[2] Juan J. Linz, Alfred Stepan, ***Problems of Democratic Transition And Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996), pp 4-6.

[3] Scott Mainwaring, "Transition To Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues", ***Kellogg Institute for International Studies*** Working Paper 130, November 1989, p 4, on web: https://kellogg.nd.edu/sites/default/files/old_files/documents/130_0.pdf

[4] فريد علواش، "آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، ديسمبر 2005، ص 150.

[5] غي هيرميه وآخرون، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، ص 201.

town، عندما لا يصير في مقدور أي كان أن يتصور أنه ينشط سياسيا خارج المؤسسات الديمقراطية، وحينما يغدو كل ما يسعى الخاسرون لفعله هو محاولة الفوز مرة أخرى ضمن نفس المؤسسات"[1].

ويتم تكريس الديمقراطية حسب "خوان لينز" Juan J. Linz و"ألفريد ستيبن" Alfred Stepan من الناحية السلوكية Behaviorally بامتناع أية جماعة سياسية مهمة عن القيام بأية محاولة جادة للإطاحة بالنظام الديمقراطي أو لإثارة العنف المحلي والدولي للانفصال عن الدولة، ومن ناحية المواقف Attitudinally باعتقاد الغالبية العظمى من الناس أن الحلول والتغييرات المطلوبة في أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية يجب أن لا تخرج عن الضوابط والقواعد الديمقراطية، ودستوريا Constitutionally بتعود كل الفواعل السياسية على فض النزاعات السياسية في الدولة وفقا للمعايير الديمقراطية المعمول بها، والتفكير بأن انتهاكها يكون مكلفا وغير فعال، وباختصار مع ترسيخها تصبح الديمقراطية اعتيادية ومتأصلة من الناحية الاجتماعية والمؤسساتية وحتى النفسية، وكذا في الحسابات السياسية لتحقيق الفوز والربح[2].

وتؤكد الأدبيات على ضرورة استيعاب وتفهم التفرقة الجوهرية بين عمليتي التحرير أو التحول اللبرالي Liberalization والدمقرطة أو الانتقال الديمقراطي Democratization، فالعملية الأولى محكومة من أعلى تتم بمبادرة النظام الحاكم من خلال زيادة مساحة الحريات المسموح بها، وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وإظهار شيء من التسامح مع المعارضة، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، وتتضمن تقديم تنازلات مختارة من قبل النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية لكن مع الإبقاء على السمات العامة للنظام السلطوي على حالها، كما أن الفئة الحاكمة تستطيع أن تتراجع عن حيز الحرية الذي أفسحته وتعيد قبضتها الحديدية في إدارة زمام الدولة وتصريف شؤون المجتمع من جديد[3].

---

[1] Adam Przeworski, ***Democracy and The Market : Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p 23.

[2] Juan J. Linz, Alfred Stepan, "Toward Consolidated Democracies", ***Journal of Democracy***, Vol. 7, No. 2 (April 1996), pp 15, 16.

[3] صدفة محمد محمود، "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أوت 2013، على الإنترنت:

http://www.academia.edu/4227531/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85_%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A9_%D8%A8%D9%87

Linz, Stepan, ***Problems of Democratic Transition And Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe***, Op. cit, p 3.

ولا يبدو أن التوجه للانفتاح السياسي يحصل من دون ضغوط وإكراهات داخلية وخارجية تتعرض لها النخبة الحاكمة وبعد أن تجري حسابات التكلفة الآنية والمتوقعة لهذا الفعل كما يقول "آدم برزيفورسكي" A. Przeworski، فقد يكون اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات المؤدية إلى توسيع مضبوط للحريات من باب التنفيس عن النظام وزيادة فرصه في الاستمرار، مما يفضي إلى نوع من النظام الهجين الذي يتبنى الديمقراطية شكليا من دون تفعيل لمبادئ المنافسة الحرة والتداول السلمي على السلطة وإخضاع الحكومة للمساءلة والمحاسبة من قبل ممثلي الشعب، وهذه العملية بالأوصاف سالفة الذكر وإن كانت غير مترادفة مع عملية الانتقال إلى الديمقراطية إلا أن لها صلة وتأثيرا مؤكدا عليها حسب كل من "أودونيل" O'Donnell و"شميتر" Schmitter، إذ يشيران إلى أنه في كل الحالات تقريبا التي تم تعريضها للفحص والدراسة ثبت أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تأتي في أعقاب عملية "انفتاح سياسي" أو تحرير Liberalization، حيث أن توسيع نطاق الحريات والحقوق يسبق بالضرورة تفعيل قواعد الديمقراطية المذكورة سلفا[1]، وفي مقدمتها الانتخابات التنافسية التي تنتج نخبة جديدة على مستوى الحكم والتي تمثل المعيار الفارق في تعريف الدمقرطة Democratization[2].

وتستعمل الأدبيات مفهوم الدمقرطة أو الأقرطة Democratization بالترجمة المباشرة على أنه أشمل، فهو يحيل إلى إقامة النظام الديمقراطي كعملية يمثل الانتقال Transition إحدى مراحلها التي ينتهي فيها الحكم التسلطي ويحدث التوافق على أن يكون الاختيار الشعبي الحر السبيل إلى تشكيل الحكومة، وتسبقها عملية تحرير Liberalization أو "انفتاح سياسي" تأتي بتغييرات سياسية واجتماعية تتيح الحرية لأفراد الشعب في التعبير، والتنظيم، والإعلام، وحق المعارضة، والضمان القانوني لها، للوصول أخيرا إلى مرحلة يتم فيها ترسيخ الديمقراطية Consolidation Democratic[3].

ثانيا: الانتقال الديمقراطي عملية مرحلية

يمثل الانتقال إلى الديمقراطية في ضوء ما سبق وكما ورد في خطاب للأمين العام السابق للأمم المتحدة الكوري الجنوبي "بان كي–مون" Ban Ki-moon في مارس 2008 عملية وليس حدثا[4]، فهي ذات طابع مرحلي تدريجي كما أثبتت الدراسات على ضوء التجارب المقارنة القريبة زمنيا لعدد من بلدان أمريكا

[1] O'Donnell, Schmitter, op. cit, p 9, 10.
[2] Donald Share, Scott Mainwaring, "Transitions From Above: Democratization in Brazil and Spain", Working Paper 32, ***Kellogg Institute for International Studies***, December 1984, p 4, on web: https://kellogg.nd.edu/sites/default/files/old_files/documents/032_0.pdf
[3] Ali Resul Usul, "Democracy and Democratization in the Middle East: Old Problem New Context", ***Turkish Review of Middle East Studies***, Annual 15 (2004), pp 380, 381.
[4] UN News, "Democratization is a process, not an event, says Secretary-General Ban", on website: https://news.un.org/en/story/2008/03/254082-democratization-process-not-event-says-secretary-general-ban

اللاتينية وأوربا الشرقية التي تدعم محاولة التعميم النظري، وهذه المراحل عبر عنها ووصفها الباحث "طوماس كاروتيرز" Thomas Carothers بالآتي[1]:

1. مرحلة الانفتاح The Opening: وهي مرحلة تتضح فيها ممارسة الديمقراطية بفضل توسيع هامش الحرية، وتوفير الشروط الضرورية لفناء النظام السلطوي وإدخال تغييرات سياسية عميقة.

2. مرحلة الاختراق The Breakthrough: يحل فيها النظام الديمقراطي محل السلطوي، بحيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والشفافية ومن خلال بناء مؤسساتي يتم إرساؤه عادة بإصدار دستور جديد.

3. مرحلة الترسيخ The Consolidation: وتتطلب وقتا أكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر إصلاح المؤسسات، وإرساء آلية الانتخاب بصفة دورية لتكون الفيصل في ممارسة السلطة، وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تمنع الانحراف عن الديمقراطية، وتأصيل هذه الأخيرة في ثقافة المجتمع.

وقد تشمل عملية الدمقرطة Democratization حسب طرح آخر أربع مراحل قابلة للتمييز، وإن كانت لا تنطبق على جميع الحالات، والمتمثلة في: (1) مرحلة التحرير السياسي Political Liberalization، (2) سقوط النظام التسلطي Collapse of Authoritarian Regime، (3) الانتقال الديمقراطي Democratic Transition، (4) ترسيخ الدمقرطة Democratization Consolidation، ويشير التحرير السياسي للإصلاحات التي تتم في إطار النظام التسلطي، أما انهيار النظام التسلطي فيتعلق في معظم الأحيان بفترة زمنية أطول يحصل فيها تفكك هذا النظام، بينما الانتقال الديمقراطي يمثل المحطة التي يقع فيها التحرك الفعلي باتجاه الديمقراطية والتي تتحدد أساسا بالانتخاب الديمقراطي لحكومة جديدة، لتأتي في الأخير مرحلة ترسيخ الديمقراطية وهي إجراءات عادة طويلة وغير منتهية في الغالب لتكريس المؤسسات الديمقراطية والقناعة بين النخب والمواطنين بأن الديمقراطية هي الطريقة المثلى لممارسة السياسة[2].

[1] محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية المغربية (2007): تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، ***المستقبل العربي***، السنة 30، العدد 345 (نوفمبر 2007)، ص 63.

[2] Jeffrey Haynes, "Introduction", in Jeffrey Haynes (Ed), ***Routledge Handbook of Democratization*** (New York : Routledge, 2012), p 2.

ثالثا: الانتقال الديمقراطي والأنظمة الهجينة

يرتبط مفهوم الانتقال الديمقراطي بتغيير سياسي عميق لا ينتهي باعتماد جوانب إجرائية مثل التصويت على قوانين أو التوقيع على مراسيم تقر العمل بنظام التعددية وحرية الانتخابات[1]، أي أنه لا يقف عند تبني الديمقراطية شكليا وظاهرا من غير جوهر، فالانتخابات الحرة والعادلة والتعددية الحقيقية التي تتيح إمكانية التداول الفعلي على السلطة لا تتحقق دون توفر شروط أخرى حددها "روبرت دال" Robert Dahl في ضمان الحقوق والحريات السياسية الأساسية في التعبير والتنظيم، ولا يكون ذلك إلا في إطار دولة القانون التي تفعل مبادئ العدالة والمحاسبة[2]، ففي عشرية التسعينيات انتبه الباحثون إلى أن كثيرا من النظم التي كان ينظر إليها بتفاؤل على أنها تمر بمرحلة "انتقال" لم تصل إلى النتيجة المرجوة أي إلى ديمقراطيات جيدة أو تعمل بشكل جيد Well-Functioning Democracies أو على الأقل حققت تقدما ديمقراطيا واستمرت في ديناميكية ديمقراطية إيجابية، فبحسب الباحث "طوماس كاروثيرز" Thomas Carothers من بين مئة (100) بلد اعتبر في مرحلة انتقالية في بداية التسعينيات عدد قليل منها غالبا يقل عن العشرين (20) ظهر بوضوح أنه سائر في طريق النجاح، وتواجدت أهم هذه الحالات في أوروبا الوسطى ومنطقة البلطيق كبولندا والمجر وجمهورية التشيك وإستونيا وسلوفينيا، وأقلية أخرى في أمريكا الجنوبية وشرق آسيا على الأخص تشيلي والأوروغواي وتايوان، ومعها أيضا مجموعة كانت أقل تقدما لكنها أظهرت أنها ستستمر في التقدم وتضم سلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا والمكسيك والبرازيل وغانا والفلبين وكوريا الجنوبية[3].

ولم تعزز غالبية البلدان التي شملتها الموجة الثالثة الانفتاح السياسي الذي عرفته، بل حدث التراجع عنه في حالات أوزباكستان وتركمانستان وبيلاروسيا وتوغو، كما أن جل هذه البلدان اكتست مظاهر الديمقراطية دون أن تحقق تغييرا جوهريا يفضي إلى تجسيدها بصفة فعلية، فقد أوجدت مجالا سياسيا محدودا لأحزاب معارضة وللمجتمع المدني الحر، ونظمت انتخابات دورية كما أنها قبل ذلك اعتمدت دساتير تحمل صفة الديمقراطية، غير أنها بقيت تعاني عجزا ديمقراطيا كبيرا بسبب التمثيل الضعيف لمصالح المواطنين، ومستوى المشاركة السياسية المتدني لاسيما بين المحطات الانتخابية، والانتهاكات

[1] أيمن السيد عبد الوهاب، ***المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة المملكة المغربية*** (القاهرة: الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012)، ص 85.

[2] Diamond, Op. cit, pp 21, 25.
Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy," ***Foreign Affairs***, Vol. 76, No. 6 (November–December 1997), p 22.

[3] Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm", ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No. 1 (January 2002), p 9.

المستمرة للقانون من قبل المسؤولين الحكوميين، والإخلال بشرعية الانتخابات من خلال التزوير والتلاعب بنتائجها، ما أدى كنتيجة إلى ضعف ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة مع استمرار ضعف أدائها[1].

وأصبحت هذه الظاهرة أكثر وضوحا بالنسبة للباحثين كما يلاحظ "لاري دايموند" Larry Diamond مع تعاظم غير مسبوق لنسبة الدول التي تتبنى شكل الديمقراطية الانتخابية في العالم، أي أنها تعتمد نظام الانتخابات الدورية والتنافسية والتعددية، غير أنها فشلت في تجسيدها واقعا بالمقاييس الموضوعية التي تمت بلورتها لقياس الانتخابات الديمقراطية، أو بتعبير "كاروثيرز" Carothers دخلت منطقة سياسية رمادية political gray zone ما بين الديمقراطية الكاملة والتسلطية الصريحة[2]، والتي أدرجت في إطار تصنيف نظري عام هو "الأنظمة الهجينة" Hybrid regimes يشمل مجموعة من الأنماط الفرعية، التي دعا كل من "دافيد كولير" David Collier و"ستيفن ليفيتيسكي" Steven Levitsky عن ضرورة التزام الحيطة الكافية من قبل الباحثين في التعامل معها، وتجنب التوسع في استخدام المفاهيم مقابل الأنماط الفرعية من دون تحليل نظري معمق ونتائج دقيقة[3]، ويظهر مجهود مماثل في عمل "ليفيتيسكي" Levitsky مع "لوكان واي" Lucan A. Way الذي تناول خمسا وثلاثين (35) حالة لما أسمياه "الأنظمة التسلطية التنافسية" Competitive Authoritarian Regimes في خمس مناطق من العالم خلال الفترة ما بين 1990 و1995[4].

وكان "صامويل فينر" Samuel Edward Finer من أوائل الباحثين الذين أشاروا إلى وجود "ديمقراطيات الواجهة" Façade Democracies أو "أشباه الديمقراطيات" Semi-Democracies (1970)، والتي تتمثل في الأنظمة التي لا تشبه الأنظمة التسلطية في شكلها التقليدي نظرا لاعتمادها لمؤسسات مماثلة للمؤسسات الديمقراطية غير أنها تتعرض للتقييد والتشويه فلا يمكن اعتبارها ديمقراطية في الوقت نفسه، وسجل باحثون آخرون ملاحظاتهم عن هذه الظاهرة بعد ذلك منهم "آلان روكوي" Alain Rouquié (1975)، وفي عملهما المرجعي استعمل "غييرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell و"فليب شميتر" Philippe Schmitter عنوان "الانتقال من الأنظمة التسلطية" Transitions from Authoritarian Rule مؤكدين على الطبيعة عدم اليقينية لهذه العملية التي يمكن أن تقود إلى الديمقراطية، كما قد تنتهي إلى نظام استبدادي

[1] Ibid, pp 9, 10.
[2] Diamond, Op. cit, pp 22, 23.
[3] Lee Morgenbesser, "Elections in Hybrid Regimes: Conceptual Stretching Revived", ***Political Studies***, Vol. 62, No. 1 (March 2014), pp 21- 23.
[4] Steven Levitsky, Lucan A. Way, ***Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War*** (New York: Cambridge University Press, 2010), p 6.

محرر Liberalized Autocracy (Dictablanda) أو ديمقراطية مقيدة غير لبرالية Limited Political Democracy (Democradura)[1].

وتزايد الاهتمام بهذه الظاهرة منذ أواخر الألفية، حيث أصبحت الجوانب المفاهيمية للأنماط الفرعية المتناقصة للديمقراطية Diminished Sub-Types of Democracy في نظر "أوريل كرواسون" Aurel Croissant و"وولفغانغ ميركل" Wolfgang Merkel موضوعا طاغيا في الدراسات المتعلقة بالدمقرطة والنظرية الديمقراطية[2]، فقد تعددت الأبحاث ومعها التسميات التي أطلقها الباحثون على هذه الأنظمة المختلطة Mixed Regimes بتعبير "فاليري بونس" Valerie J. Bunce و"شارون وولشيك" Sharon L. Wolchik، من ضمنها "شبه الديمقراطية" Semidemocracy، و"الديمقراطية الافتراضية" Virtual Democracy، و"الديمقراطية الانتخابية" Electoral Democracy، و"الديمقراطية المزيفة" Pseudodemocracy، و"شبه التسلطية" Semi-Authoritarianism كما أسمتها "مارينا أوتاواي" Marina Ottaway، و"الديمقراطيات المعيبة" Defective Democracies كما أطلق عليها "وولفغانغ ميركل" Wolfgang Merkel، واستعملت "كارين ريمر" Karen L. Remmer مصطلح "الديمقراطية الإقصائية" Exclusionary democracy، وقدم "غوردن مينز" Gordon P Means مصطلح "التسلطية الناعمة" Soft Authoritarianism، كما اعتمد مصطلح "التسلطية الانتخابية" Electoral Authoritarianism من طرف "مارشا بوسيسني" Marsha P. Posusney، وعبر عنها كل من "باري جيلز" Barry Gills و"جويل روكامورا" Joel Rocamora بعبارة "الديمقراطية المنخفضة الشدة" Low Intensity Democracy، ويضاف إلى كل ذلك التسمية التي يستخدمها بيت الحرية Freedom House "الحرة جزئيا" Partly Free، ومنها اشتق "دافيد إبستاين" David L. Epstein وزملاؤه تسمية "الديمقراطيات الجزبية" Partial Democracies، ومن ضمن الاصطلاحات المستعملة وأشهرها أيضا "الديمقراطية غير اللبرالية" Illiberal Democracy المصطلح الذي نحته الأمريكي من أصل هندي "فريد زكريا" Fareed Zakaria[3]*.

---

[1] Morlino, ***Changes for Democracy: Actors, Structures, Processes***, Op.cit, p 48.
Diamond, Op. cit, p 24.
O'Donnell, Schmitter, Op. cit, pp 31, 14.

[2] Morlino, ***Changes for Democracy: Actors, Structures, Processes***, Op. cit, p 48.
Aurel Croissant, Wolfgang Merkel, "Introduction: Democratization in the Early Twenty-First Century", ***Democratization***, Vol.11, No.5 (December 2004), p1.

[3] خلدون النقيب، "مفهوم الحاكمية الطوباوية الجديدة"، في: ***دراسات اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة ، نوفمبر 2001*** (نيويورك: الأمم المتحدة، 2002)، ص ص 25، 26.

معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، ***المستقبل العربي***، السنة 28، العدد 326 (أفريل 2006)، ص17.

Steven Levitsky, Lucan A. Way, "Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism", ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No. 2 (April 2002), pp 51- 65.

Zakaria, Op.cit, pp 22- 43.

* ولا يقف اختلاف التسميات عند الفارق اللفظي وإنما يرتبط كما يبين "ليفتسكي" Steven Levitsky و"واي" Lucan A. Way بالفوارق النمطية التي تفرزها الخصائص التسلطية للأنظمة التي تصنف ضمن نفس الإطار العام الذي يجمع الأنظمة الهجينة التي لا هي ديمقراطية بمعنى الكلمة ولا تسلطية تماما أيضا، وهي خصائص لها جذورها التاريخية المختلفة وآثارها كذلك على أداء النظام وعلى حقوق الإنسان ومستقبل الديمقراطية، فتسميات "شبه الديمقراطية" Semidemocratic و"شبه التسلطية" Semi-Authoritarian والبلدان "الحرة جزئيا" Partly Free استخدمت على أنها تشير إلى فئة الأنظمة الواقعة بين الديمقراطية والتسلطية دون إعارة أي اعتبار للاختلاف بين أنماط هذه الأنظمة، ويضرب الباحثان أمثلة ثلاثة للتفرقة بين هذه الأنماط، فبالنسبة لهما كل من السلفادور ولاتفيا وأوكرانيا كانت تمثل أنظمة هجينة أوائل التسعينيات، حيث حصلت على ست درجات مجموعة من مقياسي الحقوق السياسية والحريات المدنية لبيت الحرية في سنة 1992–1993 وصنفت على أنها "حرة جزئيا"، لكنها في ذات الوقت كانت متميزة عن بعضها بخصائص غير ديمقراطية أساسية، تتمثل في حالة لاتفيا في غياب حقوق المواطنة للسكان من أصل روسي، بينما تشمل في السلفادور الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان وانعدام السيطرة المدنية على الجيش، وفيما توفرت في أوكرانيا حقوق مواطنة شاملة وسيطرة مدنية على الجيش حضرت بكثرة التعديات على الحقوق المدنية كما تلاعب شاغلو السلطة باستمرار بالإجراءات الديمقراطية.

وقد اعتمد "لاري دايموند" Larry Diamond في هذا الصدد تصنيفا رتب فيه أربع أنماط من الأنظمة التي تتواجد بحكم خصائصها بين "الديمقراطية اللبرالية" Liberal Democracy في القمة التي تنطبق على البلدان التي لا تتجاوز معدل درجتين على سلمي تقييم بيت الحرية وما أطلق عليه "التسلطية المغلقة سياسيا" Politically Closed Authoritarian في أدنى التصنيف، ففي الترتيب الثاني نزولا يضع ما يطلق عليه "الديمقراطية الانتخابية" Electoral Democracy التي تجسد تعريف الديمقراطية بالحد الأدنى من قبل باحثين منهم ""جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter و"صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington والذي يقف على الانتخابات الديمقراطية والتعددية دون أن يتعدى ذلك إلى توسيع مجال الحريات والعدالة والشفافية والمساءلة وتكريس دولة القانون، وإلى المسائل الأخرى المتعلقة بالحكم والتعبير عن المصالح والتنافس والتمثيل، وفي مستوى آخر يميز "دايموند" ويرتب الأنظمة غير الديمقراطية Nondemocratic Regimes، مفرقا منها الأنظمة التي تعتمد تعددية حزبية وتنافسا انتخابيا مشوها في مقابل الأنظمة المغلقة سياسيا، واعتمد للأولى تسمية "التسلطية الانتخابية" Electoral Authoritarian من بين تسمياتها الأخرى "الديمقراطية المزيفة" Pseudodemocratic و"الهجينة" Hybrid، واعتبر أنه يمكن تقسيمها إلى الأنظمة "التسلطية التنافسية" Competitive Authoritarian وفقا لتعبير "ليفتسكي" Levitsky و"واي" Way، والأنظمة "غير التنافسية" Uncompetitive أو "المهيمنة" Hegemonic كما أطلق عليها Andreas Schedler ومن قبله "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori، بينما أسماها هو "التسلطية الانتخابية المهيمنة" Hegemonic Electoral Authoritarian، ويشير "دايموند" إلى فئة سادسة "غامضة" Ambiguous Regimes تقع على حدود ضبابية بين "الديمقراطية الانتخابية" و"التسلطية التنافسية" نظرا لإثارتها للاختلاف بين المراقبين المستقلين حول تصنيفها، مع أنه عمليا يمكن تصنيف جل هذه الحالات على أنها "تسلطية تنافسية"، ويرى الباحث أن ثمة استثناء واحدا تمثله دولة "تونغا" Tonga (دولة تتشكل من مجموعة جزر تقع جنوب المحيط الهادي) التي تتسم بحكم الفرد المطلق اللبرالي liberal autocracy، حيث أنها غير ديمقراطية من جهة وتسجل درجة أفضل من منتصف النقطة الرابعة في تقييم "بيت الحرية" للحريات المدنية.

ويصف "ليفتسكي" Levitsky و"واي" Way "الأنظمة التسلطية التنافسية" Competitive Authoritarian Regimes على أنها تتميز باعتبار المؤسسات الديمقراطية الرسمية على نطاق واسع الطريقة الوحيدة للحصول على السلطة السياسية وممارستها، لكن شاغليها يقومون بعد ذلك وبشكل مستمر بانتهاك القواعد الديمقراطية بما يؤدي إلى تقوية موقف الحكومة أمام المعارضة، فبرغم إجراء الانتخابات بصفة دورية وعدم تعرضها لتزوير كبير، فإن شاغلي السلطة يسيئون استغلال موارد الدولة، ويمنعون المعارضة من الحصول على تغطية إعلامية كافية، ويضايقون مرشحي المعارضة وأنصارها، وقد يتلاعبون في بعض الحالات بنتائج الانتخابات، وكل من ينتقد الحكومة يوضع تحت المراقبة ويتعرض للتهديد والمضايقة أو الإيقاف والاعتقال، وقد يصل الأمر إلى التصفية الجسدية، وهذه المظاهر لا تمت إلى الديمقراطية بصلة، وهي تجعل هذا الصنف من الأنظمة يختلف عن أنماط أخرى تتميز بعدم الاستقرار وغياب الفاعلية أو التي تعاني من عيوب مع أنها في المقابل تحافظ على المعايير الأساسية للديمقراطية، والتي تشمل ما يطلق عليه "غييرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell "الديمقراطيات التفويضية" Delegative Democracies، وعنى بها عددا من الحالات في أمريكا اللاتينية خصوصا كالبرازيل والأرجنتين في بداية التسعينيات تحديدا، والتي تحقق المعايير الديمقراطية لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة مأسسة وترسيخ الديمقراطية لتتحول إلى ديمقراطيات تمثيلية تحكمها المؤسسات والقواعد أكثر من الأشخاص، فهذه الديمقراطيات الرئاسية في معظمها تخضع لحكم الرئيس الفائز بالانتخابات وفق تصوراته دون قيود أو حدود عدا ما تفرضه حقيقة توازنات القوة القائمة ومدة عهدته الرئاسية، فيتقمص دور أمين الأمة المعبر عن المصلحة العامة، والذي يستند عادة إلى دعم تشريعي يفرزه نظام الأغلبية الانتخابية، فيتقلص بذلك دور المؤسسات التي تقتصر أهمية وجودها في منع أن يستحوذ الرئيس على سلطة مطلقة.

وتتميز "الأنظمة التسلطية التنافسية" كذلك بأنها رغم ما تعرفه من انتهاكات تجعلها أقل من الديمقراطية فهي أيضا أبعد بمسافة مهمة عن التسلطية، فشاغلوا السلطة قد يتلاعبون بالقواعد الديمقراطية من غير انقطاع لكنهم لا ينهون عملها أو تحويلها إلى مجرد واجهة، ويميلون لاستخدام طرق غير مباشرة ومخادعة كالإغراء بالمال والمناصب، والاعتماد على السلطات الضريبية والقضاء المتواطئ ومؤسسات وإدارات الدولة الأخرى

وأكد "ليوناردو مورلينو" Leonardo Morlino أن هذه "الأنظمة الهجينة" قد باتت تمثل نظاما للحكم قائما بذاته متميزا عن الأنظمة الديمقراطية والتسلطية وحتى عن الأنظمة الانتقالية، ورغم ذلك لا وجود لتعريف دقيق متفق عليه لهذا النمط من الأنظمة التي عمد الباحث لتعريفها في إطار الحقل الدلالي لمفاهيم النظام والتسلطية والديمقراطية، فضلا عن الاختلافات الكبيرة أيضا في المفاهيم والتسميات المستخدمة مقابل الأنماط الفرعية، والتي استندت عموما لمعيار القيود المفروضة على الحد الأدنى من ديمقراطية فعالة، وفي مقابل ذلك آثر الباحث اعتماد متغيرات تجريبية لتمييز هذه الأنظمة مضيفا إلى الحريات الأساسية والتعددية والمشاركة السياسية والانتخابات مؤشري الأداء الحكومي ودولة القانون، حيث قدر الباحث بناء على تحليله أن تعزيز وجود وقوة الدولة من خلال مؤسساتها وضمان الحقوق بفعالية كفيل بتحويل عدة أنظمة إلى ديمقراطيات، فبالنسبة إليه مشكلة أداء الدولة وقوة القانون تمثل قضية مركزية وإن ناقشها باحثون أمثال "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama فإنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام[1].

وانشغل بعض المختصين في مجال علم الانتقال بانتقالات الأنظمة الهجينة منهم "ميكائيل ماكفول" Michael McFaul الذي اعتبر أن هذه الأنظمة مرشحة للدمقرطة أكثر من الأنظمة الاستبدادية الكاملة، ويظهر ذلك من موجة الانتقالات التي عرفتها أوربا الشرقية في مستهل الألفية الجديدة، ويفسر بأن الوجود المستمر للمؤسسات والإجراءات الديمقراطية الرسمية رغم القيود والتشويه في هذه الأنظمة سمح بقدر من التعددية والمعارضة التي قادت عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وهناك اتجاه آخر يعارض هذا الطرح ويمثله "دانييل برومبيرغ" Daniel Brumberg الذي يفترض أن الانفتاح السياسي التكتيكي والتحول لما أسماه "الأوتوقراطية المحررة" أو "الجزئية" Liberalized/ Partial Autocracies قد يتيح لهذه الأنظمة

للضغط والابتزاز للمعارضة، ومع هذا فإن المعارضة وفي وجود مؤسسات ديمقراطية تتاح لها مساحات مهمة للتعبير تأخذها السلطة على محمل الجد، وهذا ما يجعل هذه الأنظمة تختلف أيضا عن "أنظمة انتخابات الواجهة" Façade" Electoral Regimes" التي لا تعرف أي تنافس سياسي حقيقي، والتي يطلق عليها أيضا "الديمقراطيات المزيفة" Pseudo-Democracies أو الديمقراطيات الافتراضية Virtual Democracies و"الأنظمة التسلطية الانتخابية"Electoral Authoritarian Regimes، وهي ليست سوى أنظمة استبدادية بالكامل.

وتختلف "الأنظمة التسلطية التنافسية" أيضا عن أنظمة هجينة أخرى، على غرار ما يطلق عليه "الجمهوريات الحصرية" Exclusive Republics وهي أنظمة ذات مؤسسات ديمقراطية قوية لكنها تعمل بقوانين للمواطنة شديدة التقييد، وعن ديمقراطيات الوصاية أو الموجهة "Guided" or "Tutelary" Democracies وهي أنظمة تنافسية تملك فيها قوى غير ديمقراطية كالجيش أو السلطة الدينية حق النقض –الفيتو–.

Levitsky, Way, Op. cit, pp 51- 65.

Diamond, Op. cit, pp 21- 35.

Guillermo O'Donnell, "Delegative Democracy", ***Journal of Democracy***, Vol. 5, No. 1, January 1994, pp 55 – 60.

[1] Leonardo Morlino, "Are There Hybrid Regimes? Or Are they Just an Optical Illusion?", ***European Political Science Review***, Vol. 1, No. 2 (July 2009), pp 273-296.

هامش للمناورة لمنع الديمقراطية، وذلك عن طريق تحريف المعارضة وعبر التحكم في الساحة السياسة واستنزاف وتحييد قوى التغيير الديمقراطي الحقيقي[1].

وقد أظهرت دراسة "مورلينو" Morlino أن الأنظمة الهجينة التي ينطبق عليها وصف "الحرة جزئيا" Partly Free بحسب تصنيف "بيت الحرية" Freedom House، والتي وجدت سنة 2008 في 60 من أصل 193 بلدا مستقلا رسميا عبر قارات العالم يقطنها 30% من البشر، استمرت حالات منها حصلت على هذا التقييم فقط لفترة تعد انتقالية فاقت بحسب افتراض الباحث السنتين ولم تبلغ عقدا من الزمن، فبين 1989 و2007 سجل وجود ست وأربعين (46) حالة انتقالية لأنظمة هجينة بينها إحدى عشرة (11) انتقلت إلى الديمقراطية، مقابل حالات أخرى انقلبت إلى تسلطية أو سياقات غير يقينية، لكن وفي المقابل خمسة وأربعون (45) نظاما هجينا حافظ على استقراره وامتد وجوده لعشر سنوات فما فوق خلال نفس الفترة، وحتى وإن تحفظ الباحث بنفسه على أن فارق سنة واحدة بين تسع سنوات وعشر لا يعد معتبرا لتنتقل الحالات من صنف الأنظمة الانتقالية إلى الأنظمة الهجينة المستقرة ثم إلى الأكثر استقرارا إذا تجاوزت خمس عشرة سنة، وبغض النظر عن مدى دقة هذه الافتراضات فإن وجود ستة وعشرين (26) نظاما هجينا هي الأكثر استقرارا استمرت لما يفوق خمس عشرة سنة، يجعل القول بأن الأنظمة الهجينة تمثل واقعا قائما وأكثر ثباتا من أن تمثل وضعا عرضيا في المطلق قولا مؤسسا، خصوصا وأنه من أصل الحالات الخمس والأربعين المستقرة فقط عدد قليل جدا منها يتمثل في سبع حالات (7) أصبحت تعتبر ديمقراطية بعد فترة طويلة مثل المكسيك وبيرو إضافة إلى ثلاثة (3) أنظمة رجعت إلى التسلطية هي روسيا وباكستان وزيمبابوي، وهذا يدفع إلى إعادة النظر في إحدى الفرضيات التقليدية والشائعة بأنه وبمجرد وضع بذور المنافسة يكون من الصعب التراجع ومنعها بعد ذلك والمنتظر هو اعتماد نوع من الترتيبات الديمقراطية، فعلى العكس من ذلك أبدت الدراسة أن عدم اليقين وفرض القيود على المنافسة والحقوق الأساسية يمكن أن يدوم لعقود[2].

[1] Michael McFaul, "Transitions from Postcommunism", ***Journal of Democracy***, Vol. 16, No.3 (July 2005), p 7.
Daniel Brumberg, ‘‘Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy’’, ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No. 4 (October 2002), pp 56- 68.
سامح فوزي، " تقديم: البحث عن بديل ديمقراطي عربي"، في سامح فوزي (محررا)، ***حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح – خبرات من أوربا الشرقية والعالم العربي***– (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 8.

[2] Morlino, ‘‘Are There Hybrid Regimes? Or Are they Just an Optical Illusion?’’, Op. cit, pp 283- 285.

رابعا: الانتقال الديمقراطي أنماط ومسارات متعددة

تبرز من خلال الأدبيات حقيقة أخرى هي أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية قد تأخذ مسارات أو طرقا مختلفة، فليس هناك سيناريو نمطي واحد لاستبدال نظام من الأنظمة التسلطية بأشكالها المختلفة بنظام ديمقراطي، ويتفق الباحثون على أن التفاعلات والديناميكيات السياسية بين الفاعلين المتنافسين المؤيدين للديمقراطية والمناوئين لها وتوازنات القوة بينهم هو ما صنع اختلاف المسارات الذي ظهر من خلال تجارب وخبرات البلدان[1]، ففي تصور "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington نتجت الانتقالات الديمقراطية خلال الموجة الثالثة بشكل مباشر عن التفاعلات الداخلية بين جماعات الحكم والمعارضة، ورغم أهمية التأثيرات الخارجية إلا أن التدخل الأجنبي إلى جانب تصفية الاستعمار لم يكن عاملا محددا كما كان خلال الموجة الثانية حسبه إلا في حالات محدودة قبل 1990 كبنما وغرينادا، وكذا مستعمرات بريطانية صغيرة نسبيا في الكاريبي[2].

وقام "هانتنغتون" Huntington بالتمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية للانتقال الديمقراطي تكون في كل منها لقوى السلطة والمعارضة أدوار متباينة الأهمية نسبة إلى قوتها، ويستعمل مصطلحاته الخاصة في هذا التصنيف دون أن يخفي تأثره بعمل "خوان لينز" Juan J. Linz، وأيضا "سكوت ماينوورينغ" Scott Mainwaring و"دونالد شار" Donald Share، وتتمثل هذه الأنماط في[3]:

1. التحول Transformation الإصلاح عند "لينز" Reforma، ويمثل الحالة التي تقود فيها النخب الحاكمة العملية التي تأتي بالنظام الديمقراطي.
2. الإحلال Replacement وبتعبير "لينز" القطيعة، حين تتولى مجموعات المعارضة الدور الرئيسي في مسار إقامة الديمقراطية، وذلك مع انهيار أو إسقاط النظام التسلطي.
3. التحول الإحلالي Transplacement* وهي الحالة الوسطية Ruptforma عندما ينشأ النظام الديمقراطي عن عمل مشترك بين الحكومة ومجموعات المعارضة.

---

[1] عبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في امحمد مالكي، وآخرون، علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي (محررين)، ***لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 36.

[2] Samuel P. Huntington, "How Countries Democratize", Op. cit, p 583.

[3] Ibidem.

* اعتمدت الترجمة التي قام بها محمد زاهي بشير المغيربي، ارجع إلى:

محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني (محررين)، ***ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي*** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص ص 63-104.

وقد كان "خوان لينز" Juan Linz سباقا لمحاولة الإجابة على التساؤل عن كيفية حدوث الانتقالات إلى الديمقراطية في ضوء حالتي إسبانيا والبرتغال، ومثل إسهام "سكوت ماينورينغ" Scott Mainwaring أيضا بخصوص القوى التي تشكل عمليات الانتقال إضافة مهمة لأجل فهم أوسع، والذي رأى أن هذه النقطة جيدة للانطلاق كونها تبرز متغيرا مهما في العمليات الانتقالية، والمتمثل في درجة تحكم رموز السلطة في عملية الانتقال وقدرتهم على فرض شروطهم على المعارضة، ويتعدى هذا الطرح النموذج النمطي في تصور "غييرمو أودونيل" Guillermo A. O'Donnell و"فليب شميتر" Philippe C. Schmitter بأن الانتقالات نتاج حدوث شرخ وانقسام ضمن النظام الحاكم ومساومات النخب، وأضاف "ماينوورينغ" نمطا وسطا مابين الحالة التي يحتفظ فيها النظام التسلطي بدرجة عالية من القوة ويكون الانتقال نتاجا لصفقة سياسية مع المعارضة Transition through Transaction ويقابله مسمى الإصلاح Reform عند "لينز" وتمثله حالتا إسبانيا والبرازيل، وهناك الانتقال الذي يحدث بانهيار النظام التسلطي وعبر عنه "لينز" بالقطيعة Rupture، بينما وصفه "ماينوورينغ" بالانتقال من خلال الهزيمة Transition through Regime Defeat، وينطبق على حالات البرتغال واليونان والأرجنتين، وأخيرا وبين هاذين النمطين فالاحتمال الثالث أن يحصل الانتقال من خلال التحرير أو التخليص Transition Through Extrication، وكما يشرح "فالنزيولا" J. Samuel Valenzuela فإن الانتقال من خلال التحرير يحدث بالتخلص كليا من قواعد النظام التسلطي على عكس الانتقال من خلال الصفقة، لكن الحكام يحتفظون بقوة كافية للتفاوض على شروط مقابل إحالتهم على التقاعد[1].

[1] Gerardo L. Munck, "Democratic Transitions in Comparative Perspective", ***Comparative Politics***, Vol. 26, No. 3 (April 1994), pp 358-359.

شكل رقم: (1. 1): أنماط الانتقال الديمقراطي

أشكال الانتقال الديمقراطي

Sumuel p. Huntington ⟶	Juan J. Linz ⟶	Scott Mainwaring
(1) Transformation	Reform	Transaction
التحول	الإصلاح	الصفقة
(2) Replacement	Rupture	Collapse / Breakdown
الإحلال	القطيعة	الانهيار
(3) Transplacement	-	Extrication
التحول الإحلالي		التخليص/ التحرير

Source: Huntington, Op. cit, p 583.

ويرجح أن تأخذ عملية "التحول" Transformation أو الانتقال من أعلى Transition from Above كما يطلق عليها أيضا وقتا طويلا، والتي تنطلق بمبادرة من النظام التسلطي الذي يستهدف أساسا تعزيز وجوده، ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي عرفت هذا النمط من الانتقال، فإنه يحدث بعد أن يتلقى النظام إشارات مقلقة من بيئته الداخلية والخارجية في شكل احتجاجات أو ضغوطات أو مطالبات ودعوات للالتزام بمعايير حقوق الإنسان والديمقراطية، ورغم أنها قد لا تعرض بقاءه جديا للخطر أو تضعف بوضوح من قوته وتحكمه في المجتمع، لكنه يقدر أن من مصلحته القيام بانفتاح سياسي وإدخال تغييرات وإصلاحات قد تكون ظاهرية فقط وغير جوهرية في بداية الأمر تبقي هيمنة النخبة الحاكمة[1]، لكن مع الوقت قد تواجه هذه النخبة حقيقة أنها استهلت عملية تغيير لا يمكن وقفها عند هذا الحد، فهامش التعدد والحرية البسيط قد يفسح المجال لتعبئة المزيد من المعارضة ويولد ضغوطا أقوى، خصوصا إذا افتقدت مبادرة النظام للثقة في أوساط المجتمع، ويحدث ذلك شرخا في النظام ويؤدي إلى ظهور جهة معتدلة داخله تقدر أن استمرار الممارسات التسلطية أمر مكلف، وأن مخاطر الاحتفاظ بالسلطة لوقت أطول أشد من إقرار نظام ديمقراطي رغم المساوئ التي تتولد عنه، ففي هذه النظم

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، على موقع منتدى حوارات الفاخرية:
http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=1248
حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013، على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

يتقوى أكثر الطابع المؤسسي للنظام والمجتمع المدني وتتبلور مصالح جماعية متباينة للنخب والفئات الاجتماعية، وبتغلبه على المحافظين المتشددين يقود الجناح الإصلاحي من النخبة الحاكمة النظام نحو مزيد من الانفتاح وينتهي إلى إقرار الديمقراطية، ولكنه في هذه الحالة يستغل قوته مقابل المعارضة ليفرض ترتيبات دستورية ومؤسساتية تضمن بقاء هذه النخبة فاعلا أساسيا في العملية السياسية[1].

ويقترن نمط الإحلال Replacement أو الانتقال من أسفل Transition from Below بحدوث أزمات وطنية خطيرة لا يستطيع النظام التسلطي حلها، وتؤدي إلى قيام حركات احتجاجية شعبية وتعبئة كبيرة ضده[2]، كالتي أشار الباحثون إلى حدوثها في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ضد سياسة التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي، والتي بادر إليها الفقراء من سكان العشوائيات ومدن الصفيح، وأسهمت هذه الاحتجاجات في تسريع نهاية الحكم العسكري، وتختلف هذه الحركات عن المجتمع المدني في كونها غير منظمة ولا تجمعها روابط تنظيمية مع الحكومة، ما يجعلها قادرة على إثارة متاعب كبيرة للحكومة التي تجد صعوبة في السيطرة عليها[3]، وقد نجحت مثل هذه الحركات في زعزعة الأنظمة العربية بعد انطلاقها من تونس مع استهلال العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، لكن التعبئة الجماهيرية الواسعة ضد النظام التي يقوم عليها الانتقال من أسفل لا تبدو كافية لإحداث التغيير السياسي الذي يحتاج إلى نخب معارضة تنشط من خلال تنظيمات حزبية وجمعوية وسيطة تؤطر هذه العملية وتجسدها وتقدم نفسها كبديل للنخب الحاكمة، فإقامة قواعد الديمقراطية وترسيخها تعتمد بالدرجة الأولى على دور النخب الجديدة، وإلا يمكن أن تكون النتيجة عكسية حيث لا يفضي سقوط النظام التسلطي إلا إلى قيام نظام تسلطي آخر[4].

ويحدث الانتقال في نمط التحول الإحلالي Transplacement نتيجة التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة (Negotiated Transition)، وحسب ما يصفه "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski يكون الباعث على عملية الانتقال حدوث أمرين وهما بروز دلائل على تدهور سلطة النظام التسلطي وتحرك قوى المعارضة لاستغلال هذا التدهور، لكن النخب المعارضة في ذات الوقت لا تتمتع بالقوة الكافية التي

---

[1] Dankwart A. Rustow, "Democracy: A Global Revolution?" ***Foreign Affairs***, Vol. 69, No. 4 (Fall, 1990), p 81.
أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في العالم الثالث"، في علي الدين هلال، محمود إسماعيل محمد، ***اتجاهات حديثة في علم السياسة*** (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات–اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص 262.
إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مرجع سابق.

[2] المغيربي، على موقع منتدى حوارات الفاخرية، مرجع سابق.
إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، المرجع سابق.

[3] ثابت، في هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 271، 272.

[4] المغيربي، على موقع منتدى حوارات الفاخرية، المرجع السابق.

تمكنها من فرض التغييرات التي تريدها، كما أن النظام التسلطي قد تدهورت قوته لدرجة أنه لا يقدر على قمع المعارضة وإنهائها بصورة حاسمة، وتدرك النخب وعلى وجه الخصوص الإصلاحيون من النظام والمعتدلون من المعارضة أنه لا سبيل للخروج من الأزمة التي تواجهها إلا عبر التفاوض والتوصل إلى تسويات تتمخض عنها ترتيبات ومؤسسات تشكل نظام ديمقراطي مستقر وفعال، والذي يحفظ ويحقق مصالح النخب السياسية في السلطة وخارجها، بحيث من الضروري في تصور "يوسي شاين" Yossi Shain أن لا تشعر النخبة التي كانت في الحكم وكبار ضباط الجيش ومعهم أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى بالتهديد، لأن إحساس النخب بأن النظام الجديد لا يراعي مصالحها يجعلها لا تتقبله وتبذل قصارى جهدها لتقويضه[1].

ويلاحظ أن التصنيفات التي أشير إليها سابقا لأنماط الانتقالات إلى الديمقراطية قد اعتمدت متغيرا أساسيا لتمييز الحالات المختلفة، والمتمثل في الجهة صاحبة المبادرة أو التي قادت عملية الانتقال[2]، وهي بهذا تقوم على افتراض أن الديمقراطية هي نتاج للتفاعلات الداخلية بين النخب كما يتصور "هانتغتون" Huntington، والذي لم يستبعد التأثيرات الدولية كمسبب للموجة الثالثة، والتي من الطبيعي أن يكون ثقلها كبيرا في عصر العولمة مع الرواج الكبير لمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان واعتبارها قيما عالمية تسعى لإشاعتها عبر العالم العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، فقد أكد أن دعم الولايات المتحدة تحديدا كان حاسما لقيام الديمقراطية في كل من جمهورية الدومينيكان وغرينادا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والأوروغواي وبيرو والإكوادور وبنما والفلبين، كما كان مساعدا في كل من البرتغال وتشيلي وبولونيا وكوريا الجنوبية وبوليفيا وتايوان[3]، ولكنه رأى في نفس الوقت أن العاملين الخارجيين المتمثلين في التدخل الأجنبي وإنهاء الاستعمار والذين تسببا تاريخيا وبقوة خصوصا في انتقالات الموجة الثانية بات تأثيرهما محدودا خلال الموجة الثالثة[4].

وكشفت في هذا السياق إحدى الدراسات التي تناولت 193 حالة غزو عسكري خلال الفترة بين 1975 و1991 عن تزايد التدخلات للدول الديمقراطية خلال نصف الفترة الثاني منذ 1983، ومن أهدافها الأساسية المعلنة دعم أو الحفاظ أو استعادة الديمقراطية أي أنها تندرج فيما يثمنه ويسميه "دافيد

---

[1] نفس المرجع.

[2] أحمد منيسى، ***التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر*** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص 20.

[3] لاري دايموند، "عولمة الديمقراطية"، في فرانك جي لتشنر، جون بولي، ***العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية***، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 431، 432.

[4] Huntington, "How Countries Democratize", Op. cit, p 583.

هاندريكسون" David C. Hendrickson "الحرب المقدسة الديمقراطية" The Democratist Crusade لتوسيع مجتمع الديمقراطيات اللبرالية، حيث ينظر للتدخل العسكري من طرف بعض الباحثين من أمثال "باري بليشمان" Barry M. Blechman كأداة مقبولة للإصلاح والتحرير السياسي حصريا في الدول غير الديمقراطية، وهناك مبررات كثيرة لجهود ومساعي إشاعة الديمقراطية قدمها المتشيعون لنظرية "السلام الديمقراطي" Democratic Peace، ومن ضمنها أن الدول الديمقراطية أقل عدوانية كما يقول "ريتشارد هاس" Richard N. Haass يصلح معها استعمال الأساليب الدبلوماسية كالتفاوض والتسوية والوساطة لحل الخلافات دون اللجوء للحرب، وذلك نظرا لاعتياد ساستها على البحث عن الحلول التوفيقية وابتعادهم عن التفكير الصفري[1].

ويستبعد في ضوء الخبرة التاريخية إلا في حالات استثنائية محدودة أن تكون الديمقراطية نتاجا لتدخل قوة خارجية، وفي كل الأحوال لا يستطيع الفاعلون الخارجيون مهما كانت قدراتهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية أن يفرضوا الديمقراطية في بلد لا يتقبلها، فالديمقراطية في الغالب لا تقوم ولا تزدهر ويتم ترسيخها إلا من قبل الفاعلين في الداخل، وفعالية المتغيرات الخارجية تتوقف على استجابة البيئة الداخلية ووجود نخب مدعومة شعبيا بشكل واسع تتبنى الديمقراطية وتناضل من أجل إرسائها، ومن شأن العامل الخارجي أن يؤثر بعد ذلك بجعل التوازنات الداخلية في صالح قوى الدمقرطة، فعلى سبيل المثال كان الدعم والتشجيع الخارجي خصوصا من قبل المجموعة الأوروبية مهما في تجربة الانتقال في البرتغال وإسبانيا واليونان، لكن عملية الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها تمت بفضل الإجماع على خيار الديمقراطية والترتيبات السياسية الداخلية[2]، وعلى العكس من ذلك كان دور القوى الدولية سلبيا في البلدان العربية حيث ساهمت مع ضعف المعارضة حسب رأي "معتز بالله عبد الفتاح" في ظهور أنظمة تسلطية-تنافسية تعتمد ديمقراطية شكلية مزورة[3]، كما يفسر ذلك بأن المصلحة في العلاقات الدولية تتقدم الاعتبارات المعيارية كإشاعة الديمقراطية، والقوى الكبرى ليست مستعدة للتضحية بمصالحها التي تتماشى مع الأنظمة التابعة غير الشعبية في منطقة الشرق الأوسط.

ولفت "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington الانتباه أيضا إلى حقيقة أن حالات الانتقال الديمقراطي التاريخية قد توافق أكثر من تصنيف نظري واحد، حيث أن جل الانتقالات تقريبا تنطوي على

---

[1] منيسى، المرجع السابق، ص 18.

Margaret G. Hermann, Charles W. Kegley Jr, "Ballots, a Barrier against the Use of Bullets and Bombs: Democratization and Military Intervention", ***The Journal of Conflict Resolution***, Vol. 40, No. 3 (September 1996), pp 445, 454.

[2] المغيربي ، على موقع منتدى حوارات الفاخرية، مرجع سابق.

[3] عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 23.

بعض المفاوضات وليس فقط حالات التحول الإحلالي، والتي تجمع الحكومة ومجموعات المعارضة سواء على نحو علني أو سري، وأضاف أيضا أن الانتقالات قد تتخذ نهجا في بدايتها ومن ثم يتغير مع الوقت، ويضرب مثالا على ذلك بما حدث في جنوب إفريقيا، ففي أوائل الثمانينيات ظهر أن "بيتر ويلام بوتا" Pieter Willem Botha قاد عملية "تحول" للنظام السياسي لكنه توقف دون دمقرطته، لتتحول العملية مع خلفه "فريدريك دوكليرك" Frederik W. de Klerk الذي واجه بيئة سياسية مغايرة إلى عملية "تحول إحلالي" بمفاوضته للمعارضة، كذلك يتفق الباحثون على أن الحكومة البرازيلية بادرت للعملية الانتقالية وتحكمت فيها لعدة سنوات، ويرى بعضهم أنها فقدت السيطرة نتيجة التعبئة الشعبية والإضرابات التي حصلت بين سنتي 1979 و1980، بينما يشير آخرون إلى مقاومتها للمطالب القوية للمعارضة بالانتخاب المباشر للرئيس في منتصف الثمانينيات[1]، حيث لم يجري إلا في سنة 1990 بعد تضاؤل قوة العسكريين[2].

ويحسب لهانتنغتون Huntington كذلك أنه بحث في العلاقة بين شكل النظام التسلطي وعملية الانتقال، والتي لم يعرها جل الباحثين الآخرين من ذوي الاختصاص اهتماما كبيرا على غرار "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski، حيث لم يركز الأخير كثيرا على الفوارق في الهياكل السياسية بين الأنظمة الشمولية في شرق أوربا والأنظمة التسلطية البيروقراطية لأمريكا الجنوبية وأيضا على تأثيراتها على مجتمعاتها، وشدد بدلا من ذلك على التشابهات بينها رغم التباين في العوامل المفسرة لسقوطها، فحالات الانتقال في أوربا الشرقية وأكثر من ذلك توقيتها يمكن أن تفسر جزئيا بالعامل الخارجي المتمثل في تراجع ثم زوال النفوذ السوفياتي، ولم يناقش "برزيفورسكي" Przeworski بتفصيل سمات الأنظمة التسلطية التي تشترك بالنسبة إليه في الميكانيزمات التي تعتمدها لتحقيق الاستقرار لجعل مجموعة واسعة من الحالات المختلفة للانتقالات قابلة للمقارنة، في حين أن خصائص وتناقضات النظام القديم وتركيبة وأنشطة جماعات المعارضة قد تكون هي ما يوحي بتوقيت* ومسار الانتقال[1].

---

[1] Huntington, "How Countries Democratize", Op. cit, pp 583, 584.

[2] ماضي، في مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 57.

* يمثل الوقت Time متغيرا تفسيريا مهما، إذ تعد ظاهرة الدمقرطة Democratization بمراحلها من أكثر الظواهر السياسية ارتباطا بعامل الزمن ومع ذلك عجزت أغلب الدراسات في مجالي علم الانتقال والترسيخ ماعدا القلة منها في توظيف هذا البعد في تفسيراتها لأسباب النجاح والفشل، وتحديد كيفية اختيار وإدارة الوقت من قبل النخب ووتيرة التغيير أو المدى الزمني الذي يتطلبه الوصول لترسيخ الديمقراطية، وتم تناول هذا المتغير من الناحيتين الكيفية والكمية، ومن الأمثلة أن "خوان لينز" Juan Linz وهو أكثر من ساهم في بحث هذه القضية من بين المتخصصين ومن الناحيتين أكد أن التوقيت السياسي عامل رئيسي محدد لنجاح أو فشل الانتقال إلى الديمقراطية، فتوقيت التغيير ووتيرة الإصلاحات قد تكون حاسمة، وقد أشار إلى أهمية تحلي النخبة بمهارات التخطيط الزمني وإدراج الإصلاحات بشكل تدريجي بدلا من البرمجة غير الموضوعية الحالمة الباحثة عن نتائج سريعة والتي قد ينتج عدم استيفائها مشاعر الإحباط ويؤدي لتقويض الولاء والالتزام بالديمقراطية، فالوقت قد يكون عاملا معيقا أو موردا مفيدا بحسب إدراك النخب وتقديرهم له، والتقييم الرجعي للأحداث والتوقع الاستشرافي للصيغ السياسية المتعلقة بقواعد وشروط العمل السياسي

واتخذ "هانتنغتون" S. Huntington عينة من خمس وثلاثين حالة في دراسته لاحظ من خلالها أن جل الأنظمة العسكرية (ثلاثة عشر من بين ستة عشر في المجموع) وكذا أنظمة الحزب الواحد (تسعة من أحد عشر) عرفت شكلين بالأساس للانتقالات لم يطغ أحدهما على الآخر هما التحول Transformation والتحول الإحلالي Transplacement، كما توصل إلى نتيجة أخرى بارزة هي أن الانتقال عبر الإحلال Replacement قليل الحدوث وخص فقط ست حالات من أصل خمس وثلاثين[2].

ويعقب "جيراردو مونك" Gerardo L. Munck بأن هذا الطرح يواجه العديد من التعقيدات والصعوبات المنهجية، فقد يفسر غياب نتائج واضحة بأنه يستخدم تصنيفا مبسطا من الناحية المفاهيمية لا يغطي الاختلافات الموجودة ضمن الصنف الواحد، فالأنظمة العسكرية مثلا تتمايز فيما بين بلد وآخر ما يجعل من تجميعها ضمن خانة واحدة أمرا غير مفيد لاكتشاف العلاقة بين خصائص الأنظمة التسلطية السابقة وأنماط حدوث الانتقالات، ومن الصعوبات كذلك غياب توافق تام بشأن تصنيف حالات الانتقال فمن بين أربع عشرة حالة يتطرق لها كل من "هانتنغتون" Huntington و"فالنزيولا" J. Samuel Valenzuela يتفقان حول تسع حالات ويختلفان بشأن خمس، ولذلك يتطلب الاختبار الدقيق عناية أكبر بالحالات الخاصة وتبرير تصنيفها ضمن نمط معين للانتقالات، وأبعد من ذلك هناك من يصل إلى التشكيك في مدى ملاءمة الأصناف النظرية التي وضعت بناء على حالات جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية لحالات الانتقال في أوربا الشرقية، فمثلا توجد صعوبة في إدراج حالتي بولندا والمجر ضمن التصنيف النظري الثلاثي، لكن من الأفضل التزام بعض الحذر وعدم الإفراط في التفاؤل بأن التوسع في فهم أنماط الانتقال مع التفكير في تصنيف أكثر اتساعا لأنماط الأنظمة غير الديمقراطية ومتابعة أكثر تفصيلا لحالات الانتقال سيساعد في إدراك الارتباط بين شكل النظام السابق ونمط الانتقال، ويقترح "مونك" Munck حلا يرى أنه ذو جدوى أكبر من الناحية المنهجية وهو أن يستغل مفهوم أنماط الانتقال في المقارنات بين الانتقالات من أنظمة متشابهة وتقع ضمن نطاق جغرافي واحد، ما يمكن أن يفيد في معرفة تأثير التباينات بين أشكال الأنظمة غير الديمقراطية السابقة على نوعية الانتقالات[3].

تكتسي أهمية في فهم كيفية إدارة عمليات إرساء الديمقراطية، وعموما فإن إرساء الديمقراطية يحتاج إلى وقت فعملية الترسيخ ترتبط بمرور الزمن اللازم لاستقرار الثقافة المدنية وتقبل قيمها ومعاييرها ونشرها من خلال عمليات التنشئة السياسية وعبر المؤسسات الاجتماعية الأساسية المتمثلة في الأسرة والمدرسة ومجموعات الأقران، ذلك أنها تبدو في نظر علماء الانتقالات نتيجة أكثر منها شرطا مسبقا للديمقراطية.

Philippe C. Schmitter, Javier Santiso, "Three Temporal Dimensions to the Consolidation of Democracy", ***International Political Science Review***, Vol. 19, No. 1 (January 1998), pp. 69-92.

[1] Munck, "Democratic Transitions in Comparative Perspective", Op. cit, pp 359, 360, 373.

[2] Ibid, p 360.

[3] Ibid, pp 360- 362.

لكن النقد السابق لا يبطل الفكرة في حد ذاتها فمن المنطقي أن شكل النظام التسلطي القديم مؤثر على عملية الانتقال، ففي هذا السياق يرى "خوان لينز" Juan Linz أن الأنظمة الشمولية في شرق أوربا نجحت بتغيير المجتمعات، وقوضت أسس التعددية الثقافية الاجتماعية للمجتمع المدني وكذا استقلالية الفواعل الاقتصادية، وهذه الآثار تبقى قائمة حتى في حالة مسايرة "برزيفورسكي" Adam Przeworski بأن الانتقالات في هذه المنطقة انطلقت من أنظمة كانت تسلطية ما بعد شمولية، بينما وعلى النقيض من ذلك فإن الأنظمة الاستبدادية في جنوب أمريكا وأوروبا لم تقم بتغيير المجتمعات على ذلك النحو، كما احتفظت المجموعات غير السياسية بدرجة من الاستقلالية التي يمكن أن تشكل قاعدة للقوة التي من خلالها تكون معارضة النظام، ويستدل "جيراردو مونك" Gerardo L. Munck بأنه في حين أثيرت قضية وضع الطبقة الرأسمالية وعلاقتها بالنظام والتي ظهرت بشكل واضح في ديناميكيات الانتقال في جنوب أوربا وأمريكا الجنوبية، لم يكن لها وجود في حالات أوربا الشرقية، فالظاهرة التي برزت كانت تحويل أعضاء الحزب الاشتراكي إلى رجال أعمال، وأبعد من ذلك كانت الانتقالات في جنوب أوروبا وأمريكا الجنوبية مصاحبة لما أطلق عليه "فيليب شميتر" Philippe C. Schmitter و"غييرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell "انبعاث المجتمع المدني"، في المقابل فإن الوصف الذي ينطبق على حالات أوربا الشرقية هو إعادة "ابتكار المجتمع المدني"[1].

وتصور "ألفريد ستيبن" Alfred Stepan أن الانتقالات من خلال المواثيق Pacted Democratic Transitions التي تعتبر نمطا مثاليا للانتقالات عكسته أكثر الحالات التي كانت محل دراسة كإسبانيا والبرازيل والأوروغواي وبولندا والمجر، وتقوم هذه الانتقالات من منطلق "نظرية الألعاب" على تفاعل أربعة لاعبين، المعتدلون Moderates من جانب النظام مقابل المتشددين Hardliners من جهة المعارضة، ولكي تتحقق هذه اللعبة في سياق غير ديمقراطي ينبغي أن يتوفر شرطان، أن يتمتع المعتدلون في النظام باستقلالية كافية ليتمكنوا بمرور الوقت من الدخول في مفاوضات غير رسمية مع المعارضة، كذلك أن يحظى معتدلو المعارضة بدرجة من التواجد التنظيمي المستمر وأن يكون لهم وجود وأنصار داخل النظام، وبذلك فإن المواثيق أو الاتفاقيات التي تعد بحسب الأدبيات جانبا رئيسيا في كل الانتقالات لا يمكن أن تجمع كافة اللاعبين الأربعة إلا في اثنين فقط من أربعة أنظمة غير ديمقراطية نموذجية، فمن الناحية التحليلية وحتى التجريبية هي غير ممكنة إذا اقترب النظام السياسي من نظام مثالي نموذجي شمولي

[1] Ibid, pp 361,

وأيضا من نظام سلطاني مثالي نموذجي، في حين تكون الاتفاقيات الرباعية ممكنة في الأنظمة ما بعد الشمولية وبعض الأنظمة التسلطية الضعيفة[1].

ووصف "ستيبن" Stepan ما أسماه النظام الشمولي المثالي النموذجي بأنه يقضي على كل تعددية سياسية واقتصادية واجتماعية وجدت قبله، وأنه يستند إلى أيديولوجية طوباوية موحدة وواضحة، ويعتمد على تعبئة مكثفة وواسعة النطاق، وتحكمه قيادة ذات طابع كاريزمي سلطتها عادة ليست لها حدود واضحة ويشوبها غموض كبير حتى بالنسبة للنخبة، وفي مثل هذا النظام لا يمكن أن يتواجد لاعبان أساسيان للانتقال من خلال الميثاق النخبوي، فلن يسمح أي حاكم شمولي بوجود معتدلين من النظام يتمتعون باستقلالية كافية لقيادة مفاوضات إستراتيجية أو تكتيكية مع المعتدلين من المعارضة، والذين يعتبرون بدورهم عنصرا مفتقدا بشكل قاطع فليس واردا أيضا أن يتواجد لاعبون معتدلون من المعارضة يتمتعون بقدرة تنظيمية ودعم من داخل النظام وقوة كافية للتفاوض حول ميثاق انتقالي، فالنظام الشمولي المثالي إذن يقوم على لاعبين في أفضل الأحوال دون لعب، اللاعب الكبير المتمثل في الزعيم المطلق وأعضاء حزبه، وربما أيضا معارضة سرية وهي نصف لاعب في الحقيقة تكافح من أجل الوجود وربما أمكنها ذلك دون أن تكون لها القدرة على التفاوض بشأن انتقال بميثاق، ولا يوجد على أي حال لاعب لتفاوضه[2].

ويعرف النظام السلطاني Sultanistic Regime* وضعا مماثلا تغيب فيه الأطراف المعتدلة من النظام والمعارضة، فهذا الشكل من النظام الذي يصفه "ماكس فيبر" Max Weber بأنه أقصى أشكال "الباتريمونيالية" Patrimonialism التي تم تعريبها بمصطلحات الأنظمة "الإرثية" و"الغنائمية"[3]، وأن هذا النظام يترتب عن حكم هيمنة تقليدي يطور إدارة وقوة عسكرية تكونان من الأدوات الشخصية البحتة

---

[1] Alfred Stepan, "Democratic Opposition and Democratization Theory", ***Government and Opposition***, Vol. 32, No. 4 (Autumn 1997), pp 657- 659.

[2] Ibidem.

* ينقل "غي هيرميت" Guy Hermet من خلال قراءته في الكتاب الذي حرره كل من "هوشانغ شيهابي" Houchang Chehabi و"خوان لينز" Juan Linz بعنوان "الأنظمة السلطانية" سنة 1998، تعريفهما لهذه الأخيرة على أنها أنظمة استبدادية تتميز بغياب بنية مؤسساتية واضحة كما لا تقوم أيضا على أساس أيديولوجي سوى فكر ومصلحة الشخص الحاكم لتثبيت حكمه المطلق،وقد تجسد هذا النظام عمليا في حالات هاييتي تحت حكم "فرانسوا ديفاليي" François Duvalier، وجمهورية الدومينيكان في حكم الجنرال "تروخيو" Rafael Leónidas Trujillo Molina، وإفريقيا الوسطى حين حكم "بوكاسا" Jean-Bedel Bokassa، وفي الفلبين "ماركوس" Ferdinand Marcos، وفي إيران إبان حكم "الشاه" Mohammad Reza Pahlavi، ورومانيا خلال حكم "شاوشيسكو" Nicolae Ceaușescu، وكوريا الشمالية "كيم إل سونغ" Kim Il-sung، انظر:

Guy Hermet, "Chehabi (Houchang E.), Linz (Juan J.), eds. Sultanistic Regimes: compte-rendu", ***Critique internationale***, vol. 3 (Printemps 1999), p 72.

Stepan, Op. cit, pp 659, 660.

[3] أديب نعمة، ***الدولة الغنائمية والربيع العربي*** (بيروت: دار الفرابي، 2014)، ص ص 108، 109.

للحاكم، والذي يحكم ويستعمل الأدوات غير التقليدية وفق تقديراته الخاصة وبعيدا عن كل الاعتبارات العقلانية، ففي هذا النظام يندمج العمومي بالخاص وتكون هناك نزعة كبيرة نحو السلطة الأسرية والحكم الوراثي، ولا يكون هناك فارق بين المهام الرسمية للحاكم وحياته الخاصة، كما يفتقد الحكم لأيديولوجية عقلانية غير مشخصة، وترتهن فيه كل القرارات والأهداف والإنجازات بتقدير الحاكم الذي لا يخضع لأي ضوابط، ونظرا لهذه الخصائص فإن هذا النظام أيضا لا يمكن أن يكون مساره الانتقالي من خلال ميثاق سياسي، فالسلطة السياسية مقترنة بالحاكم والشخصيات الهامة في النظام لا تكتسب أهميتها من مركزها الوظيفي وإنما من كونها ضمن الطاقم الشخصي للحاكم، ومن هنا يستبعد أن تظهر من ضمنها عناصر معتدلة تفاوض علانية على الإطاحة بالحاكم الذي يستخدمها، ولا يحتمل أيضا في ظل افتقاد المجتمع المدني والسياسي للحرية أن تكون هناك على الإطلاق معارضة ديمقراطية معتدلة تتمتع بقدرة على التفاوض وتكون طرفا في انتقال ديمقراطي من خلال ميثاق سياسي، فهذا النمط من الانتقالات مستحيل في ظل الأنظمة السلطانية لسبب رئيسي آخر هو عدم وجود حزب للدولة وغياب الامتثال الأيديولوجي، وهو ما يجعل هذه الأنظمة أكثر من غيرها من الأنظمة غير الديمقراطية لا تسقط إلا من خلال الثورات والعنف، ونادرا ما تؤدي الإطاحة العنيفة بهذه الأنظمة إلى قيام نظام ديمقراطي إلا في حالة تدخل قوة إقليمية ديمقراطية[1].

ويرى "ألفريد ستيبن" Alfred Stepan أن الأنظمة ما بعد الشمولية التي تنبثق عن أنظمة شمولية وتبقى قريبة منها، هي أيضا لا تتيح تنوعا كافيا واستقلالية لقيادات الحزب الحاكم ولا تكون فيها المعارضة الديمقراطية قوية أيضا ومتحررة كفاية، ما يحول دون توفر اللاعبين اللازمين لتحقيق انتقال توافقي، وبحكم قدرته التفاوضية المحدودة فإن هذا النظام معرض للسقوط في حالة عدم قدرته على دحر المعارضة، ويضرب مثالا على ذلك بنظامي ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا الذين انعكس التغيير في السياق الدولي على علاقات السلطة الداخلية في كل منهما، بينما يختلف الأمر بالنسبة لمجموعة واسعة من الأنظمة الاستبدادية الضعيفة على غرار النظامين الإسباني والبرازيلي في منتصف السبعينيات، وحتى النظام الشيوعي الذي كان عبارة عن حكم عسكري في الواقع في بولندا أواخر الثمانينيات، وكذا النظام ما بعد الشمولي الناضج كما وصفه في المجر في 1988–1989، وأمكن في كل منها ظهور اللاعبين الأربع، وبهذا فإن الانتقالات من خلال المواثيق السياسية التي تظهر بشكل بارز في أدبيات الدمقرطة غير ممكنة بالنسبة لكافة الأنظمة غير الديمقراطية[2].

[1] Stepan, Op. cit , pp 660, 661.
[2] Ibid, p 661.

ويتوقع أن نمط الانتقال يمثل متغيرا مؤثرا على مستقبل النظام الناشئ بإحداثه لمعطيات سياسية مستمرة، والتي تحدد ما إذا كان الانتقال سينتهي إلى نظام ديمقراطي أو إلى شكل آخر، وتنعكس على إمكانية ترسيخ الديمقراطية في حال قيامها، ويرجع هذا في تفسير واسع الانتشار إلى ارتباط توازن القوة بين النظام الحاكم والمعارضة خلال الفترة الانتقالية باختيار الترتيبات والقواعد المؤسساتية التي تستمر بعدها لتحدد ما يؤول إليه النظام، ويؤثر "نمط الانتقال" Mode of Transition بشكل أوسع على النظام والسياسة من خلال صياغة شكل المنافسة بين النخب، وعلى المؤسسات التي يتم اعتمادها، وعلى مدى قبول الفاعلين السياسيين الأساسيين للقواعد الجديدة للمنافسة السياسية، ويفترض أن نمط الانتقال الذي يزيد من فرص قيام نظام ديمقراطي هو الذي يفرز نمطا متوازنا نسبيا للتنافس النخبوي، كما يعزز من فرص ترسيخ الديمقراطية المعتمدة حديثا إذا سهل تبني مؤسسات مناسبة لإدارة الصراع بين النخب وقبول الفاعلين الرئيسيين للقواعد الديمقراطية للتنافس[1].

وعمل "جيراردو مونك" Gerardo L. Munck بمعية "كارول سكالنيك ليف" Carol Skalnik Leff على التحقق من الافتراضات السابقة من خلال تحليل شمل سبع حالات انتقال من نظم حكم عسكرية لبلدان من أمريكا الجنوبية وأوربا الشرقية، وهي حالات تمثيلية لأنماط الانتقالات ومن ضمنها زوجان من الحالات يتشاركان نمطا واحدا وتتباين كل حالة في جوانب أخرى، وهذا التنوع في العينة يجعلها مواتية للتحقق من المتغير التفسيري الرئيسي الذي يحددانه في الجهة التي تتولى قيادة العملية الانتقالية إذا ما كانت من النخب المعارضة أو الحاكمة أو أن العملية تتم عبر التنسيق بين الجانبين، كما تتيح هذه العينة لقلة مفرداتها من الناحية المنهجية تتبع المسار التاريخي للعملية في كل حالة[2].

وتمثل تشيلي ما أطلق عليه الباحثان "الإصلاحات من أسفل" Reforms from Below، حيث تنطلق عملية الانتقال نتيجة للمطالبات من قبل الحركات المعارضة بمكانة لها ضمن الساحة السياسية وأن تكون طرفا مشاركا في الحكم، وفي هذه الحالة تتوجه النخبة الحاكمة التي لا تتمكن من تفادي التغيير رغم قوتها الكبيرة لاعتماد ديمقراطية مقيدة تمنع المعارضة من منافستها جديا، ويتمثل التحدي الذي يواجه ترسيخ الديمقراطية في إزاحة الجوانب غير الديمقراطية مع تفادي الحركة الارتدادية للنخب القديمة التي يبقى التزامها بالديمقراطية غير مؤكد وقبولها بدور المعارضة كذلك، ففي تشيلي قبلت المعارضة الديمقراطية بالعديد من المظاهر غير الديمقراطية التي فرضها النظام العسكري السابق الذي كان يقوده

[1] Gerardo L. Munck, Carol Skalnik Leff, "Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective", ***Comparative Politics***, Vol. 29, No. 3 (April 1997), pp 344, 345.
[2] Ibid, pp 344, 345.

الجنرال "أوغوستو بينوشيه" Augusto Pinochet وجسدها في دستور 1980، ورغم هزيمته في انتخابات عامة في ديسمبر 1989 وتولي ائتلاف واسع من المعارضة زمام الحكم في مارس 1990، فإن نمط الانتقال أبقى آثاره قائمة على الديناميكيات السياسية بعد ذلك باستمرار بعض القيود غير الديمقراطية، وعدم تمكن نخبة المعارضة من إزالة جيوب الاستبداد كليا خوفا من ثورة مضادة للقوى المحافظة التي تمتلك ضمانات دستورية وقانونية سابقة، فكانت النتيجة قبول نسخة مقيدة من الديمقراطية مقابل ضمان الاستقرار[1].

وعكست تجربتا البرازيل وبولندا اللتان مثلتا نمطا للانتقال الأكثر تعقيدا وامتدادا زمنيا أسماه الباحثان "الإصلاحات من خلال الصفقة" Reforms through Transaction، وهذا النمط يولد ديمقراطية أقل تقييدا حيث يؤدي لانفتاح المنافسة السياسية وينشئ حصة ضمن النظام لكل من النخب القديمة والجديدة، غير أنه يفرز مشكلة لا تتعلق بالموروث غير الديمقراطي الواضح أو بعدم التزام النخب القديمة بالديمقراطية، وإنما بالسلطة المستمرة لهذه النخب التي تشارك في ترتيبات المرحلة القادمة زيادة على غياب تحالف قوي مناهض للنظام الاستبدادي، حيث يلقي هذان العاملان بثقلهما على عملية الانتقال التدريجية وتقود إلى تبني قواعد مؤسساتية غير مواتية لإرساء الديمقراطية، لأنها خصوصا تؤدي إلى صدامات مستمرة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تكون عائقا يواجه الحكم وترسيخ الديمقراطية[2].

ولا تختلف الإصلاحات من خلال التحرير Reforms through Extrication عن النمط السابق من حيث أنها تسفر عن ديمقراطية غير مقيدة تنشأ عن تقبل كل من النخبة الحاكمة والمعارضة لمبدأ المساومة، مع فارق جوهري تظهره الحالة المجرية وهو عدم قدرة الحكام القدامى على التحكم في عملية الانتقال التي توضع أجندتها أساسا وفق شروط المعارضة، ويمثل الانتقال بذلك انقطاعا واضحا عن الحكم السابق مما يجنب كل التعقيدات التي ترافق الانتقال من خلال الصفقة، وإن بقي نفوذ ذو تأثير أكثر ليونة للنخب القديمة يجعل التغيير يحدث بسلاسة أكبر مما يكون عليه في الإصلاحات من خلال القطيعة، فبينما لم تتمكن النخب الشيوعية المجرية من فرض شروطها على الانتقال فإنها أقحمت المعارضة في مساومة جدية، وفرضت عليها الاهتمام بمسألة التصميم الدستوري قبل إجراء الانتخابات التنافسية والدخول في الصراعات والانقسامات الطبيعية في السياسة بعكس ما جرى في الأرجنتين وتشيكوسلوفاكيا، فالقوة المتوازنة للنخب القديمة والجديدة تزيد من احتمالات تكيف الحكام السابقين مع القواعد الديمقراطية وألا

[1] Ibid, pp 346, 347, 357.
[2] Ibid, pp 357, 358.

يشكلوا تهديدا للنظام، ولذلك فإن الإصلاحات من خلال التحرير تجعل عمليه الانتقال إلى الديمقراطية والتقدم المطرد نحو ترسيخها أمرا أكثر يسرا[1].

ويتفق الباحثون بشكل عام على أن نمط الانتقال الذي يرجى أن ينتهي إلى ديمقراطية راسخة هو الذي ينطلق بتوافق النخبة السياسية من المعارضة والنظام السابق على الاحتكام لقواعد الديمقراطية، وبالتالي قبول التشارك في الحكم والتنافس الحر والعادل الذي يضمن الفرص السياسية لجميع الأطراف ضمن الإطار المؤسساتي الجديد[2]، ومن أوجه الاتفاقات المهمة أيضا خلال مسارات الدمقرطة تلك التي تتعلق بشروط انسحاب نهائي للدكتاتورية الشخصية أو العسكرية من السلطة مقابل ضمانات بعدم المتابعة والمساءلة ومصادرة الممتلكات وما تبقى من حقوق مدنية وحتى سياسية، فالانتقالات التوافقية مرشحة أكثر من غيرها للحفاظ على الاستقرار والأمن بتغيير سلس يحقق استمرار وظائف الدولة والنظام والابتعاد عن خيار العنف، وهو ما يجعلها أقرب من احتمال إقامة الديمقراطية وترسيخها.

وتبدو "الإصلاحات من خلال القطيعة" Reforms through Rupture الممثلة بحالتي الأرجنتين وتشيكوسلوفاكيا أقل أنماط الانتقال إثارة للمشاكل، فهي تفك أي ارتباط بالنظام القديم وتفرض فيها المعارضة إجراء انتخابات غير مقيدة، وتسمح نتيجة لضعف النخب القديمة باعتماد إطار مؤسساتي لا تتخلله القيود والمشاكل التي ترافق الانتقالات التي يتحكم فيها النظام الحاكم، لكن ضعف الحكام السابقين وسهولة الانتقال في حد ذاتها تكون لها تبعات سلبية، إذ ينجز التغيير من قبل المعارضة دون إجرائها لمفاوضات جادة ومستمرة مع النخب القديمة، ويمكن أن يؤدي التغيير السريع إلى تأجيل النقاش بشأن المسائل الدستورية واعتماد إطار مؤسساتي مؤقت، ويتبع ذلك أن يدخل الحلفاء السابقون المنافسة الانتخابية ضد بعضهم مما يعيق الحلول التوافقية بشأن الدستور، بينما يكون الحكام السابقون أضعف من أن يشكلوا تهديدا يجعل قوى المعارضة تؤثر التفاهم، ويكون من الصعب ضمان الالتزام بالديمقراطية في ظل هذه المنافسة الحادة ضمن إطار مؤسساتي لا يساعد على التقليل من عدم الثقة ولا يسهل حل النزاعات، فمن المفارقات أن انتقالات القطيعة هي أسهل نسبيا لكنها لا تساعد على ترسيخ الديمقراطية بالحد من دوافع النخب المعارضة لتكوين علاقات تعاونية وتحقيق التوافق على القواعد المؤسساتية خلال مرحلة الانتقال الحرجة[3].

[1] Ibid, p 358.

[2] ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[3] Munck, Skalnik Leff, Op. cit, p 358.

ويرى "ميكايل براتون" Michael Bratton و"نيكولاس فان دي وال" Nicolas Van de Walle كذلك أن نمط الانتقال الذي يتم باضطرار النخبة الحاكمة للتخلي عن السلطة نتيجة الضغط الشعبي من غير المحتمل أن تترتب عنه ديمقراطية مستقرة، فغياب اتفاقات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال يعيق بروز أجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لترسيخ الديمقراطية والتي تميزها أيضا، وهو ما وافقه "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington أيضا الذي اعتبر أن تغيير النظم التسلطية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغوط الشعبية من غير المحتمل أن يؤدي إلى نظم ديمقراطية لبرالية مستقرة، وإنما يحتمل أكثر من ذلك أن تنتكس الأنظمة الناشئة لتحل محلها أشكال جديدة من الأنظمة التسلطية[1].

ويرجح إذن أن الانتقال الذي يأتي نتيجة سقوط النظام التسلطي في أعقاب ثورة داخلية أو هزيمة في حرب أو تدخل أجنبي تصعب قيادته إلى بر الأمان أو إلى نظام ديمقراطي راسخ، وذلك نتيجة لهشاشة وعدم استقرار الوضع السياسي والأمني في الغالب بسبب التعطل الظرفي لمؤسسات الدولة التي تحتاج وقتا لإعادة البناء وأداء وظائفها، ويستشف من واقع التجارب التي مرت بها البلدان العربية أن الانتقالات التي حدثت من خلال التعبئة والاحتجاجات الجماهيرية يكون مصيرها المرجح هو الفشل، فقد تجر البلد إلى الفوضى والحرب الأهلية خصوصا وأنه قد يرافق سقوط النظام انهيار مؤسسات الدولة الأساسية المخولة بحفظ الأمن والنظام العام كما حدث في ليبيا مثلا، ويبدو أن قوة وقدرة المؤسسة العسكرية على اتخاذ موقف الحياد عامل أساسي في تجنب السيناريو السالف كما يظهر من الحالة المصرية وكذا التونسية، إضافة إلى دور القوى الدولية والإقليمية في دعم الاستقرار أو تأجيج الفوضى، وتبقى الحالة التونسية تمثل في نظر الملاحظين حالة النجاح الوحيدة نسبيا التي أسفرت عنها أحداث ما سمي "الربيع العربي".

فقد كانت ثورة "الياسمين" أو "الحرية والكرامة" كما أطلق عليها أقل عنفا من نظيراتها إلى غاية مغادرة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" للحكم*، زيادة على أنها الوحيدة التي تمكنت فيها النخب من إدارة

---

[1] المغيربي، على موقع منتدى حوارات الفاخرية، مرجع السابق.

* أسفرت الاحتجاجات والمظاهرات عن سقوط عشرات القتلى منذ حادثة إضرام الشاب "محمد البوعزيزي" النار في نفسه بتاريخ 17 ديسمبر 2010، والتي قدرتها مصادر إعلامية بحوالي 50 قتيلا بتاريخ 10 جانفي 2011، لكن الثورة التي عمت البلاد يوم 11 جانفي أدت إلى وقوع مزيد من الضحايا حتى بعد مغادرة الرئيس "بن علي" البلاد باتجاه السعودية مساء يوم 14 جانفي، وإلى غاية أفريل 2018 لم تنشر رسميا النسخة النهائية لقائمة الضحايا والمصابين التي أشرفت على ضبطها "الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية" من خلال لجنة "شهداء الثورة ومصابيها"، حيث وبتاريخ 02 أفريل 2018 قدم رئيس الهيئة "توفيق بودربالة" تقرير اللجنة المذكورة لرئيس الجمهورية التونسية "الباجي قايد السبسي"، ومازالت هيئات حقوقية إلى ذات التاريخ تطالب بالإفراج عن هذه القائمة، انظر:

موسوعة الجزيرة، "الثورة التونسية: من البداية إلى هروب بن علي"، 2017/6/14، على الموقع:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/14/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-

المرحلة الانتقالية رغم بعض المشاكل الاقتصادية والأمنية من خلال التوافقات السياسية وصياغة إطار دستوري ومؤسساتي جديد، حيث أدار هذه المرحلة بداية من 16 ديسمبر 2011 ائتلاف ثلاثي حصل على أغلبية مقاعد "المجلس الوطني التأسيسي" تحالفت فيه "حركة النهضة" الإسلامية التوجه (89 مقعدا من أصل 217) مع حزبين علمانيين "المؤتمر من أجل الجمهورية" (29 مقعدا) و"التكتل من أجل العمل والحريات" (20 مقعدا)، ودخلت الترويكا في خلافات سياسية وواجهت معارضة كبيرة خصوصا من قبل الأحزاب اللبرالية العلمانية الأخرى ومعها الأحزاب الاشتراكية التي لا تمتلك عمقا شعبيا كبيرا، لكنها التزمت بمبدأ الحوار والتوافق والتنازل والاعتراف المتبادل، ما جعلها تعتبر نموذجا للديمقراطية التوافقية بين ممثلي الثقافتين الفرعيتين الإسلامية والعلمانية، حيث يحسب لحركة النهضة وحلفائها أنهم منحوا حق النقض في القضايا الثقافية الجوهرية لخصومهم السياسيين وتم الاتفاق على ضرورة التصويت بأغلبية تصل إلى نسبة 66% لاعتماد الدستور الجديد، والذي تأخر صدوره رغم أنه كان يفترض أن يصاغ من طرف المجلس التأسيسي في غضون سنة نتيجة للخلافات، والتي شملت مسائل هوية الدولة ما بين التنصيص على الدين الإسلامي كمصدر للتشريع أو الاكتفاء بما ورد في دستور 1959 بأن الإسلام دين الدولة، وكذا حول الحريات العامة والخاصة وحقوق المرأة، وشكل الحكم ما بين البرلماني كما طالبت النهضة والرئاسي كما أراده العلمانيون، وانتهى الجدل باعتماد نظام سياسي مختلط يقوم على اقتسام الصلاحيات التنفيذية ما بين الرئاسة والحكومة لمنع الهيمنة السياسية سواء من الأغلبية أو الرئاسة[1].

وقاد الحوار الوطني الذي ضم معظم الطبقة السياسية بعد حالة الانسداد السياسي بين حزب "النهضة" الحاكم والأحزاب العلمانية المعارضة سنة 2013 إلى انفراج سياسي في شهر جانفي 2014، ليسفر عن تمرير الدستور وإنشاء لجنة انتخابات جديدة وتشكيل حكومة انتقالية محايدة سياسيا برئاسة "مهدي جمعة" في مارس، كما رفع الرئيس حينها "منصف المرزوقي" حالة الطوارئ التي فرضت منذ 2011 بسبب المشاكل الأمنية، وتم تبني قانون انتخابي جديد في ماي تمهيدا للانتخابات التشريعية التي أجريت في أكتوبر والرئاسية على جولتين في شهري نوفمبر وديسمبر، ومع عدم إقصاء التشريعات الجديدة للمسؤولين

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A

زووم تونيزيا، "رئيس الجمهورية يتسلم النسخة النهائية لقائمة شهداء وجرحى الثورة"، 2 أفريل، 2018، على الموقع:
http://www.zoomtunisia.tn/article/10/62044.html

[1] أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، ***سياسات عربية***، العدد 6 (جانفي 2014)، ص ص 72- 85.

أيمن البوغانمي، "الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس: حلول نخبوية في سياق ثوري"، ***سياسات عربية***، العدد 32 (ماي 2018)، ص ص 87- 98.

Marina Ottaway, "La transformation politique des pays arabes: les différentes évolutions", Annuaire IEMed. de la Méditerranée 2013, pp 32, 33, sur internet:
http://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Ottaway%20Transformation%20Pays%20Arabes%20FR.pdf

وأصحاب المناصب السياسية في النظام السابق كان لهم دور كبير في العملية السياسية لما بعد الثورة، ليفوز حزب "نداء تونس" الذي مثل تحالفا بين العلمانيين واليساريين وضم شخصيات من النظام السابق في كل من الانتخابات التشريعية والرئاسية، وخلف "الباجي قائد السبسي" السياسي المخضرم الذي كان خارج الخدمة في حكم "بن علي" والوزير الأول السابق في الحكومة الانتقالية "منصف المرزوقي" كرئيس للجمهورية، فكان ذلك أول تداول انتخابي للسلطة في تونس منذ الثورة وأفرزت هذه الانتخابات أول رئيس وبرلمان منتخب ديمقراطيا، ولهذه المعطيات اعتبرت تونس في تقييم "بيت الحرية" للحرية عبر العالم الصادر في 2015 البلد الحر الوحيد في المنطقة العربية[1].

ويشبه آخر أشكال الانتقالات الممثل بحالة بلغاريا في عينة الباحثين "جيراردو مونك" Gerardo L. Munck و"كارول سكالنيك ليف" Carol Skalnik Leff تحت مسمى "الثورات من أعلى" Revolutions From Above نمط القطيعة من حيث سلامته نسبيا من التعقيدات، لكن ذلك يترتب عن توجه فئة من النخبة الحاكمة لفك الارتباط بالنظام الاستبدادي وقيامها بوضع أسس الانتقال بمفردها، وذلك لتطلعها للتحكم واستباق وتفادي التغيير الكاسح، فيحدث تبعا لذلك انفتاح سياسي سريع لكن الانتقال بهذه الصورة كما هو الحال في نمط القطيعة يعيق ترسيخ الديمقراطية، فالحكام السابقون يحتفظون بنفوذ كبير ضمن النظام في مقابل معارضة غير متماسكة، وفي نمط غير متوازن للتنافس يضعف الثقة ما بين النخب يندفع الحزب الحاكم بشكل دوري لاختراق القواعد الديمقراطية، كما أن غياب هذا التوازن بين النخبة التي تشرف على الانتقال يعيق المنافسة ويدفع لتقبل فكرة المعارضة الموالية للنظام، وبالمقارنة مع الأنماط الأخرى يظهر أن الثورات من الأعلى هي الأقل فرصة للاحتفاظ بتقدم مطرد صوب ترسيخ الديمقراطية[2].

ويحدث هذا النمط من الانتقالات بمبادرة نخبة النظام التسلطي لإرادتها تجنب تغيير مفاجئ غير مضمون العواقب، فكلما طالت مدة وجود هذا النظام زادت احتمالات حدوث انقلاب بسبب ظهور تكتلات أو وقوع اضطراب واسع نظرا لتزايد اغتراب الجماهير عن النظام، وتحاول النخبة الحاكمة إذا ما قبلت بإخضاع السلطة للمزاد الديمقراطي أن تضمن مصالحها في حالة خسارة الانتخابات بالحفاظ على نفوذها من خلال تواجد مؤيديها في البيروقراطية والجيش، إلى جانب الإفلات من المتابعات القضائية ومصادرة أملاكها، وقد تسعى أيضا للحصول على امتيازات اقتصادية، وفوق ذلك إمكانية رجوعها للسلطة من خلال آلية الانتخابات نفسها، وهو ما يفسر توقع الباحثين أن الانتقال بهذه الطريقة يفرز ديمقراطية

[1] Freedom House, Freedom in the World 2015, Tunisia, on website: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2015/tunisia
Freedom House, ***Freedom in the World 2015, Discarding Democracy: Return to the Iron Fist***, pp 6, 7, on web: https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/01152015_FIW_2015_final.pdf
[2] Munck, Skalnik Leff, Op. cit, p 359.

محدودة قابلة للارتداد أكثر مما هي مؤهلة للترسيخ، وعادة تكون هذه المبادرة في أنظمة لا تتميز بهيمنة الحاكم الفرد لعدم إمكانية تبلور مصالح جماعية متمايزة على مستوى قطاعات المجتمع ومؤسسات النظام وينطبق ذلك على أنظمة الحكم الشمولي أيضا، فأنظمة الحكم الفردي تتسم بسيطرة الحاكم على مؤسسات الدولة وعدم اهتمامه بطبيعتها الاحترافية وإدارتها على أساس مبدأ الولاء وليس الكفاءة، وهذا ما يجعل من ظهور نخبة إصلاحية من النظام أمرا مستبعدا ويرجح أن يسقط نظام كهذا بعد ثورة من أسفل[1].

ويمكن القول كمحصلة أن عملية الانتقال في حد ذاتها مهمة في تحديد احتمال أن تكون نتائج الانتقال شكلا ديمقراطيا للحكم، وكذا التحديات المختلفة التي تواجه الديمقراطية الناشئة في سبيل ترسيخها، وفي تصور "مونك" G. Munck بمعية "سكالنيك ليف" C. Skalnik Leff يكون من المفيد اعتماد مفهوم أنماط الانتقالات على أساس أنه مختلف الأشكال التي يحدث من خلالها الانتقال من أنظمة راسخة وعدم خلطه بالانتقال من أنظمة جديدة، وهكذا يكون بالإمكان تبيان كيف أن نمط الانتقال يفيد في تفسير الديناميكيات السياسية لما بعد الانتقال والنظام الذي ينتج عنها، كما يفهم تماما في ضوء البعدين الأساسيين المتمثلين في درجة التوافق والتنازع التي ترافق هذه العملية وهوية الجهة التي تقودها إن كانت من الحكم أم المعارضة، والذين يعكسان أسباب التباين في آثار العملية الانتقالية، ويرى الباحثان أن هناك حاجة لمزيد من البحث والتحليل لأجل توضيح دقيق للآليات التي تنتج وتعيد إنتاج الموروثات السياسية لعملية الانتقال، وأيضا لربط أنماط الانتقال المختلفة بأشكال فرعية متمايزة للديمقراطية والديناميكيات المرافقة لكل منها، بمعنى أن مناقشة أنماط الانتقال ينبغي أن ترتبط بمحاولات منهجية أكثر لفهم التباينات المؤسساتية للأنظمة الديمقراطية، وهناك أبحاث أخرى مطلوبة فيما يتعلق بالعلاقة المحتملة بين نمط الانتقال الذي اتخذ كمتغير مستقل من طرف الباحثين وطبيعة النظام السابق، وأخيرا هناك تحدي آخر مهم وشاق يواجه الباحثين يتمثل في التعرف على مدى تكامل المحددات السياسية للدمقرطة التي تعكسها أنماط الانتقال مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤكد عليها مقاربات أخرى[2].

المطلب الثاني: المداخل النظرية لتفسير الانتقال الديمقراطي

أكدت أدبيات علم الانتقال من خلال تناولها للموجة الثالثة للانتقالات الديمقراطية على أن هناك مجموعة من الأسباب وراء حدوث هذه العمليات، وهي أسباب تختلف من حالة إلى أخرى، بحيث أن ما يمكن اعتباره منها حاسما في حالة قد لا يكون كذلك في حالات أخرى، وهذا ما يعطي أهمية كبيرة لدراسة

[1] ثابت، مرجع سابق، ص 262، 263.

[2] Ibid, pp 359, 360.

حالات الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن، وبصفة عامة لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو سبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم[1]، لكن الأدبيات في مجال الانتقالات ظلت منشغلة بالتساؤل عن المتغير الأكثر أهمية في تفسير العمليات الانتقالية ونتائجها، وتغافلت عن حقيقة أن ظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية تتسم بالتعقيد وتشابك العوامل التي تتسبب في حدوثها، ما يجعل التركيز على متغير أو نوع من المتغيرات بعينها لا يسعف في تقديم تفسير متكامل وإطار تحليلي يمكن أن يغطي كافة الحالات عبر المناطق والبلدان، ومن هنا تظهر الحاجة لإطار تحليلي متعدد الأبعاد وأكثر تكاملا يوفر فرصا أوفر لتفسير أدق لعملية الانتقال ولنجاحها أو فشلها[2].

لقد انحصرت أدبيات الانتقال الديمقراطي إذن في محاولة الإجابة على السؤال المحوري المتعلق بالعامل المحدد للانتقالات الديمقراطية، وذلك منذ بروزها في النصف الثاني من القرن العشرين مع الأعمال الرائدة لكل من "مور" Barrington Moore (1966) و"ليبسيت" Seymour Martin Lipset (1959) و "روستو" Dankwart Rustow (1970) إضافة إلى العمل المرجعي الآخر الذي تم من خلال جهود مشتركة في إطار مشروع مركز "وودرو ويلسون" حول الانتقالات من الحكم السلطوي "Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy in Latin America and Southern Europe"، والذي ابتدأ بثلاث مؤتمرات في 1979 و1980 و1981، شارك فيها كل من "روبرت دال" Robert A. Dahl، و"خوان لينز" Juan J. Linz، و"آدم برزيفزرسكي" Adam Przeworski، و"فيرناندو هنريكي كاردوزو" Fernando Henrique Cardoso، و"ألبرت هيرشمان" Albert Hirschman، وكانت محصلة المشروع أربع إصدارات أشرف عليها كل من "غييرمو أودونيل" Guillermo A. O'Donnell، و"فيليب شمستر" Philippe C. Schmitter، و"لورنس وايتهيد" Laurence Whitehead بعنوان "الانتقالات من الحكم السلطوي"

[1] حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، المرجع السابق.

[2] Sujian Guo,"Democratic Transition: A Critical Overview", ***Issues & studies***, Vol. 35, No. 4 (July / August 1999), pp 143, 144.
Sujian Guo, "Democratic Transition: A Comparative Study of China and The Former Soviet Union", ***Issues & Studies***, Vol. 34, No. 8 (August 1998), pp 65, 66.

Transitons From Authoritarian Rule، وأبرزها الكتاب الرابع الذي عنوانه الفرعي "استنتاجات أولية حول ديمقراطيات غير مؤكدة" Tentative Conclusions about Uncertain Democracie [1].

وواكبت هذه الأعمال التطورات الواقعية المتجلية في ما أسماه "هانتنغتون" Samuel Huntington بالموجة الثالثة للديمقراطية ابتداء من منتصف السبعينيات، والتي توسعت لتصبح ظاهرة عالمية خلال تسعينيات القرن العشرين، ومثلت سببا قويا لجعل ظاهرة الانتقالات تتصدر جدول أعمال البحث في الحقول الاجتماعية لاسيما السياسة المقارنة، بغية التوصل إلى تعميمات للتفسيرات النظرية تتجاوز حالات بعينها أو المناطق والأزمنة[2]، فمنهج المقارنة يعد مفيدا في جمع الأدلة الإمبريقية التي تدعم تفسير هذه الظاهرة السياسية التي تحدث في سياقات تاريخية ومجالية مختلفة، وبشكل متشابك في العقود الأخيرة[3].

ويعتقد "جيراردو مونك" Gerardo L. Munck أن بؤرة النقاش الأولى حول الانتقال الديمقراطي كانت وثيقة الاتصال بالأسئلة لماذا، متى، وكيف يحدث الانتقال؟[4]، وفي هذا الصدد يعتبر "محمد عابد الجابري" بدوره أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تطرح إشكاليتين إحداهما نظرية أو موضوعية متعلقة بالمعطيات والظروف التي تؤدي إلى حدوثها، وأخرى عملية تتعلق بالقوى الفاعلة التي تكون وراء تحقيقها[5]، ويثير "الجابري" نفسه وفي موضع آخر تساؤلين مهمين فضلا عن كيفية الانتقال، الانتقال من أين؟، حيث الإجابة تبدو من البداهة فلا يلتفت غالبا إليها، وهذا السكوت غير مقبول حسبه إذ لا يمكن إدراك الكيف الذي يصير به الانتقال دون معرفة دقيقة بالوضع الذي يكون الانتقال منه والمسافة الفاصلة بين الحالين الديمقراطي ونقيضه، وكذلك مدى توافر المعطيات التي تقيم جسورا للتواصل بين الوضعين، والسؤال الآخر الذي يجدر الانتباه إليه أيضا وهو من الأهمية القصوى كذلك "الانتقال إلى أي ديمقراطية"، إذ لا مناص من تحديد مضمون الديمقراطية التي يستهدف الانتقال إليها[6]، لاسيما وأن مفهوم الديمقراطية غير مستقر ولا يحظى بالإجماع نتيجة لانعكاسات التطورات المعرفية والفكرية ومن حيث الممارسة باعتماد أساليب جديدة في المشاركة والتداول تعتمد على ما أحرزته تكنلوجيات الاتصال والإعلام من تقدم، وذلك رغم المحاولات والمساعي الحثيثة لوضع مؤشرات ومعايير لتمييز الديمقراطية عن أشباهها وتخليصها من التطفل والإدعاء والتزييف.

---

[1] Gerardo L. Munck, "Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule", ***Perspectives on Politics***, Vol. 9, No. 2 (June 2011), pp 333, 334.

[2] Valerie Bunce, "Comparative Democratization: Big and Bounded Generalizations", ***Comparative Political Studies***, Vol 33, No 6-7 (August / September 2000), p 703, 704.

[3] المغيربي، موقع منتدى حوارات الفاخرية، مرجع سابق.

[4] Gerardo L. Munck, "Democratic Transition in Comparative Perspective", Op. Cit, p358.

[5] محمد عابد الجابري، ***الديمقراطية وحقوق الإنسان***، كتاب في جريدة العدد 95 (بيروت: إصدارات منظمة اليونيسكو، 2006)، ص5.

[6] محمد عابد الجابري، ***في نقد الحاجة إلى الإصلاح*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 202.

وأخذت الدراسات والأبحاث ذات السبق في تعاملها مع هذا الإشكال المتعلق بتحديد العامل المسبب لعملية الانتقال إلى الديمقراطية ثلاثة اتجاهات رئيسية، والتي تواطأت على اعتبار أن الديمقراطية نتاج لمتغيرات وقوى محلية[1]، وهو ما يبرزه "محمد زاهي بشير المغيربي" في مراجعته لأدبيات الانتقال الديمقراطي من خلال توزيعها على ثلاثة أصناف من المقاربات النظرية، وقد نحى نحوه باحثون آخرون[2]، وهذه المقاربات هي مقاربة التحديث Modernization Approach التي تربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو مستوى التحديث والانتقال الديمقراطي، وأبرز من يمثلها عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "سيمور مارتن ليبست" S.M Lipset [3]، ومقاربة الانتقال The Transition Approach التي تركز على العمليات السياسية ومبادرات وخيارات النخب أو الفاعلين السياسيين في تفسير الانتقال إلى الديمقراطية، والتي أرسى دعائمها الأولى "دانكوورت روستو" Dankwart Rustow[4]، والمقاربة البنيوية The structural Approach التي قام ببلورتها بادئ الأمر "بارينغتون مور"Barington Moore[5]، وتؤكد على أن التغير في بنى القوة والسلطة داخل المجتمع التي تخلق القيود والفرص المؤثرة على خيارات النخب تمثل العامل المحدد لعملية الانتقال الديمقراطي[6].

ويرى "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski في هذا السياق أن الدراسات عن الانتقال الديمقراطي يمكن إدراجها في خانتين، دراسات تركز على الشروط الموضوعية لتحول النظام، وأخرى تتمحور حول الاستراتيجيات والخيارات السياسية، بينما يعقب عليه "سوجيان غيو" Sujian Guo مميزا بين أربع مقاربات نظرية من خلال قراءته في الأدبيات، أولاها ذات التوجه البنيوي التي تركز على الشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للديمقراطية، وثانيتها المقاربات العملية التي تركز على الخيارات الإستراتيجية للنخب كعامل محدد لنجاح أو فشل الانتقال الديمقراطي، وثالثتها المقاربات المؤسسية التي تؤكد على تأثير المؤسسات في تشكيل السياسات وأنماط الإجراءات السياسية، وأيضا دورها في بلورة وإعاقة أهداف وتفضيلات الفاعلين السياسيين، وتعتبر المأسسة متغيرا تفسيريا للانتقال الديمقراطي بالنظر خصوصا

---

[1] ثابت، مرجع سابق، ص 258.

[2] المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في المنوفي، مرجع سابق، ص ص 63-104.

يوسف الشويري، "الشورى واللبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في إسماعيل الشطي، وآخرون، علي خليفة الكواري (محررا)، ***مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 54-58.

[3] Seymour Martin Lipset, " Some Social Requistes of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", ***American Political Science Review***, Vol. 53, No. 1 (March 1959), pp 69-105.

[4] Dankwart A. Rustow," Transition to democracy: Toward a Dynamic Model", ***Comparative Politics***, Vol. 2, No. 3 (April 1970), pp 337-363.

[5] Barington Moore, Jr, ***Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*** (Boston: Beacon Press, 1966), 559 p.

[6] Sangmook Lee, "Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea", ***Taiwan Journal of Democracy***, Vol. 3, No.1 (July 2007), pp 108, 109.

لتحديدها لعلاقات الدولة والمجتمع، حيث يؤكد أصحاب هذه المقاربة على الدور الحاسم للمجتمع المدني، وآخر هذه الأصناف مقاربات الاقتصاد السياسي التي تؤكد على التداخل بين السياسة والاقتصاد والإصلاحات في المجالين كمتغير لتفسير الانتقال ونتائجه، حيث تفترض أن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تدفع إلى تغيير النظام، وفي نفس الوقت أن النجاح في تعديل وضع الاقتصاد وتحسين أدائه يزيد من فرص ترسيخ الديمقراطية[1].

وقدم "صامويل هانتنغتون" Huntington الذي يعد من أبرز الباحثين في الانتقالات الديمقراطية مقاربة أكثر تكاملا وشمولا تجمع التوجه الثنائي للأدبيات كما عبر عنه "برزيفورسكي" Przeworski أو ازدواجية الظروف الموضوعية والعوامل العملية في تصور "الجابري" في طرح واحد، فهو يفرق بين العوامل التي تمثل المقدمات الموضوعية والشروط المسبقة لانطلاق عملية الانتقال إلى الديمقراطية وبين أسباب وكيفية تقدم العملية ذاتها والتي ربطها بدوره بالخيارات الإستراتيجية للنخب التي يعتبرها أساسية في إرساء الحكم الديمقراطي مقتفيا النموذج الذي قدمه كل من "أودونيل" O'Donnell و"شميتر" Schmitter، حيث تجمع مقاربته مأزق الشرعية، وتأثير النمو الاقتصادي على البنية الاجتماعية، والتغير في المذاهب الدينية، وخص بالذكر التغيير الذي طرأ على الكنيسة الكاثوليكية من خلال المجمع الفاتيكاني الثاني 1963-1965 بتحول الكنائس الوطنية من مدافعة عن الوضع القائم إلى معارضة للاستبداد، وسياسات الأطراف أو الفواعل الخارجية، بالإضافة إلى أثر العرض Demonstration Effect أو التعلم و ما يسميه أيضا أثر "تكور الثلج" Snowballing[2]، ويعني به التأثير الذي يحدثه التغيير الديمقراطي في دولة ما على الدول المجاورة لها أو التي تشابهها من حيث الظروف والخصائص السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والثقافية كما كان الحال بالنسبة لبعض دول الكتلة الاشتراكية السابقة.

وحاول "لاري دايموند" L. Diamond وخوان لينز J. J Linz وسيمور مارتن ليبست S. M Lipset من جانبهم وفي المقدمة النظرية لكتابهم حول التجربة الديمقراطية للدول النامية جمع كافة العوامل ذات الصلة بإقامة وأيضا استدامة النظام الديمقراطي، والتي استخلصت من الدراسات المقارنة التي أجراها الباحثون المشاركون في الكتاب والتي مست ستا وعشرين دولة، وتشمل شرعية وفعالية النظام، ودور القيادة السياسية، والثقافة السياسية، والبنى الاجتماعية ومستوى التنمية الاقتصادية، والمجتمع المدني،

[1] Guo," Democratic Transition: A Critical Overview", Op.cit, pp 134-139.
[2] Munck, "Democratic Transitions in Comparative Perspective", Op.cit, pp 359-360.
Huntington, "Democracy's Third Wave", Op.cit, p 13.

وعلاقة الدولة والمجتمع، والمؤسسات السياسية، والانقسامات الاثنية والجهوية، والعلاقات العسكرية المدنية، والعوامل الدولية[1].

ويبرز الباحث "ميكايل ماكفول" Michael McFaul من خلال عمله عن أوروبا الشرقية تأثير السياق على ظاهرة الانتقالات الديمقراطية، فقد وجد أن حالات الانتقال في كل من صربيا (2000) وجورجيا (2003) وأوكرانيا (2004) تختلف عن غيرها من الحالات السابقة من أربع أوجه، فأولا انبثقت شرارة التغيير من انتخابات مزورة، لا من حرب أو أزمة اقتصادية أو انقسام وسط النخبة الحاكمة أو بفعل عامل خارجي أو وفاة الدكتاتور، أما ثانيا فإن القوى الديمقراطية سعت للدفاع عن الدستور الديمقراطي الموجود بدلا من البحث عن صياغة جديدة لقواعد التنافس السياسي، فيما لاحظ ثالثا أن كلا من الحالات الثلاث شهدت لبعض الوقت ادعاءات متزامنة للنخبة الحاكمة والمعارضة بامتلاك سلطة سيادية، بينما تمثلت السمة الرابعة في أن الوضع الثوري انتهى دون عنف جماعي، وهذا ما نتج بالأساس عن التزام المعارضة بنهج سلمي لم تتخلى عنه رغم استفزازات ومضايقات الماسكين بالحكم الذين لم يجرؤوا على دعوة قوات الجيش أو الأمن لقمع المتظاهرين[2].

وعمد "ماكفول" McFaul لاستخلاص مجموعة من العوامل المشتركة للانتقال في الحالات التي ركز عليها، وحصرها في سبع عوامل[3]:

1. وجود نظام شبه استبدادي ليس بالاستبدادي المطلق.
2. نظام حاكم لا يحظى بالشعبية.
3. معارضة متحدة ومنظمة.
4. الكشف العاجل للتزوير والتلاعب بالانتخابات في وجود هيئات مستقلة للمراقبة.
5. وجود إعلام حر بقدر كاف لإطلاع المواطنين على التزوير.
6. تمكن المعارضة من تعبئة عشرات الآلاف أو أكثر للاحتجاج على تزوير الانتخابات.
7. حدوث انقسامات بين القوى الأمنية حول اللجوء للقمع.

[1] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, pp 14-51.
[2] McFaul, Op.cit, p 6.
[3] Ibid, p 7.

ولم يفت "ماكفول" أن يؤكد على أن هذه الحالات لم تكن معزولة عن بعضها بل مترابطة من خلال تأثيرات العرض Demonstration، أو عملية الانتشار Diffusion بتعبير "فاليري بينس" Valerie J. Bunce و"شارون وولشيك" Sharon L. Wolchik، والتي تشير حسبهما إلى تفشي أفكار جديدة أو مؤسسات أو سياسات أو نماذج للسلوك جغرافيا من بلد لآخر، وحتى ضمن الدولة الواحدة من ولاية أو وحدة فرعية لأخرى في نظام فدرالي، وتؤكد الباحثتان من جهتهما على الخاصية المشتركة المتمثلة في أن الانتخابات كانت نقطة انطلاق لموجة الانتقالات التي اجتاحت وسط شرق أوروبا ومنطقة البلقان والدول التي خلفها انهيار الاتحاد السوفياتي بين 1996 و2005، وذلك انطلاقا من بلغاريا ورومانيا مرورا بسلوفاكيا وكرواتيا وصربيا–والجبل الأسود وصولا إلى جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان، فهذه البلدان شهدت ما وصفته الباحثتان بالثورات الانتخابية Electoral Revolutions، وما أطلق عليه "فيتالي سيليتسكي" Vitali Silitski الانتخابات التحولية Transformative Elections*، حيث اغتنمت قيادات المعارضة الديمقراطية المحطات الانتخابية التي واكبتها بالاحتجاجات السياسية المدعومة بحشود من المواطنين أحيانا للإطاحة بالحكومات الاستبدادية، وأشارت "بينس" و"وولشيك" من جهتهما إلى سمات مشتركة للبلدان المعنية بدراستهما والتي قد تساعد على تفسير عمليات الانتقال، وإحدى هذه السمات وجود نظام هجين يقيم انتخابات دورية ويتيح هامشا ولو محدودا للتنافس السياسي ولممارسة الحريات المدنية والحقوق السياسية، مع وجود معارضة ليبرالية منقسمة وسلطة فاسدة، ويضاف لذلك حداثة تشكل هذه الدول أو استرجاعها لسيادتها، وخبرتها السابقة للاحتجاجات التي بدأت مع انفصال هذه الدول ثم أصبحت موجهة للتنديد بالفساد، وكذلك أن هذه الدول تتميز بتركيبة سكانية غير متجانسة توفر أسبابا للصراع من أجل السلطة السياسية، ويصاحب كل ذلك أيضا أداء اقتصادي ضعيف أو درجات عالية من عدم المساواة في ظل أداء اقتصادي جيد نسبيا[1].

* وينطبق هذا التوصيف حسب الباحث على حالات بعينها كحالة سلوفاكيا 1998 وكرواتيا 2000 حيث كانت الانتخابات في حد ذاتها ثورية من حيث نتائجها، بعد أن قبلت النخبة الحاكمة بخسارتها وتنحت عن السلطة ولم تعمد إلى تزوير النتائج وصد التغيير، على عكس ما كان عليه الحال في صربيا 2000 وجورجيا 2003 وأوكرانيا من 2004 إلى 2005، حيث أنكرت السلطة فوز المعارضة وقامت بتزييف نتائج الانتخابات، فما كان من الأخيرة إلا أن حشدت أنصارها في الشارع ليتحقق لها الانتصار بفضل الانتفاضة الشعبية على التزوير، فالقوة غير العنيفة كانت عاملا حاسما تدخل بعد عملية الانتخابات في الحالات التي يصح وصفها بالثورات الانتخابية، ارجع إلى:

Vitali Silitski, "Different Authoritarianisms, Distinct Patterns of Electoral Change",in Joerg Forbrig, Pavol Demeš, ***Reclaiming democracy: civil society and electoral change in central and eastern Europe*** (Washington, DC: The German Marshall Fund of the United States, 2007), pp 157, 158.

[1] Valerie J. Bunce, Sharon L. Wolchik, "International Diffusion and Postcommunist Electoral Revolutions", ***Communist and Post-Communist Studies***, Vol. 39, No 3 (September 2006), pp 283-304.

McFaul, Op. cit, p 7.

ويكشف "ميكايل ماكفول" Michael McFaul من خلال عمل آخر أن الانتقالات من الحكم الشيوعي اختلفت جوهريا عن انتقالات الموجة الثالثة في السبعينيات والثمانينيات، وبذلك لا ينبغي حسبه أن تصنف معها أو أن تعتبر استمرارا لنفس الموجة، فقد قاد تفكك الاتحاد السوفياتي من وجهة نظره إلى موجة رابعة من الانتقالات نحو نظم ديمقراطية وتسلطية أيضا، حيث تؤكد الأدبيات التي بنت على الانتقالات السابقة أن توازن القوى بين النظام والمعارضة نسبيا يعد عاملا أساسيا في الانتقال إلى الديمقراطية، فالطرفان يقرران التفاوض للتوصل إلى اتفاقيات Pacts بشأن ترتيبات تقاسم السلطة لإنهاء حالة الانسداد أو بعد تأكدهما من عدم قدرة أي منهما على حسم الصراع لصالحه، ليتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الترتيبات بترجمتها إلى مجموعة من الضوابط والتوازنات في إطار الديمقراطية الجديدة، وفي هذا التنظير تم تهميش أو تجاهل دور الأفكار والمعايير والمعتقدات لدرجة أنه ظهرت مقولة تفيد بإمكانية قيام ديمقراطية من دون ديمقراطيين، أما الانتقالات من الشيوعية وإن لم تفضي في معظمها إلى نظم ديمقراطية فهي لم تعكس هذا النمط، فعلى العكس كان التوزيع غير المتكافئ للقوة ما أنتج الانتقالات الأسرع والأكثر استقرارا، وكانت أيديولوجية الحزب الأقوى محددة إلى حد كبير لنوع النظام الذي سيظهر، وظهرت الديمقراطية حيثما كان الديمقراطيون أصحاب القوة الحاسمة، ولم تنشأ المؤسسات الديمقراطية من التسويات وإنما نتجت عن التزام الديمقراطيين المهيمنين بتجسيدها، بينما لم يدفع توازن القوى نحو إيجاد التسوية والتوافق وقاد أنظمة ما بعد الشيوعية باتجاه الديمقراطية الجزئية غير المستقرة أو صوب التسلطية، وإضافة إلى ذلك كان للجماهير والتعبئة دور بارز في هذه الانتقالات ما يعاكس أيضا توجه الأدبيات السابق لتجاهل هذا الدور، حيث افترضت أن ميل الجماهير لتكتيكات المواجهة وعدم التعاون معيق للتغيير الديمقراطي لكنه خدمه في واقع التجارب ما بعد الشيوعية، ويرى "ماكفول" McFaul أيضا في خلاصة ما توصل إليه من نتائج أن السياقات التاريخية المختلفة قد تخلق عوامل فريدة في صالح الديمقراطية أو ضدها، ما يجعل من البحث عن نظرية عامة للانتقالات الديمقراطية طموحا بعيد المنال[1].

وحاول الباحث "حسنين توفيق إبراهيم" فيما يتعلق بالسياق العربي أن يصنف الدراسات بحسب المداخل التي اعتمدتها لمقاربة ظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية فحصرها في خمس مداخل نظرية وتحليلية، أولها ذلك الذي يربط بناء الديمقراطية بمواجهة مشكلة الدولة الوطنية–القطرية خصوصا فيما يتعلق بعلاقتها بالمجتمع والقوى والجماعات المشكلة له والمؤثرة على شرعيتها ومقدرتها على تحديث مؤسساتها وفق مبادئ المواطنة وسيادة القانون والتعددية الديمقراطية، ويتمثل المدخل الآخر في الثقافة السياسية حيث

[1] Michael McFaul, "The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World", ***World Politics***, Vol. 54, No. 2 (January 2002), pp 212- 244.

ركزت بعض الدراسات على بنية ومحتوى الثقافة السياسية السائدة في البلدان العربية معتبرة إياها عاملا أساسيا في تكريس التسلط والاستبداد وإعاقة الديمقراطية التي هي ليست مجرد قوانين ومؤسسات وإجراءات وحسب بقدر ما هي قيم كذلك كالتسامح والاعتدال والمشاركة وقبول التعدد والاختلاف، هذا في حين حصرت بعض هذه الدراسات سبب تعثر الديمقراطية في الإسلام كأحد أهم مصادر هذه الثقافة على أساس أن بعضا ممن يتخذونه مرجعا فكريا وسياسيا يقولون بوجود نظام إسلامي متميز للحكم يتمثل في الشورى التي تستند إلى مبادئ مناقضة للديمقراطية فلا تجعل السيادة إلا لله ولا تقبل بالتعدد خارج مبادئ الإسلام العقدية والتشريعية، ويضاف إلى ما تقدم مؤشر ثقافي آخر يتعلق برؤية المواطنين لمكانة الديمقراطية ضمن الأهداف الوطنية الكبرى، والتي احتلت مستوى متدنيا نسبيا خلال الثمانينيات والتسعينيات بحسب الاستطلاعات في دول عربية بعينها أو عينات منها والتي استعرضها الباحث، لكن يبدو أنها معطيات قد تبدلت خلال العقدين المواليين[1].

ويندرج نفر آخر من الدراسات ضمن مدخل الاقتصاد السياسي الذي يختص عموما بتفهم العلاقة بين النظامين الاقتصادي والسياسي وإدراك التأثير المتبادل بينهما في إطار النسق الكلي، واهتمت بتحليل علاقة البناء الاقتصادي وظاهرة الاقتصاد الريعي بالتسلطية، وكذا طبيعة العلاقة بين سياسات تحرير الاقتصاد التي انتهجتها عديد الدول العربية منذ الثمانينيات في إطار المشروطية الاقتصادية نظير تعاملها مع المؤسسات المالية الدولية وعملية الانتقال إلى التعددية والديمقراطية[2].

ويقدر الباحث "حسنين توفيق إبراهيم" دائما أن العلاقة بين الإسلام والديمقراطية التي أدرجها ضمن مدخل الثقافة السياسية تمثل مبحثا قائما بذاته في تفسير الانتقال إلى الديمقراطية، وهو يتدرج إلى ثلاثة مستويات، على رأسها المستوى القيمي حيث تتم مناقشة القيم والمبادئ العليا للديمقراطية ومدى انسجامها وتعارضها مع الشريعة الإسلامية، ثم مستوى الخطاب الفكري والسياسي حيث يتم رصد وتحليل اتجاهات ومواقف بعض المفكرين الإسلاميين وزعماء التنظيمات الإسلامية من النظام الديمقراطي، وأخيرا المستوى الحركي والذي ازدادت أهميته بالنسبة للجهود العلمية المتعلقة بمستقبل الديمقراطية في البلدان العربية مع تزايد وجود ودور الأحزاب والحركات الإسلامية في الساحة السياسية العربية، وذلك بالوقوف على مواقفها من قضية الديمقراطية وتقييم أدائها السياسي والبرلماني بعدما أتاحت لها بعض النظم الحاكمة فرصة

[1] حسنين توفيق إبراهيم، ***النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)، ص ص 144-156.

[2] نفس المرجع، ص ص 156-157، 241- 260.

المشاركة السياسية في الانتخابات، كما شكلت ذريعة للجوء في حالات أخرى إلى التضييق على الحريات والحل الأمني سواء في مقابل استخدامها للعنف أم لا[1].

وتتميز طائفة أخرى من الدراسات بتناولها لمسألة الديمقراطية من خلال ربطها بقضية حقوق الإنسان على اعتبار العلاقة الوثيقة بينهما، إذ تعد الأخيرة من مقومات الأولى ومن مؤشرات تطورها، ومن الزوايا التي عالجتها هذه البحوث التي برزت منذ ثمانينيات القرن العشرين موقع حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي والعربي وفي الدساتير العربية، ومكانتها بين الخصوصية والعالمية، وحالتها العينية العملية، والحقوق الخاصة بالأقليات والتمكين السياسي للمرأة، ومن المواضيع الأساسية ذات الصلة موضوع المواطنة حيث تم تناوله من حيث التأصيل المفاهيمي في الفكر العربي والتراث الإسلامي، وأيضا الإطار الدستوري القانوني والسياق العملي لتكريسه كأحد العناصر الفاعلة في التطور السياسي والديمقراطي على الصعيد العربي[2].

وتعرض الباحث "حسنين توفيق إبراهيم" لمدخل آخر اعتبره الأبرز، وهو المدخل الذي يركز على العوامل والفواعل الإقليمية والدولية وتأثيراتها وانعكاساتها على الديمقراطية وإرساء دعائمها وتكريسها في الدول العربية، ومن ضمن المتغيرات التي تستدعى في هذا المبحث الصراع العربي- الإسرائيلي الذي قدمه البعض كأهم طرح تبريري اعتمدته الأنظمة العربية لاستمرار استبدادها في عز المواجهة العسكرية، بينما علق آخرون آمالا على عملية السلام لتدفع معها بعجلة الديمقراطية والتي أظهر واقع الدول التي خاضتها أنها أمال زائفة، كذلك افترض البعض أن العلاقات العربية-العربية من العوامل المؤثرة على مسار الديمقراطية، ومن أوجه تأثير هذه العلاقات أن أيا من الدول العربية الكبرى لم تقدم أنموذجا للتطور الديمقراطي في المنطقة من شأنه الانعكاس على دول الجوار الأقل حجما، حيث يحتمل أن تؤدي الدولة الكبيرة المحكومة بنظام تسلطي دورا في الاتجاه المعاكس في حال ظهور بوادر الانفتاح السياسي والديمقراطي في دولة مجاورة صغيرة لألا يثار الموضوع داخلها، كما يعزى سبب تأخر الديمقراطية إلى الصراعات بين بعض الدول العربية التي تتخذ بدورها ذريعة لتبرير العمل بالقوانين الاستثنائية بدعوى حماية الأمن الوطني وسلامة الجبهة الداخلية، كما تثار هذه الخلافات لتحويل الرأي العام عن القضايا والمسائل الداخلية ومنها التعددية والتداول على السلطة، وفي غياب الإسوة الحسنة في باب الديمقراطية تقدم الأزمة الجزائرية في التسعينيات مثالا سيئا لتجربة ديمقراطية غير ناضجة والتي كان لها تأثير سلبي

[1] نفس المرجع، ص ص 157-159.

[2] نفس المرجع، ص ص 159، 161.

بالنسبة لأنظمة عربية أخرى عمدت إلى قطع الطريق على الحركات الإسلامية التي ازدادت قناعتها بأن الأسلوب السلمي غير موصل للسلطة ما قادها لانتهاج العنف في كثير من الحالات[1].

وعمدت مجموعة من الدراسات إلى رصد وتحليل أبعاد وحدود دور الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص على اعتباره أهم العوامل الدولية المؤثرة في الانتقال الديمقراطي بالمنطقة العربية، وذلك بالنظر إلى نفوذها الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة وخطاباتها الداعمة للديمقراطية عبر العالم ومشاريعها المعلنة التي خصت الشرق الأوسط بالقدر الأكبر من الاهتمام لاسيما في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وإن حدث توافق بين غالبية الباحثين على أن الديمقراطية لم تكن من أولويات الولايات المتحدة في المنطقة قبل هذا التاريخ، حيث أظهرت سياستها تناقضا واضحا بين الشعارات والمواقف بدعمها لوجود كثير من الأنظمة التسلطية الخادمة لمصالحها، فيما اكتفت بالتلويح بورقة الديمقراطية لممارسة الضغط على الأنظمة التي لا تساير توجهها كما حصل مع العراق وليبيا والسودان، وهذا لتوجسها من أن تؤدي العملية الديمقراطية لإفراز بدائل سياسية مضرة بمصالحها في المنطقة وعلى رأسها القوى الإسلامية المعادية لسياستها المنحازة للكيان الصهيوني، وحتى بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 لا يبدو من وجهة نظر كتابات وتحليلات عديدة أن الولايات المتحدة قد تقوم بدور مهم لدعم الديمقراطية في البلدان العربية، ومرد ذلك لتغليبها للبعد العسكري–الأمني في سياستها لمحاربة ما تطلق عليه التطرف والإرهاب في مقابل الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستعدادها للتعاون مع أنظمة تسلطية في هذا المجال رغم الدعوات لمراجعة هذا التوجه من قبل المختصين حتى الأمريكيين منهم، ناهيك عن المبادرات التي أطلقتها لتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية ومن بوادرها المشروع الذي طرحه وزير خارجيتها "كولن باول" في ديسمبر 2002 بعنوان: "الشراكة الأمريكية– الشرق أوسطية: بناء الأمل للسنوات القادمة"، والذي قوبل بتحفظات عديدة حتى على ضآلة المبلغ المالي المسخر والمقدر ب 29 مليون دولار، وتعزز تجربة احتلال العراق الرأي بضحالة الرؤية الأمريكية للديمقراطية في الشرق الأوسط وبخلو رصيدها من الإنجازات عبر العالم عدا قلة من الحالات التي أسفر التدخل فيها عن بناء نظام ديمقراطي كاليابان في آسيا وغرينادا وبنما في أمريكا اللاتينية، مع الأخذ في الحسبان الوضع الخاص لهذه الدول[2].

[1] إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 161– 169.

[2] نفس المرجع، ص ص 169– 190.

وتستجدي هذه الدراسة في ضوء ما سبق تبيانه أن تنطلق من إطار نظري موسع وشامل نسبيا للعوامل التي جرى ربطها من خلال الأدبيات بعملية الانتقال إلى الديمقراطية، واعتمادها في معظمها عبر تصنيفها وفق نمطية تتناسب مع طبيعتها، وذلك من منطلق الافتراض بأن الظاهرة موضوع الدراسة كغالبية الظواهر الاجتماعية تتسم بالتعقيد وبتشابك العوامل والمتغيرات التي تتدخل في حدوثها، وأن تقديم طرح متكامل وتفسير مدقق يقتضي بحث وتحليل وقياس كافة تلك العوامل والمتغيرات المحتملة، بما يمكن من الوصول إلى إثبات أحدها أو بعضها أو جلها على اعتبارها مفسرة أكثر أو ذات علاقة سببية بالظاهرة، واستبعاد غيرها في المقابل مما لا يظهر دوره وتأثيره، وهذا لا يكون إلا بالاعتماد والتركيز على معطيات المجال الذي تتناوله الدراسة التي تختص أكثر بحالة الجزائر ضمن نطاق يشمل المنطقة العربية، وصوب هذه الغاية تم توزيع عوامل الانتقال الديمقراطي على مداخل، هي المدخل السوسيو-اقتصادي والثقافي ومدخل العلاقات الدولية والمدخل المؤسساتي، وهي مداخل تشمل المتغيرات البنيوية والبيئية، وبالإضافة إليها مدخل خاص بالفواعل وهو مدخل النخب السياسية.

خلاصة الفصل الأول:

يستند البحث العلمي عموما إلى المصطلحات والمفاهيم العلمية وإلى التنظير بعدها قبل الاستدلال على الفرضيات والعلاقات السببية وقياس تأثير المتغيرات واستخلاص النتائج، فبتعريف المفاهيم تتضح العناصر والعوامل التي تتدخل في الظواهر ومستويات تحليلها والخطوات الإجرائية لملاحظتها ومقاييسها ومؤشراتها، ويعد مفهوم الانتقال الديمقراطي مفهوما مركبا لا يمكن تعريفه دون تحديد الخصائص والسمات التي تعرف بها الديمقراطية أو المقومات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، فلا مجال للحكم على تغيير نظام ما على أنه انتقال ديمقراطي دون هذه الخطوة، والتي ليست من السهولة البتة بحكم الخلاف المستمر بين الباحثين على تعريف المفهوم، رغم الاتفاق الواسع على اتباع تقليد "شومبيتر" وبعده "دال" باتخاذ تعريف للديمقراطية بالحد الأدنى ذو طابع إجرائي ويركز على المقومات الوصفية وليس المثالية لاستخلاص مؤشرات قياس عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فمع ذلك تعددت وفقا للتعريفات وللمنهجيات تقييمات الأنظمة على أساس استحقاقها لتصنيف الديمقراطية من عدمه، وكانت هذه الأخيرة عرضة للانتقادات لنتائجها المتباينة أحيانا والمنافية لمعطيات الواقع كما شرح بعض الباحثين.

ويظهر التعقيد في تعريف مفهوم الانتقال الديمقراطي على صعيد آخر بارتكازه على تركيبة مفاهيمية تشمل الانتقال والترسيخ وقبلهما الانفتاح أو التحرير السياسي في النموذج المعرفي السائد، والتي تعكس طابع الظاهرة التي يعبر عنها كعملية تغيير سياسي ذات مراحل، وهذه المفاهيم تستشكل خاصة عند نقلها

إلى العربية، حيث لا تتعدد المرادفات فقط لكن تختلف المعاني بين التحول والانتقال، وبين الانتقال الديمقراطي والدمقرطة أو المقرطة، ناهيك عن استعمال مصطلحات أخرى كالإصلاح السياسي في سياق متصل تزيد من معاناة الباحثين لتدقيق المفاهيم كمقتضى للمعرفة العلمية.

ولا تقف الإشكالات التي يطرحها الانتقال الديمقراطي عند المستوى المفاهيمي بل تمتد إلى الإطار المعرفي، والذي يتأثر بواقع الظاهرة التي تنطبق عليها صفة التعقيد والتشابك في الظواهر الاجتماعية والسياسية، فقد تكون محصلة لتكاثف عدة عوامل ومتغيرات، زيادة على أنها تحدث في سياقات ومجالات زمنية وجغرافية متباينة قد تكسيها خصوصيتها، ما أسفر عن مقاربات معرفية متعددة لتفسير الانتقالات الديمقراطية بحسب نمطية العوامل والمتغيرات والفواعل التي تركز عليها، وذلك للإجابة على التساؤل الرئيس عن العامل المحدد أو المسبب للظاهرة والذي تمحورت حوله الأدبيات، وإن تطرقت أيضا إلى مستويات أخرى من تحليل الظاهرة بالتساؤل عن كيفيات حدوثها وتحليل مسارات أو أنماط الانتقالات.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الشروط السوسيو-اقتصادية والثقافية للانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية

يعرض الفصل نظريا مدخلين تفسيريين يشملان العوامل البنيوية من طبيعة اقتصادية واجتماعية وكذا ثقافية، ويمثلان أقدم التفسيرات التي حملتها أدبيات الانتقال الديمقراطي، ومن أكثرها انتشارا واستئثارا بالتحليل والبحث ضمن هذا المجال المعرفي، ومن خلال هذا العرض تتبين أهم المتغيرات المؤثرة نظريا على عمليات الانتقال الديمقراطي، حيث يتم لاحقا إسقاط ما هو نظري على واقع حالة الدراسة خاصة، وتحليل وقياس تأثير هذه المتغيرات كميا وكيفيا كل حسب طبيعته.

المبحث الأول: المدخل الاقتصادي-الاجتماعي لتفسير الانتقال الديمقراطي

يعتبر المدخل الذي يربط عمليات الانتقال إلى الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد أكثر المداخل التفسيرية أصالة وقدرة على التماسك والاستمرار، إذ يرى كثير من المنظرين أن مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، والتي تترافق مع انتشار التعليم وانحصار الفجوة في توزيع الدخل الإجمالي للبلد بما يؤدي أيضا إلى تراجع الإحساس بالتهميش وغياب العدالة لدى الطبقات الدنيا، ويدعم الأمن الشخصي والمجتمعي، بالإضافة إلى بروز طبقة وسطى، أمر ضروري لقيام الديمقراطية حيث ينعكس هذا العامل بشكل أساسي على علاقات الأفراد والجماعات في السياق السياسي عبر تجنيب المواقف المتطرفة وشدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي وظهور قيم الاعتدال والتسامح، إضافة إلى انتشار الوعي وتوسيع المشاركة السياسية[1].

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية للانتقال الديمقراطي

يذكر "سيمور مارتن ليبست" Symour Martin Lipset على أنه مؤسس هذا المدخل الذي يمثل امتدادا للاتجاه التحديثي الذي يقرن التحديث بالتنمية الاقتصادية، ويعد "دانييل ليرنر" Daniel Lerner أول من ساهم في صياغته من خلال دراسته عن دور الإعلام في التنمية (1958)، والذي اعتبر أن المجتمعات الحديثة هي تلك التي يتميز أفرادها بكونهم متعلمين ويقطنون مساكن حضرية وفي وضع معيشي جيد بالنظر إلى دخلهم المرتفع، وقد ركزت أبحاث لاحقة لاقتصاديين أمثال "روستو" Whitman W. Rustow (1960)، و"كيزنيتس" Simon Kuznets (1966)، و"شينري" Hollis B. Chenery مع "تايلور"

[1] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 27;28.

Lance J. Taylor (1968) على التحديث الاقتصادي مبرزة أهمية التغيير البنيوي وربطت ارتفاع الدخل الفردي بتراجع الاقتصاد الزراعي ونمو الصناعة الحضرية[1].

وقدم "ليبست" أطروحته من خلال مقاله "***بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية***" سنة 1959[2]، ثم كتابه "**الرجل السياسي**" Political Man سنة من بعد الذي يعتبر الأهم والأشهر حولها، وللاستدلال عليها قام "ليبست" بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لمستوى الثروة ودرجة التصنيع والتمدن ونسب التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية، استنادا على ذلك اعتبر "ليبست" أن هنالك علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والنظام الديمقراطي[3]، و يرى "بارو" Barro أن هذه الفرضية مستلهمة من "أرسطو" Aristotle حيث أعرب عنها بقوله مثلا: "***..فقط في المجتمعات الغنية حيث عدد قليل من المواطنين يعيشون فعليا في فقر يمكن أن يكون الوضع الذي تشارك فيه غالبية السكان سياسيا بذكاء وتتحلى بضبط النفس الضروري لتجاهل النداءات غير المسؤولة لأي ديماغوجي***"، وهي فرضية قوية تدعمها شواهد وأدلة تجريبية واقعية[4].

ولقد تراكمت العديد من الدراسات على عمل "ليبست" المهم والتي عمدت إلى إسناده اعتمادا على الدقة المنهجية والأساليب الإحصائية المتقدمة التي كانت تعوزه حسب "دايموند" L. Diamond[5]، ومن هذه الدراسات تلك التي قدمها "روبرت جاكمان" Robert W. Jackman (1973) و"كينيث بولن" Kenneth A. Bollen (1983)، والذين أكدا من خلال تحليل إحصائي متقدم على العلاقة بين الحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية[6]، كما تم تعزيز هذا الطرح في وقت أقرب من قبل "بيركهارت" Burkhart و"لويس

---

[1] David L. Epstein et al, Op. cit, p 552.
[2] Lipset, Op. cit, pp 69-105.
[3] المغيربي، على موقع منتدى حوارات الفاخرية، مرجع سبق ذكره.
سيمور مارتن ليبست، ***رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة*** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1960)، ص ص 23-29.
[4] Robert J. Barro, "Determinants of democracy", ***Journal of Political Economy***, Vol. 107, No. S6 (December 1999), p 159, 160.
[5] المغيربي، على موقع منتدى حوارات الفاخرية، مرجع سابق.
[6] نفس المرجع.
Jacek Kugler, Yi Feng, "Explaining and Modeling Democratic Transitions", ***The Journal of Conflict Resolution***, Vol. 43, No. 2 (April 1999), p 140.

بيك" Lewis-Beck[1]، وكذلك من خلال الدراسة التي قدمت من طرف "لوندريغن" Londregan و"بول" Poole [2]، الذين وجدا أن الفقر يعد عاملا حاسما في وجود الأنظمة التسلطية[3]، ومن رواد هذا الاتجاه أيضا "كترايت"Phillips Cutright (1963) و"روبرت دال" Robert Dahl من خلال كتابه المشهور Polyarchy: Participation and Opposition "حكم الكثرة: المشاركة والمعارضة" (1971)، حيث افترض أن أي حكومة مهما كانت طبيعتها تسمح بالمعارضة إلى درجة تجعل قمعها أمرا مكلفا، وبذلك إذا أتيحت لأكثرية الناس الموارد المادية التي تتيح لهم معارضة الحكومة، سيكون أمر حجمهم مكلفا للغاية بالنسبة للحكومة، وبناء على ذلك فإن حصول التنمية الاقتصادية في أي مجتمع يجعل الديمقراطية النتيجة الأكثر احتمالا[4].

وتدعم هذا الاتجاه كذلك أطروحة "بارينغتون مور" Barrington Moore التي قدمها في كتابه "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية"Social Origins of Dictatorship and Democracy (1966)، والتي تعتبر الرائدة ضمن المدخل البنيوي في تقدير الدراسات المختصة، وتستند في تفسير عملية الانتقال الديمقراطي إلى التغير التاريخي طويل المدى في بنى القوة والسلطة في المجتمع، بافتراض أن التفاعلات المتغيرة لهذه البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تنشئ قيودا وفرصا تدفع النخب السياسية وغيرها من الفئات في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية، بينما قد يكون المسار مخالفا في حالات أخرى[5].

وأجرى "بارينغتون مور" B. Moore (Jr) دراسة مقارنة للمسار السياسي الذي اتخذته كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة نحو الديمقراطية اللبرالية، واختلافه عن مسار ألمانيا واليابان إلى الفاشية، وعن مسار الثورة الشيوعية الذي اتجهت إليه روسيا والصين، وذلك من خلال تركيزه على تأثير التفاعلات بين أربع بنى للقوة والسلطة ثلاث منها عبارة عن طبقات اجتماعية، الفلاحون وطبقة ملاك الأراضي أو الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية، بينما تمثلت البنية الرابع في الدولة، ليستنتج من تحليله أن التحديث

[1] Ross E. Burkhart, Michael S. Lewis-Beck, "Comparative Democracy: the Economic Development Thesis", ***American Political Science Review***, Vol. 88, No.4 (December 1994), pp 903-910.

[2] John B. Londregan, Keith T. Poole, "Poverty, The Coup Trap, and The Seizure of Executive Power", ***World Politics***, Vol. 42, No. 2 (January 1990), pp 151- 183.

[3] Barbara Geddes, "What Do We Know About Democratization After Twenty Years?", ***Annual Review of Political Science***, Vol. 2, No. 1 (June 1999), p 117.

[4] Emma Whyte, "Regime Change or Democratization", ***Journal of International Service***, Vol. 19, No. 1 (Fall 2009), p 59.

زينب فريح، ***دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة (جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2012– 2013)، ص 36.

[5] المغيربي، على موقع منتدى حوارات الفاخرية، مرجع سبق ذكره.

والتطور الاقتصادي الرأسمالي الذي أفضى إلى صعود طبقة البرجوازية الحضرية مع حصول توازن في القوة بين الحكم والنبلاء كان وراء وجود الديمقراطية[1].

وقد أيدت الدراسة التي قدمها "روشماير" Dietrich Rueschemeyer وزميلاه "إفيلين هوبر ستيفنس" Evelyne Huber Stephens و"جون ستيفنس" John D. Stephens بعنوان "التنمية الرأسمالية والديمقراطية" Capitalist Development and Democracy (1992)[2] مقاربة "مور" Moore التي يرون أنها تندرج ضمن مقترب الاقتصاد السياسي الذي يتخذ من العلاقة بين الاقتصاد والسياسية محورا لتحليله معتبرا التغيير الاجتماعي محصلة للتنافس والصراع على المصالح بين الفاعلين الاجتماعيين[3]، وحاولوا تضمين فواعل اجتماعية أخرى مؤثرة في طرحهم تشمل كل فعاليات المجتمع المدني وأخذوا في الحسبان دور الطبقة العاملة مع عدم إهمال أهمية العلاقات والتفاعلات الدولية، ليقرنوا الديمقراطية بعد ذلك باتجاه ميزان القوة الاجتماعي نحو التوازن في وجود دولة قوية قادرة على فرض النظام وحكم القانون لكنها في نفس الوقت خاضعة لرقابة توازن قوتها وتحد من استقلاليتها من قبل تنظيمات المجتمع المدني، وهو ما يتمخض أصلا في طرحهم عن تطور النظام الرأسمالي الذي يتيح قوة واستقلالية أكبر للطبقة العاملة والمتوسطة إزاء الطبقات المسيطرة وقدرة على التنظيم نتيجة التغييرات كالتمدن والإنتاج الصناعي والأشكال الجديدة للاتصال والنقل[4].

ويرى بعض الباحثين في منحى هذا الطرح أنه في سياق عولمة نظام اقتصاد السوق والإصلاحات الاقتصادية تكمن الفرصة الذهبية لارتقاء وازدهار الديمقراطية، فالتحرير الاقتصادي والحد من تدخل الدولة كفيل بأن يدفع إلى إجراء إصلاحات سياسية تحمل صفة الديمقراطية، وهذا ما أكده رواد الفكر الاقتصادي النيولبرالي- برز في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين يدعو إلى العودة للتمسك بمبادئ وقيم اللبرالية – مثل "فون هايك" Friedrich A. Von Hayek من خلال كتابه "الفردانية والنظام الاقتصادي" Individualism and Economic Order، و من بعده "فريدمان" Milton Friedman في كتابه

---

[1] نفس المرجع.

بارينجتون مور (الإبن)، ***الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث***، ترجمة: أحمد محمود (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص ص477، 478.

[2] المغيربي، على موقع منتدى حوارات الفاخرية، المرجع السابق.

[3] Evelyne Huber, Dietrich Rueschemeyer, John D. Stephens, "The Impact of Economic Development on Democracy", ***Journal of Economic Perspectives***, Vol. 7, No. 3 (Summer 1993), p 72.

[4] Ibid, pp 73- 75.

"الرأسمالية والحرية" Capitalism and Freedom[1]، وتم تأييد هذا الطرح أيضا في ما يخص دول الكتلة الاشتراكية من قبل "فيش" Steven M. Fish وكذا "كوبستاين" Jeffrey S. Kopstein و"رايلي" David A. Reilly، حيث قرنوا بين درجة تحرير الاقتصاد ومستوى التحرير السياسي واعتماد أنظمة تعددية وديمقراطية وفق النمط الغربي اللبرالي، فقد تم اعتبارهما عمليتين متكاملتين متداخلتين[2].

ويقرن "روبرت دال" Robert A. Dahl بين الديمقراطية والنظام الرأسمالي، التي لم تستمر بحسبه أبدا في ظل نظام مغاير، ويبرر ذلك بما تتسم به رأسمالية السوق من مزايا تجعلها ملائمة للأنظمة الديمقراطية، فخاصية المنافسة بين عملاء اقتصاديين يسعون لتحقيق المصالح الشخصية تقودهم إلى اتخاذ قرارات تعددية أكثر كفاءة من خلال استرشادهم بمعطيات السوق والقواعد الناظمة لها وتوفير خدمات وبضائع أكثر جودة، وذلك ما يؤدي إلى النمو الاقتصادي الذي تتحسن معه ظروف العيش ويتقلص الفقر ويتيح الفرص للتسويات المرضية للمنازعات الاقتصادية بدل الصراعات الصفرية نتيجة لوفرة الموارد، كما يجلب النمو الاقتصادي مزايا أخرى ملائمة للديمقراطية متمثلة في الآثار الاجتماعية والسياسية عبر خلق طبقة متوسطة من أصحاب الأملاك تطمح إلى التعليم والاستقلال والحرية الشخصية وحقوق الملكية وسيادة القانون والمساهمة في الحكومة، وفي هذا المقام يستشهد "دال" بمقولة "أرسطو" أن الطبقات الوسطى هي الحليف الطبيعي للأفكار والمؤسسات الديمقراطية، ومع اعترافه ببعض النقائص الرأسمالية فهو يعتقد بإمكانية جبرها عبر التدخل الحكومي لمنع تصرفات ضارة ناتجة عن المنافسة كالغش أو تلويث البيئة بالإضافة إلى تدخلها لتذليل الفوارق الطبقية وبالمرة في فرص المشاركة السياسية، ولكل ذلك يقول "دال" بوجود ارتباط وثيق بين الديمقراطية والنظام الرأسمالي[3].

ويبرز "روشماير" D. Rueschemeyer وزميلاه في الدراسة المذكورة سلفا، أبعادا إضافية لعلاقة النمو الاقتصادي والتغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للرأسمالية بالديمقراطية، معتبرين أنها

---

[1] عمرو عدلي، "أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية***، المجلد 48، العدد 191 (يناير 2013)، ص 8.

عبير ربيع يونس، "راديكالية غائبة: تداعيات الاقتصاد على التحول السياسي في دول الربيع العربي"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية***، المجلد 48، العدد 191 (يناير 2013)، ص 29.

Rachel S. Turner, "The 'rebirth of liberalism': The origins of neo-liberal ideology", ***Journal of Political Ideologies***, Vol. 12, No. 1 (February 2007), pp 67-83.

[2] Bunce, Op. cit, p 706.

Gareth Austin, "Markets, Democracy and African Economic Growth", ***The Round Table: The Commonwealth Journal of International Affairs***, Vol. 89, No. 357 (October 2000), p 543.

رابح خوني، رقية حساني، "التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية: العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، ديسمبر 2005، ص 215.

[3] دال، ترجمة: الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ص 151–153.

تسهم في تقوية المجتمع المدني وتجنب احتكار الحكومة[1]، وهذا يمكن تفسيره بطبيعة تسيير الاقتصاد التي تكون خارج الهيمنة الحكومية بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الرأسمالي يخلق مصالح وارتباطات جديدة بين العمال مثلا، وقضايا من قبيل الحفاظ على البيئة، والدفاع عن حقوق الملكية، وحماية المستهلك وغيرها، ما يسهم في تقوية العمل الجمعوي الضاغط على الحكومة، ويكون هذا على حساب الأواصر التقليدية القبلية والعشائرية ...، وغيرها، وفي هذا السياق تؤكد الأدبيات على أهمية وجود تنظيمات جمعوية أو مجتمع مدني تعددي ومستقل ومنظم بإحكام يحدث التوازن بين سلطة الدولة والمجتمع، ويقيم قنوات إضافية زيادة على الأحزاب للتواصل مع النظام السياسي والتعبير عن المطالب المجتمعية، فضلا عن تعزيز المشاركة السياسية وروح المسؤولية عند المواطن وارتباطه بالنظام الديمقراطي، فحيوية الديمقراطية تتوقف على التوازن في علاقة الدولة والمجتمع، حيث لا تكون الدولة جد قوية ومستقلة، وليست ضعيفة للغاية في ذات الوقت بما يسهل النفاذ من سلطتها ويمس قدرتها على توفير المنافع الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة من المجموعات المنظمة، وحفظ النظام في مواجهة المصالح المتضاربة[2].

ويحسب للباحث العربي "شارل عيساوي" أنه كان سباقا في إبراز العلاقة بين تغير النظام الاقتصادي وتشكل بنى جديدة للقوة في المجتمع ودورها في قيام نظام ديمقراطي، وذلك من خلال الدراسة التي نشرها بالإنجليزية في مجلة الشؤون الدولية Foreign Affairs في عددها لشهر يناير سنة 1956، فإلى جانب تأكيده على أهمية متغير الدخل الفردي لوجود ونجاح الديمقراطية فهو يجادل أيضا بأن انتشار التصنيع والتجارة علاوة على الزراعة كأنشطة اقتصادية له علاقة وطيدة بالديمقراطية، حيث أنه يؤدي إلى خلق طبقتين جديدتين، الطبقة الوسطى وطبقة العمال الصناعيين بالإضافة إلى الطبقتين التقليديتين ملاك الأرض والفلاحين، ومعها تظهر مصالح وتوجهات جديدة، حيث نتجت الديمقراطية تاريخيا حسب وجهة النظر هذه عن كفاح الطبقة المتوسطة للمشاركة في الحكومة، والتي تعتمد في بلوغ غايتها على سند من الطبقة العاملة التي تطمح للمشاركة في المنافع، كما تدخل البرجوازية منافسة مع ملاك الأرض لكسب دعم الفلاحين ليزج بهم أيضا في الحياة السياسة وتكون الديمقراطية بالتالي سليلة التوازنات الطبقية الجديدة التي أفرزتها التغيرات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية[3].

[1] Bunce, Op. cit, p 707.
[2] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p32, 35.
[3] شارل عيساوي، "الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط"، ***المستقبل العربي***، السنة 28، العدد 322 (ديسمبر 2005)، ص ص 13- 16.

ويزيد "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington على ما تقدم أن النمو الاقتصادي المصحوب بارتفاع مستويات الدخل الفردي رغم أهميته المثبتة عمليا قد لا يمثل وحده عاملا حاسما في الانتقال إلى الديمقراطية[1]، إلا إذا ارتبط بالتحديث الذي تظهر ملامحه في الحراك الاقتصادي والاجتماعي والتمدن مع تراجع الأمية مقابل ارتفاع نسب التعليم وانتشار وسائل الإعلام، ما ينعكس على زيادة الوعي والمطالب الاجتماعية إضافة إلى توسيع المشاركة السياسية، حيث يكون على المؤسسات السياسية القائمة الانفتاح والتكيف لاستيعاب التصاعد التلقائي في المشاركة المدنية وإلا فإن مصيرها المحتوم هو الزوال، وبعبارة أخرى فإن تغيير علاقات السلطة التقليدية وأنماط المؤسسات ضرورية لاحتواء مطالبات وحاجات مجتمع أكثر تعقيدا، والسبيل الأمثل لذلك هو الديمقراطية[2].

وربطت دراسات أخرى تدرج في إطار اقتراب الاقتصاد السياسي بين الأزمة الاقتصادية وتحول الأنظمة إلى الديمقراطية[3]، ومن بينها الدراسة التي قدمها "ستيفن هاغارد" Stephan Haggard و"روبرت كوفمان" Robert R. Kaufmanبعنوان "الاقتصاد السياسي للانتقالات الديمقراطية"، ففشل النظام التسلطي في مواجهة الأزمة الاقتصادية تضعف موقفه أمام القوى المعارضة المختلفة مما يؤدي إلى انهياره نتيجة للضغوط[4]، فبالنسبة لهما فعالية السياسات الاقتصادية والأزمات تؤثر ليس فقط على خيارات الفاعلين وإنما أيضا على قدراتهم لحفظ أو تغيير الترتيبات والتسويات المؤسساتية[5]، ويوافق كل من "أسيموغلو" D. Acemoglu و"روبنسون" J. Robinson على هذا التصور باعتقادهما أن الأنظمة تكون أقرب للتغيير في ظرف الأزمة الاقتصادية لأن تكاليف الاضطراب السياسي تكون أكثر انخفاضا بالنسبة للفقراء والأغنياء على حد سواء[6]، من جهته حاول "غازيوروفسكي" Mark J. Gasiorowski تأكيد العلاقة بين الأزمة الاقتصادية وتغير الأنظمة السياسية باتجاه الديمقراطية وبعيدا عنها من خلال دراسة اعتمدت على تحليل إحصائي للحالات التاريخية في البلدان النامية[7].

ويبرز في هذا الاتجاه تصور آخر بأن العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والديمقراطية تكون في الاتجاه السلبي، بمعنى أن الأزمة من شأنها أن تسبب انهيار الديمقراطية Breakdown of Democracy، ويعد

[1] هانتنجتون، مرجع سبق ذكره، ص ص 120– 129.

[2] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, pp 27, 28.

[3] فريح، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[4] Stephan Haggard, Robert R. Kaufman, "The Political Economy of Democratic Transitions", ***Comparative Politics***, Vol. 29, No. 3 (April 1997), p 267.

[5] Guo, ,"Democratic Transition: A Critical Overview", Op. cit, p 142.

[6] Daron Acemoglu, James A. Robinson, "A Theory of Political Transitions", ***The American Economic Review***, Vol. 91, No. 4 (September 2001), p 939.

[7] Mark J. Gasiorowski, "Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis", ***American Political Science Review***, Vol. 89, No. 4 (December 1995), pp 882-897.

"غييرمو أودونيل" Guillermo A. O'Donnell من أوائل من قدموا هذه الرؤية[1]، والتي يبررها البعض بأن الأنظمة التسلطية أقل ارتباطا بالدعم الشعبي وأقدر على تجاهل المعارضة السياسية وبالتالي على مواجهة الأزمة من الأنظمة الديمقراطية[2]، فاستقرار الأنظمة التسلطية حسب "برزيفورسكي" Adam Przeworski يقف على ثلاث دعائم هي الكذب أو الديماغوجية والقمع إضافة إلى النجاح الاقتصادي[3]، كما يشير "ليبست" S. M. Lipset إلى وجود متغيرين وسيطين في العلاقة بين استقرار النظام والأزمة الاقتصادية يتمثلان في الشرعية Legitimacy، وشرعية أي نظام تتحدد بدرجة القناعة بين المواطنين بتلاؤمه مع المجتمع، وكذا مستوى فعاليته Effectiveness التي يحكم عليها بمدى قيام النظام بالوظائف الأساسية كما يتصورها معظم السكان والجماعات القوية كرجال الأعمال والقوات العسكرية، وعليه فالأنظمة الديمقراطية الناشئة خصوصا ستتمكن من الاستمرار تحت وطأة الأزمة الاقتصادية بشرط الحفاظ على شرعيتها من خلال إرضاء وشمول قواعدها للتنافس السياسي القوى التقليدية والناشئة في المجتمع، لكن معاناتها من ضعف الفعالية على المدى الطويل من شأنه أن ينعكس على الشرعية، فخذلانها لتوقعات المجموعات الأساسية باستمرار قمين بتقويض استقرار النظام، وفي هذا الإطار تبدو الأنظمة الديمقراطية أكثر هشاشة وانكشافا أمام مشكلة الفساد التي تؤدي إلى تآكل الشرعية بحكم الضغوط التي تتعرض لها الحكومة بتواجد المعارضة البرلمانية وحرية الصحافة والقضاء المستقل[4].

ولم تكتف الأدبيات بالتأكيد على أهمية المتغير الاقتصادي واعتباره عاملا حاسما لإقامة الديمقراطية وإنما شددت على تأثيره في ترسيخها أيضا واستدامتها، ففي تصور بعض الباحثين تمثل المرحلة الانتقالية من النظام التسلطي إلى الديمقراطية مرحلة اقتصادية حرجة فهي بالنسبة لجيفري ساكس Jeffrey Sachs كالتواجد في غرفة طوارئ اقتصادية، وبذلك اختلفت وجهات النظر بخصوص إمكانيات وكيفيات إدارتها، فهناك من يتفاءل بقدرة الديمقراطيات الناشئة على تخطي الصعوبات بفعل ما تناله من دعم وتأييد والتفاف شعبي حول النخبة الجديدة يجعلها تعيش "شهر عسل سياسي" Political Honeymoon Period، حيث تحظى بالتفويض لاتخاذ قرارات صعبة وإصلاحات اقتصادية في ظل ميل غير مسبوق للتضحية من أجل المصلحة العامة من قبل المواطنين كما أكد وزير المالية البولندي في أول حكومة بعد انهيار

[1] Ibid, p 882.
[2] Karen L. Remmer, "Democracy and Economic Crisis: The Latin American Experience", ***World Politics***, Vol. 42, No. 3 (April 1990), pp 317,318.
[3] Munck, "Democratic Transitions in Comparative Perspective", Op. cit, p 359.
[4] Mitchell A. Seligson, Edward N. Muller, "Democratic Stability and Economic Crisis: Costa Rica, 1978-1983", ***International Studies Quarterly***, Vol. 31, No. 3 (September 1987), pp 303, 304.
Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, pp 14-21.

ليبست، مرجع سبق ذكره، ص ص 37–39.

الشيوعية "ليزيك بالسيروفيتش" Leszek Balcerowicz، لكن هذا ليس الرأي السائد ففي مقابله من يبدي تشاؤما بوضع الحكومة التي تكون تحت ضغوط كبيرة بزيادة المطالب التوزيعية للفئات التي استطاعت أن تنتظم في عمل جماعي بعد أن كانت مكبوتة، ما يزيد من احتمال الاضطرار لاتخاذ قرارات بتوسيع الإنفاق حفاظا على الاستقرار وقطعا للطريق على المعارضة ودعايتها الانتخابية والتي تكون لها تبعات على المدى المتوسط والطويل، ويربط النجاح الاقتصادي للديمقراطية الجديدة من فشلها بطبيعة السياق المؤسسي المتشكل مع النظام الجديد، وخصوصا مدى التشرذم والاستقطاب الحزبي الذي يفرض تشكيل حكومة ائتلافية تواجه صعوبات جمة في إيجاد توافق حول برنامجها الاقتصادي والفرصة الكاملة لإتمامه، في غياب الدعم السياسي الكافي وانتقادات المعارضة من فلول النظام القديم المناهضين للديمقراطية، والذين يحاولون استغلال الظروف الاقتصادية للمواطنين لتعبئتهم سياسيا لزيادة الضغط على الحكومة ما قد يؤدي إلى سقوط الديمقراطية Democratic Breakdowns/ L'Effondrement de la Démocratie[1].

ولا تتوفر في مقابل ما تقدم حسب بعض الباحثين أدلة إمبريقية إحصائية كافية لإثبات الفرضية بوجود علاقة سببية للنمو الاقتصادي ومستوى الدخل الفردي المرتفع بالديمقراطية، ففي دراسة مشتركة بينهما أبدى كل من "بولن" Bollen و"جاكمان" Jackman تحفظا على موقفهما السابق بخصوص العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، وقدرا أنه لا توجد من الناحية الموضوعية بيانات قوية تؤكد بوضوح العلاقة بين العدالة التوزيعية والديمقراطية[2]، ومن أبرز من عبر عن التشكيك في دقة هذا الافتراض الذي حظي بتأييد كثير من الباحثين والدراسات منذ "ليبست" Lipset، نجد "برزيفورسكي" Przeworski من خلال أعماله التي تعاون فيها مع "ألفاريز" Michael Alvarez و"شيبوب" José Antonio Cheibub و"ليمونجي" Fernando Limongi، حيث أكدوا على أن الديمقراطية تأتي نتيجة لعوامل متنوعة، وأن أهمية التنمية الاقتصادية و مستوى الدخل الفردي يبرز بشكل كبير في تجنيب الديمقراطيات الارتداد إلى الحكم المطلق[3]، وقد تعرض عمل (P.A.C.L) بالأخص من خلال كتاب "الديمقراطية والتنمية" Democracy and Development (2000) للتحقيق والتدقيق في النتيجة التي أكد عليها، ففي تحليل معمق وممدد من حيث

---

[1] مازن حسن، "مقايضة مؤلمة: إدارة التحديات الاقتصادية في مراحل التحول الديمقراطي"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية***، المجلد 48، العدد 191 (يناير 2013)، ص ص 11، 12.

[2] Kenneth A. Bollen, Robert W. Jackman, "Political Democracy and The Size Distribution of Income", ***American Sociological Review***, vol. 50, No. 4 (August 1985), p 450.

[3] Adam Przeworski, et all, "What Makes Democracies Endure", ***Journal of Democracy***, Vol. 7, No. 1 (January 1996), pp 40, 41.

Adam Przeworski, Fernando Limongi, "Modernization Theories and Facts", ***World Politics***, Vol. 49, No. 2 (January 1997), pp 155-183.

Barbara Geddes, "What Causes Democratization?", in Carles Boix, Susan C. Stokes (Eds), ***The Oxford Handbook of Comparative Politics*** (Oxford: Oxford University Press, 2007), p 320.

الفترة إلى غاية 1850 لاحظ كل من "بواكس" Boix و"ستوكس" Stokes أنه بخلاف ما وجده "برزيفورسكي" وزملاؤه كان للتنمية الاقتصادية تأثير مهم في حدوث الانتقالات الديمقراطية في الفترة التي سبقت عام 1950 ليتراجع نسبيا بعد ذلك، ولم يتفق "إبستاين" Epstein وزملاؤه من جهتهم مع ما توصل إليه (P.A.C.L)، كما أظهروا عدم اتفاقهم الكلي مع رؤية الدراسة سالفة الذكر التي أشاروا إلى أن نقدها كان جزئيا حيث وافقت على أن تأثير العامل الاقتصادي لم يكن جليا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعكس الحقبة ما بين نهايات القرن التاسع عشر وأربعينيات القرن العشرين، فيما يعتبرون أن مستوى الدخل الفردي عامل حاسم بشكل مستمر بالنسبة للديمقراطية لقيامها ولترسيخها مرة أخرى اعتمادا على الإحصائيات المستقاة من التجارب الواقعية[1].

وبرغم تأييد كثير من الباحثين لمقاربة التحديث كما يطلق عليها بتوكيدهم المعزز بالبيانات الإحصائية عن حالات متعددة من الانتقالات والانتكاسات الديمقراطية*، فإن أهم تحدي يواجههم يأتي خصوصا من المنطقة العربية وتحديدا من الدول الغنية بالنفط، وهو ما انتبه إليه هانتنغتون Huntington وحاول تفسيره كونه من مؤيدي الطرح الذي يقيم علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، وذلك بتقديره أن المستوى المرتفع لنصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي لم يكن كافيا لدفع دول كالعراق والسعودية والكويت وليبيا نحو الديمقراطية، ومرد ذلك إلى أن النمو والثراء الاقتصادي لم يقترن في هذه الدول بنظام اقتصادي قائم على التصنيع الموسع وعلى التنوع والتعقيد والتداخل بين مجالات النشاط الاقتصادي، بما يؤدي إلى إيجاد موارد ومصادر للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة، وإحداث تغيير في البنية والقيم الاجتماعية وبالتالي الحاجة لتغيير عملية اتخاذ القرار، بينما تؤدي العائدات النفطية إلى زيادة قوة الدولة وبيروقراطيتها وتحد من حاجتها إلى تحصيل الضرائب من رعاياها، وبانخفاض مستوى الضرائب تقل أسباب مطالبة الجماهير بالحياة النيابية ويتحول شعار "لا ضرائب بلا حياة نيابية" إلى واقع بغياب الحياة النيابية بدون الضرائب[2].

---

[1] Ibidem.
Carles Boix, Susan C. Stokes, "Endogenous Democratization", ***World Politics***, Vol. 55, No. 04 (July 2003), pp 517- 549.
Epstein, et al, Op. cit, pp 251, 552.

* انظر الجدول (2. 1).

[2] هانتجتون، مرجع سبق ذكره، ص 128، 129.

جدول رقم (2. 1): النمو الاقتصادي والانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة

إجمالي الناتج القومي للفرد (بالدولار)	ديمقراطية 1974	تحولت إلى الديمقراطية بين 1974–1989	غير ديمقراطية	إجمالي	النسبة المئوية التي تحولت إلى الديمقراطية
أقل من 250	1	2	31	34	6
1000–250	3	11	27	41	29
3000–1000	18	2	3	23	40
إجمالي	27	32	66	124	32

المصدر: هانتجتون، مرجع سابق، ص 125.

وقد أكد باحثون آخرون على العلاقة السلبية بين الثروة النفطية والديمقراطية، وبالأخص في البلدان العربية والدول ذات الأكثرية المسلمة التي تمثل أغلب الدول المشكلة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC)*، مؤكدين على تأثير متغير الضرائب الذي يحتل موقعا وسيطا بين متغيري النمو الاقتصادي والطبقة الوسطى، حيث يضعف تأييد هذه الأخيرة للديمقراطية في حال ارتباط مداخيلها بالمزايا والدعم الحكومي بما في ذلك غياب الضرائب، فالطبقة الوسطى في الغرب وخصوصا في الولايات المتحدة كانت المحرك الأساسي للديمقراطية برفضها دفع الضرائب إلا في وجود تمثيل برلماني (No Representation. No Taxation)، فالحكومات التسلطية حسب "لوسياني جياكومو" Luciani Giacomo إذا توفرت لها الموارد الاقتصادية قادرة على شراء الشرعية بدون ديمقراطية، ويضيف "برنارد لويس" Bernard Lewis بأنه ***"طالما أن الدولة لا تفرض الضرائب فلن يطلب المواطنون أن يكون لهم برلمانات تمثل فيها مصالحهم"***[1].

إذ يعود التأثير السلبي للنفط على الديمقراطية في تقدير "ليزا أندرسون" Lisa Anderson (1987) و"جيل كريستال" Jill Crystal (1995) لاستغلال الدولة للعائدات النفطية لتقديم الدعم لفئات اجتماعية واسعة لتعزيز الولاء والإذعان للنظام القائم ومنع تشكل قوى مستقلة عن الدولة تطالب بالحقوق السياسية[2]،

* توجد ثمان (8) دول عربية من أصل إثني عشر (12) دولة مشكلة لمنظمة الدول المصدرة للبترول هي: **الجزائر**، وأنغولا، والإكوادور، وجمهورية إيران الإسلامية، و**العراق**، و**الكويت**، و**ليبيا**، ونيجيريا، و**قطر**، و**العربية السعودية**، و**الإمارات العربية المتحدة**، وفنزويلا.
Organization of the Petroleum Exporting Countries, ***OPEC Annual Statistical Bulletin***, 2015, p8, on web: http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf

[1] معتز بالله عبد الفتاح، ***المسلمون والديمقراطية: دراسة ميدانية*** (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 82.

[2] Geddes, in Boix & Stokes (Eds), Op. cit, p 318.
Lisa Anderson, "The State in the Middle East and North Africa", ***Comparative Politics***, Vol. 20, No. 1 (October 1987), p 10.

ويستدل روس M. Ross على العلاقة السلبية بأن موجة التحول العربية التي عرفت بمسمى "الربيع العربي" لم تمس سوى دولة واحدة غنية بالنفط هي ليبيا وبإيعاز من الحلف الأطلسي (NATO) الذي حال دون هزيمة الثوار، في حين حافظت الدول الأخرى على فعاليتها في إحباط أي محاولة لزعزعة استقرارها، حيث استغلت قدراتها المالية لتعزيز الإنفاق العام، ففي 2011 مثلا أعلنت الجزائر عن استثمار قيمته 156 مليار دولار في البنية التحتية وأعلنت عن رفع الضرائب عن مادة السكر، بينما خصصت السعودية 136 مليار دولار لزيادة الأجور في القطاع العام والتعويض عن البطالة وإعانات السكن، فيما وهبت الكويت مواطنيها منحة نقدية تقدر بألف 1000 دينار كويتي حوالي 3600 دولار أمريكي وتموينا غذائيا لمدة أربعة عشر شهرا، لكن ضعف أو غياب الإمكانيات المالية المرتبطة بالنفط لم تسعف أنظمة "زين العابدين بن علي" في تونس و"حسني مبارك" في مصر و"علي عبد الله صالح" في اليمن في الوفاء بوعودها التي لم تكن بمستوى المبادرات السالفة، فكانت هشة وغير محصنة في وجه الهبة الشعبية التي أدت لإطاحتها[1].

لكن بعضا من الباحثين لم يسايروا كليا هذا الطرح وافترضوا أن عامل الثروة النفطية قد لا يكون مسؤولا مباشرة عن إعاقة الديمقراطية، وتصوروا أن ثمة متغيرات وسيطة تم إغفالها في الأدبيات نظرا لوجود حالات استثناء تقف أمام تعميم هذه الفرضية لتكون قاعدة في فهم عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وضرب "روس" Michael L. Ross نفسه الذي يقدم كأبرز المؤيدين للطرح بوجود علاقة سببية بين الثروة التي مصدرها النفط واستقرار الأنظمة التسلطية كأمثلة عن حالات تشذ عن وجهة النظر هذه دولا خارج منطقة الشرق الأوسط هي إندونيسيا والمكسيك ونيجيريا، والتي تعد من منتجة للنفط لكنها مرت بالانتقال الديمقراطي، وزعم أن من بين المتغيرات الوسيطة التي قد تفسر أخذ هذه العلاقة لمنحى آخر بخلاف المتوقع أن هذه الدول الثلاث ذات إنتاج معتدل، فإندونيسيا حسبه على سبيل المثال بالكاد يكفي إنتاجها للتصدير، كما يقدر أن الانفتاح السياسي الذي عرفته هذه الدول بين 1999 و2000 وافق وصول أسعار النفط لأدنى مستوياتها منذ ثلاثين عاما[2].

وأشار ذات الباحث إلى أن المثال الأبرز لدولة غنية بالنفط أقيمت فيها الديمقراطية هي فنزويلا في سنة 1958، التي استفادت في تصوره من تاريخها مع الحكم الديمقراطي إضافة إلى وجود قوة عاملة منظمة

Silje Aslaksen, "Oil and democracy: More Than a Cross-Country Correlation?", ***Journal of Peace Research***, Vol. 47, No. 4 (July 2010), p 422.
Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?", ***World Politics***, Vol. 53, No. 3 (April 2001), pp. 325-361.

[1] Michael L. Ross, "Will Oil Drown the Arab Spring?: Democracy and the Resource Curse", ***Foreign Affairs***, Vol. 90, No. 5 (September/October 2011), pp 3, 4.

[2] Ross, "Will Oil Drown the Arab Spring?: Democracy and the Resource Curse", Op. cit, p 4.

تمكنت من تقويض سلطة النظام العسكري[1]، ودون "دونينغ" Thad Dunning الذي يقدم طرحا لا يتماشى مع الاتجاه العام للأدبيات من جانبه هذه الحالة باعتبارها الأبرز، ويعزز رؤيته أيضا بأمثلة أخرى كالنرويج التي لم يؤثر على ديمقراطيتها المستقرة اكتشاف النفط بكميات معتبرة في بحر الشمال في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات، وبوتسوانا الغنية بالماس التي توصف بأنها تجربة ناجحة للديمقراطية وواحة سياسية واقتصادية بين دول إفريقيا جنوب الصحراء في فترة ما بعد الاستعمار، كما أن الأدبيات التي تتبنى الفكرة الشائعة بأن الموارد الطبيعية بصفة عامة تعزز وجود الأنظمة التسلطية تهمل حسبه حقيقة أن كثيرا من الدول الديمقراطية في العالم غنية بهذه الموارد وإن لم تكن تابعة لها كليا من الناحية الاقتصادية، على غرار أستراليا وكندا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أمثلة مهمة لكنها أقل وضوحا من تجربة فنزويلا التي تعد من أقدم مصدري النفط في العالم، والتي تمكنت مع ذلك من المحافظة على استقرار ديمقراطيتها في سنوات السبعينيات والثمانينيات بينما كانت نظيراتها في أمريكا اللاتينية تتهاوى الواحدة تلو الأخرى، بيد أنها اهتزت تدريجيا مع أزمة أسعار النفط في الثمانينيات لتتعمق أزمتها خلال التسعينيات[2].

جدول رقم (2. 2): الاحتياطي والإنتاج العربي للنفط والغاز مقابل احتياطي وإنتاج بلدان حققت الانتقال الديمقراطي

الدول العربية	إحتياطي النفط/ مليون برميل/ سنة 2013*	الإنتاج اليومي للنفط/ 1.000 برميل يوميا/ سنة 2013**	احتياطي الغاز الطبيعي/ مليار متر مكعب ***	إنتاج الغاز/ مليار متر مكعب يوميا
الجزائر****	12.200	1.202,6	4.504	185.60

[1] Ibidem.

[2] Thad Dunning, ***Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes***, (New York: Cambridge University Press, 2008), pp 2, 3.

* الأرقام المقدمة فيها تفاوت وإن لم يكن كبيرا ما دفع إلى الاعتماد على رقم تقريبي وضع بين قوسين أو تسجيل التقديرات الأدنى والأعلى بحسب المراجع:

Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Annual Statistical Bulletin, 2015, Op. cit.
British Petroleum, ***BP Statistical Review of World Energy***, June 2015, pp 6, 8, 9, 20, 22, on web:
http://large.stanford.edu/courses/2015/ph240/zerkalov2/docs/bp2015.pdf
ENI spa, ***World Oil and Gas Review***, September 2014, pp 4- 14, 38- 48, on web:
https://www.eni.com/assets/documents/eng/company/world-oil-gas-review/2014/O-G-2014.pdf

** تم الاعتماد على الإحصائيات المقدمة من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

**** بحسب الإحصائيات المقدمة من قبل الشركة الطاقوية الإيطالية العابرة للقارات (ENI) للسنوات بين 2000 و2013 تتواجد 5 دول عربية ضمن مصاف أكبر 10 دول من حيث احتياطات النفط، حيث تحتل العربية السعودية المرتبة الثانية بعد فنزويلا الأولى، و يأتي العراق خامسا ومن بعده الكويت قبل الإمارات العربية المتحدة السابعة وليبيا في المرتبة التاسعة.

البحرين	125	197.6	92	14.34
مصر	4.400	531.3	2.185	50.08
الأردن	1	/	6	0.12
العراق	−140.300 150.000	2.979,6	3.158	5.62
الكويت	101.500	2.924,7	1.784	15.19
ليبيا	(48.500)	993,3	1.551	7.64
عمان	(5.500)	844,3	950	31.71
قطر	(25.240)	723,9	24.936	171.03
العربية السعودية	(267.000)	9.637,0	8.320	81.93
الإمارات العربية المتحدة	97.800	2.796,5	6.090	54.03
سوريا	2.500	45,3	285	5.07
اليمن	3.000	121,0	479	11.02
الدول التي استطاعت الوصول إلى الديمقراطية برغم ثروتها النفطية حسب دراسة "تاد دونينغ" Thad Dunning				
فنزويلا	(299.000)	2.789,5	5.595	29.99
المكسيك	(11.100)	2.522,2	357	47.25
إندونيسيا	(3.700)	732,2	2.844	82.01
نيجيريا	(37.100)	1.753,7	5.082	33.54

المصدر: وضعه الباحث اعتمادا على المراجع المشار إليها.

وتتواجد في قائمة الدول العالمية الأكثر إنتاجا للبترول ومشتقاته بحسب نفس المصدر أربع دول عربية، حيث تحتل العربية السعودية الصدارة العالمية، بينما تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة السادسة وخلفها العراق قبل الكويت، أما المكسيك والتي تعتبر من الدول النفطية التي تمثل حالة لم توافق قاعدة التنافر المفترضة بين الثروة الطبيعية والديمقراطية فجاءت عاشرة في هذا الترتيب.

ووفق الإحصائيات والترتيب الذي قدمته وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency، فإنه في سنة 2013 تواجدت أربع دول عربية أيضا ضمن قائمة الدول الأكثر تصديرا للنفط ومشتقاته، وهي العربية السعودية المتصدرة والإمارات العربية المتحدة الثالثة والعراق الرابع والكويت السادسة.

International Energy Agency , ***Key World Energy Statistics 2015***, p 11, on web:
https://www.connaissancedesenergies.org/sites/default/files/pdf-actualites/keyworld_statistics_2015.pdf

ينبغي التنويه بأن مستوى إنتاج الدول العربية التي عرفت الحراك السياسي الذي بلغ مستوى الثورة في بعضها عرف تراجعا بسبب هذه الأحداث، فبلغ إنتاج النفط في ليبيا أخفض مستوياته في 2013 بعد أن كان يفوق المليون ونصف برميل يوميا، أما في سوريا فقد انخفض الإنتاج في 2013 إلى ثلث ما كان عليه في 2012 حيث كان قد تراجع بحوالي 50% مقارنة بسنة 2011.

ويرى "دونينغ" أن الثروات الطبيعية قد تكون من عوامل قيام الديمقراطية واستقرارها بدلا من تقويضها، فهو مع اعتقاده بوجود نزعة المحافظة على الوضع القائم من قبل النخب الحاكمة في نظام تسلطي لاستمرار تحكمها في عملية توزيع الثروة الريعية، إلا أن هذه الأخيرة قد تتحول من عامل معيق إلى داعم للديمقراطية من خلال تخفيضها لتكلفة الانتقال إلى الديمقراطية بالنسبة للنخب، فالديمقراطية تقترن بمطالبة الأغلبية بإعادة توزيع الثروة، ويكون ذلك في غياب الثروات بالاعتماد على النظام الضريبي واقتطاع وجباية نسب معتبرة من مداخيل النخب الأكثر ثراء، ما يخلق الدافع بالنسبة لها لتعطيل عملية الانتقال إلى الديمقراطية، أو تدبير الانقلاب على النظام الديمقراطي القائم لتجنب التضحية بمزاياها السالفة، بينما في حال وفرة الموارد المالية المتأتية من الموارد الطبيعية وعدم اعتماد الدولة بشكل كبير على الضرائب فإن نسبة الخسائر التي تتوقع النخب تكبدها تتضاءل في حال الانتقال إلى الديمقراطية أو استمرار العيش في كنفها، و قد سبق لكل من "أسيموغلو" Acemoglu و"روبنسون" Robinson أن تبنيا هذا الافتراض، كما يشير "دونينغ" Dunning أيضا إلى أن كثيرا من المتخصصين يرون أن التفاوت الاقتصادي والطبقي الواسع يؤثر على استقرار الديمقراطية بظهور الاستقطاب حول السياسة الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية للانتقال الديمقراطي

تطرقت أدبيات الانتقال الديمقراطي أيضا إلى تأثير عدد من العوامل الاجتماعية، وبعضها على ارتباط وثيق بالبنية الاقتصادية للمجتمع، كعامل "النمو الديموغرافي" الذي يفترض أن يرتبط بعلاقة عكسية مع متغير النمو الاقتصادي، مع أنه لم يكن محل اهتمام كاف من طرف الباحثين في تقدير "لاري دايموند" L. Diamond وزميليه "خوان لينز" J. Linz و"سيمور مارتن ليبست" S. M. Lipset، فنسبة الزيادة السكانية تبقى كبيرة في غالبية الدول النامية، وحتى مع نجاح بعضها كالبرازيل وتركيا وتايلاند والهند في تخفيض معدل الزيادة السنوية خلال الثمانينيات إلى حوالي 2% فإن سكانها سيتضاعفون خلال خمس وثلاثين سنة أو أقل، والوتيرة أسرع من ذلك في دول إفريقية كنيجيريا وزيمبابوي التي تصل فيها نسبة الزيادة إلى 3.5%، فتجد بذلك هذه البلدان نفسها تستنزف أي نمو اقتصادي لتغطية الاحتياجات المختلفة للأجيال الجديدة في مجال التغذية والصحة العامة والتمدرس...، وهذه الأخيرة غير قادرة عموما على المساهمة في الدخل الوطني الذي يبقى قاصرا بذلك عن الارتقاء بمستوى المعيشة الفردي، وهو ما يحتم على هذه الدول

[1] Dunning, Op. cit, pp 6- 11.

إيجاد سياسة اجتماعية متعلقة بتنظيم الأسرة والتحسيس بالمشاكل الناجمة عن الانفجار الديموغرافي بما يمكن من تخفيض وتيرة الزيادة ويتيح الفرصة لإرساء أو تعزيز وبقاء نظام ديمقراطي قائم[1].

وطرح في سياق متصل تصور آخر تعود جذوره إلى حضارة الإغريق بأن الديمقراطية يرجح أن تزدهر في البلدان صغيرة الحجم، وتبرره كتابة كلاسيكية لكل من "روبرت دال" Robert Dahl و"إدوارد توفت" Edward Tufte بعنوان "الحجم والديمقراطية" Size and Democracy (1973) ارتأت أن الحكومة تكون أقرب إلى مواطنيها في هذه الحال، والتي تعزز فرص مشاركة المواطنين وظروف تحقيق الأمن والنظام وكذا تنمي الولاء للدولة والمصلحة المشتركة، وبالمثل توقع "أرند ليبهارت" Arend Lijphart (1977) أيضا و"لاري دايموند" Larry Diamond (1999) أن البلدان الصغيرة تملك حظوظا أكبر للحفاظ على الديمقراطية بفضل تطوير روح قوية للتعاون والتعايش، وهناك نقاش أقل فيما يخص تأثير حجم البلدان على إقامة النظام الديمقراطي، ومن الاستثناءات الناذرة تنبؤ "كارلس بويكس" Carles Boix (2003) من خلال نظريته عن حركية رأس المال بأن صغر الحجم يزيد من إمكانيات الدمقرطة، فالمساحة الواسعة كما يفسر "رونالد روغوفسكي" Ronald Rogowski (1998) تزيد من تكاليف النقل خارج البلد، وتبعا لذلك يكون لدى كبار أصحاب المال دوافع أقوى بكثير للتحكم في عملية صنع السياسات[2].

وتوصل "يان تيوريل" Jan Teorell استنادا إلى دراسة مسحية إحصائية مقارنة شملت 165 بلدا خلال الفترة الممتدة من 1972 إلى 2006 إلى أن حجم أو مساحة الدولة كمتغير كانت له دلالة إحصائية في الاتجاه السلبي وإن لم تكن كبيرة، غير أنه وبخلاف ما جاء في معظم الأدبيات ليس هناك ارتباط واضح بين الحجم والانتكاس صوب التسلطية، بمعنى أن البلدان الصغيرة لم تكن أقل عرضة للرجوع إلى النظام الاستبدادي، وما قاد إلى هذه النتيجة حسبه هو أن البلدان الأصغر حجما سجلت تقدما أسرع في درجات الديمقراطية وفقا لمختلف التقييمات مقارنة بالبلدان الأكبر، وهو ما تم تبريره بأن ديمقراطية الموجة الثالثة قادت إلى انقسام كثير من الدول كما تصور "ألبيرتو أليسينا" Alberto Alesina و"أنريكو سبولور" Enrico Spolaore، أو أن أنظمة الحكم المطلق تملك دوافع أقوى لتوسيع الأقاليم التي تقع تحت سيطرتها بحسب تقدير "ميكايل هيسكوكس" Michael Hiscox و"دافيد لايك" David Lake[3]،

وقدمت تفسيرات مختلفة للعلاقة بين الحجم والديمقراطية فإضافة إلى نظرية "بويكس" Boix حول حركة رأس المال، وأن نقل الأملاك يكون أسهل في البلدان الأصغر جغرافيا ما يقلل من تخوف أصحاب

[1] Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 30.
[2] Jan Teorell, ***Determinants of Democratization Explaining Regime Change in the World, 1972–2006*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p 42.
[3] Ibid, pp 39, 46.

الأموال من مجيء الديمقراطية، ويعد قياس هذا المتغير تجريبيا والتحقق من تأثيره بعيدا عن المتناول حسب "تيوريل" Teorell، وجادل عدد من الباحثين منهم "داغ أنكار" Dag Anckar (2002) و"أكسيل هادينيوس" Axel Hadenius (1992) أيضا بأن الانعزالية ووضع الجزيرة هو مصدر التأثير الإيجابي للحجم الصغير على الديمقراطية، وهو ما نفاه "تيوريل" إحصائيا بضبط العينة وفق هذه الخاصية[1].

وركز تأويل آخر على حجم السكان بدلا من المساحة الجغرافية، فمثلا يؤكد "روغوفسكي" Rogowski بالمقارنة مع "بويكس" Boix على أهمية انتقال البشر بدل الأصول المادية، فسكان البلد الصغير ينتمون غالبا لمجموعات لغوية صغيرة والأرجح أن يعرفوا لغات أجنبية أكثر ويكون بذلك خيار الهجرة إلى الخارج أسهل بالنسبة لهم إذا شعروا بعدم الرضا عن حكوماتهم، ويدفع هذا الحاكم لإتباع خيار الديمقراطية، وثمة علاقة وثيقة بين الحجم الجغرافي والسكاني، وإن لم يظهرا من الناحية الإحصائية تأثيرا يذكر بإقحامهما معا عكس الحال عند انفرادهما، ويرى "تيوريل" Teorell أن العلاقة القوية وإمكانية ترجمتها رقميا تتيح قياس التأثير المتلازم والوصول إلى استنتاج أكثر صلابة شرط الاستناد لفترات زمنية أطول، ويعد متغير الكثافة السكانية من أهم أوجه التعبير عن العلاقة بين حجم المساحة والسكان، ومن التصورات حول تأثير الكثافة السكانية على الديمقراطية تلك التي يطرحها الباحث "جيفري هيربست" Jeffrey Herbst (2000)، والذي يرى أن سلطة الدولة يمكن بثها بسهولة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وكلما زادت قدرة الدولة انعكس ذلك إيجابا على فرص إقامة النظام الديمقراطي، وبما أن البلدان الأصغر مساحة تكون كقاعدة أكبر من حيث الكثافة السكانية ربما كان هذا ما يفسر العلاقة بين الحجم والديمقراطية، وهو ما فندته النتائج الإحصائية التي لم تبرز أثرا يذكر للكثافة السكانية على آفاق إقامة الديمقراطية، وبذلك يبقى التأثير السلبي للحجم على الديمقراطية دون تفسير على الأقل من خلال المتغيرات التي أمكن للباحث "تيوريل" Teorell جمع البيانات عنها[2].

وتشير بعض الأدبيات إلى أن أصل الحكم الديمقراطي يرجع إلى خصائص وعلاقات الطبقات الاجتماعية في المجتمع، وكان "بارينغتون مور" Barrington Moore (1966) قد عبر عن هذه الرؤية بتركيزه على دور الطبقات في تفسيره للأسباب التي تجعل التحول من المجتمع الزراعي إلى الصناعي يفضي إلى الديمقراطية في بعض البلدان أو إلى الدكتاتورية الفاشية أو الشيوعية في حالات أخرى، وذلك على ضوء حالات إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وروسيا والصين والهند، فبالنسبة إليه حصول طبقة النبلاء من ملاك الأرض على امتيازات وقوة مقابل الحكم الملكي المطلق تاريخيا نتيجة عمل ثوري

[1] Ibid, pp 50, 51.
[2] Ibid, p 51, 52.

كما حصل في إنجلترا، إضافة إلى ظهور زراعة تجارية بفعل ازدهار التجارة عموما في المدن كانت محطات هامة مهدت للديمقراطية، حيث أدت الزراعة التجارية من جهة إلى استقلالية طبقة الفلاحين عن ملاك الأرض وتحجيم تعدادها بتوجه جزء منها لقطاعات أخرى وتقبلها للتحديث الذي يرتبط بزيادة الإنتاج والدخل لأن هذا الأخير سيعود عليها نظرا للفرص التي تتيحها البنية التحتية للنقل والأسواق، كما يسمح ذلك من جهة أخرى بظهور علاقة وتحالف في غاية الأهمية بين طبقة ملاك الأرض وسكان المدن لاسيما الطبقة العليا منهم التي يطلق عليها البورجوازية، ويعتبر "مور" أن ظهور طبقة البورجوازية وخصوصا مطالبها بالمشاركة في إدارة دفة الحكم لاسيما فيما يتعلق بالسياسة الضريبية والمالية يعد عاملا رئيسيا لقيام النظام الديمقراطي، وهو يوافق كما كتب حرفيا على الفرضية الماركسية التي تتلخص في أن قيام طبقة قوية ومستقلة من سكان المدن هو عنصر لا مفر منه لتطور ونمو الديمقراطية البرلمانية، ***فإذا لم تكن هنالك طبقة بورجوازية لم تكن هنالك ديمقراطية***" no bourgeois, no democracy"[1].

وتعد العبارة السالفة من أكثر ما تردد في أدبيات الانتقال الديمقراطي، والتي أكدت عموما على أهمية اتساع الطبقة الوسطى التي استعمل "مور" في محلها تسمية البورجوازية، وقد سبق وأن أشار "سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipset مثلا في أكثر من مناسبة إلى أنها تقترن نظريا بالاعتدال والتسامح وبتقليص التوجهات المتطرفة[2]، وبرغم التحديات التجريبية والانتقادات العديدة التي تعرضت لها نظرية "مور" Moore في تفسيرها البنيوي الاجتماعي لقيام الديمقراطية المرتكز على الطبقات كفواعل أساسية تنقاد وراء مصالحها المادية لتتسبب في إسقاط النظام الاستبدادي المتعارض معها، فإن أبحاثا ودراسات لاحقة اعتمدت نفس المنهج التاريخي المقارن أيدتها على الأقل في فكرتها الأساسية كما كان من كتابات "غريغوري ليبيرت" Gregory Luebbert (1991) و"بريان داونينغ" Brian Downing (1992)، وأيضا "ديتريش روشماير" Dietrich Rueschemeyer وزملاؤه (1992) الذين اعتبروا أن طبقة العمال وليس الطبقة الوسطى أو البورجوازية هي المحرك الأساسي للديمقراطية مع اشتراطهم لضعف قوة وحجم كبار ملاك الأرض، وذلك في سياق التحديث الاقتصادي والاجتماعي كما تفترض مدرسة التحديث كما تعرف[3].

[1] Ibid, p 22.

مور، مرجع سابق، ص ص 473- 491.

[2] ليبست، مرجع سابق، ص 32.

Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 27.

[3] Teorell, Op. cit, pp 22, 23.

ويشير "يان تيوريل" Jan Teorell إلى متغيرين آخرين نوقشا في الأدبيات ويعتبرهما من المحددات الاجتماعية لعملية الانتقال إلى الديمقراطية، حيث تعرض بعض الباحثين إلى تأثير المتغير التاريخي المتمثل في الماضي الاستعماري الذي يرتبط بالتخلف ومستويات عالية أيضا من الانقسام الاجتماعي التي تشكل عوائق تواجه الديمقراطية، لكن هذا الافتراض رافقه واحد آخر بأن تأثير الاستعمار لم يكن بمستوى ثابت وإنما متباين بحسب اختلاف القوى الاستعمارية، فقد وقع الجدال بأن البلدان التي كان لها ماض من الاستعمار البريطاني كان سجلها أفضل فيما يخص إقامة النظام الديمقراطي، وجرى تفسير ذلك بأن المستعمر البريطاني بالمقارنة مع نظيره الفرنسي أو الإسباني هيأ المجال لنشوء الحكم الذاتي والمجتمع المدني المستقل في مستعمراته، أما المتغير الاجتماعي الثاني فيتمثل في العقائد الدينية وبخصوصها رأى باحثون أن المسيحية الكاثوليكية والأرثوذوكسية والإسلام والكونفوشيوسية الصينية تنعكس سلبيا على آفاق الديمقراطية، بينما تنطوي البروتستانتية على عناصر إيجابية تدعم الديمقراطية يحددها "سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipset (1994) في التركيز على البعد الفردي وفي فك الارتباط بين الدين والدولة المتأصل في العقائد الأخرى، لكن تهمة تعطيل الديمقراطية وجهت في أكثر الكتابات الغربية للإسلام مقارنة بغيره من الأديان والعقائد، وهذا الادعاء قد كذبه باحثون غربيون ولم يجدوا له أساسا من البيانات والدلائل العلمية الإحصائية[1].

وكان "تيوريل" Teorell من خلال عمله للاستدلال على تأثير مختلف المتغيرات الاجتماعية الداخلية كما أسماها، قد وجد أن نتائجه تخالف ما قدمه "ليبست" Lipset فيما تتوافق مع ما توصل إليه "روبرت بارو" Robert Barro بأن مختلف الطوائف المسيحية ليس لها تأثير يذكر على آفاق الديمقراطية، وبعبارة أخرى فإن البروتستانتية أيضا ليس لها أي أفضلية في هذا الخصوص، لكنه في المقابل أيد مبدئيا الزعم بأن المجتمعات ذات الأكثرية المسلمة لها نزعة معاكسة للديمقراطية، حيث تقل حسبه إحصائيا بالنظر إلى معطيات العينة عموما احتمالات الدمقرطة في هذه المجتمعات وهي مرشحة أكثر للانتكاسة صوب التسلطية، لكنه يستطرد مبينا أنه عند ضبط العينة بمراعاة الاختلاف الكبير بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباقي بلدان العالم فإن معامل تأثير نسبة السكان المسلمين يتضاءل إلى حد يصبح فيه غير ذي أهمية، وتطابقت نتائج دراسة "تيوريل" Teorell أيضا مع نتائج دراسة "بارو" Barro التي تم الاستشهاد بها على نحو واسع فيما يتعلق بمتغير التاريخ الاستعماري، حيث بينت أن الديمقراطية خلال الموجة الثالثة لم تكن أفضل حالا بكثير في المستعمرات البريطانية السابقة مقارنة بنظيرتها الأخرى، وفوق ذلك لم يجد الباحث المذكور أولا أي تأثير سلبي عام للإرث الاستعماري الغربي، وهذا يصادق نسبيا على

[1] Ibid, pp 40, 41.

رأي المشككين كالباحث "جيفري هيربست" Jeffrey Herbst الذي يتصور أن الاستعمار لم يحتل مساحة زمنية كبيرة من تاريخ العالم النامي ليكون له تأثير مستدام[1].

وتطرقت أدبيات الانتقال الديمقراطي كذلك إلى أهمية متغير اجتماعي آخر بالنسبة لإقامة الديمقراطية يتمثل في مستوى التجانس والتكامل الوطني وغياب النزاعات الإثنية والجهوية، فقد شدد "دانكورت روستو" Dankwart A. Rustow في الجيل الأول من دراسات الانتقال على ضرورة وجود شرطين قاعديين للديمقراطية هما حدود مستقرة وإجماع شعبي على تعريف شامل للهوية الوطنية، ويردف أن الشعور بالتهميش والاستبعاد من طرف أي مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو طائفية، والذي يمس بقدرتها على تحقيق ذاتها على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية يقوض الديمقراطية ويقف عقبة أمامها بتهديده للاستقرار السياسي وتقويته للنزعات الانفصالية[2].

ويقول "بينجامين رايلي" Benjamin Reilly في هذا الصدد أن الانقسامات الإثنية التي تمثل ظاهرة ذات بعد أنثربولوجي وثقافي وهي سياسية أيضا باتت تحظى باهتمام كبير في مختلف العلوم الاجتماعية لمعرفة آثارها، حيث لا ينظر إليها كمظهر للهوية الثقافية فقط وإنما كبناء اجتماعي يؤثر على تكامل المجتمعات من حيث شعورها بتشارك الأهداف والحاجة للعمل الجماعي، وبذلك يمكن أن يكون لغياب التجانس والتعدد العرقي انعكاسات سلبية على مختلف الأصعدة، ففي واحدة من أقدم الدراسات وجد "جوشوا فيشمان" Joshua Fishman (1968) في هذا الصدد إحصائيا أن البلدان التي ينعدم فيها التجانس اللغوي مقارنة بالبلدان بميزة معاكسة سجلت في المتوسط معدلات أعلى من حيث الوفيات، وأدنى للناتج الإجمالي الوطني والإيرادات الحكومية، وعدد أقل من الطلاب في التعليم العالي، وأعلى للأمية، وأقل لأجهزة الراديو والتلفاز والصحف[3].

وأكدت عديد الدراسات اللاحقة أن الانقسامات اللغوية والإثنية لها علاقة سلبية بالتنمية الاقتصادية، ما يجعل ذلك يتعدى للديمقراطية من منطلق التنظير الاقتصادي للدمقرطة، واعتمدت معظم هذه الدراسات على "مؤشر الانقسام اللغوي والإثني"(ELF) Index of Ethnic and Linguistic Fractionalization الذي تم استخدامه في مسح أنثربولوجي روسي قدم سنة 1964 من خلال "أطلس شعوب العالم" المعروف بأطلس "ناردوف ميرا" Atlas Narodov Mira لقياس الانقسامات الإثنية البارزة في 129 بلدا مختلفا، ففي دراسة للبنك الدولي عن إفريقيا توصل فريق بحثي إلى أن هذه الظاهرة تمثل سببا رئيسيا للمأزق التنموي

[1] Ibid, pp 40, 44, 45.
[2] Bunce, Op. cit, p 711, 712.
[3] Benjamin Reilly, ***Democracy and Diversity: Political Engineering in the Asia-Pacific*** (Oxford/ New York: Oxford University Press, 2006), pp 49, 50.

بتأثيرها سلبيا على النمو الاقتصادي ومعدل التعليم للأفراد، وتوفر البنية التحتية، وسلامة السياسات الحكومية، وفي دراسة أخرى شملت مناطق العالم للاقتصادي "داني رودريك" Dani Rodrik أشارت النتائج إلى أن الانقسامات الإثنية ارتبطت بمجموعة من الآثار السلبية من ضمنها ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات عدم التكافؤ في الدخل، ولم يحصل فارق بإدراج مؤشرات اجتماعية وسياسية مع الاقتصاديين "جوهانس فيدرك" Johannes Fedderke و"روبرت كليتغارد" Robert Klitgaard[1].

ويتخلى "بنجمين رايلي" Benjamin Reilly عن البيانات المستندة لمؤشر الانقسامات اللغوية والإثنية (ELF) نظرا للانتقادات الكثيرة التي تعرض لها رغم استخدامه الواسع بخصوص كفاية المقاييس التي يعتمدها، وتجسيدها لمعايير الشمول والحياد وكذا مناسبتها لظاهرة الإثنية التي تتسم بالتعقيد والديناميكية، ويفضل في معرض اهتمامه بمنطقة آسيا والمحيط الهادي الاعتماد على مؤشر التنوع العرقي والثقافي Ethnic and Cultural Diversity الذي قدمه الباحث "جيمس فيارون" James D. Fearon مستندا إلى مجموعة مصادر معاصرة ومنهجية جديدة للقياس الرقمي، ويجمع الخصائص النمطية كاعتقاد المجموعة بانتمائها وتاريخها المشترك والموضوعية كاللغة والدين والأعراف، ويقيس المؤشر بفعالية في 160 بلدا احتمال أن مواطنين يتم اختيارهما بعشوائية ينتميان إلى جماعات عرقية أو لغوية مختلفة، ويمثل ذلك بقيمة بين 0 الذي يمثل أعلى درجات التجانس و1 لانعدام التجانس، ويتبنى "رايلي" مؤشر "التنمية البشرية" Human Development Index لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI) كمقياس للمتغير التابع الذي هو التنمية، ليضيف إليه متوسط العمر المتوقع ومستوى التعليم والأمية، ويتوصل الباحث إلى وجود علاقة قوية وواضحة بالدلالة الإحصائية بين المتغيرين حيث تظهر النتائج وجود ارتباط سلبي بين التنوع الاجتماعي والتنمية البشرية، وهذا ينطبق حتى على مستوى المناطق كما المستوى الوطني[2].

وقدمت تفسيرات متعددة للنتائج السابقة من ضمنها ما يتصوره "باولو مورو" Paolo Mauro بأن المجتمعات المنقسمة أكثر عرضة للفساد نتيجة لميل أعضاء الجماعات العرقية لمحاباة نسبهم، وأرجعها التفسير اللغوي لإشكالية التواصل التي تؤثر على تكامل الجماعات، وهناك تفسير آخر يتعلق بتأثير التنافس السياسي والاقتصادي في هذه المجتمعات المنقسمة، والذي يجعل السياسات الاقتصادية تخضع لمطامح الجماعات التي تركز جهودها على توزيع الثورة بدلا من خلقها، ويؤدي أيضا إلى صعوبة التوافق حول نوعية الخدمات والمرافق العامة عبر الخطوط العرقية، كما أن هذه المجتمعات تفرز نظم حزبية

[1] Ibid, pp 50- 53.
[2] Ibid, pp 54-60.

منقسمة أو شخصية لها تأثير مستقل على أتباعها، وترتبط المجتمعات المنقسمة سلبيا أيضا بتطور رأس المال الاجتماعي المتمثل في الروابط والجمعيات المدنية التي تدعم كما يتصور الباحثون وأبرزهم "روبرت بوتنام" Robert D. Putnam الأداء الاقتصادي والسياسي الجيد[1].

وكانت الفكرة السائدة من خلال الأدبيات السياسية لسنوات عديدة أن الانقسام العرقي يزيد من الصعوبات التي تواجهها الحكومات الديمقراطية من حيث وجودها واستمرارها، ومنذ أواخر الستينيات أجريت الكثير من الأبحاث عبر الوطنية لتقصي هذه العلاقة، وانتهت إلى أن غياب التجانس الإثني ينعكس سلبيا على استقرار وبقاء الأنظمة الديمقراطية، ومن الأمثلة الأولى عن هذه الدراسات تلك التي قدمها "روبرت دال" Robert Dahl بالعنوان الذائع "بوليارشي" Polyarchy أو "حكم الأكثرية" (1971)، والذي توصل إلى أنه برغم أن الديمقراطية لم تكن مستحيلة في البلدان المتسمة بالانقسامات الإثنية فإن التنوع غالبا ما يشكل عقبات في وجه التسامح والأمن المتبادل ولا يتلاءم بذلك مع نظام سياسي تنافسي، وفي نفس الفترة (1972) أكدت دراسة للباحثين "ألفين رابوشكا" Alvin Rabushka و"كينيت شيبسلي" Kenneth Shepsle على ذات الفكرة[2]، ففي تقديرهما يؤدي التنوع الإثني إلى جعل المنافسة السياسية تتمحور حوله وهو ما لا يخدم وجود نظام ديمقراطي، وفي سياق هذا الطرح يتصور "دونالد هوروفيتز" Donald Horowitz أن نزعة تشكيل أحزاب إثنية في المجتمعات المنقسمة عرقيا يترتب عنها تقويض المنافسة الديمقراطية لإمكانية بروز حزب متعدد إثنيا يهيمن سياسيا ويفرض نظام الأحادية، ويحتمل بذلك أن يتسبب في حدوث انقلاب عسكري أو قيام حرب أهلية نتيجة لظهور الحركات الانفصالية[3].

وربط "بينغهام باول" G. Bingham Powell أيضا الانقسامات الإثنية بانعدام الاستقرار الحكومي، كما دعمت أبحاث أحدث النظرية ذاتها بوجود علاقة سلبية بين الانقسام الإثني واستمرار الديمقراطية، كدراسة "يان إريك لان" Jan-Erik Lane و"سفانت إرسون" Ersson Svante (1990)، وأيضا دراسن "أكسال هادينيوس" Axel Hadenius (1992)، والتي تتفق عموما أيضا على افتراض منتشر عبر العلوم الاجتماعية بين الاقتصاديين كما بين علماء السياسة والذي عبر عنه "بول كولير" Paul Collier بأنه كلما كانت هناك انقسامات أكبر زادت النعرات الإثنية والضغائن بين الجماعات والتي تؤدي إلى نشوب نزاعات[4]، ومن بين الكتابات المهمة في هذا الصدد التقرير الذي قدمه "أدريان كاراتنيكي" Adrian Karatnycky عن المسح السنوي لعام 2001 للحقوق السياسية والمدنية عبر العالم الذي تصدره مؤسسة

[1] Ibid, p 54.
[2] Ibid, pp 60, 61.
[3] Teorell, Op. Cit, p 41.
[4] Reilly, Op. cit, p 61.

"بيت الحرية" التي ترأسها، حيث استخلص أن الديمقراطية أكثر نجاحا في المجتمعات المنسجمة من المجتمعات المنقسمة عرقيا، وهي ذات الملاحظة التي بدت بالشواهد الميدانية من بلدان أوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي للباحث "دونالد هوروفيتز" Donald L. Horowitz، حيث رأى أن النظام الديمقراطي تقدم بشكل أكبر في البلدان التي لا تتسم بانقسامات كبيرة كالمجر وجمهورية التشيك وبولندا، وعلى العكس كان تقدمه بطيئا أو منعدما في البلدان المنقسمة بعمق حال سلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وبالطبع في يوغسلافيا سابقا، وهناك المزيد من الأمثلة من مناطق أخرى من العالم، ففي آسيا تتباين تجربة الانتقال الديمقراطي ما بين سلاستها وسهولتها في كوريا الجنوبية الأحادية إثنيا مقابل المسار المعقد في أندونيسيا، وفي أمريكا اللاتينية أيضا بدا النظام الديمقراطي أكثر قوة في البلدين المتجانسين شيلي وكوستاريكا مقارنة ببلدين منقسمين هما بيرو وغواتيمالا[1].

ويعتبر الباحثان "ميكايل ستيفن فيش" Michael Steven Fish و"روبين بروكس" Robin S. Brooks أن الأبحاث عبر الوطنية المماثلة التي تتعرض لتأثير التنوع الاجتماعي تواجه صعوبة ونقدا منهجيا يتعلق أساسا بدقة اختيار مؤشرات ومقاييس هذا التنوع، والتي تبنى عليها قاعدة البيانات والنتائج التي يتم التوصل إليها بعد ذلك، فمن بين المقاييس التي يتبناها بعض الخبراء للتنوع الاجتماعي الحجم النسبي لأكبر المجموعات والتي كلما كانت أكبر اقترب المجتمع أكثر من التجانس، ويبقى أهم إشكال يخص مؤشرات التمييز بين الإثنيات التي تشمل الفروق العرقية التي تظهر في الشكل الخلقي الفزيولوجي ولون البشرة، إضافة إلى اللغة والدين*، إذ قد يشمل الاختلاف بين الجماعات أكثر من عنصر منها، في حين ركزت كثير من التقييمات للانقسام بصورة أكبر على مؤشر اللغة على أساس أنه يعكس الفوارق العرقية الفزيولوجية أيضا ما جعلها تفتقد لقياسات شاملة للاختلافات الاجتماعية والثقافية، وحتى بعض القياسات التي تجاوزت المعيار أو المؤشر الأوحد فشلت في تحقيق الشمول، حيث تعاملت بانتقائية في توظيف المؤشر الذي يعبر في تقديرها عن الانقسام بحسب حالة كل بلد وهو ما ينطبق على الحسابات التي قدمها "تقرير الحرية" الصادر سنة 2000 عن "بيت الحرية" Freedom House، ولذلك يجد الباحثان المذكوران أن قياس "ألبيرتو أليسينا" Alberto Alesina وزملاءه للتجانس والتنوع الاجتماعي يعد أكثر دقة،

[1] M. Steven Fish, Robin S. Brooks, "Does Diversity Hurt Democracy?", ***Journal of Democracy***, Vol. 15, No. 1 (January 2004), pp 154, 155.

* تشير الإثنية بمفهومها الواسع كما يبين "دونالد هوروفيتز" Donald Horowitz من خلال تطرقه إلى النزاعات ذات الطابع الإثني إلى الفوارق العرقية واللغوية والدينية والطائفية والقبلية العشائرية، انظر في هذا الصدد:

Ashutosh Varshney, "Nationalism, Ethnic Conflict, and Rationality", ***Perspectives on Politics***, Vol. 1, No. 1 (Mars 2003), p 86.

حيث يقوم بتقدير كل من درجات الانقسام العرقي واللغوي والديني على حدة وفق عملية حسابية ما بين 0 و1 وتمثل الدرجة الأدنى مستوى انقسام أقل، وذلك في جل بلدان العالم –ما بين 190 و215 بلدا–[1].

وإذا كان الباحثون يربطون التعددية الإثنية بصعوبة إرساء نظام ديمقراطي ومن حججهم الأساسية أنها تزيد من احتمالات نشوب النزاعات الداخلية واستفحال العنف، فإن هناك من الباحثين على غرار "جيمس فيارون" James Fearon و"دافيد لايتن" David Laitin من يشككون في صحة هذا الادعاء بأن المجتمعات التعددية أكثر عرضة للحرب الأهلية، فبعكس التوقعات يرى الباحثان أن التعددية لا تتسبب من تلقائها في النزاعات، وهو ما قدره كذلك الباحث "كراوفورد يونغ" Crawford Young بعد مراجعته لسياسات الهوية في إفريقيا، إذ يقر أن التعددية الثقافية ليست المحدد الأول للنزاعات بما أن البلدان التي نجت منها لم تكن أقل تنوعا، بينما وجد أيضا كل من "بول كولير" Paul Collier و"آنكي هاوفلر" Anke Hoeffler أن البلدان التي تتميز بسيطرة إثنية واحدة تتراوح نسبتها مقارنة ببقية المكونات الاجتماعية مابين 45 و90% تواجه خطر الحرب الأهلية أكثر من البلدان ذات الانسجام الكبير التي تشكل فيها مجموعة واحدة ما يفوق 90% من السكان، وأيضا من البلدان الأشد انقساما حيث تقل نسبة المجموعة الأكبر من مجموع السكان عن 45%، وهذه المقولات استشهد بها الباحثان "ستيفن فيش" M. Steven Fish و"روبين بروكس" Robin S. Brooks دعما لنتائج بحثهما التي لا تساير التوجه الغالب للأبحاث في هذا السياق، حيث أظهرت أن التنوع الاجتماعي لا يمثل عاملا محددا لوجود النظام الديمقراطي، في حين وجدا في المقابل أن متغيرا آخر هو مستوى التنمية الاقتصادية الذي قاما بتوظيفه كأحد المتغيرات الضابطة وتم قياسه بنصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي كان له تأثير واضح[2].

وتدعم "فاليري بينس" Valerie Bunce الطرح الأخير بأن التعددية الإثنية لا تتحكم في مصير الديمقراطية بأمثلة واقعية، فمن بين بلدان الكتلة الاشتراكية سابقا تتميز حسبها كل من بولندا وسلوفينيا وألبانيا وأرمينيا بتجانس كبير، وبينما أقام البلدان الأولان ديمقراطيتين راسختين، عرف الثنائي الآخر ردة ديمقراطية، وتمثل موريشيوس– جزر موريس Mauritius وأيضا بوتسوانا حالتين لبلدين متعددين عرقيا حققا ديمقراطيتين مستقرتين نسبيا في إفريقيا، أما أبرز مثال في هذا الجانب فتقدمه الهند التي تعرف حالة من التعدد الاستثنائي[3]، ووجد "روبرت بارو" Robert J. Barro أيضا وهو يبحث من خلال دراسته الموسعة

[1] Fish, Brooks, Op. cit, pp 155, 156.
Alberto Alesina, et al, "Fractionalization", ***Journal of Economic Growth***, Vol. 8, No. 2 (June 2003), pp. 155-194.
[2] Fish, Brooks, Op. cit, pp 157-164.
[3] Bunce, Op. cit, p 712.

عبر الوطنية في محددات الديمقراطية أن التأثير السلبي المفترض للانقسام الإثني واللغوي بالكاد يظهر إحصائيا[1].

ويقدم باحثون آخرون رؤية إيجابية عن تأثير التنوع العرقي، فاستنادا إلى تجارب الانتقال في دول ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية اعتبر "مارك بيسينجر" Mark Beissinger أنه في ظل ظروف معينة يمكن للتنوع أن يكون وراء تعزيز فرص الديمقراطية لإمكانية التعبئة القومية ضد النظام الاستبدادي[2]، ويتصور "دونالد هوروفيتز" Donald L. Horowitz أيضا أنه في حال وجود العديد من الأقليات المتمركزة جغرافيا في بلد ما، فإنها قد ترى أنه من غير المفيد لها تسخير جهودها السياسية بعيدا عن أماكن عيشها، ويؤدي ذلك إلى تجنب مركز الدولة للكثير من الضغوط، وقد يجنبها أيضا النزاعات والحرب الأهلية، وأبرز مثال يضرب للنجاح الديمقراطي في ظل تنوع مماثل هو الهند، حيث كما يقول "روبرت هاردغراف Robert L. Hardgrave Jr لا يمكن لمجموعة إثنية واحدة أن تفرض سيطرتها، كما اعتبر آخرون منهم "هارولد كروش" Harold Crouch أن السجل الديمقراطي للفلبين هو أيضا نتاج للتركيبة العرقية التي تحول دون انفراد أي مجموعة إثنية بموقع السيادة ما يشجع على إبرام تحالفات متعددة إثنيا، ويؤكد "دافيد وورفيل" David Wurfel من جهته أن البلدان الفقيرة والمتنوعة عرقيا كالفلبين وتيمور الشرقية تحظى بميزة بنيوية إيجابية نظير انقسامها العرقي المتعدد الذي لا يجعل أي مجموعة تشكل ما يفوق ربع السكان والتي لم تشهد تاريخيا سيطرة لإحداها على البقية، فقد ولد ذلك شعورا بالانتماء يتعدى الهوية الإثنية ويأخذ بعدا مدنيا يتمحور حول الدولة[3].

ودعمت نتائج البحث الذي أجراه "بينجامين رايلي" Benjamin Reilly عن بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادي الطرح السابق، حيث أن سبعا من البلدان (تيمور الشرقية، وأندونيسا، وبابوا غينيا الجديدة 'Papua New Guinea'، والفلبين، وجزر سليمان فانواتو 'Vanuatu') التي اعتبرها ديمقراطية لنيلها في المتوسط أدنى من 3.5 درجة في تقييم بيت الحرية للحقوق السياسية والمدنية، وتعد كلها من البلدان الأكثر انقساما إذ سجلت درجة تفوق 0.67 وفقا لقياسات الباحث "جيمس فيارون" James Fearon، مقابل أربع بلدان متجانسة (اليابان وكوريا وتايوان إضافة إلى ساموا (Samoa)) بدرجة تنوع تقل عن 0.33، وبلد واحد هو تايلاند من ضمن فئة البلدان القليلة الانقسام أو المنقسمة بشكل مزدوج، بينما كل البلدان غير الديمقراطية التي حصلت كمتوسط على ما يفوق 3.5 درجة في سلم الحريات كانت إما من الصنف

[1] Barro, Op. cit, p 172.
[2] Teorell, Op. cit, pp 41, 42.
[3] Reily, Op. cit, p 62, 64.

الأخير من حيث الانقسام (بورما وفيجي، ولاووس، وماليزيا، وسنغافورة) أو من البلدان المنسجمة (بروناي، والصين، وكمبوديا، وفييتنام)[1].

تظهر هذه النتائج أن الانقسام العرقي الكبير كان في صالح الديمقراطية في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادي، وبدا من خلالها كذلك أن ما يشكل تهديدا حقيقيا هو الانقسام القليل أو إلى مجموعتين حيث يمكن لإحداها أن تفرض سيطرتها السياسية، وينذر وضع الاستقطاب الثنائي في ضوء النتائج بتقويض الديمقراطية على عكس الانقسام الكبير والمتوازن مع عدم وجود مجموعة تشكل أكثرية السكان وتتحكم في زمام السلطة السياسية، فمثل هذه التركيبة تدفع إلى التعايش بين الإثنيات وتجعل الحكومة الوطنية رهينة بالمساومة والتوافق ما بين المجموعات الإثنية، وهذه العملية كما يقول "رايلي" Reilly من صميم الديمقراطية[2].

ويتصور باحثون آخرون أيضا أن التعدد وعدم التجانس الذي يمثل القاعدة وليس الشذوذ بالنسبة لجل البلدان المتقدمة منها والنامية لا يعد المسؤول الأول في حقيقة الأمر عن تحديد مساراتها السياسية ولمصير الديمقراطية بها، وإنما يرتبط تأثيره سلبا أو إيجابا بالصيغة السياسية المتخذة للتعامل مع هذه الظاهرة، إذ نجحت المجتمعات المتقدمة خاصة في إيجاد قواعد للتعامل مع التعدد المجتمعي وتحويله إلى عنصر للقوة والإثراء عوض أن يكون عامل تهديد لكيان الدولة ككل[3]، وربما يسهم في ذلك أيضا كما يرى "فيش" Fish وزميله "بروكس" Brooks عاملا الثراء وتقاليد الحكم الديمقراطي في دول كبلجيكا وسويسرا وكندا[4].

إن اعتماد الترتيبات المؤسساتية المواتية هو الضامن للديمقراطية واستقرارها إذن، حيث يعتقد كثير من الباحثين أن الهندسة أو التصميم الدستوري والمؤسساتي Constitutional Design، والتي أطلق عليها أيضا "التصميم الديمقراطي" Democratic Design عملية تكتسي أهمية قصوى لإنهاء أسباب النزاعات والحروب الأهلية واستتباب النظام الديمقراطي في المجتمعات المنقسمة Divided Societies، حيث أن الدستور والهيكل المؤسساتي يمثل دعامة أساسية لتحقيق التعايش باستبعاد مخاوف ومشاعر الاغتراب

[1] Ibid, pp 62, 63.
[2] Ibid, pp 63, 64.
[3] حسنين توفيق إبراهيم، ***ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)، ص 222.
[4] Fish, Brooks, Op. cit, p 160.

لدى الأقليات، وتوليد الإحساس بدلا من ذلك باستيعابها والاعتراف بها وأيضا توفير الحماية القانونية لها ولحقوقها[1].

ويقدر المختصون أن من أهم الخيارات المتاحة في هذا المجال تبني الديمقراطية التوافقية التي تقوم على التوافق العريض لمختلف أطياف المجتمع أو إحلال مبدأ الإجماع بدل الأغلبية لاتخاذ القرارات خصوصا التي تمس الثقافات والمجموعات الفرعية بشكل مباشر، إضافة إلى اعتماد نظام التمثيل النسبي أو الحصص داخل البرلمان لمختلف المجموعات مع تمتعها بحق النقض (الفيتو) لسياسات لا تقبلها، وهذه الصيغ يتم التوصل إليها عبر التفاوض والتوافق بين القادة السياسيين الممثلين لمختلف المجموعات، كما يمكن اللجوء إلى الاتحاد الفدرالي أو الاستقلال الذاتي حين تكون المجموعات المختلفة متمركزة في مناطق جغرافية منفصلة في وجود قيم وأهداف مشتركة تضمن وحدتها الوطنية[2].

المبحث الثاني: تفسير الانتقال الديمقراطي من خلال مدخل الثقافة السياسية

وظفت الثقافة السياسية بشكل مكثف في الأدبيات كمتغير تفسيري للانتقالات الديمقراطية، حيث اعتبرت القيم والمواقف والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع محددة لفرص إقامة نظام ديمقراطي، كما لاستقراره وترسيخه أيضا، ومن ضمن الجوانب التي تم التطرق إليها أكاديميا وفي تحليل هذه العلاقة إضافة إلى الاستدلال المنطقي والتجريبي عليها، تحديد عناصر الثقافة الديمقراطية ومناقشة مدى ثبات ورسوخ الخصائص الثقافية للأمم أو قابليتها للتغيير عبر الوقت، وبحث أصحاب الرأي الأخير في العوامل والجهات الفاعلة في عملية التغيير الثقافي، وقبل كل ذلك أثار مفهوم الثقافة ومفهوم الثقافة السياسية المنبثق عنه نقاشات كبيرة حول عناصر تعريفه ومعايير توظيفه معرفيا في تحليل وتفسير الظواهر السياسية.

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية

برز مفهوم "الثقافة السياسية Political Culture الذي مزج الثقافة بالسياسة بوحي من المدرسة السلوكية في النصف الثاني من القرن العشرين في معرض البحث عن الدقة والموضوعية العلمية في الحقول الاجتماعية بصفة عامة وبينها علم السياسة لغاية إرسائه كعلم قائم بذاته، وينسب توظيفه معرفيا إلى

[1] Andrew Reynold, "Constitutional Design: Promoting Multi-Ethnic Democracy", ***Harvard International Review***, Vol. 28, No. 4 (Winter 2007), p 50.

[2] دال، ترجمة الجمل، مرجع سابق، ص 140،

دايموند، ترجمة: فلوعبود، مرجع سابق، ص 9،

Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, pp 43, 44.

العمل الرائد لغابرييل ألموند Gabriel A. Almond و"سيدني فيربا" Sidney Verba بعنوان "الثقافة المدنية The Civic Culture سنة 1963*، الذي أكد على وجود اختلاف قابل للملاحظة والرصد بين الدول في أنماط المعتقدات والقيم والمواقف المتصلة بالسياسة، ووافقته أبحاث لاحقة على غرر ما قدمه "أليكس إنكليس" Alex Inkeles و"دايفيد سميث" David H. Smith، ليكون هذا المفهوم محور الربط بين الثقافة والسياسة والمدخل لتحليل النظم والعمليات السياسية في ضوء المواقف والقيم والسلوكيات الفردية والجماعية مفردا مكانة مميزة لمنهج المقارنة، مع أن بوادر هذه المحاولة ظهرت في الفلسفة الإغريقية عند أرسطو Aristotle وسقراط Socrates من خلال مناقشة قدرات المواطنين ونوعية مشاركتهم السياسية[1].

إن مصطلح الثقافة الذي اجتاح مجالات معرفية ودلالية كثيرة في العقود الأخيرة وأزاح مصطلحات كانت أكثر استعمالا على غرار "ذهنية" و"روح" و"تقليد" وحتى "أيديولوجيا"، أقحم أيضا في المجال السياسي ليتداول وبشكل غزير في مواقف ومن جهات مختلفة، وكأمثلة عن ذلك يجري الحديث عن "ثقافة السلطة" مقابل "ثقافة المعارضة" و"ثقافة اللامركزية" مقابل "ثقافة المركزية"، بل صارت "الثقافة" كلمة تستعمل بمناسبة وبغير مناسبة وبشكل اعتباطي مما شوش على معناها الذي أخذ أحيانا طابعا سلبيا بعكس الانطباع الأولي الذي يقدمه، كذاك الذي حمله تعبير البابا "يوحنا بولس الثاني" عن الإجهاض بثقافة الموت، أو في عبارة "ثقافة الكراهية" التي استخدمها وزير الداخلية الفرنسي "جون بيير شوفينمون" Jean-Pierre Chevènement سنة 1998 لوصف عنف بعض عصابات شباب الضواحي الباريسية[2].

وارتبط مفهوم الثقافة بعلم الأنثربولوجيا-علم الإنسان- Anthropology من خلال الأعمال التي قدمها الباحثون في هذا الحقل ومن أبرزهم "مالينوفسكي" Bronislaw Malinowski و"فرانز بواس" Franz Boas قبل انتشاره في باقي العلوم الاجتماعية[3]، وهو من بين المفاهيم والأفكار الكبرى القليلة التي تعتبر مركزية في أحد الاختصاصات الاجتماعية وتتعداه إلى غيره على غرار ما يمثله مفهوم السوق في الاقتصاد الذي

---

* كان "غابرييل ألموند" قد سبق إلى استخدام المصطلح من خلال مقال له بعنوان "الأنظمة السياسية المقارنة" نشر سنة 1956:
Gabriel A. Almond, "Comparative Political Systems", ***The Journal of Politics***; Vol. 18, No. 3 (August 1956), p 396.
Stephen Chilton, "Defining Political Culture", ***The Western Political Quarterly***, Vol. 41, No. 3 (September 1988), p 419.

[1] العربي صديقي، **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة: محمد الخولي، عمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 360.
Russell J. Dalton, "Citizen Attitudes and Political Behavior", ***Comparative Political Studies***, Vol. 33, No 6-7 (August / September 2000), pp 912-914.

[2] دنيس كوش، ***مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية***، ترجمة: منير السعيداني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص ص 171-173.

[3] Lucian W. Pye, "Political Culture Revisited", ***Political Psychology***, Vol. 12, No. 3 (September 1991), p 489.
فيليب برو، ***علم الاجتماع السياسي***، ترجمة: محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 1998)، ص 212.

يبرز أيضا في إثبات القيم للاختيار العقلاني وتحليل التكاليف والفرص في العلوم السياسية، ما ينطبق أيضا على مفهومي الطبقة والجماعة في علم الاجتماع، والسلطة والشخصية بالنسبة للعلوم السياسية وعلم النفس على التوالي، فقد جرى توظيفه في خضم التطورات العلمية كصعود العلوم السلوكية وعلى رأسها علم النفس، وكذا العالمية لما بعد الحرب الثانية التي وفرت دوافع أكبر للباحثين في التخصصات الاجتماعية للخروج من البوتقة الأمريكية لمحاولة فهم المجتمعات الأخرى وما تقترحه من ظواهر كالشمولية وعلاقة الاشتراكية والديمقراطية وتحدي بناء الأمة في الدول المستقلة في إفريقيا وآسيا، إضافة إلى التحولات التي طرحتها القنبلة الذرية وتكنولوجيا الاتصالات على السياسة الدولية[1].

وتمحورت الجهود العلمية الأولى التي دارت في فلك مفهوم "الثقافة السياسية" في الخمسينيات كما يرى "لوسيان باي" Lucian W. Pye بالخصوص حول التعرف على آفاق التنمية السياسية والبناء الوطني في البلدان النامية في مواجهة مد الحركات والأيديولوجيات الشمولية كالنازية والشيوعية[2]، لكن مفهوم "الثقافة السياسية" قد وجد بعد ذلك مجالا خصبا لازدهاره في حقل السياسة المقارنة كأحد أقوى المفاهيم الاجتماعية لدراسة السلوك السياسي Political Behavior من خلال محاولة توصيف مواقف وقيم الجماهير لتجميع الأدلة الإمبريقية اللازمة لفهم دور المواطن وتأثيره في العملية السياسية، والبداية كانت بعمل "ألموند" و"فيربا" (Almond&Verba, 1963) الذي مثل نقطة فارقة في تقدم الدراسات المقارنة من خلال تحليل توجهات الجماهير السياسية في خمس بلدان* في حين كان هذا النوع من الأبحاث ناذرا[3].

وأخذ مدخل الثقافة السياسية حسب "رونالد إنجلهارت" Ronald Inglehart شيئا فشيئا مكانة مهمة في التحليل السياسي الذي استحوذ عليه قبله المدخل الاقتصادي لاسيما القائم على نموذج التحليل العقلاني، وهو في نظر المنحازين له يكفل الربط بين مستويي السياسة الجزئي Micro المتعلق بالأفراد والكلي Macro الخاص بالمؤسسات والدول، كما يوفر قاعدة معلومات إمبيرقية كمية رصينة ومعمقة مشتقة من

[1] Pye, Op. cit, pp 487, 488.
[2] Ibid, p 496.

* من خلال دراستهما التي أصدرت في كتابهما الشهير بعنوان "الثقافة المدنية" The Civic Culture قام الباحثان الأمريكيان "سيدني فيربا" Sidney Verba و"غابرييل ألموند" Gabriel A. Almond بتحليل مقارن لأشكال التصرفات و السلوكيات السياسية في خمس بلدان هي: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، وانتهيا إلى نمذجة لأصناف الثقافة السياسية وأنماط البنى والنظم السياسية التي تتناسب مع كل منها، راجع:
كوش، المرجع السابق، ص 174.

[3] كينيت نيوتن، جان فان ديث، ***أسس السياسة المقارنة***، ترجمة: عبد الله بن جمعان الغامدي، عبد السلام بن علي نوير (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014)، ص ص 254، 255.

البحوث المسحية تساعد في تفسير نطاق واسع من الظواهر كالسلوك السياسي والاستقرار السياسي والانتقال الديمقراطي، ويرى "راسل دالتون" Russell J. Dalton أن أهم أوجه التطور الحاصل في هذا المجال هو ظهور تشكيلة واسعة من الدراسات المسحية والاستطلاعية المتعلقة بالرأي العام عبر الدول تشرف على الكثير منها مؤسسات رسمية على غرار اعتماد ودعم "المفوضية الأوروبية" European Commission للمقياس الأوروبي للرأي العام Eurobarometer، وكذا إجراء مجموعة من معاهد علم الاجتماع بشكل دوري لبرنامج المسح الاجتماعي الدولي (ISSP) الذي يشمل 45 دولة، ويمس "مسح القيم العالمية" World Values Survey العدد الأكبر من الدول التي وصلت إلى 100 دولة تمثل 90% من سكان العالم، وتتم من خلال شبكة عالمية من الباحثين مرتبطين بجمعية مسح القيم العالمية the WVS association وسكرتاريتها التي مقرها "ستوكهولم" بالسويد والتي تدرس التغيرات في القيم وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية والسياسية[1].

وقد حظي مفهوم الثقافة السياسية بأعلى قدر من الأهمية في الأبحاث المتعلقة بالانتقالات الديمقراطية، ويعبر "لاري دايموند" Larry Diamond عن ذلك بقوله: ***"في إطار علم السياسة المقارن قليلة هي المشكلات التي تبدو من منظور الثقافة السياسية قابلة للتوضيح أكثر مما تبدو أصول نشأة الديمقراطية واستمراريتها"***[2]، لكن هذا الإقبال الكبير على استخدامه لا يعني أن هذا المفهوم ثابت في مدلوله ومعناه ومحل اتفاق تام بين الباحثين، كما أنه يواجه صعوبات لتحقيق الدقة المنهجية بتحديد مقاييسه التجريبية، ما يجعل بعضا من الدارسين السياسيين يشكك في قدرته التفسيرية بعكس الاتجاه الذي يقحمه في كل حدث وظاهرة سياسية[3].

وإذا جيء إلى تعريف مفهوم الثقافة السياسية، فإن محاولات كثيرة قد بذلت في هذا الصدد على مدار عقود منذ التعريف الابتدائي لغابرييل ألموند G. Almond، وهو عمل يجده الباحثون غاية في التعقيد لدرجة أن بعضهم يمثله ***"بتثبيت شيء هلامي على حائط"***، ومن أسباب ذلك شيوع المفهوم في الاستخدام

---

[1] Dalton, Op. cit, pp 912, 913.
Eurobarometer, website:
https://europa.eu/eurobarometer/screen/home
International Social Survey Program, website:
http://www.issp.org/
World Values Surveys, website:
www.worldvaluessurvey.org
Ronald Inglehart, "The Renaissance of Political Culture", ***American Political Science Review***, Vol. 82, No. 4 (December 1988), p 1203.

[2] لاري دايموند، "مقدمة: الثقافة السياسية الديمقراطية"، في لاري دايموند، ***مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة***، ترجمة: سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 9.

[3] Dalton, Op. cit, p 914, 915.

حتى أنه في تقدير عالم السياسة "لوسيان باي" L. Pye يبدو من البداهة لدى الناس الذين يستخدمونه دون تورع ومن غير أن يجدوا حاجة لإعطائه تعريفا واضحا وصريحا[1]، هذا ناهيك عن غياب تصور مشترك حول مفهوم الثقافة نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر له من خلالها وتعدد الاختصاصات التي اخترقها، وبحسب المراجعة التي قام بها كل من "كلايد كلوكهوهن" Clyde Kluckhohn وزميله "ألفرد كروبر" Alfred L. Kroeber الذين أحصيا ما لا يقل عن 160 تعريفا قاما بتوزيعها على سبعة أصناف: وصفية وتاريخية وتقييمية وسيكولوجية وبنيوية وتكوينية، وجزئية غير كاملة، فإن التعريفات الأولى مالت إلى الشمول لحد التداخل مع مفهوم الحضارة باحتوائها في التعريف الذي قدمه الأنثربولوجي البريطاني "إدوارد تايلور" Edward B. Tylor سنة 1871 في كتابه الثقافة البدائية Primitive Culture، للمعرفة والمعتقد والفن والقانون والأخلاق والتقاليد، وكل العادات الأخرى التي اكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع*، وبالنسبة لعالم الاجتماع "إيلي شينوي" Ely Chinoy تمثل تقنية تفريش الأسنان، وقواعد

[1] Ronald P. Formisano, "The Concept of Political Culture", ***The Journal of Interdisciplinary History***, Vol. 31, No. 3 (Winter, 2001), p 394.
Dalton, Op. cit, p 914.

* تبنى "عماد عبد الغني" التوجه الشمولي للثقافة، حيث اعتمد عددا من التعاريف في مقدمتها تعريف"إدوراد تايلور" Edward Taylor، والتعريف الأحدث لروبرت بيرستد Robert Bierstedt، وتعريف "غي روشيه" Guy Rocher الذي اعتبره الأشمل والأعمق، والذي استعان بصيغة دوركايم Émile Durkheim الموفقة حسبه "طرق التفكير والشعور والعمل" التي تفوق عبارة "تايلور" في التركيب والشمول، والأوضح من مقولة "طريقة في الحياة" Way Of Life الذائعة، لتكون حوصلة ما كتبه عن الثقافة أنها: مفهوم واسع الاستعمال، غامض المدلول لا يحظى بإجماع، لأنه يتعلق ببناء متعدد الأوجه، فشكل الأدب والفن في مجتمع ما جزء من ثقافته، متعدد المصادر (ثقافة عالمة وشعبية)، والأشكال (مكتوبة، منطوقة وحركية)، وهي في تعريف "روشيه" عبارة عن: " ***مجموع العناصر التي لها علاقة بطرق التفكير والشعور والفعل، وهي طرق صيغت تقريبا في قواعد واضحة ...واكتسبها وتعلمها وشارك فيها جمع من الأشخاص–تستخدم بصورة موضوعية ورمزية في آن معا، من أجل تكوين هؤلاء الأشخاص في جماعة خاصة ومميزة***"، وبحسب التعريف الماركسي المتقيد بميزة الشمول أيضا فالثقافة هي: "كل ***القيم المادية والروحية ووسائل خلقها واستخدامها ونقلها، التي يخلقها المجتمع من خلال سير التاريخ***"، ويضيف تعريف كروبر A. L. Kroeber وكلوكهون C. Kluckhohn جزئية مهمة فضلا عن تحدثه عن تناقل تاريخي انتقائي بين الأجيال لمكونات الثقافة الرمزية بالأخص، فهما يعدان ***الأنساق الثقافية نتاجا للفعل من ناحية، كما يمكن النظر بوصفها عوامل شرطية محددة لفعل مقبل***".

ويمثل الوعي بوجود لغة وإثنية وتاريخ ودين وأعراف ومؤسسات مشتركة، إلى جانب الانتماء إلى مساحة من الأرض، اللبنتين اللتين تبنى بهما الثقافة في نظر "سايمون ميردين"، ويكون بناؤها على عدد من المستويات القرية والمدينة والبلد ، مرورا بالأسرة والعشيرة والمجموعات الإثنية، وأوسع بنية للهوية الثقافية هي الحضارة حيث تتداخل مجموعة من الشعوب في المميزات الجمالية، والعقائدية، والتاريخية ، والاجتماعية، بل إن التعريف الأنثربولوجي للثقافة كما يصفه "الجابري" هو مكافئ لمفهوم "الحضارة" الذي عبر عنه "ابن خلدون" بمصطلح "العمران البشري"، ارجع إلى: عماد عبد الغني، ***سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 28، 32، 135، 136.

سايمون ميردين، "الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام"، في جون بيليس، ستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 783، 784،

محمد عابد الجابري،"المسألة الثقافية في الوطن العربي منذ الخمسينيات"، ***المستقبل العربي***، السنة 30، العدد 346 (ديسمبر 2007)، ص 8.

الألعاب الرياضية كالكريكت، والأعمال الفنية كسمفونية بيتهوفن التاسعة، إلى إجراءات اختيار الرئيس أو الوزير الأول أو أعضاء البرلمان جزءا من الثقافة[1].

ونحت دراسات بخلاف التوجه السالف للتركيز على زوايا معينة في مساعيها لتعريف مفهوم الثقافة للخروج ربما من مأزق العمومية وغياب الدقة والوضوح، فمنها من ركز على العناصر المشكلة للمفهوم بشكل مجرد ودون تفصيل، حيث اعتبر المنتوج المادي الإبداعي والأثري من مكونات الثقافة زيادة على الجوانب القيمية والمعيارية التي تعد مكمن إنشائها ومرجع تقديرها وتقويمها وفق التصور الذي يقول بتداخل هذه العناصر وبوجود جانب خفي غير ملموس من الثقافة يثير ويشكل ويجسد مواضيعها ومظاهرها البارزة، وهناك تعريفات أكدت على الطبيعة الوظيفية للثقافة، لكونها تحيل عموما إلى تشكيل الحياة حسب أنماط للتوجه أو السلوك، على أنها "تحدد، وتنظم، وتوجه، وتؤثر، وتقود السلوك البشري، ويلاحظ أن المحاولات السابقة وقعت في التجريد أو اتصفت بالجزئية، ومن أكثر التصورات لمفهوم الثقافة التي يدين لها من أسهموا في بلورة وتعريف مفهوم الثقافة السياسية تعريف عالم الاجتماع الأمريكي "تالكوت بارسونز" Talcott E. Parsons، وذلك في عمله الموسوم "نحو نظرية عامة للسلوك" Toward a General Theory of Action، والذي شاركه فيه "إدوارد شيلز" Edward A. Shils، حيث فرق بين الثقافة على المستوى الذاتي– الشخصي الذي يضم العناصر المشكلة لنظام الشخصية Personality System، وعلى المستوى الجماعي المؤسس في الواقع Institutionalized حيث يمكن اعتبارها نظاما ثقافيا Cultural System، والذي يحتل مكانة بين المستوى الشخصي والنسق الاجتماعي Social System، حيث يتشكل نظام السلوك الكلي حسب "بارسونز" من هذه الأنظمة الفرعية المتمايزة والمتداخلة والمتفاعلة في نفس الوقت[2].

ويذكر كل ما تقدم في ظل تعذر تقديم أي تعريف لمفهوم "الثقافة السياسية" دون تبني أي مدلول لمفهوم "الثقافة"، وما أثاره ويثيره هذا الأخير من جدل وتعددية وجهات النظر بخصوصه وانعدام التوافق كما تم تبيانه، ما ينسحب على المفهوم الذي اشتق منه لتحليل الارتباط بين مجالي السياسة والثقافة أو لفهم وتفسير ما يعبر عنه "دونالد ديفين" Donald J. Devine بالجانب السياسي من ثقافة المجتمع[3]، فحتى مع كون التصور الذي تبناه العمل الافتتاحي لألموند G. Almond و"فيربا" S. Verba يعد لسهولته المنهجية مرجعيا بالنسبة لغالبية من الدراسات، فذلك لا يجعله محل إجماع من جهة ولا دقيقا وعمليا من جهة

[1] Young C. Kim, "The Concept of Political Culture in Comparative Politics***", The Journal of Politics***, Vol. 26, No. 2 (May, 1964), pp 314, 316.
[2] Ibid, pp 314-317.
[3] سمير العبدلي، ***ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 50.

أخرى، ففي نظر "ستيفن شيلتون" Stephen Chilton يتطلب تحقيق هذه المزايا الاعتماد على دراسة نقدية للمفهوم تنتهي إلى المعايير الأساسية التي ينبني عليها بالضرورة التعريف الذي يمكن وصفه بالجامع المانع[1].

واعتبر "ألموند" Almond أن ما يمكن أن يطلق عليه "ثقافة سياسية" هو "أنماط التوجهات إزاء العمل السياسي التي تميز كل نظام من الأنظمة السياسية"[2]، بينما عدل طرحه حين رافقه "فيربا" ليننتقل إلى المستوى الفردي[3]، فمن خلال عملهما حول "الثقافة المدنية" قاما بتعريفها على أنها عبارة عن: "النزعات النفسية الفردية والمواقف اتجاه النظام السياسي ومكوناته، والمواقف إزاء الذات ودورها في هذا النظام، هذه المواقف تتبع من ثلاث أنماط من التوجهات: المعرفية، والوجدانية–العاطفية، والتقييمية، وهي تحيل إلى المعرفة الفردية بالنظام، والشعور تجاهه والأحكام المتعلقة به، وتمثل الأعراف والقيم التوجيهات الأكثر ثباتا في حين تكون التقييمات الصرف أو الخارجة عن الاعتبارات القيمية كالمعرفة والمشاعر قابلة للتغير السريع كما يعقب "لاري دايموند" Larry Diamond، ويضيف الأخير بأن عناصر الثقافة السياسية تتمحور حول ثلاث مستويات للنظام السياسي، وهي مستوى مؤسسات وهيئات وأشخاص الحكم، ومستوى العمل السياسي الذي يتمثل في النشاطات والائتلافات والنزاعات، والأنماط السلوكية المؤسسية والجماعية والفردية، وأخيرا مستوى المخرجات السياسية والنتائج المتوقعة والمرغوبة من طرف الساسة والمواطنين، أو ما أطلق عليه "ألموند" لاحقا مستوى "السياسة العامة"، وفي العموم الثقافة السياسية وفق "ألموند" Almond و"فيربا" Verba هي عبارة عن مجموع الأوضاع السيكولوجية للأفراد التي يمكن رصدها من خلال استطلاعات الرأي[4].

ويمكن من خلال البحث إيجاد العديد من التعريفات التي لا تنطوي على اختلاف جلي مع الطرح السالف، فقد استعمل "لوسيان باي" Lucian W. Pye الثقافة السياسية على أنها: "***مجموعة من الاتجاهات***

[1] Chilton, Op. cit, p 420.
[2] Almond, Op. cit, p 396.
[3] Chilton, Op. cit, p 419, 420.
[4] John Street, "Political Culture: From Civic Culture to Mass Culture", ***British Journal of Political Science***, Vol. 24, No. 1 (January1994), p 97.

دايموند، ترجمة عبود، مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 17.

العبدلي، مرجع سابق، ص51.

جبرائيل ألموند، بنجام بويل، روبرت مندت، ***السياسة المقارنة، إطار نظري***، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996)، ص 104.

والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي"[1].

وعرف ألموند Almond الثقافة السياسية في أعماله اللاحقة التي ترافق فيها اسمه خصوصا مع "بنجهام باول" G. Bingham Powell. Jr على أنها: "عبارة عن توزيع من نوع خاص للتوجهات السياسية والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات، فكما تؤثر توجهات الناس على ما سيفعلونه، فإن ثقافة الأمة السياسية تؤثر في تصرف المواطنين والقادة من خلال النظام السياسي، ويمكننا مقارنة أوجه الثقافة السياسية في أمم مختلفة، وبذلك نفهم دوافع السلوكيات الحاضرة والمستقبلية، وللاقتراب من نظام سياسي معين فإن من المفيد وضع خارطة للملامح المهمة لثقافته السياسية، إلى جانب خارطة أخرى لتركيبته البنيوية ووظائفه"[2].

ويرى "لاري دايموند" Larry J. Diamond أن الثقافة السياسية تتمثل في: ***المعتقدات والمواقف والقيم والمثل والعواطف والتقييمات المهيمنة عند شعب حول النظام السياسي في وطنه، ودور الذات في ذلك النظام***"[3].

وعبر عالم السياسة الأمريكي "ميكاييل روسكن" Michael G. Roskin بأن الثقافة السياسية تشمل ما يميز كل مجتمع من قيم ومعايير ومعتقدات ومثل تتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة وبالنظام السياسي، فالثقافة السياسية هي "***سيكولوجية الأمة***" في ما يتعلق بالسياسة.

ويمكن في ضوء كل ما تم استعراضه من تعريفات لمفهوم الثقافة السياسية حوصلة أهم ما انطوت عليه في صياغة خاصة، فالثقافة السياسية تشمل: "مجموع القيم والمعارف المحددة للمواقف والسلوكيات إزاء النظام السياسي، فيما يخص قواعده ومؤسساته وشخصياته ومخرجاته السياسية وعلاقاته، والتي تتباين من حيث مستوى الإدراك والنزوع للمشاركة والتعامل والتأثير على هذا النظام، وتتدخل في تحديدها عوامل من ضمنها النظام ذاته وكذا القيم والتقاليد السائدة في المجتمع والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والظروف الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي، وهي في نفس الوقت مؤثرة على شكل النظام وآدائه".

---

[1] العبدلي، المرجع السابق، ص 51.

[2] جابرييل إيه. آلموند، جي. بنجهام باويل الابن، ***السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية***، ترجمة: هشام عبد الله (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 69.

[3] دايموند، ترجمة: فلوعبود، مرجع سابق، ص 9 ، 16.

ويقدر Stephen Chilton أن الاعتماد على محاولات وإسهامات الباحثين عمل غير كاف فهناك تسعة معايير ينبغي مراعاتها في تعريف الثقافة السياسية بغض النظر عن الصياغة اللفظية، والتي توصل إليها وتحقق من صلاحيتها من خلال تحليل نقدي يراعي نوعين من المنطق، منطقا داخليا يتعلق بسلامة المعايير كمجموعة على أساس عدم التناقض فيما بينها، والتي تتسم بقدر كافي من التمايز الذي يتيح تقييم التصورات الأخرى البديلة، ومع تسليمه بشمول التشكيلة التي يقدمها وعدم إسقاطه لأي من المعايير المهمة يبقي وفق المنطق الداخلي الذي يعتمده المجال لاستيعاب معايير جديدة قد تكشف دراسات أخرى عن أهميتها لاحقا، أما المنطق الخارجي فيرتبط حسبه بصلاحية كل معيار على حدة، بحيث يجسد خصائص الوضوح والدقة والاعتراف الواسع، وكذا التوقعات النظرية حول ما يجدر بمفهوم الثقافة السياسية أن يحققه، وبهذا تنشأ المعايير عن ثلاثة اهتمامات رئيسية، أن المفهوم يوفر أشكال جديدة خاصة للتحليل لاسيما تلك المتعلقة بالقضايا الكلية والجزئية، وأن المفهوم لا يخص ثقافات بعينها أو يقوم على افتراضات تجريبية مسبقة، وأن يكون ذو قيمة علمية، هذه المعايير الخاصة تستشف من تعاريف سابقة في أعمال "ألموند" Almond المختلفة وكذا "بارسونز" Parsons، وترتبط أيضا بغايات السياسة المقارنة والعلوم الاجتماعية عموما[1].

وتتمثل المعايير التي استنتجها "شيلتون" Chilton عبر التحليل السالف بإيجاز في: معيار **فوق العضوية Supramembership**، ويعني أن خصائص الثقافة الوطنية تفوق تجميع القيم والمعايير الفردية الذي يتم من خلال الاستطلاعات، ومعيار **التشاركية Sharedness**، بحيث تحيل الثقافة إلى وجود توجهات مشتركة وذاك ما يضفي أهميتها وتفردها كإطار للتحليل، إضافة إلى معيار **عدم التكافؤ Inequality**، ويعني أن تأثير الأفراد في الثقافة يكون بدرجات متفاوتة بحسب وزنهم السياسي والدعم لتوجهاتهم الخاصة، فالنخبة يفوق نفوذها في هذا المجال المواطنين العاديين، وكذا معيار **السلوكية Behavioral**، حيث أن آثار الثقافة يمكن أن تلاحظ في السلوك العام ومن خلال أنماط التوجهات وخصوصا النتائج المترتبة عنها فلا أهمية للتصرفات المعزولة، و**ما بعد السلوكية Post-Behavioral**، فالتعريف ينبغي أن يميز الثقافة عن ضوابط أخرى للسلوك كتأثير بعض العوامل المادية كالجغرافيا مثلا، فحتى وإن كان إدراك الثقافة ممكنا من خلال انتظام السلوك فهي لا تعرف به، ومعيار **القابلية للتطبيق غير المقيد Unrestricted Applicability**، ومعناه أن يكون المفهوم شاملا لكافة أشكال التنظيم الاجتماعي حتى غير المؤسسية والرسمية أو تلك المعروفة في الدولة القومية الحديثة، ومعيار **عدم الاختزالية Non-Reductionism**، فأي تصور حول مفهوم الثقافة السياسية إلى جانب التطبيق الواسع

[1] Chilton, Op. cit, pp 421, 422.

لابد أن يمنح الإمكانية لتناول الخصائص الثقافية الفريدة عوض التركيز على القواسم الثقافية المشتركة للمجتمعات بما يتيح التعرف على ثرائها وتميزها الثقافي، أما المعيار الثامن فهو **المقارنة Comparability**، فيجب أن يسمح التعريف المعتمد بمقارنات ذات مغزى بين الثقافات وحتى بين أوجه الثقافة داخل المجتمع الواحد، وآخر المعايير هو **إمكانية الاختبار الموضوعي Objective Testability**، فالطرح الذي يقدم بخصوص الثقافة السياسية حري أن يمكن من بناء فرضيات قابلة للاختبار بواسطة معايير موضوعية ترتكز على بيانات ميدانية[1].

وتوصل "شيلتون" Chilton بعد وضعه للتعريف المرجعي للثقافة المدنية في عمل "ألموند" Almond و"فيربا" Verba على محك تشكيلة المعايير التي تبناها إلى أنه بالإضافة إلى كثير من الأعمال التي تدور في فلكه، والتي تتصور أن الثقافة السياسية تتحدد من خلال "**الخصائص المجمعة عن الأفراد**" لا يوفي عددا من المعايير في مقدمتها معيار فوق العضوية، فمحاولة فهم السلوك الكلي للمجتمع من خلال تجميع ما تم التوصل له من معطيات عن الأحوال النفسية والسلوك الفردي ينطوي على مجازفة كبيرة وتفاؤل جامح حسب "لوسيان باي" Lucian W. Pye[2]، كذلك هو لا يراعي معيار التشارك لإهماله لعنصر التفاعل، ومعيار عدم المساواة لتجاهله للفروق، كما لا يوفر مقاييس واضحة للاختبار الموضوعي في تقدير "دينيس كفنايغ" Dennis Kavanagh وكذا "كارول بايتمان" Carole Pateman، وأيضا معيار التطبيق غير المقيد بما أن الخصائص الفردية المدروسة غير متوفرة في كافة المجتمعات ومن بينها على سبيل المثال المواقف من الزواج بين أنصار الأحزاب المتنافسة، فالنظام الحزبي قد لا يتواجد في كل نظم الحكم كما قد يحمل معاني سياسية مختلفة، وعليه فالتعريفات من قبيل الثقافة المدنية لا تلبي سوى أربع إلى خمس معايير، في المقابل يعتبر "شيلتون" Chilton أن التعريف الذي قدمه "لوويل ديتمير" Lowell Dittmer للثقافة السياسية على أنها: ***نظام للرموز السياسية، والذي ينتمي إلى نظام أكثر شمولا يمكن أن نطلق عليه الاتصال السياسي***"، يتفادى أغلب نقاط الضعف في الطرح السابق وغيره ممن حذو حذوه في البعد الفردي، ونظرا لعمومية مصطلح الرموز Symbols التي يتم تبادلها من خلال الاتصالات يحقق تعريف "ديتمير" Dittmer جل المعايير، عدا أنه يواجه صعوبة في ما يتعلق بمستويات ومؤشرات المقارنة والتي يرتهن بها أيضا تحديد المقاييس الإمبريقية الكلية والجزئية لنظام الرموز حسب تعبيره[3].

[1] Ibid, pp 422, 423.
[2] Carole Pateman, "Political Culture, Political Structure and Political Change***", British Journal of Political Science***, Vol. 1, No. 3 (July1971), p 291.
[3] Chilton, Op. cit, pp 425- 427.

وتستبان من كل ما تقدم المهمة المعقدة التي تواجه أي باحث يحاول تقديم تعريف مدقق لمفهوم "الثقافة السياسية" يكون عمليا كمدخل للتحليل والتفسير للظواهر السياسية، وهذه الصعوبة هي ما يبرر تحفظ بعض الباحثين في المجالات الاجتماعية المختلفة ومن بينهم علماء السياسة أمثال "بيرتراند بادي" Bertrand Badie وتشكيكهم في نجاعة "الثقافة السياسية" كإطار تحليلي as a Framework of Analysis، لصعوبة الربط بين المستوى الكلي القومي أو الذي يحاول فهم السياسة من خلال المنظومات الكبرى للمعتقدات ويتصل بالتقليد الذي أرساه "ماكس فيبر" Max Weber والصعيد الجزئي المحلي والفردي، وأيضا فهم التداخل وطبيعة التأثير المتبادل بينهما، ناهيك عن كون تقفي عناصر الثقافة عبر الاستبيانات لا توصل إلى إجابات تظهر الفرق بين المعايير والقيم التي يدعي الأفراد تبنيها وتلك التي تلهم وتوجه سلوكهم فعليا، فهي تطرح بعبارة أخرى إشكالية ما إذا كانت القيم المعبر عنها موجهة للعمل حقيقة أم أنها محض تبرير لإضفاء الشرعية بعد وقوع الفعل أي أنها توظف للتستر على دوافعه الحقيقية[1].

المطلب الثاني: عناصر الثقافة الديمقراطية

وإذا تم تجاوز النقاش السالف حول الجدوى المعرفية لمدخل الثقافة السياسية وهو ذو طابع إبستيمولوجي، إلى البحث في التصورات الأساسية للعلاقة بين الثقافة والديمقراطية التي لم تأبه للانتقادات في مقابل انحيازها الكامل لمفهوم الثقافة السياسية، فالبداية من التأكيد مجددا على الافتراض الأولي الذي تستند إليه جميعها، حيث الديمقراطية ليست مجرد إجراءات ومؤسسات سياسية تقوم فقط على اعتماد دستور يقر بتعددية حزبية وانتخابات دورية ومجالس تمثيلية نيابية ويقيم فصلا واضحا في الاختصاص بين السلطات الثلاث، ويعترف باستقلال وحياد القضاء وبحرية الصحافة، وإنما تتجسد الديمقراطية باحترام الدستور عبر التوظيف الحقيقي للمؤسسات والتنفيذ الفعلي للإجراءات، وهو ما يقتضي وجود ثقافة سياسية ديمقراطية[2]، والتي تتشكل من مجموعة من العناصر والقيم في مقدمتها وعلى رأسها ما يطلق عليه Juan Linz "***الإخلاص***" Loyalty/Loyauté للديمقراطية[3]، ما يعني التزام قواعدها في كل الأحوال والاعتقاد الراسخ والواسع بين النخب والجماهير بأنها النظام الأفضل والأقدر على تحقيق المصالح القومية، وهذه القيم المقترنة ببعضها تضمن استقرار الديمقراطية حتى في أصعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية[4].

[1] برو، ترجمة: صاصيلا، مرجع سابق، ص ص 213– 218.

[2] كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، ***المستقبل العربي***، السنة 8، العدد 80 (أكتوبر 1985)، ص 65.

[3] دايموند، ترجمة: فلوعبود، مرجع سابق، ص 13.

Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 22.

[4] Ibid, p 24.

ويعتبر "هانتنغتون" S. Huntington في نفس السياق أن الشرعية في النظام الديمقراطي لا ترتبط بفاعلية الأداء فقط ولكنها تستند كذلك إلى العمليات والإجراءات التي تعمل بها، وهو ما يمنحها أفضلية في مواجهة الأزمات من خلال مواقف النخب وتكاتفها للحفاظ على النظام وترفعها عن استغلال المشكلات التي يواجهها لتحقيق مزايا مادية أو سياسية ضيقة، ويضرب أمثلة واقعية عن ذلك ومنها تجربة الثلاثينيات في أوربا وصمود الديمقراطية في وجه الكساد الكبير عدا في ألمانيا والنمسا، وفي الستينيات واجهت فنزويلا وكولومبيا مشاكلها، وفي دول أخرى تنتمي إلى الموجة الثالثة إذ لم تقم الأحزاب في إسبانيا باستغلال تطرف جماعة "الباسك" لنزع الشرعية عن النظام، وفي بيرو التفت الفصائل السياسية حول النظام الديمقراطي لتجنب حرب أهلية قد يسببها نشاط الميليشيات، ويتوقف استقرار الديمقراطية من ناحية المواطنين على وعيهم وإدراكهم للفارق بين النظام والحكومة، فقد تهتز ثقتهم بالنخبة الحاكمة التي يجدون الفرصة للإطاحة بها واستبدالها في الانتخابات بأحد البدائل السياسية المطروحة بينما تستمر قناعتهم بالنظام الديمقراطي[1].

ويقود مسعى التعرف على العناصر أو المعايير لما يسمى "**ثقافة سياسية ديمقراطية**" إلى نقطة الانطلاق التي تكون مجددا من عمل "ألموند" G. Almond و"فيربا" S. Verba الذي ميز بين ثلاثة أنماط اعتبرها نماذج نظرية مثالية للثقافة السياسية، يمكن أن يسود أحدها في مجتمع ما ليس بصورة مطلقة ودون النمطين الآخرين، أولها نمط الثقافة الضيقة–المحلية– Parochial وهي تخص الأفراد محدودي الإدراك والمعرفة بالحكومة والسياسة لكونهم أميين أو يسكنون مناطق ريفية نائية أو من النساء كبيرات السن المنغمسات بالكامل في الحياة الأسرية، فهؤلاء لا يتجاوز اهتمامهم حدود المجتمع المحلي الضيق، والشكل الآخر هو نمط الثقافة التابعة أو الرعوية Subject حيث يتسم المواطنون الذين يدرجون في هذه الخانة بالسلبية فلا ينخرطون في السياسة ولا يحاولون التأثير عليها ولو عبر التصويت، وإن كان لهم في المقابل شعور وتقييم للنظام السياسي ومخرجاته وموقف مؤيد أو معارض، بينما نمط الثقافة السياسية المشاركة Participant هو الذي يجعل الأفراد يتميزون بإدراك واسع لمختلف الجوانب السياسية من مدخلات ومخرجات إلى دور الذات في النظام السياسي، حيث كل فرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويبين "ألموند" Almond استنادا إلى ذلك وفي مناسبات مختلفة أن ما أطلق عليه هو و"فيربا" Verba تسمية "الثقافة المدنية" التي تدعم وتعزز وجود الديمقراطية هي تلك التي تسود فيها قيم ثقافة المشاركة بنسبة تصل إلى 60% في حين تكون الثقافة الفرعية تابعة

[1] هنتجتون، ترجمة: علوب، مرجع سابق، ص ص 345–353.

بحيز يناهز 30% بما يؤدي لاعتدال مستوى المشاركة والتجاوب والثقة بين النخبة الحاكمة والمواطنين، بينما تتضاءل إلى حدود 10% نسبة عناصر الثقافة الضيقة[1].

ويحدد "لاري دايموند" عناصر الثقافة السياسية التي تدعم إقامة الديمقراطية وتعزز استقرارها في مجموعة من القيم والقناعات كالتسامح والاعتدال التي سبق التأكيد عليها من قبل المفكرين الإغريق حيث أشار "أرسطو" على وجه الخصوص إلى أهمية هذين المبدأين، واستمر التأكيد على ضرورة وجود نمط ثقافي قائم على الاعتدال والتعاون والمساومة والتكيف بالأخص بين النخب السياسية في دراسات باحثين منظرين من أمثال "ألموند" G. Almond و"فيربا" S. Verba، و"سيمور مارتن ليبست" S. M. Lipset، و"روبرت دال" R. Dahl، و"أليكس إنكليس" A. Inkeles، وصولا إلى أدبيات الانتقال والترسيخ الديمقراطي، لمواجهة أكبر المعضلات أمام الديمقراطية المتمثلة في تجنب التطرف والعنف في مقابل الاختلاف والتنافس من جهة، وتحقيق قدر من الإجماع من جهة أخرى، من منطلق وعي ذرائعي براغماتي اعتبره "دي توكفيل" Alexis de Tocqueville صفة لصيقة بالديمقراطية الأمريكية لتفادي النزاع الصفري الذي يؤدي إلى الخسارة المطلقة عكس المساومة والتسوية التي تجعل الأهداف صالحة للتفاوض والأراء والمعتقدات مفتوحة أمام المشاركة والمعرفة الجديدة، فبموجب هذا المنطق يتم قبول القواعد الإجرائية للديمقراطية وكنتيجة له تبرز وتتجذر القيم التي تعد شروطا مسبقة لها كالانفتاح الفكري والتسامح الذي يعرفه "لوسيان باي" Lucian Pye "بقبول الفكرة بأن أحدا لا يملك حق احتكار الحقيقة المطلقة...في السياسة العامة"، ويمنع التطرف الأيديوجي و يؤدي لاتساع الشعور بالثقة السياسية والاجتماعية التي أشار إليها "هارولد لاسويل" Harold Lasswell بعبارة "الإيمان بالإمكانيات الخيرة عند الإنسان"، وهي ثقة لا تكون عمياء على كل فحيال القيادة السياسية ينبغي أن يكون هناك ما يصفه "سيدني هوك" Sidney Hook بالشك الذكي في وجه أي محاولة للتوسع في السلطة والتزام المنهج النقدي حفاظا على الحقوق الفردية غير القابلة للتحويل كما يطرحها "جاك مريتاين" Jacques Maritain، فهنالك اعتقاد بأن النزعة الفردية عامل أساسي في نجاح الديمقراطية اللبرالية[2].

ويدعي "باي" Pye في سياق ما تقدم أن فرص الديمقراطية محدودة في آسيا كون ثقافتها تميل إلى تغليب الولاء الجماعي على الحرية والاحتياجات الفردية، وإلى استحسان السلطة الأبوية التي تستجيب

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، ***قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية*** (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994)، ص ص 225-227.

ألموند، بويل، مندت، ترجمة: المغيربي، مرجع سابق، ص ص 106، 108.

نيوتن، فان ديث، ترجمة: الغامدي، نوير، ص ص 259، 260.

[2] دايموند، ترجمة: فلوعبود، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-21.

لحاجات الأمان من نبذ المجتمع والحفاظ على الوحدة واستتباب النظام بدل الفوضى والصراع، ما يؤدي إلى عدم انتقاد السلطة السياسية وإضفاء الطابع الشخصي عليها في كثير من الأحيان وتجاهل قيودها المؤسساتية، وإن كان باحثون آخرون يتحفظون على هذا الطرح جزئيا ويرون أن الفردية الراديكالية قد تقيض الديمقراطية بدل تعزيزها لذا يجب موازنتها مع روح عامة تقدر الصالح العام أو الإحساس القومي بعبارة أخرى كما يرى "رولاند بينوك" Roland J. Pennock، وعلى نحو مماثل يؤكد كل من "مايكل تومبسون" Michael Thompson و"ريتشارد إيليس" Richard Ellis و"آرون ويلدافسكي" Aaron Wildavsky على قيمة المساواة بجانب الفردية التي تمنع استبداد وتطاول السلطة في مقابل التنافس عليها وطبيعتها القائمة على الهرمية[1].

ويستفاد مما سبق أن المرونة والتسامح مع التوجهات المخالفة، والتحلي بالثقة حيال النظام الديمقراطي، مع الإحساس بالمسؤولية، وتبني روح نقدية لكبح جماح السلطة حفاظا على الحقوق الفردية بشكل متوازن مع الصالح العام، هي توجهات ضرورية بالنسبة للديمقراطية.

ويحصر كمال المنوفي مستعينا بما قدمه "بينوك" Roland J. Pennock عناصر الثقافة السياسية الديمقراطية في: **الشعور بالاقتدار السياسي**، وهو الإحساس بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية بالتعبير عن الرأي والنقد البناء دون تخوف الأفراد من أي تبعات لذلك، و**الإيمان بضرورة وجدوى المشاركة السياسية**، والتي تكون بدءا من مزاولة حق التصويت والانتخاب مرورا بالمشاركة في المناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات إلى اكتساب عضوية التنظيمات الحزبية والمدنية والترشح للمناصب العامة وانتهاء بالوجود الفعلي في بنية السلطة، و**التسامح الفكري المتبادل وروح المبادرة**، حيث يسمح لكافة التشكيلات السياسية والاجتماعية بالتعبير عن نفسها وإبراز خياراتها دون المساس بالنظام العام للمجتمع، و**لا شخصانية السلطة** عبر جعل السلطة السياسية مودعة في المؤسسات وغير متوحدة مع شخص الحاكم، و**الشعور بالثقة السياسية بصفة عامة** بمعنى ثقة المواطن في النظام والثقة فيما بين المؤسسات بعضها ببعض، وكذا الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع[2].

وقد أولى "رونالد إنجلهارت" Ronald Inglehart عناية خاصة لمتغير "الثقة بين الأفراد" Interpersonal Trust كأحد المعايير الثقافية التي اعتبرتها الأدبيات أساسية لتطور وبقاء الديمقراطية، والذي برز في عمل "إدوارد بانفيلد" Edward C. Banfield "الأساس الأخلاقي لمجتمع متخلف" Moral Basis of a

[1] نفس المرجع، ص21، 22.

[2] المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-71.

Backward Society سنة 1958، ومع "ألموند" G. Almond و"فيربا" S. Verba في كتابهما الثقافة المدنية The Civic Culture، أين اعتبراه عاملا أساسيا في تدعيم النشاط الجمعوي الذي يمثل ضرورة لفعالية المشاركة السياسية، والثقة مطلوبة أيضا لسريان القواعد الإجرائية للديمقراطية حيث يمكن تسليم السلطة للمعارضة دون التخوف من استبدادها وتعطيلها لمبدأ التداول، ويرى "إنجلهارت" أن هذا العامل غير كاف على انفراد وإنما يتطلب إلى جانبه التزاما طويل الأمد بالديمقراطية ومؤسساتها في أوساط المواطنين بصفة عامة لصمودها في أصعب الظروف نتيجة الشعور بأنها جيدة في حد ذاتها بغض النظر عن نتائجها الظرفية، وهو شعور يتولد عن إنجازات سابقة اقتصادية أو في مجالات أخرى أو عن التنشئة السياسية المبكرة، فما يطلق عليه الرضا عن الحياة Life Satisfaction يعتبره شعورا وموقفا محددا بالنسبة للنمو الاقتصادي وللرضا السياسي Political Satisfaction واستقرار الديمقراطية Stability of Democracy، حيث يفترض وجود علاقة تأثير متبادل بين الظروف الاقتصادية والأنماط الثقافية من حيث التوجهات والمواقف والقيم السياسية التي تتسم بالثبات نسبيا والقابلية للتغير في المدى البعيد، ويستند لإثبات وجهة نظره هذه إلى المعطيات البيانية الإحصائية التي قام بتوظيفها مستشهدا بجهود بحثية أخرى[1].

المطلب الثالث: المقاربة الثقافية للانتقال الديمقراطي

تزايدت أهمية مدخل الثقافة السياسية في دراسات الانتقالات الديمقراطية إثر الموجة الثالثة، ولقد تراكمت الأبحاث التي تناولت العلاقة بين المتغير الثقافي والديمقراطية أو حاولت تأكيدها، ومن أبرزها دراسة "رونالد إنجلهارت" Ronald F. Inglehart التي قدمها سنة 1990 في كتاب بعنوان "تغير الثقافة في المجتمع الصناعي المتطور" Culture shift in advanced industrial society، وأظهر من خلالها التلازم بين المواقف السياسية السائدة واستقرار الديمقراطية في إثنين وعشرين(22) دولة، ودراسة "روبرت بوتنام" Robert D. Putnam "جعل الديمقراطية تعمل" Making democracy work التي تناول فيها حكومات الأقاليم في إيطاليا الحديثة وانتهى بعد الاعتماد على مجموعة من المقاييس المبتكرة للأداء إلى أن فعاليتها مرتبطة إلى أقصى درجة بالتقاليد الثقافية والقيم المدنية الآنية (التي حدد لها أربع معايير هي: تفضيل التصويت، والإقبال على الاستفتاء، ومقروئية الصحف، وأعداد الجمعيات الرياضية والثقافية) لكل إقليم التي همشت تأثير الفوارق الاقتصادية بينها[2]، وهاتان من الدراسات التي أعادت بعث مفهوم الثقافة

[1] Inglehart, Op. cit, pp 1204-1215.
[2] Dalton, Op. cit, p 915.
Robert W. Jackman, Ross A. Miller, "A Renaissance of Political Culture?", ***American Journal of Political Science***, Vol. 40, No. 3 (August 1996), pp 633,641,642.

السياسية في الأبحاث المتعلقة بالانتقالات الديمقراطية خلال التسعينيات، بعد أن أثيرت الشكوك بخصوص تأثير المتغير الثقافي من قبل متخصصين على غرار"غييرمو أودونيل" G. O'Donnell و"فيليب شميتر" Ph. Schmitter و"لورانس وايتهيد" L. Whitehead و"غيسيب دي بالما" Giuseppe Di Palma[1]، إلى جانب آخرين أهملوا كل المتغيرات البنيوية مقابل تركيزهم على أدوار الفواعل لاسيما من النخب السياسية منهم "آدم بريزفورسكي" A. Przeworski و"سكوت مينورينغ" Scott P. Mainwaring والباحثة "تيري لين كارل" Terry Lynn Karl[2].

وكان انبعاث مفهوم الثقافة السياسية في أدبيات الانتقالات الديمقراطية من خلال الدراسات المسحية التي في مجملها اقترنت بالافتراض الذي يربط بين مستويات التأييد الشعبي للديمقراطية وبين إقامتها واستقرارها، وارتبطت بمجالات إقليمية منها على وجه الخصوص أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، فبالنسبة للحالة الأخيرة حصلت أبحاث مشتركة لكل من "فينيفتر" Ada W. Finifter و"ميكفيتش" Ellen Mickiewicz (1992)، أيضا "جيبسون" James L. Gibson و"دوش" Raymond M. Duch و"تيدين" Kent L. Tedin (1992)، وكذا "ميلر" Arthur H. Miller و"رايزنغر" William M. Reisinger و"هيسلي" Vicki L. Hesli (1993)، على نتائج مفاجئة تشير إلى دعم كبير للديمقراطية، وتم تسجيل نتائج مماثلة في دول أوربية شرقية من طرف "دالتون" Russell J. Dalton (1994) و "ميشلر" William Mishler و"روز" Richard Rose (1996) و"وايل" Frederik D. Weil (1993)، هذا على الرغم من التساؤل المنطقي الذي يطرحه مثلا "روهرشنايدر" Robert Rohrschneider حول هذه المواقف وما إذا كانت تمثل قيما ثابتة أم مجرد ردة فعل مستجيبة لصدمة الأحداث السياسية، وحتى مع التوجهات المناقضة التي رصدت في حالات انتقال أنظمة استبدادية ذات طبيعة يمينية وخارج الكتلة الاشتراكية، وقد كان الدعم للديمقراطية هو كذلك ميزة المواقف التي حصلت عليها مجموعة واسعة من الدراسات التي تناولت دول شرق آسيا، ومن أمثلتها دراساتا "شين" Doh Chul Shin حول كوريا الجنوبي(1993 مع "شاي" Myung Chey، و1999)، وبحث "شو" Yun-Han Chu عن تايوان (1992)، كما توصلت دراسة "ناتان" Andrew J. Nathan و"تيانجين شي" Tianjin Shi (1993) إلى معطيات غير متوقعة بالنسبة للصين التي تبدو بيئة معادية للديمقراطية حيث أظهر الاستطلاع وجود مواقف ليست بالضرورة معيقة لها، ولم تستثن الدراسات الاستطلاعية من هذا الصنف الدول الديمقراطية المتقدمة وأبرزها على الإطلاق تلك التي

[1] Dalton, Op. cit, p 915.
[2] Renske Doorenspleet, "The Structural Context of Recent Transitions to Democracy", ***European Journal of Political Research***, Vol. 43, Issue 3 (May 2004), p 310.

قدمها "إنجلهارت" Ronald F. Inglehart (1990، و1995 مع أبرامسون Paul R. Abramson، و1997)[1].

ولم توقف كل هذه الدراسات والأبحاث المؤيدة للطرح الثقافي الانتقادات التي استمرت في التشكيك بأهليته لصفة المدخل المعرفي في المجال السياسي بصفة عامة وبالنسبة للانتقالات الديمقراطية تحديدا، فقد طالت الانتقادات سابقا دراسة "ألموند" G. Almond و"فيربا" S. Verba لعدة أسباب من ضمنها عدم دقتها في ضبط مفهوم الثقافة السياسية كما يرى "أرند ليبهارت" Arend Lijphart بحمله على نطاق واسع ليشمل زيادة على التوجهات السياسية كافة العلاقات الاجتماعية والشخصية مما أكساه غموضا يمكن تجاوزه بحصره في مظاهر السياسة الجلية، ولتداخله مع النظام السياسي في استخدامهما ما جعله في نظر "كارول باتيمان" Carole Pateman غير قابل للتوظيف كمتغير مستقل، وهي فوق ذلك تشاطر "بريان باري" Brian Barry الرأي بأن الثقافة السياسية يمكن اعتبارها كنتيجة لا كسبب للعمليات السياسية وبتعبير أدق فالديمقراطية هي ما ينتج ثقافة مدنية لا العكس، في حين يتخذ "ليبهارت" موقفا وسطا معتقدا أن الثقافة تساهم في تشكيل البنى السياسية كما تصاغ منها أيضا، وتتفق "باتيمان" أيضا مع التوصيف الماركسي الذي أعرب عنه "جيرزي فياتر" Jerzy Józef Wiatr بتجاهل صاحبي "الثقافة المدنية" لتأثير المتغيرات السوسيو–اقتصادية أو بتعبيرها هي إهمالهما للعلاقة بين المستوى الطبقي والمشاركة السياسية، حيث المتغير الأول يمثل أساس الحسابات العقلانية للفعل وعدم الفعل من قبل المواطن[2].

ولم تكن الدراسات الأحدث التي ربطت بين الثقافة السياسية والديمقراطية في وضع أفضل، إذ لم تسلم بدورها من النقد، فإذا اعتبر "إنجلهارت" Inglehart الممثل الأبرز للاتجاه الذي دافع عن أطروحة العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، فإنه تعرض لحملة مساجلات ومناظرات لتصوراته، من بينها ما أثار حفيظته للرد عليها مثل التحدي المنهجي الذي واجهه به "ميشال سيليغسون" Mitchell A. Seligson المتعلق بتعذر اختزال المسافة بين المستوى الجزئي والكلي واعتبار النظام مساويا لمجموع أجزائه أو محاولة توظيف النتائج المحصل عليها في المستوى الفردي لفهم وتفسير المستوى الوطني، فهو عمل نتيجته الفشل كما أكد العديد من الباحثين في منهجية الدراسات المقارنة من أبرزهم "وليام روبينسون" William S. Robinson وأيضا "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski وزميله "هنري تون"Henry Teune[3]*، ومن

[1] Dalton, Op. cit, p 915, 916.
[2] Street, Op. cit, p 100, 101.
[3] Mitchell A. Seligson, "The Renaissance of Political Culture or the Renaissance of the Ecological Fallacy?", ***Comparative Politics***, Vol. 34, No. 3 (April 2002), pp. 273-292.

* الرد من قبل "إنجلهارت كان من خلال المقال التالي:

الدراسات التي أخضعت ما توصل إليه "إنجلهارت" Inglehart من نتائج للمراجعة وقللت من دقتها تلك التي قدمها كل من "روبرت جاكمان" Robert W. Jackman و"روس ميلر" Ross A. Miller الذين تعرضا أيضا للمعطيات الإحصائية في دراسة "بوتنام" Putnam، حيث عمدا خصوصا إلى دحض فكرة وجود أعراض ثقافية طويلة المدى التي تعود جذورها إلى نظرية "ماكس ويبر" Max Weber حول "الأخلاق البروتستانتية"، ليتوصلا إلى أن العلاقة السببية بين الثقافة السياسية والديمقراطية لا تدعمها قرائن واضحة**.

وقد واجه "إنجلهارت" أيضا الانتقاد الذي سبق أن تلقاه الطرح الثقافي حيث عبر "سيليغسون" M. Seligson بمعية "إدوارد ميلر" Edward N. Muller عن وجود علاقة عكسية، ففي نظرهما كثير من المواقف التي يفترض أنها مسببة للديمقراطية ومن ضمنها "الثقة فيما بين الأفراد" إنما هي نتيجة وأثر لها وليس العكس[1]، وهو التصور الذي تبناه كذلك الباحثان "ماثيو فايلز" Matthew D. Fails و "هيثر نيكول بيرس" Heather Nicole Pierce ليواجها به التشكيلة الكاملة من الأدبيات التي دعمت مقولة أن المواقف الجماهيرية الإيجابية من الديمقراطية محورية بالنسبة لاستقرارها وعمقها، مستشهدين بالمساهمات الأحدث ومنها ما كتبه "لاري دايموند" Larry Diamond (1999)، و"وليام ميشلر" William Mishler مع "ريتشارد روز" Richard Rose (2001)، و"مارتا لاغوس" Marta Lagos (2003)، و"ميكايل براتون" Michael Bratton رفقة "روبرت مايتس" Robert Mattes (2001، 2007)، و"جايسون ولس" Jason M. Wells مع "جونثان بريكهوس" Jonathan Krieckhaus (2006)، فمن خلال إمعان النظر في المسوح والاستطلاعات المعتمدة توصلا إلى أن إضفاء الديمقراطية ومؤسساتها يساهم في

Ronald Inglehart, Christian Welzel "Political Culture and Democracy: Analyzing Cross-Level Linkages", ***Comparative Politics***, Vol. 36, No. 1 (October 2003), pp. 61-79.

** قام "إنجلهارت" بمحاولة الرد على مختلف أوجه الانتقادات الموجهة له من قبل "جاكمان" و"ميلر" لإبطال طرحه الذي يربط بين الثقافة السياسية واستقرار الديمقراطية من خلال مقال مشترك، كان التعرض فيه خصوصا إلى النواحي المنهجية من حيث المتغيرات التي أقحمت والإحصائيات التي وظفت في دراستهما، لكنهما لم يستكينا لذلك ولم يلبثا أن قاما بهجوم معاكس آخر، وللملاحظة فقد أصدرت جميع المقالات التي تضمنت هذا السجال المعرفي في نفس المجلة وفي نفس العدد أنظر:

Jackman, Miller, Op. cit, pp 632-659.

Jim Granato, Ronald Inglehart, David Leblang, "Cultural Values, Stable Democracy, and Economic Development: A Reply", ***American Journal of Political Science***, Vol. 40, No. 3 (August 1996), pp. 680-696.

Robert W. Jackman, Ross A. Miller, "The Poverty of Political Culture", ***American Journal of Political Science***, Vol. 40, No. 3 (Aug., 1996), pp. 697-716.

[1] Edward N. Muller, Mitchell A. Seligson, "Civic Culture and Democracy: The Question of Causal Relationships", ***The American Political Science Review***, Vol. 88, No. 3 (September 1994), pp 635-652.

تشكيل القيم والمواقف الداعمة بينما لم يجدا أي علاقة بين شرعية الديمقراطية في نظر المواطنين وبين إقامتها وتعميقها[1].

وأخذت المناظرات النقدية في مجملها اتجاه إبطال ما يطلق عليه "لاري دايموند" L. Diamond "الحتمية الثقافية" التي عمد إلى تبرئة الطرح الثقافي منها مبديا تعارضه مع موقف "لوسيان باي" L. Pye الذي يدعمه "هاري إكشتاين" Harry H. Eckstein، بقوله أن الرواد الأوائل أقروا أن السببية تصح في الاتجاهين مستشهدا بما كتبه "غابرييل ألموند" G. Almond سنة 1990 تحت عنوان "دراسة الثقافة السياسية" The Study of Political Culture: "***المواقف تؤثر في البنية والسلوك، والبنية والأداء يؤثران بدورهما في المواقف***"، وهكذا فإن "الثقافة السياسية تؤثر على البنية الحكومية وأدائها، فهي تقيدها غير أنها بالتأكيد لا تحددها، ويرتكز إبطال الحتمية الثقافية على تفنيد مقولة ثبات وتماسك مكونات الثقافة السياسية واستعصائها على التغيير إلا على المدى التاريخي الطويل، ويقدم "دايموند" ثلاثة أسباب لرفضها، أولها نظري يرجع إلى ما توصلت إليه الأبحاث على مدار ثلاثة عقود إذ أظهرت أن الأبعاد المعرفية والموقفية والتقييمية مرنة وقابلة للتغير بشكل كبير نتيجة لأداء النظام والتجربة التاريخية والمشاركة السياسية، في مقابل ذلك تكون الالتزامات بالقيم والمبادئ الأعمق أكثر ثباتا ولا تتغير إلا على نحو بطيء استجابة لتجارب تاريخية هامة ولتغيرات مؤسساتية، أما السبب الثاني فهو تجريبي يقترن بما توصلت إليه الدراسات من أدلة من تناولها لبعض الحالات من الدول، والتي بقدر تأكيدها على أن الثقافة السياسية تؤثر على مستوى الديمقراطية واستمرارها، فقد بينت أنها تتشكل ويعاد تشكيلها من خلال مجموعة من العوامل، فزيادة على أسباب التعلم السياسي الواردة سلفا، ذكر التغيرات الواسعة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل الدولية ومنها الاستعمار والانتشار الثقافي، بالإضافة إلى أداء النظام السياسي نفسه وتجسيده عمليا، فيما ارتأى أن السبب الثالث معياري يتعلق بالنزوع للأمل، فالقول بأن الثقافة السياسية صلبة غير قابلة للتغيير والتطور يعني الحكم على العديد من الدول بالسلطوية الدائمة[2].

وسبق لدراسة "أليكس إنكليس" Alex Inkeles و"دايفيد سميث" David Smith (1974) أن ربطت التغيير في التوجهات بعملية التحديث، فقد وجد الباحثان أن العمل في المصنع والتعليم والتعرض لوسائل الإعلام عوامل تساهم في تكوين المعلومات حول القضايا العامة والزعماء القوميين، كما تؤدي إلى الاستعداد للانفتاح على خبرات جديدة وتقدير المهارة الفنية وتقبل التغيير الاجتماعي، ولاكتساب الثقة

[1] Matthew D. Fails, Heather Nicole Pierce, "Changing Mass Attitudes and Democratic Deepening", ***Political Research Quarterly***, Vol. 63, No. 1 (Mars 2010), pp. 174-187.

[2] دايموند، ترجمة: فلوعبود، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19، 35.

بالمقدرة والكفاءة الشخصية والسياسية، واعتبر "ألموند" G. Almond أن النزعة العلمانية للتحديث التي تقوم على تسخير العلم لتحقيق مزيد من السيطرة والتحكم في الطبيعة كانت عنصرا مهما في تشكيل الثقافة السياسية، والتي استقطبت عداوة الأصوليين الدينيين وأنصار البيئة في وجه المادية المتطرفة، مما خلق قضايا جديدة توجه المعرفة والعواطف والقيم المتصلة بقضايا السياسة العامة[1].

وافترضت الباحثة "نانسي بيرميو" Nancy Bermeo أن المعتقدات السياسية وحتى التكتيكات لدى النخب والجماهير قابلة للتغيير من خلال عملية تطلق عليها التعلم السياسي Political Learning، وتنتج هذه العملية حسبها عن التجارب من الأزمات الحادة وحالات الإحباط والتغييرات الكبيرة للبيئة بأبعادها المختلفة، فالفاعلون السياسيون عموما ناذرا ما يتجنبون تأثير الأزمات الاقتصادية أو الحروب الأهلية أو الانهيارات العنيفة لأنماط الحكومات المستعصية على التغيير، كما لا يمكنهم في أوضاع أكثر استقرارا تجاوز الإحباط السياسي والثبات على مواقفهم وسلوكياتهم السابقة، وتصادق الباحثة على مقاربة "روبرت أكسلرود" Robert Axelrod التطورية التي مفادها أن القيم والأفكار التي توجه السلوك السياسي يعاد تقييمها على ضوء الأحداث السياسية، وهو ما انتبه إليه أيضا "سيدني فيربا" Sidney Verba من مراجعة عمله السابق، وهذا جوهر مفهوم "التعلم السياسي" الذي يخالف الطرح الذي عبرت عنه بعض الدراسات بأن المعتقدات الأساسية هي نتاج التنشئة في مرحلة الطفولة في الأسرة والمدرسة وأنها إذا كانت قابلة للتغيير فذلك على نحو بطيء وعلى مر الأجيال[2].

وقد احتكم كثير من الباحثين للطرح الثقافي في صيغته الجامدة لتفسير التخلف الديمقراطي في البلدان العربية، وهو تحليل يحمل في طياته ميول المركزية الإثنية والعرقية التي برزت في فكر "ماكس فيبر" Max Weber من خلال كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (1905)، حيث حكم على الثقافة الشرقية بأنها استبدادية ولا عقلانية، ووصف الإسلام بحسب "بريان تيرنر" Bryan S. Turner بالمناقض للرأسمالية لافتقاده أساسا للقانون العقلاني الرسمي الذي يحكم مختلف العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولتوجهه الحربي كما زعم وعدم استقراره السياسي، وتجد هذه الأفكار خلفية لها في أطروحة "كارل ماركس" Karl Marx و"فريدريك إنجلز" Friedrich Engels عن "نمط الإنتاج الآسيوي" Asiatic mode of production، والتي كانت مقدمة للعديد من الأعمال الاستشراقية التي أثارت قضية تناسب البيئة الشرقية والعربية مع الديمقراطية وبالأخص مدى

[1] ألموند، بويل، مندت، ترجمة: المغيربي، مرجع سابق، ص ص 115–117.

[2] Nancy Bermeo, "Democracy and the Lessons of Dictatorship", ***Comparative Politics***, Vol. 24, No. 3 (April 1992), p 274.

توافقها أو من زاويتها موافقة الإسلام لها، ورغم وقوف العديد في صف السلبيين الذين ينتمي إليهم "اللورد بلفور" Arthur James Balfour بتصريحه بشأن الاحتلال البريطاني لمصر أمام مجلس العموم سنة 1910، حيث اعتبر أن الأمم الشرقية حكمت عبر التاريخ بالطغيان ولم تملك مصيرها لقرون ليصور الاستعمار على أنه المخلص الصالح، وقدم "فريد زكريا" Fareed Zakaria مثالا عربيا عن أتباع هذا الاتجاه هو "إيلي قدوري" Elie Kadourie الذي اقتطف فقرة من كتابه المعنون "الديمقراطية والثقافة السياسية العربية" Democracy and Arab Political Culture ينفي فيها أي صلة بين الأفكار الديمقراطية والتقاليد السياسية الإسلامية، وقوبل هذا التصور بالتشكيك من قبل الباحثين الغربيين قبل العرب والمسلمين، ويعطي "العربي صديقي" مثالا لأصحاب النظرة المعارضة بجلنر Ernest Gellner الذي يرى أن الإسلام يمتلك العديد من متطلبات الحداثة، بينما حذرت "ليزا أندرسون" Lisa Anderson من تطبيق أطروحة الثقافة السياسية على الدمقرطة العربية، في حين دعا "ميكاييل هودسون" Michael C. Hudson إلى تجنب السطحية والأحكام المسبقة والتماس الدقة منهجيا في توظيف هذا المدخل[1].

وأبدى "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington في هذا الصدد موقفا متحفظا من تناسب مبادئ وقيم الإسلام كليا مع الديمقراطية، ومع اعترافه بوجود عناصر إيجابية مستعرضا رأي "جلنر" Gellner السابق، وينطبق الأمر عنده على الثقافة الآسيوية أو ما يطلق عليه "الكونفوشيوسية" Confucianism، فإنه لم يتفق مع التوجه المتمركز حول الثقافة الغربية الذي ينسب بروزه إلى "جورج كينان" George Kennan أو حول المسيحية مع "وليام والاس" William Wallace، حيث يجد دواعي منطقية للحذر من التشبث بذريعة العوائق الثقافية Cultural Obstacles، وعلى رأسها أن التاريخ أثبت أن الثقافات ديناميكية قابلة للتغير مع تعاقب الأجيال[2].

وقد تلقف الكثير من الكتاب العرب التفسير الثقافي للتأخر الديمقراطي لاسيما منهم من اعتنقوا النهج الخطي للحداثة والديمقراطية وانتهلوا معارفهم من الغرب وتأثروا بثقافته، ومنهم سوري المولد "بسام طيبي" الذي يجد الحل للوضعية العربية في "الثقافة التقانية العلمية الغربية" المرتبطة بالعلمنة وعدم تسييس الإسلام من خلال إعادة تشكيل الثقافتين العربية والإسلامية، ومن أبرز الأعمال التي تدين الثقافة العربية

[1] صديقي، مرجع سابق، ص ص 186، 187.

Fareed Zakaria, "Islam, Democracy, and Constitutional Liberalism", ***Political Science Quarterly***, Vol. 119, No. 1, (Spring, 2004), p4.

Michael C. Hudson, "The Political Culture Approach to Arab Democratization: The Case for Bringing it Back In, Carefully", in Rex Brynen, Bahgat Korany, Paul Noble (Eds), ***Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Theoretical Perspectives*** (London: Lynne Rienner Publishers, 1995), p 62.

[2] Huntington, "Democracy's Third Wave", Op. cit, pp 22- 30.

ما قدمه "هشام شرابي" تحت عنوان "الأبوية الجديدة" Neopatriarchy (1988)، أين يحدد الملامح الهيكلية للتنظيم الاجتماعي والسياسي العربي في أربع سمات غير متوافقة مع الحداثة والديمقراطية، تتمثل في **التفتت الاجتماعي** حيث تشكل العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو المجموعة الإثنية بدلا من الأمة أو المجتمع المدني أساسا للعلاقات الاجتماعية والسياسية، و**التنظيم السلطوي** المتميز بالسيطرة والإكراه والأبوية عوض المساواة والاعتراف المتبادل والتعاون، و**النموذج الإطلاقي** ومعناه احتكام إدارة الشؤون العامة وسياسة المجتمع لوعي مطلق قائم على التجاوز والانغلاق لا يقبل الاختلاف والتعدد والانفتاح، والسمة الأخيرة هي **الممارسة الطقوسية** التي تؤدي إلى برمجة السلوك وتقف في وجه العفوية والإبداع والابتكار[1].

ويعبر "إيليا حريق" عن رؤية عربية مناقضة لوجهة النظر السالفة مؤولا الإصرار على مقولة أن الثقافة العربية تشتمل على عناصر أو تتسم بمزايا تحول دون الديمقراطية بأنه ضرب من ضروب الاستعلاء الاستشراقي من جهة، ومظهر للإحباط من النكسات المتكررة للعرب من جهة أخرى، فالذهنيات والمسالك كما يفضل ليست متغيرا مستقلا في تفسير الاستبداد، وهو ما يستنتجه من مناقشة بعض الأفكار في هذا الاتجاه كمقولة "عبد الله حمودي" حول علاقة "الشيخ والمريد"، فتوجيه الانتباه إلى الذهنيات والمسالك بدلا من بنية الاستبداد كما يقول ملهاة أول من يرحب بها الطغاة لأنها تنفي المعارضة وتعفي من مواجهة الطغيان بل و تدعو إلى اليأس[2].

ويطرح موقف وسطي في هذا المجال لا يتبنى تصور "الحتمية الثقافية" واستعصاء التغيير الثقافي، ولا يسقط في ذات الوقت العلاقة بين الثقافة السياسية وإرساء وتطوير واستمرارية الديمقراطية، على اعتبار أن هذه الأخيرة كما تم التأكيد عليه مرارا ليست مجرد مؤسسات وقواعد إجرائية وإنما ترتكز على قيم وقناعات وسلوكيات تشكل الأرضية المناسبة لقيامها وبقائها، ولأن الناس لا يولدون ديمقراطيين أو على حد قول "بينجامين باربر" Benjamin Barber الديمقراطية ليست شكلا طبيعيا للاجتماع، وإنما هي حالة فريدة تتبع رؤية مثقفة[3].

---

[1] صديقي، المرجع السابق، ص ص 184، 185.

[2] إيليا حريق، "التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك"، في إبتسام الكتبي، وآخرون، ***الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2004)، ص ص 12– 31.

[3] Sharon Cook, Joel Westheimer, "Introduction: Democracy and Education", ***Canadian Journal of Education***, Vol. 29, No. 2, Democracy and Education / La démocracie et l'éducation (January 2006), p 348.

ويمكن تهيئة البيئة الثقافية الموافقة للديمقراطية وفقا لهذا الطرح عبر عمليات التنشئة السياسية Political Socialization* وعلى رأسها "التعليم" Education، حيث تعتبر المدرسة المكان المفضل للقيام بهذه المهمة نظرا لما تتميز به من بين المؤسسات العامة بقدرتها للوصول لأكبر عدد من الفئات الفتية والشابة بشكل مستمر وهادف[1]، وكان التعليم محل تأكيد للوهلة الأولى لعلاقته بالديمقراطية من خلال التنويه بالأثر دون الاهتمام بالمحتوى كما كان الحال في كتابات "ليبست" S. M. Lipset، و"كارل دوتش" Karl W. Deutsch، وأيضا "ألموند" G. Almond و"فيربا" S. Verba، والتي تراكمت عليها أبحاث سعت بدورها إلى إثبات العلاقة بين التعليم والانتقال إلى الديمقراطية من خلال جمع المعطيات الإحصائية والربط بين المتغيرات على غرار ما قدمه "روبرت بارو" Robert J. Barro (1999)، و"إدوارد غلايزر" Edward L. Glaeser مع "رفاييل لابورتا" Rafael La Porta، و"فلورينسيو لوبيز دي سيلانس" Florencio Lopez De-Silanes و"أندري شلايفر" Andrei Shleifer (2004)، وكذا "إلياس بابايوانو" Elias Papaioannou و"جريجوريوس سيورونيس" Gregorios Siourounis (2005)[2].

وبرز مع امتداد موجة الديمقراطية إلى مختلف قارات العالم اهتمام متزايد بالتربية لأجل الديمقراطية Education for Democracy، أي بوضع البرامج التعليمية والتربوية أو إصلاح الموجودة منها لتتماشى مع غاية تزويد الأجيال الناشئة بالقيم المناسبة للديمقراطية وعلى رأسها ما يتعلق بالمواطنة الديمقراطية، دون استثناء فئات أخرى من خلال اعتماد برامج موجهة لأماكن العمل، وهناك من يرى على غرار "ستيفن فينكل" Steven E. Finkel ضرورة الذهاب أبعد من تشجيع المشاركة السياسية وتطوير المهارات المدنية إلى تشكيل قيم التلاميذ وفق الاتجاه الديمقراطي اللبرالي، وذلك لا يتوقف على المقررات وحسب

* التنشئة السياسية Political Socialization: هي عملية تعتمد على ما يمكن تسميته "النقل الثقافي" أو السعي لتوجيه الإدراك والسلوك السياسي للأفراد، أي أنها تهدف إلى تزويد الفرد بالمعلومات والقيم والمعايير لجعله قادرا على معرفة حقوقه وواجباته للتكيف في إطار المجتمع والنظام السياسي، وأيضا تحديد مواقفه وتوجهاته إزاء القضايا والأحداث السياسية، فغايتها هي تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع ونقلها عبر الأجيال، وهي عملية مستمرة في الزمان والمكان ولا ترتبط بفئة سنّية، وقد تتعلق بتغيير أو خلق ثقافة سياسية جديدة تتلاءم مع التطلعات والرهانات المستجدة أو المجتمع المثالي المنشود، ارجع إلى:

سمير خطاب، ***التنشئة السياسية والقيم – مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية***–، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 38–42،

عامر رمضان أبو ضاوية، ***التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري: دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية***، (طرابلس: دار الرواد، 2002)، ص ص 34، 35.

السيد عبد الحليم الزيات، ***التنمية السياسية – دراسة في الاجتماع السياسي–: الأدوات والآليات*** (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص ص 18–23.

[1] Cook, Westheimer, Op. cit, p 351.

[2] Florin N. Fesnic, "Can Civic Education Make a Difference for Democracy? Hungary and Poland Compared", ***Political Studies*** (June 2015), p 2.

Edward L. Glaeser, Giacomo A. M. Ponzetto, Andrei Shleifer, "Why Does Democracy Need Education?", ***Journal of Economic Growth***, Vol. 12, No. 2 (June 2007), p 77.

وإنما هنالك محددات أخرى للتربية المدنية كتوفير الجو المناسب في المدرسة والقسم والاهتمام بأساليب التعليم ونوعية المعلمين في تصور باحثين من ضمنهم "دافيد كامبل" David E. Campbell، وتماشيا مع توجيهات الأبحاث منذ أواخر التسعينيات ظهرت في هذا الإطار العديد من المشاريع في الديمقراطيات الناشئة والتي حظيت حسب "توماس كاروثيرز" Thomas Carothers بالدعم الدولي خصوصا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومانحين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إضافة إلى بعض المنظمات الخيرية[1].

ويتناول "فينكل" S. Finkel و"آمي إريكا سميث" Amy Erica Smith بالدراسة والتقييم كمثال عن هذه البرامج عبر العالم "البرنامج الوطني للتربية المدنية بكينيا" NCEP الذي ظهر للوجود قبيل الانتخابات الانتقالية الديمقراطية في 2002[2]، ولم تنحصر مثل هذه المبادرات في الدول حديثة العهد بالديمقراطية بل شملت حتى ما يعرف بالديمقراطيات الراسخة، والشاهد على ذلك المجموعة الاستشارية للتعليم من أجل المواطنة وتدريس الديمقراطية في المدارس التي أنشئت بقرار وزير الدولة للتعليم والتشغيل في بريطانيا "دافيد بلانكيت" David Blunkett في نوفمبر 1997[3]، ومن بين المبادرات المهمة التي تدعم الاهتمام بالتعليم لأجل الديمقراطية على المستوى الدولي المشروع الذي أطلقته "الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي" (IEA)*، وتم إقراره من قبل جمعيتها العامة سنة 1994 وغرضه "دراسة التربية المدنية" The Civic Education Study من خلال تحليل وتقييم حالها في مجموعة من البلدان وهو ما تم على مرحلتين، في أولاها جرى تجميع معطيات عن ظروف ومحتوى وسير هذه العملية من قبل الخبراء في كل من الدول الأربع والعشرين (24) المشمولة، حيث تمت حوصلة دراساتهم باستخلاص مجموعة المواضيع التي

---

[1] مصطفى محسن، "التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل"، ***المستقبل العربي***، السنة 26، العدد 294 (أوت 2003) ص ص 36–39.

عبد الإله بلقزيز، ***في الإصلاح السياسي والديمقراطية***، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007)، ص ص 100–107.

Fesnic, Op. cit, p 2.

Steven E. Finkel, Amy Erica Smith, "Civic Education, Political Discussion, and the Social Transmission of Democratic Knowledgeand Values in a New Democracy: Kenya 2002", ***American Journal of Political Science***, Vol. 55, No. 2 (April 2011), p 418.

[2] Ibidem.

[3] David Kerr, "Changing the Political Culture: The Advisory Group on Education for Citizenship and the Teaching of Democracy in Schools", ***Oxford Review of Education***, Vol. 25, No. 1/2, Political Education (Mars – June 1999), pp. 275-284

* الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) هي منظمة غير حكومية لأغراض البحث في إنجازات التعليم على المستوى الدولي، ترسم وجودها القانوني سنة 1967 في حين كان ظهورها في سنة 1958، مقر هيئتها الإدارية بأمستردام عاصمة هولندا، وتوجد حوالي 70 دولة ممثلة من خلال مؤسسات بحثية في هذه المنظمة، كما شارك ما يقرب 100 دولة في مشاريعها، حيث شكلت على مدار خمس عقود شبكة عالمية قوية من العلماء والباحثين ومحللي السياسات والخبراء التقنيين في مجالات التعليم والتربية، انظر الموقع الرسمي:

IEA (International Association for the Evaluation of Educational Achievement), website: http://www.iea.nl/

اعتبروا أن معرفتها ضرورية بالنسبة لتلاميذ في سن الرابع عشرة (14) فيما يتعلق بالمؤسسات الديمقراطية والمواطنة، وتشمل الانتخابات والحقوق الفردية والهوية الوطنية والمشاركة السياسية واحترام الاختلاف العرقي والسياسي، وعرض ذلك في كتاب كان ممهدا للمرحلة الثانية التي خصصت لاختبار الجوانب النظرية واستطلاع ومسح المواقف والسلوك في ثمان وعشرين دولة من خلال استبيان وزع على المعنيين من التلاميذ والمعلمين ومديري المدارس، وقد نشرت في إصدار آخر[1].

يظهر مما تقدم أن الديمقراطية والقيم والمواقف المتصلة بها ليست حكرا على مجال ثقافي أو مجتمع بعينه، ذلك أن الثقافة لا توجد على هامش التاريخ أو في معزل عن التأثير التلقائي للتطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما لا يمكن أن تتصلب في وجه الجهود والمبادرات الواعية لأجل التغيير الثقافي، هذا فضلا عن أن التقاليد والموروث الحضاري لأي مجتمع يشتمل على عناصر تدعم الديمقراطية باعتبارها تعكس قيما إنسانية سامية، ويمكن القول بذلك أن الجمود ليس سمة الثقافة ولا الحتمية طابعها، وعلاقتها بالبناء المؤسساتي والسلوك السياسي تسير في اتجاهين تأثير وتأثر، حيث تساهم الثقافة السياسية الملائمة في ترقية الممارسة الديمقراطية، كما يساعد الحكم الديمقراطي على خلق خصائص فكرية ونفسية وسلوكية تدعم الديمقراطية.

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانتقال الديمقراطي في الجزائر

يخص هذا الجزء من الدراسة قياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانتقال إلى الديمقراطية في الواقع الجزائري، وهي مؤشرات تم استقاؤها من الإطار النظري، ووقع الخيار عليها استنادا أيضا إلى دراسات أخرى قامت بإسقاط مماثل، وكذا وفقا لرؤية الباحث ولتقديره لأهمية هذه المؤشرات والمتغيرات ولما توفر من المعطيات والبيانات.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للانتقال الديمقراطي في الجزائر

يتجاوز البحث سرد التطور التاريخي للسياسات الاقتصادية في الجزائر ونتائجها وآثارها على الاقتصاد والمجتمع في مختلف المراحل، ويركز على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والتي هي بلا شك

[1] Judith Torney-Purta, John Schwille, Jo-Ann Amadeo, ***Civic Education Across Countries:Twenty-four National Case Studies fromthe IEA Civic Education Project*** (Delft, Netherlands : Eburon Publishers, 1999), 622 p.
Judith Torney-Purta, et al, ***Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen*** (Delft, Netherlands : Eburon Publishers, 2001), pp 9, 10.

نتاج للخيارات السابقة وتراكمات انعكاساتها المختلفة، كما ينبغي التنويه إلى أن هذه الدراسة لا تتطلع ولا تدعي تغطية كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تقتصر على أهمها من حيث الدلالة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في علاقته بظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية حسب الأدبيات (كالدخل الفردي وانتشار التعليم)، وحسب رؤية وتصور الباحث وما توفر له من البيانات.

أولا: التبعية للمحروقات: اقتصاد ريعي غير منتج

يأتي على رأس أسباب معاناة الجزائر اقتصاديا تبعيتها لقطاع المحروقات حيث أن التوازنات المالية رهينة لأسعار هذه الأخيرة في الأسواق العالمية، فمعظم الصادرات الجزائرية من المحروقات التي شكلت نحو 97.4% من القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2010، ولم تتجاوز قيمة الصادرات من السلع الأخرى 1.52 مليار دولار منها 1.3 مليار دولار قيمة منتجات الصناعة الاستخراجية، و0.22 مليار دولار كعائد من تصدير مواد استهلاكية تتمثل في خمور وتمور وحمضيات وفواكه جافة[1]، وفي إحصاء آخر بلغت قيمة الصادرات 64.378 مليار دولار سنة 2013 منها 63.327 مليار دولار تمثل عائدات المحروقات مع سعر 109.584 دولار لبرميل النفط، بعد أن كانت 70.583 سنة من قبل وحينها بلغ متوسط السعر السنوي لبرميل النفط 111.045 دولار[2].

جدول رقم (2. 3): تطور إيرادات الجزائر من المحروقات (2002– 2013)

السنة	القيمة/ مليار دينار
2002	1007.9
2003	1350
2004	1570.7
2005	2352.7
2006	2799
2007	2796.8
2008	4088.6
2009	2412.7
2010	2905
2011	3979.7
2012	4184.3
2013	3678.1

[1] علي مكيد، عماد معوشي، "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق"، ***المستقبل العربي***، السنة 37، العدد 423 (ماي 2014)، ص 106.

[2] Office National des Statistiques, ***La balance des paiements 2009 – 2013***, lien de téléchargement: https://www.ons.dz/IMG/pdf/BP09-13.pdf

المصدر: جمال بوثلجة، "النفط بين النعمة والنقمة: حالة الجزائر (2000– 2015)"، ***مجلة المستقبل العربي***، السنة 39، العدد 453 (نوفمبر 2016)، ص 40.

وبلغت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)* للجزائر بين 40 و50% في الأعوام 2006– 2008، وكانت مساهمته في هذا الناتج بنسبة 45% من الحجم العام في 2007، وذلك بفضل القيمة المضافة التي قاربت 77 مليار دولار في 2008[1]، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حقق الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مطردا يصل في المجموع إلى 5.3% في الفترة بين 2000 و2011، والذي يرجع أيضا للاستثمارات العمومية الكبيرة خاصة في مشاريع البنية التحتية[2]، وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد فإن الصناعات الاستخراجية قد ساهمت سنة 2013 بمبلغ 65.359 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 28.9%[3].

وتنعكس أسعار المحروقات صعودا ونزولا على كثير من المؤشرات الاقتصادية للبلد على غرار الميزان التجاري، فالجزائر تخصص فاتورة استيراد كبيرة لمنتجات متنوعة تستهلك مبالغ كبيرة من عائداتها بالعملة الصعبة خاصة من بيع موارد الطاقة التي مثلت 96.9% من مجموع الصادرات سنة 2013، ومن خلال الجدول التالي نستوضح تركيبة وقيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات خلال سنتي 2012 و2013.

جدول رقم (2. 4): المبادلات الخارجية للجزائر حسب أصناف المواد والمنتجات 2012– 2013

المواد والمنتجات	الواردات/ مليون دولار أمريكي			الصادرات/ مليون دولار أمريكي		
	2012	2013	النسبة%	2012	2013	النسبة%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	9022	9580	17.4	317,6	402	0.6

* يشير هذا المتغير إلى قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما في سنة معينة.

IndexMundi: data portal, website:
https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=ag&v=65

[1] Mohamed Chabane, "L'Algérie otage de ses hydrocarbures: obligation de réformes, urgence d'une reconversion", ***Cahiers de la Méditerranée***, No. 81 (2010), pp 319- 330 sur site:
https://journals.openedition.org/cdlm/5652
Yamna Achour Tani, ***Analyse de la politique économique algérienne***, Thèse De Doctorat en Sciences Economiques (Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, 2013), p 25, sur internet:
https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00984242/document

[2] أسماء بن طراد، "تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري"، ***المستقبل العربي***، السنة 41، العدد 472 (جوان 2018)، ص 84.

[3] صندوق النقد العربي، ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014***، أبو ظبي، 2014، ص 373، محمل من الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

مواد طاقوية وزيوت	4955	4385	8.0	71829	63722	96.9
مواد أولية	1742	1740	3.2	10,7	9	0.0
منتجات خام	97	101	0.2	158,2	100	0.2
منتجات نصف مصنعة	10629	11310	20.6	1535	1453	2.2
معدات زراعية	330	508	0.9	1,2	0	0.0
معدات صناعية	17513	19919	36.2	32,4	29	0.0
سلع استهلاكية	6088	7485	13.6	19.2	17	0.0
المجموع	50376	55028	100	73903	65733	100

Source: Office National des Statistiques, La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, ***Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 à 2013***, Alger, 2014, pp 10, 13, 89, sur internet :
https://www.ons.dz/IMG/pdf/echangext04-14.pdf

ويلاحظ من خلال المعطيات بالجدول أن قيمة الصادرات قد تراجعت قليلا بحكم الانخفاض الطفيف في سعر برميل النفط في سنة 2013 مقارنة بالسنة الفارطة، ومع ذلك بقي ميزان المدفوعات يسجل رصيدا إيجابيا، لكن الحال لم يبقى كذلك مع استمرار انخفاض الأسعار في السنوات اللاحقة* ما أدى إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري (فاق 17 مليار دولار سنة 2015)[1] رغم إجراءات التقشف.

وسجلت عموما إحصائيات إيجابية لجل المؤشرات الاقتصادية منذ مطلع الألفية الجديدة وإلى غاية 2013، فقد تطور الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا ووصلت نسبة نموه إلى 3.8% في سنة 2000 في حين قدرت بنسبة 3% سنة 2013 مع بلوغ الزيادة ذروتها سنتي 2005 و2009 بنسبة 5.9%، وعرف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة معتبرة حيث سجل ارتفاعا من 1801 دولار سنة 2000 إلى 3132 دولار في 2005 ثم 4480 دولار في 2010 ليصل إلى 5784 دولار في 2013، وزيادة على أن حصيلة الصادرات تضاعفت ثلاث مرات تقريبا بين 2000 و2013 بقفزها من 21.1

* فقد سعر البرميل 74% من قيمته منذ جويلية 2014 لينحدر من 105.6 دولار للبرميل إلى 26.5 دولار في جانفي 2016، ارجع إلى: فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، ***مجلة الاقتصاد والمالية***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، المجلد 02، العدد 02، (السداسي الثاني 2016)، ص 23.

[1] Ministère de L'industrie, Agence Nationale de Développement de l'Investissement, ***Bilan du commerce extérieur***, sur internet:
http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

مليار دولار إلى 63.5 مليار دولار**، فإن احتياطي الصرف قد ارتفع بقدر هائل وغير مسبوق من 11.9 مليار دولار في سنة 2000 ليبلغ 194 مليار دولار عام 2013، وفي ذات العام تقلصت المديونية العمومية الخارجية إلى 374.5 مليون دولار بعد أن ناهزت 20.4 مليار دولار سنة 2000، وقدر معدل التضخم بنسبة 3.3% في 2013 مقارنة بنسبة 4.2 سنة 2000، مع معدل 9.8% للبطالة في 2013 بعد أن بلغ 29.8 سنة 2000، وهذه أرقام في المجمل تعبر عن حالة صحية للاقتصاد الجزائري إلى غاية التاريخ المحدد[1]، لكنها حالة ظرفية مثلما تأكد بمرور السنين لم تكن نتاجا لحدوث تنمية اقتصادية حقيقية حملت معها تغييرات هيكلية عميقة للبنية الاقتصادية، بما أنها ترتبت عن بحبوحة مالية صنعتها إيرادات المحروقات التي تخضع لتقلبات السوق العالمي، فمثلا وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 كان من المرتقب أن تكون هناك انعكاسات وهزات ارتدادية لها على اقتصاديات الدول التي لم تمسها مباشرة كالجزائر، وبخاصة على أسعار المحروقات نتيجة لتراجع الطلب، ففي ظرف قياسي انخفضت أسعار البترول من 147 دولار في فيفري 2008 وبعد أن بلغت ذروتها في صيف ذلك العام وفاقت 148 دولار إلى 33.87 في شهر ديسمبر من السنة نفسها[2]، رغم أنه عاد للارتفاع بعد ذلك.

جدول رقم (2. 5): مؤشرات للوضع الاقتصادي في الجزائر 2000– 2013

المؤشرات الاقتصادية				
السنوات	معدل النمو الاسنوي / الناتج المحلي الإجمالي *(%)	احتياطي الصرف (مليار دولار)**	المديونية الخارجية (مليار دولار)***	المتوسط السنوي لأسعار برميل النفط بالدولار****
2000	3.8	/	25.3	27.6
2001	3.0	/	22.3	23.12
2002	5.6	/	22.64	24.36
2003	7.2	/	23.35	28.1
2004	4.3	43.5	21.82	36.05

** توجد فروق واضحة ما بين الأرقام والإحصائيات المقدمة من مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية، لكنها تبقى غالبا بسيطة ولا تؤثر على تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية للبلد.

[1] Ministère de L'industrie, Agence Nationale de Développement de l'Investissement, ***les indicateurs économiques de l'Algérie maintenus à des niveaux soutenables: 2000- 2013***, sur internet: http://www.andi.dz/index.php/fr/presse/1034-2000-2013-les-indicateurs-economiques-de-l-algerie-maintenus-a-des-niveaux-soutenables#:~:text=L'ann%C3%A9e%202013%20a%20%C3%A9t%C3%A9,%2C45%20mds%20de%20dollars).

[2] كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، "الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، ***Revue d'économie et de statistique appliquée***، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 8، العدد 1 (جوان 2011)، ص 108.

50.59	17.19	56.5	5.9	2005
61	5.7	78	1.7	2006
69.04	5.6	110.6	3.4	2007
94.1	5.59	143.5	2.4	2008
60.86	5.41	149.3	1.6	2009
77.38	5.86	150.1	3.6	2010
107.46	4.405	183.1	2.9	2011
109.45	1.7	191.6	3.4	2012
105.87	1.61	192.5	2.8	2013

* World Bank, World Development Indicators, on website:
https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators
** IndexMundi: data portal, website:
https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=144&c=ag&l=en

*** يمينة كواحلة، "الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية"، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، مخبر الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لونيسي– البليدة 2، المجلد 6، العدد 1 (ديسمبر 2015)، ص ص 267، 270– 271.

**** statista, Business Data Platform, website:
https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/

تؤكد الأرقام على استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لأسعار المحروقات*، فالمؤشرات الاقتصادية الإيجابية في الفترة بين 2000 و2013 ارتبطت بالعائدات المالية المعتبرة المتأتية من ارتفاع الأسعار، حتى أن أي تذبذب ظهر انعكاسه بوضوح من خلال الأرقام المستعرضة، ولم تعكس الوضعية الاقتصادية والمالية على الإطلاق أي تغيير هيكلي للاقتصاد الجزائري بدليل أن المحروقات استحوذت على نسبة تفوق 98% من حجم الصادرات سنة 2013، فالعوائد على ما يبدو لم تستثمر في القطاعات الأخرى بما يساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتجنب سيناريو مماثل لأزمة التسعينيات بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986، ويقدم "جمال بوثلجة" تفسيرا مفاده تغلغل الاستعمار وأذنابه في مفاصل السلطة والاقتصاد بالجزائر، والذي كرس التبعية الاقتصادية وأغلق المجال أمام إمكانية التغيير، فبهذا الوضع تبقى الجزائر موردا للطاقة التي تستنزف معظم عائداتها في استيراد جل احتياجات السوق المحلية، حيث يتم اللجوء للسوق الأوروبية لتغطيتها بنسبة 52.2% والفرنسية خصوصا بنسبة 11.4% حسب إحصائيات 2013

* يؤدي الاعتماد الكبير للدولة على الموارد الطبيعية إلى إضعاف اقتصادها، وتحمل تبعات ما أسمته مجلة "الإيكونوميست" البريطانية "المرض الهولندي، حيث لاحظت سنة 1977 تراجع الصناعات التحويلية في هولندا بسبب الاعتماد على البترول والغاز الذين اكتشفا في النصف الأول من القرن العشرين، وأدى ذلك إلى تنامي ظاهرة الخمول والكسل وانتشار البطالة، لتمس العدوى بعد ذلك كثيرا من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا، انظر: بوثلجة، المرجع السابق، ص ص 37، 38.

(في 2003 كانت 23.9% من الواردات الجزائرية قادمة من فرنسا من أصل 57.4% من دول الاتحاد الأوروبي ككل)[1].

ويعد استشراء الفساد عاملا رئيسيا لإهدار الموارد المالية وعدم استغلالها بعقلانية في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات والتخلص من التبعية للمحروقات، ففي زمن البحبوحة شاعت قضايا الفساد المالي وطغت على الأحداث الوطنية، فمنذ بداية الألفية سجلت قضية الخليفة سنة 2003 وقضية الطريق السيار شرق–غرب سنة 2009 ومسلسل سوناطراك (قضية سوناطراك 1 في 2006 ثم سوناطراك 2 و3 في 2013)، والتي تراوحت بين نهب المال العام والرشوة وإبرام الصفاقات الفاسدة، ومع ذلك لم يتم التعامل بجدية ملموسة مع ملف الفساد رغم مصادقة الجزائر في 2004 على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والآليات المعتمدة في هذا الإطار المتمثلة في قانون مكافحة الفساد في فيفري 2006 وتأسيس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والديوان الوطني لقمع ومحاربة الفساد، وسبق لرئيس اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان "فاروق قسنطيني" أن صرح بأن 7000 قضية فساد سقطت بالتقادم على مستوى المحاكم، وتحتل الجزائر المراتب الأخيرة حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (المرتبة 94 في 2013)[2].

ويقف الاقتصاد الريعي عقبة أمام الانتقال الديمقراطي في الجزائر من حيث أن العائدات المالية تغطي على الفشل الاقتصادي للنظام، وتساعده فوق ذلك كما كان الحال في فترة البحبوحة المالية على شراء السلم الاجتماعي ووقف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، ففي سياق مالي إيجابي رصدت مبالغ ضخمة لقطاعات اجتماعية وللبنية التحتية للطرقات والمواصلات وغيرها، حيث خصص مثلا مبلغ 280 مليار دولار لقطاع السكن في الفترة الممتدة بين 2004 و2014، زيادة على ضخ كتلة نقدية كبيرة في التداول مع فتح المجال لاستيراد السلع المختلفة حتى المصنفة في خانة الرفاهية، ما ساهم في توسيع دائرة الفساد عبر تضخيم الفواتير وتهريب العملة، مع نشاط كبير للاقتصاد الموازي خارج التغطية الجبائية، ومشاكل أخرى سرعان ما تبرز انعكاساتها مع تراجع الإيرادات الريعية، وإن كان ذلك ساعد البعض على تحقيق زيادة في الدخل وساهم في اغتناء بعض آخر، وسعى النظام لصد موجة الربيع العربي خاصة مع اندلاع احتجاجات اجتماعية في المدن الكبرى بمزيد من الإنفاق، فتم الإعلان عن استمرار الدعم للمنتجات

---

[1] نفس المرجع، ص ص 44، 45.

Office National des Statistiques, ***Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 à 2013***, Op. cit, p 18.

[2] بوتلجة، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

محمد شراق، "الجزائر تدير ظهرها لليوم العالمي لمكافحة الفساد"، الخبر، 9 ديسمبر 2014، على موقع الإنترنت:
https://www.elkhabar.com/press/article/76795/

الاستهلاكية الأساسية، وتسهيل منح قروض للمشاريع المصغرة للشباب مع زيادة حجمها، واستحداث مناصب شغل مؤقتة في إطار عقود ما يسمى الإدماج المهني التي تمت مراجعتها من حيث المدة والأجرة الشهرية*، وذلك بموجب مجموعة من المراسيم التنفيذية الصادرة في مارس 2011، فضلا عن زيادات في رواتب أسلاك من موظفي الدولة، وكان ذلك بفضل الفائض المالي عن ميزانية الدولة الذي ناهز 200 مليار دولار[1].

ويكمن تأثير الاقتصاد الريعي على النظام السياسي في الجزائر أيضا في طبيعة المعايير والقيم السياسية السائدة، فقد دفع النخبة الحاكمة إلى الاستماتة في التمسك بالسلطة للتحكم في الثروة وتوزيعها، وهذا في ظل تغييب الشفافية وتعطيل المشاركة لتعظيم منافع أفرادها، وشجعت على انتقال عدوى الفساد لباقي الطبقة السياسية وعلى مستوى المجتمع ككل، لتشيع قيم الشطارة والنهب والاحتيال واللهث وراء الاستفادة من الريع، وتصبح العلاقات السياسية محكومة بالزبونية القائمة على الولاء على أساس المصالح الضيقة والخضوع للإغراء والإكراه، وغاب العقد السياسي الاختياري بين الحاكمين والمحكومين والذي يستند إلى الرضا العام ويقبل الإلغاء والتجديد[2]، وتدعم معطيات الحالة الجزائرية بذلك الفرضية التي أيدتها الأدبيات بوجود علاقة سلبية بين الاقتصاد الريعي وإمكانية الانتقال للديمقراطية.

ثانيا: مؤشر الدخل الفردي

يعد متوسط الدخل الفردي من الناتج الإجمالي الوطني Per Capita Gross Domestic Product أهم المقاييس التي اعتمدتها الأدبيات للاستدلال على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والانتقال إلى الديمقراطية، وذلك وفقا لمقاربة التحديث التي أصل لها "سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipset، والتي تفترض أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تعقيد البنية الاجتماعية ببروز فئات قوية (العمال، المنتجون، المجتمع المدني...) نسبيا تحد من سيطرة النظام التسلطي، وحظيت باهتمام كبير في الأدبيات

* أصبحت مدة العقود ثلاث سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص، بعد أن كانت سنة قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب المستخدم، وسنة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي بعد أن كانت غير قابلة، أما الأجرة الشهرية فأصبحت 15000 بدلا من 12000دج بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي، و10000 دج بدلا من 8000 للتقنيين السامين، ارجع إلى: مرسوم تنفيذي رقم 11– 105 مؤرخ في 1 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 6 مارس سنة 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 08– 126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، ***الجريدة الرسمية***، السنة 48، العدد 14، 6 مارس 2011، ص ص 24، 25.

[1] Lahouari Addi, "Le régime algérien après les révoltes arabes", ***Annuaire IEMed de la Méditerranée*** (2013), pp 187, 188.
https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Addi%20Algerie%20revoltes%20arabe%20FR.pdf/at_download/file

[2] محمد حليم ليمام، ***ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 155، 156.

التي أخضعتها بعد ذلك للتحقيق بالاستدلال التجريبي، فمؤشر الدخل الفردي ورغم أنه تعرض للانتقاد لعدم كفايته للتعبير عن مستوى التنمية له ميزة بالمقابل إذ يقاس كميا بالأرقام، وتغطي بياناته بذلك أكبر قدر ممكن من البلدان وعلى امتداد فترات تاريخية طويلة، ومن بين الدراسات التي وظفت هذا المؤشر للاستدلال مثلا دراسة "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski وزملاؤه (1996)، وكذا دراسة "روبرت بارو" Robert J. Barro (1999) المذكورتين سابقا، هذا الأخير اعتمد مقياسا ومتغيرا آخر للاستدلال على مقاربة التحديث هو التعليم، ولا يزال الدخل الفردي رغم التحفظات يحظى بنفس المكانة بالنسبة للتنمية وإن تم توظيفه في الأبحاث مع متغيرات مرافقة أو ضابطة، وذلك على نحو ما سلكه "إبراهيم البدوي" و"سمير مقدسي" (2017) بإقحام متغير ريع الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي[1].

جدول رقم (2. 6): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2000–2013

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م. ن. ف. (دولار)	1765	1740.6	1781.8	2103.4	2610	3113.1	3478.7	3946.7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
م. ن. ف. (دولار)	4923.8	3883.1	4479.3	5462.3	5591.2	5498.8		

Source: World Bank, World Development Indicators:
https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators

وتصنف الجزائر وفقا للمعطيات الرقمية الواردة من قبل البنك الدولي بين الدول ذات متوسط الدخل الأدنى[2]، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف الاقتصاد الجزائري وطاقاته الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، ما ينسحب على الوضع الاجتماعي الذي يمكن التعبير عنه أيضا بتدني القدرة الشرائية الناجم عن التضخم والتراجع المستمر لقيمة العملة (الدينار الجزائري).

[1] Elbadawi, Makdisi, "Introduction and Summary", in ***Democratic Transitions in The Arab World***, Op. cit, pp 15, 41- 43.

[2] البنك الدولي، البيانات، الجزائر، على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria

جدول رقم (2. 7): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل عملتي اليورو والدولار (2001-2013)

السنوات	1 يورو مقابل الدينار	1 دولار مقابل الدينار
2001	69.20	77.26
2002	75.37	79.69
2003	87.46	77.37
2004	89.64	72.07
2005	91.32	73.37
2006	91.24	72.65
2007	95	69.36
2008	94.85	64.58
2009	101.30	72.65
2010	103.50	74.32
2011	102.22	72.85
2012	102.16	77.55
2013	105.44	79.38

المصدر: وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies

استمر تراجع سعر صرف الدينار الجزائري بسبب خفض قيمته بوحي من السياسة الاقتصادية المملاة من صندوق النقد الدولي منذ 1994، نتيجة للوضع المالي المتدهور بعد انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات وتراكم الديون الخارجية وخدماتها، فبنهاية الاتفاق مع الهيئة الدولية فقد الدينار 60% من قيمته ليبلغ سعر الصرف الرسمي للدولار 64.55 دينار في مارس 1999، وساهم ذلك في ارتفاع أسعار السلع والخدمات خاصة مع تحرير أسعار السوق الداخلية ابتداء من سنة 1992، وإلغاء الدولة لدعمها لكثير من السلع ما عدا بعض المواد الغذائية الأساسية، وهو ما أدى كنتيجة إلى تآكل القدرة الشرائية في مقابل الارتفاع النسبي الأقل للأجور وتفشي البطالة، وتسبب ذلك في تقليص الطلب لشريحة اجتماعية واسعة ما نتج عنه تراجع معدل التضخم الذي وصل إلى معدل قياسي سنتي 1992 و1993 ببلوغه نسبة 45%[1]، ورغم التحسن الكبير للوضعية المالية خلال العشرية الأولى بعد سنة

[1] مكيد، معوشي، المرجع السابق، ص ص 101، 102.

2000 نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات والذي انعكس على كثير من المؤشرات الاقتصادية، فإن تأثيره لم يكن واضحا على قيمة العملة وعلى الأسعار، وأيضا على القدرة الشرائية نسبيا حتى مع الزيادات في الأجور وأرباح المشاريع الخاصة والأعمال الحرة بسبب الحركية الاقتصادية التي ترتبت عن الوفرة المالية، وذلك بدليل استمرار الغليان في الجبهة الاجتماعية وكثرة الحركات الاحتجاجية.

جدول رقم (2. 8): معدل الزيادة السنوية في أسعار المستهلك (2000– 2013)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل (%)	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9

2009	2010	2011	2012	2013
5.7	3.9	4.5	8.9	3.3

Source: World Bank, World Development Indicators, on website:
https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators

يلاحظ أن هذا المؤشر كان عموما في ارتفاع حتى في فترة الوفرة المالية حيث سجل أعلى معدل له سنة 2012*، وفي الجدول التالي نقف على متوسط الأجور لفئات مختلفة حسب الإحصائيات المتوفرة لسنة 2011.

جدول رقم (2. 9): متوسط الرواتب والأجور الشهري وتوزيعه حسب فئات الموظفين والعمال في عام 2011

	الراتب/الأجر بالدينار	التعداد	النسبة
المجموع	29507	6704536	100
القطاع العام	36084	3367101	50.2
القطاع الخاص	22872	3337436	49.8
سكان المدن	30834	4565859	68.1
سكان الأرياف	26674	2138678	31.9
الأجراء الدائمين	35856	3157044	47.1
الأجراء غير الدائمين	23857	3547492	52.9

* عرفت أسعار الخضر إجمالا ارتفاعا بنسبة 20% في الفترة بين 2001 و2012، وبلغ الارتفاع بالنسبة للحم الغنم 152.99%، و92.76% للدجاج، و73.02% للبيض، و199.58% للسردين، وبلغت نسبة الزيادة المنفردة للخضر الطازجة 69.98% بالنسبة للطماطم، و112.31% للجزر، و104.77% للبطاطا، وفيما يخص الفواكه كانت الزيادة بنسبة 121.44% في سعر البرتقال، و89.49% بالنسبة للتفاح، انظر: فطيمة حاجي، ***إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005– 2014***، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013– 2014) ص 140.

الرجال	27687	5649365	84.3
النساء	33900	1055171	15.7
أقل من 25 سنة	25036	1352053	20.2
بين 25 و39 سنة	29474	2847752	42.5
بين 40 و49 سنة	31425	1541421	23.0
50 سنة فما فوق	32812	963310	14.4
الإطارات	52056	1130731	16.9
أعوان التحكم	33210	1577323	23.5
أعوان التنفيذ	21666	3996482	59.6
أقل من 15000 دج	-	1043371	15.6
15000 إلى 25000 دج	-	2424687	36.2
25000 إلى 40000 دج	-	2001193	29.8
40000 إلى 50000 دج	-	590438	8.8
50000 دج وأكثر	-	644848	9.6

Source: Office National des Statistiques, La Direction technique chargée des statistiques sociales et des revenus, ***Revenus salariaux et caractéristiques individuelles -Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages – 2011***, Alger, 2014, p 4.

يعطي الجدول صورة واضحة لتدني أجور شريحة واسعة من الموظفين والعمال، فالأغلبية بينهم من أعوان التنفيذ بنسبة 59.6% الذين تقل أجورهم عن 25000 دج، وضمن هذه الفئة هناك نسبة من الأجراء قدرها 15.6% يتقاضون أجرا أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) 15000 دج*، وقيمته بسعر الصرف الرسمي لسنة 2011 حوالي 147 يورو و206 دولار.

* تم رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون في جانفي 2012 إلى 18000 دج وبلغ بسعر الصرف لذات السنة حوالي 176 يورو بسعر الصرف الرسمي، و232 دولار، لكن قيمته في تدني مستمر لتواصل انخفاض قيمة العملة، ارجع إلى:
الديوان الوطني للإحصائيات، ***الجزائر بالأرقام: نتائج 2012- 2014***، نشرة رقم 45، الجزائر، 2015، ص 24، تم التحميل من خلال الرابط:
https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2014_ed_2015_-_arabe_.pdf

ثالثا: مؤشر التشغيل والبطالة

يتصل مؤشر التشغيل والبطالة بشكل وثيق بمؤشر الدخل، وهو مؤشر ذو بعد اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، حيث يعتمد النمو الاقتصادي لأي بلد على زيادة مستوى تشغيل طاقاته البشرية لخلق المزيد من الثروة، وينعكس التشغيل وارتفاع الدخول على المستوى المعيشي للأفراد، وعلى الوضع الاجتماعي للبلد ككل من حيث مستوى الرفاه ودرجة الاستقرار، وتعد مشكلة البطالة من أهم أوجه وانعكاسات الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في التسعينيات، فقد كان لتطبيق برنامج إعادة الهيكلة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي آثاره السلبية بحل كثير من المؤسسات العمومية التي يفوق عددها 1010 مؤسسة وتسريح عدد كبير من عمالها، والذين وصل عددهم في تقديرات إلى 500000 سنة 1997، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير إلى حوالي 30%، والتي مست حسب إحصائيات رسمية 2.2 مليون شخص من الفئة النشطة تقل أعمار 80% منهم عن 30 سنة[1].

وعمدت الجزائر عبر سياسات التشغيل إلى إنشاء عدة هياكل وأجهزة هدفها التصدي لمشكلة البطالة تتوزع على وزارات العمل والتضامن الوطني والصناعة والمؤسسات الصغيرة ودعم الاستثمار، كالوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، وجهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، ووكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وغيرها[2]، كما رمت البرامج التنموية المعتمدة بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004) الذي وجهت 10% من ميزانيته بمقدار 80 مليار من أصل 525 مليار دينار مباشرة لدعم التشغيل، زيادة على توقعات كبيرة بخلق مناصب شغل عبر الإنفاق على تنمية مختلف القطاعات والتي قدرها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في 2002 بحوالي 713150 منصب، منها 296300 منصب دائم أي بنسبة 42.5%، وكان الهدف المسطر من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009) خلق مليون منصب شغل لتخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة بين 2010 و2013، وفي إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014) أعلن عن هدف خلق ثلاثة ملايين منصب شغل جديد منها 150000 في إطار برامج الدولة لدعم التشغيل، ورصد مبلغ مالي قدره 350 مليار دينار لذلك من خلال مخطط العمل

[1] Hassane Zerrouky, "Algérie Les Ravages du Néo-Libéralisme", ***Economie et Politique***, N. 616-617 (Novembre-decembre 2005), p 22.

حسين بن الطاهر، "انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر"، ***حوليات***، مخبر الدراسات والبحوث حول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري– قسنطينة، العدد 4 (أكتوبر 2001)، ص 86.

[2] يوسف زدام، "الجزائر في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية: دراسة في سياسات الأهداف الاجتماعية ومسارها"، ***سياسات عربية***، العدد 16 (سبتمبر 2015)، ص ص 61، 62.

لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمد في 2008، وكان التطلع لاستحداث 600000 منصب شغل سنويا عبر أجهزة التشغيل التابعة لوزارة العمل[1].

جدول رقم (2. 10): معدل البطالة في الجزائر (2000– 2013)

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
29.77	27.3	25.9	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79	11.33
2009	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**				
10.16	9.96	9.96	10.97	9.82				

Source: The World Bank, "Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate) – Algeria", on website:
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2020&locations=DZ&start=1991&type=shaded&view=chart

عرف معدل البطالة بحسب الإحصائيات تراجعا من ثاني أعلى مستوياته سنة 2000–نسبة البطالة السنوية الأعلى 31.84% سجلت سنة 1995– إلى نسبة مستقرة نسبيا في حدود 11%، وهو تحسن ينسب مجددا للإيرادات المالية من المحروقات التي سمحت باستثمارات عمومية كبيرة وإنفاق على الجبهة الاجتماعية، لأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لا تعبر عن اقتصاد مزدهر حقيقة إلا إذا نتجت عن ارتفاع في الاستثمارات الاقتصادية المنتجة، ورغم أن التوجه المعلن لدعم المؤسسات الصغيرة والناشئة يعد خطوة إيجابية، إلا أنها تفتقد إلى مرافقة الدولة بالخبرة والتوجيه والمتابعة للحفاظ على المال العام، فضلا عن أن مناخ الاستثمار بصفة عامة يعاني من سلبيات البيروقراطية والفساد ويسري ذلك على المشاريع الصغيرة المدعومة من الدولة.

جدول رقم (2. 11): إحصائيات سوق العمل في الجزائر خلال سنتي 2012 و2013

السنة	عدد السكان (مليون/منتصف السنة)	النسبة النشطة إلى السكان في سن العمل[2]	تعداد الفئة النشطة (مليون)	نسبة السكان المشتغلين من إجمالي السكان	تعداد المشتغلين (مليون)	نسبة السكان المشتغلين إلى السكان البالغين 15 سنة فأكثر	نسبة البطالة إلى السكان النشطين	تعداد البطالين (مليون)
2012	37.495	42	11.423	27.0	10.170	37.4	11.0	1.253
2013	38.297	43.2	11.964	28.0	10.789	39.0	9.8	1.175

[1] زكرياء مسعودي، ***تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل: دراسة تحليلية***، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018– 2019)، ص ص 201– 208.

[2] الإحصائيات ما عدا عدد السكان تخص شهر سبتمبر من كل سنة.

السنة	التوظيف العادي عبر الوكالة الوطنية للتشغيل	مجموع التوظيف عبر الهيئات الخاصة للتنصيب	التوظيف في إطار عقود العمل المدعم	التوظيف في إطار جهاز الإدماج المهني	المجموع	مناصب في إطار جهاز الإدماج الاجتماعي*	مناصب في إطار برنامج أشغال المنفعة العامة ذات كثافة في اليد العاملة**	
2012	214812	6425	41753	241993	**504983**	488609	45250	
2013	260154	9267	49076	138973	**457470**	502842	44256	
السنة	**المناصب المنشأة بتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**	**الملفات الممولة**	**أثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين من البطالة**	**المشاريع الممولة**	**أثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**	**المشاريع الممولة**		
2012	219641	146427	59125	34801	129203	65812		
2013	166053	110702	41786	21412	96233	43039		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ***الجزائر بالأرقام: نتائج 2012– 2014***، المرجع السابق، ص ص 8، 9، 12–17.

لا تسمح الأرقام بتقييم دقيق لنتائج سياسة التشغيل، إذ تظهر أن هناك توجها واضحا لخلق مناصب شغل جديدة والتقليل من نسب البطالة، حيث وبإجراء عملية حسابية بالأرقام الرسمية تم خلق قرابة مليون ونصف منصب عمل سنة 2012 وحوالي مليون و300 ألف منصب في سنة 2013، في المقابل لم يطرأ تغيير كبير على نسبة البطالة في الفترة المذكورة، زيادة على ذلك فإن أكثرية هذه المناصب هي ذات طابع مؤقت، كما أن بعض صيغ التوظيف تعتمد على دعم الدولة وأجورها أقل حتى من الأجر الوطني الأدنى المضمون، فهي بذلك ضعيفة المردود من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا توفر مناصب لائقة تتماشى مع مؤهلات شاغليها ولا أجور مجزية لتضمن لهم الاستقرار المهني والنفسي والعيش الكريم، ناهيك عن أن الأرقام المقدمة عن المؤسسات الصغيرة الممولة من الخزينة العمومية لا تعدو أن تكون من باب التوقعات الكبيرة فهي جوفاء أيضا، بما أن كثيرا من هذه المؤسسات ما هي في الواقع إلا ملفات للاستفادة من القروض ليس لها وجود ملموس في كثير من الأحيان حتى يكون لها أثر على التشغيل،

* جهاز تشرف عليه وكالة التنمية الاجتماعية (وزارة التضامن الوطني) يهدف إلى دمج أشخاص في حالة هشاشة اجتماعية في مناصب عمل مؤقتة.

** هذا الجهاز أنشئ في الفترة (1997– 2000) بدعم من البنك الدولي وأعيد بعثه منذ 2001 بتمويل من الدولة يهدف لخلق مناصب شغل عن طريق إنشاء مشاريع الصيانة والبنية التحتية والأنشطة الأخرى ذات المنفعة العامة، وفي 2005 أطلق برنامج "الجزائر البيضاء" في نفس الإطار لتشجيع الشباب الباحثين عن منصب عمل من دون مؤهلات والمهتمين بإنشاء مشروعات متناهية الصغر تساهم في أعمال الصيانة وتحسين الظروف المعيشية للسكان، للاطلاع يمكن الرجوع إلى:

الديوان الوطني للإحصائيات، ***الجزائر بالأرقام: نتائج 2012– 2014***، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

فنتيجتها إهدار المال العام دون عائد إلا ما قل منها، وذلك للتأكيد بسبب غياب الرقابة والمرافقة والتوجيه وطغيان منطق البيروقراطية والفساد.

رابعا: مؤشر الفقر*

تعد سياسة التشغيل ومعها الإجراءات الاجتماعية للتضامن ومساعدة بعض الفئات الاجتماعية أهم الآليات لمكافحة الفقر**، ويمثل ذلك أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الجزائر، وواحدا من بنود البرنامج الذي طرحته الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين سنتي 2000 و2015، ويشير تقرير جزائري صدر في 2005 عن تتبع هذه الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن الجزائر استطاعت أن تخفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من 3.6% سنة 1988 إلى 1.6% في عام 2004، كما سجل تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 انخفاضا في معدل الجوع من 7% إلى أقل من 5% عام 2013، وكذا لنسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا من 7.6% سنة 1988 إلى 6.8% سنة 1995 لتصل إلى 6.79% في 2005[1]، وحسب آخر الإحصائيات المتوفرة

* يعرف الفقر وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على أنه انخفاض الإيرادات والدخل الذي ينعكس على قدرة الأفراد في الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية الضرورية لكل يوم، ويضيف مؤشرات أخرى تتدرج في ما يصفه بالفقر المتعدد الأبعاد متعلقة بمستوى الحياة (السكن والكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي ووقود الطبخ) وأيضا بالصحة والتعليم، يذكر أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد Multidimensional poverty index أطلق سنة 2010 من خلال مبادرة جامعة أكسفورد حول الفقر والتنمية البشرية بالتعاون مع مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يمثل التقرير المنشور الرئيسي الذي يقدم معطيات وإحصائيات عالمية عن الفقر المتعدد الأبعاد، انظر:

حاجي، مرجع سابق، ص 135.

Programme des Nations Unies pour le développement, Initiative d'Oxford sur la pauvreté et le développement humain, ***Tracer la voie hors de la pauvreté multidimensionnelle: réaliser les Objectifs de développement durable***, 2020, p 1, sur internet:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/2020_mpi_report_fr.pdf

** تتمثل أهم الإجراءات الاجتماعية في مساهمة الدولة لتغطية اشتراكات التأمينات الاجتماعي للفئات المستفيدة من الدعم الاجتماعي، والتحويلات الاجتماعية (بلغت 770 مليار دينار في 2011 ما يعادل 50% من جباية البترول ووصلت إلى 1200 مليار دينار في 2012) والإمكانات المسخرة للتكفل بالعائلات والأفراد الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة كالمنحة المقدمة للفئة الأخيرة، واستقبالها في مؤسسات تعمل على اندماجها الاجتماعي والمهني، وأيضا التكفل بالعجزة والأطفال الذين يتعرضون للإهمال، ومن أوجه الدعم الأخرى السكن الاجتماعي، وتقديم التمويل والدعم للفلاحة ولأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع (الحليب والزيت والسكر) ولأسعار الطاقة (الكهرباء والغاز)، إضافة إلى مجانية التعليم والصحة (في المؤسسات العمومية)، ارجع إلى:

Gouvernement Algérien, ***Algérie Objectifs du Millénaire pour le Développement: rapport national 2000 – 2015***, Juin 2016, pp, 23- 28, sur internet:
http://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/publications/MAE_Rapport_2000-2015_BD%20FF.pdf

حاجي، المرجع السابق، ص ص 137، 138.

[1] زدام، المرجع السابق، ص ص 56، 59–60.

لدى البنك الدولي التي تعود إلى 2011 فإن نسبة الفقراء بلغت 5.5% بناء على خط الفقر الوطني (حسب تقديرات فرق البنك اعتمادا على مسوح استقصائية وتقديرات لمستويات الاستهلاك والدخل المحددة لخط الفقر لكل بلد)[1].

وتواجه عملية قياس الفقر في الجزائر وفي أي بلد آخر صعوبة رئيسية متمثلة في تعدد المقاربات وفقا للمعايير المعتمدة وبالتالي اختلاف التقديرات لخطوط الفقر، فيمكن التمييز أساسا بين المقاربتين المادية أو النقدية Monétaire والمقاربة متعددة الأبعاد Multidimensionnel كما تم شرحها، وفي إطار المقاربة الأولى الأكثر رواجا يتم تقييم المستوى المعيشي بحسب المورد المالي أو مستوى الاستهلاك، وعلى هذا الأساس حددت دراستا البنك الدولي لسنتي 1988 و1995 ثلاثة خطوط للفقر، أولها خط الفقر الغذائي الذي يعتمد على تسعير سلة غذائية تؤمن حاجة الفرد اليومية إلى 2100 حريرة، وثانيها خط الفقر الأدنى ويقاس بإضافة عنصر آخر للعتبة الغذائية هو حجم الإنفاق الذي يمكن أن تقبل عليه أسرة على حساب ميزانيتها الغذائية الأساسية بالمعطى السابق، أما ثالث هذه الخطوط الخط الأعلى فيحسب بإضافة الحد الأدنى للنفقات غير الغذائية إلى العتبة الغذائية المبينة، واتخذت نفس هذه الخطوط في دراسة أجرتها المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف (CGPP) سنة 2000 مع فارق في التسمية، لتقوم نفس الجهة بالاستعانة ببرنامج للبنك الدولي لمحاكاة النتائج في غياب معطيات ميدانية لتغطي الفترة 2001–2006[2]، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (2. 12): تطور مستويات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1988– 2006

تقديرات خطوط الفقر (دينار جزائري)				
خط الفقر	1988	1995	2000	2006
الفقر الغذائي	2179	10943	13905	17520
الفقر الأدنى	2835	14827	19751	24264
الفقر الأعلى	3201	18191	21868	

[1] البنك الدولي، المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)، على الإنترنت:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?end=2011&locations=DZ&start=2011&view=chart

[2] Bachir Boulahbel, ***Travaux sur la pauvreté en Algérie: bilan***, Conseil National Economique et Social, mars 2008, pp 6- 16, sur internet:
ttps://www.cnese.dz/static/Cnes/data/Bilan-travaux%20sur%20la%20pauvet%C3%A9%20en%20Alg%C3%A9rie.pdf

نسب الفقر الأدنى (العام) (%)				
المستوى	1988	1995	2000	2006
الوطني	8.1	14.1	12.1	5.6
الأرياف	11	19.3	14.7	9.6
المدن	4.8	8.9	10.3	3.4

Source: Boulahbel, Op. cit, pp 12- 16.

تظهر الأرقام تأثر الوضع الاجتماعي بعد الأزمة البترولية سنة 1988 وانطلاق الإصلاحات اللبرالية، حيث ارتفع معدل الفقر وتضاعف عدد الفقراء الذي انتقل من مليون و885 ألف سنة 1988 إلى 3 ملاين و986 ألف سنة 1995، ليحدث تراجع بعد ذلك بفعل الانتعاشة المالية ووصل 5.6% في 2006 بنسبة انخفاض تصل إلى 60% مقارنة بسنة 1995 و30% بالنسبة لسنة 1988[1]، وتشير دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (CENEAP) سنة 2005 أيضا إلى تراجع نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر الغذائي من 3.6% سنة 1988 إلى 1.6% سنة 2004 ما يعادل 518 ألف نسمة، وفي ذات السنة انخفض عدد السكان الواقعين تحت خط الفقر العام إلى 2.2 مليون[2]، ويلاحظ أيضا أن نسبة الفقر أكبر في الأرياف وأن الانخفاض المسجل كان على مستواها سنة 2000 بينما كان وبنسبة أكبر في المناطق الحضرية في 2006، ويمكن أن يفسر هذا بالنزوح الريفي نتيجة للوضع الأمني في فترة التسعينيات، بينما كانت الفرص الاقتصادية أفضل في المدن بعد استتباب الأمن وتحسن الوضع المالي، لكن هذه الأرقام تبقى دون المستوى الواقعي، فبالنظر لمتوسط الأجور مع الصعود الراجح لخط الفقر بحكم الزيادة المستمرة في الأسعار وانخفاض قيمة الدينار، وبمراعاة معدل البطالة فإن نسبة 5.5% في سنة 2011[3] لا تعبر بدقة عن واقع الحال الأسوأ.

وتسجل الأرقام استقرارا أيضا لنسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر الدولي (أقل من دولار يوميا)* في الفترة بين 2000 و2011، حيث بقيت هذه النسبة عند 0.8%، بل إن الأرقام الرسمية

[1] Ibid, p 17.
[2] Conseil National Economique et Social, ***Rapport National sur le développement humain: Algérie 2006***, Alger 2007, p 37.
http://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/povred/Rapport_CNES2006.pdf
[3] Gouvernement Algérien, Algérie Objectifs du Millénaire pour le Développement: rapport national 2000 – 2015, Op. cit, p 37.

* حدد خط الفقر الدولي في تقرير التنمية في العالم سنة 1990 بـ1 دولار يوميا وفقا لتعادلات القوة الشرائية سنة 1985 (آلية لتقدير القدرة الشرائية الحقيقية للدخل باستخدام الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية كمعيار)، وفي 2005 تم رفع خط الفقر وفقا لنفس المعيار إلى 1.25 دولار وفي 2011 انتقل إلى 1.90 دولار يوميا، انظر:
مدونات البنك الدولي، "رفع خط الفقر العالمي إلى 1.90 دولار في اليوم، إلا أن المعدل العالمي للفقر لم يتغير في الأساس.. كيف يمكن ذلك؟"، على الإنترنت:

تشير إلى تقلص التفاوت الاجتماعي وفقا لمعيار حصة خمس السكان الأفقر من الاستهلاك الوطني، فبين 2000 و2011 انتقلت نسبتها من 7.8% إلى 8.4%، وكانت الزيادة أكبر في الوسط الريفي عنها في الحضري من 10.7% في 2000 إلى 12.7% في 2011 مقارنة ب6.6% و6.1% تواليا في المدن[1]، وفي تقدير للبنك الدولي بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا 6.2% سنة 1990 بعد أن كانت 3.8% سنة 1981، ثم سجلت انخفاضا في 2005 إلى 4.3% مع توقعات بأن تصل إلى 1.3% في آفاق 2015، بشرط تحقيق البرامج التنموية لأهدافها واستمرار المؤشرات المالية الإيجابية المرتبط بالمحروقات[2]، ما يسمح ببلوغ أهداف الألفية التي تشير التقارير الدولية إلى أن الجزائر استطاعت تحقيقها، مع ما يمكن ذكره من تحفظات خاصة وأن النتائج المحصلة اعتمدت بشكل كبير على الخزينة العمومية والإيرادات الريعية، ما يجعلها مرتهنة بهذه الأخيرة ومعرضة للانتكاسة[3].

خامسا: مؤشر التنمية البشرية

يقوم مؤشر التنمية البشرية (HDI) على أن المعيار النهائي لقياس التنمية هو الأفراد وقدراتهم ويتبنى ثلاثة أبعاد، يتعلق أحدها بالمستوى المعيشي اللائق ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، أما البعدان الآخران فهما البعد الصحي والبعد التعليمي، ويقاسان على التوالي بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين في عمر 25 سنة فأكثر وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن التمدرس[4]، وضمن هذا المؤشر * وتحته كعنوان سيتم التركيز على البعدين الأخيرين فيما يخص الحالة الجزائرية.

---

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/international-poverty-line-has-just-been-raised-190-day-global-poverty-basically-unchanged-how-even

Patrick H. O'Neil, Karl Fields, Don Share, ***Cases in Comparative Politics*** (New York: W. W. Norton& Company, 3rd Edition, 2010), p 20.

[1] Gouvernement Algérien, Algérie Objectifs du Millénaire pour le Développement: rapport national 2000 – 2015, Op. cit, p 37.

[2] United Nations, Department of Economic and Social Affairs, ***Rethinking Poverty: Report on the World Social Situation 2010***, New York, 2009, p 30, on web:
https://www.un.org/esa/socdev/rwss/docs/2010/fullreport.pdf

حاجي، المرجع السابق، ص 147.

[3] زدام، مرجع سابق، ص 65.

[4] United Nations Development Programme, "Human Development Index (HDI)", on website:
http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi

* لا يغطي هذا المؤشر بشكل متكامل جوانب التنمية البشرية، ولذلك يقدم مكتب تقرير التنمية البشرية مؤشرات قياس إضافية لتشكل بديلا أوسع يشمل قضايا رئيسية للتنمية البشرية كعدم المساواة والتفاوت بين الجنسين والفقر والأمن الإنساني، مزيد من التفاصيل على نفس الموقع.

تحسن تصنيف الجزائر في تقارير التنمية البشرية في الفترة بين 1990 و2013 لترتقي من مصاف البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة وتصبح ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، وكان ذلك نظير تحقيقها لتقدم على مستوى مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاثة[1]، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2. 13): تطور مؤشر التنمية البشرية بالنسبة للجزائر 1990– 2013

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة	مدة الدراسة المتوقع	متوسط سنوات الدراسة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار)	قيمة المؤشر
1990	66.9	9.6	3.6	8597	0.572
1995	68.5	9.8	4.7	7567	0.595
2000	70.6	10.9	5.9	8110	0.637
2005	73.1	12.3	6.9	9692	0.685
2010	74.9	14.0	7.1	10824	0.721
2013	71.0	14.0	7.6	12555	0.717

المصدر:

PNUD, ***Rapport sur le développement humain 2020, Note d'information à l'intention des pays concernant le Rapport sur le développement humain 2020: Algérie***, p 3, sur internet: http ://hdr.undp.org/sites/default/files/Country-Profiles/fr/DZA.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر***، نيويورك، 2014، ص 159، على الإنترنت:

https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf

حافظت الجزائر سنة 2013 على مرتبتها 93 التي احتلتها في السنة السابقة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة حسب دليل التنمية البشرية، وشمل التقييم الوارد في التقرير السنوي للتنمية البشرية 187 بلدا، لكن التحسن المتواصل والظاهر بالأرقام في دليل التنمية البشرية لا يغطي على كثير من أوجه الهشاشة، ومن ضمنها ما يتعلق بالمساواة والتوزيع المتكافئ نسبيا لثمار التنمية، إذ يفقد دليل التنمية

[1] زدام، المرجع السابق، ص 56.

البشرية نسبة معتبرة من قيمته إذا ما تم تعديله بعامل عدم المساواة*، حيث تتراجع قيمة دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة سنة 2013 بتعديله بعامل عدم المساواة بنسبة 16.7% وتصبح قيمة الدليل 0.654، وتتراجع الجزائر إلى المرتبة 129 في دليل التنمية حسب الجنس الذي يقيس مستوى التنمية البشرية بين الإناث والذكور[1]، ناهيك عن مقاييس أخرى للتفاوت لا يغطيها الدليل كالتفاوت بين المناطق، بين الشمال والجنوب وبين المدن والأرياف وما إلى ذلك، كما أن الدليل يكتفي بالكم ولا يراعي النوعية في خدمات التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى أنه لا يقارن بين إمكانيات البلد من كافة النواحي ومستوى التنمية أي بين الممكن والمحقق، فبالمقارنة تتوسط الجزائر ترتيب البلدان في دليل التنمية البشرية وتتأخر عن كل من ليبيا وتونس من بين بلدان شمال إفريقيا وعن دول الخليج العربي عدا العراق، وعن لبنان والأردن أيضا لتحتل المرتبة 11 عربيا، وتسبقها كثير من البلدان التي لا تتمتع بنفس إمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية[2].

وتشير الأرقام الرسمية إلى تحسن التغطية الصحية في الجزائر بمعدل طبيب لكل 578 نسمة سنة 2013 مقابل طبيب لكل 590 نسمة في 2012، مع تسجيل زيادة مطردة في أعداد الأطباء وممارسي الصحة، وبلغ عدد الأطباء 50325 في القطاع العام و15911 في القطاع الخاص في 2013 مقابل 48212 و15322 على التوالي سنة 2012، وواكبت ذلك أيضا زيادة في الهياكل القاعدية للصحة وعدد الأسرة التي تعززت باتساع نشاط القطاع الخاص[3]، وذلك في وجود خطة اعتمدت في 2004 لإصلاح المنظومة الصحية على مدى سنة 2025 بهدف الوصول لمؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتتضمن إنشاء 88 مستشفى عام و94 مستشفى متخصص و4 معاهد محلية متخصصة و311 عيادة متعددة الخدمات و221 هيكلا صحيا آخر، كما التزمت الدولة بإصلاح الهياكل الصحية الموجودة** وتبنت برامج صحية خاصة بالأمومة والأطفال وغيرها[4]، وقدر الإنفاق العام على الصحة بنسبة 3.9%

* من خلال المعطيات المتوفرة وكمثال فقد مؤشر التنمية البشرية للجزائر 20.3% من قيمته سنة 2019، ليتراجع من 0.748 إلى 0.596، انظر:

PNUD, ***Rapport sur le développement humain 2020, Note d'information à l'intention des pays concernant le Rapport sur le développement humain 2020: Algérie***, Op. cit, p 5.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المرجع السابق، ص ص 167، 175.

[2] نفس المرجع، ص ص 158– 161

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، ***الجزائر بالأرقام: نتائج 2012– 2014***، مرجع سابق، ص ص 25، 26.

** تسمية الوزارة المكلفة بالقطاع بوزارة الصحة وإصلاح المستشفيات.

[4] زدام، مرجع سابق، ص ص 61– 63.

من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، وبلغت نسبة الموارد الشخصية المنفقة 18.2% من مجموع الإنفاق على الصحة (تساهم الدولة والضمان الاجتماعي بالنسبة الأخرى)[1].

ويسجل من خلال الأرقام انطباع إيجابي أيضا عن واقع التعليم في الجزائر من حيث التحاق وقيد الأطفال في التعليم الابتدائي (97.3% سنة 2012)[2]، ويتماشى ذلك مع المبدأ الدستوري الذي تكرس من خلال القانون التوجيهي للتربية الوطنية في 2008 بمجانية التعليم في جميع المستويات وإجباريته لجميع الفتيان والفتيات بين 6 و16 سنة، وكذا ديمقراطيته من خلال تعميم التعليم الأساسي وضمان التكافؤ فيما يخص ظروف الدراسة ومواصلتها بعد التعليم الأساسي، وفي إطار إلزامية التعليم تنسق وزارة التربية منذ 2012 مع مصالح وزارة الداخلية لجرد قوائم الأطفال الذين لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة رغم بلوغهم سن الالتحاق لمتابعة أوليائهم، وقامت سياسة الدولة لتطوير التعليم على إصلاح النظام التربوي بمراجعة المناهج والبرامج لكل الأطوار، وكذا توفير الإمكانات والموارد اللازمة لزيادة المؤسسات التعليمية (18143 مدرسة ابتدائية في سنة 2014/2013 مقابل 17995 في السنة السابقة) وتقريبها من مساكن التلاميذ وخاصة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى العناية بالخدمات الاجتماعية المدرسية بإنشاء هياكل الرعاية الصحية والإطعام والنقل المدرسي، كما خصصت منحة مدرسية لأبناء الأسر المعوزة الذين يحصلون مجانا على اللوازم المدرسية (الكتاب المدرسي)[3].

وسعت وزارة التربية إلى تعميم التعليم التحضيري منذ 2008 للأطفال البالغين 5 سنوات، وأحرزت الجزائر أعلى تقدم في هذا المجال في المنطقة العربية من 2% عام 1999 إلى 75% عام 2011، وكانت تتطلع إلى الوصول إلى نسبة 80% في 2010 لتحقيق أحد أهداف مشروع التعليم للجميع بحلول 2015*، وذلك عبر توسيع الهياكل وتخصيص المزيد من الموارد البشرية واعتماد منهاج دراسي لمرحلة

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المرجع السابق، ص 187.

[2] صندوق النقد العربي، ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014***، مرجع سابق، ص 343.

[3] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ***التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين+ 15***، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 7 أكتوبر 2007، ص 9، على الإنترنت:
https://tind-customer-undl.s3.amazonaws.com/4eb6ea29-12bb-4fd3-9a55-e3a4f0f6c3e5?response-content-disposition=attachment%3B%20filename%2A%3DUTF-8%27%27E_ESCWA_ECW_2009_IG.1_CP.1-AR.pdf&response-content-type=application%2Fpdf&X-Amz-Algorithm=AWS4-HMAC-SHA256&X-Amz-Expires=86400&X-Amz-Credential=AKIAXL7W7Q3XFWDGQKBB%2F20210324%2Feu-west-1%2Fs3%2Faws4_request&X-Amz-SignedHeaders=host&X-Amz-Date=20210324T210236Z&X-Amz-Signature=b236a9c824889d47f009d450b5f3b63f6ec49057eb0e544866a0ce09e5ba76c4
زدام، المرجع السابق، ص 61.

* تتمثل في ستة أهداف تعليمية واسعة النطاق (1- توسيع التعليم قبل الابتدائي بنسبة 80%، 2- تعميم التعليم الابتدائي بنسبة 97%، 3- الوصول في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي لنسبة 97%، 4- محو الأمية لدى الكبار، 5- التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، 6- التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي) اعتمدت بمناسبة المنتدى العالمي للتربية المنعقد بداكار عاصمة السنغال سنة 2000 بمشاركة أكثر من 1100

ما قبل المدرسة سنة 2004 (تغطي الدولة الخدمات التعليمية بنسبة 86% كأعلى نسبة في المنطقة العربية)[1]، وفيما يخص تكافؤ الجنسين فإن نسبة الإناث مرتفعة عن الذكور في مستوى الثانوي (85.22% في 2013) وحتى في الجامعات، يضاف إلى ذلك الجهود المبذولة في مجال التكوين المهني ومحو الأمية بالنسبة للكبار، والجدول التالي يتضمن أرقاما أخرى عن واقع التعليم في الجزائر:

جدول رقم (2. 14): إحصائيات عن التعليم في الجزائر

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (2005–2012)		السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل (2005–2012)	النسب الإجمالية للالتحاق بالتعليم من السكان في السن المناسب لكل مستوى (2003–2012)				معدل التسرب من الابتدائي (2003–2012)	نوعية التعليم		الإنفاق على التعليم
البالغون بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق	الشباب بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15–24 سنة	بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وما فوق	الحضانة	الابتدائي	الثانوي	العالي		المعلمون المدربون في الابتدائي بالنسبة المئوية (2003–2012)	معدل التلاميذ لكل معلم (2003–2012)	بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2005–2012)
72.6	91.8	24.1	79	117	98	31	7.2	99	23	4.3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المرجع السابق، ص 191.

تعبر الأرقام السابقة ومن الناحية الكمية عن بعض الجوانب الإيجابية لكنها لا تجلي الواقع بكامل تفاصيله، ولا تغطي عموما كما سبقت الإشارة الجانب الكيفي المتعلق بالنوعية، فمثلا من المعطيات الواردة في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن النسبة الصافية لتسجيل التلاميذ في طور الابتدائي هو 96.2% سنة 2012 ما يجعل الجزائر في المرتبة 53 من بين 148

شخص يمثلون 164 بلدا، ويتم تقييم التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والذي يعده فريق مستقل وتصدره اليونسكو، لمزيد من التفاصيل:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ***التقرير العالمي لرصد التعليم***، على الإنترنت:
http://www.unesco.org/new/ar/archives/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/the-report-and-efa/

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ***التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013/ 2014: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع***، باريس 2014، ص 40، على الإنترنت:
https://unesdoc.unesco.org/in/rest/annotationSVC/DownloadWatermarkedAttachment/attach_import_cf9a22a4-64ba-459a-872f-208a29e57a84?_=225660ara.pdf

[1] نفس المرجع، ص 48.

بلدا، في مقابل ذلك وفي نفس التقرير تحتل الجزائر المرتبة 131 وفقا لمقياس نوعية التعليم الابتدائي، وتتراجع أكثر إلى المرتبة 133 من حيث نوعية النظام التعليمي ككل[1]، وعليه فإن السياسات القطاعية في مجال الصحة والتعليم يجب أن تراعي مقاييس الجودة وأن لا تقف عند أعداد الهياكل والمستفيدين منها في تنفيذ البرامج وتقييمها، كما ينبغي التركيز على قياس مردودية النفقات والموارد المسخرة لإحراز تقدم ملموس من الناحية الاجتماعية وتحصيل عوائد اقتصادية وتنموية.

المطلب الثاني: المؤشرات الثقافية للانتقال الديمقراطي في الجزائر

تقف أزمة الهوية التي تظهر في شكل ثنائيات ثقافية متصارعة (إسلامي– علماني، معرب– مفرنس، عربي– أمازيغي) كعقبة كبرى أمام إقامة نظام ديمقراطي في الجزائر، فهي ترهن شرطا لذلك يتمثل في وجود دولة تتمتع بالقوة والاستقرار تقوم على توافق مسبق على مقومات الهوية الوطنية، كما أن الانقسامات تغذي الاستقطاب الاجتماعي وبين التيارات السياسية، وتحول دون تشكيل جبهة سياسية قوية متحدة في مواجهة النظام القائم تتحلى بقيم الديمقراطية قبل أن تفرض قواعدها لإدارة التنافس السياسي، مع ذلك فإن قضية الهوية في الجزائر ستتم مناقشتها لاحقا دون تعمق وبشكل غير مباشر من خلال التطرق لانقسامات النخب، لأنها تتطلب سردا مطولا يحتاج إلى بحث كامل للغوص في الخلفيات وكشف الأسباب وعرض المظاهر قبل التفكير في الحلول، وإن كانت الديمقراطية وثقافتها التي تقبل التعدد وتدعو للانفتاح على الرأي الآخر وللحوار والتعايش في ظل الاختلاف تقترح كحل جوهري، لكن ذلك ربما إذا كانت التزاما حقيقيا ولم تكن مجرد شعار يتخذ أو ادعاء خطابيا لا أكثر.

وتتبري الدراسة بدلا من الخوض في إشكالية الهوية المتطلبة إلى القضية الثقافية الجوهرية التي تطرحها الأدبيات والمتمثلة في طبيعة القيم والتوجهات السائدة في المجتمع ومدى انسجامها مع الديمقراطية، وبتعبير آخر مدى وجود مقومات ثقافية مواتية لإقامة نظام ديمقراطي، وتقوم الأبحاث في هذه المسألة على المسوح واستطلاعات الرأي ونتائجها، وإن كانت هذه الأخيرة لم تحظى باهتمام كبير في البلدان العربية على عكس الحال في البلدان الديمقراطية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أين حازت على أهمية متزايدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، قبل أن تكتسي زخما أكبر عالميا منذ التسعينيات مع عودة الاهتمام الأكاديمي بالعلاقة بين القيم الثقافية والانتقالات الديمقراطية، مع ذلك سجل نوع من التدارك لإهمال البحوث الاستطلاعية بإنشاء عدة مراكز متخصصة على مستوى البلدان العربية خاصة منذ اندلاع انتفاضات الربيع العربي، والتي استفادت من انتشار الإنترنت ووسائل الإعلام البديلة والقنوات

[1] World Economic Forum, ***The Global Competitiveness Report 2013–2014***, Geneva, 2013, p 103: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

الفضائية التي باتت تقوم برصد الرأي العام[1]، وقامت مراكز أخرى وباحثون بدراسات استطلاعية بشكل خاص للقيم والمواقف المتعلقة بالديمقراطية، والتي يمكن الاستفادة من نتائجها في تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين بما أن هذه الدراسة لم تسخر مجهودا خاصا لصبر الآراء والمواقف واستقصاء القيم.

ويجد الباحث في علاقة المواقف والقيم بالديمقراطية في البلدان العربية وطبعا الجزائر على نحو خاص سنده في نتائج دورات استطلاع القيم العالمي The World Values Survey، كما يمكن أن يستعين باستطلاعات الباروميتر العربي*، بالإضافة إلى مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي أشرف عليه مركز دراسات الوحدة العربية عام 2010، وصدرت نتائجه في كتاب "اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: نتائج الدراسة الميدانية" سنة 2014، وأيضا الاستطلاع السنوي الذي يجريه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة تحت عنوان "المؤشر العربي" منذ 2011[2]، ويمكن الاعتماد على دراسة كالتي أجراها "معتز بالله عبد الفتاح" في كتابه بعنوان: "المسلمون والديمقراطية: دراسة ميدانية"، حيث استفاد من استطلاعات للرأي** عمل عليها عدد من الباحثين الآخرين واستبيانات أرسلت عبر البريد الإلكتروني، ولجأ إلى مناقشات مركزة لتحليل النتائج مع ممثلين لأحد عشر مجتمعا معنيا بالدراسة[3].

وتعمد هذه الدراسة على ضوء نتائج الاستطلاعات المذكورة إلى عرض القيم (مبادئ ومعايير للتوجه والسلوك تدعم أو تعيق الديمقراطية) والمواقف (الاتجاهات، الانطباعات والأحكام: تجاه الديمقراطية) السائدة في الجزائر وتقييمها من حيث مواءمتها لإقامة نظام ديمقراطي، ومن أبرز ما له علاقة بهذا الموضوع:

1. **الرضا عن الحياة والثقة في الناس:** اعتبر "رونالد إنجلهارت" Ronald Inglehart أن هاتين القيمتين أساسيتان لوجود النظام الديمقراطي، ويمكن استقاء البيانات عنهما بالأخص من استطلاع القيم العالمي

---

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، ***اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص ص 43، 44.

* شبكة بحثية مستقلة وغير حزبية تقوم باستطلاعات للاتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين في المنطقة العربية منذ عام 2006، ارجع إلى:

الباروميتر العربي، على موقع الإنترنت:

https://www.arabbarometer.org/ar/about/

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "المؤشر العربي 2016: التقرير الكامل"، على موقع الإنترنت:
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art43.aspx

** عيبها أنها قديمة نوعا ما تعود إلى 2002.

[3] عبد الفتاح، ***المسلمون والديمقراطية: دراسة ميدانية***، ص ص 14، 269.

الذي ينطلق من تأصيل نظري ونموذج للاستبيان طوره بالأساس الباحث المذكور الذي أسس هذا البرنامج العلمي الدولي سنة 1981، وبالرجوع إلى النتائج المحصلة من الدورة السادسة للاستطلاع 2010-2014، وبخصوص الرضا عن الحياة يطرح سؤال على المستجوب بتقييم شعوره بمنح درجة بين 1 و10 أعلى درجات الرضا، ومنح المستجوبون من الجزائر في المتوسط 6.3 درجات كتقييم لرضاهم عن الحياة، ويلاحظ أن الإحباط موجود لدى الذكور بصفة أكبر إذ عبر 7.1% من المبحوثين (1200/ 608 ذكور) عن عدم الرضا التام، وهذا الشعور منتشر أكثر في الفئة العمرية بين 30 و49 سنة، وهي أرقام ذات دلالات تحليلية، خاصة فيما يتعلق بالانخراط في السياسة وقيام حركة تغيير وقودها الشباب، وبالمقارنة مع بلدان عربية أخرى نجد أن المتوسط المسجل في الجزائر يفوق نظيره في تونس (5.6) والمغرب (5.9) ومصر (4.9) بينما سجلت ليبيا رغم ما مرت به بعد 2011 أكبر متوسط (7.3) بين دول شمال إفريقيا، وكانت قطر صاحبة المتوسط الأعلى (8.0) بين الدول العربية التي شملها المسح، فمتغير الرضا عن الحياة مرتبط أكثر بالأداء الاقتصادي ويمكن أن يؤثر على استقرار النظام الديمقراطي وترسيخه كما على النظام التسلطي[1].

وأجاب أغلب المبحوثين الجزائريين بأنه ينبغي التعامل بحذر شديد مع الآخرين وذلك بنسبة 78.6%، في المقابل 17.2% كانت إجابتهم بنعم عن السؤال إذا كان أغلب الناس يمكن الثقة بهم، وغلب الإحساس بانعدام الثقة في البلدان العربية التي شملها المسح حتى بالنسبة لتلك التي سجلت بها درجة عالية من الرضا عن الحياة كقطر، على العكس كان مستوى الثقة عاليا في دول ديمقراطية كأستراليا ونيوزيلندا والسويد وهولندا، لكن ذلك لم يشمل الولايات المتحدة وألمانيا التي سجلت رصيدا سلبيا بينما كانت نتيجة الصين إيجابية[2]، وربما ارتبطت هذه النسب بالأمن الاجتماعي ومعدلات الجريمة، وذلك لا يلغي أن الثقة كقيمة مهمة لوجود النظام الديمقراطي.

2. الاهتمام بالسياسة: يرجح أنه كلما زاد الاهتمام بالسياسة والمشاركة فيها كان ذلك في صالح النظام الديمقراطي، وتظهر الأرقام من خلال استطلاع القيم العالمي أن مستوى هذا الاهتمام متدني في الجزائر، فالسياسة لم تعتبر مهمة على الإطلاق في حياة 33% ممن أجابوا على الاستبيان، يضاف إليهم نسبة 22.5% ممن أعربوا أن السياسة ليست غاية في الأهمية بالنسبة لهم، وأجاب 18.9% أنها مهمة إلى حد ما مقابل 20.3% اعتبروها في غاية الأهمية، وبالمقارنة حققت مصر رصيدا إيجابيا بالنسبة

[1] WVS, ***WV6_Results Study, Algeria 2014***, p 8, on web:
https://www.worldvaluessurvey.org/AJDownload.jsp
WVS, Online Data Analysis, on website
https://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp
[2] ibid.

لإجابات المستجوبين وكذلك الأمر بالنسبة لقطر والكويت وليبيا، فيما كانت النتائج سلبية في باقي الدول العربية التي مسها الاستطلاع (اليمن، والمغرب، والأردن، والعراق، ولبنان، وفلسطين)[1].

وخلص محررو "المؤشر العربي" إلى نتائج مخالفة لاتجاه نظيرتها المسجلة من خلال استطلاع القيم العالمية، إذ ومن خلال استبيان وردت فيه أسئلة تعبر عن ثلاثة مستويات من الاهتمام (مهتم جدا، مهتم، مهتم قليلا)، ومستوى واحد لعدم الاهتمام (غير مهتم على الإطلاق)، انحصرت أكثرية إجابات المبحوثين العرب في المستويات الثلاثة للاهتمام بالشؤون السياسية لبلدانهم بنسبة تناهز 75%، غير أنه إذا صنفت الإجابة "مهتم قليلا" في خانة ضعف الاهتمام وجمعت نسبتها مع نسبة غير المهتمين إطلاقا سترجح النسبة الأخيرة 59% مقابل 39% ممن أجابوا بمهتم ومهتم جدا و2% من المتحفظين، وتصل نسبة غير المهتمين مع ذوي الاهتمام الضعيف إلى 82% في الجزائر في مقابل 17% من المهتمين مع 5% فقط هم مهتمون جدا بالشؤون السياسية[2].

3. الانخراط في الحياة السياسية والمدنية: يعد هذا مقياسا آخر للاهتمام بالسياسة وبالشأن العام، وأيضا لقيمة مهمة تتمثل في **التحلي بالإيجابية والحس العام**، وتظهر نتائج مسح القيم العالمية عن ضعف كبير من هذه الناحية في الجزائر، حيث صرح 96.9% من المستجوبين بعدم عضويتهم في الأحزاب في وجود 1% فقط ممن أعربوا عن عضوية فعالة و2.1% اعتبروا أن عضويتهم غير فعالة، وهي أرقام متقاربة مع بقية الدول العربية مع أفضلية للبنان (7.8% عضوية فعالة، 14.4% غير فعالة) وبدرجة أقل اليمن (6.5% عضوية فعالة/13.4% غير فعالة)، وسجلت أرقام مماثلة في حالة الجزائر فيما يخص عضوية النقابات (96.1% غير أعضاء، 2.4% أعضاء غير فاعلين، 1.5% أعضاء فاعلين) والمنظمات المهنية (97.2%، و2%، و0.8% بنفس الترتيب) والجمعيات الخيرية والإنسانية (94.3%، و3.4%، و2.2%) وغيرها من الجمعيات (97.5%، و1.4%، و1.1%)[3].

ويظهر استطلاع الباروميتر العربي نتائج مشابهة فيما يخص عضوية الأحزاب السياسية في الجزائر، حيث لم تزد نسبتها عن 2% من بين المستجوبين في 2011 و3% في 2013، ويرجع ذلك إلى أن أغلبية الجزائريين لا يجدون أنفسهم ممثلين من قبل الأحزاب السياسية، وكانت النسبة التي تمثل هذا الانطباع 87% في استطلاع 2011 قبل أن تتراجع إلى 62% في 2013، وساد هذا الرأي لدى الشباب

[1] Ibid.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ***المؤشر العربي: برنامج قياس الرأي العام العربي***، الدوحة، سبتمبر 2014، ص ص 134– 136، على الإنترنت:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_B7742924.pdf

[3] WVS, Online Data Analysis, Op. cit.

بين 18 و34 سنة حيث عبرت عنه ثلاثة أرباع هذه الفئة العمرية، بينما كان الأكبر سنا أكثر ميلا للتعاطف مع الأحزاب حيث قال نصفهم أن حزبا ما يمثله[1]، ويرجع ذلك إلى ضعف الثقة بالأحزاب والتي قدرت كنسبة مئوية من المستجوبين في مسح القيم العالمية بـ63.2% أجابوا بأنهم لا يثقون تماما أو ليس كثيرا بالأحزاب (37% و26.2% على التوالي)[2].

4. المشاركة في الانتخابات: وهي مقياس آخر لمدى الاهتمام الشعبي بالسياسة، زيادة على أن الاتجاه للمشاركة السياسية بصفة عامة مقوم أساسي للثقافة الديمقراطية، غير أن العزوف الانتخابي في البلدان العربية يفسر غالبا بالطعن في نزاهة وسلامة العمليات الانتخابية وتعبيرها الحقيقي عن إرادة الناخبين، وأبانت نتائج مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية في 2010 أن أغلبية المبحوثين الجزائريين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية بنسبة 59.4% مقابل 38.3% أبدوا مشاركتهم[3]، ولا أدل من نسب المشاركة الرسمية في الانتخابات على أن ظاهرة العزوف باتت ملازمة للانتخابات الجزائرية.

5. قبول التعدد والتسامح مع الاختلاف: تعتبر الأدبيات أن هذه القيمة جوهرية لوجود واستقرار النظام الديمقراطي، ويعتمد مسح القيم العالمية في استبيانه عددا من الأسئلة لقياس هذه القيمة تدور حول تقبل المبحوث للسكن بجوار أشخاص مختلفين، وذلك من حيث العرق واللغة والجنسية والدين، وكذا تقبل المثليين ومرضى الإيدز والأزواج غير الرسميين ومدمني الكحول، وإذا قدرنا أن رفض المثلية والمجون لاعتبارات ثقافية دينية في المجتمع الجزائري ككثير من المجتمعات ذات الأكثرية المسلمة لا يعتد به للحكم بأن هذا المجتمع لا يقبل الاختلاف والتعدد، فإن الأسئلة الأربعة الأولى تمثل مقاييس غير قابلة للإسقاط بدعوى الخصوصية الثقافية أو غيرها، وبمطالعة الإجابات على هذه الأسئلة من خلال المسح نجد أن 19.8% من الجزائريين الذين شاركوا في الاستطلاع يرفضون مجاورة أشخاص من عرقيات أخرى، وسجلت نسب أدنى في قطر (8.8%) والمغرب (13.8%) وتونس (16.9%)، وأعلى في ليبيا (55.1%) ولبنان (36.3%) والكويت (28.1%)، كما أعرب 42.7% من المبحوثين من الجزائر بأنهم لا يرغبون في مجاورة أشخاص ينتمون لديانات أخرى، ومن بين الدول العربية المشمولة بالمسح لم تحقق سوى ليبيا (54.1%) واليمن (53.3%) نسبا أعلى، وأعرب 18.1% من الجزائريين الذين أجابوا على

---

[1] مايكل روبينز، "هل تفادت الجزائر الربيع العربي؟ الباروميتر العربي يستقصي تغيرات بلد وشعب"، أفريل 2014، على الإنترنت:
https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1_%D8%A7%D9%95%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%94%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85_%D9%A2%D9%A0%D9%A1%D9%A4.pdf

[2] WVS, ***WV6_Results Study, Algeria 2014***, Op. cit, p 50.

[3] الصواني، المرجع السابق، ص 149.

الاستبيان عن رفضهم لمجاورة ذوي لغات أخرى، وسجلت أفضل النسب الدالة على قبول التعدد في قطر (9.8%) والمغرب (11.3%) وتونس (12.9%)، وكانت إجابات 28% من الجزائريين في هذا المسح رافضة لجوار عمال أجانب وسجلت نسب أدنى في المغرب (10.8%) وتونس (18.8%) واليمن (24.2%)، والأعلى كانت في ليبيا (59%) وقطر (46%) ولبنان (40.4%)[1].

ويلاحظ من خلال هذه النتائج أن الثقافة الجزائرية عموما تقبل التعدد بنسبة كبيرة ما سوى التعدد الديني، ويمكن تفسير ذلك ربما بأن الشعب الجزائري لم يختبر من التعدد الديني سوى ما عايشه في فترة الاستعمار من تجربة مريرة، حيث تسلط عليه المسيحيون واليهود –الذين كانوا موجودين قبله كما جاء بعضهم معه– وسلبوه ممتلكاته ونهبوا خيراته وعاشوا في رغد وهو في فاقة وحرمان، وعليه فإن غالبية الشعب على الأقل ترغب في استدامة حالة الانسجام من هذه الناحية ولاشك في بقاء الجزائر أرضا للإسلام المقوم الأساسي للهوية الجزائرية التي عملت فرنسا على طمسها.

وعمد "المؤشر العربي" إلى قياس مدى قبول الرأي العام العربي لمبدأ التعددية والتداول على السلطة، وذلك من خلال السؤال عن قبول وصول حزب سياسي لا يتفق معه المستجيبون للاستبيان إلى السلطة، وأشارت النتائج العامة إلى قبول الأغلبية بنسبة 57%، في حين حصل الموقف المضاد على 35% من الإجابات، فيما لم تعبر 8% من هذه الأخيرة عن أي رأي، وسجلت ثاني أعلى نسبة موافقة في الجزائر بنسبة 72% بعد موريتانيا (78%)، وأعربت 23% من الإجابات عن معارضة وصول أحزاب لا يتفقون معها إلى السلطة، وتحفظ 5% عن الإجابة[2]، وعليه ووفقا لهذا المقياس أيضا فإن الثقافة السياسية الجزائرية تقبل التعدد وتتسامح مع الاختلاف لدرجة كبيرة.

ويقاس قبول التنوع والاختلاف أيضا بالمواقف من المكانة السياسية للمرأة، ففي دراسته المتقدمة (2002) حول المواقف السائدة في البلدان ذات الأكثرية المسلمة من الديمقراطية اعتمد "معتز بالله عبد الفتاح" التوجه نحو مشاركة النساء بالإضافة إلى مشاركة الأقليات غير المسلمة كمقاييس لدعم المبادئ الديمقراطية، حيث وجد أن الإسلاميين* في الجزائر قليلو التسامح سياسيا مع المرأة والأقليات[3]، لكن ومن خلال نتائج الدورة السادسة لمسح القيم العالمية ظهر أن الجزائريين أكثر تسامحا أيضا مع الحقوق

[1] WVS, Online Data Analysis, Op. cit.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي: برنامج قياس الرأي العام العربي، المرجع السابق، ص ص 118، 119.

* عرف الإسلاميين على أنهم من يعتبرون أن الإسلام دين ودولة، بينما ميز المتدينين عن غيرهم على أساس الالتزام بالصلاة وعدم شرب الخمر، ارجع إلى:

عبد الفتاح، ***المسلمون والديمقراطية: دراسة ميدانية***، ص ص 111، 275.

[3] نفس المرجع، ص 113.

السياسية للمرأة، فمن خلال الإجابة على السؤال المتعلق بنظرة المستجيب لمساواة الجنسين في الحقوق وما إذا كانت ضرورية للديمقراطية، حيث يكون التقييم بمنح درجات من 1 إلى 10، أشر 30.6% من المستجيبين على أعلى درجة (25.2% من الذكور و36.1% من الإناث)، وانحصرت نسبة 58.4% من الإجابات بين الدرجة 7 و10 (52.5% منهم ذكور و64.3% إناث)، بينما وفي سؤال آخر متعلق بأفضلية الرجل على المرأة كقائد سياسي، أجاب 47.8% بالموافقة التامة (60.4% ذكور و35% إناث) و23.8% بالموافقة (23% و24.5% بنفس الترتيب)، و16.3% بعدم الموافقة (10.2% و22.6% تواليا)، و8% بعدم الموافقة تماما (2.6% و13.5%)، وكانت نتائج الدول العربية في نفس الاتجاه[1].

وإذا أخذ الواقع بعين الاعتبار حيث تحسنت المكانة الاجتماعية والسياسية للمرأة في الجزائر في السنوات الأخيرة، ولكونها تحظى من حيث المبدأ بكافة الحقوق السياسية والمدنية المقررة في الدستور دون تفرقة، فإن من شأن ذلك أن ينعكس على الاتجاهات والمواقف فيما يتعلق بالدور السياسي للمرأة زيادة على الاعتراف بحقوقها.

6. المقدرة على تعريف الديمقراطية: خلص كل من مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية في 2010، وكذا استطلاع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تحت مسمى "المؤشر العربي" منذ 2011 إلى أن أكثرية المواطنين في المنطقة العربية بإمكانهم تقديم تعريف ذي دلالة لمفهوم الديمقراطية، فوفقا للمؤشر العربي 2014 كانت نسبة المستجيبين الذين تمكنوا من تحديد عناصر وجود حكم ديمقراطي 87% -مقابل 81% في 2011-، فيما أجاب 9.1% بلا أعرف، ورفض 3.9% الإجابة، وغلب الاتجاه نحو تعريف الديمقراطية على أنها تعني ضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية، وصبت فيه 38% من الإجابات، وركزت 24% من ضمنها على تطبيق مبادئ العدالة والمساواة بين المواطنين، وأكد اتجاه ثالث بنسبة 10% على قواعد الحكم الديمقراطي بأن يكون الشعب مصدر السلطة وتداولها سلميا عبر انتخابات نزيهة وفي إطار التعددية إضافة إلى فصل السلطات مع تفعيل الرقابة وتحقيق التوازن بينها، وأشار المستجيبون إلى شروط أخرى لاعتبار البلد ديمقراطيا كتحقيق الأمن والاستقرار وقدرت الإجابات من هذا الصنف بنسبة 8%، بينما ربط 5% بين الحكم الديمقراطي وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أما فيما يخص حالة الجزائر فبلغت نسبة الإجابات التي قدمت تعريفا للديمقراطية 99% وهي أعلى نسبة بين البلدان العربية حسب مسح

[1] WVS, ***WV6_Results Study, Algeria 2014***, Op. cit, pp 18, 65.
WVS, Online Data Analysis, Op. cit.

اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، وتمحور معظمها حول الحريات السياسية العامة وحقوق المواطنة بنسبة 88%، وتطرقت بدرجة أقل إلى القواعد الديمقراطية وخاصة التداول على السلطة بنسبة 7%، وأشارت 3% منها إلى مبادئ العدل والحرية الاقتصادية والاجتماعية[1].

7. تأييد الديمقراطية: اعتبار النظام الديمقراطي أفضل نظام للحكم: تؤكد جل الدراسات المسحية للمنطقة العربية على أن غالبية السكان في بلدانها تؤيد إقامة نظام حكم ديمقراطي، فقد ظلت هذه نتيجة ثابتة في استطلاع "الباروميتر العربي" منذ دورته الأولى في 2006، والتي أعرب 90% من المستطلعين فيها عن تفضيلهم للنظام الديمقراطي، وكانت النسبة من العينة الجزائرية 81%، واعتبر 68% من المستجيبين الجزائريين لأسئلة "مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية" في 2010 كأعلى نسبة بين نظرائهم العرب أن نظاما سياسيا ديمقراطيا تداوليا ملائم جدا كنظام سياسي لبلدهم، ورأى 89% منهم في المقابل أن نظاما سلطويا غير ملائم تماما مع تسجيل 1% فقط للرأي المخالف وهي نسبة ضئيلة يمكن تجاهلها شأنها شأن 3% التي تمثل من قالوا بأن النظام الديمقراطي غير ملائم، وأيد 70% من المستطلعين في الجزائر في الدورة الثالثة (2012– 2014) من الباروميتر العربي مقولة أن النظام الديمقراطي أفضل أنظمة الحكم، وانحاز لهذا الاتجاه 72% من المستجيبين لاستطلاع "المؤشر العربي" 2014، وكذا 78.9% حسب استطلاع القيم العالمية في 2014 أيضا[2].

8. تأثير التدين على الاتجاه نحو الديمقراطية: يوجد دافع قوي لرصد هذه العلاقة في المجتمعات العربية ذات الأكثرية المسلمة شكلته بعض الكتابات الاستشراقية التي سوقت لصورة نمطية عن تعارض القيم الإسلامية مع الحكم الديمقراطي، وفي رده على هذه المزاعم من خلال تحليله للمواقف الإسلامية، يرى "معتز بالله عبد الفتاح" أن المجتمعات المذكورة تنطوي على فسيفساء أيديولوجية وفكرية تجعل أي وصف نمطي لها يسقط أمام البحث العلمي الرصين، فالإسلاميون بينهم تقليديون رافضون للديمقراطية

---

[1] الصواني، المرجع السابق، ص ص 90– 97.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي: برنامج قياس الرأي العام العربي، ص ص 87– 91.

[2] Amaney Jamal, Mark Tessler, "The Democracy Barometers: Attitudes in the Arab World", ***Journal of Democracy***, Vol. 19, No. 1 (January 2008), p 98.

الصواني، المرجع السابق، ص ص 116، 117.

ناتاليا رحمن، "الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بعد خمس سنوا ت من الانتفاضات العربية"، الباروميتر العربي: الدورة الرابعة، أكتوبر 2018، ص 3، على الإنترنت:

https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%95%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%94%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-_%D9%A2%D9%A0%D9%A1%D9%A6.pdf

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي: برنامج قياس الرأي العام العربي، المرجع السابق، ص 106.

وتحديثيون يرون توافقا بين الإسلام والحكومة المنتخبة، فهم يعتقدون غالبا أن الديمقراطية إحياء أو تطبيق معاصر للشورى، وتضم هذه المجتمعات علمانيين أكثرهم مؤيدون للديمقراطية، وكلما ارتفعت نسبة هذا الاتجاه الأخير ومعه الإسلام التحديثي كان قبول الديمقراطية عاليا، ووجد "عبد الفتاح" تباينا بين المجتمعات ذات الأكثرية المسلمة من حيث قبول الديمقراطية وفقا لحجم كل اتجاه، فعربيا صنف المغرب وتونس ومصر على أنها ذات قبول عال للديمقراطية، فيما قبولها متوسط في الجزائر ومعها الأردن وقطر والبحرين وسوريا والإمارات ولبنان، ومنخفض في ليبيا واليمن والسودان والسعودية، وتوافق هذا التصنيف نسبيا مع نتائج استطلاعات الرأي التي أكدت أيضا ما توصل إليه "مشروع بيو" (Pew Research center) من خلال استطلاعاته في 2002 و2003، والذي اعتبر أن مسلمي الأردن ولبنان والمغرب وكذلك مالي الأكثر دعما للديمقراطية[1].

ولكن النتيجة الغالبة كانت أن المجتمعات العربية وذات الأكثرية المسلمة تدعم الديمقراطية كنظام للحكم مع استثناءات لبلدان تساند فيها الشعوب لاعتبارات اجتماعية ودينية حكامها كالإمارات والسعودية، ورغم ما سجله من ضعف الانسجام مع مبادئ الديمقراطية من حيث التسامح مع الأقليات الدينية ومع المرأة في بعض البلدان ومنها الجزائر، فإن "عبد الفتاح" وبناء على نتائج الاستطلاع الالكتروني، وقد وجد أن التعليم ومتغيرات أخرى وسيطة كالجنس والإقامة بدولة ديمقراطية وخبرة المشاركة السياسية تنعكس إيجابا على موقف المسلم من الديمقراطية، يصنف الثقافة الجزائرية في النهاية على أنها ذات قبول واسع للديمقراطية، ومعها ثقافات قطر والبحرين وتونس والمغرب والأردن وبدرجة أقل لبنان وسوريا ومصر، وفيما تراوحت باقي الثقافات العربية بين التأييد الضعيف (السودان) ورفض الديمقراطية (الإمارات، وعمان، وليبيا، والسعودية، واليمن)، لم تكن بينها أي ثقافة تحمل اقتناعا تاما بالديمقراطية كنظام يقدم الحلول لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية[2].

ويمكن القول بذلك أن النظام الديمقراطي لا يواجه عموما عقبات أو حواجز ثقافية مصدرها الدين في البيئة العربية وفي الجزائر بالأخص، وأن الرأي السائد داعم للديمقراطية التي تساعد على إقامة مبادئ العدل والشورى وتمنع الجور والطغيان والفساد، ومما يؤكد ذلك أن الاستطلاعات تشير إلى أن الدين يمثل قيمة جوهرية بالنسبة للفرد في الجزائر كما في جل البلدان العربية، فأغلب المستجيبين من الجزائر لمسح القيم العالمية (90.7%) اعتبروا أن الدين مهم جدا في حياتهم، ومع ذلك كانت نسبة التأييد كبيرة أيضا

[1] عبد الفتاح، المرجع السابق، ***المسلمون والديمقراطية: دراسة ميدانية***، ص ص 68- 73، 116، 181.

[2] نفس المرجع، ص ص 77، 113، 216، 203- 209.

للديمقراطية، وتشير نتائج استطلاع الباروميتر العربي إلى تراجع نسبة من يعتقدون أن الديمقراطية غير ملائمة للإسلام في الجزائر من 30.7% إلى 19.2% بين الدورة الأولى والثانية رغم ثباتها عربيا عند 30.2%، ومن النتائج اللافتة في الدراسات الاستطلاعية انحصار نسبة المبحوثين المؤيدين لتدخل رجال الدين في السياسة، فبعد أن كانت أغلبية طفيفة تؤيد ذلك خلال الدورة الأولى لاستطلاع "الباروميتر العربي" في معظم البلدان العربية (61% في الجزائر) عدا لبنان، لم تؤيد هذا الطرح سوى أقلية من المستجيبين (21.6% من الجزائريين) في الدورة الثانية باستثناء اليمنيين الذين حافظوا على توجههم السابق، واستمر هذا الاتجاه لتؤكده نتائج المؤشر العربي (2014) أيضا وقد أشارت إلى أن 79% من المستجيبين ينحازون له، ورفض من خلاله 75% من الجزائريين تأثير شيوخ الدين على تصويت الناخبين، و60% تأثيرهم على قرارات الحكومة، وتفسر هذه النزعة بانخفاض وتراجع أسهم الإسلاميين سياسيا لدى الرأي العام[1]، فقد ينظر لهذا الاتجاه على أنه إيذان بتراجع التيار الإسلامي أو حتى بارتفاع أسهم العلمانية التي تعتبر من قبل البعض ركيزة لإقامة النظام الديمقراطي.

9. تقييم الديمقراطية ومكانتها بين الأهداف والرهانات الكبرى للبلد: تكشف استطلاعات الرأي أن المواطنين العرب يميلون إلى تقييم متوسط للديمقراطية في بلدانهم، وتشير نتائج استطلاع الباروميتر العربي إلى ارتفاع معدل تقييم الديمقراطية بين 1 و10 درجات من 4.5 في 2011 إلى 5 في 2013 و5.2 في 2014، وبالنسبة للجزائر استقر عند 5 درجات قبل أن يرتفع إلى 6 في 2014، لكن 2% فقط من الجزائريين وصفوا حالة الديمقراطية بالجيدة جدا فيما ارتفعت نسبة من قالوا أنها جيدة من 6% في 2011 إلى 30% في 2013، وتفسر الزيادة في رضا الجزائريين بالتحسن النسبي في الظروف الاجتماعية نتيجة الإجراءات المتبعة بزيادة الإنفاق الاجتماعي بعد أحداث الربيع العربي، فقد ارتفع عدد الجزائريين الذين قيموا أداء الحكومة على أنه جيد في 2013 إلى أربع أضعاف عددهم قبلها بسنتين (من 10% إلى 40%)، وما قيل عن الديمقراطية ينسحب على حقوق الإنسان حيث يميل الجزائريون بنسبة ثلاثة أرباع إلى القول أن حقوقهم الأساسية في التعبير والصحافة والانتخاب مكفولة، ومثلت حرية التظاهر الاستثناء حيث اعتبر 42% من المبحوثين أنهم يتمتعون بهذا الحق[2].

---

[1] WVS, Online Data Analysis, Op. cit.

Mark Tessler, Amaney Jamal, Michael Robbins, "New Findings on Arabs and Democracy", ***Journal of Democracy***, Vol. 23, No. 4 (October 2012), pp 96, 97

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي: برنامج قياس الرأي العام العربي، المرجع السابق، ص ص 191، 194.

روبينز، المرجع السابق.

[2] نفس المرجع.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي: برنامج قياس الرأي العام العربي، المرجع السابق، ص ص 130- 132.

ويولي الجزائريون أهمية كبرى للوضع الاقتصادي والاجتماعي، ورغم تسجيلهم انطباعا إيجابيا عنه في 2013 مقارنة بسنتين قبلها، حيث ارتفعت نسبة الرضا عنه من 32% إلى 66%، فإن ثلاثة أرباع الجزائريين الذين أجابوا على استبيان الباروميتر العربي مع ذلك وضعوا المشاكل الاقتصادية كالفقر والتضخم في مقدمة التحديات التي تواجه بلدهم، وجاء الفساد الإداري ثانيا بنسبة 15%، ولم تتجاوز نسبة من قدروا أن تعزيز الديمقراطية يمثل أهم رهانات البلد 3%، وأشار 5% لأولويات ومشاكل أخرى[1].

10. طريق الديمقراطية: نمط الانتقال المفضل: فضل الجزائريون طريق الإصلاح التدريجي بنسبة أكبر في 2013 (78%) مقارنة بسنة 2011 (54%)، وكان هذا الرأي السائد في 2006 أيضا (79%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى معاينة مسارات الانتفاضات الشعبية في بلدان الربيع العربي، ناهيك عن التجربة المريرة التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات، وربما كان لارتفاع درجة الرضا عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأداء الحكومة تأثير في ذلك[2].

ويمكن القول في المحصلة أن الثقافة السياسية في الجزائر لا تحمل في طياتها عناصر ممانعة لإقامة نظام ديمقراطي، بالنظر خاصة للتأييد الكبير للديمقراطية وقبول مبادئها وعلى رأسها التعدد والاختلاف، رغم أن الطلب على الديمقراطية لا يبدو كبيرا بحكم الأولوية التي تحظى بها الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ما سواها، والتي تتخذ مرجعا لتقييم الأداء الحكومي ومقياسا للرضا عن النظام ومؤسسات الدولة والحياة في البلد بشكل عام، ما يظهر من الانطباع الإيجابي عن مستوى الحقوق والحريات والتقدير فوق المتوسط لواقع الديمقراطية بعد فترة من أحداث الربيع العربي، وبعد سياسة الإنفاق الاجتماعي والتعديلات السياسية التي أقدم عليها النظام، ناهيك عن هذا فإن ضعف الاهتمام بالسياسة والانخراط في الحياة السياسية والمدنية يعد كذلك من الخصائص السلبية التي تطبع الثقافة السياسية في الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني:

قدمت تفسيرات اقتصادية متعددة للانتقالات الديمقراطية أقدمها تلك التي صيغت فيما يسمى مقاربة التحديث، والتي ربطت قيام النظام الديمقراطي بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لعملية التحديث والتنمية كزيادة الدخل وانتشار التعليم، أو ظهور طبقات كالعمال وبورجوازية المدن وتعبئتها للمطالبة بحقوقها وسعيها للمشاركة السياسية وللوصول إلى دائرة الحكم، وهي تساهم بذلك في حيوية وازدهار المجتمع

[1] روبينز، المرجع السابق.

[2] نفس المرجع.

المدني وتتدخل في تعديل توازنات القوة بين المجتمع والدولة لصالح الأول حسب النظرية البنيوية، ويندرج كل ذلك ضمن تطور النظام الرأسمالي الذي يشترطه بعض الباحثين لوجود النظام الديمقراطي، وقدر آخرون أن الأزمة الاقتصادية قد تتسبب في انهيار النظام التسلطي لكنها قد تحمل المصير ذاته بالنسبة للنظام الديمقراطي، وهناك تفسيرات اقتصادية أخرى غير أن من أهمها لشرح التخلف الديمقراطي لبعض الأنظمة العربية ذلك الذي يفترض تأثيرا سلبيا لارتباط إيرادات الدولة بمداخيل الموارد الطبيعية وبالنفط خاصة.

وجمع هذا الفصل المقاربة الثقافية مع المقاربة الاقتصادية التي تندرج معها ضمن اتجاه واحد يرهن الانتقال الديمقراطي بشروط مسبقة للبيئة الداخلية، وينطلق المدخل الثقافي من افتراض أن الديمقراطية لا تنحصر في الجانب الإجرائي والمؤسساتي، وإنما يتوقف وجودها بل واستمرارها على أرضية ثقافية مواتية، فالثقافة الديمقراطية المتسمة بخصائص الانفتاح وقبول التعدد والتسامح مع الاختلاف والولاء للنظام الديمقراطي، وعناصر أخرى كروح المبادرة والإيمان بالمشاركة والثقة السياسية تمثل ضرورة لإقامة نظام ديمقراطي وترسيخه، والتي تطبع المجتمعات الديمقراطية العريقة، وهي نتاج لتراكم خبرات من الممارسة التاريخية حيث أن الثقافة كما يفترض أن تؤثر في المؤسسات تتأثر بها أيضا، كذلك هي بحاجة لعمليات التنشئة لاستدامتها وتوريثها بين الأجيال، فالثقافة بعكس ما يدعيه البعض ليست ثابتة ولا حتمية وإلا لكان الحكم المؤبد بالاستبداد على المجتمعات التي لا ترقى إلى مصاف الديمقراطية، وعليه فإن عمليات التنشئة وإعادة التنشئة السياسية والعناية خاصة بالتعليم والتربية المدنية كفيل بغرس قيم الديمقراطية ونشر المواقف والتوجهات التي تدعم وجودها.

وتسجل نتائج سلبية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للانتقال الديمقراطي في الجزائر، حيث تنتمي لمجموع الدول ذات الدخل المنخفض من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك رغم الزيادة المطردة لهذا المتوسط خلال الفترة التي تغطيها الدراسة (2000- 2013)، وبالرغم كذلك من تحسن الوضعية الاقتصادية للبلد باستعادة توازناته المالية بعد الأزمة التي مر بها منذ نهاية الثمانينيات، والتي انعكست نسبيا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية بفضل الاستثمارات الكبيرة والأموال التي تم ضخها في إطار البرامج التنموية، حيث ساهمت هذه الأخيرة في زيادة نسبة التشغيل مقابل تقليص البطالة ونسب الفقر، لكنها لم تلغي الفجوة الاجتماعية والتفاوت في الاستفادة من البرامج بين المناطق والأقاليم، كما لم تنعكس على القدرة الشرائية بفعل الزيادة المستمرة للأسعار مقابل التراجع في سعر صرف الدينار وبالتالي لقيمة الأجور، وذلك في ظل تواصل التبعية

الكبيرة للخارج في تغطية احتياجات السوق الوطنية ولقطاع المحروقات في تحصيل الإيرادات، وتؤيد حالة الجزائر نظرية التنافر بين الثروة النفطية والانتقال إلى الديمقراطية، فهذه الثروة تمثل دافعا للتمسك بالحكم للتحكم في المداخيل المتأتية منها وكذا سببا جوهريا لتفشي الفساد.

ولا تشكل الثقافة السياسية عقبات بنفس القدر أمام الانتقال إلى الديمقراطية في الجزائر، بالرغم من بعض الملامح السلبية كضعف الاهتمام بالسياسة والانخراط في العمل السياسي والمدني، حيث تشير النتائج المسجلة في مسوح الرأي العام إلى أن الثقافة الجزائرية تغلب عليها قيم التسامح وقبول التعدد، كما تحظى الديمقراطية كنظام للحكم بنسبة تأييد عالية، رغم أن الجزائريين في المقابل يعربون عن رضاهم وبدرجة تفوق المتوسط عن مستوى ديمقراطية الحكم ببلدهم، كما أنهم ينشغلون أكثر بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية ولا يولون أهمية مماثلة للتغيير الديمقراطي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المدخل المؤسساتي لتفسير عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية

ظهر التفسير المؤسساتي للانتقالات الديمقراطية متأخرا مقارنة باتجاهات التنظير التي دارت في فلك الشروط المسبقة، كما لم يحز على قدر مماثل من الاهتمام ضمن الحقل المعرفي للانتقالات، وربما رجع ذلك إلى أن مدخل المؤسسات خرج عن دائرة التحليل السياسي في فترة ظهور الإسهامات الأولى في هذا المجال، قبل أن يسجل عودته في الثمانينيات مع المؤسساتية الجديدة، كما أن الباحثين ركزوا على عمليات المأسسة التي تأتي في مرحلة متقدمة من الانتقال وتتصل أكثر بترسيخ النظام الديمقراطي، فيما تجاهلوا نسبيا تأثير الهياكل المؤسساتية للأنظمة الاستبدادية على عملية انتقالها للديمقراطية.

المبحث الأول: العوامل المؤسساتية للانتقال الديمقراطي

تعد المؤسسات السياسية من بين العوامل التي أشارت الأدبيات إلى تأثيرها في عملية الانتقال إلى الديمقراطية وخاصة ترسيخها، وركز أصحاب المقاربات المؤسساتية Institutionalist Approaches على دور المؤسسات في تشكيل السياسات وأنماط السلوك والتوجهات السياسية وشددوا على أنها تحدد الأهداف والتفضيلات بالنسبة للفاعلين السياسيين، والهيكل المؤسساتي للنظام السياسي يعتبر من وجهة نظرهم متغيرا تفسيريا للانتقال الديمقراطي، ومن ضمن الافتراضات التي يتبناها المؤسسيون أن توسع المجتمع المدني وانعكاسه على توازن علاقة الدولة والمجتمع لصالح الأخير يكون حاسما في حدوث عملية الانتقال الديمقراطي، فقد مثلت قوة المجتمع المدني وفقهم العامل الرئيس في سقوط الأنظمة الشيوعية في بلدان أوربا الشرقية، وبتعبير "علي أبوطالبي": "طالما احتفظت الدولة بمركز السلطة والنفوذ، فإن فرص إقامة الديمقراطية ستضل ضئيلة"[1].

وقدر باحثون آخرون ينتمون لهذا الاتجاه أو تقاطعوا معه أن علاقة المؤسسات بالانتقال الديمقراطي تفسرها الروابط بين البنية المؤسساتية والخيارات الإستراتيجية للنخب بحكم أن الهياكل والمؤسسات تضع شروط وقواعد النشاط السياسي، وإن كانت المؤسسات لا تمثل العامل الوحيد كما ترى "تيري لين كارل" Terry Lynn Karl ومعها "فيليب شميتر" Philippe C. Shcmitter، فالخيارات النخبوية هي المتحكمة وإن كانت محصورة بالسياقات والظروف البنيوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي يمكن أن تكرس القناعة لدى الفاعلين السياسيين الأساسيين بخيار الديمقراطية ليضطلعوا بدور حاسم لمسار الانتقال وشكل النظام الديمقراطي، في حين اعتبر بعض آخر التصميم المؤسساتي للنظام العامل

[1] Guo,"Democratic Transition: A Critical Overview", Op. cit, p 137.

المحدد لعملية الانتقال الديمقراطي ومنهم "باتريك أونيل" Patrick H. O'Neil الذي توصل من اعتماده للتحليل المؤسساتي في دراسة خص بها هنغاريا إلى وجود ارتباط قوي بين سقوط النظام الشيوعي هناك وطبيعة المأسسة السياسية[1].

ويعتبر التفسير المؤسساتي لعملية الانتقال الديمقراطي نتاجا لبروز اتجاه المؤسساتية الجديدة New Institutionalism* في العلوم السياسية، والذي يمثل مرحلة فارقة من التطور في التحليل السياسي حيث أعاد الدولة والمؤسسات السياسية الأخرى لتشغل مكانتها التي فقدتها في فترة السلوكية، كما تراجع عن معاملة الظاهرة السياسية عموما والمؤسسات خصوصا كمتغير تابع، فدون نفي أهمية النسق الاجتماعي ولا الحوافز المختلفة للفواعل السياسية في تشكيل النسق السياسي أكد أيضا على دور أكثر استقلالا

[1] Ibid, pp 137, 138.

* برز هذا الاتجاه خلال الثمانينيات من القرن العشرين ويتناول الظواهر السياسية عموما من منطلق القواعد المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية التي تحكم سلوك ونشاط الفواعل السياسية مقابل تركيز المؤسساتية التقليدية على الجوانب الدستورية والقانونية الرسمية التي تعمل وفقها المؤسسات السياسية، وهناك ثلاثة تفرعات لما يسمى المؤسساتية الجديدة حيث يضاف الرقم ثلاثة إلى هذا المصطلح (The Three New Institutionalisms) للدلالة على أنه لا يشير إلى جسم فكري موحد وإنما يشمل ثلاث مقاربات تمثل جانبا من ردة الفعل المعرفية على الاتجاه السلوكي الذي سيطر على حقل العلوم السياسية خلال الستينيات والسبعينيات، ومن ضمنها "المؤسساتية التاريخية" Historical Institutionalism التي استعارت من أفكار نظرية الجماعة ومن البنيوية الوظيفية، حيث قبلت من الأولى أن جوهر السياسة هو التنافس بين الجماعات حول الموارد، ومن الثانية فكرة النظام الشامل لأجزاء متفاعلة، ولكنها تجاوزت ذلك بإعطاء أهمية أكبر للمؤسسات السياسية في تفسير نتائج ومخرجات السياسة وأفضلية مصالح على أخرى، واعتبرتها عاملا أساسيا لتشكيل السلوك الجماعي مع الاعتراف بتأثير الجوانب غير الرسمية والروتينية كجزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للنظام السياسي والاقتصاد السياسي، وبالتزامن مع المقاربة السابقة ظهرت أيضا مقاربة "مؤسساتية الاختيار العقلاني" Rational Choice Institutionalism التي تقوم على افتراض أن الفواعل السياسية لديها خيارات ثابتة نسبيا والتي تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن منها بناء على حسابات إستراتيجية تشمل الخيارات المنافسة، حيث جوهر السياسة يكمن في التعامل مع سلسلة من معضلات العمل الجماعي التي تحل عبر التوصل إلى الخيار الذي قد يخدم مصلحة طرف ما دون أن يؤدي إلى خسارة مطلقة للطرف المنافس، وتتدخل القواعد والإجراءات المؤسساتية في تشكيل الخيارات والقرارات السياسية من خلال التأثير على ترتيب البدائل وتوفيرها للمعلومات، وتؤكد هذه المقاربة على أن المؤسسات وما تقوم عليه من قواعد تنشأ أساسا لغرض تنظيم اللعبة الجماعية من منطلق تحقيق المكاسب من خلال التبادل، ونظر عدد من الباحثين للانتقالات الديمقراطية وفق هذه المقاربة على غرار "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski و"باربرا جيدس" Barbara Geddes و"جاري ماركس" Gary Marks و"يوسف كوهن" Youssef Cohen و"جيمس دينارد" James deNardo، وبالموازاة أيضا وعلى استقلال عن التطور في العلوم السياسية نشأت مقاربة ثالثة في إطار علم الاجتماع هي "المؤسساتية الاجتماعية" Sociological Institutionalism المليئة على منوال المقاربات الأخرى بالنقاشات الداخلية، ففي نهاية السبعينيات وفي إطار التخصص الفرعي "نظرية التنظيم" كان ظهور هذه المقاربة التي تتلخص فكرتها الرئيسية في إبطال الرؤية التقليدية التي تمثلها نظرية "ماكس فيبر" Max Weber بفصل التنظيمات والهياكل البيروقراطية عن بيئتها الاجتماعية باعتبارها آليات رسمية عقلانية تعتمدها المجتمعات الحديثة لتحقيق فعالية الأداء، ففي مقابل ذلك يرى المؤسسيون الجدد في علم الاجتماع أن الأشكال التنظيمية والإجراءات المعتمدة في المنظمات الحديثة ترتبط بعناصر الثقافة السائدة في المجتمع، فالجوانب القيمية والمعيارية والمعرفية تعد جزءا من تركيبة المؤسسات وهذه الأخيرة تعد مؤثرة في توجيه وتغيير الأولى التي تنعكس في سلوك الأفراد، والمؤسسات لا تحدد فقط حسابات الفواعل كما يتصور مؤسسيو الخيار العقلاني وإنما تساهم في تكوين صورة الفواعل الذاتية وهويتها، والعقلانية وخيارات الفواعل وفق هذا الطرح لا تقاس بالحسابات المادية وإنما بالمعطيات الاجتماعية والثقافية، ووجود الهياكل التنظيمية وتغييرها يساير مدى شرعيتها وتقبلها في السياق الاجتماعي والثقافي وهو أمر تعمل عليه المؤسسات نفسها.

Daniel Kübler, Jacques de Maillard, ***Analyser les politiques publiques*** (Grenoble: Presses Universitaires de Grenoble, 2009), pp 218, 219.

Peter A. Hall, Rosemary C. R. Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms" ***Political Studies***, Vol. 44, No. 5 (December 1996), pp 936- 957.

للمؤسسات السياسية، إذ لا يفترض أن الدولة تتأثر فقط بالمجتمع وإنما تؤثر فيه أيضا، وعلى ذلك فإن الديمقراطية ليست نتاجا للشروط الاقتصادية والاجتماعية فقط وإنما أيضا لنمط تصميم المؤسسات السياسية، فالمؤسسات هي ساحات لتنافس القوى الاجتماعية كما أنها تمثل مجموعات من المعايير والإجراءات العملية لتعريف المصالح والدفاع عنها، فهي بهذا تمثل فواعل سياسية في حد ذاتها لا مجرد محصلات للتفاعلات الاجتماعية والسلوكية[1].

المطلب الأول: طبيعة المؤسسات التسلطية ومسار الانتقال إلى الديمقراطية

صنع "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington السبق والاستثناء بمحاولة تحليل علاقة شكل النظام الاستبدادي وبنائه المؤسساتي بمسار الانتقال إلى الديمقراطية*، حيث لاحظ أن البلدان التي شملتها الموجة الثالثة للديمقراطية عرفت ثلاثة أنماط من الأنظمة السياسية الاستبدادية، هي أنظمة الحزب الواحد One-Party Systems والأنظمة العسكرية Military Systems والدكتاتوريات الفردية Personal Dictatorships، مع وجود حالات شذت عن هذا التصنيف كحال نظام جنوب إفريقيا الذي كان عبارة عن حكم قلة عرقية يقصي 70% من السكان السود من التنافس السياسي، وجمعت بعض الأنظمة خصائص نظامين معا كما حصل في بولندا بوجود قواعد ضعيفة لحزب واحد يحكمه ضابط عسكري يفرض أحكاما عرفية، وفي رومانيا تحول النظام الشيوعي من الحزب الواحد كمركز للسلطة إلى الدكتاتور الفرد في الثمانينيات، وكان نظام تشيلي بين 1973 و1989 نظاما عسكريا جزئيا لكنه اختلف عن الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية بتركيز السلطة بيد زعيم واحد، وكانت دكتاتورية "نورييغا" Manuel Noriega في بنما مشخصة بشكل كبير لكنها كانت تابعة كليا تقريبا للقوة العسكرية، وارتأى "هانتنغتون" أن هذه الأنظمة تصنف تقريبيا في إحدى الفئات المذكورة على أساس الميزات الغالبة ولا توضع في فئات خاصة[2].

وربط "هانتنغتون" انتقالات الموجة الثالثة بمسارات وأشكال ثلاثة أيضا تتعلق بوضعية ميزان القوة المترتبة عن الصراع السياسي بين مجموعات الحكم والمعارضة، فتكون عملية الانتقال كما سبق وأن ورد

---

[1] James G. march, Johan P. Olsen, "The New Institutionalism : Organizational Factors in Political Life", ***The American Political Science Review***, Vol. 78, No. 3 (September 1984), pp 734-739.

* قدم كل من "خوان لينز" Juan J. Linz و"ألفريد ستيبن" Alfred Stepan تحليلا مهما آخر يستحق الذكر للعلاقة بين أنماط الأنظمة غير الديمقراطية حسب التصنيف الذي يعتمدانه (الأنظمة التسلطية Authoritarian، والشمولية Totalitarian، وما بعد الشمولية Post-totalitarian، والسلطانية Sultanistic) ومسارات ومتطلبات الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها، انظر:

Linz, Stepan, ***Problems of Democratic Transition And Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe***, Op. cit, pp 55- 65.

[2] Huntington, "How Countries Democratize?", Op. cit, pp 580- 583.

في شكل تحول Transformation حينما تتحكم النخبة الحاكمة بزمام التغيير نحو الديمقراطية، وفي صورة إحلال Replacement في الحالة العكسية حين تؤول السيطرة على العملية إلى قوى المعارضة، أما حالة التحول الإحلالي Transpalcement فتترتب عن عدم قدرة أي جهة على ترجيح كفتها لتتمخض الديمقراطية بذلك عن عمل مشترك بين الطرفين من خلال مساومات واتفاقات، ويشير قبل ذلك إلى أن العامل الخارجي المتمثل في التدخل العسكري أو إنهاء الاستعمار الذي كان حاضرا بقوة خلال الموجة الثانية أصبح تدخله عارضا خلال الموجة الثالثة، وكان ذلك بشكل محدود قبل 1990 في غرينادا وبنما ومستعمرات بريطانية صغيرة جلها تقع في منطقة الكاريبي، فرغم أنه لا ينفي أهمية التأثيرات الخارجية يعتبر أن العمليات ذاتها كانت وليدة التجاذب السياسي في الداخل[1].

جدول رقم (3. 1): الأنظمة التسلطية وأنماط الانتقال الديمقراطي 1974- 1990

العمليات	الأنظمة			
	نظام حزب واحد	حكم فردي	حكم عسكري	حكم أقلية عرقية
التحول	(تايوان) المجر (المكسيك) (الاتحاد السوفياتي) بلغاريا 5	إسبانيا الهند تشيلي 3	تركيا البرازيل بيرو الإكوادور غواتيمالا نيجيريا* باكستان السودان* 8	
16				
تحول إحلالي	بولندا تشيكوسلوفاكيا نيكاراغوا منغوليا 4	(نيبال) 1	الأوروغواي بوليفيا الهندوراس السلفادور كوريا 5	(جنوب إفريقيا) 1
11				

[1] Ibid, pp 583, 584.

إحلال 6	ألمانيا الشرقية 1	البرتغال الفلبين رومانيا 3	اليونان الأرجنتين 2	
تدخل خارجي 2	غرينادا 1		(بنما) 1	
المجموع 35	11	7	16	1

ملاحظات: – المعايير الأساسية للانتقال الديمقراطي حسب هانتنغتون تتمثل في اختيار الحكومة من خلال انتخابات مفتوحة وتنافسية تضمن مشاركة تامة وإدارة عادلة.

- () القوسان يشيران إلى البلدان التي شهدت انفتاحا سياسيا كبيرا لكنها لم تصل إلى الديمقراطية بحلول 1990.
- * رمز النجمة يحيل إلى البلدان التي ارتدت إلى التسلطية.

Source: Huntington, "How Countries Democratize", Op. cit, p 582.

واعتبر "هانتنغتون" مستشهدا بالمعطيات التي عرضها في الجدول أنه لا توجد دلالة كافية على ارتباط طبيعة النظام التسلطي بمسار معين للانتقال، لكن ذلك لم يمنعه من بعض الاستنتاجات، حيث الانتقالات من النظام العسكري كانت من خلال التحول أو التحول الإحلالي باستثناء حالات ثلاث عانى فيها النظام من الضعف الحاد الذي أدى لسقوطه، فالقادة العسكريون غالبا ما يتحكمون في توجيه عملية الانتقال، إذ أنهم عادة مستعدون أكثر من غيرهم من زعماء الأنظمة الأخرى لإنهاء حكمهم الذي يقرون مبدئيا أنه مؤقت بتصحيح الخلل الذي دفعهم للاستيلاء على السلطة، ومن ثم الرجوع إلى وظيفة الجيش المؤسساتية الرئيسية المتميزة عن السياسة والحكم، ففي وقت ما تقرر القيادة العسكرية أنه آنت العودة للحكم الديمقراطي المدني ومفاوضة جماعات المعارضة على انسحابها من السلطة، وذلك في المطلق تقريبا مقابل شرطين أو ضمانين، أولهما عدم المتابعة القضائية أو العقوبة والاقتصاص من الضباط العسكريين على الأعمال التي قاموا بها خلال حكمهم، وثانيهما احترام استقلالية ووظائف المؤسسة العسكرية وعلى رأسها المسؤولية الكاملة على الأمن الوطني وكل ما يرتبط به من مراكز داخل الحكومة وإدارتها للنشاط الصناعي والاقتصادي المتعلق بالسلاح، لكن ضمان التوصل لاتفاق وفق شروط الجيش متوقف على قوته النسبية، ففي البرازيل وبيرو وأمثلة أخرى لم تملك المعارضة السياسية من خيارات غير الانصياع

لمطالب العسكر، فيما كان هناك توازن للقوة بين طرفي المعادلة في أوروغواي قاد إلى تعديل المطامح العسكرية، ولما دانت القوة للزعماء المدنيين في اليونان والأرجنتين فإنهم رفضوا إعطاء أي ضمانات للقادة العسكريين وأجبروهم على تسليم لا مشروط ظاهريا للسلطة، ومع ذلك في كل الأحوال يبقى هاجس الانقلاب من جديد يخيم في أذهان القادة العسكريين والمدنيين في أي انتقال من نظام عسكري[1].

وطبعت انتقالات نظام الحزب الواحد بالشكلين ذاتهما، التحول الذي يتحكم فيه النظام والتحول الإحلالي الذي يساوم فيه المعارضة لتسليم السلطة مع استثناء حالتي ألمانيا الغربية وغرينادا، ويميز هذا النظام إطاره المؤسساتي ومشروعيته الأيديولوجية عن كل من النظام الديمقراطي والعسكري، كما يختلف عن هذا الأخير في اعتقاد ممثليه بديمومته، وأهم خاصية لهذا النظام تداخل الحزب والدولة، وهذه الميزات طرحت مجموعتين من المشكلات المؤسساتية والأيديولوجة خلال عملية الانتقال الديمقراطي، ويمثل المأزق المؤسساتي في نظر "هانتنغتون" التحدي الأكبر بعزل الحزب عن الدولة، وتجريده من ملكية الأصول العينية والمالية وفصله عن المليشيات والعسكر والمؤسسات الاقتصادية وإنهاء هيمنته السياسية، أما المعضلة الأيديولوجية فتكمن في مطابقة هوية الدولة مع أيديولوجية الحزب ما يجعل هذا الأخير يتهم أي معارضة بخيانة الدولة، وكان تأثير هذا العامل على مستويات متفاوتة فبينما كان قليلا نسبيا بالنسبة لبعض البلدان في أوربا الشرقية من ضمنها بولندا التي تم فرض الشيوعية والنظام الحاكم فيها من طرف الاتحاد السوفياتي، وحيث لم تكن الأيديولوجية ضرورية لتعريف هوية الدولة فإنه بمجرد انتهاء حكم الحزب أعيدت القومية أساسا للهوية، وفي حالات أخرى عديدة كانت نشأة الديمقراطية عن ثورة وصراع المعارضة الوطنية مع الحزب الذي أطبق بإحكام على الدولة وفرض عليها خلفيته وتوجهاته، لكن انعكاس أيديولوجية الحزب الواحد كان أشد وطأة في حالات لم تحدد فيها طبيعة الدولة وحسب وإنما مجالها الجغرافي أيضا، ففي الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا منحت الأيديولوجية الشرعية لدولة متعددة القوميات والتي كان تفككها أمرا محتوما بزوال أساس وجودها، فيما أدى ذلك إلى توحيد ألمانيا[2].

وإذا كان الانتقال من النظام العسكري يؤدي إلى عزل الجيش تماما من السلطة رغم حيازته لوسائل الإكراه التي تمكنه من الاستيلاء مجددا على الحكم، فإنه في حالة الحزب الواحد لا يجعل هذا الأخير ينفصل بشكل كامل عن السلطة ويصبح منافسا عليها ضمن نظام حزبي تعددي، وحتى مع خسارته للانتخابات في بداية الانتقال يظل على أمل بالرجوع للسلطة بالطريق الديمقراطي، وحدث فعلا أن فاز الحزب الشيوعي الحاكم سابقا في الانتخابات في بلغاريا ورومانيا واكتفى في بلدان أخرى من شرق أوربا

[1] Ibid, pp 584, 585.
[2] Ibid, pp 585- 587.

بالمشاركة في الائتلاف الحاكم، لكن في الوضع الديمقراطي لا يتمتع الحزب المهيمن سابقا على أي أفضلية سياسية قد تجعله يطمع في إعادة النظام الاستبدادي، وعليه إذا كان الانتقال إلى الديمقراطية من نظام الحزب الواحد يبدو أصعب من الانتقال من النظام العسكري، فإنه من المفترض أكثر استدامة، وترجع الصعوبة إلى أن الزعماء في الأنظمة من هذا النمط في تايوان والمكسيك وفي الاتحاد السوفياتي بادروا إلى عملية التحرير لكن الحركة باتجاه الديمقراطية الكاملة كانت بطيئة[1].

ويؤثر الحكام في الأنظمة الدكتاتورية المكوث في الحكم وتكاد تغيب لديهم إرادة التسليم الطوعي للسلطة بخلاف الزعامات في الأنظمة العسكرية وأنظمة الحزب الواحد، ما ينجم عنه توتر بين النظام الضيق والاقتصاد والمجتمع اللذان يزدادان في المقابل تعقيدا وحداثة حسب "هانتنغتون" Huntington دائما، وهو ما قاد في بعض البلدان إلى الإطاحة العنيفة بالدكتاتور مثلما حصل في كوبا ونيكاراغوا وهاييتي وإيران أين تم تنصيب أنظمة تسلطية أخرى، وخلال الموجة الثالثة للديمقراطية أدت الثورات أيضا إلى إسقاط الدكتاتوريات في البرتغال والفلبين ورومانيا، أما في إسبانيا فتوفي الدكتاتور ليقود النظام الحاكم من خلفه عملية تحول من أعلى، وفي حالات وكما حصل في الهند وتشيلي عرض الحاكم نفسه للاستفتاء لاعتقاده الخاطئ بأن الناخبين سيدعمون بقاءه، ومن ثمة تقبل النتيجة التي آلت إلى غير طموحه، بخلاف ما بدر عن "فرديناند ماركوس" Ferdinand Marcos في الفلبين و"مانويل نورييغا" Manuel Noriega في بنما، وكان الانتقال إلى الديمقراطية أكثر تعقيدا في الأنظمة السلطانية Sultanistic Regimes نتيجة ضعف الأحزاب السياسية والمؤسسات الأخرى، وعلى العموم كان الانتقال من الدكتاتوريات الفردية بأحد الأشكال الثلاث بموت طبيعي للحاكم وقرار خلفه ببدء مسار الديمقراطية، أو بعد الإطاحة بالدكتاتور عن طريق القوة، أو من خلال سوء تقديره لشعبيته وإقباله على الانتخابات[2].

ولم يول كثير من المتخصصين كما يؤكد "جيراردو مونك" Gerardo L. Munck من خلال مراجعته للأدبيات والإسهامات المهمة مع مطلع التسعينيات اهتماما كبيرا لطبيعة النظام الاستبدادي الذي يجري الانتقال منه وتركيبته المؤسساتية، ومن ضمنهم على سبيل المثال "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski الذي رغم تشديده على التماثل في الأسباب التي قادت إلى انهيار النظم التسلطية في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية إذ يقرن ذلك بفقدان قدراتها الدعائية والقمعية وفشلها الاقتصادي فإنه تغاضى كليا عن الأهمية التفسيرية للفوارق المؤسسية بينها[3]، لكن اتجاها قد برز في أدبيات الانتقالات قام على ربط

[1] Ibid, pp 587, 588.
[2] Ibid, p 588.
[3] Munck, "Democratic Transitions in Comparative Perspective", Op. cit, p 359.

المتغيرات المؤسساتية بالعوامل البنيوية لفهم الخيارات والاستراتيجيات السياسية للنخب في المراحل الانتقالية، وإن كانت القدرة التفسيرية لهذا المدخل قد تتأثر بواقع أن الأهمية النسبية للهيكل المؤسساتي ضئيلة مقارنة بالاعتبارات الشخصية في الأنظمة التسلطية، فالشكليات المكتوبة لا تسعف كثيرا في فهم عملية اتخاذ القرار المغلقة التي تلفها السرية ويحيطها الغموض، فالمؤسسات لا تبدو متغيرا حاسما ضمن هذه الأنظمة بقدر القرارات النخبوية، زيادة على ذلك فإن تشابه السياق من ناحية البنية السوسيو-اقتصادية وتماثل المؤسسات السياسية لا يضمن عمليات تغيير متجانسة كما كان الحال بالنسبة للاتحاد السوفياتي والصين، ما يدفع إلى إقحام متغيرات تفسيرية أخرى كتباين أجيال القيادة الاشتراكية والدور السياسي للجيش[1]، مع ذلك لا يمكن عزل الجوانب المؤسساتية في تحليل عملية الانتقال إلى الديمقراطية ولاسيما ترسيخها.

المطلب الثاني: مأسسة الانتخابات والأحزاب وإرساء الديمقراطية

يجمع الباحثون الذين قدموا أعمالا مرجعية في الديمقراطية على أنها قائمة على شروط مؤسساتية، فهي شكل لنظام الحكم يتأسس على مبادئ يقتضي تحقيقها اعتماد جوانب إجرائية ومؤسساتية هي غير كافية في ذاتها ولا أهمية لها إلا ما دامت تكفل المبادئ والمقاصد، فقد اعتبر "جوزيف شومبيتر Joseph A. Schumpeter أن الديمقراطية عبارة عن: "***ترتيب مؤسساتي هادف إلى الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته***"[2]، ورأى "روبرت دال" Robert A. Dahl من جهته بأن هناك مؤسسات سياسية لازمة للنظام الديمقراطي يحددها في إقامة انتخابات دورية حرة ونزيهة ينتخب من خلالها المسؤولون عن صياغة السياسات واتخاذ القرارات في الحكومة، والتي تقتضي ضمانات مؤسساتية أخرى تتمثل في حرية التعبير، وكذا مصادر بديلة للمعلومات خارج سيطرة الحكومة، إضافة إلى حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وجماعات المصلحة، ومواطنة شاملة تتيح لكل بالغ مقيم بصفة دائمة بإقليم الدولة ويخضع لقوانينها أن يحظى بالحقوق المتاحة للآخرين والتي تعد ضرورية لإقامة الترتيبات المؤسساتية المذكورة سلفا[3].

ويقترن الانتقال إلى الديمقراطية على ذلك وجوبا بإعادة تشكيل الهيكل والبناء المؤسساتي الذي يفعل إجراءات وقواعد الديمقراطية، الكتمثلة في التعددية والمنافسة الحرة والعادلة والتداول السلمي ومحاسبة

[1] Guo, "Democratic Transition: A Critical Overview", Op. cit, pp 142, 143.

[2] جوزيف أ. شومبيتر، ***الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية***، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 483.

[3] Robert A. Dahl, "What Political Institutions Does Large-Scale Democracy Require?", ***Political Science Quarterly***, Vol. 120, No. 2 (Summer, 2005), pp 187-189.

الحكومة، فما يطلق عليه المأسسة Institutionalization ويستخدم في مقابله مصطلح "الهندسة السياسية" Political Engineering يحيل إلى تصميم واع للمؤسسات السياسية بما يؤدي إلى تأسيس أو ضمان استمرار الديمقراطية وأيضا ازدهارها[1]، وذلك عبر سد الثغرات التي كانت تسهل عمليات الفساد والتزوير والاستبداد والتعسف في استعمال السلطة، وتستبدل القواعد والإجراءات الشكلية التي تجعل من المؤسسات التمثيلية هيكلا من دون روح، وتساهم في انتشار التزوير الانتخابي نتيجة لتحيز الإدارة العمومية، وتعطل الرقابة والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان واستغلال المناصب والأموال والأملاك العمومية لخدمة الأغراض والمصالح الخاصة، ويمكن أن تمس عملية الهندسة السياسية مختلف مستويات مؤسسات الدولة والحكم، انطلاقا من الدستور الذي يعبر عن المبادئ العامة والتوجهات التي تحتكم إليها المؤسسات عبر تعديله أو سن دستور جديد من أولوياته فعالية الهيئة التشريعية وتكريس استقلالية القضاء وتعزيز المراقبة والمحاسبة من خلال الهيئات المتخصصة وتفعيل دور المؤسسات الوسيطة بين الحكومة والشعب المتمثلة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وإخضاع المؤسسات الأمنية والعسكرية للسلطة المدنية بإعادة هيكلتها ضمانا لمنع تجاوز مجال اختصاصها أو انتهاكها للحريات وقيامها بالانقلابات[2].

ويقدر "بنجامين رايلي" Benjamin Reilly أن عملية الهندسة السياسية باتت تمثل توجها أساسيا لتطوير النظام السياسي في الديمقراطيات الناشئة، وحتى بالنسبة للراسخة منها لغرض تعزيز استقرار وفعالية الحكومة، لكنها تمثل متطلبا أكبر بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو خرجت من حروب ونزاعات في إطار مسعى بناء نظم سياسية مستدامة خصوصا في المجتمعات المنقسمة بعمق، والتصور بتأثير تصميم المؤسسات و قواعد اللعب على مخرجات السياسة أو ربطه بالتنمية السياسية ليس بالطرح الجديد فله إرهاصات قديمة، لكنه برز حديثا وبالضبط في أواخر الستينيات بشكل لافت بفضل عمل "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori الذي قدمه في كتابه سنة 1968 بعنوان: "التنمية السياسية والهندسة السياسية" Political Development and Political Engineering، حيث اعتبر أن الديمقراطيات الجديدة يمكن تعزيزها عبر اعتماد مؤسسات تحد من الضغوط ونزعات الانقسام الناتجة عن تأسيس دول جديدة وعن إقامة النظام الديمقراطي[3].

---

[1] Philippe C. Schmitter, "Contrasting Approaches to Political Egineering: Constitutionalization & Democratization", p 1, accessed at:
https://www.eui.eu/Documents/DepartmentsCentres/SPS/Profiles/Schmitter/PoliticalEngineering.pdf

[2] عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، في عبد الحي علي قاسم، وآخرون، عبد الإله بلقزيز (محررا)، ***التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟***، سلسلة كتب المستقبل العربي 67 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 28.

[3] Benjamin Reilly, ***Democracy and Diversity: Political Engineering in the Asia-Pacific***, Op. cit, p 21.

وقد أصبحت فكرة تشكيل المؤسسات لتشجيع أو تقييد أنماط من السلوك السياسي شائعة ومقبولة بعد ذلك على نطاق واسع، و ترتكز كثير من استراتيجيات الهندسة المؤسساتية بحسب "رايلي" على التعديل المبتكر في النظم الانتخابية، لكن ثمة نقاش أوسع بين الباحثين في هذا المجال حول المزايا النسبية للنظامين الرئاسي والبرلماني، ونقل السلطة عبر اعتماد اللامركزية أو الفدرالية أو الحكم الذاتي، وتنمية الأحزاب والنظم الحزبية، وتصميم الهياكل الدستورية بشكل عام، وكما يقول "سارتوري": "فالهندسة السياسية تتمحور حول كيفية التدخل سياسيا لتوجيه والتحكم في عملية التنمية السياسية"[1]، ويمكن حصر هدفها بشكل أدق في إرساء دعائم ديمقراطية مستقرة ومستديمة.

أولا: الهندسة الانتخابية

يكون استبدال نظام استبدادي بنظام ديمقراطي وجوبا بتبني تركيبة مؤسساتية وإجرائية جديدة لتجسيد مقومات وأهم غايات الديمقراطية بعدم احتكار السلطة، وبالفعل انصب تركيز كبير من قبل الباحثين وأيضا الناشطين في مجال دعم الديمقراطية على الانتخابات، حيث يرى علماء السياسة المتخصصين في مجال الانتقالات ومنهم "فيليب شميتر" Philippe C. Schmitter و"تيري لين كارل" Terry Lynn Karl وكذا "غييرمو أودونيل" Guillermo A. O'Donnell أنه لا يمكن حدوث دمقرطة من دون قيام انتخابات تنافسية في وقت من الأوقات، حتى وإن التزموا الحذر وتحاشوا الانسياق وراء المغالطة التي تسوي الديمقراطية بالانتخابات أو تجعل من هذه الأخيرة غاية في حد ذاتها كما ظهر حسب "روبرت موزر" Robert G. Moser من حملة الولايات المتحدة في العراق[2]، وتعبر "لين كارل" عن هذه الفكرة بقولها: ***"يمكن أن يكون إجراء انتخابات تأسيسية تنافسية وحرة ونزيهة، على أساس حق الاقتراع الشامل، المدخل الرئيس الذي يحدد حدوث تحول نوعي في قواعد اللعبة السياسية. وقد لا تنهي الانتخابات مرحلة الانتقال، لأن احتمال الارتداد... يبقى قائما، فالانتخابات في حد ذاتها لا تضمن مطلقا رسوخ النظام الديمقراطي، إلا أنها بالتأكيد مؤشر على أن مأسسة النظام قد بدأت بالفعل..."***[3].

يفهم مما سبق أن الانتقال إلى الديمقراطية يبدأ بانتخابات تأسيسية، لكن الانتخابات لا تدل كفاية على قيام الديمقراطية أو وجودها، إذ تلجأ كثير من الأنظمة المختلطة Mixed أو الهجينة Hybrid كما تسمى

Benjamin Reilly, "Political Engineering and Party Politics in Papua New Guinea", ***Party Politics***, Vol. 8, No.6 (November 2002), pp 703, 704.

[1] Benjamin Reilly, ***Democracy and Diversity: Political Engineering in the Asia-Pacific***, Op. cit, p 21, 22.

[2] روبرت موزر، "الهندسة الانتخابية في الديمقراطيات الحديثة هل يمكن هندسة نتائج انتخابية مفضلة؟"، في زولتان باراني، روبرت موزر، ترجمة: جمال عبد الرحيم، ***هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟*** (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012)، ص203.

[3] غيورغ سورنسن، ***الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير***، ترجمة: عفاف البطاينة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص 90، 91.

إلى انتخابات شكلية استعراضية لتأثرها بالانطباع العام عن الديمقراطية بأنها النظام الشرعي المقبول عبر العالم والمواكب لروح العصر، فالانتخابات الديمقراطية تفترض مجموعة من الشروط والعناصر التي تتم تهيئتها مسبقا، حتى أن "روبرت دال" يقول أن الانتخابات الحرة النزيهة هي تتويج للعملية الديمقراطية وليست بدايتها، وحرية وعدالة العملية الانتخابية رهينة بضمان الحقوق والحريات التي تشمل مجموعة من العناصر التي ينغي حسب "يورغن إلكليت" Jorgen Elklit و"بالي سفنسون" Palle Svensson توفرها قبل التصويت وبعده، تختصر في حرية تامة في المشاركة من غير أي ضغوط أو تهديدات وتكافؤ في الفرص لا يتيح أي ميزة لطرف على حساب آخر[1].

وتعد الانتخابات مهمة لا لكونها تمثل نقطة الانطلاق بالنسبة للديمقراطية وحسب، بل باعتبارها عاملا محددا لاستقرارها وتقدمها من خلال ما تخلقه من فرص وتضعه من قيود من خلال تغيير قواعد اللعب وذلك بالنسبة للفاعلين السياسيين المحليين وحتى الأجانب، فكما يلاحظ "كارلس بويكس" Carles Boix تشكل الانتخابات التنافسية تهديدا للنخبة المستفيدة من الوضع السابق كما قد تهدد المصالح الغربية وتقوض الاستقرار السياسي، لذا ينبغي كما يدعو "أندرو رينولدز" Andrew Reynolds هندسة الانتخابات لضمان المزايا المرتبطة بالديمقراطية وتفادي السلبيات المحتملة من وراء إجرائها، فالهندسة الانتخابية Electoral Engineering بوضع القوانين الناظمة للاقتراع وتشكيل نظم انتخابية Electoral Systems تكون لها نتائج وتأثيرات كبيرة على شكل وأداء النظام السياسي إذا توفرت الإرادة الحقيقية وغابت نية التلاعب، وقد عبر "سارتوري" G. Sartori عن أهميتها قائلا: ***إن الأنظمة الإنتخابية هي أكثر أداة تلاعبية محددة في السياسة***"[2]، ومما تستهدفه هندسة الانتخابات توسيع المشاركة وتنشيط الحياة الحزبية وتفعيل دور الأحزاب، وتمثيل كل العناصر الفاعلة في الحياة السياسية وضمن ذلك تمثيل المرأة، وتكريس سلمية العملية السياسية وتداول السلطة وتجسيد مبدأ المساءلة والمحاسبة من قبل الناخبين للمنتخبين، وكذا تحسين العملية الإدارية للانتخابات لتعزيز النزاهة والعدالة في التمثيل ودعم تكافؤ الفرص[3].

ويعرف النظام الانتخابي على أنه يحدد الطريقة أو الصيغة التي يتم من خلالها التصويت وتحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة، بينما القوانين الانتخابية هي أشمل من ذلك وتتضمن في نظر "دافيد فاريل" David M. Farrell مجموعة القواعد التي تدير العملية

[1] نفس المرجع، ص ص 91، 92.

[2] موزر، في باراني، موزر، ترجمة: عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 203، 204

[3] رابح لعروسي، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني"، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، المجلد 04، العدد 06 (جانفي 2012)، ص ص 62، 63.

الانتخابية من الدعوة للانتخاب إلى تسجيل الترشح وإدارة الحملات الانتخابية وصولا إلى مرحلة الاقتراع ذاتها وعد الأصوات، ويتحكم النظام الانتخابي بذلك بالنظام الحزبي[1]، فنظام الأغلبية الذي يقوم على فوز المرشح أو القائمة الحاصلة على أكثرية الأصوات، ونظام التمثيل النسبي الذي يطبق بتوزيع المقاعد النيابية بالتناسب مع الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الدائرة الانتخابية، وهما النظامان المعتمدان بشكل أساسي في تحديد نتائج الانتخابات[2]، يحددان كما يرى "موريس دوفرجيه" Maurice Duverger طبيعة النظام الحزبي الذي ينعكس بدوره على نظام الانتخاب، إذ ينتج عن اعتماد نظام الأغلبية في دورة واحدة نظام الثنائية الحزبية، أما نظام التمثيل النسبي وحتى نظام الأكثرية ذو الدورتين فينشأ عنه نظام التعددية الحزبية[3].

ثانيا: مأسسة النظام الحزبي

يمثل النظام الحزبي عنصرا أساسيا للتركيبة المؤسساتية للنظام السياسي في أي بلد يؤثر في تحديد شكل أو طبيعة هذا الأخير، وتتميز منظومة الأحزاب حسب "دوفرجيه" بالاستقرار نسبيا من حيث عدد الأحزاب وحجمها وبنائها الداخلي وأيديولوجياتها وتحالفاتها وأنماط معارضتها، ويمكن تصنيفها إلى فئات وأنماط مختلفة، وهذا التصنيف يمثل قواعد نموذجية أو نمطية Typology/Typologie للتمييز بين النظم السياسية، فالقاعدة العامة أن الديمقراطيات اللبرالية تعتمد التعددية الحزبية بينما الأنظمة التسلطية على نظام الحزب الواحد أو تحضر الأحزاب، وضمن التعددية تكون التفرقة بين ثنائية حزبية بوجود حزبين كبيرين يحصل أحدهما في جل الأحوال على الأغلبية ويتولى تشكيل الحكومة التي تخضع بذلك مباشرة للاختيار الشعبي، فتنشأ عنه الديمقراطية المباشرة في نسختها الأحدث مثلما يقول "دوفرجيه" دائما وهو يعني هنا النظام البرلماني البريطاني وأمثاله، فيما لا يحدث أن يحصل حزب على الأغلبية في منظومة أكثر من حزبين فيتم تشكيل حكومة إئتلافية تكون أقل تجانسا واستقرارا[4].

ويرى "دوفرجيه" M. Duverger وعلى غراره باحثون آخرون أن النظام الحزبي لا يخضع لمعيار العدد وحسب، بل تتحكم فيه مجموعة أخرى من العوامل أيضا، فالبنية الداخلية تصنع فارقا ما بين الثنائية

---

[1] شمسة بوشنافة، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، عدد خاص (أفريل 2011)، ص 463.

David M. Farrell, ***Comparing Electoral Systems*** (London: Macmillan Press, 1998), p 3.

[2] نعمان أحمد الخطيب، ***الوجيز في النظم السياسية***، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 323، 327.

[3] موريس ديفرجيه، ***الأحزاب السياسية***، ترجمة: علي مقلد، عبد المحسن سعد، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص ص 214، 215.

[4] موريس دوفرجيه، ***المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى***، ترجمة: جورج سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص 101.

الحزبية البريطانية والأمريكية، حيث تتميز الأحزاب في بريطانيا بمركزية قوية في إدارتها وبالتزام النواب عند تصويتهم على القوانين والقضايا التي تطرح في البرلمان بتوجيهات الحزب وهو ما تترتب عليه ثنائية جامدة، على عكس الحال في الكونغرس الأمريكي أين يكون الأمر أكثر مرونة فيتخذ النائب وعضو مجلس الشيوخ موقفه بحسب أفضليته الشخصية ما يجعل الخط الفاصل بين الأغلبية والمعارضة لا يتبع الخط الفاصل بين الأحزاب، ويؤدي إلى ازدواجية كاذبة وأقرب إلى التعددية، كذلك تؤدي التحالفات التي تعقدها الأحزاب إلى تغيير النظام الحزبي، فقد تنقلب التعددية إلى ثنائية في حال تشكل حلفين كبيرين صلبين دائمين، ومن جهة أخرى القواعد الاجتماعية التي تدعم الأحزاب سواء كانت طبقات أو مجموعات أخرى إثنية أو دينية أو غيرها إضافة إلى خلفيتها الأيديولوجية تتسم هي الأخرى بقدر من الثبات وتعد من الخصائص التي تميز النظام الحزبي، وفي هذا الخصوص يضيف "دوفرجيه" في سياق مقارنته بين الثنائيتين البريطانية والأمريكية أن الأحزاب في هذه الأخيرة لا تستند إلى أي قاعدة اجتماعية أو أيديولوجية وتتضمن عناصر وعقائد متنافرة تماما على عكس الأحزاب البريطانية[1].

وقد أبرز "بنجامين رايلي" Benjamin Reilly العلاقة المتعدية للهندسة الانتخابية والنظام الحزبي من خلال تناوله بالدراسة منطقة آسيا والمحيط الهادي، والتي عرفت موجة من الانتقالات خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين جعلتها تتغير بصفة جذرية تقريبا من منطقة تهيمن فيها الأنظمة الاستبدادية لتصبح جل حكوماتها خاضعة للاختيار الديمقراطي، حيث عاكس مهندسو التغيير في دول المنطقة النزعة العالمية لنظام التمثيل النسبي باعتماد نظام الأكثرية والذي أنتج نظما حزبية ثنائية مستقرة[2].

وتفضل الأدبيات التقليدية كما يصفها "أرند ليبهارت" Arend Lijphart في هذا الصدد بشكل قاطع نظام الثنائية الحزبية، والذي يفرض نموذج ديمقراطية الأغلبية عوض نظام التعددية الحزبية الذي يقوم عليه نموذج الديمقراطية التوافقية، لارتباط الثنائية من وجهة النظر هذه بمزايا مباشرة، فهي تضع الناخبين أمام خيارين واضحين للسياسة العامة، كما يعتقد في نفس الوقت أنها أيضا تضمن اعتماد سياسات وسطية معتدلة من كلا الحزبين لأهمية الناخبين من الوسط السياسي في ترجيح كفة طرف على حساب الآخر، لكن هذين الادعاءين غير منسجمين فالتزام الوسطية والتضحية ببعض الأصوات المتطرفة من الجهتين قد يؤدي إلى تشابه البرامج لدرجة كبيرة بما لا يوفر اختيارا ذا معنى بالنسبة للناخبين، وتوفر أنظمة الأحزاب الثنائية ميزة أخرى مهمة غير مباشرة في رأي من يدعمها فهي تؤدي إلى تشكيل الحكومات التي

[1] نفس المرجع، ص ص 102، 103.

ديفرجيه، ***الأحزاب السياسية***، ترجمة: مقلد، سعد، مرجع سابق، ص ص 219، 220.

[2] Benjamin Reilly, "Democratization and Electoral Reform in the Asia-Pacific Region Is There an "Asian Model" of Democracy?", ***Comparative Political Studies***, Vol. 40 No. 11 (November 2007), pp 1350-1353.

تمثل حزبا واحدا والتي تتسم بكونها أكثر ثباتا واستقرارا، و كتب "لورنس لويل" Lawrence A. Lowell سنة 1896 يدعم هذه الفكرة واصفا إياها "حقيقة سياسية مقررة"، حيث اعتبر أنه: "كلما زادت المجموعات المتعارضة التي تشكل الأغلبية، زادت صعوبة مهمة إرضاء الجميع، وكان موقف الحكومة أكثر ضعفا وأقل ثباتا"[1].

ووجد "ليبهارت" أن الطرح السالف لا ينافي المنطق ولا يخالف الواقع بوجود علاقة قوية ووطيدة بين نظام الانتخابات والنظام الحزبي وبين الأخير وشكل الحكومة، فمن خلال تحليله المعمق لأنماط الحكومات والائتلافات التي تقوم عليها، توصل إلى أن النمطين اللذين تفرزهما الأغلبية هما حكومة الحزب الواحد وحكومة الائتلاف الفائز بأقل المقاعد، ففي حالة عدم ضمان أي حزب للأغلبية يعقد تحالف بين أقل عدد ممكن من الأحزاب وهو ما يتوقع نظريا لتجميع الحد الأدنى من المقاعد الذي يحرز الأغلبية البرلمانية وأقصى المكاسب الحكومية بالنسبة للأحزاب المتحالفة، وذلك ما تحقق منه ببحثه في شكل الحكومات في واحد وثلاثين نظاما برلمانيا منها تسع عشرة حالة أوروبية في الفترة بين 1945 و2010، معتمدا على بيانات استقاها من مجموعة من الإسهامات في هذا الصدد ذكر على رأسها بيانات "ولاندروب" Jaap Woldendorp و"كيمان" Hans Keman و"بادج" Ian Budge في دراسة بعنوان "حزب الحكومة في 48 ديمقراطية" Party Government in 48 Democracies، حيث أبرز أن كثيرا من هذه الدول تعرف وجود حزب فائز بالأغلبية في مجالسها النيابية ما تنشأ عنه حكومات أغلبية من حزب واحد بنسبة 36.3%، وباستبعاد هذا النمط وتوزيع النسب المئوية بين باقي أنماط الحكومات بلغت نسبة الائتلافات الفائزة بأقل المقاعد 38.9%، وهي نسبة قريبة من تلك التي قدمها كل "لافر" Michael Laver و"سكوفيلد" Norman Schofield (1990) 39.3%، وكذا "ميتشيل" Paul Mitchell و"نايبليد" Benjamin Nyblade (2008)، برغم الفارق في منهجية التحليل بأخذهم بتاريخ تشكيل الحكومة بصرف النظر عن مدة بقائها في الحكم[2].

ويشير "ليبهارت" Lijphart في تفسيره لتشكل أنماط مغايرة من الحكومات إلى اعتبارات أخرى تؤخذ أيضا في الحسبان هي على صلة دائما بما يمكن للأحزاب أن تحققه من مكاسب، وأحد العوامل الذي تعمد الأحزاب إلى اغتنامه هو الزمن الذي تقضيه في المعارضة، فحتى وإن كانت القاعدة أن الأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة وذلك يعني المشاركة في الحكومة، فإنها قد تفضل عدم تحمل المسؤولية

[1] ليبهارت، ترجمة: خليفة عيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 90، 91.

[2] نفس المرجع، ص ص 118- 119.

الحكومية لفترة زمنية لتحقيق مزايا انتخابية مستقبلا كما يؤكد "كار ستورم" Kaare Strøm، وفي حالة ما مثل هذا الاعتبار أهمية لكثير من الأحزاب يكون هناك احتمال كبير بأن تتشكل حكومة أقلية، أما الحكومات الموسعة فهي نتاج لحسابات أخرى متعلقة بما يطلق عليه "وليام رايكر" William H. Riker "تأثير المعلومات"، حيث أن الشك بخصوص ولاء حزب أو أكثر من الأحزاب المشاركة في التحالف الحكومي أو النواب المنتمين لتلك الأحزاب وممثليها المرشحين للانضمام للحكومة، يؤدي إلى السعي لضم أحزاب أخرى للقدرة على تجنب آثار الانشقاقات على استمرار الحكومة، ويذكر "ليبهارت" عوامل أخرى تراعيها الأحزاب في تشكيل حكومات أقلية أو موسعة منها المرجعية الأيديولوجية والجوانب المؤسسية التي تتعلق بإجراءات منح وحجب الثقة عن الحكومة وبالأغلبية التي تتطلبها التعديلات الدستورية مبرمجة في الأجندة السياسية لحكومة جديدة، ويتطرق "ليبهارت" أيضا إلى الفارق الذي يحدثه النظام الرئاسي على طبيعة الحكومة، حيث تعين هذه الأخيرة من قبل الرئيس ولا يرتبط وجودها وبقاؤها بالهيئة التشريعية وإنما بمن نصبها وتكون الحاجة لها فقط لتمرير مشاريع القوانين والتشريعات التي يقدمها الرئيس[1].

ودفع تأثير النظام الحزبي الكبير بل الحاسم على النظام السياسي نسبة للبعض كما في الطرح السالف باحثين من أمثال "سكوت ماينوورينغ" Scott Mainwaring للاهتمام بعملية مأسسة النظام الحزبي Party System Institutionalization كمدخل لإقامة واستدامة الديمقراطية، ففي بحثه مع "ماريانو توركال" Mariano Torcal يعتبر أن ضعف المأسسة يؤدي إلى وصول حكام مناهضين للتحزب (في صورة ألبرتو فيجيموري Alberto Fujimori في البيرو، و"هيغو تشافيز" Hugo Chávez في فنزويلا) ويعيق المساءلة الانتخابية وبالتالي ينعكس سلبا على الديمقراطية، ويحدد معنى المأسسة بإضفاء الاستمرارية على التنظيمات الحزبية والقوانين والقواعد التي تحكمها، وهو ما يؤدي إلى توقعات واضحة وثابتة للفاعلين السياسيين بشأن سلوك كل طرف منهم كما أعرب "هانتغتون" S. Huntington، وفي تصور الباحثين المذكورين توجد أربع أبعاد لمأسسة النظام الحزبي استنادا إلى الإسهامات الرائدة بالأخص من قبل "سارتوري" Sartori، وتثمينا لعمل "ماينوورينغ" السابق على انفراد (1999) وبمعية "تيموثي سكولي" Timothy R. Scully (1995)، وتتمثل في الاستقرار في أنماط وقواعد المنافسة بين الأحزاب، وفي وجود جذور اجتماعية قوية للتنظيمات الحزبية، وكذا أن تمنح الفواعل السياسية الشرعية للأحزاب السياسية وتعتبرها عنصرا مهما للديمقراطية حتى وإن كانت على خلاف مع بعضها أو أبدت تحفظات عليها بصفة

[1] نفس المرجع، ص ص 119- 123.

عامة، وأخيرا أن لا تخضع الأحزاب لمصالح عدد قليل من القادة الطموحين وأن يكون لها وضعها وقيمها المستقلة، ووفق البعدين الأولين يشير الباحثان إلى أنه أظهرت كثير من الدراسات بأن الديمقراطيات الصناعية المتقدمة أقوى من حيث مأسسة أنظمتها الحزبية من الديمقراطيات التي ظهرت بعد 1978 وشبه الديمقراطيات[1].

ثالثا: مأسسة الأحزاب السياسية

يتجاوز تركيز بعض الباحثين النظام الحزبي إلى مأسسة الأحزاب في حد ذاتها على انفراد، ومن ضمنهم وكما قدمهم "ماينوورينغ" Mainwaring و"توركال" Torcal بترتيب أبجدي حسب ألقابهم، "روبرت ديكس" Robert H. Dix (1992)، و"ريتشارد غونتر" Richard Gunther بمعية "جونثان هوبكين" Jonathan Hopkin (2002)، و"صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington (1968)، و"كينيث جاندا" Kenneth Janda (1980)، و"ستيفن ليفيتسكي" Steven Levitsky (2003)، و"إيف ميني" Yves Mény (1990)، و"أنجيلو بانيبيانكو" Angelo Panebianco (1989)، وأيضا "فيكي راندال" Vicky Randall و"لارس سفاسند" Lars Svåsand[2].

ووجد الباحثان الأخيران فارقا ما بين مأسسة الأحزاب ومأسسة النظام الحزبي، وبخلاف انحياز جانب كبير من الأدبيات إلى فكرة التكامل ما بين العمليتين، فهما لا يسايران كليا هذا التوجه معتبرين أن مأسسة النظام الحزبي التنافسي تحديدا الذي يعنيهما في خضم تناولها لظاهرة الانتقال الديمقراطي تنتج عن مجموعة من التطورات بعضها فقط له علاقة بتأسيس الأحزاب ذاتها، فالنظام الحزبي لا ينشأ عن العلاقات الداخلية بين الأحزاب فقط وإنما أيضا عن العلاقات الخارجية مع التركيبة المؤسساتية للنظام والدولة، فالشرط المسبق للتنافسية يتعلق بدرجة كافية من استقلالية الأحزاب عن الدولة مع خضوعها للتنظيم والضبط واستفادتها من المساعدة العامة وتمكينها من مساحة إعلامية وحماية وجودها قانونيا بالدستور والقوانين العادية، يضاف إلى ذلك الجانب الموقفي والتوجه العام إزاء النظام الحزبي لاسيما درجة الثقة في الأحزاب والتزامها الانتخابي، وهذا الجانب يشكل تحديا كبيرا في الديمقراطيات الناشئة[3].

[1] Scott Mainwaring, Mariano Torcal, "Party System Institutionalization and Party System Theory After the Third Wave of Democratization", In: Richard S. Katz, William Crotty, ***Handbook of Party Politics*** (London: Sage Publications, 2006), p 204.
[2] Ibid, p 221.
[3] Vicky Randall, Lars Svåsand, "Party Institutionalization in New Democracies", ***Party Politics***, Vol. 8, No.1 (January 2002), pp 7, 8.

ويستطرد الباحثان إثر ذلك ليعربا عن أن متطلبات مأسسة النظام الحزبي وإن لم تترتب مباشرة عن المأسسة الحزبية فإنها تدعمها وتتوافق معها ومن كثير من النواحي، فاستمرارية البدائل الحزبية وأنماط الدعم التي تستفيد منها، وكذا روح القبول المتبادل بين الأحزاب وثقة الشعب في الأحزاب عامة يوجد بيئة إيجابية لإضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب بشكل فردي[1].

وتتحدد مأسسة الأحزاب بشكل فردي بمعايير، والتي يستخلصها الباحثان "راندال" Randall و"سفساند" Svåsand من تحليل التصورات التي طرحت في الأعمال الرائدة في مقدمتها عمل "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة" Political Order in Changing Societies (1968)، الذي يعد سباقا لمناقشة مفهوم المأسسة السياسية Political Institutionalization، ويحيل حسبه إلى العملية التي من خلالها تكتسب المنظمات والإجراءات قيمة واستقرارا ويعتبر أن معاييرها تنطبق أيضا على الأحزاب، فهذه الأخيرة بحاجة إلى التكيف Adaptability للقدرة على البقاء وللقيام بوظائفها، وأيضا لابد وأن تتسم بدرجة من التعقيد التنظيمي Organizational complexity التي تقاس بعدد وحداتها الفرعية، وكذا بالاستقلالية Autonomy من خلال التمايز عن غيرها من التجمعات الاجتماعية وأنماط سلوكها، كما تقوم على التكامل Coherence لاسيما في إطار حدودها التنظيمية وذلك جزئيا عبر وضع إجراءات لحل الخلافات الداخلية[2].

وكتب "أنجيلو بانيبيانكو" Angelo Panebianco بعد زهاء عقدين من ذلك (1988) خصيصا عن الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية، ورأى أن مأسستها تؤدي إلى ما أطلق عليه التماسك Solidifies بالنسبة للمنظمة، وشرحه على أنه العملية التي تجعلها تفقد صفة الأداة وتتحول إلى قيمة في حد ذاتها، بحيث أن أهدافها تصبح غير قابلة للفصل والتمييز عنها، ويترتب عن ذلك أن يغدو الحفاظ عليها وبقاؤها هدفا لجل مؤيديها، وهو ما يشترط نظاما للحوافز الداخلية الفردية والجماعية لتعزيز الولاء للحزب، ويعتمد "بانيبيانكو" معيارين لقياس مأسسة أو مؤسسية الحزب كما يترجمها البعض، وهما درجة الاستقلالية إزاء البيئة ودرجة النظامية Systemness، والتي تعرف بعلاقات الاعتماد المتبادل بين الوحدات المختلفة للتنظيم، ويقول بترابط هذين المعيارين[3].

[1] Ibid, p 8.
[2] Ibid, p 10.
[3] Ibidem.

أحمد أمل محمد إمام، ***الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا: دراسة مقارنة*** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 332.

ويلاحظ وجود تقاطع بين ما قدمه "بانيبيانكو" وعمل "هانتنغتون" السابق، فكلاهما يعتمد معيار الاستقلالية، كما أن مفهوم "النظامية" يشمل معياري التعقيد والتكامل، زيادة على أن "بانيبيانكو" وإن لم يشترط التكيف فقد اعتبره النتيجة الطبيعية للمأسسة، ويشير "ستيفن ليفيتسكي" Steven Levitsky إلى اشتراك الباحثين في نقطة أخرى تتعلق بمفهوم المأسسة الذي يحصرانه في إضفاء القيمة والذي لا ينطوي على المتطلبات التقنية لتجسيد عملية المأسسة التي تبرز بعد ذلك في تفصيلهما للمعايير التي تحددها، ومن هنا يرى "ليفتسكي" شرخا في الطرح السالف ووجوب التفرقة بين هذين البعدين الذين لا يتلازمان بالضرورة دائما، فقد يكون الحزب أحيانا قويا من حيث القيمة ضعيفا من الناحية الإجرائية أو العكس، ومثاله للوضع الأول "حزب العدالة" الأرجنتيني Partido Justicialista (PJ)، بينما يضرب مثالا مقابلا بعدد من أحزاب الخضر الأوروبية[1].

واقترح "كينيث جاندا" Kenneth Janda من خلال تحليله عبر الدول للأحزاب السياسية بعدا آخر للمأسسة، إذ يعلقها بجانب من علاقات الحزب الخارجية وليس بتنظيمه الداخلي، فالحزب ذو الطابع المؤسسي هو الذي يستقر في العقل العام، ورغم أنه لا يبدو قد ابتعد كثيرا عن فكرة اكتساب القيمة التي تمت مناقشتها، فإنه يثير مسألة مغايرة نسبيا تتمثل في نظرة المجتمع بشكل عام للحزب، والتي أولها الباحثان "روبرت هارمل" Robert Harmel و"لارس سفاسند" Lars Svåsand من خلال تناولهما للأحزاب اليمينية في النرويج والدنمارك والمعروفة بالاحتجاج بأن يصبح الحزب اعتياديا بالنسبة لباقي الفواعل السياسية أو راسخا في نظرها[2].

ويخلص كل من"راندال" Randall و"سفساند" Svåsand من استعراض التصورات السابقة حول مأسسة الأحزاب إلى أنها تبنت مجموعة من الأبعاد ليست محل إجماع كلي بين الباحثين حول ضرورتها، فقد استبعد "بانيبيانكو" معيار التكيف لاعتباره نتيجة وليس سببا، كما تجاهل الكثيرون البعد الخارجي للمأسسة مقابل التركيز على ما يتعلق بالتنظيم الداخلي من العوامل، ولم يحصل الاتفاق أيضا حول معيار الاستقلالية، فمثلا "ليفتسكي" Levitsky لم ير أنها لازمة على الأقل من حيث فكرة إضفاء القيمة، فيما تطرق "جاندا" Janda إلى هذه الفكرة مع التزامه بتبريرها بتقديم مثال "حزب العمال البريطاني" وعلاقته بنقابات العمل، وقدر أن الحزب يمكن أن يحظى بالطابع المؤسسي دون أن يكون مستقلا كليا عن باقي الجماعات، وهذا الخلاف الحاصل حول العناصر الضرورية للمأسسة يمثل ضعفا في الأدبيات التي تنتقد مثلما حصل مع "هانتنغتون" للفشل في التفرقة بين ما يمثل شروطا مسبقة ونتائجا، فضلا عن ذلك

[1] Randall, Svåsand, Op. cit, pp 10, 11.
[2] Ibid, p 11.

لا تبدو الأبعاد التي تشير إليها هذه الأبحاث على انسجام بحيث يمكن التوفيق بينها بسهولة، فبتعبير "ليوناردو مورلينو" Leonardo Morlino: ***شكل المأسسة الذي يظهر وبالتزامن أقصى قدر من التكيف والتعقيد ومن الترابط والاستقلالية يبدو غير قابل للتحقق عمليا***"، وهذا النقد يبعث النقاش بشأن جدوى المفهوم المتسم بتعدد الأبعاد وتنافرها فوق ذلك، لكن أغلب المفاهيم في العلوم السياسية تتميز بتعدد أبعادها ويكتنفها الغموض والتعارض، وإذا تم الأخذ بهذا التحفظ فسيفتقد الحقل لجانب مهم من أدواته للتحليل والدراسة[1].

ويبني الباحثان "راندال" Randall و"سفاسند" Svåsand على التحاليل السابقة لتقديم رؤية معدلة لجعل مفهوم المأسسة الذي يتمسكان به أكثر جدوى، ومنطلقهما في ذلك الأخذ بالفكرة الشائعة في أدبيات علم الاجتماع التي تفرق بين مفهومي المنظمات والمؤسسات، فالمنظمات ليست مؤسسات والعكس، حيث المنظمات وإلى مدى متغير أو غير ثابت ومع الوقت تصبح مؤسسات، والحزب يكون منظمة عند نشوئه طوعيا نسبيا وفق تنظيم معين مهما كان بدائيا بتبني قواعد وأهداف رسمية، لكن العملية التي يكتسب عبرها الطابع المؤسسي لا تتطابق مع تطور الحزب من الناحية التنظيمية البحتة، فهذه العملية يكتسب الحزب نتيجة لها ثباتا من حيث تكامل أنماط السلوك والمواقف أو من حيث الثقافة، كما يعتبر الباحثان أيضا أنه من المجدي الإشارة إلى أن هذه العملية تنطوي على بعد داخلي يقف على التطور الذي يحصل داخل الحزب وآخر خارجي يتعلق بعلاقة الحزب بالمجتمع بما يشتمل عليه من مؤسسات أخرى، وأن كلا البعدين يتضمنان عناصر هيكلية وموقفية، ويتوصلان أخيرا إلى تبني أربع عناصر موزعة بين البعدين الداخلي والخارجي وذات طابع هيكلي وموقفي[2].

جدول رقم (3. 2): أبعاد مأسسة الحزب Dimensions of party institutionalization

	داخلي Internal	خارجي External
هيكلي Structural	النظامية Systemness	استقلالية القرار Decisional Autonomy
موقفي Attitudinal	إضفاء القيمة Value infusion	التجسيد Reification

Source: Randall, Lars Svåsand, Op. cit, p 13.

ويعقب الباحثان على النموذج البياني الذي قدماه بأن مصطلح "النظامية" Systemness المستعار من "بانيبيانكو" Panebianco، والذي يمثل الجانب الهيكلي من البعد الداخلي ويعبر عنه بشكل أفضل من

[1] Ibid, pp 11, 12.
[2] Ibid, pp 12, 13.

مصطلح "التنظيم" Organization يشير إلى تزايد نطاق وكثافة وانتظام التفاعلات التي تشكل الحزب كهيكل، ولا يقف هذا عند تبني الإجراءات الروتينية والتوافق على القواعد الرسمية التي تحكم السلوك دون توفير المعايير اللازمة لإقامة نظام عقلاني، فالتطور التنظيمي وإن تماشى تاريخيا مع الطابع المؤسسي بالنسبة للأحزاب في البلدان الغربية باستثناء الولايات المتحدة، فالقوة التنظيمية لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المؤسسية، وفيما يخص الجانب الموقفي للبعد الداخلي يختار الباحثان اصطلاح "ليفيتسكي" Levitsky "إضفاء القيمة" المقتبس عن "فيليب سلزنيك" Philip Selznick، ويشير إلى مدى اكتساب الفاعلين والمؤيدين للحزب لهوية خاصة والتزامهم اتجاهه بشكل يتجاوز الحوافز ذات الفائدة الأوسع أو المتعلقة بالمصلحة الخاصة للانخراط، وهذا الأمر على صلة بنجاح الحزب في خلق ثقافة مميزة أو نظام قيمي خاص والذي يعتبر عاملا مهما في تماسكه[1].

ويدور الجانب الهيكلي للبعد الخارجي حول فكرة الاستقلالية التي لا ينساق الباحثان وراء النقاش بشأن ضرورتها مقرين بهذا الأمر مع التزامهما للحذر وتجنب الأحكام المسبقة، فهي لا تنتفي حسبهما بالارتباط الذي يعتمد على رؤية مجردة وإنما تتوقف على شكله الذي يتم الوقوف عنده من خلال نظرة تحليلية للواقع، فعلاقة الحزب بمنظمة أو جماعة وحصوله حتى على التمويل منها قد لا يجعله عمليا تابعا لها لحفاظه على سلطة اتخاذ القرار ضمن حدوده التنظيمية، ويعتمد هذا على طبيعة الطرف الثاني للعلاقة ودرجة ميله للقيام بدور مؤثر أو للتحكم، بل يمكن عد مثل هذا الارتباط إيجابيا من حيث توسيعه للموارد الحيوية بالنسبة للحزب كما أنه يخدمه من حيث إضفاء الطابع المؤسسي في بعده الخارجي، وفيما يخص الجانب الموقفي الخارجي فالتجسيد Reification يشير إلى مدى رسوخ الحزب في العقل العام، بحيث يمثل إحدى الملامح المحفوظة للمجال السياسي سواء في نظر الأفراد أو المؤسسات بما في ذلك الأحزاب الأخرى، والتي تضبط وفقا لذلك عن وعي أو تلقائيا توقعاتها وطموحاتها[2].

ويعد "راندال" Randall و"سفاسند" Svåsand فوق العناصر الأربعة المعتمدة لاكتساب الحزب صفة المؤسسة عامل التكيف عنصرا ضمنيا يعبر عن البعد الزمني، فعملية إضفاء الطابع المؤسسي عملية تأخذ وقتا طويلا، كما أن مفهوم المؤسسة ذاته يتضمن معنى الاستقرار والاستمرار كما يقول "ريتشارد سكوت" Richard W. Scott، وبقاء الحزب على المدى الطويل باعتباره مؤسسة يعني قدرته على التكيف، والذي لا يفهم بالمعنى السلبي على أنه الثبات والاستقرار فقط بل بالقدرة على مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية حسب "روبرت هارمل" Robert Harmel و"كينيث جاندا" Kenneth Janda، والمتوقع بذلك أن

[1] Ibid, p 13.
[2] Ibid, pp 13, 14.

الحزب الأكثر مؤسسية هو الأقدر على التكيف والبقاء، ويستدرك "راندال" Randall و"سفاسند" Svåsandالطرح المعبر عنه في الأعلى بالقول أن العناصر الأساسية للمأسسة ليست دائما أو بالضرورة داعمة للتكيف ولا تتطور بالموازاة معه، فالحزب الذي يتمتع بدرجة عالية من النظامية والاستقلالية يمكن أن يجد نفسه معزولا عن بيئته ما ينعكس سلبا على قدرته على تجميع المطالب الجديدة، وبناء على ذلك وبدلا من اعتبار التكيف عنصرا أساسيا للمأسسة كان من الأنسب التقدير بأنه نتيجة مرجحة وليست حتمية لهذه العملية، وإخضاع الحكم على العلاقة في كل حالة على حدة للتحليل التجريبي[1].

وأقر الباحثان فيما يبدو خطوة استباقية لما قد يوجه لتحليلهما من انتقادات بوجود بعض التحفظات على النموذج الذي قدماه لتفسير المأسسة، فيما يتعلق بترابط أبعاده الداخلية والخارجية وجوانبه الهيكلية والموقفية، فيقولان أن ادعاءهما بتضافر عنصري النظامية والاستقلالية وأن أحدهما يعزز الآخر ليس مطلقا وهو أمر غير حتمي، كما يعترفان أيضا بافتقار طرحهما لمؤشرات قياس المتغيرات التي يتبنيانها ما يجعلهما بعيدين عن وضعية تتيح حساب وتجميع النتائج عن الأحزاب فيما يتعلق بمختلف معايير المأسسة للوصول إلى مقياس تراكمي ومقارن، ويتملصان من اقتراح تركيبة أمثل أو وصفة للمأسسة مناسبة لجميع الأحزاب، حيث يعكس الواقع تباينا بين أبعاد المأسسة يجعلها تأخذ أنماطا مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تبنى المأسسة في المقام الأول على نداء زعيم فترتبط بإضفاء القيمة أكثر من النظامية، وأخيرا يخليان ساحتهما من الافتراض بأن هذه العملية خطية غير قابلة للتراجع، فعلى الرغم من تصورهما أن إضفاء الطابع المؤسسي من خلال المتغيرات الأربعة يزيد من فرص بقاء الحزب، فإنه من المؤكد لا توجد ضمانات لعدم التراجع عن مواصفات المؤسسة Deinstitutionalization، وفي سياق الانتقال الديمقراطي يحصل هذا الأمر غالبا مع الحزب الحاكم أو المهيمن في عهد النظام الاستبدادي نتيجة لمأسسة النظام الحزبي التعددي والأحزاب الجديدة التي تظهر في كنفه[2].

وينتقل "راندال" Randall و"سفاسند" Svåsand من ثمة إلى تبيان أوجه التوتر الممكنة والعلاقة السلبية بين مأسسة الأحزاب والنظام الحزبي التنافسي على وجه الخصوص، إذ يجد الباحثان مثالا على ذلك في بعض الأحزاب في عدد من البلدان الإفريقية التي أقامت ديمقراطية جزئية، أين حازت هذه الأحزاب على مزايا مؤسسية بفضل علاقتها أو ارتباطها بالنظام الاستبدادي السابق، فانتصاراتها الانتخابية واستئثارها بالامتيازات العمومية كتحكمها مثلا في وسائل الإعلام قطع الطريق أمام نمو ومأسسة الأحزاب الأخرى وقدرتها على التنافس، وهو ما قد ينجر عنه زيادة على استبعاد قطاعات اجتماعية هامة من السلطة

[1] Ibid, pp 14, 15.
[2] Ibid, p 15.

حرمانها من أي تمثيل حزبي، ويفتقد النظام الحزبي بذلك لقدرة الاستجابة والتكيف، مما يضعف الثقة الشعبية في الأحزاب السياسية ويؤثر على فرص النظام ككل في البقاء، وهكذا يمكن أن تكون مأسسة الحزب على توتر مع تنمية النظام الحزبي التنافسي المناسب لتوطيد الديمقراطية، أما السبب الثاني للتناقض فينشأ حين يكون المصدر الرئيسي للقوة المؤسساتية هو حصر تمثيل الأحزاب في مجموعة إثنية أو ثقافية، حيث يؤدي ذلك إلى غياب التنافس باستئثار حزب واحد بأصوات الناخبين ضمن كل مجموعة، فتكون الاصطفافات الانتخابية التي تعتبر جانبا إيجابيا في سياقات أخرى لمأسسة الأحزاب مضرة بالمنافسة وبإمكانية إرساء الحكم الديمقراطي، زيادة عن ذلك يمكن أيضا أن يؤدي وجود حزب كبير قائم على التعصب الديني إلى قمع وجهات نظر وسياسة الأقليات العلمانية والدينية، ويسوق الباحثان مثال حزب "بهاراتيا جاناتا" Bharatiya Janata Party من الهند* وكذا حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائري، وعلى ذلك يمكن القول أن الفرصة التي تتاح لمأسسة الأحزاب والقائمة على الانقسامات الحصرية على أساس ديني أو عرقي لا تخدم مأسسة النظام الحزبي بسبب تقييدها للمنافسة بين الأحزاب وعصفها بروح القبول المتبادل وبثقة ولو جزء على الأقل من الجمهور بالأحزاب السياسية[1].

وقد أكدت الأدبيات في مجال الانتقالات الديمقراطية على الدور المركزي للأحزاب السياسية والذي يزداد أهمية خصوصا مع تطور العملية نحو ترسيخ الديمقراطية، وفي هذا السياق جرى التشديد من قبل الباحثين نفسهما على إضفاء الطابع المؤسسي كعامل حاسم في فعالية هذا الدور[2]، باعتبار أن الأحزاب تمثل قنوات لتجميع والتعبير عن المطالب السياسية وآليات لإدارة التنافس السياسي، وفي المجتمعات المتنوعة من حيث تركيبتها الإثنية والعقدية يؤدي تأسيس الأحزاب وفق هذه الانقسامات إلى جعلها محور التنافس والنزاع السياسي وأساس التعبئة الانتخابية بدلا من قضايا الطبقات والأيديولوجيا، ما يزيد من احتمال دعم المتطرفين ورفع مستوى التوتر العرقي والطائفي، وتقوض مثل هذه الأحزاب فرص الديمقراطية فقد حالت الأحزاب الإثنية الممثلة للأقليتين الصربية والكرواتية دون ترسيخ الديمقراطية في البوسنة بعد الحرب، بينما تسعى الأحزاب المتعددة العرقيات إلى الحصول على دعم قاعدة أوسع

* BJP بمعنى حزب الشعب الهندي وهو أحد الحزبين السياسيين الرئيسيين بجانب حزب المؤتمر الهندي تأسس سنة 1980، وهو حزب ذو نزعة قومية هندوسية:

معرفة، "حزب بهاراتيا جاناتا"، على الموقع:

http://www.marefa.org/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A7_%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%A7

[1] Randall, Svåsand, Op. cit, p 8, 9.

[2] Ibid, pp 5, 6.

واتخاذ مواقف وسطية مراعاة لمصالح مختلف مكونات المجتمع، ويمثل حزب المؤتمر الوطني الهندي صورة نمطية لحزب ذو قاعدة اجتماعية واسعة ملتزم بالتلاحم الوطني والاستقرار[1].

وبرز وفق "بنجامين رايلي" Benjamin Reilly توجه جديد للتأثير في تطور الأحزاب ونظامها في بعض الديمقراطيات الناشئة المعرضة للنزاعات، والتي تشمل إندونيسيا وتركيا ونيجيريا وكينيا وتايلاندا والفلبين والبوسنة وكوسوفو وبابوا غينيا الجديدة وحالات أخرى، فقد فسحت الديمقراطيات على عكس الأنظمة التسلطية المجال لتطور الأحزاب بحرية نسبية وكان التفكير السائد بأن تبقى خارج مجال إجراءات الهندسة الرسمية، هذه الإجراءات التي بات اللجوء إليها يهدف لتأسيس الأحزاب ذات القاعدة الواسعة والشاملة للأقاليم والمتعددة العرقيات بالأخص في البلدان المعروفة بالانقسامات الإثنية والطائفية، والتي قد ترهن مستقبل الديمقراطية نتيجة لتسييس مسائل الهوية لسهولة تعبئة الناخبين حول هذه الولاءات[2].

فقد يؤدي الانتقال إلى الديمقراطية بسهولة في غياب الضوابط إلى إذكاء التوتر العرقي الذي ينتهي إلى النزاع في حالات، فالخبرات المتراكمة عن الانتقالات في إفريقيا وآسيا والاتحاد السوفياتي السابق تبرز الظهور السريع للأحزاب التي تستمد الدعم من مجموعة أو منطقة واحدة، وتتبنى أجندات قومية أو إنفصالية وتدعي الدفاع عن الهوية والتاريخ والبقاء المشترك، ويشير الباحثون كما فعل "هانتنغتون" S. Huntington إلى خطورة هذا النمط من الأحزاب على الديمقراطية، وذلك نظرا لغياب القبول المشترك والصراع الصفري بدل العمل على التقارب والحلول الوسطية كما يتصور "سارتوري" G. Sartori، وهو ما يغلب من احتمال اللجوء للعنف وانهيار الديمقراطية في نظر "بينغهام باول" George Bingham Powell Jr، و يؤكد "تيد روبرت غور" Ted Robert Gurr أنه في أغلب حالات الحروب الأهلية العنيفة برزت أحزاب عرقية أحادية تعمل تبعا لبرامج حصرية، لذلك شدد الباحثون ومنهم "دونالد هورويتز" Donald L. Horowitz ومعهم السياسيون على أهمية بناء الأحزاب ذات القاعدة الواسعة والمتعددة الإثنية لضمان تكريس التنافس السياسي الديمقراطي السلمي[3].

المبحث الثاني: أنماط الهياكل الدستورية والانتقال الديمقراطي

إذا كانت الأنظمة الحزبية كما الانتخابية قد استحوذت على اهتمام الباحثين في تأثير الجوانب المؤسساتية في الانتقال والترسيخ الديمقراطي، فإن الفوارق التي تصنعها الترتيبات الدستورية لعلاقة

[1] Benjamin Reilly, "Political Engineering and Party Politics in Conflict-Prone Societies", ***Democratization***, Vol.13, No.5 (December 2006), p 811.
[2] Ibid, p 812.
[3] Ibid, pp 812, 813.

السلطتين التشريعية والتنفيذية بين أنظمة الحكم قد تم تجاهلها في تقدير "خوان لينز" Juan Linz (1985)، فحسبه ركزت جهود البحث والتحليل الحديثة للديمقراطيات عموما من قبل علماء السياسة على أنماط التنافس السياسي من خلال الأنظمة الحزبية والتحالفات وأهملت تأثير المؤسسات بخلاف الكتابات التقليدية –ما قبل السلوكية يقصد– عن الترتيبات المؤسساتية، وباستثناء الأدب الواسع المتعلق بتأثير الأنظمة الانتخابية في تشكيل الأنظمة الحزبية في الكتابات المبكرة من قبل "فرديناند هرمينس" Ferdinand Hermens والعمل الكلاسيكي لموريس دوفرجيه Maurice Duverger، وكذا كتابات "دوغلاس راي" Douglas Rae و"جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori، فالنقاشات بشأن الملكية والجمهورية، والنظم البرلمانية والرئاسية، والدول الموحدة والفدرالية، تم إهمالها في تحليل أداء وعمل المؤسسات السياسية والديمقراطية بما في ذلك تأثيرها على الأنظمة الحزبية[1].

ويمكن تفهم "خوان لينز" على أساس أنه كان من أوائل الباحثين الذين اهتموا بتأثير التصميم المؤسساتي للنظام على الديمقراطية، وإن كان جانب من هذا الانشغال على الأقل قد حضر عبر محطات الفكر السياسي منذ القدم بالعمل على ابتكار قواعد لبناء دستوري يحقق استقرار النظام السياسي ويكرس المبادئ الديمقراطية، وذلك في أعمال "أفلاطون" Plato و"آرسطو" Aristotle و"جون بودان" Jean Bodin و"توماس هوبز" Thomas Hobbes و"جون لوك" John Locke و"مونتسكيو" Baron de Montesquieu وغيرهم، ثم إنه وبعد سقوط الشيوعية والانتشار الواسع لموجة الانتقالات إلى الديمقراطية أصبح هناك نزوع متزايد للبحث في الديمقراطيات الدستورية سواء الراسخة أو الناشئة في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية بالأخص، ما ترتب عنه تراكم كبير للأدبيات العلمية في مجال ما يسمى التصميم الدستوري Constitutional Design[2]، ويستعمل مرادف آخر في مقابل هذه العملية هو "الهندسة الدستورية" Constitutional engineering، والتي من خلالها حسب "زكاري إلكينس" Zachary Elkins تضع الفواعل السياسية الدستور الذي يمثل القانون الأعلى للدولة والذي غالبا لكن ليس مطلقا يكون في شكل وثيقة مكتوبة، وعملية الهندسة أو التصميم الدستوري هذه تنطلق بالضرورة من تحديد نقاط تتعلق بتنظيمها وسيرها، فلابد من أن تعين المشاركين فيها وتضبط المواعيد وتشير إلى الفضاءات التي تحتضن هذه المشاركة، وتوضح الكيفيات التي من خلالها يساهم الفاعلون السياسيون في مناقشة وصياغة والتصديق

[1] Juan J. Linz, "Democracy: Presidential or Parliamentary Does it Make a Difference?", Paper prepared for the project "The Role of Political Parties in the Return to Democracy in the Southern Cone", sponsored by the Latin American Program of the Woodrow Wilson International Center for Scholars, and the World Peace Foundation, 1985, p 1, on web:
http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNABJ524.pdf

[2] Donald S. Lutz, ***Principles of Constitutional Design*** (New York: Cambridge University Press, 2006), p x, 2.

على الوثيقة الدستورية، وتمر هذه العملية بمراحل أقرب ما تكون إلى وضع التشريعات العادية في الديمقراطيات الراسخة، والتي تضم تجميع المصالح المختلفة، وبلورتها، والتداول بشأنها، واعتمادها، ومن ثم المصادقة عليها[1].

ويقول "خوان لينز" Juan Linz أنه مع إقبال عدد من البلدان على كتابة وإعادة كتابة الدساتير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان لهذه القضية أن تحتل مكانة محورية في إطار ما أسماه "سارتوري" "الهندسة السياسية" Political Engineering، والتي تعبر عن جهود وضع الأسس لترسيخ واستقرار الديمقراطية، فالابتكارات الدستورية على غرار "حجب الثقة البناء"* في ألمانيا ودستور الجمهورية الخامسة في فرنسا الذي عمد إلى تقوية الهيئة التنفيذية لمواجهة ضعف نظام برلمان الجمعية وترتب عنه ما يسمى نظاما شبه رئاسي، قد لفتت إنتباه الباحثين كما السياسيين، لكن بقي هناك حاجة دائما لدراسة منهجية وإلى حد ما سلوكية للتأثير الذي تحدثه المؤسسات في العملية السياسية تبنى على أساسها النقاشات بخصوص الإصلاح المؤسساتي والدستوري، ويؤكد "لينز" على أنه وباستثناء أعمال قليلة على غرار كتاب "كالتيفلايتر" Werner Kaltefleiter الذي حلل من خلاله ثنائية الهيئة التنفيذية في كل من "جمهورية فايمار" Weimar Republic والجمهورية الخامسة الفرنسية، والورقة المقدمة من قبل "ستيفانو بارتوليني" Stefano Bartolini عن حالات الانتخاب المباشر لرئيس الدولة في أوربا، بقيت الفوارق بين النظام البرلماني والرئاسي وشبه الرئاسي على هامش البحث في العلوم السياسية، ولم تحظ إلا باهتمام محدود في أحدث عملين عن مقارنة الديمقراطيات المعاصرة لكل من "بينغهام باول" G. Bingham Powell. Jr (1982) و"أرند ليبهارت" Arend Lijphart (1984)[2].

---

[1] Zachary Elkins, "Constitutional Engineering", in Bertrand Badie, Dirk Berg-Schlosser, Leonardo Morlino (Eds), ***International encyclopedia of political science*** (London: Sage Publications, 2011), pp 413- 415.

* الدستور الألماني الذي صدر سنة 1949 ينص في المادة 67 بشأن الحكومة ومستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية Bundeskanzler الذي يقودها وينتخب من قبل البرلمان "البوندستاغ الألماني" Deutscher Bundestag: "لا يجوز للبوندستاغ سحب الثقة من المستشار الاتحادي إلا بعد انتخاب خلف له وبأغلبية أصوات أعضاء البوندستاغ، وتقديم التماس إلى الرئيس الاتحادي بإعفاء المستشار الحالي من منصبه. ويجب على الرئيس الاتحادي أن يوافق على الالتماس، وأن يعين الشخص المُنتخب مستشارا اتحاديا".

قسم الترجمة بالبوندستاغ الألماني، "دستور ألمانيا الصادر عام 1949 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012"، وثيقة تم إعدادها وإخراجها لصالح مشروع الدساتير المقارنة constituteproject.org، 2017، على الإنترنت:
https://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012.pdf?lang=ar

معرفة، "مستشار ألمانيا"، على الموقع:
https://marefa.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7

[2] Linz, Op. cit, p 1.

ويرجع السبب الرئيسي في تحييد الباحثين لتأثير هذا العامل، إلى كون مجمل الديمقراطيات المستقرة في أوربا والكومنولث هي أنظمة برلمانية مع عدد قليل من الأنظمة المختلطة أو شبه الرئاسية*، والاستثناء الوحيد البارز يمثله النظام الرئاسي الأمريكي، بينما معظم الأنظمة الرئاسية الأخرى كانت ديمقراطيات غير مستقرة أو أنظمة استبدادية، وبينما أقحمت الدراسات في تفسيرها لأزمات وانهيار الأنظمة الديمقراطية العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لم تشر إلى تأثير هذا العامل المؤسساتي، وشذت عن هذه القاعدة بعض المراجع التي أشارت إلى النزاع بين الرئيس "سلفادور آلاند" Salvador Allende والهيئة التشريعية في تشيلي[1].

وقد ساهم "خوان لينز" Juan Linz بشكل كبير في الدفع بمسألة تأثير ما يسميه البعض "الأطر الدستورية" Constitutional Frameworks نحو التناول العلمي الجاد، وذلك من خلال إشرافه ومساهمته في مجموعة من الأعمال التي كانت فاتحة لتراكم مهم للأدبيات في هذا السياق حسب "ألفريد ستيبن" Alfred Stepan و"سيندي سكاش" Cindy Skach، والتي تم تجميع عدد منها في العمل الذي حرره "لينز" رفقة "فالنزيولا" Arturo Valenzuela بعنوان: "الرئاسية والبرلمانية، هل تحدث فارقا؟" Presidentialism and Parliamentarianism: Does It Make a Difference?، وإن افتقدت هذه المجموعة القيمة للاستناد إلى الإحصائيات الكمية العالمية في تناولها للقضية المعبر عنها بالسؤال المطروح في عنوان الكتاب، وكان "لينز" كتب قبل ذلك بذات العنوان مقاله الرائد الذي عادة ما يستشهد به– والذي تمت الإحالة إليه هنا– وقدمه في الحلقة الدراسية حول الأحزاب السياسية لمنطقة "المخروط الجنوبي"** للقارة الأمريكية في المركز الدولي "وودرو ويلسون" بواشنطن العاصمة سنة 1984، ومن ثمة صدر له مقال مرجعي آخر

* يعد موريس دوفرجيه Maurice Duverger هو من أدخل مصطلح "النظام شبه الرئاسي" Régime semi-présidentiel إلى قاموس العلوم السياسية سنة 1970 من خلال الطبعة الحادية عشر من كتابه "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري"، حيث أطلقه على نظام الجمهورية الخامسة في فرنسا الذي نشأ بعد دستور 1958، لكن وباعتراف "دوفرجيه" كان الصحفي ومؤسس جريدة "لوموند" Le Monde "هيبرت بيف ميري" Hubert Beuve-Méry سباقا في الاستخدام اللفظي للنظام شبه الرئاسي في السياق الشعبي سنة 1959، ويفضل "دوفرجيه" هذه التسمية للنظام الذي يقوم على خصائص مشتركة بين النظامين الرئاسي والبرلماني، حيث ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام ويحظى بسلطات واسعة على غرار الحال في النظام الرئاسي، وفي وجود حكومة يحتاج بقاؤها إلى ثقة البرلمان كما هو الوضع في النظام البرلماني، انظر في هذا الصدد:

Ernest Veser, "Semi-Presidentialism-Duverger's Concept– A New Political System Model", 1997, p 40, on web: http://www.rchss.sinica.edu.tw/app/ebook/journal/11-01-1999/11_1_2.pdf

Robert Elgie, "The politics of Semi-Presidentialism", p 1, on web: http://www.logobook.ru/af/11028008/2561/0198293860_sample.pdf

Maurice Duverger, "A New Political System Model: Semi-Presidential Government", ***European Journal of political Research***, Vol. 8, No. 2 (June 1980), p 165.

[1] Linz, Op. cit, p 1.

** هي المنطقة التي تقع أقصى جنوب القارة الأمريكية جنوب وحول مدار الجدي وتشمل الأرجنتين وتشيلي والأوروغواي، انظر:

Wikipedia, "Southern Cone", accessed at: https://en.wikipedia.org/wiki/Southern_Cone

عن مخاطر النظام الرئاسي The Perils of Presidentialism في مجلة الديمقراطية Journal of Democracy في عدد شتاء 1990، أما أول مرة أثار فيها "لينز" هذه المسألة فكانت من خلال مساهمته في الكتاب الجماعي الذي صدر سنة 1978 وحرره رفقة "ألفريد ستيبن" A. Stepan بعنوان "سقوط الأنظمة الديمقراطية" The Breakdown of Democratic Regimes[1].

المطلب الأول: النظام البرلماني مقابل الرئاسي

انطلق "خوان لينز" J. Linz في معالجة مسألة أي من النظامين البرلماني أو الرئاسي يعد أنسب لإرساء وترسيخ الديمقراطية من المقارنة بين الخصائص المؤسساتية التي تمثل النمطين المثاليين لكلا النظامين وانعكاساتها على المنافسة السياسية[2]، ومن أولى ملاحظاته أن عدم تبعية شرعية الرئيس لشرعية البرلمان في النظام الرئاسي، حيث كلاهما منتخب ووجوده وبقاؤه مستقل عن الآخر، فبما أن الرئيس والبرلمان يستمدان سلطتهما من الشعب من خلال انتخابات تتنافس فيها بدائل معروفة، هناك دائما نزاع كامن يحتمل أن يحتدم أحيانا بخصوص الأحقية بالحديث باسم الشعب والجهة التي تتمتع بشرعية أكبر، لاسيما إذا كان الرئيس لا يحظى بتأييد واسع وسط الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وفي حالة ما إذا حصل على نسبة من الأصوات تجعله يتفوق على منافسيه، ولكنه لا يضمن دعم أغلبية الشعب التي تتعاطف في المقابل مع الأحزاب المعارضة في البرلمان، وفي غياب أي آلية ديمقراطية لفض هذا النزاع لا يستبعد تدخل الجيش في هكذا موقف، وإذا كانت مثل هذه الحالة مألوفة في الولايات المتحدة ولم تؤد إلى أزمات خطيرة فالفضل في ذلك لخصوصية المؤسسات الأمريكية وممارساتها، ومن ضمنها الميزة الفريدة للحزبين الأمريكيين الذين لا يقومان على الالتزام الأيديولوجي[3].

ويتطرق "لينز" Linz إلى خاصية مؤسساتية ثانية تتمثل في العهدة الزمنية الثابتة غير القابلة للتعديل في الظروف العادية للرئيس في النظام الرئاسي، فهو مستمر في السلطة ما لم يحصل له مانع دستوري وبغض النظر عن مواقف الأطراف السياسية الأخرى من خياراته وسياساته، وهذه الخاصية في نظر مؤيدي هذا النظام تحقق ميزة قوة واستقرار السلطة التنفيذية وتقلل الشك وعدم إمكانية التوقع، لكن ذلك يتسبب في الجمود وغياب المرونة على عكس الوضع في النظام البرلماني حيث يعتمد بقاء الحكومة على استمرار الثقة من جانب الهيئة التشريعية، ما يتطلب من الحكومة التكيف وإجراء التعديلات وفق

[1] Alfred Stepan, Cindy Skach, "Constitutional Frameworks and Democratic Consolidation: Parliamentarianism versus Presidentialism", ***World Politics***, Vol. 46, No. 1 (October 1993), pp 1, 2.
[2] Linz, Op. cit, pp 2- 17.
[3] Ibid, pp 2- 4
Scott Mainwaring, Matthew S. Shugart, "Juan Linz, Presidentialism, and Democracy: A Critical Appraisal", ***Comparative Politics***, Vol. 29, No. 4 (July 1997), p 450.

مقتضيات الأوضاع والتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإلا يكون التغيير حتمية بإعادة تشكيل الحكومة بقيادة رئيس وزراء جديد، وبهذا تتوفر فرص أكبر لتسوية الخلافات وتعزيز استقرار النظام، ومن هذا المنطلق فإن النظام البرلماني يظهر مرونة أكبر للتكيف مع تقلبات الأوضاع ويتلاءم بالتالي مع حالة عدم اليقين التي ترافق مراحل انتقال النظام وترسيخ الديمقراطية [1].

ويتحدث "لينز" Linz في مستوى ثالث عن وجه آخر لانعكاس الإطار الدستوري لكلا النمطين على العملية السياسية، معتبرا أن النظام الرئاسي يخلق ما يسميه "لعبة صفرية" يحقق الفائز فيها فوزا مطلقا، وقد تفرز انتخابات النظام البرلماني أكثرية من الأصوات لصالح حزب ما، لكنها عادة تتيح فرصة التمثيل لأحزاب أخرى والدخول في مفاوضات من أجل التشارك في الحكومة وتقاسم السلطة لتشكيل أغلبية برلمانية تدعم الهيئة التنفيذية ورئيسها، ما يدفع إلى مراعاة مصالح ومطالب حتى الأحزاب الصغيرة، فيما يؤدي الانتخاب المباشر لرأس الدولة في النظام الرئاسي إلى الشعور باستقلال سلطته المفوضة من الشعب وعدم الحاجة لخوض عملية شاقة لبناء الائتلافات ومنح التنازلات على مدار عهدته الرئاسية للمعارضة، والتي عليها انتظار أربع أو خمس سنوات لتكون لها فرصة قيادة الهيئة التنفيذية وتشكيل الحكومة، وذلك ما قد يولد حالة من التوتر والاستقطاب الكبير في الحملات والانتخابات الرئاسية[2].

ويصل "لينز" بعد هذه المقدمات إلى أن النظام البرلماني هو أكثر مواءمة للديمقراطية، لكنه في ذات الوقت لا ينفي إمكانية وجود أنظمة رئاسية ديمقراطية مستقرة، وإنما يرى أن الخلافات في كثير من المجتمعات تحد بشكل كبير من هذه الإمكانية، لاسيما وأنه يرى أن الرئيس بحكم الشعور الذي يتولد لديه نتيجة لانتخابه المباشر باستقلالية سلطته وتفويضها من قبل الأمة، قد لا يتقبل ولا يتسامح مع المعارضة التي تصبح في المقابل مقاومة لوجوده مع ما يمكن أن يصيبها من إحباط وخيبة، وذلك في غياب آليات دستورية للتسوية وتخفيف حدة الصراع كوجود ملك أو رئيس شرفي في الأنظمة البرلمانية يمنح هذه الصلاحية[3].

وقد حظيت أطروحة "خوان لينز" بتأييد واسع بين الباحثين، غير أن الكثيرين منهم لم يقفوا عند تبنيها بنسختها الأصلية وفق المبررات المنطقية والوصفية التي قدمها صاحبها، فراحوا يسوقون الدلائل الموضوعية الكمية تدعيما لها، بينما قدر البعض اشتراك متغير وسيط في العلاقة التي تقيمها النظرية بين الهندسة الدستورية لشكل الترتيبات المؤسساتية واستدامة النظام الديمقراطي، وسجل بعض آخر عددا من

[1] Linz, Op. cit, pp 4- 6.
[2] Ibid, pp 6- 7.
[3] Ibid, p 17.

التحفظات التي لا تؤدي إلى نقضها كليا بقدر ما تحاول إضعاف حكمها القطعي فيما يتعلق بالأنظمة الرئاسية.

وكان "أرند ليبهارت" Arend Lijphart من الباحثين السباقين لبذل تأييدهم لنظرية "لينز"، إذ يرى أن أنظمة الحكم التي تقوم على وجود رؤساء مهيمنين ومنتخبين بشكل مباشر خصوصا إذا ترافق ذلك مع نظام انتخابي قائم على الأغلبية، تجعل الفائز بالانتخابات يستأثر بالحكم ويفرض منطقه والطريقة التي تناسبه، ولا يقيده في ذلك سوى الحقائق القوية الخاصة بعلاقات القوة القائمة وفترة ولاية الحكم التي ينص عليها الدستور[1]، وينضم رأيه إلى رأي "دونالد هوروفيتز" Donald L. Horowitz معتبرا أن نمط النظام الانتخابي بين التعددية والتمثيل النسبي له أهمية كبيرة موازية لاختيار شكل الحكومة ما بين النظام الرئاسي والبرلماني في التصميم الدستوري بالنسبة للديمقراطيات الناشئة، لذلك يقوم بتقييم هاتين المجموعتين من الخيارات في إطار العلاقة أو التأثير المتبادل بين كل منها، ويتوصل إلى أن النظام البرلماني القائم على التمثيل النسبي محبذ بالنسبة للبلدان حديثة العهد بالديمقراطية أو في طور إرسائها[2].

وأشار "سكوت ماينورينغ" Scott Mainwaring في دراسته التي تعد مرجعية بالنسبة للباحثين في هذا الموضوع إلى تدخل النظام الحزبي كمتغير وسيط في علاقة شكل نظام الحكم باستدامة الديمقراطية[3]، واعتبر أن هذا المتغير يحدث فارقا في علاقة النظام الرئاسي بالديمقراطية وقابليتها للاستمرار، فمبدئيا تكون العلاقة سلبية في حال تعددية الأحزاب وتتغير بالاتجاه الإيجابي في ظل الثنائية الحزبية، ويستدل بمجموعة تضم الولايات المتحدة إلى عدد من دول أمريكا اللاتينية (كوستاريكا وكولومبيا وفنزويلا التي انقطع فيها النظام الرئاسي لفترة بين 1951 و1967 إضافة إلى تشيلي والأوروغواي وهما دولتان فقدتا صفة الديمقراطية المستقرة بعد 1973) التي تمتعت بالديمقراطية دون انقطاع لما لا يقل عن ثلاثين سنة، ويستشهد "ماينورينغ" بدراسة "ماكدونالد" Ronald H. McDonald و"روهل" J. Mark Ruhl عن الأحزاب السياسية والانتخابات في أمريكا اللاتينية Party Politics and Elections in Latin America (1989)، والتي أظهرت أن الثنائية أفرزت ديمقراطيات مستقرة، وفي تقديره فإن الثنائية وإن كانت لا تلغي نهائيا مأزق الجمود والشلل أو تضعف السلطة التنفيذية، فإنها تزيد من احتمال حصول الرئيس على تأييد الأغلبية البرلمانية وبالتالي تفادي الدخول في صراع معها، فالثنائية ليست بالضرورة أفضل في مواجهة

[1] ليبهارت، ترجمة: عيد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] Arend Lijphart, "Constitutional Choices for New Democracies", in Larry Diamond, Marc F. Plattner, ***The Global Resurgence of Democracy*** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2nd ed, 1996), pp 162- 174.

[3] Scott Mainwaring, "Presidentialism, Multiparty Systems and Democracy: The Difficult Equation", Working Paper 144, The Helen Kellogg Institute for International Studies, University of Notre Dame, September 1990: https://pdfs.semanticscholar.org/bd0e/50b2e0ba7644f8fff63b7b6eb8e4040959fe.pdf

المشكلة التي يخلقها وجود حكومة أقلية لكنها أفضل لتفادي تشكيلها بالأساس، ويضيف سببا آخر لتفضيل الثنائية أنها تدفع إلى الوسطية والاعتدال بحثا عن أصوات الناخبين من وسط الطيف السياسي وتجنب الاستقطاب الأيديولوجي الحاد [1].

وعمد "ألفريد ستيبن" Alfred Stepan مع "سيندي سكاش" Cindy Skach إلى تحليل كمي مقارن لإثبات الافتراض بأن النظام البرلماني مناسب أكثر لترسيخ الديمقراطية، حيث أنه خلال العشرية ما بين 1979 و1989 سجل وجود ثلاثة وأربعين نظاما ديمقراطيا راسخا*، وباستبعاد حالتي سويسرا وفنلندا اللتان تمثلان نظامين مختلطين، فإن أربعة وثلاثين من بينها أنظمة برلمانية مقابل نظامين شبه رئاسيين وفقط خمسة أنظمة رئاسية صرفة، واعتمد الباحثان لإثبات وجهة نظرهما على كثير من الدراسات الكمية البسيطة على نحو ما سبق والأكثر تعقيدا، والتي تعتمد متغيرات أخرى وسيطة على غرار دراسة "ماركو لاكسو" Markku Laakso و"راين تاجيبيرا" Rein Taagepera (1979) التي تبنت صيغة رياضية لحساب عدد الأحزاب الفعالة في الهيئة التشريعية، وتوصلت إلى أن أحد عشر من ضمن الأنظمة البرلمانية الأربعة والثلاثين تواجد بها بين ثلاثة وسبعة أحزاب فعالة، فيما النظامان شبه الرئاسيان المذكوران عرفا ثلاثة إلى أربعة أحزاب فعالة، أما معدل الأحزاب التي تمتعت بالفعالية في الأنظمة الرئاسية فكان 2.6، هذه البيانات تشير إلى أن الأنظمة البرلمانية وشبه الرئاسية التي تمثل ديمقراطيات راسخة يمكن أن تتيح تواجد عدد واسع من الأحزاب في البرلمان، بعكس الأنظمة الرئاسية التي لا ترتبط بالسلوك الحزبي ذو الطابع التعددي الائتلافي الذي يسهل استمرار الحكم الديمقراطي في السياقات المعروفة بالانقسامات المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية والإثنية، وهو ما يشرح قلة الأنظمة الرئاسية الديمقراطية التي حققت الاستمرارية[2].

ودعم الباحثان "ستيبن" Stepan و"سكاش" Skach موقفهما ببيانات إحصائية أخرى ليستدلا من خلالها على مدى استدامة الديمقراطية والقابلية للتعرض للانقلابات العسكرية، حيث قاما باختيار عينة من البلدان

---

[1] Ibid.

* اعتبر الباحثان النظام الديمقراطي الراسخ كل نظام لم يحصل على أكثر من ثلاث درجات على سلم البوليارکية –نظام الأكثرية– Polyarchy لسنة 1985 نسبة للمفهوم الذي طوره "روبرت دال" Robert A. Dahl للباحثين "ميشاييل كوبيدج" Michael Coppedge "وولفغانغ راينيك" Wolfgang H. Reinicke، وما لا يزيد عن معدل 2.5 على مقياسي "الحقوق السياسية" و"الحريات المدنية" في تقييم الباحث الأمريكي "رايموند غاستيل" Raymond D. Gastil الذي بلور المنهجية المقارنة لمسح الحرية The Comparative Survey of Freedom، والتي اعتمدت من قبل منظمة بيت الحرية منذ 1972 التي باتت تصدر تقريرا سنويا منذ سنة 1973 باسم "الحرية في العالم" Freedom in the World.

Raymond D. Gastil, "The Comparative Survey of Freedom: Experiences and Suggestions", ***Studies in Comparative International Development***, Vol. 25, no. 1 (Spring 1990), pp 25-50.

Michael Coppedge, Wolfgang H. Reinicke, "Measuring Polyarchy", ***Studies in Comparative International Development***, Vol. 25, No. 1 (Spring 1990), pp 51-72.

[2] Stepan, Skach, Op. cit, p 5, 6.

التي اعتبرت ديمقراطية لسنة واحدة على الأقل وفق سلم "الحقوق السياسية" لرايموند غاستيل Raymond D. Gastil المعتمد من بيت الحرية، وهي سبعة وسبعون 77 بلدا من بين 168 في الفترة بين 1973 و1989، وفي محاولة الضبط بتحييد متغير التنمية الاقتصادية الذي يمكن أن يؤثر بشكل مستقل على الاستقرار السياسي، استبعد من هذه العينة البلدان الأربعة والعشرون (24) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لتتبقى ثلاث وخمسون (53) حالة من بينها ثمان وعشرون تمثل النظام البرلماني مقابل خمس وعشرين النظام الرئاسي، وعلى نحو مفاجئ لم توجد بينها حالة واحدة لنظام مختلط أو شبه رئاسي، وعرفت خمسة بين الأنظمة الرئاسية ما يقابل نسبة 20% استمرار الديمقراطية لعشر سنوات متتالية خلال فترة 1973– 1989، فيما سبعة عشر (17) نظاما برلمانيا بنسبة 61% حققت إنجازا مماثلا خلال نفس الفترة، وبذلك كان معدل البقاء بالنسبة للديمقراطيات البرلمانية يفوق بثلاثة أضعاف نظيرتها الرئاسية، كما عثر أيضا على أن الديمقراطيات الرئاسية قابلة للمرور بتجربة الانقلاب العسكري بمعدل يناهز ضعفي الأنظمة البرلمانية المرشحة لذلك، وذلك استنادا إلى بيانات لوقوع الانقلابات العسكرية مستمدة من كتاب "آرثر بانكس" Arthur Banks "الدليل السياسي للعالم" Political Handbook of the World (1989)، وأخرى متعلقة بأنماط الأنظمة خلال وقوع الانقلابات مستقاة من كتاب "بيتر تايلور" Peter J. Taylor "الحكومة العالمية" World Government (1990)[1].

وتطرق "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski لمناسبة الخصائص المؤسساتية للنظام البرلماني لإقامة واستمرار الديمقراطية، وذلك من خلال المقال المشترك مع "ألفاريز" Michael Alvarez و"شيبوب" José Antonio Cheibub و"ليمونجي" Fernando Limongi عن شروط استدامة الديمقراطية، وأبدوا موافقتهم على نظرية "خوان لينز" Juan Linz لكنهم لم يكتفوا على نحوه بالتفسير الكيفي، بل كان اعتمادهم أيضا أكبر على الأدلة من البيانات الميدانية المقارنة لإثبات أن النظام الرئاسي أكثر عرضة لحالة الانسداد التشريعي، والتي تنتج في النظام البرلماني عن غياب أي ائتلاف يحوز الأغلبية، أما في النظام الرئاسي فتترتب عن وجود أغلبية برلمانية معارضة للرئيس ليست عريضة بالقدر الذي يسمح لها بتجاوز حق النقض الرئاسي Presidential Veto لتشريعاتها*، وبحكم العهدة الثابتة للرئيس في النظام الرئاسي تستمر

[1] Ibid, pp 7, 10, 12.

* يخول الدستور الأمريكي على سبيل المثال في الفقرة السابعة من مادته الأولى للرئيس سلطة الموافقة و أيضا سلطة الاعتراض أو عدم الموافقة على مشاريع القوانين التي أقرتها الهيئة التشريعية بمجلسيها، لكن سلطته هذه غير مطلقة و إنما تمثل اعتراضا توقيفيا مؤقتا، إذ ينحصر أثرها في إعادة مشروع القانون المعترض عليه ثانية إلى الكونغرس للتداول بشأنه مجددا، بحيث لا يمكن التصديق عليه إلا بأغلبية الثلثين لإسقاط اعتراض الرئيس و إبطال مفعوله و نشر القانون و سريانه بعد ذلك، يمكن مراجعة:

حسن البحري، "سلطة الرئيس الأمريكي في الاعتراض على القوانين: دراسة تحليلية"، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، المجلد 28، العدد الأول (2012)، ص 76.

هذه الحالة مدة طويلة، وعمد "برزيفورسكي" وزملاؤه إلى توظيف الدلائل الإحصائية الكمية ليس لإثبات تأثير الترتيبات المؤسساتية على توازن الأنظمة الديمقراطية وحسب بل أيضا على فرصها في البقاء كما يفترض "لينز" أيضا، وقد وجدوا أن المدة المتوقعة لبقاء الأنظمة البرلمانية (71 سنة) تفوق كثيرا العمر المتوقع لنظيرتها الرئاسية (أقل من عشرين سنة)، واستبعد الباحثون أي تأثير للتنمية الاقتصادية في ذلك، كما وافقوا الطرح بأن الجمع بين النظام الرئاسي ونظام حزبي كثير الانقسام يقلل من حظ الديمقراطيات في البقاء[1].

وسجلت دراسات من أبرز أمثلتها تلك التي قدمها "سكوت ماينورينغ" Scott Mainwaring بمعية "ماثيو شوغارت" Matthew S. Shugart تحفظاتها على أطروحة "خوان لينز" Juan J. Linz، فرغم قبولهما للعديد من الانتقادات التي وجهها "لينز" للنظام الرئاسي فإنهما لم يتفقا معه كليا في انحيازه الكامل للنظام البرلماني، فالنظام الرئاسي حسبهما لا يستأثر وحده بخاصية نزوع الفائز للهيمنة السياسية أو الاستئثار بالحكم، وهي قضية مرتبطة بمتغيرات النظام الانتخابي والنظام الحزبي والطبيعة الفدرالية أو الموحدة للنظام، حيث أن النظام البرلماني وفي وجود نظام حزبي قائم على أحزاب منضبطة أيديولوجيا ونظام انتخابي يفرز حزب أغلبية قد يعزز هذه الحالة أكثر من النظام الرئاسي، فالأحزاب المنضبطة والدوائر الانتخابية التعددية التي يمثلها عضو واحد وسلطة حل البرلمان من قبل رئيس الوزراء، وهي الخصائص المؤسسية لأنظمة "واستمنستر" Westminster Systems**، تجعل رئيس الوزراء يتحكم في الهيئة التشريعية على عكس ما هو متوقع نظريا ومن حيث المبدأ، وذلك نتيجة لالتزام نواب حزب الأغلبية بدعم المبادرات التشريعية لحزبهم بغض النظر عن استحقاقها لارتباط مصيرهم السياسي بالحزب وقيادته، وكقاعدة تجعل الأحزاب المنضبطة الهيئة التنفيذية في حل من القيود بين الانتخابات، فأغلبية الحزب الواحد تلغي المعارضة ويستبعد أن تصوت على سحب الثقة من الحكومة، وفي هذه الحالة وأكثر من أي نظام رئاسي يحصل الحزب الفائز وقيادته على كل شيء[2].

---

[1] Przeworski Adam, et al, Op. cit, pp 44- 48.

** هو النظام البرلماني الذي تم تطويره في المملكة المتحدة وتمت تسميته على هذا النحو نسبة إلى قصر "واستمنستر" حيث مقر البرلمان البريطاني Palace of Westminster في منطقة تقع في قلب لندن، وقد اعتمد هذا النظام مع بعض الفوارق أحيانا في كثير من البلدان خصوصا التي كانت مستعمرات بريطانية سابقة أو من الدول المنضوية في اتحاد الكومنولث Commonwealth، ومن الأمثلة أستراليا وكندا والهند ونيوزيلندا، وخارج هذا المجال اليابان، وتمثل الكويت الحالة العربية الوحيدة التي تعتمد هذا النظام، انظر:

Wikipedia, "Westminster system"
https://en.wikipedia.org/wiki/Westminster_system

[2] Mainwaring, Shugart, Op. cit, pp 453, 454.

وقدر "ماينورينغ" Mainwaring و"زميله" "شوغارت" Shugart أن الأنظمة الرئاسية يمكن أن تخالف تصور "لينز" Linz بخصوص تكريسها لواقع أن "الفائز يحصل على كل شيء" the winner take all، فهو يتجاهل حسبهما بعض الضوابط والتوازنات التي تخلقها الدساتير الرئاسية للحد من هذه الظاهرة، فالحزب الذي لا يفوز في الانتخابات الرئاسية يمكن في مقابل ذلك سواء على انفراد أو في إطار تحالف أن يحصل على أغلبية في البرلمان والتي تتيح له أن يكبح بعض المبادرات الرئاسية، وإذا كانت صلاحية التشريع بالنسبة للرئيس تقف عند حق الاعتراض أو الفيتو دون إصدار المراسيم، فإن المعارضة ذات الأغلبية البرلمانية ستسيطر على وظيفة التشريع كما يحدث أحيانا في الولايات المتحدة وكوستاريكا وهما أطول الديمقراطيات الرئاسية تعميرا، وهذه الوضعية حتى وإن لم تمثل نصرا كبيرا للمعارضة فهي لا تجعلها تملي السياسات العمومية لكنها ستمكنها من تحديد المعايير والأطر التي لا تخرج عنها هذه السياسات، وتتيح الأنظمة الرئاسية فرصا أكبر لقيام حكومات ائتلافية والتي تعد غير مألوفة على الإطلاق في أنظمة "واستمنستر"، ففي نظام متعدد الأحزاب قد يحتاج المرشح الرئاسي للفوز بأكثرية الأصوات في الانتخابات سواء من دور واحد أو الأغلبية المطلقة في دورين إلى عقد تحالفات حزبية واسعة، ومن ثم يجد الرئيس نفسه مدينا بالوفاء بوعوده وتوزيع بعض الحقائب الوزارية على الأحزاب التي دعمته غير الحزب الذي ينتمي إليه مكافأة لها، وبهذا لا يستأثر الفائز بكل المكاسب، ويفرض النظام متعدد الأحزاب في غياب حزب أغلبية حاجة أكبر لحكومة ائتلافية في النظام البرلماني ويعد ذلك من مقتضيات استقرار الحكم و فعاليته في كلا النظامين[1].

ويعترف الباحثان "ماينورينغ" Mainwaring و"شوغارت" Shugart برغم ما أبدياه من تحفظات بقوة طرح "لينز" Linz، فهو مدعوم بالمعطيات وبالأرقام تاريخيا بما أن الأنظمة الديمقراطية المستمرة الاثنان والثلاثون (32) بين 1972 و1994، والتي حققت خلال هذه الفترة كمتوسط 3 درجات من 7 على سلم تقييم الحقوق السياسية لبيت الحرية (حيث الدرجة 1 تمثل الأفضل) ودرجة سنوية لا تقل عن 4 بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية معا، ستة من بينها فقط هي أنظمة رئاسية مقابل اثنين وعشرين نظاما برلمانيا وخمسة أخرى مختلطة، لكن الباحثين يتراجعان خطوة إلى الخلف ليلفتا الانتباه إلى ضرورة التحقق من احتمال عدم ارتباط استدامة الديمقراطية بالنظام البرلماني ذاته وإنما بعوامل أخرى تقف وراءه هي مستوى الدخل وحجم السكان والإرث الاستعماري البريطاني، فبتحليل تأثير هذه المتغيرات قدم الباحثان استنتاجات مخالفة لنظرية "لينز" تشكك في تفوق الأنظمة البرلمانية على نظيرتها الرئاسية في ترسيخ الديمقراطية، فبالنسبة لهما تواجد الأنظمة الديمقراطية الرئاسية في بلدان أمريكا اللاتينية التي تواجه عقبات الدخل

[1] Ibid, p 454.

المنخفض وعوامل أخرى لم يتم التعرض لها هو ما يعرقل ترسيخ الديمقراطية، ويجعل من انهيارات الديمقراطية أمرا متوقعا في هذه البلدان، لكن إذا غلب منطق التفاؤل رغم ذلك وقطعت ديمقراطيات أمريكا اللاتينية شوطا كبيرا في مسار ترسيخها، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد الأنظمة الديمقراطية الرئاسية، ما يؤدي إلى القول أن الأنظمة الرئاسية لم ترافقها ظروف مناسبة عكس الأنظمة البرلمانية التي تكمن أفضليتها في أنها وجدت أرضية ملائمة للديمقراطية في بلدان أوروبا وكذا المستعمرات البريطانية السابقة، الصغيرة من ناحية الجغرافيا (كثير منها عبارة عن جزر) ومن حيث الديموغرافيا أيضا[1].

المطلب الثاني: الهياكل الدستورية الأخرى والديمقراطية

إذا كانت ثنائية برلماني– رئاسي حظيت بالاهتمام الأكبر في أدبيات الانتقال وترسيخ الديمقراطية، فإن هناك أشكالا أخرى من النظم الدستورية استدعت انتباه بعض الباحثين لتحليل تأثيرها على أداء النظام الديمقراطي وفرص استدامته، ومن ضمنها النظام شبه الرئاسي والنظام الفدرالي.

وعرف عدد الأنظمة شبه الرئاسية تزايدا ملحوظا ليصل حسب الباحث المتخصص "روبرت إيلجي" Robert Elgie إلى ثلاثة وخمسين (53) نظاما عبر العالم إلى غاية 31 مارس 2010*، ويعود ظهور هذا الشكل من النظام إلى سنة 1919 في فنلندا (17 جويلية) مع جمهورية "فايمار" Weimar** بألمانيا (11 أوت)، و بعد أن كان وجوده إلى غاية منتصف الثمانينيات محدودا في ثماني دول، فإنه في أوائل تسعينيات القرن العشرين اختارت أغلب الديمقراطيات الناشئة هذا الشكل للحكم الذي أخذ في الانتشار بعد ذلك على نحو متزايد، ففي الفترة 1990–1992 اعتمد في ستة وعشرين (26) بلدا، والذي يعرف

[1] Ibid, pp 456- 460.

* يمكن الرجوع إلى موقع الباحث "روبرت إيلجي" Robert Elgie الأستاذ بجامعة دابلن Dublin City University وعضو الأكاديمية الملكية الآيرلندية لمعطيات محدثة عن الأنظمة شبه الرئاسية:

The semi-presidential one:
http://www.semipresidentialism.com/

** جمهورية فايمار بالألمانية Weimarer Republik هي الجمهورية التي نشأت في ألمانيا بعد سقوط النظام القيصري بخسارتها في الحرب العالمية الأولى، وأخذت تسميتها من مدينة "فايمار" Weimar بمقاطعة "تورنجن" Thüringen التي تقع في وسط شرق ألمانيا، والتي شهدت انعقاد الجلسة الأولى للجمعية الوطنية في 6 فيفري 1919 لإعداد أول دستور ديمقراطي عرفته ألمانيا، واستمر هذا النظام لمدة أربعة عشر عاما بين 19 جانفي 1919 و 30 جانفي 1933، حيث كانت نهايته بصعود النازية بقيادة "أدولف هتلر" Adolf Hitler إلى الحكم ، أنظر:
إذاعة صوت ألمانيا Deutsche Welle، "معلومات عن ألمانيا، تاريخ ألمانيا: من جمهورية فايمار وحتى صعود النازية (الحلقة 4)"، على الموقع:
http://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D9%88%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-4/a-2559277

معرفة، "جمهورية فايمار":
https://www.marefa.org/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%DA%A4%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%B1

موضوعيا بناء على الخصائص الدستورية العامة بأنه يجمع خاصية النظام الرئاسي بوجود رئيس منتخب للدولة لعهدة محددة من قبل الشعب، مع ميزة النظام البرلماني المتمثلة في مسؤولية الحكومة ورئيس الوزراء أمام الهيئة التشريعية[1].

وبقي النظام شبه الرئاسي حتى بعد انتشاره على نحو متزايد دون مستوى الاهتمام العلمي الذي خص نظيريه الرئاسي والبرلماني، فبالإضافة إلى عمل "موريس دوفرجيه" Maurice Duverger الافتتاحي (1980) الذي عرف بهذا النمط الدستوري، لم يقم إلا عدد قليل من الباحثين بدراسة هذا النظام أبرزهم "جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori (1997)، وأشار "روبرت إلجي" إلى عدد من الأعمال المستجدة القليلة، كالتي ساهم فيها مع "صوفيا مويستروب" Sophia Moestrup (2007، 2008)[2].

وعمد "إلجي" إلى تحليل كيفي ثم كمي مقارن لتأثير الخصائص والسمات الدستورية والمؤسساتية على عمل النظام شبه الرئاسي، وأيضا انعكاسها على بقاء الديمقراطية، فمبدئيا ينظر إلى المدة الثابتة للرئاسة على أنها تحقق الاستقرار السياسي والشرعية للنظام، حتى لو كان البرلمان متجزئا والحكومات كثيرة التغيير، كما أن مسؤولية الحكومة أمام البرلمان توفر مرونة سياسية، ومن أبرز الخصائص التي يفترض الباحثون أنها تخدم الاستقرار السياسي لهذا النظام ازدواجية السلطة التنفيذية التي يمكن أن تتيح تقاسم السلطة في وجود صراع سياسي محتدم بين قوتين سياسيتين، حيث تحظى إحداهما بالرئاسة بينما تحصل الأخرى على منصب الوزارة الأولى، وبهذا فحصول كل طرف على حصة مؤسسية يزيد من احتمال دعمه لبقاء النظام ككل بشكل أكبر مما يكون في ظرف النظام الرئاسي حيث يحصل الفائز على كل شيء، ولهذا السبب اعتبر "ستيفن فيش" M. Steven Fish أن النظام شبه الرئاسي قد يكون مفيدا لعملية الدمقرطة[3].

وتعرض النظام شبه الرئاسي لعدد من الانتقادات بناء على خصائصه المؤسساتية، حيث يلحقه نفس الانتقاد الذي يوجه للنظام الرئاسي أصلا بأن الانتخاب المباشر للرئيس قد يجعله يشعر بأنه فوق العملية السياسية ويؤدي ذلك إلى شخصنة السلطة والاستبداد في ممارستها وتجاهل حكم القانون، ويجادل "أرند ليبهارت" Arend Lijphart بأن الأنظمة شبه الرئاسية قد تجعل الرئيس أقوى حتى مما يكون عليه في

[1] Robert Elgie, "Semi- Presidentialism: An Increasingly Common Constitutional Choice", in Robert Elgie, Sophia Moestrup, Yu-Shan Wu, ***Semi-Presidentialism and Democracy*** (London/New York: Palgrave Macmillan, 2011), pp 1-3, 6, 7, 12.
[2] Ibid, p 1.
[3] Ibid, p 15.
Robert Elgie, "Varieties of Semi-Presidentialism and Their Impact on Nascent Democracies", ***Taiwan Journal of Democracy***, Vol. 3, No.2 (December 2007), p 55.

الأنظمة الرئاسية المحضة، وبرغم الإمكانية التي يتيحها هذا النظام لتقاسم السلطة بين الرئيس والوزير الأول ومجلس الوزراء، فالتنافس الصفري في الانتخابات الرئاسية يظل قائما، وبهذا فإن "ليبهارت" ينفي أهم أفضلية تحتسب للنظام شبه الرئاسي معتبرا أنه لا يمثل سوى نسخة محسنة من النظام الرئاسي، ويدعو لأن تكون الحكومة البرلمانية هي النموذج التوجيهي لكتاب الدساتير في المجتمعات المنقسمة[1].

ويتعلق الانتقاد الآخر بازدواجية السلطة التنفيذية في ظل النظام شبه الرئاسي، حيث يتصور الباحثون أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى مأسسة التنافس والنزاع الحكومي بين الرئيس ورئيس الحكومة لتناقض التوجهات والخيارات السياسية، وذلك حتى في الحالة التي ينتمي فيها الطرفان إلى نفس الحزب أو القوة السياسية، ويرجح ذلك أكثر في الوضع الذي يختلف فيه الانتماء أو فيما يسمى "التعايش" Cohabitation خصوصا إذا كان حزب الرئيس غير ممثل في الحكومة، ما قد يؤدي إلى أحد أمرين بأن يلجأ الرئيس إلى الهيمنة على السلطة لإنهاء الجمود، أو أن ذلك الانسداد يسوغ للجيش التدخل بمبرر استعادة عمل الهيئة التنفيذية كما يتوقع "خوان لينز" Juan Linz، والذي يرى أن ازدواجية الهيئة التنفيذية تخلق غموضا فيما يتعلق بقاعدة ديمقراطية أساسية تتمثل في تبعية الجيش للسلطة المدنية المنتخبة، وهو أيضا مع "ألفريد ستيبن" Alfred Stepan يرجح أن هذه الوضعية تعرض النظام الديمقراطي للخطر وترهن استكمال مسار الدمقرطة، حين يتولد الانطباع لدى أنصار طرف سياسي ما بأن حال البلد سيكون أفضل بزوال أحد مكونات النظام الذي يخسر بذلك شرعيته ككل[2].

ونبهت "سيندي سكاش" Cindy Skach إلى وضع خطير آخر ينجر عن خيار النظام شبه الرئاسي أطلقت عليه "حكومة الأقليات المنقسمة" Divided Minority Government، وتعرفها على أنها الحالة التي لا يحظى فيها لا الرئيس ولا رئيس الحكومة، ولا أي حزب أو ائتلاف بأغلبية ثابتة في البرلمان، ويترتب عنها سيناريو غير مستقر سمته من ناحية تقلب التحالفات التشريعية وكثرة التعديلات الحكومية، والتي تبرر للرئيس المنتخب مباشرة أو تدفعه من ناحية أخرى للتدخل خارج صلاحياته الدستورية وفرض سيطرته على النظام، وهو ما يشكل عائقا يواجه الديمقراطية[3].

وعمل "إيلجي" Elgie على التحقق من تأثير الخصائص الدستورية المتباينة للأنظمة شبه الرئاسية على عملية الانتقال إلى الديمقراطية، حيث اعتمد تصنيف "ماثيو شوغارت" Mathew S. Shugart و"جون كاري" John M. Carey الذي ميز بين شكلين للنظام شبه الرئاسي، أحدهما يكون فيه رئيس الحكومة

[1] Ibid, p 56.
[2] Ibid, pp 57, 58.
Elgie, "Semi- Presidentialism: An Increasingly Common Constitutional Choice", Op. cit, p 16.
[3] Elgie, "Varieties of Semi-Presidentialism and Their Impact on Nascent Democracies", Op. cit, p 58.

مسؤولا أمام كل من البرلمان والرئيس (نظام الرئيس البرلماني President-Parliamentary Regime)، والآخر تكون فيه مسؤولية رئيس الحكومة أمام الهيئة التشريعية فقط (نظام رئيس الوزراء–الرئاسي Premier-Presidential Regime)، ويتميز النوع الأول بأنه أقرب إلى النظام الرئاسي ما قد يبرر افتراض أنه أسوء من نظيره، ويتمثل المتغير المؤسساتي الثاني فيما يطلق عليه حالة التعايش Cohabitation، وقام الباحث بضبط عينة تشمل البلدان والحالات التي عرفت انطلاق مسار الانتقال إلى الديمقراطية في وجود هذا الشكل الدستوري، على أساس تصنيفها بين البلدان الحرة جزئيا بمقاييس "بيت الحرية"، أو حصولها على الدرجة +1 إلى +7 حسب "مؤشر بوليتي" Polity index –الذي يعتمد سلم درجات بين – 10 التي تؤشر إلى الحكم المطلق التام و+10 للديمقراطية الكاملة–، وبقياس النجاح والفشل الديمقراطي على أساس التقدم والتقهقر المسجل في هذه التقييمات، أقحمت الدراسة أيضا متغيرات غير مؤسسية على غرار نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وكذا درجة الانقسام الاجتماعي التي تفترض الأدبيات تأثيرها على نجاح وفشل الديمقراطية[1].

وتوصل "إلجي" Elgie من دراسته والإحصائيات الوصفية Descriptive Statistics التي اعتمدتها في الأخير إلى خمس نتائج أساسية، أظهرت أولاها أن إخفاقات الأنظمة شبه الرئاسية فاقت نجاحاتها الديمقراطية بكثير، فمن ضمن اثنتين وعشرين حالة (22) فقط ست (6) حالات حققت نجاحا ديمقراطيا، وهذا يدعو واضعي الدساتير بشكل عام إلى تجنب النظام شبه الرئاسي، أما النتيجة الثانية فأكدت الافتراض بأن الاختلاف الشكلي للترتيب المؤسساتي بين الأنظمة شبه الرئاسية ينعكس على أدائها، حيث ظهر أن أنظمة الرئيس البرلماني أسوء بكثير من أنظمة رئيس الوزراء الرئاسي، فهذه الأخيرة تمثل أربعا (4) من بين الحالات الست (6) للنجاح الديمقراطي، فيما تمثل الأولى عشر (10) حالات من بين الست عشرة (16) حالة فاشلة، فرغم أن هذه الإحصائيات دلت على أن الأنظمة من كلا الشكلين يمكن أن تنجح كما يمكن أن تفشل، فإنها أكدت أيضا أن الخيار الأفضل للنظام شبه الرئاسي هو نظام رئيس الوزراء الرئاسي الذي تكون فيه مسؤولية رئيس الوزراء أمام البرلمان فقط وليس أمام الرئيس أيضا، وتتعلق النتيجة الثالثة بظرفية "التعايش" التي بدا أنها تتلازم مع الفشل الديمقراطي بما أنه لم تواكبها أي حالة نجاح، لكنها كانت نادرة الحدوث في واقع الأمر، وأشارت الإحصائيات الوصفية المتصلة بالافتراض الرابع إلى أن حكومة الأقليات المنقسمة يمكن أن تشكل خطرا على الديمقراطيات الناشئة إلا أنها لا تؤدي دائما إلى نفس النتيجة، حيث اقترنت بفشل الديمقراطية في حالات أرمينيا وبيلاروسيا وبوركينافاسو،

[1] Ibid, pp 63- 66.

وبالنجاح في بولندا ورومانيا، وعثر كذلك على أن المتغيرات غير المؤسساتية تمثل هي الأخرى مؤشرات جيدة لتوقع نجاح أو فشل النظام شبه الرئاسي على غرار الدخل الفردي[1].

وسعى "إلجي" إلى تقييم العلاقة بين النظام شبه الرئاسي وبقاء أو استدامة الديمقراطية The Durability of Democracy، وذلك في دراسة مع "بيترا شلايتر" Petra Schleiter، والتي استندت إلى بيانات متاحة تغطي 611 سنة للبلدان و45 حالة تمثل كل مراحل وجود الديمقراطيات شبه الرئاسية خلال الفترة بين سنة 1919 و2004، حيث لجأ الباحثان إلى قياس تأثير المتغيرات المؤسساتية، ويتعلق أولها بمسؤولية الحكومة التي تصنع فارقا بين نظام الرئيس البرلماني" President-Parliamentary Regime و"نظام رئيس الوزراء الرئاسي" Premier-Presidential Regime، وثانيها بالسلطات التشريعية للرئيس التي قد تمثل الجانب الحاسم للاختلاف الدستوري بين الأنظمة شبه الرئاسية، زيادة على ذلك اختبر الباحثان انعكاس ظرفين سياسيين معقدين يتمثلان في حالة "التعايش" Cohabitation وما يطلق عليه "حكومة الأقليات المنقسمة" Divided Minority Government، واعتمد الباحثان أيضا متغيرات تحكم Control variables مستوحاة من الأدبيات المقارنة عن بقاء الديمقراطية، وتشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية الداخلية والعوامل السياسية الدولية، ومع أخذهما بعين الاعتبار حقيقة أن قلة فقط من الأنظمة شبه الرئاسية تعد من الديمقراطيات الراسخة، فهما يتخذان عينة من الأنظمة شبه الرئاسية التي تقع فوق عتبة +1 على سلم درجات "بوليتي 4" Polity IV، والتي يمثل النزول عنها انهيارا للديمقراطية[2]، وتشمل بذلك عينتهما أنظمة تقع في وسط هذا التقييم وهي غالبا من الديمقراطيات الناشئة كما يلاحظ "دافيد إبستاين" David L. Epstein وزملاؤه والتي تعتبر ديمقراطيات جزئية Partial Democracies، وتتميز ناهيك عن ذلك بأنها أقل استقرارا بأربع مرات خلال كل سنة من الديمقراطيات الكاملة وأيضا من الأنظمة التسلطية[3].

ووجد الباحثان أن المتغير السياسي المتمثل في حكومة الأقليات المنقسمة لم تكن له دلالة إحصائية بالنسبة لعينة بحثهما، والأمر ذاته ينطبق أيضا على وضع "التعايش" الذي لم يسجل له أي تأثير مهم على بقاء الديمقراطيات شبه الرئاسية، وعلى العكس من ذلك أظهر تحليلهما أن الفوارق الدستورية وافقت التوقع بكونها مؤثرة وبشكل كبير، لاسيما فيما يتعلق بمستوى قوة الرئيس التي تتحدد بالدرجة الأولى بسلطة تنحية الحكومة، فالدساتير شبه الرئاسية التي تمثل النمط الفرعي "نظام الرئيس البرلماني" الذي

[1] Ibid, pp 65- 70.
[2] Robert Elgie, Petra Schleiter, "Variation in the Durability of Semi- Presidential Democracies", in Elgie, Moestrup, Wu, Eds, Op. cit, pp 42- 53.
[3] David L. Epstein, et al, "Democratic Transitions", ***American Journal of Political Science***, Vol. 50, No. 3 (July 2006), p 555.

يقوم على مسؤولية مزدوجة للحكومة أمام الرئيس والبرلمان تقلل من فرص بقاء الديمقراطية، ويحدث المتغير الدستوري الآخر المتمثل في السلطات التشريعية للرئيس تأثيرا بقدر يضاهي ولا يزيد عن الأول حيث غالبا ما تجتمع هذه السلطات مع حيازة الصلاحية الأولى في إقالة الحكومة[1].

وأظهرت النتائج فيما يخص متغيرات التحكم المرتبطة ببيئة النظام شبه الرئاسي، أن المستويات العليا من الانقسام الحزبي لم تخالف الافتراض بتسببها وبنسبة كبيرة في خطر الانهيار الديمقراطي، وعلى نحو متسق أيضا مع نتائج الأعمال البحثية التي استندت إلى مقارنات مضبوطة تبين أن متغير الثروة والنمو الاقتصادي له تأثير كبير جدا في الحد من خطر الانهيار بالنسبة للديمقراطيات شبه الرئاسية، في المقابل فإن ما تبقى من متغيرات التحكم التي اعتمدت في الدراسة وتشمل الوضع التاريخي كمستعمرة سابقة والتجارب الديمقراطية الماضية، وطبيعة المجتمع من حيث مستوى الانقسام العرقي، إضافة إلى السياق الدولي الإقليمي المتمثل في نسبة البلدان الديمقراطية في المنطقة الجغرافية لتواجد البلد، ظهر أنها عديمة التأثير على بقاء الديمقراطية في الأنظمة شبه الرئاسية، ويستدرك الباحثان ليبديا تحفظا بخصوص متغير التاريخ الاستعماري الذي يمكن أن تكون له آثار مختلفة باختلاف القوى الاستعمارية، حيث وجدا أن الاستعمار البريطاني كانت أضراره أقل بكثير على مستعمراته فمن النتائج المسجلة في الدراسة أنه لم يحدث انهيار للديمقراطية في أي من الحالات التي تمثل مستعمرات بريطانية سابقة وهي تشكل تقريبا ثلث عينة البحث، في مقابل ذلك كانت ثمان مستعمرات فرنسية وبرتغالية سابقة عرضة للانهيار الديمقراطي، كما أن الانقسام العرقي لا يحدث تأثيرا إضافيا عما يتجلى سياسيا أصلا من خلال الانقسام الحزبي أو العدد الفعال للأحزاب السياسية[2].

وتطرقت دراسات أخرى إلى العلاقة بين النظام الفدرالي وفعالية الديمقراطيات الناشئة وفرص استدامتها، لاسيما في الدول المتسمة بالاتساع الجغرافي وكبر التعداد السكاني وبالتنوع العرقي واللغوي، وذلك في ظل وجود حقائق تجريبية تدعم فرضية وجود علاقة إيجابية، أو كما يعبر "ألفريد ستيبن" Alfred Stepan عن ذلك بالقول أنه في الواقع كل الدول ذات الأنظمة الديمقراطية المعمرة التي تقوم في أقاليم تعرف بالانقسام اللغوي والقومي هي أيضا دول فدرالية، وتمثل سويسرا وكندا وبلجيكا وإسبانيا والهند الأمثلة عن ذلك[3]، ولا يتسع المجال هنا لاستعراض الأدبيات والأبحاث التي تناولت تأثير الفدارلية على الديمقراطية،

[1] Elgie, Schleiter, Op. cit, pp 55, 57, 58.
[2] Ibid, pp 55, 56.
[3] Alfred Stepan, "Federalism and Democracy: Beyond The U .S. Model", in Dimitrios Karmis, Wayne Norman (Eds), ***Theories of Federalism: A Reader*** (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p 255.

كما لا نهمل على الأقل الإشارة أيضا إلى جزئية أخرى تخص علاقة التصميم المؤسساتي بالديمقراطية، وتتعلق بالتوافقية القائمة على التمثيلية مقابل الأغلبية كما طرحها "آرند ليبهارت" Arend Lijphart.

وما ينبغي التأكيد عليه في اختتام الحديث عن المقاربة المؤسساتية للانتقال إلى الديمقراطية عموما، هو أن نجاح الديمقراطية الجديدة لا يمكن ضمانه باستنساخ هيكل دستوري فعال لإحدى الديمقراطيات الراسخة، فنجاح الديمقراطية يعتمد على استحداث بنية مؤسساتية تتماشى مع المعطيات والتوازنات الداخلية لكل بلد، بحيث تتيح تمثيل جميع المكونات الاجتماعية والتشكيلات السياسية ولا تصادر فرص أي منها في التنافس على السلطة، ما يحول دون لجوء أي جماعة لوسائل غير مؤسسية وخارج العملية الديمقراطية لتحقيق أهدافها السياسية والتي قد تكون عنيفة أو انفصالية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى فشل الديمقراطية وانهيارها.

المبحث الثالث: المؤسسات السياسية والانتقال إلى الديمقراطية في الجزائر

تمثل المؤسسات السياسية التجسيم المادي للسلطة السياسية والأساس الموضوعي لتحقيق شرعيتها وحيادها عن أشخاص شاغلي المناصب السلطوية، وذلك باستنادها لقوانين الدولة وعلى رأسها الدستور، فمن خلالها تتجسد القواعد والترتيبات التي تحكم التنافس وتنظم الممارسة السياسية، غير أن هذه المؤسسات قد تكون ضعيفة ومجرد أشكال وواجهة لاسيما في الدول الناشئة أو حديثة العهد بالاستقلال وبالأخص التي تحكمها أنظمة غير ديمقراطية، ففي هذه الحالة تتخذ المؤسسات والدساتير طابعا صوريا لا يعبر عن الواقع السياسي الذي يحتكم لجهات وهيئات وقواعد غير رسمية، وبذلك تفقد المؤسسات الحكومية الرسمية قدرتها التفسيرية مقابل نظيرتها، ما جعل معظم المحللين للأنظمة في منطقة الشرق الأوسط خصوصا كما يرى "وليام كوانت" William B. Quandt يركزون على المجموعات السياسية غير الرسمية، كالعائلات والقبائل والعرقيات والأفراد ذوي القوة والنفوذ وشبكاتهم، وعلى العلاقات الزبونية العمودية بدلا عن العلاقات الأفقية بين الطبقات أو الأحزاب، وتتركز السلطة السياسية غالبا في شخص الملك أو الرئيس المسنود من الجيش والمدعوم ببيروقراطية خاضعة، وتنشأ على عين السلطة وبمباركتها تلك الشبكات الاجتماعية والتنظيمات المنتفعة منها والمساندة لها التي تحتل مكان المجتمع المدني الحر[1].

ولم يفقد المدخل المؤسساتي أهميته التحليلية في البلدان التسلطية رغم هشاشة المؤسسات، فمع تراجع النمط التقليدي للأنظمة التسلطية ارتبطت النقاشات التي حملت تساؤلات عن المستقبل بالمؤسسات،

[1] William B. Quandt, ***Société et pouvoir en Algérie: la décennie des ruptures***, Traduit par: M'Hamed Bensemmane (Alger: Casbah Editions, 1999), pp 161, 162.

فالخطوات الأولى للتغيير حملت معها دساتيرا وأحزابا جديدة وانتخابات تعددية تنافسية، وعلق الانتقال الديمقراطي في هذه الحالات على استحداث هيكل مؤسساتي ملائم رغم غياب اتفاق مسبق على الخيار النموذجي الأفضل، فالأصل في المراحل الانتقالية أن تقترح خيارات مختلفة وتتبنى أشكال غير نهائية لا تسلم من الارتجال والنقص كما تفتح باب التعلم، قبل التوصل إلى الخيار المثالي للترتيبات المؤسساتية المرضية للقوى في الساحة السياسية، حيث يفترض المتخصصون أن يحقق الهيكل المؤسساتي عددا من المعايير على رأسها التمثيلية لكل المجموعات الرئيسية المشاركة، ويرى "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski في هذا الصدد أن الجودة في هذا المجال تتعلق بقبول ورضا الأطراف، ويضيف إلى ذلك أن تضمن المؤسسات تكافؤ الفرص وعدم التمييز على حساب ولصالح أحد الأطراف المتنافسة، بحيث تفقد عدالتها إذا كانت تحمل نتائج قابلة للتوقع المسبق[1].

ويؤكد الكثير من باحثي الانتقالات الديمقراطية على أهمية أن تكون المؤسسات والقواعد نتاجا لتفاوض واتفاق بين أطراف العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية، فذلك ما يحقق رضا الأطراف واستمرارية الترتيبات من جهة، والمؤسسات وإن كانت لوحدها لا تضمن النتائج الديمقراطية فمن شأنها أن تؤثر في السلوك وتساعد على تغيير القيم والمعايير من جهة أخرى، أما في حالة الجزائر والدول التي سلكت مسلكها فقد فرضت الدساتير والترتيبات المؤسساتية التي نصت عليها من أعلى هرم السلطة، وبالتالي كان شرط التوافق غائبا في كل مرة، وحتى بالنسبة لدستور 1989 الذي حرر من قبل لجنة محدودة العدد ووفق توجيهات رئاسة الجمهورية، فرغم إجراء استشارة للشخصيات السياسية البارزة اعتمد المشروع الأولي بعد ذلك دون تغييرات[2]، فالدساتير في الجزائر كما في معظم البلدان العربية هي من النوع الذي يصفه "علي خليفة الكواري" "دستور المنحة" والذي تنشأ عنه غالبا ديمقراطية شكلية مفتقدة للمضمون باعتماد انتخابات ومؤسسات تمثيلية لا تعبر حقيقة عن الإرادة الشعبية[3]، ناهيك عن أن الدول بدساتيرها والمؤسسات بقواعدها وترتيباتها في هذه البلدان مقتبسة أو مستنسخة عن أصل أجنبي غربي بالأخص وتحديدا عن الدول المستعمرة، فهي لذلك لا تعكس عبقرية المجتمع المحلي ولا تمثل نتيجة خالصة لتطور طبيعي داخلي[4].

المطلب الأول: واقع الديمقراطية في الجزائر من خلال الأطر المؤسساتية والقانونية

[1] Ibid, p 162.
[2] Ibid, pp 162, 163, 165.
[3] الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، مرجع سابق، ص ص 31، 32.
[4] ثناء فؤاد عبد الله، ***آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 62.

تعتبر المؤسسات والقوانين مؤشرا من مؤشرات قياس الديمقراطية رغم عدم كفايتها، وبخاصة إذا كانت قراءتها مجردة معزولة عن الواقع والممارسة السياسية، فقد تكون نظريا وعلى الورق مثالية أو قريبة من ذلك لكنها قد تبقى صورية لا تعرف بالمجمل طريقها للتجسيد، وبدلا منها تتدخل قواعد عرفية أو غير رسمية لتحكم المجال السياسي وتحدد توازناته، ويستوجب التحليل من خلال المدخل المؤسساتي من هذا المنطلق تجنب السطحية والوقوف عند القوانين والشكليات، وسيتم توخي ذلك قدر الإمكان عبر هذا الاستعراض لأهم خصائص المؤسسات السياسية في الجزائر في علاقتها بالديمقراطية.

أولا: الدولة والديمقراطية في الجزائر

تعد الدولة المجال الطبيعي لممارسة السلطة والحكم، وتمثل السلطة ركنا من أركان الدولة لا معنى لها دون وجود شعب ضمن إقليم جغرافي يخضع لها، وسلطة الدولة يفترض أن تتجاوز السلطة السياسية وتتجسد أيضا من خلال مؤسسات دستورية أخرى لاسيما المختصة بالعدالة والأمن، فهذه الأخيرة جدير أن يكون ولاؤها للدولة لا للسلطة السياسية، وبهذا يمكنها أن تتولى دور التحكيم بين أطياف الساحة السياسية في الحكم والمعارضة دون انحياز وفي إطار القوانين، ويبرز دورها أكثر في المراحل الانتقالية حيث تكون ضامنة لاستمرارية الدولة وتجنب تفككها وانهيارها، كما وجودها حاسم في تفادي خيارات التغيير العنيفة بتحول السياسة إلى لعبة صفرية في غياب سلطة تحكيم بين الأطراف المتنافسة[1].

ويفتقر تنظيم الدولة في مجمل البلدان العربية إلى الشرط السابق نظير ما يصفه "محمد عابد الجابري" بتماهي الدولة مع النظام السياسي والسلطة السياسية، ويشخص "الهواري عدي" هذه الحالة في الجزائر مستعملا عبارة "النظام الدولاتي" Le régime étatique، ويؤدي ذلك إلى غياب معالم واضحة للمجال والنشاط السياسي تفصله عن بقية النشاطات الاجتماعية، ومن مسبباته اقتحام تشكيلات اجتماعية تقليدية غير مدنية للمجال السياسي ومصادرتها له وطغيانها على الدولة أحيانا وعلى غيرها من الكيانات الاجتماعية، فالانقسامات الاجتماعية تتعدى إلى المجال السياسي وتفرض نفسها عليه بحيث تتحول العشائر والانتماءات الثقافية إلى تشكيلات سياسية في معظم التجارب العربية للإصلاح السياسي واعتماد التعددية، وبإقامة التعددية السياسية على أساس التعددية الاجتماعية والثقافية يتم إفراغ الإصلاح السياسي من مضمونه الديمقراطي، ويرجع ذلك بالخصوص إلى عدم نضج مفهوم الجماعة السياسية أو التوافق بين سكان الدولة على مقومات وخصائص الأمة التي تقوم عليها، فالدولة الحديثة كجهاز إداري قانوني بمفهوم فيبر تداخلت وارتبطت بالأمة رغم اختلافهما من حيث المفهوم والبناء، إذ تنبني الأولى على الجانب الفني

[1] السعيد ملاح، "الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، ***المستقبل العربي***، السنة 40، العدد 459 (ماي 2017)، ص 107.

أو التقني والثانية على أساس قيمي شعوري، فالدولة أداة خارجية لتنظيم شؤون الأمة التي يحكم وجودها شعور داخلي، إذ أن الدولة تعبر عن الإرادة العامة للأمة وتحقق الأنا الجماعية وتجسد استقلالية المجتمع عن غيره وسيادته في إدارة الشؤون العامة، والديمقراطية كنظام لحكم الدولة قد تكون إما متناسبة أو متناقضة مع بناء الدولة– الأمة، وذلك بقدر وجود مفهوم موحد عن الأمة لدى السكان أو تبلور مفهوم جامع للمواطنة في مجتمع متعدد، فبينما لا تستدعي الأنظمة التسلطية هذا التوافق أو الإجماع مقابل اهتمامها باستمرار قدرتها على فرض الإذعان على أغلبية الشعب وقمعها لأية حركة انفصالية أو مطالب للأقليات، تتطلب الديمقراطية توافقا على شرعية الدولة والحكومة وإذا وجدت جماعة رافضة تشكلت عقبة كبيرة تواجه عملية الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها[1].

وساهم الظرف الاستعماري على وجه الخصوص في وجود دول على مستوى الأقطار العربية تحاكي النموذج الغربي، والتي لم تنشأ كنتيجة للفصل في مسائل الهوية والانتماء، وقامت على أقاليم جغرافية معبأة بتناقضات عرقية وطائفية، ما اضطرها كما يرى "محمد أركون" إلى ارتجال تركيبات قومية عملت على فرضها وصيانتها بالقوة والإذعان، أو أن هذه الدول المستوردة بتعبير "بيرتراند بادي" Bertrand Badie تجاوزت المعطيات السوسيولوجية والسياسية، بحيث أسست لوجودها عبر جهازها البيروقراطي الموروث عن فترة الاستعمار قبل أن تحسم في الأسس الاجتماعية والمدنية للمجتمع السياسي، وبذلك صار الانتقال الديمقراطي يمثل تهديدا لوجود الدول في عدد من الحالات العربية، وهو ما ظهر بوضوح من خلال تجارب العراق وليبيا وسوريا واليمن وحتى البحرين، حيث أن المراحل الانتقالية تمثل فرصة للأقليات لفرض وجودها والتعبير أحيانا عن أجندات انفصالية نظير ما تعرضت له من قمع وبإيعاز خارجي أيضا، وباختصار لما سبق تمثل الدولة المدنية والقانونية التي تسمو على السلطة السياسية ولا تخضع للولاءات التقليدية شرطا مسبقا لوجود نظام ديمقراطي، وهو شرط متعذر الوجود في كثير من البلدان العربية بسبب هيمنة السلطة السياسية على الدولة وتداخلها معها وكذا بفعل تعدي الانقسامات الاجتماعية والثقافية إلى الساحة السياسية وبخاصة في المراحل الانتقالية وكونها أحيانا مسيطرة قبلا على كل من السلطة والدولة[2].

---

[1] نفس المرجع، ص ص 105، 107– 109، 111.

عبد الإله بلقزيز، ***الدولة والسلطة والشرعية*** (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 110.

Lahouari Addi, "Les Partis Politiques en Algérie", ***Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée***, N° 111-112 (2005), p 156.

[2] ملاح، المرجع السابق، ص ص 106، 110– 112.

وضلت الدولة في حالة الجزائر دون معالم واضحة من حيث تسميتها وحدودها الإقليمية منذ تفكك المغرب العربي بعد سقوط دولة الموحدين عام 1261، وظهور الحفصيين والزيانيين والمرينيين، وقبل ذلك مع الفتح الإسلامي في القرن السابع للميلاد وتسمية "المغرب الأوسط" التي خصها بها العرب المسلمون إلى أن أصبحت إيالة عثمانية في القرن السادس عشر، حيث كانت مرحلة الجزائر العثمانية حاسمة في تكوين مقومات الأمة الجزائرية وكيان دولتها المتميزة حسب "ناصر الدين سعيدوني"، إذ شهدت اختيار مدينة "الجزائر" كعاصمة قارة، مع تشكيل الحدود التي امتدت حينها من "أدرار" إلى "القالة" ومن "الجزائر" إلى "بسكرة" و"ورقلة" وإدخال فكرة السيادة الترابية من خلال المواجهة للغزو الأوروبي، ووضع قوانين إدارية وإقامة أنظمة اقتصادية واجتماعية وإقامة علاقات سياسية خارجية، ويمكن اعتبار إيالة الجزائر في العهد العثماني و دولة "الأمير عبد القادر" التي أسسها إبان مقاومته للاحتلال الفرنسي (1832–1848) –نظرا لأهميتها الرمزية وبعدها الوطني رغم محدوديتها الجغرافية والزمنية– العمق التاريخي لدولة الاستقلال لدورها في إرساء مقومات الشخصية الجزائرية، والتي تشكلت على أساس الرابطة الدينية واللغوية كما أكد الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في رده على الاندماجيين المشككين في وجود سابق لأمة جزائرية متميزة، وهو العامل الأساسي في نظر "أبو القاسم سعد الله" للوحدة والصمود في وجه الاحتلال الذي دام 130 سنة[1].

وقد تبنى بيان أول نوفمبر المرجعية الإسلامية كأساس للوحدة في كفاح الاستعمار ولبناء الدولة المستقلة، لكن الدين واللغة كمقومات تشكل خصوصية الهوية الجزائرية لم يعمل في دولة ما بعد الاستقلال على تنميتها وتقويتها وترسيخها، فلم ترتق اللغة العربية في الاستعمال العامي والعملي والعلمي لدرجة أن الفرد الجزائري عانى ويعاني من مشكلة التعبير، والتي تعدت إلى مشكلة تعيق ملكة التفكير والإبداع الجمالي والفني والعلمي، وذلك لم يكن إلا نتيجة لسيطرة التيار الفرنكوفوني على الإدارة والاقتصاد والإعلام وإمساكه بزمام السلطة اللغوية، أما الدين فأصيب أيضا بانتكاسة في الوعي الجماعي ومن الأسباب طريقة تنظيمه وممارسته، فالمقومات الأساسية للهوية الجزائرية باعتبارها رأس المال الرمزي بتعبير "بيير بورديو" Pierre Bourdieu لم تدرج كما يرى "نور الدين ثنيو" ضمن برامج تنموية شاملة، مع أن هذه المقومات تمت مصادرتها من قبل الدولة وتوظيفها في خطاب أيديولوجي حول الهوية، خطاب يعيد المشهد الاستعماري من حيث كبت الاختلاف والتعدد بدل الإفادة من تنوع الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية بحثا عن الإجماع لاسيما في مسألة الهوية، حيث نصت الدساتير على أن الإسلام

[1] إسماعيل قيرة، وآخرون، ***مستقبل الديمقراطية في الجزائر*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 50، 51.

دين الدولة وأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، واعتبرت الأمازيغية مكونا آخر للهوية كما جاء في ديباجة دستور 1996 (لم يشر إليها أي من الدساتير السابقة)، لكن ذلك لم يسمح بطرح الأمازيغية ضمن إطارها الثقافي الطبيعي بعيدا عن التسييس، ولا ببحثها من منطلق خلفيتها التاريخية وأبعادها الحقيقية، وهو ما أعاق إمكانية استيعابها ضمن مجهود وطني شامل يحولها إلى رصيد بدلا من أن تكون عائقا للتنمية والوحدة الوطنية، ومن مظاهر المصادرة إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الإسلامي الأعلى والمحافظة السامية للأمازيغية، أما الصورة الأخرى لمصادرة عناصر الهوية فتبرز في منع تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي كما نصت المادة 42 من دستور 1996، رغم أن الأحزاب في الواقع تستند في برامجها وتوجهاتها على الأقل لعنصر من عناصر الهوية، وأرجع "ثنيو" الأزمة التي عرفتها الجزائر بداية التسعينيات إلى تجاهل قضية الهوية من حيث الفصل في معالمها وتعزيزها وإثرائها ضمن إطارها الاجتماعي، واستناد الدولة والسلطة بعد ذلك لهوية المجتمع، ونتجت عن ذلك علاقة متوترة بين المجتمع الجزائري والدولة/السلطة التي شعر بأنها سلبته عناصر هويته، فأي محاولة لإنهاء احتكار الدولة لمقومات الهوية تقود إلى الصدام العنيف بين الطرفين كما يرى ذات الباحث[1].

وإذا اعتبرت الدولة شرطا مسبقا وقاعدة الإسناد لتأسيس نظام ديمقراطي، وذلك بتكريسها للطابع المؤسساتي والقانوني الذي يجعل سلطتها تتجاوز السلطة السياسية ولا تتركز فيها، كما لا تشخصن ولا تتم مصادرة سلطتها بالمطلق من قبل جهة رسمية أو جماعة غير رسمية، بحيث تحقق معيار التعدد والتمايز الوظيفي أو الفصل بين السلطات، فتكون بالمختصر دولة مؤسسات ودولة قانون يتولى العدالة فيها قضاء مستقل ومحايد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى دولة تكون نتاجا عن توافق اجتماعي على مفهوم موحد للأمة يمنحها الشرعية ويوفر لها ظرفا مواتيا للسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، فإنه في الجزائر ورغم مرور عقود من الاستقلال لم يتم تشييد دولة بمؤسسات قوية مستقلة عن سلطة النظام الحاكم ومتحررة من سطوة مؤسسة بعينها أو جماعة نافذة ضمنها، كما أن دولة الاستقلال لم تفسح وتهيئ المجال لحصول توافق اجتماعي شامل حول الهوية الوطنية على الرغم من أن مقوماتها الأساسية محل قبول واسع.

ثانيا: الترتيبات الدستورية للسلطة والديمقراطية في الجزائر

[1] نور الدين ثنيو، "الدولة الجزائرية: المشروع العصي"، في سليمان الرياشي، وآخرون، ***الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999)، ص ص 187- 204.

تشكل العلاقات السلطوية كما يحددها الدستور أو يمليها العرف السياسي إما فرصا أو عقبات تواجه الانتقال الديمقراطي، وتمثل مكانة السلطة التنفيذية ودرجة قوتها أحد أهم المؤشرات التي تفصح عن طبيعة النظام السياسي ومدى قابليته لاستيعاب المعايير الديمقراطية، وفي حالة الجزائر يتسم النظام السياسي بشكل رئاسي متشدد للحكم Présidentialiste كما يصفه "سعيد بوالشعير" تكرس منذ أول دستور للدولة المستقلة دستور 10 سبتمبر 1963[1]، وهذا بحكم الصلاحيات الدستورية الواسعة للرئيس التي تجعله مركز السلطة والقرار السياسي، فهو لا يقف على رأس الجهاز التنفيذي (يرأس مجلس الوزراء ويعين رئيس الحكومة وينهي مهامه وكذا أعضاء الحكومة بعد اختيارهم من قبل رئيسها) وحسب بل يسيطر على السياسة الحكومية التي تصدر عنه محاورها الرئيسية وخطوطها العريضة، فلا تعدو الحكومة أن تكون هيئة تنفيذية لبرنامج وسياسة الرئيس، والذي يستمد سلطته من مصدرها أي الشعب بما أنه انتخب عليه بطريقة الاقتراع العام المباشر والسري، وهو بنص الدستور مجسد وحدة الأمة وممثل الدولة في الداخل والخارج وحامي الدستور (المادة 70/ دستور 1996)، كما يحمل صفة القائد الأعلى للقوات المسلحة حسب المادة 77 التي تحمله مسؤولية الدفاع الوطني، وتمنحه أيضا سلطة حصرية في تقرير السياسة الخارجية، ناهيك عن الانفراد بالسلطة التنظيمية[2].

وتتقوى هيمنة مؤسسة الرئاسة من سلطات رئيس الجمهورية خارج اختصاص الهيئة التنفيذية ولاسيما في مجال التشريع، ففي هذا المجال أجاز المشرع لرئيس الجمهورية مراجعة الشعب باستفتائه في كل قضية يعتبرها ذات أهمية وطنية وليس في تعديل الدستور وفقط، وأعطاه الحق في أن يشرع بأوامر في حالة الشغور بحل المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان على أن يعرضها للموافقة عليها مع انعقاد أول دورة، ويتدخل رئيس الجمهورية في عمل السلطة التشريعية بل ويفرض رقابة على البرلمان من خلال سلطته في توقيع القوانين وإصدارها فموافقة النواب على قانون ما لا يجعله نافذا قبل توقيعه ونشره في الجريدة الرسمية بأمر من الرئيس، والذي له قبل ذلك أيضا صلاحية أن يعترض على القانون الذي وافق عليه البرلمان في غضون ثلاثين يوما، فلا يمكن تمريره مجددا بنصه الأولي إلا بموافقة ثلثي النواب وإلا بعد تعديله، زيادة على ذلك يحق لرئيس الجمهورية أن يدعو البرلمان لعقد دورة غير عادية حسبما نصت المادة 118 بمبادرة منه أو بطلب من الوزير الأول، ويصدر لذلك مرسوما يحدد جدول أعمال الدورة

[1] سعيد بوالشعير، ***النظام السياسي الجزائري*** (عين مليلة–الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص ص 33– 49.

[2] Mouloud Mansour, "Du Présidentialisme Algérien", ***Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques***, Faculté de Droit, Université Benyoucef Benkhedda d'Alger, Vol. 44, No. 1 (décembre 2007), pp 83- 88.
مرسوم رئاسي رقم 96- 438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ***الجريدة الرسمية***، السنة 33، العدد 76، 8 ديسمبر 1996، ص ص 6- 32، والمعدل بالقانون 02- 03 المؤرخ في 10 أفريل 2002، ***الجريدة الرسمية***، العدد 25، 14 أفريل 2002، والقانون 08- 19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ***الجريدة الرسمية***، العدد 68، 16 نوفمبر 2008.

وتاريخ انعقادها واختتامها، ويمكن لرئيس الجمهورية أن يوجه خطابا إلى البرلمان حيث وردت المادة 128 بهذه الصياغة دون مزيد من التفصيل فيما يخص الفحوى والدوافع، وإن كان السائد في النظم الدستورية أن يكون ذلك بقصد توجيه عناية البرلمان إلى قضية ذات أولوية، وتعد الصلاحية الممنوحة للرئيس بتقرير حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها الأقوى تأثيرا على السلطة التشريعية، فإن كان القصد من ذلك أن يحدث المشرع الدستوري توازنا بين السلطتين من ناحية الرقابة، لا تخضع رئاسة الجمهورية في الواقع لأي رقابة أو مسؤولية مباشرة فهي تقع على الحكومة، إذ يجيز الدستور للمجلس الشعبي الوطني لدى مناقشته بيان السياسة العامة* أن يصوت على ملتمس رقابة يوقعه سبع (7/1) النواب على الأقل وتتم الموافقة عليه بتصويت الثلثين من أعضاء المجلس (3/2)، ويترتب عليه تقديم الوزير الأول استقالته لرئيس الجمهورية، ومن مبررات اللجوء للحل تفادي الانسداد الذي يحصل مع وجود أغلبية معارضة تعرقل المشاريع الحكومية أو حتى أغلبية مؤيدة ضعيفة[1].

واستمر المؤسس الدستوري في توجهه الداعم لهيمنة رئاسة الجمهورية عبر كافة الدساتير وتعديلاتها منذ الاستقلال**، وانعكس ذلك في المقابل على مكانة ودور البرلمان في ممارسة سلطتي التشريع والرقابة، وزيادة على الصلاحيات الدستورية للرئيس بالتدخل في مجال التشريع ثمة أوجه أخرى لتقييد عمل الهيئة المخولة دستورا، ومن ضمنها إنشاء غرفة برلمانية ثانية غرضها على الأغلب موازنة الكفة مع أي أغلبية معارضة قد تتشكل في الغرفة الأولى وكبح جماحها (ثلث أعضائها معين من قبل الرئيس)، وذلك عبر إمكانية الاعتراض على القوانين التي يقرها المجلس الشعبي الوطني وإعادة مناقشتها من قبل لجنة مشكلة بالتساوي من أعضاء الغرفتين تقترح تعديلات للنص الأولي لا تجتمع إلا بطلب من الوزير الأول (المادة 120)، كذلك فإن ممثلي الشعب في المجلس الشعبي الوطني تقابلهم عقبات تحد من قدرتهم على اقتراح القوانين ذات الصلة بالجانب المالي التي تؤدي لتخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات، كما يشترط

* لم تلتزم الحكومات بعرض بيان السياسة العامة سنويا ما أدى إلى تعطيل هذه الآلية الرقابية الدستورية، فمنذ صدور دستور 1996 وطيلة الفترة التي تغطيها هذه الدراسة لم تقدم أمام البرلمان سوى أربع بيانات للسياسة العامة، أولها كان في ديسمبر 1998 لحكومة "أحمد أويحيى" (1996- 1998)، وثانيها في نوفمبر 2001 في عهد حكومة "علي بن فليس" (2000- 2003)، وثالثها في ديسمبر 2004 للحكومة التي ترأسها "أحمد أويحيى" أيضا (2003- 2006)، وآخرها سنة 2010 حين تولى "أحمد أويحيى" مجددا منصب رئيس الحكومة ثم الوزير الأول بعد تعديل 2008 (2008- 2012)، ارجع إلى:

نعيمة بورنان، "تقرير حول بيان السياسة العامة في الجزائر 2010"، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، المجلد 1، العدد 1 (سبتمبر 2011)، ص ص 137- 155.

[1] فتاح شباح، "مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2008"، ***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة -1-، المجلد 2، العدد 1 (مارس 2015)، ص ص 361، 362.

مرسوم رئاسي رقم 96- 438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، المرجع السابق، ص ص 24، 27.

** ينطبق الأمر على التعديل الدستوري لسنة 2016، وعلى الدستور الذي تم إقراره بالاستفتاء الذي أجري في الفاتح من نوفمبر 2020، والذي جاء بعد الانتفاضة الشعبية أو الحراك كما هو متداول الذي أبطل مشروع العهدة الخامسة للرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" وأطاح به من الحكم.

التوافق بين نواب المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بشأن قانوني المالية السنوي والتكميلي في آجال محددة وإلا تولت السلطة التنفيذية إصداره بأمر له قوة القانون، فضلا عن ذلك يحد الدستور من دور البرلمان في المجالات ذات الصلة بالدفاع والأمن والخارجية، ورغم أن الدستور يقر السلطة الرقابية للبرلمان فإن هذا الأخير وبسبب القيود والضوابط المحددة لكيفيات ونتائج تدخله –كتعرضه مثلا للحل آليا برفضه لمشروع حكومة ثانية بعد إسقاطه للأولى برفض مشروعها (المادة 82)– يحجم عن ممارسة سلطته غالبا في إصدار ملتمس الرقابة وتشكيل لجان التحقيق والاستجواب، ويكتفي فقط بالأسئلة بشكليها الكتابية والشفهية[1].

ويتحفظ المتخصصون والحقوقيون على ادعاءات النظام بشأن استقلالية القضاء التي يقرها الدستور (المادة 138)، خاصة وأن رئيس الجمهورية يرأس المجلس الأعلى للقضاء (المادة 154) الذي يتولى تعيين القضاة وتسيير شؤونهم الوظيفية، بل إن المادة 78 تحصي ضمن المهام المنوطة بالرئيس تعيين القضاة، وحسب المادة 49 من القانون 04– 11 المؤرخ في 06 سبتمبر 2004 المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء فإن رئيس الجمهورية يعين القضاة في المناصب النوعية التي تعد الأهم في الجهاز القضائي، وينتقد المشككون في حياد الهيئة الدستورية المذكورة أعلاه تشكيلتها التي يقررها القانون العضوي 04– 12 الصادر في ذات التاريخ المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته، والذي ضمن السيطرة للسلطة التنفيذية بما أنه أولى منصب نائب الرئيس لوزير العدل الذي يرأس المجلس في حالة غياب الرئيس، كما يرأس أيضا المكتب الدائم للمجلس الأعلى للقضاء ويساعده موظفان من الوزارة من تعيينه، ناهيك عن ذلك يختار رئيس الجمهورية حسب المادة 3 من القانون المشار إليه ستة شخصيات من خارج سلك القضاة بحكم كفاءتهم لعضوية المجلس، ولا تراعي تركيبة المجلس فوق ذلك تمثيلا متناسبا مع أعداد قضاة الحكم بالمقارنة مع قضاة النيابة ومحافظي الدولة الأقل عددا والذين حصلوا على نفس التمثيل (خمس ممثلين منتخبين للطرفين على مستوى جميع الهيئات القضائية)، ويذكر في هذا الصدد أن قضاة النيابة ومحافظي الدولة يخضعون بحكم وظيفتهم للسلطة السلمية الأعلى، فالنائب العام يخضع حتما لتعليمات وزير العدل والمدراء المركزيين بالوزارة ويخضع وكيل الجمهورية

[1] سعيد بوالشعير، ***النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996–السلطة التشريعية والمراقبة–*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003)، ص ص 104، 105.

للنائب العام، وبهذا فإن الشكل التنظيمي للمجلس يؤدي إلى تبعيته للإدارة فيرهن استقلالية القضاء وينافي الادعاءات الصادرة عن النظام الحاكم[1].

ويقدم معارضون شواهد واقعية على انحياز النظام القضائي منها الأحكام الصادرة بعدم شرعية بعض الإضرابات في قطاعات عمومية، كالحكم الذي قضت به محكمة سيدي أمحمد في العاصمة في 12 ماي 2010 بأن إضراب عمال السكك الحديدية غير شرعي، والحكم المماثل شهورا من قبل للغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر فيما يخص إضراب عمال التربية الوطنية وأساتذة التعليم الثانوي، بينما لم يحرك القضاء ساكنا إزاء رفض وزارة الداخلية اعتماد أحزاب مستوفية للشروط القانونية كحزبي "حركة الوفاء والعدل" الذي أسسه الدكتور "أحمد طالب الإبراهيمي" و"الجبهة الديمقراطية" الذي أسسه "سيد أحمد غزالي"، وتدخل القضاء في المقابل بما يخدم السلطة فيما يتعلق بمؤتمرات "جبهة التحرير الوطني"*[2].

وتفرض العلاقات العسكرية المدنية نفسها في تحليل المشهد السياسي بالجزائر وآفاق الانتقال إلى الديمقراطية، وذلك بحكم طبيعة الصراعات والتحالفات النخبوية التي فرضت نفسها منذ فترة الثورة التحريرية، والتي انعكست على نظام الحكم وتوازنات القوى السياسية بالبلد، فلطالما كان للجيش وضباطه السامين مواقف فاصلة وتدخلات محددة لمقاليد الحكم والسلطة، ما تجلى بوضوح منذ أزمة صيف 1962، إلى انقلاب 1965، إلى رئاسة "الشاذلي"، ثم توقيف المسار الانتخابي في 1992، ومجيء ومقتل "بوضياف"، ورئاسة "زروال"، وصولا إلى حكم "بوتفليقة"، وتشير أدبيات الانتقال الديمقراطي في هذا الخصوص إلى أهمية تحقيق السيطرة المدنية وابتعاد العسكر عن دائرة السياسة لاستكمال المسار بترسيخ الديمقراطية، وهو ما يتطلب العمل على مأسسة الجيش وتوجيهه نحو الاحترافية، لكن وقبل ذلك يقف

---

[1] جمال غريسي، "المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر بين النصوص والواقع: دراسة قانونية تحليلية لتشكيلته، نظام سيره وصلاحياته"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد. 09، العدد 02 (جوان 2018)، ص ص 52- 55.

حليم عمروش، "قراءة قانونية نقدية في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء الجزائري"، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 10، العدد 19 (جوان 2018)، ص 334.

مصطفى بوشاشي، "حقوق الإنسان تضمنها سلطة قضائية مستقلة"، ***الرابطة: مجلة حقوق الإنسان في الجزائر***، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، العدد 4 (جويلية 2010)، ص 9، محملة من الإنترنت عبر الرابط:

http://www.droits-laddh.org/IMG/pdf/errabita4.pdf

* رفضت المحكمة الإدارية لمجلس قضاء العاصمة شهر أوت 2013 مثلا دعوى طعن استعجالية تقدمت بها حركة تقويمية للحزب في ترخيص وزارة الداخلية لجماعة القيادي "أحمد بومهدي" لعقد لجنة الدورة المركزية، رغم أن الأمين العام سابقا "عبد العزيز بلخادم" اعتبر ذلك خرقا واضحا للقانون الداخلي للحزب من قبل الجماعة التي كانت تزكي "عمار سعيداني" لاستخلافه، حيث كان جديرا أن تصدر الدعوة لانعقاد الدورة عن منسق المكتب السياسي "عبد الرحمان بلعياط" الذي كان يقف في صف "بلخادم" المنسحب من الأمانة العامة قبل حوالي سبعة أشهر، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ملف في جريدة "الشروق اليومي"، وضمنه:

دليلة بلخير، "بلخادم يخرج عن صمته ويصرح للشروق: استريحوا لن أترشح لمنصب أمين عام الأفلان"، ***الشروق اليومي***، العدد 4118، 27 أوت 2013، ص 3.

[2] مقدمة ملف: حقوق الإنسان تضمنها سلطة قضائية مستقلة، ***الرابطة: مجلة حقوق الإنسان في الجزائر***، المرجع السابق، ص 8.

الجيش الذي اعتاد التدخل في شؤون الحكم وممارسة النفوذ والتأثير على السلطة السياسية سدا منيعا أمام الانتقال، فهذا الأخير يتهدد مصالح كبار ضباطه عبر تحجيم نفوذهم وإنضاب مصادر ثرائهم، ولا يمكن تصور إقامة نظام ديمقراطي من دون مفاوضة العسكريين وإقناعهم بضرورة التزام أدوارهم المؤسساتية، ويحصل ذلك غالبا بإدراكهم لمستجدات الواقع الجديد من حيث التوازنات التي تصب في صالح حكومة مدنية قوية مدعومة شعبيا، وفي وقت يكون الانقلاب مكلفا يفرض مواجهة الفوضى وتبعات استعمال القمع للثورة داخليا، مع إمكانية تحمل أعباء العزلة دوليا والتواجد تحت طائلة متابعات جنائية والتعرض لتجميد الأرصدة ومصادرة الممتلكات، فباستبعاد العواطف والمعيارية يرجح الباحثون أن يترتب الانتقال عن قرارات عقلانية تتعلق أكثر بحسابات الربح والخسارة.

ثالثا: الانتخابات والديمقراطية في الجزائر

تعد الانتخابات الحرة والنزيهة* والدورية ركيزة أساسية لإقامة الديمقراطية ومؤشرا رئيسيا لقياسها، فهي تمثل آلية ضرورية لتحقيق المشاركة السياسية للمواطنين وتفويض السلطة من قبل الشعب لمن يحكمه ويمثله، ولإعمال مبدأ التداول السلمي على السلطة، فالانتخابات بذلك وسيلة لتحقيق الديمقراطية لا تمثل غاية في حد ذاتها[1]، وتبنت الجزائر من حيث المبدأ وخاصة منذ تحولها إلى التعددية في عام 1989 الانتخابات بصفتها دعامة ديمقراطية، فالدستور ومنذ التخلي عن الأحادية الحزبية معززا بالقوانين الانتخابية يقرر الانتخابات التعددية باعتبارها طريقا لاختيار رئيس الجمهورية ونواب الشعب وممثليه في المجلس الشعبي الوطني والمجالس المحلية استنادا أيضا إلى قانوني البلدية والولاية، لكن التنصيص الدستوري والقانوني للانتخابات لا يمثل ضمانة كافية لاكتسابها ميزة الديمقراطية في ذاتها وإضفائها كصفة فعلية غير مصطنعة على النظام السياسي، ويرتبط ذلك بجانبين أولهما الجانب الإجرائي المتعلق بالنظام الانتخابي المستند إلى القوانين التي تنظم الانتخابات من حيث السن القانوني للمشاركة في

* ظهرت عبارة انتخابات حرة نزيهة التي تستعمل على نحو واسع لوصف الانتخابات الديمقراطية لأول مرة عام 1956 لوصف الاستفتاء على استقلال ما كان يعرف بأرض توغو (تشمل دولة توغو في غرب إفريقيا وجزء من دولة غانا حاليا)، ارجع في هذا الخصوص إلى:
عبد الفتاح ماضي، "متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 16 (خريف 2007)، ص 63.

[1] سامي الوافي، النظام الانتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية"، ***مجلة الاجتهاد القضائي***، جامعة محمد خيضر– بسكرة، المجلد 09، العدد 15 (2017)، ص ص 337، 338.
يوسف سلامة حمود المسيعدين، "الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن"، ***المستقبل العربي***، السنة 37، العدد 433 (مارس 2015)، ص 80.

الاقتراع، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وسير العملية ذاتها من تسجيل الناخبين والحملات الانتخابية وطريقة التصويت وصولا إلى فرز الأصوات وحساب النتائج وتحديد الفائزين، وجانب آخر هو السياق العام ويقصد به الظروف المحيطة بالعملية الانتخابية والمترتبة عن طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة[1]، فمن ناحية الإجراءات ينبغي ضمان الشفافية والعدالة في الترشح والمشاركة والتمثيل للمجتمع بفئاته وأطيافه ويقف ذلك على قضاء قوي وإدارة محايدة، بينما يمثل الضمان الفعلي للحقوق السياسية والحريات المدنية أهم المحددات للسياق الإيجابي الملائم لإجراء الانتخابات بحرية ونزاهة.

إن الانتخابات الديمقراطية التي تتحدد بمعايير الحرية والنزاهة وأيضا الدورية لا تقوم لها قائمة دون أن تتوفر لها مجموعة من الشروط، فقد جعلها "روبرت دال" Robert Dahl بين المقومات السبعة التي ارتآها للشكل الديمقراطي للحكم، لكنه أكد على أن تلك الانتخابات تسبقها بالضرورة حريات مدنية وحقوق سياسية، فرتب قبل الانتخابات الحرة والنزيهة حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة، وحرية التعبير، وحرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة، وبذلك جعل الانتخابات بخصائصها الديمقراطية ذروة للديمقراطية تترتب عنها وليست تسبقها، ويلفت "عبد الفتاح ماضي" إلى أن الانتخابات الديمقراطية لا تحظى بتعريف متفق عليه بين الباحثين، أو أنه لا وجود لمعايير قطعية لقياس حرية ونزاهة الانتخابات، وقام بالإشارة في هذا الصدد إلى إحدى المحاولات المتمثلة في مساهمة "ديفيد باتلر" David Butler الذي حاول مع "هاوارد بنيمان" Howard R. Penniman و"أوستن راني" Austin Ranney تعريف الانتخابات الديمقراطية، والذين جعلوا لها ستة من الشروط تتمثل في: "حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين، ودورية الانتخابات وانتظامها، وعدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشح إلى المناصب السياسية، وحق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية، وحرية إدارة الحملات الانتخابية في وضع لا يحرم فيه القانون ولا العنف المرشحين من عرض آرائهم وبرامجهم ولا الناخبين من مناقشتها[2].

ووقف اختيار "عبد الفتاح ماضي" على معايير ثلاثة للانتخابات الديمقراطية هي الفعالية والحرية والنزاهة، لكنه قبل أن يفصل في مقومات كل معيار حدد عددا من المتطلبات القبلية التي توفر الأرضية السليمة لديمقراطية الانتخابات، والتي لا تكون دون دستور ديمقراطي يقوم على مبدأ حكم القانون وسيادة الشعب وصيانة الحقوق والحريات بالمساواة بين كافة المواطنين مع توفير حماية للأقليات والفئات

[1] نبيلة أقوجيل، عفاف حبة، "القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، ***مجلة الاجتهاد القضائي***، جامعة محمد خيضر – بسكرة، المجلد 03، العدد 04 (2008)، ص366.

[2] ماضي، "متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟"، المرجع السابق، ص ص 62، 63.

الضعيفة، وأيضا على الفصل بين السلطات، ويضمن خضوع السلطة السياسية للصالح العام للمجتمع ولثوابته ومرجعياته العليا، وفي المقابل تحررها من سيطرة أو مراقبة هيئات غير منتخبة عسكرية أو أمنية أو دينية، وتقاس فعالية الانتخابات حسب الباحث بمدى تحقيقها للمقاصد والأهداف التي تعلق عليها، فإنما هي آلية للتعبير عن إرادة الشعب واختياره الحر، وكذلك لتسوية الصراعات السياسية سلميا وتحقيق التداول على السلطة، كما تمثل مصدرا للشرعية ولتجديدها، ومحطة لمحاسبة الحكام وإما مكافأتهم بتجديد الثقة أو معاقبتهم بحجبها عنهم بالتصويت لغيرهم، وتعد الانتخابات وسيلة مهمة لتجنيد المواطنين وتعبئتهم للمشاركة السياسية وبذلك هي تجدد حيوية المجتمع وتبث عناصر جديدة في عملية صنع السياسات وإتخاذ القرارات، وهي تساهم بدور تثقيفي في مسائل الشأن العام والقضايا السياسية من خلال الدعاية الانتخابية والنقاشات والمناظرات[1].

ويستند معيار حرية الانتخابات إلى ممارسة فعلية للحقوق والحريات الأساسية وحمايتها عبر فعالية مبدأ حكم القانون الذي يحول دون كل أشكال التعديات، وترتبط الحرية بالتنافسية التي تكون معها إمكانية المفاضلة والاختيار، أما النزاهة فهي محصلة لإعمال حق الاقتراع العام وقاعدة الصوت الواحد لكل ناخب منعا للتمييز بين مكونات المجتمع وتحقيقا لتكافؤ الفرص والمساواة السياسية، إضافة إلى الحياد والشفافية في إدارة العملية الانتخابية بسريان قانون انتخابي يكفل وضوح العملية وشفافيتها وتمثيلية النتائج، ومن ضمانات النزاهة أيضا دورية الانتخابات التي تحفظ حظوظ كل الأطراف السياسية في التنافس على السلطة وحق المواطنين في المحاسبة والتغيير، وشروط أخرى كسرية الاقتراع وحق المتنافسين في الرقابة وتوفير الأمن ومنع العنف والإكراه وحظر التزوير والتلاعب بالأصوات، قبل المعالجة الشفافة والعادلة للشكاوي والطعون[2].

ولا تجد مناقشة ديمقراطية الانتخابات في الجزائر مجالا لها في ظل دستوري 1963 و1976 بما أن عملية الانتخاب كانت عملية شكلية لا تعبر عن إرادة الناخبين، وإنما مجرد أداة للإبقاء على الحزب الواحد، وذلك بافتقادها لعنصر التنافس في غياب التعددية[3]، ولعل جهد التقييم بات معقولا ومنطقيا أكثر منذ صدور دستور فيفري 1989 الذي فسح المجال للتعددية، ولاسيما بعد تجربة الانتخابات الأولى في عهد التعددية المحلية ثم التشريعية في دورها الأول، والتي شهدت خسارة حزب "جبهة التحرير الوطني" الذي مثل آلية للحكم في عهد الأحادية، في مقابل فوز ساحق غير منتظر لحزب معارض للنظام هو

[1] نفس المرجع، ص ص 64- 71.

[2] نفس المرجع، ص ص 71– 80.

[3] أقوجيل، حبة، المرجع السابق، ص 368.

"الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وهو إحدى التشكيلات السياسية –وصل عددها إلى الستين–[1] التي أنشأت بموجب المادة 40 من الدستور وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الذي صدر خمسة أشهر من بعد في 5 جويلية 1989[2]، زيادة على ذلك أثار النظام الانتخابي الذي أطر مستهل التجربة التعددية سجالات واحتجاجات كبيرة، وإن كان النظام الانتخابي في الجزائر لم يخرج عموما عن وصف "عبد الرزاق المختار" لنظيره التونسي بخضوعه لمنطق التعامل الأداتي من قبل النظام، أي باعتباره "أداة سياسية لتوظيف البناء المؤسساتي وتوجيه الحياة السياسية، وتشكيل المشهد السياسي ونحت التركيبة الحزبية، وذلك بتصميم قوانين حزبية حسب الطلب وعلى المقاس السلطوي"[3]، فحتى بعد التخلي عن القانون 89-13 الصادر في 07 أوت 1989 الذي لم يجرب عمليا، وقد صاغه برلمان الأحادية بنية واضحة هي الحفاظ على مكانة "جبهة التحرير الوطني" في وقت لم يكتمل تأسيس معظم الأحزاب السياسية، استمر نفس التوجه بدعم حظوظ حزب السلطة في حصد الأغلبية مع اعتماد القانون 90- 06 في 27 مارس 1990 الذي اقترحته حكومة "مولود حمروش"، وعبرت الأحزاب السياسية الأخرى عن موقفها الرافض لقانوني الانتخابات وتوزيع الدوائر الانتخابية وطالبت بمراجعة القانونين إحقاقا للمساواة واحتراما للدستور، وأمام عدم استجابة السلطة قادت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" إضرابا عاما في العاصمة لمدة 12 يوما محدثا اضطرابات أمنية ومخلفا ضحايا كما أدى إلى استقالة الحكومة[4].

وأدت النتائج غير المرضية في الانتخابات البلدية ثم التشريعية في دورها الأول والتي خلفت خسارة النظام للمرة الأولى والأخيرة إلى تدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي، ولم تكن عودة العملية الانتخابية في سياق وظروف تسنح بإجراء انتخابات ديمقراطية تسفر عن نتائج غير تلك التي يرغبها ويتوقعها النظام بالضرورة، فقد عمد هذا الأخير إلى توظيف آليات تقوض الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية الدستورية المعتمدة ومن ضمنها الانتخابات، والتي جرى التحكم فيها ليس من خلال نظامها القانوني فقط وإنما من خلال العوامل الموضوعية المحيطة، فمن ناحية القانون تم التراجع عن نظام الأغلبية بدورين في

---

[1] لقرع بن علي، "التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات"، ***المستقبل العربي***، السنة 40، العدد 464 (أكتوبر 2017)، ص 32.

[2] عمار بوحوش، "تغيير المسار السياسي والتوجه نحو التعددية الحزبية في الجزائر"، على الموقع الشخصي:
https://www.ammarbouhouche.com/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9/

[3] عبد الرزاق المختار، "في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا"، ***سياسات عربية***، العدد 30 (جانفي 2018)، ص 50.

[4] زهيرة بن علي، ***دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية: دراسة مقارنة***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2014- 2015)، ص ص 254- 271.

بداية التعددية والذي تبنته حكومتا "حمروش" و"سيد أحمد غزالي"، ويبرر ذلك أنه كنمط انتخابي يخدم الأحزاب الكبيرة (جبهة التحرير الوطني)، واستبداله بنظام التمثيل النسبي فيما يخص الانتخابات التشريعية والمحلية منذ 1997[1]، ويبدو أن تلك الخطوة كانت للتدارك وتجنب تكرار سيناريو "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بما أن التمثيل النسبي يتيح مجالا أكبر للمناورة عبر خلق الائتلافات والتحكم في التوازنات.

وتشكلت خارج الإطار القانوني عقبات متعددة أمام حرية ونزاهة الانتخابات، وعلى رأسها القيود التي فرضت على الحقوق السياسية والحريات المدنية بفعل حالة الطوارئ التي لم ترفع إلا في 2011، وبالرغم من ذلك استمر التضييق على حق التجمع والتظاهر وكذا التنظيم بفعل القيود القانونية والإدارية على إنشاء الأحزاب الجديدة، يضاف إلى ذلك التضييق على حرية الإعلام* والتعتيم على المعارضة في مقابل تسليط الضوء على الحملات الانتخابية لمرشحي السلطة، فمثلا استأثرت حملات الرئيس "بوتفليقة" التي كانت تنطلق قبل موعدها الرسمي بتغطية واسعة للتلفزيون العمومي، كذلك تتأثر نزاهة العمليات الانتخابية في الجزائر بانتهاكات مبدأ الحياد الإداري المقرر في الدستور (المادة 23 من دستور 1996) وقانون الانتخابات 2012، ويتأثر التنفيذ الواقعي لهذا المبدأ خاصة بتبعية الإدارة المطلقة للسلطة السياسية، على الرغم من أن المشرع عمد من خلال القانون العضوي للانتخابات 12- 01 إلى تفعيل الإشراف القضائي بواسطة اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات المشكلة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، كما نصت المادة 171 من القانون ذاته على استحداث لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات تتشكل من أمانة دائمة يعين أعضاؤها من بين الكفاءات الوطنية، وتشمل عضويتها ممثلين عن الأحزاب والمترشحين الأحرار، واعتبر بعض المحللين أن هذه الإجراءات ضمانات تكفل نزاهة الانتخابات لاسيما مع تعزيز الرقابة عبر السماح بحضور مراقبين دوليين وبتغطية إعلامية أجنبية، لكن ذلك من وجهة نظر مناقضة لم يكن كافيا إطلاقا لتحقيق الحياد وتفعيل الرقابة بما أن هاتين الهيئتين بقيتا خاضعتين من حيث التعيينات والتمويل للسلطة، فضلا عن أن لجنة المراقبة تقدم تقريرها النهائي لرئيس الجمهورية[2].

---

[1] قيرة، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 153، 154.

* وجدت في الجزائر صحافة مكتوبة نقدية منذ أن سمح القانون بتعدديتها سنة 1990 لكن ذلك لم يرقى بها إلى درجة التحرر والاستقلالية عن الدولة ودوائر النفوذ المتحكمة في مفاصلها، ويفسر ذلك خاصة بعامل التمويل وخضوعها للمساومة نظير الحصول على الإشهار وعائداته التي تحتكرها "الوكالة الوطنية للنشر والإشهار" ANEP، بالإضافة إلى ديون الصحف المتراكمة الخاصة بالطباعة، ولا يبدو بعد تحرير الإعلام المرئي والمسموع منذ 2012 أن تغيرا كبيرا سيطرأ على صعيد حرية الإعلام في الجزائر.

[2] نريمان حفافصة، "مبدأ الحياد الإداري والعملية الانتخابية في الجزائر"، ***مجلة آفاق للعلوم***، جامعة الجلفة، المجلد 02، العدد 06 (جانفي 2017)، ص ص 224- 228.

مصطفى بلعور، "نحو نزاهة العملية الانتخابية من خلال ضمانات قانون الانتخابات 12/ 01"، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 07، العدد 13 (جوان 2015)، ص ص 59- 63.

وتوفر بعض المظاهر مؤشرات أخرى للحكم على مستوى ديمقراطية الانتخابات في الجزائر، ومنها المقاطعة المتكررة لبعض الأحزاب المعارضة، والعزوف الانتخابي للمواطنين الذي تعكسه نسب المشاركة المتدنية والتي بلغت 35.6% في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 لترتفع قليلا في انتخابات 2012 حيث قدرت ب43.14[1]، بالإضافة إلى ظاهرة التصويت بالورقة البيضاء التي أصبحت علامة مسجلة للانتخابات الجزائرية، وينم هذا الانتخاب الاحتجاجي[2] عن ضعف الثقة في النظام ومجمل العملية السياسية التي يشرف عليها، ويشمل ذلك الأحزاب حتى المعارضة لما يشوب العمل الحزبي من غياب للديمقراطية الداخلية وغلبة منطق المال والزبونية في تشكيل القوائم الانتخابية، فضلا عن أن النتائج لا تخالف إطلاقا توقعات ومصالح السلطة فلا مجال للحديث عن حدوث تداول سلمي منذ العودة لمسار الانتخابات عام 1995.

المطلب الثاني: إصلاح المؤسسات السياسية بعد الربيع العربي وفرص الانتقال الديمقراطي في الجزائر

كان للأحداث والتحولات السياسية في المحيط الإقليمي العربي تأثيرات على الساحة السياسية بالجزائر، ناهيك عن الاحتجاجات التي ثارت أوائل العام 2011 في الجزائر نفسها وأعطيت طابعا اجتماعيا بربطها بالزيادات في أسعار مواد غذائية أساسية (ثورة الزيت والسكر)، فقد دفعت الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" ليعلن من خلال خطابه في 15 أفريل 2011 عن إجراء جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية، وأطلق النظام مشاورات مع بعض الأحزاب والشخصيات السياسية في ظل مقاطعة أخرى لمدة تجاوزت الستة أشهر، وذلك بإشراف لجنة سميت بهيئة المشاورات ترأسها "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة، وبمساعدة مستشاري الرئيس "محمد تواتي" و"علي بوغازي"، قبل أن يتوج هذا المسار بمصادقة البرلمان على جملة من القوانين عام 2012، وأهمها القوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب

[1] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "تغيرات محدودة: دلالات نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2017"، 09 ماي 2017، على الموقع:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2783/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-2017

[2] نصير سمارة، "الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية، 1990- 2017"، ***المستقبل العربي***، السنة 40، العدد 467 (جانفي 2018)، ص ص 93- 107.

والانتخابات والإعلام وتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، إضافة إلى قانوني الجمعيات والولاية، فيما تأجل تعديل الدستور (إلى 2016)[1].

واعتبر قانون الانتخابات حجر الأساس الذي تبنى عليه الإصلاحات والمعيار الأولي المحدد لقيمتها العامة Public Value كما يقول "طارق عشور"، أو شرعيتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها المعلنة، وخاصة من حيث الأداء الديمقراطي للمؤسسات، لكن التغييرات التي حملها قانون الانتخابات باستحداث "اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات" و"اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات"، ومعها اعتماد إجراءات أخرى كرفع عدد مقاعد الغرفة السفلى للبرلمان من 389 إلى 462، وتخفيض السن القانوني للترشح للمجالس المنتخبة من 28 إلى 25 عاما بدعوى تشبيبها[2]، وللأسباب التي سبق التطرق إليها لم تأت بنتائج إيجابية على صعيد حرية ونزاهة العملية الانتخابية، فقد برزت التعليقات الشائعة عن الانتخابات في الجزائر بمناسبة الانتخابات التشريعية التي أجريت في كنف القانون الانتخابي الجديد (القانون 12- 10 المتعلق بنظام الانتخابات) في 10 ماي 2012، وذلك بطغيان منطق المال (الشكارة) والعروشية على الترشيحات، وتجددت الاتهامات بالتزوير التي أعرب عنها "تكتل الجزائر الخضراء" المشكل من أحزاب إسلامية (حمس، النهضة، الإصلاح)[3]، زيادة على غياب تنافس حقيقي يحمل معه إمكانية التغيير الفعلي وتحقيق التداول على السلطة، مثلما ثبت مع صدور النتائج التي كانت في صالح حزبي السلطة "جبهة التحرير الوطني" (208 مقاعد) و"التجمع الوطني الديمقراطي" (68 مقعدا) الذين استحوذا بذلك على 60% من المقاعد، فتلك الانتخابات لم تخرج في نظر محللين عن كونها حوارا للنظام مع نفسه مثلما كان عليه الأمر سابقا، وهكذا عبر "محمد حربي" و"مجيد بن الشيخ" و"أحمد دحماني" في مساهمة مشتركة تم نشرها على الإنترنت في أفريل 2012[4].

---

[1] بلعور، المرجع السابق، ص 59.

طارق عشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 37 (شتاء 2013)، ص ص 38، 39.

خالد بوهند، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 37 (شتاء 2013)، ص 10.

[2] عشور، المرجع السابق، ص ص 39، 40.

[3] بوهند، المرجع السابق، ص ص 21، 42.

[4] عشور، المرجع السابق، ص ص 42، 47.

وخلف اعتماد نظام الحصة (الكوطا) الانتخابية عبر القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة* جدلا سياسيا ومظاهر وممارسات سياسية أخرى غير سوية بمعايير الديمقراطية، وترتب ذلك بالأساس عن كون هذا التوجه الذي اتبعه النظام لم يأت استجابة لواقع ومطالبات اجتماعية وسياسية حتى أن القانون قوبل بالرفض في صيغته الأولى من قبل نواب البرلمان، فالمجتمع الجزائري مازال متحفظا من اقتحام المرأة للمجال السياسي رغم اتساع حظها في سوق العمل وشغلها لنسب معتبرة من وظائف التربية والتعليم خاصة والقضاء بفضل مستوياتها التعليمية، وتعكس ذلك الإجابات على استطلاع "البارومتر العربي" لسنة 2011 التي ترفض أغلبيتها (55.7%) وصول المرأة لمناصب سياسية مهمة، وعليه يسهل الاستنتاج بأن النظام كان يستهدف من وراء خطوته تلك مغازلة مشاعر المراقبين الدوليين عبر تطبيق أحد بنود الأجندة الغربية للإصلاح السياسي (ارتفع عدد المرشحات من 1018 في انتخابات 2007 إلى 7700 في 2012، ووصل عدد المنتخبات إلى 143 مقابل 31 في العهدة البرلمانية السابقة)، وفي المقابل كان الأجدى ترك تحسين تمثيل المرأة يأخذ مجراه في سياق تطور طبيعي يعكس حراكها الاجتماعي، ففرض المرأة على المجالس المنتخبة بشكل يقترب من التعيين سيحولها من ممثلة للإرادة الشعبية إلى معبرة عن إرادة السلطة، وعمليا واجهت الأحزاب والتشكيلات السياسية صعوبة بالغة في تجنيد العنصر النسائي لاسيما في بعض المناطق الداخلية وفي الجنوب، واتبعت طرق ملتوية كاستعمال المال لإغراء بعض المرشحات، واللائي لم يكن لهن علاقة بالنضال الحزبي من قبل، ورفضت بعضهن وضع صورهن على قوائم المرشحين إذ لم تستطعن تخطي مجتمعهن المحافظ، والتساؤل يثار منطقيا عن ثقة الناخبين وعن نوعية التمثيل[1].

* نص القانون 12- 03 في مادته الثانية على أنه يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة بحسب المقاعد المتنافس عليها:

- بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني: 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد (في الدائرة الانتخابية)، 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد، 35% عندما يساوي عدد المقاعد أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا، 40% عندما يساوي عدد المقاعد أو يفوق الاثنين وثلاثين (32) مقعدا، 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

- بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية الولائية: 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا، 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

- بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية: 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20000) نسمة، ارجع إلى:

قانون عضوي رقم 12- 03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ***الجريدة الرسمية***، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012، ص 46.

[1] عشور، المرجع السابق، ص ص 41، 42، 46.

بوهند، المرجع السابق، ص 20.

ولم يأتي القانون العضوي 12- 04 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية بتغيير جوهري في هيكلة الساحة السياسية ونظام ونشاط الأحزاب، فهذا القانون ورغم أنه ألزم الإدارة بالرد على طلبات اعتماد أحزاب جديدة في أجل قدره ستين يوما بحيث يكون سكوتها ترخيصا بعقد المؤتمر التأسيسي، كما فرض تعليل قرار الرفض الذي يكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه ثلاثين يوما، فإنه لم يرفع فعليا قبضة وتحكم وزارة الداخلية في النشاط الحزبي خاصة مع ما يمكن قوله عن حياد هذه الأخيرة وعن استقلالية القضاء، وإن كان صدور هذا القانون أنهى الحجر الذي امتد عقدا كاملا على تشكيل أحزاب جديدة، فقد استغل النظام ذلك لتعديل التوازنات بعد خروج "حمس" من التحالف الرئاسي حيث انشق "عمار غول" عن الحركة ليؤسس حزب موالاة آخر هو "تجمع أمل الجزائر"، وتعزز ائتلاف السلطة أيضا بالحزب الذي أسسه "عمارة بن يونس" تحت اسم "الحركة الشعبية الجزائرية"، في المقابل كان منح الاعتماد لحزب "جبهة التغيير الوطني" الذي أسسه جناح "عبد المجيد مناصرة" المنشق عن "حركة مجتمع السلم"، وكذا لحزب "جبهة العدالة والتنمية" بقيادة "عبد الله جاب الله" وهو شخصية بارزة في التيار الإسلامي رغم تعرضه لانقلابين في حزبيه السابقين خطوة أخرى من السلطة لتشتيت الوعاء الانتخابي الإسلامي، وفي قراءته يرى "عبد القادر عبد العالي" أن فتح المجال أمام تأسيس أحزاب جديدة –وهو حق مدني وسياسي مكفول دستوريا لا يرتبط بظرف زمني– استعمل كأداة للهندسة السياسية، حيث استهدف النظام من ورائه تشتيت أصوات المعارضة من جهة، ببلوغ عدد الأحزاب التي رخصت لها وزارة الداخلية خلال الشهرين الأولين فقط من 2012 نحو 18 حزبا، كما كان الغرض من جهة أخرى رفع نسبة التصويت عبر اجتذاب الناخبين من خلال الأحزاب الجديدة، رغم افتقاد معظم هذه الأخيرة للقدرات التنظيمية والمالية وللجماهيرية لتشكل قوة تجنيد وتعبئة وتنافس انتخابي[1].

وتبقى الإرادة السياسية هي الفيصل في تجسيد أي إصلاحات سياسية كما تتوقف فعاليتها على استلهامها من مقتضيات ومتطلبات الواقع السياسي والاجتماعي، وعلى كونها نتاجا لحوار وتدارس شامل لا يهمش ولا يقصي أي طرف سياسي أو فئة اجتماعية، ما يمنحها شرعية كبيرة وقبولا واسعا، أما مشاورات النظام التي قوبلت بالمقاطعة وافتقدت للثقة، فلم تكن لتقود إلا لتعديلات شكلية لم تظهر لها أي نتائج ملموسة على تنافسية ونزاهة الانتخابات، ولم تفضي كما وعد النظام إلى تعزيز التعددية السياسية، وإلى إفراز نخب جديدة قادرة على تعبئة الناخبين لأجل مشاركة سياسية قوية، وقد يكون ذلك نتاجا ليس

[1] عبد القادر عبد العالي، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ورقة حملت عبر الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_4432F5E7.pdf

فقط للمعادلة السياسية التي يفرضها النظام والتي أفضت لتمييع العمل السياسي ورهنت المنافسة والتداول، وإنما أيضا لفقدان الثقة وأن المجتمع استيأس أو كاد من تغيير هذا النظام، وترسخت لدى أغلبية الشعب النظرة السوداوية للسياسة التي جردت من كل الأبعاد الإيجابية وانحصرت في الوصولية الانتهازية والزبونية وتعاطي الفساد، فطغت السلبية والانسحاب السياسي حتى من قبل النخبة من الجامعيين والإطارات والمثقفين، ومن ذلك فالتغيير لا بد متوقف على ظهور قوة حية تتمكن من تعبئة غالبية المجتمع وراء مشروعها وتفرض على النظام فرضا أن يخضع لإرادتها.

خلاصة الفصل الثالث:

ركز التفسير المؤسساتي لعملية الانتقال الديمقراطي خاصة على حيوية المجتمع المدني، فيما تجاهلت أدبيات الانتقال الديمقراطي بشكل كلي تقريبا تأثير الهيكل المؤسساتي للنظام التسلطي على حظوظ إقامة نظام ديمقراطي وعلى المسار الذي تأخذه هذه العملية، وذلك باستثناء تحليل "خوان لينز" Juan Linz مع "الفريد ستيبن" Alfred Stepen لهذه العلاقة وفقا لنمطية الأنظمة التسلطية التي يتخذانها، وأيضا "صامويل هانتغتون" Samuel Huntington حسب التصنيف الذي تبناه هو الآخر، وقد خلص إلى أن طبيعة النظام التسلطي قد تحدد النمط الذي تأخذه عملية الانتقال الديمقراطي، فقد وجد أن الأنظمة العسكرية وأنظمة الحزب الواحد تنتقل غالبا من خلال عملية تحول Transformation –بمبادرة من النظام– أو تحول إحلالي Transplacement–صفقة مع المعارضة–، بينما تحل الديمقراطية محل الأنظمة الدكتاتورية عبر الإحلال Replacement أي بسقوط النظام.

وتفسر هذه الفجوة في الأدبيات بأن الهندسة السياسية Political Engineering وهي إعادة تصميم الهيكل المؤسساتي للنظام السياسي اعتبرت عملية لاحقة للانتقال ومن متطلبات ترسيخ الديمقراطية، رغم أن الديمقراطية كنظام وممارسة تقوم على المؤسسات السياسية والقواعد والإجراءات التي تحكمها، وتعد الانتخابات عادة الخطوة الفاصلة بين النظام التسلطي وإرساء الديمقراطية، فعملية الانتقال تحدث مع إجراء أول انتخابات ديمقراطية تسفر عن وصول حكومة شرعية، ما جعل الانتخابات تحظى باهتمام أكبر في الأدبيات التي أكدت على العناية بالهندسة الانتخابية، والتي تضمن معايير الحرية والنزاهة والديمومة للانتخابات، ولا تقف عند ذلك بحيث تقوم على اختيار محسوب للنظام الانتخابي المناسب الذي يؤمن أفضل تمثيل للمواطنين وتعبير عن إرادتهم واتجاهاتهم، فالنظام الانتخابي مرتبط بشكل وثيق بطبيعة النظام الحزبي، والنظامان معا ينعكسان على شكل الحكومات واستقرارها.

واعتنت دراسات بمأسسة النظام الحزبي كعامل هام لإقامة الديمقراطية وترسيخها، فتركيبته أو حجم تعدديته الحزبية أو الأحزاب الممثلة في البرلمان تصنع فارقا بالنسبة لاستقرار النظام كما يفترض البعض، يضاف إلى ذلك اتجاهات الأحزاب وقاعدتها الاجتماعية بين أن تأخذ بعدا وطنيا أو ينحصر تمثيلها جهويا أو إثنيا، ولا تنفصل مأسسة النظام الحزبي عن مأسسة الأحزاب ذاتها في تقدير فريق من الباحثين، فإذا كانت مأسسة النظام الحزبي هي إضفاء الاستمرارية على التنظيمات الحزبية والقواعد والقوانين التي تحكمها، فإن مأسسة كل حزب على حدة لا تخرج عن معنى الثبات من حيث نظامه الداخلي وهويته الخاصة، وأيضا استقلاله الذاتي ورسوخه في العقل العام.

وناقش باحثون يتقدمهم "خوان لينز" Juan Linz انعكاس تصميم الهيكل الدستوري وعلاقة السلطات على فعالية واستقرار واستدامة النظام الديمقراطي، وبرر الباحث المذكور انحيازه للأنظمة البرلمانية عبر مقارنة الخصائص المثالية لهذه الأنظمة مع الأنظمة الرئاسية، ومنها حالة الانسداد التي يمكن أن تحصل في هذه الأخيرة في وجود أغلبية برلمانية معارضة للرئيس أو في حالة عكسية انفراد الرئيس بالسلطة، ودعم باحثون آخرون مقولة "لينز" بالأدلة والأرقام في مقابل تحفظ بعض آخر، فمن هؤلاء من وجد أن متغيرات أخرى تدخل في تحديد العلاقة بين الهيكل الدستوري وآداء واستقرار النظام، ومن ضمن ذلك طبيعة النظام الحزبي وعدد الأحزاب الممثلة في البرلمان، وهنالك من أشار إلى تأثير العوامل البنيوية المحيطة كمستوى التنمية الاقتصادية والدخل الفردي، واستنتج بناء على ذلك أن هذه الأخيرة قد تكون العامل المفسر للنتيجة المشار إليها وليس الأطر الدستورية، وانبرى باحثون آخرون لدراسة تأثير الأنظمة شبه الرئاسية وكذا الفدرالية على استقرار وبقاء النظام الديمقراطي.

واكتشف أن التغيير الجوهري اللازم مؤسساتيا للانتقال الديمقراطي في الجزائر كما في معظم البلدان العربية هو إقامة دولة القانون والمؤسسات، ويقتضي ضمان استقلالية مؤسسات الدولة عن أي وصاية كانت وتحقيق التوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة، مع اختصاص منفرد للقضاء في متابعة تنفيذ القوانين والتحكيم بين الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية والمعنوية، ويتوقف ذلك على إرادة سياسية حقيقية وتعاقد اجتماعي وسياسي جديد، وإلا كانت كل الإصلاحات السياسية مهما اكتست من صفات ديمقراطية حبرا على ورق وشكلا بلا مضمون.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: البيئة الدولية والانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية

تحتل المنطقة العربية موقعا إستراتيجيا يتوسط العالم القديم وتمتد بين آسيا وإفريقيا وتحادي أوروبا، وتشرف على عدة واجهات ومعابر بحرية، ما جعلها مثارا للأطماع الاستعمارية التي خطت الحدود القائمة بين دولها، قبل اكتشاف الثروات من النفط والغاز التي زادت من تكالب القوى الدولية عليها، ليس كمورد للطاقة وحسب وإنما كبيئة استثمار حيوية تذر أرباحا طائلة خاصة منها بلدان الخليج العربي، وتقف المصالح الإستراتيجية وراء العلاقات القوية للقوى الغربية تتقدمها الولايات المتحدة بأنظمة المنطقة، والتي أقيمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في صورة اتفاق "كوينسي" The Quincy Agreement–اتفاق الحماية مقابل النفط–، والذي أبرمه الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" Franklin D. Roosevelt مع الملك السعودي "عبد العزيز آل سعود" على متن البارجة الأمريكية المبحرة في قناة السويس، وحاولت فرنسا في مقابل السطوة الأمريكية أن تبقي المغرب العربي كامتداد حيوي ومنطقة نفوذ لها، وأمام منطق المصالح والنزعة البراغماتية الواضحة التي تحكم العلاقات الغربية بدول المنطقة العربية، يثار التساؤل الوجيه عن صدقية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والغرب عموما في مسعى نشر الديمقراطية، والذي أعلن كتوجه نحو العالم مع نهاية الحرب الباردة وأخذ زخما بالنسبة للمنطقة العربية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث باتت هذه الأخيرة مجالا لتطبيق مشاريع أمريكية وأوروبية للإصلاح السياسي، والتي تنتقد على أنها لم تتجاوز الأنظمة العربية القائمة ولم تحمل شروطا حازمة لإحداث تغيير جذري، وتغلب عليها الهاجس الأمني والتخوف من البديل الإسلامي، وكرست ازدواجية وتناقضا واضحا بين أولوية المصالح ومثالية الخطاب.

المبحث الأول: البعد الدولي في التنظير للانتقال الديمقراطي

يغطي هذا المبحث من الناحية النظرية تأثير العوامل ودور الفواعل الدولية، وكذا التفاعلات والأساليب والآليات المتاحة لنشر الديمقراطية، وكذا التأويلات والخلفيات النظرية لهذا التوجه الدولي، وأبرزها نظرية السلام الديمقراطي التي أثارت الجدل وتعرضت للنقد، ولكنها ضلت صامدة كأهم المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة لسياستها بعد 11 سبتمبر 2001 اتجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي.

المطلب الأول: العوامل والفواعل الدولية في عملية الانتقال الديمقراطي

لم يحظ المستوى الدولي بأهمية كبيرة مقابل التركيز على العوامل الداخلية في جهود التنظير للانتقالات الديمقراطية، والتي واكبت الموجة الثالثة واستندت واستلهمت من خبرات الحالات التي شملتها انطلاقا من

البرتغال عام 1974، حيث هيمنت المقاربات التفسيرية الحتمية Les Approches Déterministes التي ترجع الظاهرة إلى شروط مسبقة كمستوى التنمية الاقتصادية أو للمتغيرات الثقافية، والتي تراجعت لاحقا أمام الطرح المرتكز على خيارات الفواعل النخبوية Volontarisme لاسيما مع إصدار الأجزاء الأربعة من كتاب "الانتقالات من الحكم التسلطي" Transitions From Authoritarian Rule من قبل "غييرمو أودونيل" Guillermo A. O'Donnell وزملائه[1].

ويرجع تهميش المتغيرات الدولية إلى التأثر بسيرورة عمليات الانتقال خلال الموجة الثالثة من جهة، كما أن البعد الدولي تاريخيا تراوح بين الغياب والحضور، فبالرجوع إلى الديناميكية التي قادت بريطانيا إلى الديمقراطية كانت ذلك الصراع الذي انتهى بانتزاع النبلاء الميثاق الأعظم للحريات The Great Charter (Magna Carta) من الملك "جون" King John في 1215م، والذي مهد لظهور الديمقراطية البريطانية الحالية، كما أن الموجة الأولى للدمقرطة التي انطلقت في 1828م كانت نتاج صراع سياسي للنظم الحاكمة مع مجموعات سياسية تطالب بإدراجها في العملية السياسية وإنهاء تهميشها، بينما كان تأثير العوامل الخارجية واضحا خلال الموجة الثانية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حيث كان التدخل الأمريكي بالقوة لفرض نموذجه في ألمانيا واليابان حاسما حتى بالنسبة لإيطاليا[2].

ويعلل تجاهل العوامل الخارجية بسبب ثاني يتمثل في القطيعة التي استمرت لفترة طويلة بين حقلين معرفيين كبيرين ضمن العلوم السياسية هما العلاقات الدولية والسياسة المقارنة، والانتقالات الديمقراطية كانت غالبا من مجالات الاختصاص الثاني الذي يركز على القضايا والظواهر الداخلية للدول، لكن هذا الوضع تغير مع انتقال الموجة الثالثة لدول أوربا الوسطى والشرقية وأيضا آسيا وإفريقيا، حيث أشار المتخصصون في هذه المناطق إلى تعرض هذه الدول لصدمات دولية ناجمة عن تبعيتها السياسية والاقتصادية، بل إن بعض الرواد الذين ركزوا سابقا على المتغيرات الداخلية عمدوا إلى مراجعة نظرتهم السابقة على غرار "لورانس وايتهيد" Laurence Whitehead الذي اعتبر في إحدى كتاباته سنة 2001 أنه من بين 61 بلدا يوصف "حرا" من قبل "بيت الحرية" ثلاثة (3) منها فقط هي السويد وسويسرا وبريطانيا أقامت ديمقراطياتها دون أي تأثير خارجي، أما البقية ومن ضمنها الولايات المتحدة كانت عرضة له بدرجة أو أخرى[3].

[1] Mamoudou Gazibo, "Les aspects internationaux de la démocratisation", Dans : Stéphane Paquin, Dany Deschênes, ***Introduction aux relations internationales : Théories, pratiques et enjeux*** (Montréal : Chenelière Éducation, 2009), pp 295, 296.
[2] Ibidem.
[3] Ibid, pp 296- 298.

ويثير تناول تأثير العوامل الخارجية على التحولات الديمقراطية ثلاثة أسئلة رئيسية، أولها متعلق بالشكل الذي يأخذه هذا التأثير، والثاني بماهية الفاعلين الذين يمارسون هذا التأثير، وأخيرا السؤال المتعلق بالوسائل المعتمدة، ويتصور "وايتهيد" Whitehead وجود ثلاثة أشكال للتأثير الدولي هي "**العدوى**" Contagion أو تأثير نموذج بلد ما في آخر مجاور له، والموافقة Consent من قبل الجهات الفاعلة في الداخل للتوجيهات الدولية، والسيطرة Control باستعمال القوة مباشرة من طرف دولة أو أكثر، ويضيف "فيليب شميتر" Philippe Schmitter المشروطية الديمقراطية Conditionality التي تأخذ صيغتين عبر ربط المساعدات الاقتصادية أو اشتراط عضوية المنظمات الدولية بالتطور المحقق على صعيد الديمقراطية[1].

وحدد كل من "جوان لينز" Juan Linz و"ألفريد ستيبان" Alfred Stepan ثلاثة أبعاد للمتغير الخارجي، هي السياسة الخارجية للدول الأخرى، والإطار القيمي السائد في النظام الدولي في فترات معينة، وأثر العدوى من الخبرات والنماذج السياسية للدول الأخرى[2].

وكان "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington قد أكد من جهته على العامل الذي اصطلح عليه بأثر تكور الثلج Snowballing أو تأثير العرض Demonstration effect، إضافة إلى دور الدول الكبرى وسياساتها الخارجية ويخص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحتى الاتحاد السوفياتي[3].

وتوجد في طرح آخر خمسة أبعاد للعلاقة بين المستوى الدولي والمحلي فيما يخص الديمقراطية، وتتمثل في الروابط الاقتصادية التي تشمل القروض والاستثمارات والمساعدات، والروابط الجيوبوليتيكية ومن ضمنها العلاقات مع الحكومات الغربية والارتباط معها بتحالفات أو في المنظمات الدولية، والروابط الاجتماعية التي تتشكل من خلال السياحة والهجرة واللجوء، وكذا تعليم بعض النخب في الغرب، والروابط

---

[1] Laurence Whitehead, "Three International Dimensions of Democratization", in Laurence Whitehead Ed, ***The International Dimensions of Democratization: Europe and the America***s (New York: Oxford University Press, 2001), pp 3-25.
Philippe C. Schmitter, "The Influence of the International Context Upon the Choice of National Institutions and Policies in Neo-Democracies", in Whitehead, Ibid, p 30.

[2] داليا رشدي، "البعد المنسي: تأثير المتغير الخارجي في صراعات المراحل الانتقالية للثورات"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية : اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية***، العدد 190، المجلد 47 (أكتوبر 2012)، ص 17.

[3] هانتجتون، ترجمة: علوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-177،
عبد الغفار رشاد القصبي، ***التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع*** (القاهرة: مكتبة الآداب، ط 2، 2006)، ص 93.
Huntington, "Democracy's Third Wave", Op. cit, pp 13-17.

الاتصالية من خلال وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والإنترنت واختراق وسائل الإعلام الغربية، والروابط عبر الوطنية للمجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية والدينية والحزبية[1].

وتشير الأدبيات إلى أطراف متعددة ومتنوعة فيما يخص الفاعلين الدوليين الذين يتحكمون في ميكانيزمات نشر الديمقراطية عبر العالم، حتى من الأفراد اللاجئين سياسيا والمغتربين، إلى جانب الدول الغربية منها خصوصا، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الطابع السياسي كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمنظمات المالية على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمات دولية أخرى، ووطنية حكومية وغير وشبه حكومية غربية أساسا (على غرار المنحة القومية للديمقراطية National Endowment for Democracy الأمريكية)، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر عدوى النضال الديمقراطي بين الدول، فيما تتراوح الوسائل المعتمدة حسب "دافيد غوردن" David Gordon بين اعتماد سياسة العصا القائمة على العقوبات وسياسة "الجزرة" أو الحوافز في شكل منح وهبات مالية، وأخيرا الجهود الدبلوماسية التي يعول فيها على القوة الرمزية القيمية للديمقراطية، وبذلك فإن ثمة العديد من الزوايا كما يؤكد "شميتر" Schmitter التي من خلالها يمكن تناول المتغيرات الدولية المؤثرة في إقامة وترقية الديمقراطية[2].

وتعد الدول الوحدات الأساسية الفاعلة في العلاقات الدولية بحسب المنظور الواقعي الأهم والأكثر رسوخا في الحقل المعرفي المتخصص في هذا المجال، وترتبط الضغوط والسياسات الخاصة المؤثرة على العمليات الانتقالية بذلك أساسا بالسياسات الخارجية للقوى الدولية التي تزايد تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان النامية بعد نهاية الحرب الباردة، فتغير بنية القوة في النظام الدولي كان عاملا حاسما في بروز التوجه لعولمة اقتصاد السوق والديمقراطية اللبرالية باعتبارهما يمثلان النموذج الأصلح، وظهرت في هذا السياق مفاهيم مستحدثة كمفهوم "التدخل الإنساني" و"التدخل من أجل الديمقراطية"*، والذين يعبران عن

---

[1] Steven Levitsky, Lucan A. Way, "International Linkage and Democratization", ***Journal of Democracy***, Vol. 16, No. 3 (July 2005), pp 22, 23.

[2] Gazibo, Op. cit, p 298.

* ومن أبرز أمثلة التدخل لاستعادة الديمقراطية ذلك الذي قامت به قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في هاييتي في 19 سبتمبر 1994 وبترخيص من الأمم المتحدة لأول مرة حيث استند إلى قرار مجلس الأمن 940 التاريخي الصادر بموافقة أعضاء المجلس الإثني عشر في جويلية من ذات السنة، وعلى إثره غادرت القيادة العسكرية الانقلابية البلد ليعود الرئيس المنتخب شرعيا "جان برتران أريستيد" Jean-Bertrand Aristide إلى منصبه في 15 نوفمبر، ويقوم مجلس الأمن برفع العقوبات التي سلطها على هذا البلد، ارجع إلى:

محمد علي مخادمة، ***واجب التدخل الإنساني*** (إربد: دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 127.

مجلس الأمن، "القرار 940"، محمل من الرابط:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/312/20/PDF/N9431220.pdf?OpenElement

أحدث أوجه ودوافع التدخل المباشر المعلنة وأكثرها حدوثا منذ عقد التسعينيات[1]، والتي وجدت لها القوى الدولية سندا في القانون الدولي بمقتضى ما ينص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة للحفاظ على الأمن الدولي أو استعادته، حيث اعتبرت انتهاكات حقوق الإنسان والانقلابات على الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا تهديدات للأمن الدولي تستدعي التدخل عسكريا في بعض الحالات لإنهائها[2].

ولم يكن مثل هذا التوصيف وهذه الإجراءات قبل نهاية الحرب الباردة متاحة على نحو سهل، لقد كان هناك التزام كبير بمبدأ "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول الذي تكرس في القانون الدولي منذ اعتماده في معاهدة "واستفاليا" 1648، وقد أقره ميثاق الأمم المتحدة من خلال مادته الثانية في فقرتها السابعة: "**ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع**"، غير أن نفس الميثاق ومن خلال ما ورد في الفصل السابع سمح لمجلس الأمن أن يدعو للتدخل العسكري لحفظ السلم والأمن الدوليين، واجتمع مع نهاية الحرب الباردة عامل غياب التنافس بين القوى العظمى مع تزايد النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، فلم يعد مبدأ عدم التدخل ولا استغلال "حق الفيتو" في مجلس الأمن حائلا أمام التدخلات الأمريكية خاصة، والتي مع أنها لا تمثل أحداثا جديدة أو طارئة فإنها باتت تتم أساسا بمسوغ الأغراض الإنسانية أو لحماية الديمقراطية، حيث أدرجت هذه القضايا في الأجندة الدولية والأممية كأهم التهديدات للسلم والأمن الدوليين، والتي يمكن التعامل معها بمقتضى ما نص عليه الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة من إجراءات عقابية تصل إلى حد التدخل العسكري[3].

ولا يدعم السجل الدولي كثيرا الادعاء بأن الديمقراطية يمكن أن تأتي عن طريق قوة عسكرية خارجية، وبالتغاضي أيضا عن أن التدخلات الخارجية تخضع لمعايير انتقائية من ضمنها المصلحة ووجود احتمالات كبيرة لنجاحها بخسائر قليلة، يرى المتشيعون للفكرة أن عمليات التدخل العسكري لا يمكن أن تنجح في إقامة أنظمة ديمقراطية أو استعادتها أيضا بالاكتفاء بإزاحة الحاكم أو "الرجل الشرير" Evil

---

[1] رشدي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] لاري دايموند، ***روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة***، ترجمة: عبد النور الخراقي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 212.

[3] Karin Von Hippel, ***Democracy by Force: US Military Intervention in the Post-Cold War World*** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p 4.

الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ص 6، عبر الرابط:
https://www.mfa.gov.eg/Lists/Treaties/Attachments/1989/un_charter_ar.pdf

Man، بل ينبغي أن تولى أهمية قصوى لإعادة بناء نظام الحكم ككل ومعه عملية بناء السلام التي لا تقف عند العمل العسكري وتستدعي تحقيق التكامل مع الهيئات المدنية في هذا المجال[1].

إن دور الدول في دعم وتعزيز الديمقراطية لا يقف عند التدخل بالقوة أو استعمال التهديد والعقوبات، فالمؤتمرات والمنتديات والاتفاقيات الدولية من أوجه التفاعلات بين الدول التي ساهمت في نشر الديمقراطية، فتاريخيا كما يقدر "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington كان لمؤتمر هلسنكي 1975 حول الأمن والتعاون في أوروبا والاتفاق الذي صدر عنه وما تبعه من مؤتمرات ووثائق نصت على مزيد من الالتزام بحقوق الإنسان تأثير على تطور الديمقراطية في أوربا الشرقية[2]، وبحلول عقد التسعينيات شاعت المؤتمرات التي تمثل الديمقراطية بعدا صريحا في تسمياتها وجداول أعمالها على غرار المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة[3]، ومع مطلع القرن الواحد والعشرين جمع المنتدى العالمي المعروف بمجتمع الديمقراطيات Community of Democracies (CoD) في شهر جوان من سنة 2000 ممثلين عن 120 دولة بوارسو–بولندا، واعتمد إعلان وارسو Warsaw Declaration الذي ألزم البلدان بالعمل سوية لنشر الديمقراطية وتوطيدها[4].

وقد تهيأ أمام الفواعل والعوامل الدولية المختلفة ظرف موات جدا مع نهاية الحرب الباردة التي اعتبرت نصرا للديمقراطية اللبرالية بتصاعد المد الديمقراطي للموجة الثالثة بتعبير "صامويل هانتنغتون" Huntington مع نهاية عقد الثمانينيات ليصل عدد الدول التي يمكن اعتبار أنظمتها ديمقراطية أو "حرة" وفق تصنيف "بيت الحرية" بحلول العام 1990 إلى رقم غير مسبوق وهو 65، والتي يفوق عدد سكانها المليارين مع انضمام عشر (10) دول أخرى إلى القائمة بمضي سنة، وهي الظاهرة التي يمكن عدها حسب "لاري دايموند" Larry J. Diamond "عولمة للديمقراطية"، بفعل الانتشار شبه الكوني للحركات المطالبة بالحرية السياسية وبالمشاركة والتمثيل والمحاسبة، ما غمر الديمقراطيين بالتفاؤل، وإن كانت لغة الأرقام مضللة وتخفي وراءها كثيرا من مظاهر الهشاشة بالنسبة للمؤسسات والمعايير الديمقراطية في البلدان النامية[5].

[1] Von Hippel, Op. cit, pp 168- 185.

[2] هانتنجتون، مرجع سابق، ص ص 156، 157.

[3] عبد اللطيف، في الحص، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[4] سورنسن، مرجع سابق، ص 122.

[5] لاري دايموند، "عولمة الديمقراطية"، في لتشنر، بولي، مرجع سابق، ص ص 429، 430.

ويمكن تفسير انتشار الديمقراطية على هذا النحو وإرجاعه أيضا إلى العامل الذي يطلق عليه "هانتنغتون" S. Huntington "أثر كرات الثلج" أو العرض، وهو أقوى حسبه في البلدان الأقرب جغرافيا والأكثر تشابها ثقافيا، فتأثير بعض النماذج الجهوية كان واضحا بالنسبة لبعض الباحثين حيث بانتقال "بولونيا" إلى الديمقراطية مست العدوى بلدان أوربا الشرقية المجاورة لها التي ساهمت في تأثير أوسع داخل الكتلة السوفياتية السابقة، ويرى "دايموند" L. Diamond أن التأثير كان واضحا ومباشرا أكثر للتغيير في الفلبين أين أطاحت سلطة شعبية بالرئيس "ماركوس" Ferdinand Marcos على النظام في كوريا الجنوبية باعتماد دستور ديمقراطي[1].

واستمرت الظروف الدولية في تعزيز أهمية العامل الخارجي للدمقرطة مع تبلور توجه دولي لتأكيد القيمة العالمية للديمقراطية، وهو ما تجسد على مستوى الأمم المتحدة مثلا من خلال العديد من الخطوات، فقد أشار أمينها العام في تقريره الموجه للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (1996) إلى أن الديمقراطية مفهوم أساسي ضمن ميثاق الأمم المتحدة ولو أنها لم ترد فيه لفظا فإنه تضمنها معنا، ومنذ عام 1988 الذي عرف صدور قرار خاص بتفعيل إجراء انتخابات دورية وحقيقية اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويا قرارا على الأقل ذو علاقة بالديمقراطية ودعمها عالميا، وأبرزها القرار 96/55 في ديسمبر 2000 تحت عنوان "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" الذي دعا الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية عبر تكريس مبادئ التعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ودورية الانتخابات وغيرها، والقرار 13/58 في 2003 الذي أعلنت الجمعية العامة فيه التزامها بتشجيع وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، مع التنويه باحترامها لإرادة الشعوب وسيادة الدول وعدم وجود نموذج واحد للديمقراطية فهي لا تخص بلدا أو منطقة ما وإنما هناك فقط قواسم مشتركة بين الأنظمة الديمقراطية، وكان ذلك تجسيدا لقرارها رقم 56/96 في 2001 بتقوية الدعم المقدم من الأمم المتحدة لجهود الدول الأعضاء في توطيد الديمقراطية، وهو ما قاد إلى الإعلان عن إنشاء "صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية" United Nations Democracy Fund (UNDEF) في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2005، كما أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارات عديدة في هذا الصدد من ضمنها القرار رقم 2000/47 الذي يركز على تحسين مسارات الديمقراطية وعمل المؤسسات والأجهزة من خلال الإطار القانوني والإداري، والقرار رقم 2001/36 الذي

[1] نفس المرجع، ص 435.

Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 48.

يتناول موضوع التنمية الديمقراطية من منظور أوسع يتعلق بتجسيد التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان[1].

وتساهم منظمة الأمم المتحدة في قضية إشاعة الديمقراطية عبر العالم من خلال الصناديق والبرامج والوكالات التابعة لها، وأبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme الذي اعتبر من خلال تقريره عن التنمية البشرية لسنة 2002 أن المشاركة الديمقراطية تمثل غاية محورية وفي الوقت ذاته ركيزة لتحقيق التنمية البشرية، وأكد التقرير أن السياسة الديمقراطية جد مهمة للتنمية عامة كما للاقتصاد، ويذكر "وولاك" Wollak أن النسبة المخصصة من ميزانية البرنامج للديمقراطية والحكم ارتفعت بشكل مطرد إلى ما يقارب 40% خلال العشرية الأولى من القرن الجديد، وذلك على الرغم من إنشاء مكتب الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية UN's Electoral Assistance Bureau (EAB) وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF) خصيصا لدعم الديمقراطية[2].

ويبرز دور الأمم المتحدة وبرنامجها للتنمية في تعزيز الديمقراطية من خلال مهماتها لدعم السلام في الدول التي شهدت نزاعات مسلحة منذ التسعينيات، حيث أصبح إرساء الحكم الديمقراطي محورا أساسيا لجهود حفظ وبناء السلام التي تربط بتحقيق التنمية المستدامة، ليتوسع البعد السياسي للتدخلات الأممية الذي لم يعد منحصرا في المساعدة والمراقبة الانتخابية[3].

لقد تراجعت أهمية المبادئ التي قام عليها النظام الدولي منذ صلح "واستفاليا" كمبدأ "السيادة" و"عدم التدخل" مع نهاية الصراع الذي ميز مرحلة الثنائية القطبية، وأصبحت المنظمات الدولية الكبرى التي ينظر إليها كفواعل وفي نفس الوقت تعتبر وسائل بيد القوى الدولية تعطي الأولوية لمعايير حقوق الإنسان، والتي اكتست صبغة الشمول والعالمية ومن ضمنها الحق في الديمقراطية بموجب المادة 21 في فقرتها الثالثة من الإعلان العالمي (1948)، حيث باتت مستعدة لفرض هذه الأخيرة في الدول التي تبدي عدم الالتزام أو "المارقة"، ودعم الدول التي توصف بالضعيفة أو "الفاشلة" التي تواجه مشاكل اقتصادية أو نزاعات داخلية، وذلك من خلال استعمال القوة الذي تم بتفويض من مجلس الأمن وغالبا وفق مبدأ "التدخل الإنساني" الذي يجد إسناده في الفصل السابع من ميثاق "الأمم المتحدة"، أي في إطار تدابير حفظ السلم والأمن الدوليين وهناك أمثلة تضرب في هذا المجال بحالات "كوسوفو" و"تيمور الشرقية"

[1] عبد اللطيف، في الحص، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 95- 97.

[2] Kenneth Wollack, "Assisting Democracy Abroad: American Values, American Interests", ***Harvard International Review***, Vol. 32, No. 3 (Fall 2010), p 22.

[3] Carlos Santiso, "Promoting Democratic Governance and Preventing the Recurrence of Conflict: The Role of the United Nations Development Programme in Post-Conflict Peace-Building", ***Journal of Latin American Studies***, Vol. 34, No. 3 (August, 2002), pp 555-586.

و"هاييتي" والأحدث منها "أفغانستان" و"العراق"، فقد تبلور توجه يجعل الجهود الدولية لحفظ السلام في أعقاب النزاعات المسلحة منصبة بشكل متزايد على التحديات التي تواجه بناء الدولة وممارسة الحكم، ومن أساليب المنظمات الدولية أيضا ممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على القوى الداخلية كما يشير إليه "بيفهاوس" Pevehouse، ومن أوجهها المشروطية الديمقراطية Conditionnalités Démocratiques باشتراط المنظمات للالتزام بالديمقراطية نظير الحصول على عضويتها والاستفادة من مساعداتها[1].

ويكتسي دور المنظمات الدولية في نشر الديمقراطية أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى أن جل الدول منضوية إلى منظمات دولية عالمية وإقليمية مختلفة للعمل على تنسيق السياسات وتكاملها ومعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تتعدى النطاق المحلي للدولة الواحدة، وباتت غالبية هذه المنظمات تجمع على ضرورة تفعيل معايير حقوق الإنسان والديمقراطية، كما أن الدول التي تختبر عمليات انتقالية يزيد إقبالها على الانضمام لهذه المنظمات كما يجادل "إدوارد مانسفيلد" Edward D. Mansfield و"جون بيفهاوس" Jon C. Pevehouse ، والتي يقف عملها على دفع الأنظمة نحو ترسيخ الديمقراطية على آليتين تتمثلان أساسا في اشتراط التزامات ومعايير وتقديم مساعدات للأنظمة في المرحلة الانتقالية التي تتسم بتفشي الشكوك وعدم الاستقرار، وتطرح إشكالية مصداقية القادة السياسيين خصوصا وأن بعضا من الأنظمة قد تبادر إلى إجراء إصلاحات لتعزيز قوتها ووجودها دون أن تكون لها أي نية لاستكمال مسار التغيير نحو إرساء ديمقراطية حقيقية، وبهذا فإن المنظمات الدولية قد تمثل صمام الأمان الذي يمنع الانحراف ويوفر الدافع لقادة الدول للوفاء بالتزاماتهم وحفزهم لمواصلة الإصلاحات، وذلك من خلال إجراء تقييم مستمر للجهود المبذولة ومستوى التقدم الحاصل مقارنة بالمعايير ونشرها في تقاريرها، حيث يرتبط قبول العضوية بتقديم مؤشرات إيجابية ويكون للتقييم السلبي ضريبة اقتصادية باهظة بالنسبة للأعضاء بمنع الدعم وتمويل الاستثمارات، ومن المحتمل أيضا أن يؤدي الإخلال بالالتزامات إلى عقوبات تصل إلى تعليق العضوية أو الطرد من المنظمة[2].

---

[1] Laurence Whitehead, "Entreprises de Démocratisation: Le rôle des Acteurs Externes", ***Critique Internationale***, N° 24 (Juillet 2004), pp 109- 111.

Jon C. Pevehouse, "Democracy from the Outside-In? International Organizations and Democratization", ***International Organization***, vol. 56, No. 3 (Summer 2002), p 519.

إليزابيث سكونز، "تمويل الأمن في سياق عالمي"، في ***الكتاب السنوي 2005 التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي***، ترجمة: حسن حسن، عمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 437.

[2] Edward D. Mansfield, Jon C. Pevehouse, "Democratization and International Organizations", ***International Organization***, Vol. 60, No. 1 (winter 2006), pp. 137-167.

ويقدم الباحثان "مانسفيلد" و"بيفهاوس" بعض الأمثلة عن دور المنظمات في تعزيز الديمقراطية، من ضمنها أن منظمة الدول الأمريكية (OAS) أجبرت زعيم الانقلاب في غواتيمالا على التنحي بعد انقطاع الحكم الديمقراطي عام 1993، وفي وقت أقرب قام الاتحاد الأوروبي (EU) بتشديد اشتراطاته في اتفاق الشراكة مع سلوفاكيا بعد تجاوزات الرئيس "فلاديمير ميسيار" Vladimir Meciar إزاء الأقلية المجرية في سلوفاكيا وتجاه المعارضة وإخلاله بالمعايير الأوروبية، ولم يكتفي أصحاب القرار الأوروبي بذلك بل قاموا أيضا بإسقاط اسم سلوفاكيا من القائمة الأولى للبلدان المرشحة للعضوية، والتي بعد وصول "ميكولاس دزوريندا" Mikulas Dzurinda للحكم في أكتوبر 1998 جعلت من أولوياتها السياسية الوفاء بالتزامات دخول الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، ويرى الباحثان أن الاتحاد الأوروبي وتحديدا من خلال المجلس الأوروبي عمد عموما إلى تطبيق شروط عضويته بحزم، حيث يقوم المجلس بإصدار تقارير دورية عامة عن مدى التقيد بالتزامات حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

ويعتبر الباحثون أن تأثير المنظمات الدولية ووسائل الترغيب والضغط التي تستخدمها لدعم الديمقراطية ظهر بوضوح مع انطلاق الموجة الثالثة في جنوب أوروبا من خلال دور "المجموعة الأوروبية"European Community، فبالنسبة لشميتر P. Schmitter تجنب الدمقرطة في هذه المنطقة لم يكن ممكنا لكونها محاطة بشبكة معقدة من المؤسسات الإقليمية والتبادلات التجارية والضغوط السياسية والاتفاقيات الدولية[2]، حيث أن الدوافع الاقتصادية للانضمام إلى المجموعة كما يوضح "هانتنغتون" S. Huntington كانت عاملا حاسما للدمقرطة في اليونان والبرتغال وإسبانيا، فقج سار الانتقال إلى الديمقراطية والانضمام للمجموعة جنبا لجنب، ومثل الانضمام للمجموعة في نفس الوقت حائلا دون العودة للتسلطية[3]، ففي حالة اليونان تم تعليق اتفاقية الشراكة بسقوط النظام الديمقراطي في 1967 ما اعتبر من قبل المتخصصين سببا رئيسا في إضعاف النظام العسكري واسترجاع الديمقراطية في 1973[4]، وفي تقدير باحثين يعتبر الإتحاد الأوروبي من أنجح المنظمات من خلال مقاربته المتبعة في دعم الديمقراطية، والتي استمرت من خلال عملية توسعة الاتحاد مع الدول الراغبة في الالتحاق، ويضرب المثال التركي كدليل والاشتراطات التي وضعت على هذا البلد، وإن كانت هذه الأخيرة تمحورت على الحقوق الفردية وعلى جوانب ثقافية كما كتب "مامودو مازيبو" Mamoudou Gazibo، وهو النهج الذي

[1] Ibid, p 143.
[2] Gazibo, Op. cit, p 301.
[3] هانتنجتون، ترجمة: علوب، مرجع سبق ذكره، ص 154، 155.
[4] Pevehouse, Op. cit, p 524.

جرى اقتفاؤه بعد ذلك في منظمات إقليمية أخرى كالاتحاد الإفريقي بسياسته المعتمدة سنة 2000 في "لومي" بجمهورية الطوغو القائمة على عدم الاعتراف بالأنظمة التي تأتي بها الانقلابات[1].

ويرى جل الباحثين الذين تطرقوا للعوامل الدولية للدمقرطة أن المؤسسات المالية الدولية من أكثر المنظمات المؤثرة في هذا المجال، وتحديدا صندوق النقد الدولي (IMF) إضافة إلى البنك الدولي (WB)، فمنذ بروز أزمة المديونية في المكسيك (في منتصف سنة 1982 أعلنت الإفلاس) ودول أمريكية لاتينية والتي ترافقت مع التحولات السياسية بالمنطقة واعتبرت معوقا للديمقراطية، أصبحت المؤسستان تتدخلان في قضية دعم التوازنات المالية والاقتصادية للدول النامية عبر العالم في إفريقيا وأوربا الشرق وفي شرق آسيا بعد أزمة 1997 لمسؤوليتها في إدارة المفاوضات مع الجهات المانحة، وكان ذلك من خلال مشروطية اقتصادية تربط المساعدات بإجراء تعديلات وإصلاحات اقتصادية عبر الخضوع لبرامج التعديل الهيكلي Structural Adjustment Programs، والتي كانت ذات توجه لبرالي محض قائمة على الحد من تدخل الدولة وتحرير الأسواق وفتحها على التبادل الدولي وخصخصت المؤسسات العمومية، وقد خلفت نتائج اجتماعية سلبية بالزيادة السريعة للأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإنفاق على الخدمات العامة، ما عرضها للنقد من طرف الخبراء، لتتدعم حزمة الاشتراطات بعناصر سياسية قائمة على افتراض التداخل بين الديمقراطية والتنمية حيث باتت هذه المؤسسات تشدد على ضرورة الالتزام بمعايير "الحكم الراشد" good governance[2]، وهو مصطلح استخدم سنة 1989 من طرف البنك الدولي في تقرير له حول دول إفريقيا جنوب الصحراء أين شخصت أزمة المنطقة كأزمة حكم[3].

وروجت على المستوى الدولي مقاربة تقرن أهداف التنمية والأمن بفعالية الحكم وتقر بالتداخل بين هذه الأبعاد، وتستند إلى تصور أعمق لهذه المفاهيم من منطلق محورية الإنسان كغاية نهائية للجهود المبذولة على هذه الأصعدة، وبرز كنتيجة مفهوما الأمن الإنساني والتنمية البشرية، حيث تبلورت رؤية أوسع للمخاطر والتهديدات التي يواجهها البشر على الحياة والممتلكات والبيئة، والتي تهتم بمعالجة الأسباب قبل النتائج والانعكاسات، فالنمط السائد للنزاعات المسلحة في فترة ما بعد الحرب الباردة هو النزاعات الداخلية التي لها علاقة غالبا بالمشاكل الاقتصادية المتمثلة في الفقر وسوء توزيع الثروة والصراع على الموارد

[1] Gazibo, Op. cit, p 301.

[2] Susan Senior Nello, "The Impact of External Economic Factors: The Role of the IMF", in Jan Zielonka, Alex Pravda (Eds), ***Democratic Consolidation in Eastern Europe: International and Transnational Factors*** (New York: Oxford University Press, 2001), pp 79, 80.
Karen L. Remmer, "The Political Impact of Economic Crisis in Latin America in the 1980s", ***The American Political Science Review***, Vol. 85, No. 3 (September 1991), p 778.
سورنسن، ترجمة: البطاينة، مرجع سابق، ص ص 134، 135.

[3] Carlos Santiso, "Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality", ***The Georgetown Public Policy Review***, Vol. 7, No. 1 (Fall 2001), p 5.

الطبيعية، والتي تتعدى مشاكلها حدود الدول التي تقوم فيها من خلال تدفق اللاجئين وتهريب الأسلحة والآفات الاجتماعية المختلفة، وقد احتلت قضية الإرهاب العابر للحدود القومية مكانة محورية ضمن المخاطر الأمنية المطروحة على المستوى الدولي لاسيما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل كل ذلك لم تعد حلول مواجهة التهديدات الأمنية عسكرية فحسب برغم تدخلات الولايات المتحدة وحلفائها تحت مظلة الناتو وخارجها وبحجة الأغراض الإنسانية والحرب الاستباقية على الإرهاب، فالتصورات المحدثة تقول بوجود ارتباط بين التنمية والأمن والحكم[1].

لقد بات التوجه الدولي المعلن لدعم الديمقراطية يبرر له أكثر فأكثر بتحقيق الأمن[2]، وذلك بالمفهوم الواسع للأمن غير التقليدي Non Traditional Security، الذي يرتبط برؤية جديدة للتهديدات غير المتعلقة فقط بالعدوان العسكري والمسلح على أركان الدولة من الخارج أو الداخل، حيث يتمحور أكثر حول أمن الأفراد والجماعات والمجتمع في مواجهة تهديدات تشمل الجريمة المنظمة، والتدهور البيئي، وأزمات نقص الموارد، والكوارث الطبيعية، والانتشار الوبائي، وغيرها من المخاطر على وجود وسلامة الإنسان، والتي لا تعتبر جديدة من حيث وجودها وتأثيراتها وإنما من حيث إدراكها وتعريفها كتهديدات للأمن[3]، ويتماشى الطرح الذي يقرن بين مسعى تعزيز الديمقراطية وغاية حفظ الأمن على المستوى الدولي مع تصورات نظرية تفترض التداخل بين المشكلات المحلية والدولية، كما نظر "روبرت بوتنام" Robert D. Putnam[4]، وأيضا "جون بيرتن" John W. Burton، والذي كان من السباقين لبلورة تصور يقرن بين الأمن الداخلي والدولي، إذ يعتبر أن الأزمات الداخلية المختلقة كعنف الشوارع والإرهاب وغياب العدالة والفساد، والمترتبة أساسا عن فشل النظام ومأزق الديمقراطية بضعف الشرعية وغياب المشاركة الفعالة، من شأنها التأثير على سلوك الدول الخارجي كما تجعلها عرضة لتدخلات القوى الكبرى[5].

وتذكر أيضا أسماء أخرى لكنها قليلة ربطت في إسهاماتها النظرية في حقل العلاقات الدولية بين المستويين المحلي والدولي، ومن بينها "جيمس روزناو" James Rosenau (1969) الذي تطرق إلى اختراق الأنظمة السياسية المحلية من قبل فواعل سياسية أخرى محلية ودولية، كما قام "جوناثان ويلكنفيلد"

---

[1] سكونز، المرجع السابق، ص ص 436-441.

[2] Laurence Whitehead, "The international politics of democratization from Portugal (1974) to Iraq (2003)", in Nuno Severiano Teixeira, ***The International Politics of Democratization: Comparative perspectives*** (New York: Routledge, 2008), pp 11-16.

[3] مالك عوني، "رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، ***مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية***، المجلد 46، العدد 186 (أكتوبر 2011)، ص ص 3، 4.

[4] Robert D. Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games", ***International Organization***, Vol. 42, No. 3 (Summer, 1988), pp 427-460.

[5] John W. Burton, ***Global Conflict: The Domestic Sources Of International Crisis*** (Brighton: Wheatsheaf Books, 1984), pp 173, 174.

Jonathan Wilkenfeld في دراسته مع "دينا زينيس" Dina Zinnes (1973) بتحليل الارتباط بين النزاعات الداخلية والخارجية، وهي المرجعية النظرية التي وجدها "جون بيفهاوس" Jon C. Pevehouse وهو يبحث عن إسناد عمله المتعلق بدور المنظمات الدولية الإقليمية في دعم الانتقالات الديمقراطية وترسيخها، وأشار إلى غياب مرجعية نظرية متماسكة تدعم دراسة دور العوامل الدولية في إرساء الديمقراطية واستدامتها، وذلك في حقل السياسة المقارنة حيث لم تتمكن الأدبيات في هذا المجال بعد التراجع عن استبعاد المستوى الدولي من نطاق تحليلها من بلورت نظريات أساسية والتوصل إلى نتائج تجريبية عبر وطنية عن العلاقة بين العوامل الدولية والانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها، وينطبق الأمر نفسه على حقل العلاقات الدولية بشكل عام، وفي إطاره النظريات المتعلقة بالمؤسسات الدولية التي ركزت على تأثيرها في المستوى الدولي من خلال الحرب أو التعاون الدولي دون تداعياتها الداخلية، كأعمال "روبرت كيوهان" Robert O. Keohane و"جون ميرشهايمر" John J. Mearsheimer، ورغم الإسهامات القليلة التي برزت بعد ذلك عن تأثير المؤسسات في السياسة الداخلية من قبل "دانيال دريزنر" Daniel W. Drezner و"هيلن ميلنر" Helen V. Milner و"جوديت غولدستاين" Judith L.Goldstein، والتي ركزت على الأنظمة الديمقراطية المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية[1].

المطلب الثاني: نظرية السلام الديمقراطي كخلفية لجهود نشر الديمقراطية

تعد نظرية "السلام الديمقراطي" Democratic Peace Theory من أهم الخلفيات النظرية التي استخدمت في تبرير نشر الديمقراطية، وهي من روافد اللبرالية في العلاقات الدولية، والتي بعثت من جديد بعد أن أرسيت دعائمها من قبل "إيمانويل كانط" Immanuel Kant (1724–1804) خصوصا من خلال مقاله بعنوان: "السلام الدائم" Perpetual Peace سنة 1795، حيث يعتبر أن الحكومات التمثيلية تصادفها موانع مؤسساتية للجوء إلى الحرب نتيجة فصل السلطات والرقابة الشعبية على قرارات المسؤولين، على عكس الحال في دول لا يكون الرعايا فيها مواطنين، فشن الحرب يكون بسيطا وقد يخضع لمزاج الحاكم الذي لا يتصور أنه سيضحي بمستوى معيشته المترف في حال الحرب، وتتجه الدول ذات الدساتير الجمهورية للقيام بخطوة أخرى لضمان أمنها المستمر، بحيث تتعاهد على الالتزام بقانون "كوزموبوليتاني" أو "عالمي" Cosmopolitan Law كما يطلق عليه "كانط"، وقوامه قواعد التبادل التجاري ومعاهدات حقوق الإنسان وغيرها وتشكيل ما يمكن تسميته "فدرالية سلمية"، وهو الطرح الذي تبناه لاحقا الرئيس الأمريكي

[1] Jon C. Pevehouse, ***Democracy from Above: Regional organizations and democratization*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp 1, 2, 6.

"وودرو ويلسون" Woodrow Wilson[1]، هذه النظرية التي يمثلها من المعاصرين "مايكل دويل" Michael Doyle و"بروس راسيت" Bruce Russet الذين دافعا عن فرضية أن الديمقراطيات تميل إلى السلام، وأنها كما لاحظ "دين بابست" Dean Babst أولا في سنة 1964 في الغالب لا تحارب بعضها، ووقفا في وجه المشككين خاصة أتباع الاتجاه الواقعي الذين يستبعدون أن تنعكس الديمقراطية الداخلية على المستوى الدولي[2].

وقد أثار هذا الطرح جدلا واسعا لم يقف عند مجرد المصادقة والتفنيد، بل راحت الدراسات تحشد الدلائل الكيفية والإحصائية خاصة لتسند هذا الاتجاه أو ذاك، فمن الدراسات الأقدم المؤيدة له يمكن ذكر عمل "كوينسي رايت" Quincy Wright الذي أشار إلى أن النظم الديمقراطية أكثر ترددا في دخول الحرب لكنها ليست مطلقا أقل ضراوة في خوضها إذا دخلتها، ويمكن الإشارة أيضا إلى دراستي الزوج "ستيفن سالمور" Stephen A. Salamore و"باربرا سالمور" Barbara G. Salamore اللتين اشتملتا على بيانات عن الدول خلال الفترة من 1900 إلى 1960، وأيضا دراسة "رومل" Rudolph Joseph Rummel التي توصلت إلى أنه بين 1976 و1980 كان تورط الدول الحرة في الحرب بنسبة 24% مقابل 26% بالنسبة للدول الحرة جزئيا، و61% للدول غير الحرة[3].

وتوصل "بروس راست" Bruce Russet من دراسة جمعته مع "زييف ماوز" Zeev Maoz إلى أنه لم تحدث أي حروب بين دولتين ديمقراطيتين منذ عام 1815، ويفسران ذلك بسببين، أولهما قيمي Normative والآخر هيكلي/مؤسسي Structural، فمن ناحية القيم تكرس النظم الديمقراطية معايير المنافسة السياسية السلمية وحل الخلافات عبر الحلول الوسطية عوض التخلص من الخصم، ما يخلق مناخا للتعايش المشترك والإحساس العميق بالاستقرار على المستوى الفردي والمجتمعي والقومي، على عكس الحال في النظم غير الديمقراطية حيث تأخذ العملية السياسية شكل المباراة الصفرية التي يحصل

---

[1] جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في بيليس، سميث، مرجع سابق، ص ص 428، 429.

تيموثي دن، "اللبرالية"، نفس المرجع، ص 319.

بروس راسيت، "اللبرالية"، في تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، ***نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع***، ترجمة: ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016)، ص 254.

Bruce Russett, ***Grasping the Democratic Peace: Principles For a Post–Cold War World*** (New Jersey: Princeton University Press, 1993), p 4.

[2] Bruce Russett, et al, "The Democratic Peace"***, International Security***, Vol. 19, No. 4 (Spring 1995), pp. 164-184.

Alan Gilbert, ***Must Global Politics Constrain Democracy? Great-Power Realism, Democratic Peace, and Democratic Internationalism*** (New Jersey: Princeton University Press, 1999), p 4.

سورنسن، ترجمة: البطاينة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[3] نفس المرجع، ص 197.

سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق؟"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 15 (صيف 2007)، ص 151.

فيها الفائز على كل القيم ويعدم فرص منافسه تماما، فيتم بذلك اللجوء إلى أدوات العنف و القمع لحسم الخلافات السياسية، ما يخلق مناخا من الخوف وانعدام الثقة داخل دوائر الحكم وخارجه، وتنعكس القيم في كلتا الحالتين على السلوك الخارجي للدولة، أما التفسير المؤسساتي فيرتبط بالقيود التي تفرضها الديمقراطية على قرار الحرب الذي يتطلب المرور بإجراءات للحصول على تأييد الشعب من خلال ممثليه المنتخبين في الهيئة التشريعية وإقناع مختلف أطياف الرأي العام، وهو ما يحتاج وقتا يمكن أن يفسح المجال للدبلوماسيين للتسوية السلمية للنزاع قبل اللجوء للحرب، على عكس الحال في الدول غير الديمقراطية حيث يكون قرار الحرب ارتجاليا خاضعا لرؤية وحتى مزاج شخصي في غياب أي قيود مؤسسية[1].

لكن دراسات أخرى فندت فكرة أن الديمقراطيات أكثر سلمية، فمن خلال دراسة شملت فترة أطول من تلك التي قام "رومل" بتغطيتها والتي اعتبرت نقطة ضعف في عمله، بحث "ملفين سمول" Melvin Small و"دافيد سينغر" J. David Singer الحروب التي وقعت بين 1816 و1965 فلم يجدا اختلافا يذكر بين الديمقراطيات وغيرها من حيث تكرار تورطها في الحرب، وأيدت هذا الاستنتاج دراسة "ستيف تشان" Steve Chan عن الحروب التي نشبت بين 1816 و1980، و كذا دراسة "آيرش فيدي" Erich Weede للفترة بين 1960 و 1980[2]، وأثبت الباحثان "شارلز كيغلي" Charles W. Kegley و"مارغريت هيرمان" Margaret G. Hermann من خلال عدد من الدراسات التي اعتمدت بيانات ومسوحا إحصائية عن التدخلات العسكرية أن الديمقراطيات ليست أقل لجوء للسلوك الدولي العنيف[3]، وبين هذين الاتجاهين يمكن الإشارة إلى الدراسة التي أبرزت أن الديمقراطيات المستقرة تعزز فعلا فرص السلام، لكن في الحالات الانتقالية نحو الديمقراطية تزيد احتمالات دخول الدول في الحرب عن حالات الدول التي لا تعرف أي شكل لتغيير النظام[4].

وتطرقت "نانسي بيرميو" Nancy Bermeo إلى افتراض آخر مفاده أن الحرب مهما كانت نتيجتها وعلى الأخص إذا كانت الهزيمة تزيد من احتمالات انتقال البلد إلى الديمقراطية، كما جادل "ألفريد ستيبن"

---

[1] محمد مصطفى كمال، "الرهان المراوغ: الجدل الأمريكي حول نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية: تحولات إستراتيجية***، العدد 194 (أكتوبر 2013)، ص 6.

[2] سورنسن، ترجمة: البطاينة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[3] Charles W. Kegley, Jr, Margaret G. Hermann, "How Democracies Use Intervention: A Neglected Dimension in Studies of the Democratic Peace", ***Journal of Peace Research***, Vol. 33, No. 3 (August 1996), pp. 309-322.
Margaret G. Hermann, Charles W. Kegley Jr, "Ballots, a Barrier against the Use of Bullets and Bombs: Democratization and Military Intervention", ***Journal of Conflict Resolution***, Vol. 40, No. 3 (September 1996), pp 436-459.

[4] Edward D. Mansfield, Jack Snyder, "Democratization and War", ***Foreign Affairs***, Vol. 74, No. 3 (May - June 1995), pp. 79-97.

Alfred Stepan بأن نهاية الحرب قد تكون فترة مواتية جدا لاسترجاع الديمقراطية، وفسر ذلك بتفكك المؤسسات السياسية والعسكرية، فحسب "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington ساهم الفشل العسكري في سقوط ما لا يقل عن خمسة أنظمة استبدادية بين 1974 و1989، كما أن الهزيمة في الحرب غالبا ما تدفع إلى التسويات النخبوية اللازمة للديمقراطية في تصور "ماتاي دوغان" Mattei Dogan و"جون هيجلي" John Higley، ويتوقع "هيجلي" نفسه مع "ميكايل بيرتون" Michael Burton أن الهزائم قد تكون وراء تغيير نظام ديمقراطي إذا أدت إلى استبدال النخبة بالكامل، وقد تضع حتى انتصارات الأنظمة التسلطية في حرب مدمرة حدا لوجودها نتيجة لتفاقم أزمة الشرعية، كذلك فإن عدم التأكد من حسم الحرب أو التخوف من مخاطر الحرب الأهلية قد يدفع النخب نحو خيار الديمقراطية[1].

وتعتبر فكرة "السلام الديمقراطي" وغاية الأمن من أهم مبررات سياسة إشاعة الديمقراطية المعلنة من قبل رؤساء الولايات المتحدة، ففي خطاب حالة الاتحاد السنوي أمام الكونغرس اعتبر الرئيس "كلينتون" Bill Clinton سنة 1994 أن أفضل إستراتيجية لضمان الأمن بشكل مستمر هي دعم تقدم الديمقراطية عبر العالم، وهو ما يجعل من هذا التوجه دعامة أساسية لسياسته الخارجية[2].

وأصبح هذا الخطاب أوضح مع الرئيس "جورج بوش الإبن" George W. Bush لاسيما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث اعتبرت الديمقراطية اللبرالية وقيمها الوصفة الناجعة للقضاء على الإرهاب والأسباب التي تغذيه، ومن ضمنها مشاعر الكره تجاه أمريكا في الشرق الأوسط، وبالتالي الحفاظ على أمنها[3]، فمن أشهر ما اقتبس من تصريحاته ما أدلى به في نوفمبر 2003 في الذكرى العشرين لتأسيس صندوق المنحة القومية للديمقراطية National Endowment for Democracy: ***"في الكثير من دول الشرق الأوسط –وهي دول ذات أهمية إستراتيجية كبرى- لم تتجذر الديمقراطية بعد، وهنا يطرح السؤال: هل شعوب الشرق الأوسط بعيدة عن متناول الحرية، أنا، من جهتي، لا أعتقد ذلك...إن مناصري الديمقراطية في المنطقة يدركون أن الديمقراطية ليست مثالية، وليست السبيل إلى عالم مثالي، لكنها السبيل الوحيد إلى النجاح والكرامة الوطنيين"***[4]، ففي الفترة بين الفاتح أكتوبر 2001 ومنتصف ديسمبر 2005 وبلغة الأرقام أظهر "معتز بالله عبد الفتاح" أن "بوش" استخدم لفظ الديمقراطية

[1] Nancy Bermeo, "What the Democratization Literature Says—or Doesn't Say—About Postwar Democratization", ***Global Governance***, Vol. 9, No. 2 (April– June 2003), p 162

[2] John M. Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace", ***International Security***, Vol. 19, No. 2 (Fall 1994), p 87.

[3] F. Gregory Gause III, "Can Democracy Stop Terrorism?", ***Foreign Affairs***, Vol. 84, No. 5, (September – October 2005), p 62.

[4] مادلين أولبرايت، فين ويبر، وآخرون، ***دعما للديمقراطية العربية: لماذا وكيف***، تقرير فريق عمل مستقل رقم 54 (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، 2005)، ص 31.

حوالي 1012 مرة، وكذا تعابير على صلة بها مثل "المجتمعات الحرة" و"الحرية" و"شعوب تختار من يحكمها" ما يراوح 823 مرة، وكان ذكرها في سياق حديثه عن الدول الإسلامية والعربية في ما يناهز 1160 مرة، والتي كانت بذلك معنية بنسبة 63% من كلامه في هذا المجال وبمعدل يصل إلى 30 مرة شهريا، وفي الغالب ورد ذكر العراق وأفغانستان باعتبارهما نقطة الانطلاق لمشروع شرق أوسط ديمقراطي، لتتراجع هذه الوتيرة بعد ذلك إلى نصفها تقريبا بحلول شهري نوفمبر وديسمبر 2005[1].

وسيتم تشريح الدور الأمريكي في نشر الديمقراطية وخاصة في المنطقة العربية في العنصر القادم من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: المقاربة الأمريكية للدمقرطة في المنطقة العربية

لا يوجد خلاف بين الباحثين على أن الولايات المتحدة من بين الدول هي الفاعل الأهم على المستوى الدولي في عملية الدمقرطة، وبدرجة أقل الدول الأوروبية التي كان دورها منسقا وجماعيا عبر مؤسسات اتحادها، وقام أساسا على المشروطية الديمقراطية التي فرضها على الدول في جنوب أوربا وفي شرقها لاحقا مقابل الانضمام، قبل أن يشمل دول الجوار في الضفة الأخرى للمتوسط، وبشكل منفرد يشير بعض الباحثين إلى تأثير هذه الدول على مستعمراتها القديمة، فبالنسبة لدايموند Diamond جل البلدان الديمقراطية في آسيا وإفريقيا وحوض الكاريبي كانت مستعمرات بريطانية سابقة وهو شكل من أشكال الإشعاع الثقافي والمؤسساتي في نظره، وهو ما سبق وأن أعرب عنه "مايرون واينر" Myron Weiner[2]، ومن جهة فرنسا يشار إلى الخطاب الذي وجهه الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتيرون" François Mitterrand حين استضافته لنظرائه الأفارقة بمناسبة القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة سنة 1990 في بلدية "لابول" La Baule حيث علق أي مساعدة فرنسية في مجال التنمية على التقدم المحرز في مجال الديمقراطية[3]، وقد أشار "هانتنغتون" Huntington إلى أنه حتى الاتحاد السوفياتي كان ضالعا في انتشار الديمقراطية في أوربا الشرقية إثر تفككه بإلغاء رئيسه "ميخائيل غورباتشوف" Mikhail Gorbachev مذهب "بريجنيف" Leonid Brezhnev –الأمين العام للحزب الشيوعي–، بتوجيه رسالة معاكسة فحواها عدم تدخله للحفاظ على الأنظمة الشيوعية الدكتاتورية وتأييده للإصلاح السياسي وإحلال شيوعيين إصلاحيين يواكبون توجهه

[1] عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] دايموند، "عولمة الديمقراطية"، مرجع سبق ذكره، ص 435.

Fish, Op. cit, p 9.

[3] Gazibo, Op. cit, p 302.

في دول أوربا الشرقية، حيث كان ذلك مقدمة لخلع الزعماء الشيوعيين القائمين والتوجه نحو الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة، ومن ثم تبني اقتصاد السوق وفتح الحدود مع أوربا الغربية[1].

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

تخضع السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط عموما لعدد من المحددات، ويمكن حصرها في ثالوث من المصالح الإستراتيجية، التي تتمثل في أمن الكيان الصهيوني وأمن الطاقة واستمرار إمداداتها والحفاظ على أمن الأراضي الأمريكية بدفع مخاطر الإرهاب بعيدا عنها، وعلى صلة بأمن الطاقة يعد أمن الخليج العربي من الأولويات إذ يعد المزود الرئيسي بإمدادات النفط ويحوز على أكبر الاحتياطات العالمية من هذه المادة الحيوية، وتؤمن الولايات المتحدة 52% (إحصائية تعود إلى 2008) من احتياجاتها النفطية عبر الاستيراد بشكل أساسي من منطقة الخليج ومن السعودية بالأخص*، ما يفسر تواجدها العسكري في المنطقة وأيضا احتلالها للعراق وإسقاط نظام "صدام حسين" الذي جاء لإيجاد وقائع جيو–سياسية جديدة تضمن مصالح أمريكا وأهدافها الاستراتيجية، ومنها المكاسب الاقتصادية في ظل الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي فضلا عن التأثير الفعال في أسعار النفط العالمي بالسيطرة على منابع مهمة، وهي ترغب في بقاء أسعار النفط عند مستوى معقول بالنسبة لأهم المتعاملين الاقتصاديين معها وعلى رأسهم الصين التي تمثل المصدر الأكبر والأهم للولايات المتحدة، كما أن السيطرة على نفط الخليج ربما يتيح لها التحكم في نمو القوى الصاعدة، حيث أن التقديرات تشير إلى تزايد اعتماد الصين على النفط إلى غاية 2030 بنسبة 66% بينما تصل الزيادة بالنسبة للهند إلى 100% مما استهلكته في 2011، رغم أن هناك من يرى أن اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج

---

[1] هانتجتون، ترجمة: علوب، مرجع سابق، ص ص 166، 167.

* بلغ حجم التبادل التجاري الأمريكي مع الدول المطلة على المحيط الهادي 1.1 تريليون (ألف مليار) دولار عام 2012، في المقابل لم تتجاوز المبادلات التجارية الأمريكية 193 مليار دولار (5% من حجم التجارة الخارجية الأمريكية) مع 22 دولة في الشرق الأوسط سنة 2011 (90% من المبادلات تتم مع ثماني دول فقط هي السعودية والكيان الصهيوني والجزائر والعراق والإمارات ومصر والكويت وقطر)، ويمثل النفط ما نسبته 73% (90.3 مليار دولار) من قيمة واردات الولايات المتحدة من المنطقة والمقدرة ب123 مليار دولار، واحتلت المنطقة مع ذلك المرتبة الثانية بين مصدري النفط للولايات المتحدة بنسبة 21% بعد كندا بنسبة 24% وبعدها في المرتبة الثالثة المكسيك بنسبة 10%، وتعد منطقة الشرق الأوسط الأغنى بالنفط إذ توجد بها 47.9% من الاحتياطات العالمية المؤكدة سنة 2013 ارجع إلى:

جوان كول، ***السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 6.

Shayerah Ilias Akhtar, Mary Jane Bolle, Rebecca M. Nelson, ***U.S. Trade and Investment in the Middle East and North Africa: Overview and Issues for Congress***, Congressional Research Service, March 4, 2013, pp 10-12:
https://fas.org/sgp/crs/misc/R42153.pdf

British Petroleum, ***BP Statistical Review of World Energy***, statistical review, June 2014, p 7:
http://large.stanford.edu/courses/2014/ph240/milic1/docs/bpreview.pdf

سيتراجع لأسباب متعددة منها إنتاج الحقول المكتشفة بولاية داكوتا الشمالية**، زيادة على توجه أمريكا للاعتماد على مصادر الطاقة البديلة، وعملها قبل ذلك على تنويع المصدرين الذين تتعامل معهم في هذا المجال ويتواجدون في مناطق أكثر استقرارا مقارنة بالشرق الأوسط، لكن مع ذلك فإن نفط المنطقة سيبقى على الأرجح مؤثرا في السياسة الأمريكية وتخطيطها الاستراتيجي لاستمرار حاجتها لاستيراد النفط في المدى القريب والمتوسط ونتيجة الطلب العالمي المتزايد، إذ يقدر خبراء أن ما لا يقل عن 37 مليون برميل من النفط سيعبر مضيق هرمز يوميا في عام 2040 مقابل 25 مليون برميل في 2008، وفي هذا السياق تعمل الولايات المتحدة على إقامة تحالفات مع دول قوية ومستقرة حفاظا على مصالحها وفي مقدمتها استمرار إمدادات النفط وبأسعار مقبولة[1].

وتحتل المنطقة العربية التي تشير إلى النظام الفرعي الإقليمي العربي أو مجموع الدول المشكلة لجامعة الدول العربية*** فضلا عن غناها بالموارد الطاقوية موقعا إستراتيجيا، فهي تقع في ملتقى قارات أوروبا

** ارتفعت احتياطات النفط المؤكدة في هذه الولاية من 270 مليون برميل في سنة 2000 إلى نحو 5.7 مليار برميل عام 2013، انظر موقع: عالم النفط والغاز:

http://www.oilgastoday.com/

[1] عبادة محمد التامر، ***سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: (إيران- العراق- سورية- لبنان أنموذجا)*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص ص 117- 125.

مالك محسن خميس العيساوي، ***الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة*** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص 189.

كول، المرجع السابق، ص 6.

*** يعتمد "العربي صديقي" هذا التعريف لمصطلح "الشرق الأوسط العربي" الذي أراد من خلاله أن يتجاوز الخلاف الكبير حول تعريف الشرق الأوسط، فضلا عن أنه متداخل مع المنطقة أو البلاد العربية لدرجة اعتبارهما متطابقين ومترادفين من قبل بعض الباحثين، كما باتت الأمم المتحدة تستعمل العبارة على أنها تحيل إلى 22 دولة عربية، ففي غياب معايير واضحة لتعريف "الشرق الأوسط" أي "أوسط بالنسبة لماذا؟ وشرق ماذا؟" رغم استعماله الموسع من قبل الأكاديميين والإعلاميين والساسة، وابتكر الشرق الأوسط كمصطلح بداية القرن العشرين وينسب إلى المؤرخ والاستراتيجي البحري الأمريكي "ألفرد تاير ماهان" Alfred Thayer Mahan في مقال كتبه سنة 1902 بعنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية" The Persian Gulf and International Relations، وناقش فيه الإستراتيجية البحرية لبريطانيا في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني بإنشاء خط سكة حديد بغداد- برلين محددا الشرق الأوسط في المنطقة المحيطة بمياه الخليج الفارسي، لكن هناك من يشير إلى أنه ظهر قبل ذلك بسنتين سنة 1900 في مقال كتبه الجنرال البريطاني السير "توماس غوردن" Thomas Gordon ضابط المخابرات البريطاني ومدير البنك الإمبراطوري الفارسي الذي تمحور حول حماية الهند من الأطماع الروسية وحدد الشرق الأوسط في إيران وأفغانستان، وارتبط الشرق الأوسط بأبعاد سياسية واقتصادية وثقافية أيضا أكثر من ارتباطه بالجغرافيا في غياب معالم وحدود متعارف عليها ومحل اتفاق، فمنطقة الشرق الأوسط بحسب تصور آخر تشمل كلا من إيران وأفغانستان وباكستان وتركيا والكيان الصهيوني ودول الخليج العربي ومصر، وهناك من يضم إليها ليبيا والسودان، وفي مبادرة "بوش" الأب في ماي 1991 للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط عرفت على أنها تمتد من إيران إلى المغرب، بينما تشمل في التعريف الأمريكي الأحدث مصر والجزيرة العربية وتركيا وإيران، وفي تعريف "شمعون بيريز" Shimon Peres تمتد من حدود مصر إلى حدود باكستان الشرقية ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا إلى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا، وبذلك فالمفهوم متغير بتغير الرؤى والمصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى، ارجع إلى:

صديقي، مرجع سابق، ص ص 60، 61.

إيلاف نوفل أحمد العكيدي، ***الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على العلاقات الروسية الإيرانية*** (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 14- 16.

وآسيا وإفريقيا، وتبلغ مساحتها حوالي 14 مليون كيلومتر مربع ما نسبته 10.2% من مساحة العالم، وهي أكبر مساحة بذلك من الولايات المتحدة ومن قارة أوربا، ويتواجد 23% من مساحة البلاد العربية في آسيا، فيما 77% تقع في إفريقيا، وتمتد على مسافة 6700 كلم بين خطي طول 17 غربا و60 شرقا، وذلك بين مدينتي نواكشوط في موريتانيا ومسقط في عمان، وحدودها من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي وجبال "زاجروس" شرقا (بين العراق وإيران)، وتمتد من جبال "طوروس" (شرق تركيا) والساحل الجنوبي للبحر المتوسط في الشمال إلى المحيط الهندي في الجنوب، فهي منطقة مترابطة بسلسلة جغرافية متواصلة وخصائص لغوية وثقافية وتاريخية واجتماعية متماثلة كما يعرفها "فواز جرجس"، وتكمن أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة في إشرافها كذلك على ثلاثة شرايين للملاحة العالمية، وهي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، والمتصلة بالمحيطات عن طريق منافذ هي مضيق جبل طارق وبوغاز باب المندب وأوسعها مضيق هرمز الذي يزيد عرضه عن ثلاثين كيلومترا، إضافة إلى قناة السويس التي تعد من أهم الممرات البحرية[1]، والتساؤل الذي يطرح بخصوص السياسة الأمريكية إزاء الديمقراطية في البلدان العربية يتعلق بمدى تأثرها بمصالحها في المنطقة، أو بعبارة أخرى هل يمكن أن تمثل الديمقراطية أولية في السياسة الأمريكية نحو المنطقة العربية على حساب مصالحها وأطماعها؟.

شكل رقم (4. 1): الخارطة السياسية للمنطقة العربية

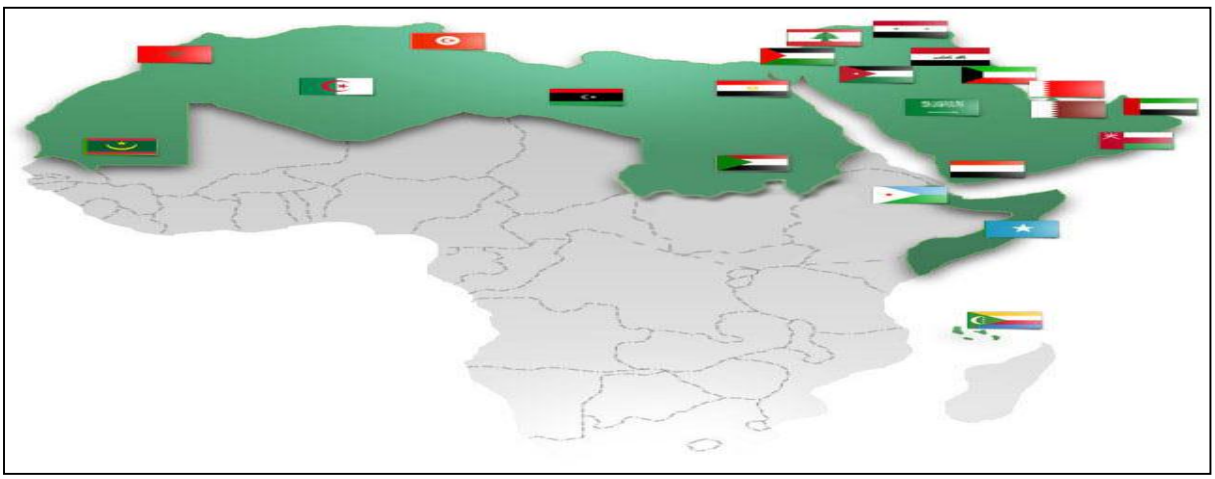

المصدر: موقع جامعة الدول العربية: http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/CountryData.aspx

Fawaz A. Gerges, "The Study of Middle East International Relations: A Critique", ***British Journal of Middle Eastern Studies***, Vol. 18, No. 2 (1991), pp 209, 210.
Al-bab.com, "Where is the Middle East?":
https://al-bab.com/special-topics/where-middle-east

[1] علي عبد فتوني، ***العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد*** (بيروت: دار الفرابي، 2014)، ص ص 13، 14.

جاسم سلطان، ***جيوبوليتيك، عندما تتحدث الجغرافيا: الجغرافيا والحلم العربي القادم*** (بيروت: تمكين للأبحاث والنشر، 2013)، ص ص 155-158.

المطلب الثاني: نشر الديمقراطية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية

عبرت الولايات المتحدة عن موقف داعم للديمقراطية عبر العالم منذ عهد الرئيس "وودرو ويلسون" Woodrow Wilson، الذي أبدى تطلعه لعالم آمن وديمقراطي بحديثه في سنة 1917 عن: "***حق الأمم الكبيرة منها والصغيرة وحق الناس في كل مكان في اختيار أسلوب الحياة والحكم الخاص بهم***"[1]، ويذكر بعد ذلك الدعم الاقتصادي الذي قدمته إدارة "ترومان" Harry S. Truman من خلال مشروع وزير خارجيته "جورج مارشال" George C. Marshall الذي استهدف عبر إعادة إعمار أوربا زيادة على خلق الاستقرار الاجتماعي تفادي قيام أنظمة فاشية وشمولية[2]، وبعد أن عرفت مساعي دعم الديمقراطية عبر آلية المساعدة التي برزت في الستينيات حسب "طوماس كاروثيرز" Thomas Carothers خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الوراء مع "جون كيندي" John F. Kennedy الذي قرنت إدارته هدف الديمقراطية بمساعدات التنمية من خلال تأسيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، فإنه ومع عدم تحقيق التحديث للنتائج المأمولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا أيضا، وفي ظل انتشار الحركات اليسارية والشيوعية خصوصا في أمريكا الجنوبية، قرر لاحقا العمل على قطع الطريق أمامها ولو عبر دعم الدكتاتوريات العسكرية، وهو التوجه الذي اتبعه "إيزنهاور" Dwight D. Eisenhower قبل ذلك واستمر مع الرئيس "جونسون" Lyndon B. Johnson.[3]

وتكرست السياسة الخارجية الواقعية القائمة على التدخل بما يخدم المصلحة القومية الأمريكية في المقام الأول، والتي تجسدت أولا مع الرئيس "تيودور روزفلت" Theodore Roosevelt (1901–1909) في عهد ريتشارد نيكسون Richard M. Nixon، و"جيرالد فورد" Gerald R. Ford، مع وجود أحد منظريها "هنري كيسنجر" Henry Kissinger كمستشار للأمن القومي ووزيرا للخارجية (1973–1979)، بتجاهل قضية الديمقراطية مقابل التركيز على منع التوسع السوفياتي والثورات الشيوعية، وذلك عبر دعم الأنظمة غير الديمقراطية المناهضة للشيوعية في إيران والفلبين وجنوب إفريقيا وإسبانيا ومجمل أمريكا اللاتينية، ردا على التحدي الذي شكلته أساسا الثورة الشيوعية في كوبا، وفي عهد الرئيس "جيمي كارتر" Jimmy E. Carter تمت إعادة شيء من روح "ويلسون" المعيارية عبر إدراج ورقة "حقوق الإنسان" في سياسته الخارجية، بمطالبة عدد من دكتاتوريات أمريكا اللاتينية بإرجاع السلطة إلى الحكام المدنيين المنتخبين،

[1] سورنسن، ترجمة: البطاينة، مرجع سابق، ص 121.

[2] Lindsay Lloyd, "European Approaches to Democracy Promotion", ***International Journal***, Vol. 65, No. 3 (Summer 2010), p 550.

[3] Thomas Carothers, ***Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*** (Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), pp 19-22.

وكان نظير ذلك عرضة للانتقاد بحجة تضييعه للحلفاء وإتاحة المجال للثورات العدائية اتجاه الولايات المتحدة في إيران ونيكاراغوا[1].

وجاءت الخطوة الأهم بعد ذلك في عهد الرئيس "رونالد ريغان" Ronald Reagan الذي أطلق برنامجا لترويج الديمقراطية في العالم في أوائل الثمانينيات، واقترح أن يتم دعم البنية التحتية للديمقراطية التي تشمل نظام الصحافة الحرة والنقابات والأحزاب السياسية والجامعات، بما يساعد الشعب على اختيار طريقتهم الخاصة لتطوير ثقافتهم، وحل خلافاتهم بالآليات السلمية، وهو ما قاد إلى إنشاء "صندوق المنحة القومية للديمقراطية" National Endowment for Democracy كهيئة مستقلة ممولة حكوميا، وتمكنت الحكومة من خلالها من تمويل برامج لنشر الديمقراطية بصفة غير رسمية لغرض منع انتشار الشيوعية، في حين استمرت في تقديم مساعدات خارجية مباشرة لأنظمة دكتاتورية، وقد عرفت المساعدة الأمريكية للديمقراطية U.S. Democracy Aid توسعا سريعا خلال التسعينيات لتشمل مختلف مناطق العالم، أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق وإفريقيا جنوب الصحراء وانتشرت في أمريكا وآسيا والشرق الأوسط، وأصبحت تمثل جزء مهما من المساعدات الأمريكية وعنصرا محوريا ضمن سياستها الخارجية، وبلغت قيمة المساعدات الأمريكية للديمقراطية أقصى قيمة سنوية لها عام 2010 في ظرف يزيد عن العقد بمبلغ 3.38 مليار دولار، فيما قدرت على التوالي 2.94 و2.81 مليار دولار في سنتي 2012 و2013[2].

ويكشف "لاري دايموند" Larry Diamond عن أحدث مشاريع المساعدة الأمريكية في مجال الديمقراطية، والمتمثل في "مؤسسة تحدي الألفية" The Millennium Challenge Corporation (MCC)، والتي أنشأت بعد إقرارها من الكونغرس في 2004 لتدير حساب تحدي الألفية (M.C.Account)، وذلك وفقا لقاعدة الانتقائية التي تربط دعم التنمية بمستوى تطوير الديمقراطية وترشيد الحكم، وأنفق الحساب خلال الأربع سنوات الأولى من وجوده ما يفوق 6 مليار دولار، وتم طلب 3 مليار دولار خاضعة لاقتطاع الكونغرس خلال السنة المالية 2008 وحدها، وكان التطلع بأن يصل المبلغ إلى 5 مليارات سنويا بحلول 2007[3].

---

[1] Larry Diamond, "Promoting democracy: foreign policy imperative?", ***Great Decisions***, Foreign Policy Association (2012), p 20.
Lloyd, Op. cit, p 550.

[2] سورنسن، ترجمة: البطاينة، مرجع سابق، ص 122.

علاء بيومي، "المساعدات الأميركية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011: قراءة نقدية"، ***سياسات عربية***، العدد 36 (جانفي 2019)، ص ص 95، 96.

[3] لاري دايموند، ***روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة***، مرجع سبق ذكره، ص ص 495، 496.
Millennium Challenge Corporation, website:
https://www.mcc.gov/

ولم يقف الدور الأمريكي على المساعدة الديمقراطية Democracy Assistance، فالضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية زيادة على الدعم التي مارستها إدارة "كارتر" Jimmy E. Carter باسم حقوق الإنسان التي اتخذ منها قضية محورية في سياسته الخارجية بعد حرب فييتنام، كانت عاملا حاسما بحسب "دايموند" L. Diamond في تقليص التأييد الداخلي للأنظمة التسلطية وتعميق الشروخ الممزقة لها من الداخل، وتجلى ذلك في دعم الانتقال إلى الديمقراطية في البيرو ومنع الارتداد للدكتاتورية في الإكوادور عام 1978 وردع محاولة تزوير الانتخابات في جمهورية الدومينيكان، وساهمت سياسة الضغط هذه في عهد ريغان Reagan بشكل مهم في الانتقال الذي حصل في تشيلي وكوريا الجنوبية، مع الحيلولة دون وقوع انقلابات عسكرية في كل من السلفادور وهندوراس وبوليفيا في الثمانينيات، وساهم التدخل العسكري الأمريكي في منع الانقلاب على نظام الرئيسة "أكينو" Corazon Aquino في الفلبين 1989، وفي استعادة نظامين ديمقراطيين في كل من غرينادا 1983 وباناما 1989، وهما الحالتان الجديرتان بالذكر حسب "هانتنغتون" Huntington اللتان كان الانتقال فيهما نتيجة للتدخل الخارجي خلال الموجة الثالثة التي لم تشهدا حضورا قويا لهذا العامل عكس الموجة الثانية[1]، لكن "دايموند" Diamond يورد نقلا عن "هانتنغتون" Huntington نفسه أن الدور الأمريكي كان حاسما في حالات "جمهورية الدومينكان وغرينادا والسلفادور وهندوراس وأوروغواي وبيرو وإكوادور وباناما والفلبين"، ومؤثرا في "البرتغال وتشيلي وبولونيا وكوريا الجنوبية وبوليفيا وتايوان"[2].

ويرى "لاري دايموند" Larry Diamond كذلك أن الرئيس "جورج ولكر بوش" George Herbert Walker Bush ذهب في التسعينيات إلى مدى أبعد من مأسسة الديمقراطية باعتبارها هدفا كبيرا للمساعدات الخارجية الأمريكية، كما اعتمد إستراتيجية قائمة على الدبلوماسية والمساعدة لدعم الديمقراطيات الناشئة في وسط وشرق أوربا[3]، إثر ذلك وبالضبط عام 1993 استخدم الرئيس "كلينتون" William Jefferson "Bill" Clinton مفهوم "التوسع الديمقراطي" Democratic Enlargement للتعبير عن سياسته الخارجية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 سبتمبر، وتمحورت هذه الأخيرة أساسا حول تعميم نظام اقتصاد السوق وكسب المزيد من الأسواق الخارجية حتى أنه استعمل عبارة "مجتمع ديمقراطيات السوق"

[1] دايموند، "عولمة الديمقراطية"، مرجع سابق، ص431.

Diamond, Linz, Lipset, Op. cit, p 49.
Gazibo, Op. cit, p 300.

[2] دياموند، "عولمة الديمقراطية"، المرجع السابق، ص ص 431، 432.

[3] Larry Diamond, "Promoting democracy: foreign policy imperative?", Op. cit, p 20.

Community of Market Democracies، حيث يقوم هذا التوجه على تصور أن أهداف الأمن والديمقراطية تتماشى مع تمدد التعاملات الاقتصادية الأمريكية عبر العالم[1].

وعرفت السياسة الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 عهدا جديدا في توجهها إزاء قضية الديمقراطية وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، فالضربات غير المسبوقة التي تعرضت لها أمريكا على أراضيها وخلفت حصيلة كبيرة من الضحايا والخسائر، وجاءت مفاجئة للفكر والتخطيط الاستراتيجي من حيث مصدرها وطريقة تنفيذها، إذ لم تصدر عن دولة مارقة ولم تنفذ عبر صواريخ باليستية وأسلحة دمار شامل بيولوجية وكيماوية ونووية متطورة، كما كان يحذر خبراء الأمن القومي ورجال الاستخبارات، ولكن بواسطة شبكة إرهابية مكونة من 19 شخصا نسبوا إلى تنظيم "القاعدة" وباستغلال طائرات مدنية مختطفة، قد أتاحت للولايات المتحدة نفوذا كبيرا للرد من خلال منحها تفويضا غير محدود لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة بموجب القرار الصادر عن الأمم المتحدة في 28 سبتمبر 2001*، ومن ضمنها مهاجمة المناطق التي تتخذها الجماعات الإرهابية ملاذا حتى وإن كانت دولا ذات سيادة، وتكرس بذلك حقها في الدفاع عن النفس في مواجهة الإرهاب الذي أعلنت حربا عليه أنذر الرئيس "بوش" George Walker Bush. Jr دول العالم بشأنها معتبرا أن "من لا يقف مع أمريكا هو ضدها"[2].

فقد نصبت الولايات المتحدة نفسها وصيا على العالم وأبانت عن موقف إمبريالي متطرف برز في خطاب "بوش" في كلية "ويست بوينت العسكرية" West Point Military Academy في الأول من جوان 2002، قائلا أن: "واشنطن لن تترك أمر سلامة الولايات المتحدة الأمريكية وسلام العالم تحت رحمة بضعة إرهابيين وحكام مستبدين"، وذكر أنه: "على الولايات المتحدة الكشف عن الخلايا الإرهابية في 60 دولة أو أكثر باستخدام أي وسيلة مالية أو استخباراتية أو أمنية"، وهو التوجه الذي عكسته وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في 17 سبتمبر 2002 التي تبنت مبدأ الحرب الوقائية–الاستباقية– Preventive war، ومن منطلقه شنت الحرب بمعية حلفائها الغربيين على دول اعتبرت مارقة Rogue States، هي أفغانستان سنة 2001 التي تمثل معقل تنظيم القاعدة للقضاء عليه وإزاحة حركة طالبان من

---

[1] وليد عبد الحي، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، ***المستقبل العربي***، السنة 24، العدد 267 (مايو 2001)، ص 61.

Douglas Brinkley, "Democratic Enlargement: The Clinton Doctrine", ***Foreign Policy***, No. 106 (Spring, 1997), pp 110-127.

* قرار مجلس الأمن 1373المتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، انظر على الإنترنت:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/557/41/PDF/N0155741.pdf?OpenElement

[2] جمال سند السويدي، ***آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص 312–319.

الحكم*، والعراق الذي قامت باجتياحه في 20 مارس 2003 لإسقاط نظام الرئيس "صدام حسين"[1]، والذي بررته واشنطن أولا بتواطئ النظام العراقي مع زعيم القاعدة "أسامة بن لادن"، ومن ثم بحيازته لأسلحة دمار شامل، وهو ادعاء ظهر مع الوقت أنه كذبة مختلقة، لتلجأ الولايات المتحدة لحجة أخرى بعد الغزو وهي جعل العراق نموذجا يحتذى للديمقراطية في الشرق الأوسط[2].

* بدأت الولايات المتحدة عملياتها العسكرية في أفغانستان في 7 أكتوبر 2001 بدعم من تحالف دولي شمل كلا من أستراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والأردن، وهولندا، وبولندا، وروسيا، وتركيا، واستهدفت هذه الدول إضافة إلى مبرر التدخل الأولي المتمثل في تفكيك شبكة إرهابية دولية وإزالة نظام يمنح لها الدعم، القيام بمسعى موازي لبناء وحفظ السلام لمنع الأسباب التي جعلت البلد يتحول لقاعدة للإرهاب الدولي، وحين انطلقت الحملة الأمريكية كان نظام طالبان الإسلامي يحكم أفغانستان ويخوض حربا متدنية المستوى ضد ما يسمى التحالف الشمالي "الجبهة الإسلامية الموحدة لإنقاذ أفغانستان"، حيث تعود خلفيات هذا النزاع إلى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فبعد انقلاب في بلاط الحكم أطاح بالملكية سنة 1973 حدث انقلاب شيوعي في 1978 وتدخل الاتحاد السوفياتي دعما للنظام الشيوعي في 1979، وخلال العقد التالي دعمت الولايات المتحدة المجاهدين في نزاعهم مع السوفيات الأطول والأعنف في الحرب الباردة، و بعد الانسحاب السوفياتي عام 1989 اندلعت حرب أهلية بسبب الانقسامات الإثنية والإقليمية والقبلية أدت إلى انهيار حكومة "نجيب الله" التي يدعمها السوفيات، وخضعت العاصمة "كابول" لسيطرت قوات مشكلة من إثنيات الطاجيك والأوزبك والهازار بقيادة القائد الطاجيكي "أحمد شاه مسعود" الذي توجد قاعدة دعمه في "وادي باتشير" في الشمال الشرقي لأفغانستان، والقائد الأوزبكي "عبد الرشيد دستم" وقاعدة دعمه في مدينة "مزار شريف" الشمالية، وهي القوات التي باتت تعرف بالتحالف الشمالي، وتأسست حكومة برئاسة "برهان الدين رباني"، وأدى إحساس "البشتون" الجنوبيين بتهميشهم ببقائهم خارج الحكم إلى دخولهم في حرب أهلية بقصفهم للعاصمة بقيادة "قلب الدين حكمتيار"، وحدث انقسام وتقاتل بين القوات الشمالية انضمت نتيجته قوات "دستم" إلى قوات "حكمتيار" ضد "شاه مسعود"، بعد ذلك ظهرت مجموعة جديدة معظمها من "البشتون" هي حركة "طالبان" واستمدت إسمها من دعمها من قبل المدارس الدينية الإسلامية والمدعومة من قبل باكستان بل إنها كانت وراء إنشائها، وبين سنتي 1994 و 1996 سيطرت طالبان على جنوب أفغانستان ووسطها بما في ذلك "قندهار" و"كابول"، وفي 1998 امتدت سيطرتها إلى معظم الشمال ثم شملت سيطرتها كامل البلاد بحلول عام 2000.

وكان "أسامة بن لادن" قد عاد إلى "أفغانستان" سنة 1996 حيث جاهد ضد السوفيات بعد إجباره على مغادرة السودان، ليتخذ منها مقرا لجماعته (القاعدة)، ونشأت علاقة وثيقة بين الطرفين حيث قدمت طالبان الملجأ للقاعدة مقابل تقديم الأخيرة الدعم الأيديولوجي والمالي والعسكري لنظام طالبان، ولم يزعج وجود طالبان في الحكم الولايات المتحدة التي رأتها قوة موازية للنفوذ الروسي والإيراني وحليفة لدولتين متحالفتين مع أمريكا هما باكستان والسعودية، وأنها بالنظر لقدرتها على فرض النظام تمثل الشريك المحتمل لشركاتها التي تسعى لتشييد خطوط النفط والغاز عبر أفغانستان من وسط آسيا وبحر قزوين، لكن نظرتها تغيرت عقب تفجيري السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا سنة 1998، حيث أصبحت القاعدة وأفغانستان عرضة لضغط دولي متنامي، وردت الولايات المتحدة بهجمات جوية بصواريخ "كروز" استهدفت معسكرات تدريب القاعدة، وفي 1999 طالب مجلس الأمن الدولي بتسليم "أسامة بن لادن" لمحاكمته، وقرر حظر الطيران من وإلى أفغانستان مع فرض عقوبات اقتصادية على نظام طالبان، وفي نهاية سنة 2000 منع بيع الأسلحة والمعدات العسكرية لطالبان التي لم تبد مع ذلك أي عزم لفك روابطها مع القاعدة، وقد كانت النية مبيتة من قبل الولايات المتحدة والحلف الأطلسي لضرب طالبان والقاعدة قبل هجمات 11 سبتمبر 2001، وغيرت مخططاتها لتغيير التوازنات الداخلية عبر دعم التحالف الشمالي، وبعد الهجمات وجهت التهمة مباشرة للقاعدة ووجه التهديد لطالبان بضرورة التسليم الفوري لزعماء القاعدة قبل أن تلقى المصير المحتوم نفسه، انظر:

أندرو كوتي، "أفغانستان والديناميات الجديدة للتدخل: مكافحة الإرهاب وبناء الدول"، في ***الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2003***، ترجمة: فادي حمود، وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 294- 298.

[1] نفس المرجع، ص ص 199، 285، 286، 323، 324.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، ***مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص ص 49، 50.

المطلب الثالث: السياسة الأمريكية والديمقراطية في المنطقة العربية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001

تتعرض الدراسة للعلاقة بين السياسة الأمريكية وقضية الديمقراطية في المنطقة العربية على قسمين، يمثل الأول مرحلة حكم الرئيس "بوش" الإبن وخاصة الفترة التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر 2001، أما الثاني فيخص فترة حكم "باراك أوباما" وفي عهده قامت انتفاضات الربيع العربي التي أحدثت تحولات سياسية في عدد من البلدان العربية، وكانت لها انعكاسات على عموم المنطقة، والهدف من ذلك رصد المواقف الأمريكية المعلنة ومقارنتها بواقع الممارسات.

أولا: فترة "بوش" الإبن

اعتبر نشر الديمقراطية عنصرا أساسيا في السياسة الأمريكية المعلنة من قبل الرئيس "بوش" Bush بعد 11 سبتمبر تجاه الشرق الأوسط، إذ نقل عنه القول: ***إن السياسة الأمريكية التي امتدت على نحو 60 عاما في تأييد حكومات لا تلتزم بالحرية السياسية قد فشلت، وإن واشنطن قد تبنت إستراتيجية مستقبلية جديدة للحرية في الشرق الأوسط***"[1]، وكان على الإدارة الأمريكية إظهار عزمها هذا في الواقع من خلال الخطوات العملية، والتي استهلتها بإطلاق مشروع الشراكة الشرق أوسطية The U.S.-Middle East Partnership Initiative (MEPI) التابع لوزارة الخارجية، وهو عبارة عن برنامج للمساعدات يشمل أربعة مجالات هي المجال السياسي حيث يستهدف ترقية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون والتعددية الإعلامية، وفي المجال الاقتصادي يهتم بتشجيع الاستثمار وتسهيل خلق المؤسسات وتحسين الجودة، وفي قطاع التربية يركز على تعميم التمدرس وتحسين البرامج المدرسية والتأهيل المهني في وظائف التجارة والسوق، والمجال الرابع هو تمكين المرأة[2].

كشف الرئيس "بوش" Bush بعد ذلك وتحديدا في فبراير 2004 عن مشروع الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East الذي يشمل كلا من أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا والكيان الصهيوني إضافة إلى الدول العربية، واتخذ كمرجع لطرحه تقريري التنمية البشرية العربية لعامي 2002 و2003 الذين قام بإعدادهما تحت إشراف الأمم المتحدة نخبة من المتخصصين العرب بمعنى أنه اعتمد على تشخيص عربي لمظاهر الأزمة العربية المتمثلة أساسا في تعطيل الحريات والمعرفة وتمكين النساء، وكذا على

---

[1] عبد الغني نصر علي الشميري، ***سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح*** (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص 285.

[2] المخادمي، المرجع السابق، ص ص 52، 53.

عبد اللطيف، في الحص وآخرون، مرجع سابق، ص 104.

تقرير "بيت الحرية" للعام 2003 الذي اعتبر أن المنطقة العربية الأكثر تأخرا من حيث مستوى الحرية بين مناطق العالم، ما جعلها مصدرا لتهديد أمن أمريكا والدول المتقدمة بتوليدها للإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، لتكون بذلك المجال الأولى بجهود الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، وتقرر عرض وثيقة المشروع على مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (G8) لمناقشتها في قمتها التي انعقدت في "سي آيسلند" Sea Islands بولاية جورجيا Georgia في الولايات المتحدة في الفترة بين 8 و10 من شهر جوان 2004، حيث استقبل قادة الثماني رؤساء دول كل من أفغانستان والجزائر والبحرين والعراق والأردن واليمن وتركيا، لتخرج القمة بما أطلق عليه "مبادرة الشرق الأوسط الأوسع و شمال إفريقيا" The Broader Middle East and North Africa Initiative (BMENA)، واشتملت هذه الأخيرة على وثيقتين الأولى تحت عنوان "الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك" Partnership for Progress and a Common Future، والثانية "خطة الدول الثماني لدعم الإصلاح" G8 Plan Of Support For Reform، وهاتان الوثيقتان اللتان بدا جليا من صياغتهما تأثرهما بالانتقادات والسجالات التي دارت حول المشروع الأمريكي الأساسي، نصتا على التعاون مع دول المنطقة في ثلاثة مجالات وهي تشجيع الديمقراطية وبناء مجتمع معرفي وإجراء إصلاحات هيكلية اقتصادية*[1].

* عمدت الولايات المتحدة إلى تنويع وسائل تنفيذ مشروعها من خلال تعزيزها بجهود الدبلوماسية العامة غير الرسمية عبر إنشاء وتمويل قناة إذاعية هي "راديو سوا" Radio Sawa في 2002، وأخرى تلفزيونية هي "الحرة" Al-Hurra التي انطلقت في البث في 14 فيفري 2004، ومن أغراض إنشائها نقل القيم والثقافة الأمريكية خصوصا للأجيال الشابة، زيادة على خلق قوة دعائية موازية لتأثير الجزيرة Al-Jazeera Effect، القناة التي استقطبت أنظار المشاهد العربي وأثبتت وجودها على المستوى الدولي من خلال تغطيتها للحرب الأمريكية في أفغانستان ومن ثم العراق، حيث أن وسائل الإعلام الأمريكية والغربية اعتمدت بشكل كبير على اللقطات التي بثتها بعد أن بقيت في الساحة الأفغانية بمفردها إثر طرد طالبان لممثلي ومراسلي غيرها من القنوات، وقد مثلت حسب "عزيز دواي" لسان حال القوى المعادية لأمريكا، ما جعل الأخيرة توجه ضربات لمكتب القناة في "كابول" في نوفمبر 2001، وبعد ذلك في بغداد في 2003 أين قتل أحد صحفييها، أنظر:

Katerina Dalacoura, "US Democracy Promotion in the Arab Middle East Since 11 September 2001: A Critique", ***International Affairs***, Vol. 81, No. 5 (October 2005), p 964.

Aziz Douai, ***International Broadcasting and The Management of Foreign Public Opinion: The Case of Al-Hurra Television in The "Arab Street"***, A Dissertation in Mass Communications for the Degree of Doctor of Philosophy (The Pennsylvania State University, The Graduate School College of Communications, May 2009), pp 31- 32, accessed at:
https://etda.libraries.psu.edu/files/final_submissions/404

[1] عبد اللطيف، في الحص وآخرون، المرجع السابق، ص 104.

المخادمي، المرجع السابق، ص ص 57-61.

السويدي، المرجع السابق، ص ص 280، 281.

حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، ***المستقبل العربي***، السنة 30، العدد 349 (مارس 2008)، ص ص 32- 34.

محمد مراد، ***السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي*** (بيروت: دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 371-374.

هوليس، مرجع سابق، ص 378.

فقد ووجه المشروع الأمريكي بالرفض والتحفظ على الأقل على الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، فمن الناحية الرسمية وفي تصريحات خرجت بالتزامن مع إعلان المشروع قال وزير الخارجية السعودي في حينها "سعود الفيصل" أن بلاده ستقوم بالإصلاحات وفق الوتيرة التي تناسبها، أما الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" فإلى جانب تعبيره عن أن المنطقة بها شعوب تملك إرادتها ولها طاقاتها الفكرية ومقوماتها الثقافية وقادرة على صياغة توجهاتها وتحديد مساراتها المناسبة، أدلى بأن فرض الإصلاح من الخارج من شأنه إشاعة الفوضى في المنطقة على غرار ما جرى في العراق، واستنكر الرئيس السوري "بشار الأسد" الأقنعة المتعددة التي لجأت إليها الولايات المتحدة للسيطرة على العراق ومن ضمنها مسألة الديمقراطية، من جهته أبدى وزير الخارجية اللبناني "جان عبيد" بعد اجتماعه بالرئيس المصري انتقاده للمشروع الأمريكي الذي تحاول "واشنطن" فرضه على المنطقة باسم الإصلاح معتبرا أن هذه الأخيرة لا تستطيع تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة، وبنبرة أقل حدة قال الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" بأنه يجب أن نخلق هذه الإصلاحات بدل أن يخلقها لنا الآخرون[1].

وتحجج الرافضون للمبادرة الأمريكية والمنتقدون لها بأسباب عديدة، في مقدمتها أنها تنطوي على إرادة فرض الإصلاح من الخارج على دول المنطقة دون تشاور مسبق معها، ونقل نموذجها دون مراعاة لسيادة هذه الدول ولخصوصيتها الحضارية والثقافية والدينية، كما لم تأخذ في الحسبان أيضا الاختلافات القائمة بينها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما ينافي خضوعها لرؤية موحدة، مع أن الديمقراطية ليست وصفة جاهزة لتأخذها البلدان العربية عن أمريكا، ومن الانتقادات أيضا تجاهل المشروع في نسخته الأولية لتسوية الصراع العربي الصهيوني الذي يمثل النزاع الرئيسي في المنطقة وتشكل تسويته دعامة مهمة للإصلاح حسب البعض، وهناك من تحفظ على المشروع بحجة أنه يرمي لتذويب الهوية العربية وطمس مقوماتها في محيط أكبر غير عربي[2]، وهناك من توجس أكثر من النوايا الأمريكية بإعادة رسم خارطة المنطقة انطلاقا من العراق بتقسيمه إلى أقاليم على أسس طائفية وعرقية، بحيث لا تقوم فيه دولة مركزية قوية لتأمين مصالحها النفطية في المنطقة وحليفها الكيان الصهيوني[3].

---

[1] المخادمي، مرجع سابق، ص 76، 77.

ناظم عبد الواحد الجاسور، ***تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 414.

[2] إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المرجع السابق، ص 32.

Adnan M. Hayajneh, "The U.S. Strategy: Democracy and Internal Stability in the Arab World", ***Alternatives: Turkish Journal of International Relations***, Vol .3, No.2&3 (Summer &Fall 2004), p 27.

[3] الجاسور، المرجع السابق، ص 413.

وأبدى بعض العرب من الاتجاه العلماني خاصة تفاؤلهم بالتوجه الأمريكي معتبرين أنه يوفر فرصة ذهبية، وعلى الطامحين في التغيير والإصلاح استغلالها للضغط على الأنظمة الحاكمة لإتباع هذا المسار، خصوصا وأن هذا المسعى يمثل حاجة وغاية داخلية وقضية حقيقية غير مصطنعة وملحة لم تعد قابلة للتأجيل، ويضيف المؤيدون أن الإشراف والدعم الخارجي للولايات المتحدة وأوربا من شأنه أن يضمن تغييرا تدريجيا سلميا، ويجنب الانهيارات التي تعقبها حروب أهلية وطائفية تؤدي إلى تمزيق أكثر من بلد عربي في سيناريو مشابه لاتفاقية "هلسنكي" مع الكتلة الاشتراكية، وخصوصا في ظل عدم إمكانية التعويل على الأنظمة العربية غير الراغبة في التغيير والتي تطرح نفسها كخيار تقابله الفوضى والحرب الأهلية، ومع عدم وجود التزام من قبل المعارضة وليدة البيئة الاستبدادية على اختلاف أطيافها ومنها الإسلامية خصوصا حسب وجهة النظر هذه، بالسعي لتكريس الديمقراطية وتحكيم قواعدها في تجاهل واضح للتغيير في تعاطي الجماعات الإسلامية المعتدلة مع مسألة الديمقراطية[1].

كانت هناك ردود أفعال تجاه المشروع الأمريكي عموما وبأشكال مختلفة، فمن أوجه التفاعل بروز مبادرات عربية موازية خلال العام نفسه (2004)، والتي اقترحت في أطر تنظيمية ومن خلال اجتماعات وقمم ذات بعد إقليمي واقتصر بعضها على المستوى المحلي، وذلك على غرار مبادرة الإصلاح التي صدرت عن "جماعة الإخوان المسلمين" في 13 مارس، وتعلقت بمصر معبرة عن ضرورة الالتزام بالديمقراطية وباحترام الحريات ووقف العمل بقانون الطوارئ، فيما رفعت مطالب ديمقراطية أشمل على المستوى العربي من خلال إعلان صنعاء الذي صدر في 12 جانفي عن مؤتمر جمع ممثلين لحكومات عربية وأحزاب سياسية وتنظيمات مدنية، وكذا من خلال وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر شبه حكومي أيضا برعاية الحكومة المصرية عقد بين 12 و14 مارس، و تمثل الوثيقتان محاولة من الحكومتين اليمنية والمصرية إبقاء الإصلاح ضمن نطاق إشرافهما، وفي جوان أطلق "إعلان الدوحة من أجل الديمقراطية والإصلاح" في مؤتمر جمع أزيد من 100 مفكر وسياسي عربي، يضاف إلى ذلك المبادرات الصادرة بشكل خاص عن منظمات غير حكومية كالرسالة التي وجهها مؤتمر قمة منظمات المجتمع المدني المعروف بالمنتدى المدني إلى رؤساء وملوك الدول العربية في 22 مارس، وإعلان مجلس الأعمال العربية في جانفي من ذات العام 2004، وعلى صعيد الحكومات تبنت القمة العربية المنعقدة في تونس في شهر ماي "وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح" التي عبرت عن الرؤية العربية الرسمية لقضية الإصلاح السياسي لكنها بقيت مجرد إعلان عن رغبة إذ لم تتبع بتحديد الخطوات

[1] المخادمي، مرجع سابق، ص 78، 79.

عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، مرجع سبق ذكره، ص 22.

العملية لتجسيدها، يذكر أن القمة نفسها عرفت الإفراج عن "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" في نسخته الجديدة بعد طبعة 1994 التي فشلت لعدم مصادقة أي من الدول العربية عليها، على عكس نظيرتها التي دخلت حيز النفاذ في 16 مارس 2008 بإيداع وثيقة التصديق السابعة عليها[1]*.

وتعرضت المبادرة الأمريكية للتشكيك في المجال الأكاديمي حتى من قبل بعض الباحثين الأمريكيين بالأدلة الواقعية التي تطعن في مصداقيتها، ومن ضمنها الدوافع الإمبريالية الواضحة بنزوع الولايات المتحدة للهيمنة واعتمادها لنهج أحادي يضع الدول الأخرى أمام أمر واقع يحتم عليها الاستجابة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكية المفروضة بمنطق القوة والحرب الاستباقية، وتسببها في تغييب الديمقراطية في النظام الدولي والعلاقات الدولية من خلال توظيف الأمم المتحدة لخدمة توجهاتها مقابل الإخلال بالتزاماتها كقوة عظمى فيما يتعلق بالقضايا العالمية، كقضية البيئة ومحاربة الفقر وغيرها، وهوما تجلى في انسحابها من معاهدات واتفاقيات دولية كمعاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية، وبروتوكول "كيوتو" الخاص بالتغير المناخي، ومعاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، ويتماشى ذلك مع عقيدة المحافظين الجدد** الذين استحوذوا على أهم مواقع صنع القرار في إدارة "بوش الإبن"

---

[1] عبد اللطيف، في الحص، وآخرون، ص ص 106- 108،

Dalacoura, Op. cit, p 967.

* للعلم الجزائر هي الدولة السابعة التي صادقت على الميثاق بعد كل من الأردن والإمارات والبحرين وسوريا وفلسطين وليبيا: انظر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ***تعريف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان واللجنة المنبثقة عنه***، عبر رابط الإنترنت:
http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Documents/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9%20%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%86%20%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

** هم جماعة سياسية تحسب على اليمين المسيحي المتطرف، وهم ليسوا جددا إلا من حيث تجدد دورهم وتوجهاتهم باستعادتهم الهيمنة على السياسة الأمريكية مع مجيء بوش الابن George Walker Bush للحكم، وفكرهم مقترن بقيم أمريكا منذ نشأتها، وترجع إرهاصات ظهورهم إلى الأربعينيات باتخاذهم موقفا متمردا على انتمائهم اللبرالي يدعو للقضاء على الشيوعية لكونها أيديولوجية صراعية في جوهرها لا مجال للتوفيق أو التعايش معها، أما بروزهم فكان مع انفصال مجموعة كبيرة من المفكرين اليهود والمسيحيين اليمينيين عن الحزب الديمقراطي الذي رفض توجههم المتطرف، وتحولهم إلى قوة ضاغطة انضوت تحت الحزب الجمهوري تدعو لاستخدام القوة في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ثم أصبحوا فاعلين أساسيين في حكم "ريغان" Regan، حيث عروفوا بديمقراطيي ريغان Regan's Democrats، والذين لم يشكلوا كتلة واحدة وإنما انتشروا على مختلف المراكز الأكاديمية والبحثية والإعلامية دون أن ينتظموا في كتلة واحدة، وهم يرون أن القوة العسكرية هي الأداة الأساسية في العلاقات الدولية لمواجهة النزاعات والتهديدات والتحديات في العالم، وأن السلام الحقيقي يأتي فقط نتيجة الانتصار في الحرب لا عبر الدبلوماسية والعدالة، ويؤمنون بضرورة قيادة الولايات المتحدة للعالم لما تمتلكه من قوة، وضمت إدارة "بوش" العديد من الشخصيات التي تمثل هذا الاتجاه ومنها "ريتشارد بروس 'ديك' تشيني" Richard Bruce "Dick" Cheney الذي شغل منصب نائب الرئيس، و"دونالد هنري رامسفيلد" Donald Henry Rumsfeld وزير الدفاع، وكذا "بول دوندس وولفويتز" Paul Dundes Wolfowitz الذي تولى منصب نائب وزير الدفاع، و"جون ديفيد أشكروفت" John David Ashcroft الذي تقلد منصب وزير العدل، انظر في هذا الصدد:
علي غربي، "عولمة الديمقراطية: المحافظون الجدد والثقافة الفرعية"، ***مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، سكيكدة***، منشورات جامعة 20 أوت- سكيكدة، عدد 03 (جوان 2008)، ص ص 41-44.
السويدي، المرجع السابق، ص ص 173، 174.

George W. Bush، وثمة سبب وجيه آخر للتشكك هو دعم الولايات المتحدة التاريخي للأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية في المنطقة، وذلك لأغراض منها منع المد الشيوعي والحفاظ على مصالحها النفطية والعسكرية بعقد صفقات بيع السلاح وإنشاء القواعد العسكرية، والتي لم يسبق لأمريكا أن أثارت قضية الديمقراطية أو حقوق الإنسان تجاهها، ما يمثل مخادعة دبلوماسية فظيعة بتعبير "آدم غارفينكل" Adam Garfinkle وازدواجا في الشخصية لدى "بوش" وطاقمه ما بين العلاقة الحميمية مع عدد من الأصدقاء العرب المستبدين وبين الدعوات "الريغانية" الجديدة الرنانة من أجل الديمقراطية على حد قول "طوماس كاروتيرز "Thomas Carothers، لاسيما مع إدراك "واشنطن" للبديل الأقرب لحلفائها التقليديين في حال الاحتكام لانتخابات نزيهة والمتمثل في الإسلاميين الأفضل تنظيما والأقدر على حشد التأييد الشعبي، وهو الأمر الذي أكدته التجارب منذ ما حدث في الجزائر بداية التسعينيات إلى وصول حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى الحكم بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في جانفي 2006، والتي تعكس المشاعر الشعبية المبغضة للولايات المتحدة خصوصا بسبب دعمها للكيان الصهيوني، حيث لا تبدو أمريكا في هذا الصدد مستعدة للمخاطرة بالسماح بفوز معارضين للتسوية السياسية للصراع العربي– الصهيوني، وتهديد أمن "الكيان" الذي لطالما مثل أولوية للسياسة الأمريكية المتأثرة بضغوط اللوبي الصهيوني[1].

وأثارت السياسة الأمريكية مزيدا من الغضب والاستياء بعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان ثم العراق، فقد بدت للمسلمين أنها موجهة ضدهم وضد دينهم، خصوصا وأن "بوش" Bush استعمل كلمة Crusade لوصف الحرب على الإرهاب والتي تشير في معناها إلى "الحرب الصليبية"، رغم محاولته تغيير الإنطباع الذي خلفته بتصريحه في أكثر من مناسبة بأنه يحترم الإسلام ويفرق بينه وبين الإرهاب، وأن بلاده تحارب الثاني وتسعى لإيجاد قنوات الحوار والتفاهم مع الأول، لكن ذلك لم يجعله بمنأى عن النقد حتى من قبل "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington الذي نظر للصراع بين الإسلام والغرب من خلال أطروحته "صدام الحضارات"، ففي يناير 2005 صرح الأخير بأن تصرف الولايات المتحدة يفرز إرهابا أكثر، وأن "بوش" و"بن لادن" يتحملان مسؤولية حرب دينية[2].

[1] إبراهيم، "العوامل الخارجية و تأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص24، 25، 29، 34، 35.
عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 70.
الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 418.
السويدي، مرجع سابق، ص 317.
[2] نفس المرجع، ص ص 318، 319.

وقدم نفر من الأكاديميين من أمثال "هانتنغتون" Huntington والخبراء والمحللين أسبابا إضافية للتوجس من نوايا الإدارة الأمريكية من خلال تقديم الإسلام في صورة العدو الحاقد، فهذا "غراهام فولر" Graham E. Fuller المسؤول سابقا في دائرة الشرق الأوسط في الاستخبارات الأمريكية يتساءل إن كان "هانتنغتون" محقا ويجيب بأنه إذا اعتقد المسلمون بحتمية الصدام فهو ما سيحدث فعليا، بل يرى أنهم قدموا الدليل على صحة هذا الطرح، واعتبر الصحفي "توماس فريدمان" Thomas L. Friedman من خلال مقالاته أن المواجهة الفلسطينية الصهيونية تمثل مستوى من مستويات صراع الإسلام للغرب، وعلى الولايات المتحدة أن تقف في وجه ما يصفه بالإرهاب في الأراضي المحتلة لألا تمنح للفلسطينيين الفرصة لمحاولة تحقيق ما فشل فيه "بن لادن"، أما "برنارد لويس" Bernard Lewis وهو كما يصفه "ناظم عبد الواحد الجاسور" من أقطاب الفكر السياسي الأمريكي ومن منظري السياسة الخارجية الأمريكية، وفي مقالة له بمناسبة الذكرى الأولى لأحداث 11 سبتمبر، فعلل وقوعها بالحقد والكراهية التي سببها من جهة الغيرة مما حققته الولايات المتحدة من نجاح وقوة، إضافة إلى سبب رئيسي آخر للازدراء هو اتهام نمط الحياة الأمريكي بالتحلل والتفسخ الأخلاقي الناتج عن سوء فهم وإدراك للقيم الأمريكية، ووفق منطق مماثل وتحت عنوان "هدفهم: العالم المعاصر" كتب "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama: ***العدو الحقيقي: أصبح المسلمون المتطرفون... هم فاشست يومنا الحالي، وهذا ما نقاتل ضده***"، وفضلا عن ذلك فالسياسة الخارجية الأمريكية التي أعقبت 11 سبتمبر وإستراتيجية الأمن القومي التي أطلقت سنة من بعد بنيت على أفكار وتوجهات "مشروع القرن الأمريكي الجديد" Project for the New American Century، والذي صاغه اليمين المتطرف، وهو تيار كما أشير إليه سابقا استلم ممثلوه مقاليد صنع القرار السياسي بمجيء "جورج بوش" إلى الحكم، وسعوا في تجسيد عقيدتهم القائمة على تعزيز قوة وهيمنة أمريكا على العالم وتحقيق مصالحها وإن من خلال التدخل بالقوة العسكرية[1].

وحذرت أكثر من دراسة من تداعيات إقامة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الإسلامي التي يحتمل أن تنتج مشكلات أكبر من الحلول المتوقعة من ورائها، وهي الحالة التي وصفها "هانتنغتون" Huntington بتناقض الديمقراطية[2]، حيث الأرجح أن تؤدي إلى إيجاد حكومات إسلامية أقل تجاوبا مع المصالح الأمريكية في وقف الإرهاب، واستمرار عملية السلام، وحفظ الأمن في الخليج الفارسي بما يضمن استمرار إمدادات النفط، وكذا تسهيل حركة التجارة البحرية الأمريكية عبر المتوسط مرورا بقناة السويس وصولا إلى

[1] الجاسور، المرجع السابق، ص ص 263-266، 269.

[2] نفس المرجع، ص 418.

المحيط الهندي[1]، حتى أن بعض المحللين أمثال "فريد زكريا" Fareed Zakaria يعلنون تفضيلهم للحكام العرب الذين يتصفون بالاستبداد والفساد لأنهم يبقون في نظره أميل إلى اللبرالية والتسامح والتعددية من الإسلاميين الأقرب لخلافتهم في حال سقوط حكمهم، ويستدل على طرحه بحادثة اقتراح الأمير الكويتي بتشجيع أمريكي السماح للنساء بالمشاركة في الاقتراع وهو ما رفض على مستوى البرلمان المنتخب ديمقراطيا والمشكل أساسا من الإسلاميين الأصوليين Islamic Fundamentalists، وكذا المقترح البسيط لولي العهد السعودي "عبد الله بن عبد العزيز" برفع الحظر عن ممارسة النساء للسياقة والذي اضطر للعدول عن رأيه بعد أن قام المحافظون الإسلاميون بتعبير "زكريا" من تعبئة المعارضة الشعبية له[2]، ويتصور "فرنسيس فوكوياما" Francis Fukuyama أيضا أن الإسلاميين الراديكاليين لا يتسامحون مع الأديان والأفكار الأخرى، ويسعون لأسلمة المجتمع وفق رؤيتهم الخاصة للإسلام، فمشكلتهم كما يقول أنهم ديمقراطيون من ناحية قبولهم لإرادة الشعب لكنهم غير لبراليين من حيث الإيمان بالتعددية السياسية والتسامح، فالإسلام الراديكالي يمثل عقبة في وجه الديمقراطية حسبه نظير التخوف من وصول الإسلاميين إلى الحكم بالديمقراطية والتراجع عنها بعد ذلك[3].

جعلت هذه الإنذارات من قبل الباحثين الأمريكيين كما من قبل الحكام العرب الذين استعملوا فزاعة الإسلاميين واشنطن تخفض حماستها الخطابية أواخر العام 2005 كما أوضح "معتز بالله عبد الفتاح"، بل وأبدت ردة بعد ذلك عن مسعاها المشكوك فيه من البداية لاسيما بعد معاينتها لمشاركة حركة "حماس" الفلسطينية في الحكم، وقد كان من المستعصي أن تخرج من "مأزق المصداقية" The Problem of Credibility الذي تعانيه بتعبير "مارينا أوتاواي" Marina Ottaway، بحكم أن رصيدها ضئيل تاريخيا في إنجاز وعود الديمقراطية وبالأخص من وراء تدخلاتها المباشرة على المستوى الدولي، والذي لا يحصي غير حالات ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ودويلتين في حوض الكاريبي هما بنما وغرينادا، ومع قتامة المشهد الذي أخرجته في العراق حيث خالف طموحها المزعوم بتقديمه كنموذج يحتذى للديمقراطية في المنطقة، بعد أن قوضت أركان دولته بتفكيك كل مؤسساتها وأجهزتها وجرته إلى حالة من الفوضى والانفلات الأمني التي استمرت تبعاتها حتى بعد استكمال بناء الدولة الجديدة الفدرالية، مع تسجيل فضائح انتهاك حقوق الإنسان كما حصل في سجن "أبو غريب"[4]، لتخيم بوضوح صورتها التي

---

[1] Gause, Op. cit, p 63.
Tamara Cofman Wittes, ***Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy*** (Washington, D.C: Brookings Institution Press, 2008), p 16.

[2] Zakaria, "Islam, Democracy, and Constitutional Liberalism", Op. cit, p 2.

[3] الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص ص 272، 273.

[4] عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

عرفت بها خلال الحرب الباردة حين قامت بتغليب مصالحها ودعمت العديد من الحكام الدكتاتوريين كالجنرال "أناستازيو سوموزا" Anastasio Somoza في "نيكاراغوا"، و"محمد رضا بهلوي" شاه إيران، و"فرديناند ماركوس" Ferdinand Marcos في الفلبين لإبقاء دولهم خارج دائرة الشيوعية، وهو سلوكها في تلك الفترة في مناطق مختلفة من العالم بما فيها المنطقة العربية، وترسخت أكثر فكرة الطابع الأداتي البراغماتي للديمقراطية في السياسة الأمريكية حيث لا تعدو أن تكون ورقة ضغط لتحقيق مصالحها لا غاية في حد ذاتها[1].

ويعزو محللون هذه الازدواجية والتناقض بين الموقف الأمريكي المعلن عبر الخطاب السياسي والإعلامي والتوجه في الواقع إلى تضارب شعار الديمقراطية الذي ترفعه مع أولويتها في محاربة الإرهاب، والتي تخدمها الأنظمة العربية القائمة التي أبدت استعدادها التام للتعاون في هذا الملف، والذي اتخذت بحجة التصدي له إجراءات تحد من الحريات المدنية في الولايات المتحدة ذاتها أثارت ردود فعل متذمرة من قبل الجمعيات والمنظمات الحقوقية، والتي طالبت بإحداث توازن بين تدابير الأمن القومي واعتبارات الحقوق والحريات المدنية، ومن هذا المنطلق اعتبرت الحرب التي قادتها أمريكا على الإرهاب في الشرق الأوسط سببا في فرض مزيد من القيود على الحريات وإعاقة الديمقراطية بدلا من تطويرها، حيث أنها استغلت من قبل الأنظمة لتشديد قبضتها على الحياة السياسية وتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين، ولو احتملت الرغبة الأمريكية الحقيقية في تغيير صورتها الذهنية السيئة لدى شعوب المنطقة نتيجة دعمها للأنظمة الاستبدادية، فإن رغبتها هذه أيضا تتضارب مع رفضها لقيام أنظمة إسلامية لا تساير مصالحها[2].

وقد كان أن فضحت الوقائع النوايا الأمريكية وبينت أن وعود الديمقراطية لم تكن إلا حملة دعاية وعلاقات عامة موجهة للرأي العام الداخلي والدولي لتبرير غزوها للعراق خصوصا، أو مجرد ورقة للضغط كما قيل، وأبرز الشواهد تعاملها مع حركة "حماس" بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، حيث قامت بقطع مساعداتها الاقتصادية للفلسطينيين، وعلقت الرجوع لتقديمها بإعلان الحركة التخلي عن نهج العنف والاعتراف بالكيان الصهيوني والانخراط في عملية السلام وفق الشروط التي تراها، وهو ما نجم عنه تقهقر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبدت الإدارة الأمريكية بذلك وكأنها تعاقب الشعب الفلسطيني

إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 27- 29، 34.

[1] Wittes, Op. cit, pp 15, 16.

[2] الشميري، مرجع سابق، ص 237.

إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

على اختياره الديمقراطي، كما ضغطت واشنطن على دول عربية لاتخاذ إجراءات ضد تنظيمات سياسية تعتبرها إرهابية رغم أن بعضها يحظى بالمشروعية وله تمثيل حتى في البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله اللبناني، مع أن مسايرة السلطة اللبنانية للرغبة الأمريكية كان ليؤدي إلى إشعال فتيل الحرب الأهلية وتهديد كيان الدولة اللبنانية، من جهة أخرى قامت الولايات المتحدة باستئناف علاقتها الدبلوماسية مع ليبيا في جوان 2006 وإسقاط اسمها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب بسبب تنازلات قدمها النظام الليبي تخدم المصالح الأمريكية، ودون أن يكون هناك أي ارتباط لذلك بالإصلاح السياسي والانتقال للديمقراطية، بل نتيجة لتخلي ليبيا الطوعي عن برنامجا النووي ومعه عن خطابها المناوئ وإعلان تعاونها الكامل في الحرب على الإرهاب وفتح مجال الاستثمار للشركات الأمريكية[1]، وعلى العموم إذا كان الواقع هو المحك للمشروع الأمريكي، فهو لم يساهم في تحقيق أي تقدم ديمقراطي يذكر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك إلى غاية حدوث الانتفاضات الشعبية التي غيرت شيئا من المشهد السياسي العربي مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ويبدو ربما أن سلوك الولايات المتحدة ساير تحليلات وآراء جانب من الباحثين والمختصين فيما يتعلق بمحاذير التغيير الديمقراطي السريع في منطقة الشرق الأوسط، وإشارتهم بحتمية التصرف بروية والإبقاء على مجريات الأمور قيد السيطرة لتفادي النتائج غير المرغوبة المترتبة عن التغيير الثوري السريع دون التراجع الكلي عن دعم الديمقراطية، لما ينطوي عليه هذا التوجه من أخطار تهدد مصالح وأمن أمريكا والعالم، فبحسب هذه الرؤية ينبغي على الولايات المتحدة أن تشجع التطور الديمقراطي التدريجي من خلال الدفع لإحداث تعديلات قانونية ومؤسساتية تعزز حقوق الإنسان والمرأة بشكل خاص وتقيم حكم القانون والشفافية، وتكرس احترام التنوع والتعدد السياسي، كما تضمن مشاركة مختلف الأطياف من دون الذين يرفضون الالتزام بالإجراءات السلمية، والمقصود هنا هو ما يطلق عليه "الحركات الإسلامية الراديكالية" كما ورد في التقرير الذي قادت فريق إنجازه وزيرة الخارجية السابقة "مادلين أولبرايت" Madeleine Albright مع "فين ويبر" Vin Weber العضو السابق في الكونغرس عن الحزب الجمهوري[2]، وفي هذا السياق هناك من ينصح بعدم التسرع بالدفع إلى التغيير عبر الانتخابات، وتركيز الجهود بدلا من ذلك على تشجيع التنظيمات السياسية العلمانية واللبرالية والوطنية لتنافس الأحزاب الإسلامية، لتضمن واشنطن بذلك أن تكون نتائج الانتخابات في النهاية متناسبة مع مصالحها[3].

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 26، 27، 30، 31.

[2] أولبرايت، ويبر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 21- 23.

[3] Gause, Op. cit, p 64.

و يتصور البعض وفق هذا المنطق أن أمريكا آثرت الإبقاء على الأنظمة القائمة الحليفة وعدم المجازفة بتغييرها، مع حظها على إصلاح الحكم والإدارة والاكتفاء بتوجيه انتقادات بخصوص التجاوزات والانتهاكات، في حين تقوم بالتلويح بورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان للضغط على الدول غير الموالية، فيما يتمسك نفر آخر من الباحثين بالرأي الذي يحظى بتأييد أكبر في المنطقة العربية حيث يسود التوجس من النوايا الأمريكية التي تربط بنظريات المؤامرة، الرأي الذي مفاده أن الديمقراطية لا تمثل على الإطلاق أولوية، وإنما محض غطاء للنوايا الحقيقية المرتبطة بتحقيق والمحافظة على المصالح الأمريكية بدليل ازدواجية المعايير الواضحة من الأمثلة التي سبق تقديمها، فالمثل والمبادئ اللبرالية لا تظهر إلا على مستوى الخطاب السياسي بينما هي شبه مغيبة في الممارسة، فليست من صميم الاعتبارات الفعلية بقدر ما هي أدوات للسياسة الخارجية، وهو توجه مستلهم من تنظير واقعي جديد للعلاقات الدولية يوافق عقيدة المحافظين الجدد، وقد عبرت عنه "جين كيركباتريك" Jeane Kirkpatrick التي تمثل جيل المحافظين الأول المعادي للشيوعية، حيث رفضت فلسفة "كارتر" J. Carter القائمة على المعيارية ومتابعة القيم المثالية التي أضرت بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية بتحول أنظمة دكتاتورية موالية إلى أنظمة شمولية شيوعية وإسلامية معادية، وهي التي تحول ولاؤها من الحزب الديمقراطي إلى الجمهوري ليساهم في صياغة سياسة "ريغان" R. Regan الذي منحها منصب سفير الولايات المتحدة في المنظمة الأممية، حيث ترى أنه ينبغي التفرقة بين الخطاب الذي قد يتماهى مع المثل والممارسة التي تكون وفق شروط الواقع والانسجام بينهما لا يمثل بالنسبة لها أمرا محتما[1].

ويوجد اعتقاد بأن الأفكار اللبرالية كثيرا ما استغلت كشعارات وغطاء أخلاقي للتستر على دوافع واقعية لا توافق المعايير الإنسانية، فالدول الاستعمارية كانت تصف نفسها بالمحررة، بل إن معتنقي الفكر الواقعي ينفون كليا الجانب المعياري عن المستوى الدولي، فلم تنعكس الديمقراطية واللبرالية الداخلية في الدول الأوروبية على سلوكها الدولي خلال الفترة التي اتسمت بالصراعات والحروب بينها، وحتى مبادئ "ويلسون" W. Wilson الأربعة عشر لم تكن بالنسبة لهم من قبيل النية الحسنة، وإنما لإثارة الشعوب ضد الدول المستعمرة لاسترجاع السيادة على مواردها ومنعها عن الأخيرة، ولا تشذ دعوات الديمقراطية عن هذا التوجه[2].

وخلاصة القول عند "نعوم تشومسكي" Noam Chomsky أن سعي الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية من عدمه متوقف على انسجامها مع مصالحها، وفي المنطقة العربية لا يبدو التوافق في المعادلة قريبا

[1] Michel Gueldry, "Qu'Est-Ce Que Le Néoconservatisme? ", ***Outre-Terre***, No. 13, Vol. 4 (octobre 2005), p 63.

[2] جهاد عودة، ***النظام الدولي: نظريات وإشكاليات*** (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 57، 58.

كما يظهر من العلاقات الأمريكية مع دولتي السعودية ومصر المؤثرتين على الصعيد الخليجي والعربي على مدار عقود، فالمصالح التي يضمنها التحالف مع النظامين الحاكمين في البلدين وعلى رأسها ضمان الاستقرار، واستمرار عملية السلام، وقطع الطريق على الجماعات الإسلامية المتطرفة، لا يمكن التضحية بها والمراهنة بديمقراطية تقلب موقف البلدين إلى اتجاه مناوئ، وفي هذا الصدد يفترض كل من "ستيبن" Alfred Stepan و"روبرتسون" Graeme B. Robertson أن العوامل الدولية ربما تساهم في إعاقة الديمقراطية عوض ترقيتها في الشرق الأوسط، وذلك راجع في تقديرهما إلى الموقع الجيوسياسي المهم للمنطقة[1].

ثانيا: فترة "أوباما"

استمرت الولايات المتحدة مع هذه الشكوك في التصريح بموقفها الداعم للديمقراطية في الخارج، فقد أعلن الرئيس "باراك أوباما" Barack Hussein Obama في خطاب ألقاه بجامعة القاهرة في 2009 تمسكه بالحقوق والحريات العالمية عبر العالم، وحتى وإن بدا اتخذ قرارا على وعي في نظر البعض بتقليل الحديث عن الديمقراطية، فإنها لم تسقط من أجندة سياسته الخارجية، فبحسب "لاري دايموند" Larry Diamond عمد "أوباما" إلى تجنب الغطرسة التي ظهر بها "جورج بوش" من قبل مع البقاء على الالتزام الأمريكي المعلن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وأكد مرة أخرى في محاورة مع قناة "بي بي سي" (BBC) أن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون هي مبادئ يمكن لكل البلدان احتضانها واعتبارها جزء من هويتها الوطنية، كما عبر عن الفكرة التي تداولها من أقاموا بالبيت الأبيض قبله بربط الأنظمة الديمقراطية بالاستقرار ومنع الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية والكيماوية، وكذا حسن إدارة التنمية والتعامل مع المشاكل العالمية، وباستضافتها لنشطاء ديمقراطية مصريين شددت وزيرة خارجيته "هيلاري كلينتون" Hillary Clinton على أن هذه القيمة هي من دعامات السياسة الخارجية الأمريكية[2].

ورأى "بوشيه" Nicolas Bouchet و"أراغونا" Giancario Aragona أن هناك أسبابا تدفع للاعتقاد باستمرارية "أوباما" على نهج دعم الديمقراطية، ففضلا عن كون ذلك يمثل حسبهما تقليدا في السياسة الأمريكية لا ميزة لرئيس بعينه، فقد أظهر "أوباما" دعمه المسبق للديمقراطية من خلال مساندته كعضو بمجلس الشيوخ لمقترح قانون لترويج الديمقراطية في الخارج The Advance Democracy Act، والذي تقدم به "جون ماكين" John McCain في 2005، وفي حملته الانتخابية للرئاسيات أعرب "أوباما" عن تطلعه

[1] Usul, Op. cit, p 389.
[2] Nicolas Bouchet, Giancario Aragona, "Obama And Democracy: The Quiet Democrat***", The World Today***, Vol. 65, No. 7 (July 2009), p 11.

لرفع المساعدات الأمريكية لنحو 50 مليار دولار سنويا بحلول عام 2012 التي يوجه جانب منها لدعم الانتقال الديمقراطي وإصلاح الحكم، كما وعد بزيادة تمويل الصندوق القومي للديمقراطية والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، وكان أيضا قد طرح أفكارا طموحة بخصوص إعادة بناء الدول الفاشلة، ودعم الإصلاحيين والقوى المعارضة للاستبداد، وتقديم مساعدات شاملة للديمقراطيات الفتية والمجتمعات التي خرجت من النزاعات، وشدد على ضرورة تكامل القدرات المدنية والعسكرية الأمريكية لدعم ترقية الديمقراطية وتحقيق التنمية في آن واحد[1].

وقد برز توجه "أوباما" Obama في التعيينات التي قام بها حيث ضم إلى إدارته شخصيات تتبنى تكريس التوجه اللبرالي على المستوى الدولي ونشر الديمقراطية، جلهم من قدماء إدارة الرئيس "كلينتون" الذي قام بتعزيز الدعائم المؤسساتية لنشر الديمقراطية إلى مستوى غير مسبوق، والذي دعت زوجه المرشحة الرئاسية "هيلاري كلينتون" Hillary Clinton قبل تعيينها في منصب وزير الخارجية إلى المزيد من ذلك، من جهتها أيدت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة "سوزان رايس" Susan Rice تقديم المساعدات للمعارضة في دول كروسيا ومصر، وكذا التدخل العسكري ضد انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال الإبادة الجماعية، كما أبدى المستشارون المعينون في مختلف الهيئات الحكومية من خلال كتاباتهم اتفاقهم على أهمية إدراج الديمقراطية في الشؤون الخارجية، على غرار "مايكل ماكفول" Michael McFaul و"سامانتا باور" Samantha Power في مجلس الأمن القومي، و"آن ماري سلوتر" Anne-Marie Slaughter في الخارجية، و"إيفو دالدر" Ivo Daalder السفير في حلف الشمال الأطلسي[2].

وحسب الباحثين "بوشيه" Bouchet و"أراغونا" Aragona دائما أظهرت إدارة "أوباما" التزامها، وذلك من ناحية المبالغ المالية المخصصة من الموازنة العامة لنشر الديمقراطية في الخارج رغم التخفيض الذي مس بعض البرامج الديمقراطية، حيث رصد مبلغ إضافي قدره 143 مليون دولار لميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي فاقت بذلك 808 مليون دولار، وتعد الوكالة من الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال تعزيز الديمقراطية، وكان "أوباما" Obama قد طالب الكونغرس في 2009 بالموافقة على تمويل إضافي للأعمال الدبلوماسية والاستخباراتية والعسكرية، ومن ضمنه خصصت نسبة أيضا لعمل الوكالة المذكورة في مجال الديمقراطية والحكم، وذلك في كل من أفغانستان (375 مليون دولار) والعراق (482 مليون دولار)، وفي شهر مارس من ذات السنة كشف "أوباما" عن إستراتيجية جديدة لأفغانستان–باكستان تضمنت إصلاح الحكم كهدف، كما قام بدعم مشروع قانون اقترحه الحزبان

[1] Ibidem.
[2] Ibidem.

في مجلس الشيوخ لمضاعفة المعونة لباكستان خلال خمس سنوات منها حصة موجهة لمشاريع الديمقراطية، وفي أفريل تم الإفراج عن مساعدات إضافية بقيمة 53.3 مليون دولار لجورجيا منها 20 مليون لدعم الديمقراطية[1].

ومثلت انتفاضات "الربيع العربي" محكا حقيقيا لموقف الإدارة الأمريكية برئاسة "أوباما" Obama ومدى التزامها بخطابها الداعم للديمقراطية وبالأخص في المنطقة العربية، وفي تقييمه اعتبر "وليام ب. كوانت" William B. Quandt أن استجابة ورد فعل السياسة الخارجية الأمريكية على الأحداث الطارئة وغير المسبوقة في المنطقة لم تكن لتوصف بالإيجابية، لكنها في نفس الوقت لم تكن لتصل إلى مستوى أفضل نظرا لصعوبة الوضع الجديد غير المستقر في منطقة حساسة وفي وجود معارضة حزبية داخلية قوية بحلول سنة الانتخابات في 2012 (العهدة الثانية لأوباما)، ويوضح الأكاديمي الأمريكي المذكور أن تعامل الولايات المتحدة كان حذرا ومتباينا إذ خص كل حالة على حدة، وعكس التوتر طويل الأمد في السياسة الخارجية الأمريكية بين المصالح الحيوية المتجذرة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية، فبالنسبة لتونس لم يكن خيار دعم الثورة والنظام الجديد خيارا صعبا، إذ ليس هناك ما تخسره أمريكا من سقوط "بن علي"، لاسيما وأن موقع "ويكيليكس" سرب في ديسمبر 2010 أي قبيل الثورة برقيات للسفير الأمريكي خلال نفس العام والذي قبله تصف النظام التونسي بالفاسد وتوصي بالتوقف عن اعتباره حليفا موثوقا[2].

وكان الرهان أكبر في الحالة المصرية بالنظر إلى أهمية مبارك كحليف قدم خدمات جليلة بتعاونه في ملفات أمن الخليج والسلام مع الكيان الصهيوني وفي الحرب على الإرهاب، رغم أن مبارك كان تقدم في السن وبات الحديث عن خلافته رائجا، وزيادة على ذلك كانت هناك علاقة قوية تجمع وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" بالجيش المصري، وكان "جورج بوش الإبن" George W. Bush قد حاول من قبل الدفع بهدوء بالإصلاح والانتقال الديمقراطي قبل أن يتراجع بعد معاينته لقوة الإخوان المسلمين في انتخابات 2005، وبعد انتفاضة 25 يناير عملت واشنطن على انتقال سلس للسلطة إلى رئيس الاستخبارات "عمر سليمان" الذي عينه "مبارك" لتوه نائبا له، وأوعزت من خلال سفيرها السابق في مصر "فرانك وزنر" Frank G. Wisner بتكليف من "هلاري كلينتون" H. Clinton بضرورة تنحي "مبارك" وأن يعلن عدم ترشح نجله "جمال" لخلافته، كما أكد المبعوث على عدم استعمال العنف ضد المحتجين، لكن هذا الخيار لم يكن مقبولا في ميدان التحرير، ما جعل تغييرا يطرأ على الموقف الأمريكي بنقل تأييده

[1] Ibid, p 12.

[2] وليام ب. كوانت، "السياسة الأمريكية والثورات العربية عام 2011"، في آفي شلايم، وآخرون، فواز جرجس (محررا)، ***الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي***، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص ص 373– 375.

للمجلس العسكري الذي اصطف إلى جانب الجماهير وسارع "أوباما" لإعلان دعمه للنظام الجديد، وبدت السياسة الأمريكية بطيئة الحركة متأثرة بالضغوط الداخلية في وجود رأي عام داخلي مطلع على سير الأحداث من خلال "الجزيرة" الإنجليزية ومتعاطف مع المتظاهرين، وبالنظر لكثرة كتابات ومداخلات المحللين والنقاد وقادة الرأي في الإعلام الأمريكي وأمام الكونغرس بخصوص الطريقة المثلى للعمل، ونتيجة لانتقادات الحزب الجمهوري خاصة الذي صمم على إفشال "أوباما" فاتهمه مرة بالتخلي عن حليف استراتيجي وفي أخرى بالتباطؤ في احتضان الديمقراطية، وبذلك كان التوجه الأمريكي متوازنا كما بدا وكأنه متقبل للواقع المصري الجديد بالنأي عن الظهور كمتدخل في تشكيل النظام الجديد[1].

واتسمت سياسة "أوباما" بنفس الحذر والواقعية في تعاملها مع باقي الحالات وبالحرص ذاته على تقدير المصالح والتكاليف والقيم، فبخصوص ليبيا ورغم زوال تهديد "معمر القذافي" الذي عدل عن مشروعه النووي وطبع علاقته مع الولايات المتحدة والغرب عموما، وبعد أن تردد "أوباما" في تقديم الدعم للثورة فإنه سرعان ما تم إقناعه من قبل مستشاريه بالتدخل لارتباط ذلك بمكاسب انتخابية من ناحية، ونظرا للبلبلة الداخلية التي أخذت تذكره بخبرات سابقة في رواندا والصومال، وأن عدم مبادرة الرئيس الديمقراطي بالتدخل سمح بوقوع مجازر، وكان التدخل أقل اندفاعا مما كانت عليه التدخلات في عهد "بوش"، ويبدو ذلك نزولا عند وصية "روبرت غيتس" Robert Gates وزير الدفاع السابق بعدم تكرار سيناريو أفغانستان والعراق بالتدخل المباشر وإرسال قوات برية الذي وصفه بالجنون، فبعد انتظار الجامعة العربية والأمم المتحدة لتصوغا القضية على أنها إنسانية كان التدخل في إطار حلف شمال الأطلسي بإعلان حظر جوي نفذته الطائرات الفرنسية والبريطانية، وأضافت الولايات المتحدة مساهمتها في شكل أوامر وتوجيهات واستخبارات والاعتماد على الطائرات بدون طيار، ومع تحول الحظر إلى ضربات جوية كانت هزيمة القذافي الذي أسر لاحقا وتم قتله بطريقة انتقامية بشعة كما عبر "كوانت" Quandt، وغلبة انطباعات الرضا على بعض الانتقادات لطريقة اليد الخفية التي لم تكلف الولايات المتحدة أيا من جنودها، وحتى وإن بدا أن ليبيا ما بعد "القذافي" قد تكون مكانا مضطربا فإنها لم تمثل أهمية كبرى لدرجة تجعل الأمريكيين يشعرون بقلق كبير[2].

وحظيت سوريا في المقابل باهتمام أكبر بالنسبة للولايات المتحدة التي تعاملت على مدار أربع عقود مع الأسدين الأب والإبن بواقعية إن لم يكن بدفء حقيقي كما يعبر "كوانت"، وهو الأسلوب الذي انكسر

[1] نفس المرجع، ص ص 375- 378.

[2] نفس المرجع، ص ص 378، 379.

في عهد "بوش" الإبن الذي فكر مع حاشيته في قلب النظام السوري، وبينما عمل "أوباما" على إرجاع العلاقة إلى سابق عهدها، وأعاد السفير الأمريكي إلى دمشق في أوائل العام 2011 في سياق وعوده الانتخابية بالتعامل مع نظامي سوريا وإيران وإحياء السلام العربي مع الكيان الصهيوني، فإن العنف الذي استعمله "بشار الأسد" ضد معارضيه في ربيع 2011 فرض على الإدارة الأمريكية العدول عن فكرة التعاون معه، لكنها وفي نفس الوقت تمسكت بالتوجه الذي يقضي بعدم التدخل المباشر والاقتصار على الضغط الدبلوماسي والعقوبات رغم فشل المساعي الأممية ممثلة بكل من "كوفي عنان" وبعده "الأخضر الإبراهيمي" لنقل السلطة عبر التفاوض، وتصعيد النزاع نحو حرب أهلية، وفي وقت كانت القوات الأمريكية تنسحب من العراق استمر "أوباما" في معاندة الأصوات الجمهورية الداعية للتدخل ولو بتسليح المعارضة، وذلك قبل أن يعمد إلى الخيار الأخير في صيف 2013، ومع ذلك لم تقدم أمريكا في تقدير "وليام كوانت" W. Quandt أفكارا وحلولا مهمة ولم تمارس تأثيرا قويا في ملف سوريا[1].

ودعمت الولايات المتحدة بقيادة "أوباما" موقف السعودية ومجلس التعاون الخليجي من الانتفاضة في اليمن مثلما فعلت أيضا بالنسبة للبحرين، ورغم أن هاجس التدخل الإيراني لدفع الشيعة لتصعيد النزاع الطائفي خيم على الأجواء لاسيما في الحالة الأخيرة، ضلت الولايات المتحدة على مسافة واكتفت بالمطالبة بالإصلاح بعد صدور تقرير "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" برئاسة "شريف بسيوني" التي أدانت سوء تصرفات القيادة البحرينية، ويرى "كوانت" Quandt أن الانطباع الأولي عن توجه "أوباما" وإدارته واتسامه بالحذر والواقعية في الموازنة بين المصالح والقيم، والذي يساير تصورات بعض من منظري المدرسة الواقعية (الواقعية الدفاعية) ومنهم "ستيفن والت" Stephen M. Walt بأن على الولايات المتحدة أن توفر طاقاتها بعدم فرض نفسها كقوة مهيمنة عالمية، وتقبل واقع أنها ليست بارعة في بناء الأمم أو تشكيل الأنظمة الديمقراطية، ربما هو توجه ينطوي أيضا على قلة خبرة واطلاع على الحقائق الميدانية خاصة فيما يتعلق ببعض الحالات كما يؤكد "كوانت" بالنسبة لليمن، ويشدد هذا الباحث على أن الولايات المتحدة أكثر اهتماما بالعالم من أن تنعزل عنه وأكثر حجما وقوة من أن تكون مراقبا سلبيا، وخصوصا في منطقة مهمة كالشرق الأوسط، ويوصي نفس الباحث بالاعتماد على فريق جديد من المستشارين العارفين بالمنطقة، وكذا الاهتمام الجاد بدعم الديمقراطية بطرق ذكية كالعون الاقتصادي والتجارة والاستثمار والمساعدات التقنية والتعليم، وأيضا العمل على تعزيز السلام في المنطقة[2].

[1] نفس المرجع، ص ص 379، 380.

[2] نفس المرجع، ص ص 380- 382.

وفي رأي آخر يمثل هذا التوجه خيارا واعيا يقوم على إستراتيجية ما يسمى بالقوة الذكية Smart Power، والتي أوصى بها التقرير الذي حرره "ريتشارد أرميتاج Richard L. Armitage و"جوزيف ناي" Joseph S. Nye في إطار مشروع نفذه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) عام 2007، عبر عقد اجتماعات تباحث من خلالها المعنيون من الإدارة الأمريكية والجيش والناشطون في منظمات غير حكومية والإعلاميون والأكاديميون حول سبل تعزيز فعالية السياسة الخارجية، ويتنافى الذكاء في هذه الرؤية مع الإفراط في الاعتماد على القوة العسكرية أو الصلبة مع الحفاظ عليها وجمعها مع القوة المرنة باستخدام الجذب والإقناع بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها، بما يضمن استمرار القيادة الأمريكية للعالم مع تقليل الخسائر بمشاركة قوى أخرى كالاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي[1].

المبحث الثالث: السياسة الأوروبية والغربية وقضية الديمقراطية في المنطقة العربية

إن الولايات المتحدة وإن كان لها السبق والريادة كدولة في بلورة سياسة لدعم الديمقراطية في الخارج بحكم نفوذها وتأثيرها في النظام الدولي، وبغض النظر عن الخلفيات والأبعاد التي تتطلع إليها ومستوى مصداقيتها ودرجة نجاحها في هذا المجال، فإنها لا تعمل منفردة فيه بما أن بعضا من الدول الأوروبية بالأخص على حدة وفي إطار اتحادها الإقليمي لها سياستها ومشاريعها القائمة على مؤسسات وإمكانات لتعزيز الديمقراطية عبر العالم، وفي البلدان العربية على وجه الخصوص، إضافة إلى بعض الدول الغربية من خارج الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الآليات والمبادرات الأوروبية والغربية لنشر الديمقراطية

قام عدد من الدول الغربية بمحاكاة التجربة الأمريكية في إنشاء مؤسسة متخصصة في دعم الديمقراطية، حيث أنشأت الحكومة الكندية سنة 1988 "المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية" (ICHRDD)، كما أنشأ البرلمان البريطاني "مؤسسة ويسمنستر للديمقراطية" Westminster Foundation for Democracy سنة 1992 كهيئة عمومية مستقلة غير حزبية تقدم المساعدات في مجال بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية التعددية في الخارج[2]، وأدرجت بعض هذه الدول الديمقراطية وحقوق الإنسان كهدف لعمل الوزارات والوكالات التابعة لها المتخصصة في مجال دعم التنمية على المستوى الدولي، كما هو الحال بالنسبة لوزارة التنمية الدولية البريطانية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

[1] محمد وائل القيسي، ***الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجا*** (الرياض: العبيكان للنشر، 2016)، ص ص 193- 197، 231.

[2] Sheila Carapico, "Foreign Aid for Promoting Democracy in the Arab World", ***Middle East Journal***, Vol. 56, No. 3 (Summer 2002), p 382.

(SIDA)، وكذا الوكالات التابعة للوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) كمؤسسة التنمية الألمانية (GTZ)، وأيضا وكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA)[1].

وترتكز سياسة نشر الديمقراطية في الخارج بالنسبة للدول الغربية ككل على الدبلوماسية العامة غير الرسمية، فقد حذت كثير من الأحزاب حذو الأحزاب الألمانية الرائدة في تبني سياسة خاصة بتقديم المساعدة للأحزاب في الديمقراطيات الفتية خصوصا، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوين وندوات دراسية إضافة إلى نشاطات أخرى لدعم المجتمع المدني والحركات العمالية ووسائل الإعلام، وكانت لها مساهمة فعالة في بدايات الموجة الثالثة في شبه الجزيرة الإيبيرية ثم في أمريكا اللاتينية، وفي هذه التجربة التي انطلقت منذ عشرينيات القرن الماضي عمدت هذه الأحزاب إلى خلق تنظيمات أو مؤسسات (Stiftungen) تحت أسماء قيادات سياسية حزبية تتولى خصيصا هذه المهمة، ففي 1925 قام الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني (SPD) بإنشاء "مؤسسة فريدريش إيبرت" Friedrich Ebert Foundation، والتي تم حلها في عهد النازية قبل أن يعاد تشكيلها بعد الحرب العالمية الثانية، وفي 1956 ظهرت "مؤسسة كونراد أديناور" Konrad Adenauer Foundation بمبادرة من حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)، تلتها في الوجود "مؤسسة فريدريش ناومان" Friedrich Naumann Foundation التابعة للحزب الديمقراطي الحر (FDP) في 1958، ثم في 1967 "مؤسسة هانس زايدل" Hanns Seidel Foundation من قبل الحزب الاجتماعي المسيحي (CSU)، في التسعينيات أنشأ الحزبان الكبيران الجديدان "الخضر" و"اليسار" مؤسستي "هنريش بول" Heinrich Boll Foundation و"روزا لوكسمبورغ" Rosa Luxemburg Foundation*[2].

[1] Ibid, p 381.
Lloyd, Op. cit, pp 551, 552.
[2] Ibid, p 553.

* مؤسسات "كونراد أديناور" و"فريدريش إيبرت" و"فريدريش ناومان" لها مكاتب بدوام كامل في عاصمة عربية على الأقل أو أكثر.

في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ألحق الكزنغرس أربع هيئات بالصندوق القومي للديمقراطية (NED) هي "المعهد الديمقراطي القومي للشؤون الدولية" The National Democratic Institute for International Affairs (NDI) والمعهد الجمهوري الدولي International Republican Institute (IRI)، وهما على ارتباط بالحزبين الديمقراطي والجمهوري على التوالي رغم استقلاليتهما القانونية التي يقرها القانون الجبائي، ويرتكز عملهما أولا على الأحزاب السياسية، ويمتد إلى مسائل متعلقة بالحكم والمجتمع المدني والمشاركة السياسية، و يعتبر "وليد عبد الحي" أن المعهد الأخير هو الأكثر حضورا في البلدان العربية من خلال إنجاز تقارير عن تطور وسرعة التحول الديمقراطي، وتمويل مراكز عربية لنشر الثقافة الديمقراطية، وعقد ندوات لتدريب أحزاب المعارضة المقبولة طبعا على تنظيم الحملات الانتخابية والدعاية وغيرها، والمؤسستان الأخرتان هما مركز التضامن The Solidarity Center، وهو منظمة غير نفعية تم تشكيلها سنة 1997 من طرف الاتحاد العمالي (الفدرالية الأمريكية للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية) The AFL-CIO Labour Union الذي يدعم قيام نقابات عمالية حرة ومستقلة، ومركز المشروعات الدولية الخاصة The Center for International Private Enterprise الذي أنشأ من قبل غرفة التجارة سنة 1983، ويدعم المؤسسات الخاصة والإصلاحات الاقتصادية اللبرالية كقاعدة لتطوير الديمقراطية، انظر:
عبد الحي، مرجع سابق، ص66.

وأنشأ الحزب الاشتراكي الفرنسي Parti socialiste على منوال الأحزاب الألمانية "مؤسسة جون جوريس" Fondation Jean-Jaurès، وحزب العمال السويدي "مركز أولوف بالم الدولي" The Olof Palme International Center، كهياكل لها اختصاص في العمل على تطوير الديمقراطية في الخارج و التي لها نشاط في البلدان العربية[1]، ولم تكن بعض المبادرات الحزبية الأوروبية الأخرى نسخة طبق الأصل عن التجربة الألمانية، ففي حالات كبريطانيا أنشأت الأحزاب مكاتب دولية لها International Offices تعتبر جزء من هيكلها لتضطلع بهذا الدور، بينما قامت سبعة أحزاب هولندية سنة 2000 بتأسيس "المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب" The Netherlands Institute for Multiparty Democracy (NIMD) الذي يديره مجلس يضم ممثلا عن كل حزب ورئيسا مستقلا، وتأسس عدد كبير من هذه التشكيلات بعد نهاية الحرب الباردة بتوسع نشاطات دعم الديمقراطية عبر أوروبا، فحوالي 70% منها برز في هذه الفترة في تقدير "معهد العلاقات الدولية الهولندي" (The Clingendael) في دراسة له سنة 2005، ومن سماتها المشتركة أنها في عمومها تعتمد في تمويلها بنسبة كبيرة على الدعم الحكومي[2].

وتعمل في هذا المجال زيادة على الهيئات التابعة للأحزاب من أوروبا وأيضا من كندا وأستراليا العديد من المنظمات غير الحكومية* التي تعتمد إجمالا على المنح الحكومية، والتي تدير برامج لدعم الديمقراطية في البلدان العربية، وتذكر "شايلا كرابيكو" Sheila Carapico في هذا الصدد منظمة "مراسلون بلا حدود" Reporters Sans Frontières، و"المركز النمساوي لدراسات السلام" Austrian Study Centre for Peace، و"المعهد الدولي لحقوق الإنسان" Institut International des Droits de l'Homme، إلى جانب "المعهد الدولي للديمقراطية" Institut International de la Démocratie في "ستراسبورغ"، والمنظمة الهولندية المعروفة بالاسم المختصر NOVIB، والمنظمات غير الحكومية الإيطالية في مجال التعاون الدولي للتنمية، و"اللجنة اليونانية للتضامن الديمقراطي الدولي" Greek Committee for International Democratic Solidarity، وصندوق العدالة الاجتماعية لعمال السيارات الكندي Canadian

---

Lloyd, Op. cit, p 550.

[1] Carapico, Op. cit, p 382.

[2] Lloyd, Op. cit, pp 548, 554.

* الأمر نفسه ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية حيث تنشط في مجال دعم الديمقراطية في الخارج مجموعة من المنظمات غير الربحية يذكر من بينها نقابة المحامين الأمريكية American Bar Association، و"المجلس القومي للنساء السود" National Council of Negro Women، والمؤسسة الخيرية العالمية "عناية" the global charity CARE، و"وكالة الشرق الأوسط للتبادل الأكاديمي" Middle East academic exchange agency (AMIDEAST)، و"المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية" International Foundation for Electoral System التي أنشأت بمنحة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، أنظر:

Carapico, Op. cit, p 383.

Auto Workers' Social Justice Fund، و"مؤسسة تومسون" Thompson Foundation التي مقرها لندن، و"المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي" Penal Reform International، إضافة إلى عشرات أخرى من التنظيمات الناشطة في البلدان العربية فيما يتصل بقضية الدمقرطة، كما هو الحال بالنسبة لمجموعات عابرة للحدود كالفيدرالية الدولية للصحفيين International Federation of Journalists، و"الاتحاد البرلماني الدولي" Inter-Parliamentary Union، و"اللجنة الدولية للحقوقيين" International Commission of Jurists.[1]

وتبنى الاتحاد الأوروبي مشروعا سياسيا أكبر وأهم لدعم الديمقراطية في المنطقة العربية، والذي ظهرت بوادره من خلال إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 تحت مسمى الشراكة الأوروبية– المتوسطية Euro-Mediterranean Partnership (EUROMED)، حيث استهدفت هذه الشراكة إقامة منطقة سلام واستقرار مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط التي تشمل المغرب والجزائر وتونس ومصر وفلسطين وسوريا ولبنان، إضافة إلى تركيا والكيان الصهيوني، وذلك وفق فلسفة أمنية جديدة من قواعدها تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وفي ماي 2004 عزز الاتحاد الأوروبي توجهه هذا بإطلاق شراكة وصفها بالإستراتيجية تحت مسمى "سياسة الجوار الأوروبي" The EU Neighbourhood Policy (Politique Européenne de Voisinage)، والتي تعد أشمل من حيث نطاقها فهي تمس جوار الاتحاد الأوروبي من الشرق بما في ذلك روسيا التي لم تبد تجاوبا معها، والجنوب متمثلا في دول الشراكة المتوسطية التي أضافت ليبيا إلى قائمتها فيما استثنت تركيا باعتبارها مرشحة معترفا بها للالتحاق بالاتحاد.[2]

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي ودعم الديمقراطية في المنطقة العربية

عكست سياسة الجوار الأوروبي حقيقة الحاجة لمراجعة "مسار برشلونة"، والذي لم يحقق أهم بنوده التي تضمنها الإعلان عنه بتكريس مبادئ دولة القانون والديمقراطية، مع الاعتراف بحق كل شريك في اختيار وصياغة نظامه السياسي والاجتماعي–الثقافي والاقتصادي والقانوني بحرية، وكذا "احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها ومنها حرية التعبير والتنظيم والمعتقد، ومنع التمييز لأسباب العرق أو الجنسية واللغة والدين والجنس، فقد تم تجاهل هذه الأهداف من طرف الجميع، فبينما أخلت جل الحكومات في الضفة الجنوبية للمتوسط بالتزامها لم تعر دول الاتحاد الأوربي اهتماما كبيرا لهذه المسألة

[1] Ibidem.

[2] Richard Youngs, "European Approaches to Security in the Mediterranean", ***Middle East Journal***, Vol. 57, No. 3 (Summer 2003), p 414.

هوليس، في: ***الكتاب السنوي 2005 التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي***، مرجع سبق ذكره، ص ص 378، 379.

Michaela Dodini, Marco Fantini, "The EU Neighbourhood Policy: Implications for Economic Growth and Stability", ***Journal of Common Market Studies***, Vol. 44, No. 3 (September 2006), p 508.

مقابل تركيزها على قضية الأمن واستقرار المنطقة، وذلك نظير تخوفها من صعود الإسلام السياسي الذي يعد البديل المرجح للأنظمة غير الديمقراطية في البلدان العربية[1].

وبقي البعد الأمني البعد الأهم ضمن السياسة الأوروبية للجوار، فهدف محاربة الإرهاب لا يعد طارئا بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعد هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، حيث كانت الأراضي الأوروبية ساحة لعدد من العمليات قبل ذلك من خلال اختطاف رهائن يمثلون الكيان الصهيوني في الألعاب الأولمبية التي أجريت بميونخ 1972 قتل منهم 11 شخصا*، وتفجير طائرة شركة "بان أمريكان" في رحلتها 103 من لندن صوب نيويورك فوق قرية "لوكربي" بسكوتلندا 1988 الذي خلف 270 قتيلا منهم 259 من ركاب الطائرة**، وتفجيرات ميترو باريس في شهري جويلية وأكتوبر من عام 1995 وراح ضحيتها 8 قتلى و160 جريحا***، وهي أحداث اعتبرت أساسا كنتائج لأزمات الضفة الجنوبية للمتوسط متمثلة بالأخص في القضية الفلسطينية وتبعات عشرية التسعينيات في الجزائر، ولكن تعزز الموقف الأوروبي أكثر إزاء محاربة الإرهاب بعد إعلان الحرب الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وبدى ذلك جليا من خلال الإستراتيجية الأوروبية للأمن المعتمدة سنة 2003 المعروفة أيضا باستراتيجية "سولانا" (نسبة لخافيير سولانا Javier Solana الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية)، حيث اعتبرت أن الإرهاب هو الخطر الأساسي المحدق بدول الاتحاد وأن على هذا الأخير أن يدعم وجود حكومات جيدة في دول شرق أوروبا وجنوب الضفة المتوسطية يمكن أن يقيم معها علاقات وثيقة مبنية على التعاون[2].

ويجدر التنويه بأن الشراكة الجديدة مع دول الجوار الأوروبي قامت على منظور أوسع لخدمة البعد الأمني وفق رؤية جديدة للمخاطر والتهديدات، والتي أبرزها وزير الخارجية البريطاني "جاك سترو" Jack

---

[1] Alvaro de Vasconcelos, "L'Union Européenne et Ses Voisins du Sud: Le Printemps Arabe, L'Islamisme et Les Pièges de L'Ancienne Politique", dans Jacques Rupnik (Dir), ***Géopolitique de la démocratisation: l'Europe et ses voisinages*** (Paris: Presses de La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, 2014), p 252.

* إذاعة صوت ألمانيا Deutsche Welle، "عملية منظمة "أيلول الأسود" الإرهابية.. حمام دم أولمبياد ميونيخ"، على الموقع:
http://www.dw.com/ar/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9%D8%A3%D9%8A%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%AF%D9%85%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%AE/a-40386193

** التفاصيل من موسوعة الجزيرة، قضية لوكربي، آخر تحديث 2015/12/31، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/18/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A8%D9%8A

*** التفاصيل من فرانس24، "افتتاح جلسات الحكم في قضية تفجيرات باريس 1995"، آخر تحديث 2009/09/16، على الموقع:
http://www.france24.com/ar/20090916-algerian-found-guilty-paris-metro-bombs-appeals-life-sentence-rachid-ramda-attacks-1995

[2] Vasconcelos, dans Rupnik (Dir), Op. cit, pp 253, 254.

Straw في رسالته إلى رئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودي" Romano Prodi في أوائل 2002، حيث دعا إلى تبني سياسة تجاه دول الجوار لمواجهة تدفقات التجارة والهجرة غير المشروعة إضافة إلى الإرهاب الدولي الذي طغت كما أشير إليه إنذاراته على ما سواه بعد 2001[1]، وارتكزت "سياسة الجوار" كما عرفتها المفوضية الأوروبية على دعامتين أساسيتين هما الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وتتجسد عبر خطة عمل Action Plan يتم مناقشتها والتوافق عليها من خلال تفاوض ثنائي مع كل شريك على حدة للمدى القريب والمتوسط بما يتماشى مع مصالح وإمكانيات وغايات كل طرف، زيادة على اتفاقيات شراكة partnership تتيح الاستفادة من مزايا اقتصادية تصب اتجاه التكامل في هذا المجال وفتح الأسواق، فضلا عن تقديم المساعدات لإجراء الإصلاحات لحفز الاقتصاد وتحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك مقابل الالتزام بمعايير الاتحاد الأوروبي التي حددها في ***"تعزيز حكم القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات واتباع سياسة التحرير الاقتصادي، إضافة إلى تدعيم فرص التشغيل والتماسك الاجتماعي والتعاون في قضايا السياسة الخارجية الرئيسية كمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسياسة الجوار تتناول انشغالات الاتحاد الأوروبي في مسائل الهجرة وضبط الحدود والجريمة المنظمة والعنف الراديكالي"***[2].

واعتمدت السياسة الأوروبية تجاه دول الجوار أكثر على القوة الناعمة بتركيزها على الحوافز عوضا عن العقوبات التي لم تتطرق إليها "ورقة إستراتيجية سياسة الجوار" ENP strategy paper، فالآلية الأساسية لتنفيذها والتي أعلنت عن إدراجها ابتداء من العام 2007 والمتمثلة في "الآلية الأوروبية للجوار" The European Neighbourhood Instrument هي ذات طابع تمويلي أقرت من خلالها زيادة في الموارد المخصصة مقارنة بما سبقها من برامج حلت محلها، وهي برنامج المساعدة المالية والتقنية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي The MEDA programme الموجه لدول الشراكة المتوسطية الذي وضع حيز التنفيذ في 1996 وتم تعديله في 2000 (MEDA II)[3]، وبرنامج المساعدة التقنية لدول أوروبا الشرقية (المنتمية لرابطة الجمهوريات المستقلة إضافة إلى جورجيا) The TACIS technical Assistance Programme في 1991*، حيث يقدر الفارق في الموارد لصالح الآلية الأوروبية للجوار (ENPI) بنسبة 32%

---

[1] Esther Barbé, Elisabeth Johansson-Nogués, "The EU as a Modest 'Force for Good': The European Neighbourhood Policy", ***International Affairs***, Vol. 84, No. 1 (January 2008), p 86.

[2] Commission of the European Communities, ***Communication to The Commission: Implementing and promoting the European Neighbourhood Policy***, Brussels, 22 November 2005, p 2, accessed at: https://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/sec_2005_1521_en.pdf

[3] للتعريف ببرنامج ميدا (Programme MEDA) انظر الموقع:
http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=URISERV:r15006&from=FR

* Le programme TACIS (Assistance technique en faveur de la Communauté des Etats indépendants et de la Géorgie) : http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-92-54_fr.htm

بتخصيص 12 مليار يورو للفترة 2007-2013، كما تم بعث صيغة جديدة من الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان The European Instrument for Democracy and Human Rights (EIDHR) في 2006، رصد لها مبلغ يناهز المليار يورو الفترة بين 2007 و2013، والموجهة لدعم عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال في دول العالم بما فيها دول الشراكة الأوروبية[1].

وتأثرت السياسة الأوروبية بعاملين أساسيين هما أحداث 11 سبتمبر 2001 التي زادت من تركيز الاتحاد الأوروبي على الهاجس الأمني، وأيضا بالأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 التي أدت إلى تراجع حجم المساعدات، لكن الانتفاضات التي عرفتها المنطقة العربية في 2011 أدت إلى تجديد الاهتمام بالمشروطية والمساعدات الديمقراطية[2]، فقد عزز الاتحاد الأوروبي آلياته للمساعدة الديمقراطية بإنشاء الصندوق الأوروبي للديمقراطية The European Endowment for Democracy (EED) الذي أعلن عنه في 20 ديسمبر 2011، ويمثل مؤسسة دولية غير ربحية تتمتع بالاستقلالية القانونية عن الاتحاد وتعتمد في تمويلها أساسا على منح أعضائه، مقرها "بروكسل" ببلجيكا وتركز عملها دون حصره في دول الجوار الأوروبي[3].

وأطلق الاتحاد الأوروبي كرد فعل على التحولات السياسية العربية في سنة 2011 مبادرة اعتبرها استجابة سريعة تحت تسمية "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط" A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean، عبر فيها عن التزامه بدعم الانتقال إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وأعلن عن رصد مزيد من المبالغ المالية للمساعدات الإنسانية والاهتمام باللاجئين، مع اتخاذ تدابير خاصة للتعامل مع الوضع في كل دولة على حدة، ففيما خصصت 17 مليون يورو لمساعدة المناطق الداخلية الفقيرة في تونس، ومساندة الانتقال الديمقراطي على المدى القصير عبر وضع الإطار القانوني والمؤسساتي وإجراء الانتخابات من خلال إتمام مهمة الاتحاد في دعم "المجلس الوطني التأسيسي"، وكذلك دعم المجتمع المدني، فقد فضل الاتحاد بالنسبة لمصر من خلال إعلان المبادرة التحلي بالروية في تقديم حزمة الدعم انتظارا لأن تكون السلطات جاهزة لطلبها ولتحديد أولوياتها، في حين كان التعامل مع الحالة الليبية على

---

[1] Barbé, Johansson-Nogués, Op. cit, p 87.
Commission of the European Communities, ***Communication From The Commission: European Neighbourhood Policy Strategy Paper***, Brussels, 12 May 2004, pp 8, 9, accessed at:
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2004_2009/documents/com/com_com(2004)0373_/com_com(2004)0373_en.pdf

[2] محمد سعدي، "الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي"، ***سياسات عربية***، العدد 36 (جانفي 2019)، ص 79.

[3] Le Fonds européen pour la démocratie, À propos du FEDEM, sur le site:
https://www.democracyendowment.eu/fr/about-eed/

العكس من ذلك منحازا ضد نظام "القذافي"، فعبر الاتحاد عن إدانته لممارساته، وقام على الفور بتعليق المفاوضات بشأن الاتفاق الإطاري مع البلد وكذا كل أوجه التعاون التقني في هذا السياق، وإضافة إلى العقوبات التي سلطتها الأمم المتحدة، اتخذ الاتحاد في 28 فبراير 2001 مجموعة من التدابير التي تحظر تصدير المعدات التي يمكن استخدامها في القمع، وتضع قيودا شخصية على السفر وتجمد الأرصدة المالية، إضافة إلى اقتراح مزيد من التدابير والإجراءات[1].

ويمكن القول أن السياسة الأوربية كانت مشوبة بالنقائص والتناقضات على غرار نظيرتها الأمريكية، والتي فرضت عليها الانسجام مع توجهها نحو تغليب البعد الأمني في حربها على الإرهاب، وهو ما تماشى مع حفاظها على تحالفاتها الإستراتيجية مع الأنظمة العربية، كما تقاسم الأوروبيون مع الأمريكيين نفس الهاجس المتمثل في خطر صعود الإسلام السياسي، فقد تم التراجع عن الأهداف الديمقراطية التي حملتها "الشراكة الأورومتوسطية" مع بعث مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" L'Union pour la Méditerranée/ Union For The Mediterranean في القمة التي انعقدت بباريس في جويلية سنة 2008*، وأعطيت في المقابل الأولوية للمسائل الأمنية وللعلاقات الاقتصادية والتجارية، رغم أن الإعلان عن إقامة الاتحاد عبر عن الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، فقد قدر "ساركوزي" Nicolas Sarkozy وحاشيته أن التوجه السابق في إطار ندوة برشلونة القائم على دعم المجتمع المدني والتعددية السياسية، والذي أثار حفيظة النظام المصري مثلا الذي شعر بالتهديد من قبل المعارضة الإسلامية

[1] European Commission, ***Joint Communication to The European Council, The European Parliament, The Council, The European Economic And Social Committee And The Committee Of The Regions, A Partnership For Democracy and Shared Prosperity With The Southern Mediterranean***, Brussels, 2011, pp 3, 4, accesset at: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2011:0200:FIN:en:PDF

* مؤسسة دولية حكومية تمثل محطة لتطور مسار برشلونة ومنصة للحوار السياسي والتعاون بين بلدان الاتحاد الأوروبي و15 بلدا من الجوار المتوسطي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والبلقان (43 دولة)، أنشأ بمبادرة من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" Nicolas Sarkozy التي تبلورت كمشروع أعلن عنه بعد لقائه مع رئيسي وزراء إسبانيا "خوسي لويس رودريغيز ثاباتيرو" José Luis Rodríguez Zapatero وإيطاليا "رومانو برودي" Romano Prodi في روما بتاريخ 20 ديسمبر 2007، وخلال اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد يومي 13 و14 مارس 2008 في بروكسل أقر قادة الاتحاد الأوروبي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وأصروا على أن تكون تسميته "مسار برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" للتأكيد على أنه جزء من عملية برشلونة ومكمل لها لا بديل عنها، وبعد الإعلان عن قيام الاتحاد في باريس اجتمع قادة الدول في مرسيليا لإقرار هياكله المؤسسية، حيث تكون الرئاسة مشتركة بين رئيسين أحدهما من الاتحاد الأوروبي وآخر من الدول المتوسطية الشريكة، وتقوم لجنة دائمة مشتركة مقرها بروكسل بمساعدة والتحضير لاجتماعات كبار الموظفين من وزارات الخارجية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الذين يمثلون هيئة أخرى تجتمع دوريا وتسهر على تحضير اجتماعات القادة وتقترح مشاريع برنامج العمل السنوي، وتمثل الأمانة العامة ومقرها برشلونة الهيئة التنفيذية للاتحاد، ارجع إلى:

محمد سمير عياد، "الاتحاد من أجل المتوسط"، ***الحوار المتوسطي***، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس– الجزائر، المجلد 5، العدد 1 (مارس 2014)، ص ص 126– 146.

مريم زكري، "الاتحاد من أجل المتوسط سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية"، ***أكاديميا***، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، المجلد 5، العدد 6 (جوان 2017)، ص ص 125– 140.

Union pour la Méditerranée: https://ufmsecretariat.org/fr

واللبرالية على حد سواء، يعد توجها مغرقا في المثالية ينبغي ضبطه مع واقع التهديدات والتحديات الأمنية خاصة التي يشكلها التطرف الإسلامي، وترأس "ساركوزي" ووقتها آلت رئاسة الاتحاد الأوروبي لفرنسا مع "حسني مبارك" قمة باريس، وأكد الاتحاد الأوروبي في هذا السياق على العلاقة الحيوية مع النظام المصري للتقدم في مسار السلام في الشرق الأوسط[1].

وتراجعت الأهداف الديمقراطية التي وضعها إعلان برشلونة خاصة بعد 11 سبتمبر 2001، كما يؤكد أكثر من باحث بينهم "ريتشارد يونغ" Richard Youngs، وسيطرت بدلها المسائل الأمنية خاصة بعد قرار المجلس الأوروبي في 2003 باعتماد الإستراتيجية الأمنية للمتوسط كآلية لضمان الأمن الإقليمي، وبذلك تمت أمننة Securisation العلاقات الأورومتوسطية أو جعلها متمحورة حول قضايا الأمن، خاصة وأن الأنظمة العربية في الضفة الجنوبية عملت على شيطنة الحركات الإسلامية في نظر الأوروبيين ومارست نوعا من الابتزاز السياسي في قضية الهجرة غير الشرعية، وأقنعتهم بحيوية الاستقرار السياسي وبخطورة الاستعجال في إحداث عملية الانتقال الديمقراطي، واستغلت النخب الحاكمة العربية تصاعد موجات اللاجئين بعد انتفاضات الربيع العربي وبالأخص في سوريا التي عرفت اندلاع نزاع مسلح كما في ليبيا، وتحول المنطقة بذلك إلى أقل مناطق العالم استقرارا بسقوط مئات الآلاف من القتلى مع ملايين من النازحين واللاجئين، ومثل تزايد الخطر الإرهابي مع بروز تنظيم "داعش" الذي قام بعمليات في عدة مدن أوروبية حجة إضافية للمرافعين عن استمرار الوضع القائم لدى الاتحاد الأوروبي، وقد وضعوا أمام هذا الأخير عوض ذلك خياري الحرب والفوضى أو اكتساح الإسلاميين الجهاديين للسلطة، ويعني ذلك انكشاف حدوده الجنوبية أمام المزيد من مشاكل الهجرة واللجوء والمخاطر الأمنية، وبذلك عمد الاتحاد الأوروبي للحفاظ على علاقاته مع الأنظمة في الدول العربية وتميعت دعواته للديمقراطية وفقدت مصداقيتها، كما انفكت الصلة بين المساعدات والمشروطية الديمقراطية التي كانت قائمة من حيث المبدأ، وطغت الازدواجية في المعايير على تعامل الاتحاد مع دول وأنظمة المنطقة العربية[2].

وظهر التناقض في السياسة الأوروبية التي ضلت تؤكد على معايير حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية كأسس للاستقرار والأمن في حوض المتوسط في رفض الاتحاد الأوروبي التعامل مع حكومة "حماس" بعد

[1] Vasconcelos, dans Rupnik (Dir), Op. cit, pp 255- 257.

[2] Inmaculada Marrero Rocha, "Coopération euro-méditerranéenne, démocratie et paix", ***Cahiers de la Méditerranée***, N° 91 (January-December 2015), pp 203- 2015, en ligne : https://journals.openedition.org/cdlm/8192#bodyftn3

Béatrice Hibou, Luis Martinez, "Le Partenariat euro-maghrébin: un mariage blanc?", Les Études du CERI, N° 47 (novembre 1998), p 8, en ligne: https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/etude47.pdf

سعدي، مرجع سابق، ص 84.

فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006، فقد أدرج الاتحاد الأوروبي في تناغم مع الموقف الأمريكي حركة "حماس" على لائحة المنظمات الإرهابية سنة 2003، ومارس الاتحاد الضغط على الحكومة الفلسطينية من خلال المساعدات الاقتصادية بإصدار مجلس العلاقات الخارجية والشؤون العامة قرارا في 10 أفريل 2006 يلغي المساعدات للحكومة الفلسطينية، كما أوقف الاتصالات السياسية معها إلى حين التزام "حماس" بمبادئ السلام التي أقرتها اللجنة الرباعية الدولية للوساطة في عملية السلام في الشرق الأوسط (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، والمتمثلة في نبذ العنف والاعتراف بالكيان الصهيوني للوصول لحل الدولتين، ولم ينهي الاتحاد عقوباته الاقتصادية إلا بعد تشكيل الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" لحكومة طوارئ في جوان 2007، وبهذا شارك الاتحاد الأوروبي أيضا في معاقبة الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي الحر[1].

واعترف ممثلون للاتحاد الأوروبي بعد التحولات التي أسفرت عنها الانتفاضات العربية بأن بعض دوله قايضت فيما سبق الديمقراطية بالاستقرار، وهو ما صرح به "جوزي مانويل باروسو" José Manuel Barroso رئيس المفوضية الأوروبية في جويلية سنة 2011 بالقاهرة، وأكده "بيير فيمونت" Pierre Vimont الأمين العام لمفوضية العلاقات الخارجية بالاتحاد، وعمد الاتحاد الأوروبي لتعديل سياسته للجوار لتستجيب للتغيرات الطارئة في المنطقة العربية عبر تعزيز المشروطية بإقحام مبادئ للمسؤولية المتبادلة، كما قام برصد مزيد من المبالغ المالية في إطار المساعدة الديمقراطية، غير أن أغلبية القادة الأوروبيين وجدوا صعوبات في التعامل مع المستجدات والنتائج غير الحاسمة للتحولات في بعض البلدان العربية، وساد الارتياب خاصة بوصول أحزاب إسلامية للحكم على غرار "النهضة" في تونس و"الحرية والعدالة" في مصر، رغم أن الأوروبيين اقتنعوا بعد ذلك بضرورة التعامل مع السلطات الجديدة فقد استقبل الرئيس مرسي من قبل ممثلي الاتحاد الأوروبي في بروكسل سنة 2012، كما استقبل أيضا من قبل المستشارة الألمانية "أنخيلا ميركل" Angela Merkel في برلين، وحاولت بعض الدول التواصل مع حزب الحرية والعدالة في إطار العمل على تحديثه وإرساء المبادئ الديمقراطية داخله، ففي نظر الاتحاد الأوروبي كان الاستقطاب الذي طبع الساحة السياسية المصرية يمثل العائق الأكبر أمام الديمقراطية، وعمل على إحداث تقارب بين الإخوان المسلمين والمعارضة اللبرالية لكن الإخوان المقتنعين بشرعيتهم لم يكونوا على استعداد للتنازل للمعارضة، وأسفر اجتماع "بروكسل" عن تشكيل لجنة عمل مشتركة اجتمعت

[1] Vasconcelos, dans Rupnik (Dir), Op. cit, p 260.

محمد هشام محمد إسماعيل، "موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009"، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2011، ص ص 28، 29، محملة عبر الربط:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_970B2D6C.pdf

في القاهرة في نوفمبر 2012، حيث تمت مناقشة حصول مصر على قرض بقيمة 5 مليار أورو ومنحة قدرت فقط بخمسين مليون أورو تضاف إلى 449 مليون أورو كهبة في إطار الآلية الأوروبية للجوار والتعاون مقررة للفترة 2011- 2013، وهو مبلغ اعتبره الجانب المصري ضئيلا، زيادة على ذلك لم تحصل الاستفادة من مبلغ القرض بالكامل لخضوعه لاشتراطات صارمة من قبل صندوق النقد الدولي[1].

واتسم موقف الاتحاد الأوروبي بالسلبية إزاء الانقلاب العسكري في مصر، فرغم الزيارة التي قامت بها مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "كاثرين آشتون" Catherine Ashton في 30 جويلية 2013 ولقائها بالرئيس المعزول "محمد مرسي" في سجنه، وذلك في مسعى معلن لبعث حوار سياسي بين الإخوان المسلمين والعسكر، فإن الاتحاد لم يتحلى بالحزم في التعامل مع الانقلاب والقمع الدموي الذي تبعه وإن أعرب عن إدانته لانتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها جسامة مجزرة "رابعة"، حيث عبر الاتحاد مع ذلك عن رغبته في استعادة العلاقات التي كانت تربطه بمصر قبل الثورة، وأقر بالمرة مخطط الانتقال الذي وضعه العسكر بشكل منفرد، في المقابل كان دور الاتحاد الأوروبي إيجابيا في تونس بعدم تدخله لصالح أي من الطرفين المتنازعين النهضة والأحزاب العلمانية، وذلك بغض النظر عن جانب من الرأي العام والإعلام الأوروبي الذي كان يبدي توجسه من أن الانتقال السياسي في تونس لن يسفر عن الديمقراطية بقدر ما سيأتي بثورة إسلامية مضادة[2]، وقد أعرب مسؤولون أوروبيون عن أملهم في أن تكون تونس نموذجا للانتقال الديمقراطي بالنسبة للبلدان العربية، وارتأى الاتحاد الأوروبي دعم هذا النموذج على أن نجاحه يمثل نجاحا للسياسة الأوروبية للمشروطية الديمقراطية، وبذلك قرر الاتحاد منذ 2011 مضاعفة مساعداته المالية لتونس لتكون إلى جانب المغرب من أكثر الدول استفادة من السياسة الأوروبية لما بعد الانتفاضات العربية[3].

ويمكن القول أن الموقف الأوروبي من الديمقراطية في المنطقة العربية بدا عموما غامضا أحيانا ومتناقضا في أحيان أخرى، وقد طغى عليه الهاجس الأمني والتخوف من صعود الحركات الإسلامية، ومال بذلك إلى الحفاظ على الوضع القائم واستمرار الأنظمة التي عهد التعامل معها حفاظا على الاستقرار، وحماية حدوده بمنع تصدير الأزمات، وآثرت القوى الأوروبية مع استعمال القوة الناعمة والمساعدات القيام بإصلاحات متدرجة وتحسينات على سجل حقوق الإنسان، وإدخال تعديلات على محتوى البرامج التعليمية والتأثير الثقافي عوض التغيير الجذري المفاجئ وغير مضمون العواقب.

[1] Vasconcelos, dans Rupnik (Dir), Op. cit, pp 260- 263.
[2] Ibid, pp 263, 264.
[3] سعدي، مرجع سابق، ص ص 82، 83.

المبحث الرابع: السياسة الأمريكية والأوروبية إزاء الديمقراطية في الجزائر

إن القول أن نفس المحددات والمصالح الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية يسري على علاقتها مع الجزائر يعد من البداهة، لكن ذلك لا يغني عن تحليل الموقف الأمريكي من قضية الديمقراطية في حالة الجزائر نظرا لخصوصية النظام الجزائري وطبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين التي تتدخل فيها أيضا معطيات خاصة، وذلك بالتركيز على محطتين تاريخيتين مفصليتين هما مرحلة ما بعد توقيف المسار الانتخابي في 1992 وإعاقة عملية الانتقال الديمقراطي، والمرحلة التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، فالجزائر كأكبر بلد إفريقي مساحة بعد انقسام السودان يحتل موقعا استراتيجيا كبوابة لإفريقيا، ويطل على البحر المتوسط بشريط ساحلي يمتد لمسافة 1200 كلم، زيادة على أنه غني بالمحروقات، من غير المحتمل أن يبقى على هامش الاهتمام والتخطيط الاستراتيجي الأمريكي.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية- الجزائرية وقضية الديمقراطية

تعود جذور العلاقات بين البلدين إلى نشأة الدولة الأمريكية فقد تم توقيع معاهدة صداقة سنة 1795 في عهد أول رؤسائها "جورج واشنطن" George Washington، لكنها بعد استقلال الجزائر أخذت منحا سلبيا وطغى عليها سوء التفاهم لاسيما من الناحية السياسية والإستراتيجية، حيث تعارضت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية مع المصالح الأمريكية الخاضعة خاصة لاعتبارات الحرب الباردة، فالخيارات التي اتخذتها الجزائر جعلت الأمريكيين الذين رحبوا باستقلالها* يحسبونها على المعسكر المناوئ، بغض النظر عن موقفها الرسمي بعدم الانحياز خاصة بعد التقارب مع الاتحاد السوفياتي الذي قام به الرئيس "بومدين"، ما جعل أمريكا قلقة من اختراق سوفياتي لجنوب المتوسط**، ومن منطلق التجربة التاريخية اتخذت الجزائر المستقلة مبادئ أساسية في سياستها الخارجية مضادة للهيمنة الإمبريالية والاستعمار

* أيد جون كيندي John Kennedy كسيناتور استقلال الجزائر في 1957، وبعد الاستقلال في 1962 استقبل الرئيس الجزائري"بن بلة" في زيارة رسمية للبيت الأبيض فقدت ثمارها بسبب زيارة كوبا بعدها، وفي زيارة ثانية للرئيس الجزائري تلقى "بن بلة" عتاب نظيره الأمريكي بخصوص استقبال الجزائر لمعارضين للولايات المتحدة ،وبالأخص من المعارضة الإيرانية لنظام الشاه الموالي لأمريكا، وقال له "لديك من الفقر والبؤس في الجزائر وتريد أن تحرر العالم، حرر جماعتك أولا.."، فكان رد الرئيس الجزائري حسب شهادته التي نقلها "أحمد منصور" "أريد أن أحرر العالم كله من البؤس وليس الجزائريين فقط"، انظر:

سعد توفيق عزيز البزاز، "العلاقات الجزائرية- الأمريكية: 1962- 1995"، ***دراسات إقليمية***، المجلد 08، العدد 26 (جوان 2012)، ص 148.

** رحب بومدين بتواجد الأسطول السوفياتي في البحر المتوسط معتبرا أن هدفه دعم التعاون مع الدول العربية وحماية توازن القوى في الشرق الأوسط، في المقابل رفض تواجد الأسطول الأمريكي السادس في حوض المتوسط في 1967 وطالب بانسحابه على أنه يأتي ضمن مخطط أمبريالي يشكل خطرا على المنطقة، لكن أمريكا لم تستجب له، ارجع إلى:

نفس المرجع، ص ص 152، 153.

والتدخلات الخارجية، مقابل التأكيد على الاستقلال الوطني ودعم الحركات التحررية (عرفت بمكة الثوار نظير ذلك)، كما طالبت بنظام اقتصادي دولي جديد، فكانت مواقفها متضاربة مع أمريكا وتدخلاتها في كوبا وفيتنام (حتى وصفت بكوبا الثانية)، ناهيك عن موقفها من القضية الفلسطينية فبعد حرب 1967 قامت الجزائر بقطع علاقتها من طرف واحد مع الولايات المتحدة، كما كانت متوجسة من العلاقات الأمريكية مع النظام المغربي والانحياز له في قضية الصحراء الغربية (اعتبرت الولايات المتحدة أن استقلال الصحراء كما روج النظام المغربي تهديد لاستقرار أهم حلفائها في المنطقة)، وقامت الولايات المتحدة في الستينيات بتقديم مساعدات عسكرية لكل من المغرب وتونس حليفيها المغاربيين لأغراض دفاعية كما أعلنت، ولم تكتف بذلك بل زودت المغرب بأسلحة هجومية في السبعينيات، واستهدفت إقامة توازن في المنطقة في ظل إقبال الجزائر على شراء السلاح السوفياتي والتخوف من تهديدها للدول الصديقة في المنطقة وحتى للكيان الصهيوني[1].

ولم يكن اختلاف الرؤية والخيارات السياسية والإستراتيجية للجزائر مع المصالح الأمريكية وحتى انقطاع العلاقات الدبلوماسية الرسمية التي استؤنفت في 1974 حائلا دون إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدين، فالولايات المتحدة وخاصة من خلال تغلغل شركاتها منذ بداية السبعينيات في قطاع النفط والغاز الجزائري لاسيما بعد تأميم المحروقات، سجلت أهم وأضخم تواجد اقتصادي لها في القارة الإفريقية كما كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" في أفريل 1972، حيث كان تعامل الجزائر براغماتيا من الناحية الاقتصادية، وبوفاة "هواري بومدين" ومجيء "الشاذلي بن جديد" عرفت العلاقات الثنائية انفراجا نسبيا، بعد أن تراجعت حدة الخطاب الجزائري مع مباشرة الانفتاح اقتصاديا، ناهيك عن أن الجزائر توسطت في الإفراج عن 50 دبلوماسيا أمريكيا احتجزوا في سفارتهم بطهران في أعقاب الثورة الإيرانية (1979)، بعد الاتفاق الذي حصل بالجزائر في جانفي 1981، وتم تبادل الزيارات الدبلوماسية في فترة الثمانينيات وأعرب الرسميون الأمريكيون عن أهمية الجزائر الإستراتيجية، وعلى الرغم من ذلك لم يطرأ تحسن كبير على العلاقات بسبب الانحياز الأمريكي للمغرب في نزاع الصحراء الغربية حليفها الأساسي الذي ترتكز عليه سياستها المغاربية (باعته أسلحة هجومية في نهاية السبعينيات)، ونتيجة أيضا لثبات النظرة

[1] Yahia H. Zoubir, "Les États-Unis et L'Algérie: antagonisme, pragmatisme et coopération", ***Maghreb – Machrek***, N° 200 (Été 2009), pp 71- 75.
Jean-François Daguzan, "La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure ? ", ***Politique étrangère***, vol. 80, N° 3, (Automne 2015), p 37.

البزاز، المرجع السابق، ص 152.

محمد الأمين بن عائشة، "المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأميركية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 27 أفريل 2017، على الموقع:

https://democraticac.de/?p=30853

الأمريكية للجزائر كمعارض لمصالحها، ففي نوفمبر 1991 صرح "توماس ميلر" Thomas Miller مدير مكتب شمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية أنه على مستوى الأمم المتحدة صوتت ليبيا المناوئة للولايات المتحدة بنسبة 14% معها، في حين كان تصويت الجزائر مع الخيار الأمريكي بنسبة 7% فقط[1].

وطرأت معطيات وظروف جديدة بنهاية الحرب الباردة وحلول عقد التسعينيات بفعل التحولات على المستوى الدولي وداخل الجزائر، والتي كان من الطبيعي أن تنعكس على العلاقات الثنائية بين البلدين، فانهيار الاتحاد السوفياتي، وزوال الخطر الشيوعي، وحرب الخليج، وقبل ذلك توتر العلاقات الأمريكية الليبية، زيادة على الأزمة الداخلية التي بدأت مع مظاهرات أكتوبر 1988 واستفحلت بعد تدخل العسكر لإيقاف المسار الانتخابي في 1992، أقحمت حسابات أخرى بالنسبة لصناع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي والجزائر بالأخص، وتطلعت الولايات المتحدة في هذه المرحلة لتعزيز وجودها في المنطقة وزيادة استثماراتها وتقليص السيطرة الأوروبية وخاصة الفرنسية، بعد أن تغاضت عنها سابقا حفاظا على الوحدة الغربية في مواجهة الخطر الشيوعي[2]، وبينما كانت الولايات المتحدة أكثر انشغالا بحرب الخليج وقت فوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بالانتخابات المحلية لم يكن ذلك ليزعجها بما أن النظام القائم حينها لم يكن حليفا، فرغم أنها بالتأكيد لم تستسغ دعم الإنقاذ لصدام حسين الذي كان إشارة تلمح إلى أن حكم الإسلاميين لن يكون بالضرورة مواتيا للمصالح الأمريكية، لم يمثل ذاك في نظر بعض الساسة الأمريكيين موقفا أسوء من رفض النظام للتدخل في العراق، ومطالبته بالتسوية السلمية ضمن المجال الإقليمي وتحت إشراف جامعة الدول العربية، ما يفسر تعامل الولايات المتحدة بمبدأ الترقب والنظر Wait-and-See، حيث ظهر موقفها متناقضا في البداية من وقف المسار الانتخابي، إذ أعربت عن قلقها دون أن تدينه، وحسب "واشنطن بوست" Washington Post اعتقد البيت الأبيض أن الإلغاء لم يكن انتهاكا للدستور، قبل أن تعود في ظرف 24 ساعة لتعبر عن حيادها وألمحت إلى أنها لن تعارض وصول إسلاميين معتدلين للحكم، فالنظرة الأمريكية بخصوص الإسلاميين تحددها المصلحة من جهة،

---

[1] Zoubir, Op. cit, pp 73, 75, 76, 78.
Yahia H. Zoubir "The Dialectics of Algeria's Foreign Relations, 1992 to the Present", in Ahmed Aghrout, Redha M. Bougherira (Eds), ***Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects*** (London/ New York: RoutledgeCurzon, 2004), p 155.
Daguzan, Op. cit, p 37.

البزاز، المرجع السابق، ص ص 153- 155.

[2] فاطمة الزهراء خبازي، ***النظام النقدي الدولي: المنافسة – أورو- دولار*** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 124.
عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، ***المستقبل العربي***، السنة 23، العدد 259 (سبتمبر 2000)، ص ص 46، 74.

كما أن الأمريكيين من جهة أخرى كانوا منقسمين بين اتجاه توفيقي لا يرى أي ضرر في وجود إسلام معتدل يمكن أن يدفع الأنظمة التسلطية باتجاه الديمقراطية والانفتاح على القوى المختلفة، واتجاه آخر يحمل نظرة عدائية لا يرى أي فرق بين الإسلاميين ويعتبرهم عموما تهديدا للمصالح الغربية والأمريكية، وأن على حكومة الولايات المتحدة دعم الأنظمة القائمة لاستئصالهم[1].

وقامت واشنطن في الفترة بين 1993 و1995 التي عرفت مقتل "محمد بوضياف" وتصاعد العنف بالضغط على النظام ممثلا بالمجلس الأعلى للدولة، حيث انتقدت السياسة الأمنية التي اتبعها واعتبرته مسؤولا عن الأزمة والأوضاع التي آلت إليها البلاد، وطالبته بالقيام بإصلاحات سياسية وبإشراك "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وفي هذا الاتجاه ساندت الولايات المتحدة لقاءات المعارضة في "سانت إيجيديو" Sant'Egidio وشجعت على التحاور والاتفاق بين السلطة وإسلاميي "الفيس"، ويفسر التوجه الأمريكي بأنه كان محاولة لضرب المصالح الفرنسية عبر تأليب الإسلاميين ضدها كما جاء في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية، خاصة وأن فرنسا كما كتب "عبد الإله بلقزيز" لم تكتفي بدعم النظام الذي يقف وراءه العسكر بل دعمت أيضا التيارين الفرنكوفوني والأمازيغي المعاديين للعروبة والإسلام، ما أدخلها في مواجهة مباشرة مع المعارضة الإسلامية التي نقلت معركتها معها إلى الداخل الفرنسي (تفجيرات مترو باريس 1995)، بينما عمدت الولايات المتحدة التي قدرت أن النظام الجزائري يمكن أن يكون على وشك الانهيار إلى التواصل مع "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وممثلها على الأراضي الأمريكية "أنور هدام"، وذلك لتعزيز موقف الجناح المعتدل للإنقاذ مع احتمال أن تكون الجزائر ربما بمثابة تجربة أولى لعلاقة أمريكية مع نظام إسلامي معتدل، ورمت أيضا من وراء ذلك في تحليل آخر إلى تفادي الخطأ الذي ارتكب مع الثورة الإيرانية عبر التقرب من الإسلاميين والتعرف على تطلعاتهم، بدل الوقوف إلى جانب نظام قد يكون مصيره السقوط، ومن أغراض هذا التوجه أيضا تحسين الصورة الأمريكية أمام الإسلاميين، ولعله أيضا لتشكيل ضغوط على النظام لتغييره سياسيا واقتصاديا لتحقيق اندماجه مع منظومة العولمة التي تتسيدها أمريكا[2].

---

[1] Zoubir, in Aghrout, Bougherira, Op. cit, p 157.
Zoubir, "Les États-Unis et L'Algérie: antagonisme, pragmatisme et coopération", Op. cit, pp 77, 78.
[2] Ibid, pp 79, 80.
Zoubir, in Aghrout, Bougherira, Op. cit, p 159.
Michael J. Willis, ***Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia and Morocco from Independence to the Arab Spring*** (New York: Oxford University Press, 2014), p 309.

البزاز، المرجع السابق، ص 158.

بلقزيز، المرجع السابق، ص 47.

ودفعت تطورات الواقع الجزائري بعد ذلك الولايات المتحدة إلى مراجعة موقفها، فنظرا لصمود النظام في عز الأزمة الأمنية والاقتصادية وشبه الحضر الدولي الذي فرض عليه في مجال التسلح وتمكنه من إمالة كفة الصراع لمصلحته، وخاصة مع إعادة تفعيله للعملية الانتخابية للحصول على شرعية شعبية في مواجهة خصومه بانتخاب "اليمين زروال" في أول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995، قبل عرض التعديل الدستوري للاستفتاء في نوفمبر 1996 ثم إجراء الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1997، تبنت الولايات المتحدة سياسة مغايرة تقوم على دعم شرطي للنظام يقف على التزامه بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، ومن العوامل التي ساهمت في تغير النظرة الأمريكية الاكتشافات النفطية المهمة أواسط التسعينيات في الجزائر (احتلالها المرتبة الأولى عالميا من خلال 15 اكتشافا جديدا في 1994) التي جعلتها من أكثر مناطق العالم جاذبية للاستثمار في هذا المجال، فضلا عن احتياطاتها من الغاز الطبيعي (130 تريليون قدم مكعب بين العشر الأوائل عالميا) واستحواذها على خمس الصادرات العالمية من هذه المادة، فالولايات المتحدة لم تكن لتتجاهل الأهمية الاقتصادية للجزائر[1]، حيث شملتها مع المغرب وتونس مبادرة "آيزنستات" نسبة إلى "ستيوارت آيزنستات" Stuart Einzenstat –نائب كاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية والأعمال والزراعة– التي أعلن عنها في تونس في 17 جوان 1998، وجاءت كرد فعل على إطلاق الشراكة الأورو–متوسطية واستهدفت إقامة منطقة تبادل حر أمريكي– مغاربي، غير أنها فشلت خاصة بسبب الخلافات السياسية بين المغرب والجزائر، ما جعل الطرف الأمريكي يلجأ إلى الاتفاق الثنائي مع كل دولة، وقدر حجم المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية سنة 1999 بنحو 2.5 مليار دولار مع فائض تجاري قدره 1.4 مليار دولار لصالح الأخيرة، وبلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر 3.2 مليار دولار 95% منها في قطاع المحروقات[2].

وأخذت العلاقات الأمريكية الجزائرية منحا آخر بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، فقد أعطت الحجة القوية لدعوات النظام الجزائري السابقة بالتصدي للإرهاب كظاهرة عالمية غير محدودة بمجال جغرافي أو ثقافي، وجعلت الخبرة الجزائرية لعقد من الزمن في مواجهة الجماعات المسلحة تحت الطلب من قبل العواصم الغربية وعلى رأسها واشنطن، وهو ما خول الجزائر أن تحتل مرتبة الشريك المميز في الحرب على الإرهاب بحسب التصريح الذي أدلى به الرئيس الأمريكي "جورج بوش" George W. Bush ونقلته

[1] Zoubir, "Les États-Unis et L'Algérie: antagonisme, pragmatisme et coopération", Op. cit, p 81.
Zoubir, in Aghrout, Bougherira, Op. cit, pp 161,162, 164.

[2] خبازي، المرجع السابق، ص ص 124– 126.

الجيلالي شقرون، "الشراكة الأمريكية– الشمال إفريقية"، ***مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية***، مخبر الدراسات الحضارية والفكرية، جامعة تلمسان، المجلد 05، العدد 10 (نوفمبر 2018)، ص 116.

"وكالة الأنباء الجزائرية" في جويلية 2005، وهو ما أكدته أيضا وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" Condoleezza Rice خلال زيارتها المغاربية في سبتمبر 2008، وكان "بوش" بعد نحو شهرين من الهجمات دعا نظيره "بوتفليقة" إلى زيارة الولايات المتحدة في 05 نوفمبر 2001 للمرة الثانية في ظرف أشهر، وذلك في أعقاب زيارته في شهر جويلية من السنة ذاتها والتي كانت الأولى من نوعها لرئيس جزائري منذ زيارة "الشاذلي" في أفريل 1985، وانتهت بتوقيع اتفاق إطار للتجارة والاستثمار، وكان التطلع من ورائها لتعزيز المبادلات الاقتصادية، في ظل انطباعات إيجابية للساسة الأمريكيين عن الأوضاع في الجزائر بعد مجيء "بوتفليقة" وتفعيله لسياسة الوئام المدني، ومعها للدبلوماسية الجزائرية التي ساهمت في إنهاء الحرب بين إريتريا وإثيوبيا في ديسمبر 2000، ورغم استمرار بعض التحفظات والمطالبة بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، مثلت الزيارة على ما يبدو مناسبة لبداية رفع الحظر الأمريكي على الجزائر في مجال السلاح، حيث كانت "واشنطن" تحرص على عدم بيع الأسلحة الثقيلة للجزائر حفاظا على توازن القوة مع المغرب، فقد أشارت تقارير إلى قبول الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد الجزائر بمعدات متطورة خاصة بحرب العصابات قبيل 11 سبتمبر 2001، وأثمرت الزيارة الثانية عن بداية التعاون في المجال الأمني عبر التنسيق وتبادل المعلومات[1].

وكان هذا التعاون بدأ قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 ففي شهر مارس قام "لويس فريه" Louis Freeh مدير مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) بزيارة قصيرة للعاصمة الجزائر طلبا للمساعدة في تدمير شبكة "أسامة بن لادن"، وساهم التعاون الأمني في التقارب والتطور الواضح في العلاقات بين البلدين لتقدر بمستوى الصداقة، حيث باتت الولايات المتحدة تدعم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وبرز ذلك أيضا في التحاق الأخيرة منذ مارس 2000 بالحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) الذي يستهدف تحقيق التنسيق الأمني بين دول المنظمة وشركائها المتوسطيين، وفي جوان 2002 حضر الرئيس "بوتفليقة" قمة مجموعة الثمانية G8 في كندا، ليتم في الشهر الموالي تشكيل المجلس الجزائري–الأمريكي للأعمال (USABC) كمنظمة غير حكومية لرجال الأعمال تستهدف ترقية التجارة بين البلدين[2].

---

[1] Zoubir, in Aghrout, Bougherira, Op. cit, pp 173- 176.
Zoubir, "Les États-Unis et L'Algérie: antagonisme, pragmatisme et coopération", Op. cit, p 83.
Daguzan, Op.cit, pp 37, 38.

[2] Ibid, p 38.
Zoubir, in Aghrout, Bougherira, Op. cit, pp 174, 176.
US-Algeria Business Council website:
https://www.us-algeria.org/

منظمة حلف شمال الأطلسي، "نظرة على حوار ناتو ودول المتوسط"، أوت 2010، على الموقع:

وتجلى التعاون الأمني بين الجزائر وواشنطن في حربها على الإرهاب من خلال تشكيل لجنة لقيادتي الأركان في تمنراست للتنسيق في مواجهة الإرهاب في الساحل، كما انضمت الجزائر إلى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Sahara Counterterrorism Initiative (TSCTI)، كما حصلت زيارات متعددة من قبل ممثلي القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) –التي كانت الجزائر تعارضها بشدة–، وأيضا لممثلين عن وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية والاستخبارات، فقد سعت كل من "وكالة المخابرات المركزية" (CIA) و"مكتب التحقيقات الفدرالي" (FBI) ووكالة الأمن القومي (NSA) للاستفادة من الخبرة الجزائرية[1]، وساعدت السلطات الأمريكية من خلال القيادة الإفريقية للجيش على دعم قدرات الجيش الجزائري من خلال التكوين على التحليل والوقاية من العمليات الإرهابية، لاسيما تلك التي تستخدم المتفجرات التقليدية، وفي هذا الإطار قدمت السلطات الجزائرية لنظيرتها الأمريكية قائمتين واحدة تضم 350 اسما من المشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة الأم ينشطون على الأراضي الأمريكية والأوروبية، وأخرى تشتمل أزيد من ألف من الناشطين بالجزائر، وتطلعت مقابل ذلك لتسلم المطلوبين من قبلها في الخارج[2].

وكانت الجزائر معنية بالخطاب الأمريكي الحماسي عن الديمقراطية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبعد أن كان الرئيس الجزائري من بين رؤساء دول أخرى عربية وشرق أوسطية استضافهم الثمانية الكبار في قمتهم المنعقدة في جوان 2004، قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط "وليام بيرنز" William J. Burns في شهر ماي بزيارة ثانية للجزائر بعد الأولى في نوفمبر وذلك في إطار جولة مغاربية قادته إلى تونس والمغرب أيضا، حيث عرض وجهة النظر الأمريكية بخصوص المشروع وما تقترحه من إصلاحات سياسية واجتماعية، وكان "كولن باول" Colin Powell وزير الخارجية قد زار بنفسه البلدان الثلاثة في ديسمبر 2003 لعرض الخطوط العريضة للمشروع قبل الإعلان الرسمي عنه[3]، ولكن الجانب الأمني هو ما طغى بعد ذلك على دعوات الإصلاح السياسي والديمقراطية التي خفتت

---

https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_60021.htm?selectedLocale=ar&

[1] Daguzan, Op.cit, p 38.
Zoubir, in Aghrout, Bougherira, Op. cit, p 176.

[2] حكيم غريب، "التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منتدى فكرة، 27 مارس 2017، على الموقع:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism

[3] رشيد خشانة، "البلدان المغاربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير"، 13 مارس 2004، موقع swissinfo.ch:
https://www.swissinfo.ch/blueprint/servlet/ara/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9--%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-/3808040

بالنسبة لكل الحالات المعنية بالمشروع الأمريكي المعلن، لاسيما بعد أن عاينت واشنطن من خلال بعض الحالات العربية أن البديل الأقوى المطروح في حال تفعيل الديمقراطية هو الحركات الإسلامية، فكان أن وقعت في تناقض صارخ بين خطابها وممارستها في الواقع بدعمها للأنظمة القائمة التي أبدت تعاونها الأمني الكامل على غرار ما فعل النظام الجزائري، وكان الاكتفاء بإصلاحات تدريجية لا ترقى إلى التغيير الجوهري، ففي 2007 تحدثت "كوندوليزا رايس" Condoleezza Rice عن التغير الذي طرأ على لهجة وموقف بلادها من الديمقراطية معتبرة أن المثالية كان يجب أن تتراجع لحساب الواقعية، وأن دعم نظام "مبارك" الذي خصته بالذكر كان ضروريا بل حيويا لواشنطن وحلفائها في المنطقة[1].

وأعلنت الولايات المتحدة مثلا عن ترحيبها باتخاذ الجزائر لقرار رفع حالة الطوارئ في 2011*، بعد 19 عاما من إقرارها ضمن حزمة من الإجراءات الاستباقية لمنع عدوى الربيع العربي، وهنأ الرئيس "أوباما" في بيان صادر عن البيت الأبيض الجزائر مثمنا الخطوة التي وصفها بالمؤشر الإيجابي على أن الحكومة تستمع لما يقلق شعبها وتتجاوب مع تطلعاته، غير أنه يأمل في المزيد لتمكين الشعب الجزائري من كامل حقوقه بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وتأسيس الجمعيات، وورد ذلك تعقيبا على نفي وزير الداخلية "دحو ولد قابلية" أن يوافق رفع حالة الطوارئ إنهاء الحظر عن اعتماد أحزاب جديدة، وكذا المنع عن المسيرات بالعاصمة بدعوى أن الظروف لازالت غير قابلة لذلك[2].

وتأكدت مع الحالة الجزائرية كما بالنسبة للحالات العربية الأخرى أن الديمقراطية لا تمثل أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، وأنها مجرد ورقة تستعملها للضغط على الأنظمة للنزول عند مصلحتها، ولا تعدو أن تكون دعاية تخفي وراءها الواقعية الأمريكية البحتة البعيدة عن المعيارية المثالية التي تتقمصها خطابا، ولا أدل على ذلك مما صرح به وزير الخارجية السابق "جيمس بيكر" James Baker عن التناقض الأمريكي بخصوص الديمقراطية في البلدان العربية والجزائر تحديدا، حيث قال أنه: "***عندما ندعم***

[1] Mansouria Mokhefi, "Washington face aux révolutions arabes", ***Politique étrangère***, Vol. 76, N° 3 (Automne 2011), pp 632- 635.

* أمر رقم 11 – 01 مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1432 الموافق 23 فبراير سنة 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، ***الجريدة الرسمية***، السنة 48، العدد 12، 23 فيفري 2011، ص 4.

[2] محمد مسلم، "أمريكا تثني على رفع حالة الطوارئ وتدعو لرفع الحظر عن اعتماد الأحزاب"، ***الشروق اليومي***، العدد 3216، السبت 26 فيفري 2011، ص 9.

لطيفة بلحاج، "ولد قابلية: الظرف الراهن لا يسمح باعتماد أحزاب جديدة، قال إن المسيرات بالعاصمة غير ممنوعة إنما غير مرخص بها"، ***الشروق اليومي***، العدد 3215، الجمعة 25 فيفري 2011، ص 3.

الديمقراطية علينا أن نقبل بما تقدمه لنا، لكننا لم نطبق ذلك على الجزائر لتعارض أفكار الأصوليين مع معاييرنا ومع ما قدرنا أنه مصلحة أمريكية"[1].

ولا تتلقى الجزائر في إطار ثنائي أي مساعدات أمريكية للديمقراطية (نظرا للقيود على التمويل الخارجي للنشاط السياسي والمدني)، فالمساعدات الضئيلة أصلا إذا قورنت بتلك الموجهة للمغرب وتونس منحصرة في المجال الأمني والاقتصادي*، فقد حصلت الجزائر من الولايات المتحدة على 30 مليون دولار من المساعدات الإنسانية وحوالي 9 مليون دولار كمساعدات أمنية وعسكرية في الفترة بين 2010 و2013، بينما حصل المغرب على ما يناهز 32 مليون دولار كمساعدات ديمقراطية من حزمة مساعدات تقدر بما يزيد عن 141 مليون دولار وتونس على أكثر من 7 مليون دولار من مجموع مساعدات تفوق 184 مليون دولار، وحتى في إطار المبادرات متعددة البلدان لتمويل الديمقراطية على نطاق صغير على غرار "مشروع الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية" (MEPI) و"مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل" (DRL) التابع لوزارة الخارجية فإن ما تتلقاه الجزائر متواضع جدا، وموجه غالبا للجانب الاقتصادي والاجتماعي عبر تمويل مشاريع لفائدة الشباب والنساء وتقديم دورات تكوينية ومنح دراسية[2].

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية والفرنسية والديمقراطية في الجزائر

لقد كانت الجزائر معنية بكل السياسات الأوروبية الموجهة للضفة الجنوبية للمتوسط، من حوار 5+ 5 إلى الشراكة الأورو–متوسطية إلى سياسة الجوار، ويسهل فهم ذلك لاعتبارات عديدة، منها ما يتعلق بالجغرافيا السياسية وأهمية موقع الجزائر في حوض المتوسط وكبوابة للعمق الإفريقي، كما يتصل ذلك بخلفيات إستراتيجية واقتصادية وتاريخية، لكن الجزائر طالما كانت لها تحفظاتها على المبادرات الأوروبية، وكانت لها تساؤلاتها وانتقاداتها وحساباتها وشروطها التي أعربت عنها مع كل مشروع يقدم من الضفة الأخرى، رغم أنها في النهاية قررت الانضمام أو تركت باب الالتحاق بهذه المشاريع مفتوحا[3]، وارتبط ارتياب الجزائر بالعلاقات التاريخية مع أوروبا وفرنسا بالأخص التي طبعتها فترة طويلة من الاستعمار

---

[1] Mokhefi, Op. cit, p 632

* قدمت الولايات المتحدة في عام 2010 مبلغ 6.7 مليار دولار كمساعدات خارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 73% منها وجهت للمجال العسكري والأمني، أما مساعدات الديمقراطية والحوكمة فمثلت 6.7% من الحجم الإجمالي، ارجع إلى:
ستيفن ماكينيرني، كول بكنفلد، ***الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الموازنة والاعتمادات الفيدرالية للسنة المالية 2016*** (واشنطن العاصمة: مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، 2015)، ص 5، على الإنترنت:
http://www.qipri.org/images/stories/Federal-Budget-Report-FY16-Arabic-Web.pdf

[2] نفس المرجع، ص ص 20، 21، 70– 72.

[3] Aomar Baghzouz, "L'Algérie face à l'Europe : quelle place dans les dispositifs de coopération en Méditerranée?", ***Maghreb-Machrek***, N° 200 (été 2009), pp 45, 46.

وإرادة الهيمنة على كامل المغرب العربي، ويفسر ذلك انغلاق الجزائر تقريبا على المجال المتوسطي منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية عقد الثمانينيات، حيث جعلت التحولات الدولية والظروف في بداية التسعينيات ومنها ضغوطات صندوق النقد الدولي وشبه الحصار الدولي مع الأزمة الداخلية من الانفتاح توجها مفروضا أكثر منه خيارا متاحا، وأشار دستور 1996 لأول مرة إلى البعد المتوسطي كإطار للعمل الخارجي ورد قبل المجال الإفريقي[1].

لكن العلاقات الجزائرية الأوروبية كانت قائمة خاصة في إطار المبادلات التجارية قبل ذلك، فقد أبرمت الجزائر على غرار دول عربية متوسطية ومغاربية أخرى اتفاق تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار ما أسمته الأخيرة "السياسة المتوسطية الشاملة" وكان ذلك سنة 1976، وهو اتفاق ذو طابع تجاري بالدرجة الأولى كان متعلقا بنظام للجباية يهدف لترقية المبادلات، وصب عموما في مصلحة الطرف الأوروبي، وكانت استفادة الجزائر منه متواضعة بالنظر لصغر حجم صادراتها خارج المحروقات، كما أنها تلقت في إطار البروتوكولات الأربع لهذا الاتفاق التي تجددت كل خمس سنوات وامتدت لسنة 1996 مساعدات مالية أقل مقارنة بجارتيها تونس والمغرب[2].

وعمد الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح مشروع أكثر تكاملا على دول الضفة الجنوبية للمتوسط لا يقف عند البعد الاقتصادي في إطار الشراكة الأورو–متوسطية أو ما يعرف بمسار برشلونة، والذي أعلن عنه في المؤتمر الأورو–متوسطي الذي جمع وزراء الخارجية في مدينة برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 1995، فقد نص الإعلان على ثلاثة مجالات رئيسية للشراكة تشمل السياسة والأمن حيث الهدف جعل حوض المتوسط منطقة أمن واستقرار، وكذا الجانب الاقتصادي والمالي لتحقيق الازدهار المشترك عبر تعزيز حرية التجارة، وأخيرا الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية الهادفة لتعزيز التفاهم بين الثقافات ودعم التبادلات بين المجتمعات المدنية، وذلك في إطار رؤية شاملة للأخطار والتهديدات لاستقرار المنطقة ذات الصلة بهذه الجوانب كافة، ورغم أن الجزائر وافقت مبدئيا على الانضمام لهذه الشراكة وعقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أخذت وقتا مقارنة بتونس والمغرب اللتين كانتا سباقتين لتوقيع اتفاقية شراكة في 1995 و1996 على التوالي، حيث تأخر اتفاق الجزائر مع الطرف الأوروبي نظرا للظرف الأمني في الجزائر الذي عاكس رغبتها في التفاوض من موقع قوة مع اختلاف الرؤى بين الجانبين، ليتم توقيع اتفاقية الشراكة أخيرا في فالنسيا الإسبانية في 22 أفريل 2002، والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في الفاتح

[1] Aomar Baghzouz, "Du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: une vision d'Algérie", ***Outre-Terre***, N° 23 (2009), pp 139, 140.
[2] Cherif Begga, Kamel Abid, "The Euro-Algerian Relationship: A Review of its Development", in Aghrout, Bougherira, Op. cit, pp 77- 82.

سبتمبر 2005، وتضمنت الاتفاقية التي غلب عليها البعد الاقتصادي ثلاث مواد تخص الحوار السياسي (المواد 3- 5) ركزت بالأساس على موضوع الأمن والاستقرار، ولم يرد في نص الاتفاقية أي اشتراطات صريحة ومباشرة تخص الديمقراطية أو إحداث إصلاحات سياسية إلا ما جاء ضمنيا في المادة الثانية، والتي نصت على أن احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية المعبر عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوجه السياسات الداخلية والدولية للأطراف ويمثل عنصرا أساسيا في الاتفاقية، وفي المحور المتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية نصت المادة 82 على تقوية المؤسسات وتعزيز دولة القانون[1]، ويظهر أن الطرف الجزائري حرص بشدة على تجنب حساسية مظهر الخضوع للتدخل الخارجي لاسيما في الشأن السياسي، لكن الجزائر كانت من الدول التي وقعت على إعلان برشلونة سنة 1995 ما يعني التزامها بالمبادئ التي أقرها، ومن ضمنها إرساء حوار شامل ومنتظم لبناء السلام والاستقرار بالمنطقة المتوسطية عبر تعزيز دولة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2].

ولم تحرز الشراكة الأورومتوسطية مكاسب كبيرة وكانت دون مستوى الطموحات التي حملتها حيث فشلت في تحقيق أهم أهدافها، لاسيما تلك المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار والأمن في وجود نزاعات مزمنة في منطقة المتوسط على رأسها النزاع العربي الصهيوني، وكذا تعزيز الإصلاحات الديمقراطية، وهو ما تأكد من خلال القمة الأورومتوسطية التي جمعت رؤساء الدول والحكومات ببرشلونة في نوفمبر 2005 بمناسبة مرور عشر سنوات على إطلاق مبادرة الشراكة، حيث أبدت حينها الجزائر من جهتها تحفظاتها وانتقاداتها رغم أن شراكتها مع الاتحاد دخلت لتوها حيز النفاذ، وتتمثل من الناحية الاقتصادية بالأخص في عدم كفاية الدعم الموجه لعمليات الإصلاح المطلوبة، وضعف الاستثمارات الأوروبية خارج قطاع المحروقات ذو الربحية المضمونة، كما أنه كان في صالح المحاور الأوروبية على حساب التبادلات جنوب جنوب والتكامل بين دول المغرب العربي، زيادة على ذلك فإن التفاوت البنيوي بين الدول على الضفتين تعمقت منذ 1995، ولم تتمكن الجزائر من استقطاب الاستثمارات الخارجية

---

[1] Ibid, pp 82- 84.

ليليا بن منصور، "الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية: مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو- جزائرية"، ***مجلة دفاتر اقتصادية***، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد5، العدد 2 (سبتمبر 2014)، ص 76.

[2] المكان نفسه.

سعدي، المرجع السابق، ص 79.

Le Conseil De L'Union Européenne, Législation 265, Accord euro-méditerranéen établissant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part, et la République Algérienne démocratique et populaire, d'autre part, Journal officiel de l'Union européenne, 48e année, 10 octobre 2005, sur le site: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=OJ:L:2005:265:FULL&from=en

المباشرة ولا من دعم نسب النمو ولا من تقليص البطالة منذ الإعلان عن مشروع الشراكة، وهي كدولة لها مسؤوليتها عن المؤشرات الاقتصادية السلبية، لكن الشركاء من جهتهم لم يوفوا بوعود التعاون ودعم عملية الانتقال الاقتصادي، وفي خطابه الموجه للقمة تساءل الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عن الدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقوم به في توجيه الاستثمار، بدل حصر نفسه في دور المشرف على الإصلاحات داخل البلدان، وفي المجال الأمني أبدى "بوتفليقة" أسفه لتجميد ميثاق الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، والذي كانت للجزائر مساهمة كبيرة في صياغته، معربا عن أسفه للتهاون الذي أبدته أوربا بخطر الإرهاب قبل 11 سبتمبر 2001 وعدم شعورها بالخطر المحدق بأراضيها، ومع كل هذه الملاحظات أبقت الجزائر على أملها في تفعيل الشراكة وجعلها أكثر توازنا وواعدة بالأفضل، وذلك على لسان وزير الخارجية الأسبق "محمد بجاوي"[1].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن شراكة الجزائر مع أوروبا كانت محط نقد الرسميين والخبراء لانعكاساتها الحاصلة والمتوقعة على الاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى القريب والمتوسط، وخاصة بسبب آثارها السلبية على المالية العامة للدولة نتيجة الخسائر الجبائية التي تتكبدها الخزينة، ففي تقديرات خسرت الجزائر 2.8 مليار دولار بين 2005 و2009 بسبب إلغاء التعريفة الجمركية، وكان متوقعا أن تخسر 8.5 مليار دولار بين 2010 و2017 لو استمرت وتيرة تفكيك التعريفات المرسم في الاتفاق قبل أن يعدل برنامجه، فقد طلبت الجزائر تأجيل التفكيك الجمركي وفقا للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة اللتان نصتا على إمكانية مراجعة رزنامة التعريف الجمركي وتعديل الامتيازات في حال تغيير السياسات الفلاحية، بعد أن وجدت أن تلك الوتيرة زادت حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية دون الوصول إلى شراكة حقيقية كما كانت عائقا حقيقيا للسياسة الاقتصادية والمؤسسات الجزائرية، وحصلت الجزائر بعد ثمان جولات من المفاوضات على تأجيل إقامة منطقة التجارة الحرة من 2017 إلى 2020[2]، وزيادة على ذلك يفرض الاتفاق توفير بنية تحتية وإحداث تغييرات هيكلية تتطلب نفقات مالية كبيرة في ظل تراجع للإيرادات الضريبية، كما أن انفتاح السوق الجزائري على المنتجات الأوروبية يتوقع أن يتسبب في زوال عديد المؤسسات الصناعية غير القادرة على المنافسة الخارجية، ويترجم ذلك على صعيد التشغيل في خسارة عدد كبير من الوظائف ويؤدي ذلك إلى تفاقم البطالة ومعها المشاكل الاجتماعية، لكن إمكانية

[1] سعدي، المرجع السابق، ص 79.

Baghzouz, "L'Algérie face à l'Europe: quelle place dans les dispositifs de coopération en Méditerrané?", Op. cit, pp 47, 48.

[2] سليمة بن حسين، "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي المجلد 09، العدد 03 (ديسمبر 2018) ص ص 196، 197.

الحد من هذه الآثار وإنعاش الاقتصاد كانت واردة عبر تدفق منتظم للاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيق برنامج التعديلات الهيكلية مع مساعدات مالية كافية[1].

ويذكر في ما يخص المساعدات الأوروبية أن استفادت الجزائر كانت ضئيلة وأقل بكثير مما حصل عليه كل من المغرب وتونس مثلا، ففي إطار برنامجي ميدا 1 (MEDA1) وميدا 2 (MEDA2) حصلت الجزائر في الفترة بين 1995 و2004 على 104.9 مليون أورو ما يمثل 4% من قيمة المساعدات، مقابل حصول المغرب على 570.6 مليون أورو بنسبة 22% وتونس على 485.7 مليون أورو ما نسبته 19% من القيمة الإجمالية للمساعدات التي بلغت 3.26 مليار أورو[2]، وعبر الأداة الأوروبية للجوار والشراكة الآلية التي عوضت برامج التمويل الأوروبية السابقة منذ 2007 وإلى غاية 2010 خصص مبلغ 220 مليون يورو للجزائر، ونظير ذلك تقررت استفادة المغرب من 654 مليون يورو وتونس من مبلغ 300 مليون يورو[3].

ولعل ضعف التمويل للبرامج والمساعدات عامل آخر يضاف إلى النتائج المحتشمة والتوقعات السلبية من الشراكة التي تقف وراء تحفظ الجزائر وترددها في الانسياق الكلي والاندماج التام في المشاريع الأوروبية، فقد عبرت بصفة رسمية سنة 2007 عن رفضها الانضمام لسياسة الجوار الأوروبية بعد أن اكتفت بالنظر والترقب لمدة ثلاث سنوات، ما يفسر بأن الجزائر دون أن تعزل نفسها عن النشاطات الدبلوماسية الأورومتوسطية تحاول في كل مرة أخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الإيجابية والسلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه، فقد استغرقت سبع سنوات قبل أن توقع على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، بينما وقعت تونس بلا تردد في 1995 والمغرب في 1996، وبررت الجزائر موقفها على لسان سفيرها ببروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوروبية تحت عنوان "تعزيز السياسة الأوروبية للجوار" الذي انعقد يوم 3 سبتمبر 2007، بأنها تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يجمعها بالاتحاد الأوروبي الذي تعده كفيلا بتحقيق التقارب والتعاون بين الطرفين، ولا ترى بذلك أي داع لإبرام شراكة أخرى في إطار سياسة الجوار، وهناك سبب جوهري لم يفصح عنه السفير الجزائري والمتمثل في استنكار ميكانيزمات سياسة الجوار التي تقوم على التقييم والمتابعة عن كثب لمدى تنفيذ الإصلاحات

[1] Begga, Abid, Op. cit, pp 87, 88.
[2] Sébastien Abis, "Frustrations et espérances de la coopération euroméditerranéenne: Le sommet de Barcelone est une bonne opportunité de faire bilan du programme MEDA", ***AFKAR/IDEES*** (ÉTÉ 2005), pp 24, 26, sur internet:
https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/afkar/afkar_ideas_7/Barcelone-10_frustrations_esperances_cooperation_euromediterraneenne_Sebastian_Abis_afkar7.pdf
[3] Iván Martín, ***La coopération Europe-Méditerranée: état des lieux***, Commission Méditerranée de Cités et Gouvernements Locaux Unis, Fiche de divulgation Euromed nº 2009/1, septembre 2009, sur internet:
https://www.euromed-ihedn.fr/files/Cooperation-Europe-Mediterranee---2009-1.pdf

المتفق عليها، ولم ترغب الجزائر في وضع نفسها تحت ضغوط أو التقيد بالتزامات من باب رفض التدخل في شؤونها الداخلية[1].

وأبقى الاتحاد الأوروبي مع ذلك على الجزائر ضمن الدول المعنية بسياسة الجوار، وعمل على إقناعها بالعدول عن موقفها من خلال الزيارتين اللتين قام بهما المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار "ستيفن فول" Štefan Füle في جوان 2010 ثم ماي 2011، وتمت دعوة الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة بعد الثورات العربية التي انطوت على وعود بمنح مساعدات أكثر للشركاء الذين يلتزمون بالعمل على ترسيخ الديمقراطية، وفي نفس الوقت أعلنت أوربا عن أنها لا تنوي فرض نموذج جاهز للإصلاح السياسي الذي يبنى على أساس حاجات وقدرات كل بلد، ولعل هذا التغيير الذي يجعل التعامل مع كل بلد يخضع لخصوصياته وحاجياته عبر الاتفاق معه على مخطط وطني من بين الأسباب التي دعت الجزائر إلى العدول عن قرارها، حيث أفصحت عن نيتها أواخر 2011 قبل دخولها في مفاوضات استكشافية للنظر في إمكانية انضمامها لسياسة الجوار في جانفي 2012، ليعلن وزير الخارجية في ديسمبر من نفس السنة أن المحادثات تسير في اتجاه إيجابي للتوصل لصياغة "مخطط وطني" خلال السداسي الأول من سنة 2013، وهو ما لم يتجسد في الواقع بعد ذلك مع تلاشي الظروف التي دفعت الجزائر لقبول الانضمام[2].

ويفسر تقارب الجزائر مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص سياسة الجوار بحسابات إستراتيجية للطرفين تتعلق بظروف المرحلة، فمن جهة انتهز الاتحاد الأوروبي الاضطرابات المعدية في الجوار لدفع الجزائر لقبول سياسة الجوار كأداة تطبيقية للشراكة، ويبرر النفس الطويل لأوروبا في التعامل مع الجزائر بأنها تمثل مصدرا هاما للأمن الطاقوي الأوروبي وبديل رئيسي للتقليل من التبعية لروسيا، وهذه الورقة بالذات هي ما يجعل الطرف الأوروبي كما يؤكد "لويس مارتينيز" Luis Martinez يتفادى التشديد على الملفات ذات الطابع السياسي معطيا الأولوية للشراكة في المجالات الاقتصادية والأمن المشترك نزولا عند الرغبة الجزائرية، فالجزائر امتلكت مقارنة بجيرانها هذه الأفضلية التي تجعلها في موقف أقوى يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية التي تسوق عبر الإعانات المالية التي لا تغري الجزائر بقدر دول أخرى، وهي التي تتمنع مخافة الهيمنة الأوروبية على قراراتها الداخلية وشعورها بضعف الدعم الأوروبي لاسيما لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وقد حاولت الجزائر أيضا فرض شروطها على المشروع الفرنسي لتأسيس

[1] أسمهان تمغارت، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2005– 2013)"، في آمال قاسيمي، وآخرون، ***الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 475– 478.

[2] نفس المرجع، ص ص 478– 483.

"الاتحاد من أجل المتوسط"، ومن ضمنها أن تحظى بدور مهم يناسب مكانتها كدولة محورية في المغرب العربي، بالإضافة إلى إزالة بعض العقبات في العلاقات الثنائية كاعتراف فرنسا بجرائمها الاستعمارية، كما تطلعت لبناء الاتحاد من أجل المتوسط على قاعدة حوار 5+ 5، ورغم أن هذه الآمال لم تتحقق لأن فرنسا لم يكن بإمكانها تنفيذ المشروع دون سند من بقية القوى الأوروبية التي فرضت بعض التعديلات، فإن قوى معارضة اتهمت النظام بإجراء مقايضة في صفقة غير معلنة مع فرنسا بالانضمام مقابل استبعاد ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان من جدول أعمال "الاتحاد من أجل المتوسط"، وأكثر من ذلك مساندتها لعهدة ثالثة للرئيس "بوتفليقة"[1].

وقدم النظام الجزائري تنازلا في سياق التحولات التي جاورته في البلدان العربية بإعلان نيته الانضمام لسياسة الجوار الأوروبية، وهذا تفاديا للخضوع لضغوط القوى الدولية التي ساهمت في إسقاط أنظمة في المنطقة أو إدخالها في دوامة النزاع والعنف وانعدام الاستقرار، وفوق ذلك عمد النظام إلى تفعيل "اللجنة الفرعية للحوار السياسي" التي تعد إحدى مؤسسات اتفاق الشراكة لتبدأ أشغالها في نهاية 2011، وعالجت ملفات الانتخابات، وحرية التجمع والصحافة، وتحسين أداء الإدارة وإرساء دولة القانون، ومكافحة الغش وإصلاح قطاع الأمن، وقبلت الجزائر خلال زيارة أخرى للمفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار في مارس 2012 باستقبال فريق من المراقبين الأوروبيين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي أجريت في شهر ماي، مقابل ذلك أشاد الاتحاد الأوروبي بحسن سير الإصلاحات في الجزائر وتحسن الأوضاع فيها عموما[2]، وكان الرئيس "بوتفليقة" قد أعلن في 2011 عن مراجعة دستورية لم تعتمد إلا في فيفري 2011 تشمل عدة إصلاحات منها إعادة تحديد الفترات الرئاسية بفترتين متتاليتين، وتوطيد الرقابة الدستورية، وعدم تجريم جنح حرية الصحافة، وإضفاء الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وتجريم التعذيب، والطبيعة الاستثنائية للاعتقال المؤقت، وحرية العبادة، وتحسين الوصول إلى العدالة والحماية الممنوحة للأشخاص الضعفاء، وعلى صلة بذلك يشار إلى أن هناك أوجها وأمثلة متعددة لتأثر المنظومة القانونية ذات الصلة بحقوق الإنسان في الجزائر بالسياسة الأوروبية والمعايير والمصالح التي سعت لتسويقها، ومن الأمثلة أن

[1] نفس المرجع، ص ص479، 480، 482، 483.

Baghzouz, "L'Algérie face à l'Europe: quelle place dans les dispositifs de coopération en Méditerrané?", Op.cit, pp 53- 55.

[2] تمغارت، المرجع السابق، ص ص 482، 483.

الجزائر تبنت في قانون العقوبات سنة 2008 مبدأ تجريم الهجرة غير الشرعية بعدما كانت ترفضه قطعيا، وتأثر قانون الأسرة في 2003 لاسيما في بعض بنوده المتعلقة بحقوق المرأة بالمعايير الأوروبية[1].

ويستخلص مما سبق أن تأثير الاتحاد الأوروبي وسياساته تجاه البلدان المتوسطية على ملف الديمقراطية في الجزائر يبقى محدودا، وذلك بحكم أن التوجه المعياري لأوروبا نحو دعم الديمقراطية بالقوة الناعمة ينقصه الحزم والثبات من ناحية الممارسة، إذ تتغلب عليه المصالح البراغماتية للدول الأوروبية التي تنزع إلى الواقعية في تقييم علاقاتها مع نظيراتها العربية بما فيها الجزائر، زيادة على أن هذه الأخيرة تتعامل بحساسية شديدة مع المشاريع الأوروبية وبخاصة في بعدها السياسي وترفض الخضوع للسيطرة والتدخل الأجنبي، وقد استغلت بعض الأوراق الرابحة كالموقع الجيو–سياسي المحوري شمال القارة الإفريقية وثرواتها الطاقوية التي أهلتها لتكون موردا رئيسيا لأوروبا، يضاف إليها الوضع المالي المريح والخبرة المكتسبة في مكافحة الإرهاب[2]، وذلك للمساومة وفرض بعض الشروط في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي بتجنب الضغوط المتعلقة بالإصلاحات السياسية، وإن كانت التحولات التي أفرزها ما يسمى الربيع العربي والمحيط المتأزم بفعل النزاعات في ليبيا وفي مالي عدلت الوضعية نسبيا ودفعت الجزائر لتقديم بعض التنازلات.

وإذا قيس الموقف الأوروبي من الديمقراطية في الجزائر بحدث مفصلي يمثل محكا حقيقيا وهو تدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي سنة 1992، فإن الأوروبيين في حينها اقتنعوا بالطرح الفرنسي الذي خوفهم من استيلاء الإسلاميين على السلطة، وإحداثه لتأثير الدومينو على الدول المجاورة في شمال إفريقيا ما ينعكس بنتائج سلبية على دول الضفة الشمالية للمتوسط وعلى فرنسا بشكل خاص، فقد هيمن التخوف الأمني على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة في الجزائر، حتى أن الموقف الرسمي الفرنسي كاد يكون حكرا على وزير الداخلية "شارل باسكوا" Charles Pasqua متجاوزا وزير خارجيته "آلان جوبي" Alain Juppé في هذا الملف، وكانت فرنسا تخشى من انتقال الأزمة إلى أراضيها التي يقطنها الآلاف من أبناء الجالية الجزائرية والمغاربية المهاجرة في المدن والضواحي الفرنسية، والذين يعيش أغلبهم على هامش المجتمع بسبب البطالة والفقر، ويشكل هؤلاء أرضية خصبة للدعوة الإسلامية في وجود تنظيمات إسلامية قوية، فاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (UOIF) الممول من السعودية والكويت خاصة كان يضم 207 جمعية مصرحة ويشرف على أكثر من 150 مسجدا، وصرح "باسكوا" Pasqua

[1] صالح زياني، آمال حجيج، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات والسياسات والآفاق"، في آمال حجيج، وآخرون، عبد الإله بلقزيز (محررا)، ***المغرب العربي: ثقل المواريث ونداء المستقبل*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص262، 263.

[2] Baghzouz, "L'Algérie face à l'Europe: quelle place dans les dispositifs de coopération en Méditerrané?", Op.cit, p 53.

في 4 أوت 1994 بأن تدفق اللاجئين من الضفة الجنوبية للمتوسط ينبغي أن لا يثير قلق فرنسا وحدها وإنما جميع الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط، وأكد على أن تحذو الدبلوماسية الغربية حذو نظيرتها الفرنسية فيما يتعلق بالأزمة الجزائرية، ووجه انتقادات لموقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا المتساهل والمتغافل مع الإسلاميين في الجزائر[1].

فقد قررت ألمانيا وقتذاك التعامل مع إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر كواقع يفرض ضبط سياستها وفقه، في حين صممت فرنسا على دعم النظام الحاكم وبشكل خاص بعد ظهور "الجماعة الإسلامية المسلحة" (GIA) والأعمال الوحشية التي كانت وراءها، وهي جماعة اتهم النظام وجهاز المخابرات بالتحديد بتشكيلها، ورغم أن الموقف الفرنسي الرسمي لم يكن موحدا مع بداية الأزمة الجزائرية، وانقسم المعسكر الواقعي إلى اتجاه رأى أن السلطة ستؤول إلى "جبهة الإنقاذ" لا محالة وما ذلك إلا مسألة وقت وبالتالي على فرنسا أن تهيئ نفسها لهذا الموقف وأن تأخذ مسافة عن النظام القائم، واتجاه آخر فضل دعم النظام الجزائري ولو بسرية، وهو الاتجاه الذي فرض نفسه فبينما اتخذ الرئيس الاشتراكي "فرانسوا ميتيران" François Mitterrand موقفا أقل عدائية من الحكام في الجزائر، تعهدت الحكومة المحافظة بقيادة "إدوارد بلادير" Edouard Balladur بتأثير كبير لوزير الداخلية "شارل باسكوا" Charles Pasqua بمساعدة الجزائر في مواجهة التطرف الأصولي، ودعت باريس دول الاتحاد الأوروبي لتقديم مساعدات اقتصادية للجزائر لمواجهة أزمتها الاقتصادية والأمنية[2]، فضلا عن دعمها الخاص الذي وصفه السكريتير الأول في السفارة الجزائرية بطرابلس سابقا والمعارض الذي منح حق اللجوء ببريطانيا سنة 1997 "العربي زيتوت" بأنه كان دعما بغير حدود، والذي دونه كان النظام الجزائري كما يدعي سيسقط سنة 1993، ويضيف أن الحجم الدقيق للمعونات المالية الفرنسية فاق الحجم المعلن عنه والمقدر بخمسة مليار دولار حسبه[3]، ومن جهته ادعى "حبيب سويدية" في كتابه "الحرب القذرة" أن الجيش الجزائري حصل على دعم عسكري من فرنسا تمثل في طائرات حربية من نوع "سنجاب" مجهزة بمعدات متطورة في النقل والرؤية الليلية تنقل ما تصوره إلى مراكز المراقبة التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وقد سلمت ثمان طائرات منها بين عامي 1994 و1995، كما زعم أن الجيش تلقى من فرنسا أيضا حقائب اتصال

[1] Mohand Salah Tahi, "Algeria's Democratisation Process: A Frustrated Hope", ***Third World Quarterly***, Vol. 16, No. 2 (June 1995), p 218.
[2] Zoubir, in Aghrout, Bougherira, Op. cit, pp 157- 159.
[3] صديقي مرجع سابق، ص 393.

متطورة تمكن من الاتصال عبر الأقمار الصناعية بجميع الوحدات عبر البلاد، وأنه تم إرسال ضباط في دورات تدريبية في فرنسا على استخدام التقنيات الحديثة والحرب الإلكترونية[1].

وأصبح الدعم فرنسا للنظام الجزائري واضحا منذ انتصاف التسعينيات، لاسيما بعد أن حقق بعض اشتراطاتها بالرجوع السريع إلى العملية الانتخابية وتفعيل المؤسسات الدستورية، وظهر ذلك من خلال توسط فرنسا ومساعدتها للنظام في تجنب تدويل الأزمة، فالمجازر المتكررة التي أودت بحياة الآلاف من المدنيين جعلت بعضا من أعضاء المجتمع الدولي يطالبون بالتدخل على غرار ما صدر عن وزير الخارجية الألماني "كلاوس كينكل" Klaus Kinkel في أكتوبر 1997 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أجمعت منظمات غير حكومية على غرار "منظمة العفو الدولية" Amnesty International، وأخرى حكومية مثل "منظمة الأمم المتحدة للطفولة" (UNICEF) و"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR)، ومعها الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" Kofi Annan، على إدانة ما كان يجري في الجزائر، بل إن هذا الأخير عرض التوسط بين الحكومة الجزائرية والجماعات الإسلامية المتمردة عليها، ورفضت الجزائر بشدة الوساطة أو التحقيق الدولي معتبرة ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية فضلا عن أنه يضع الدولة والجماعات المسلحة في كفة واحدة، ولقي موقفها هذا تأييدا عربيا وإفريقيا، وانتقد وزير الخارجية "أحمد عطاف" سياسات الدول الأوروبية التي كان عليها مساعدة الجزائر من خلال تفكيك الشبكات الإرهابية الناشطة على أراضيها، وفي هذا السياق تدخلت فرنسا لإقناع الطرف الجزائري باستقبال وفد "الترويكا الأوروبية" الذي ضم مندوبين من بريطانيا ولكسمبورغ والنمسا في جانفي 1998، كما قبلت في الشهر الموالي بزيارة بعثة أخرى من البرلمان الأوروبي، حيث التزمت هذه الأخيرة بعدم لقاء أي ممثل عن "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" على الأراضي الجزائرية ورفضت تلقي رسالة من قيادة الجبهة حفاظا على المصالح مع النظام الجزائري، وساهمت هذه الزيارات بما فيها تلك التي قام بها وفد برلماني جزائري لأوروبا والولايات المتحدة في تجاوز الخلاف وفي تعديل المواقف الدولية، وخاصة مع إظهار الجزائر لليونة أكبر من خلال اعتراف السلطات ببعض التجاوزات من قبل القوات النظامية والشبه عسكرية، فبعد أن كانت الحكومة الجزائرية محل اتهام ومطالبات بالشفافية فيما يخص الوضع الداخلي، أصبح الأوروبيون يدعون أن الجزائر تحوز الوسائل المؤسساتية الديمقراطية لحل الأزمة بمفردها، وتراجعوا عن الإلحاح في الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق دولية[2].

[1] سعد توفيق عزيز البزاز المشهداني، "الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية 1992– 1999"، ***مجلة الدراسات التاريخية والحضارية***، جامعة تكريت، المجلد 11، العدد 40/1 (2019)، ص 116.

[2] Zoubir, in Aghrout, Bougherira, Op. cit, pp 161- 163.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، ففي سبتمبر 1998 نشرت اللجنة الأممية التي ترأسها "ماريو سواريس" Mario Soares رئيس الوزراء البرتغالي الأسبق تقريرا عن زيارتها للجزائر في ذات السنة في الفترة بين 22 جويلية و4 أوت، والذي دعم الحكومة الجزائرية التي كانت متخوفة منه رغم بعض الانتقادات، واعتبر أن الإرهاب مرفوض وغير قابل للتبرير مهما كانت حجج الإسلاميين وأنصارهم، وأيدت اللجنة دور قوات الأمن الجزائرية في مكافحة الإرهاب التي رأت أنها لا توضع بأي حال في كفة واحدة مع الجماعات الضالعة في الأعمال الإرهابية، مع إصرارها على أن يكون عملها في إطار القانون والعدالة وفي ظل احترام الحقوق الأساسية للشعب الجزائري، كما أوصت بأن يسعى النظام لإرساء دعائم الحكم الديمقراطي وتهيئة ظروف التنمية الاقتصادية، وأثار التقرير الذي رحبت به السلطات الجزائرية حفيظة المنظمات الحقوقية الدولية على اعتبار تبرئته للنظام الجزائري من ارتكاب أي أخطاء، ورغم استمرار التحفظات فإن الحكومات الغربية ارتأت أن الانفتاح على النظام الجزائري والاستفادة من فرص الاستثمار مع الانفتاح الاقتصادي نهج مثمر بعكس سياسة العزل التي لا تفيد غير المعارضة الإسلامية، وفي هذا السياق تلقت الجزائر الدعم لإبرام اتفاقيات لإعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد والبنك الدوليين ونادي باريس[1].

ودعمت فرنسا بقاء النظام الجزائري على الرغم من أن العلاقات الثنائية منذ استقلال الجزائر توصف من قبل مراقبين ومحللين من الطرفين بغير المستقرة، فقد كانت متراوحة بين التقارب والتباعد على فترات، وذلك منذ تراجع حدة التوتر الذي ساد طيلة حكم "هواري بومدين" بمجيء "الشاذلي بن جديد"، والذي تبادل الزيارة مع الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتيران" François Mitterrand ليكون أول رئيس جزائري يقدم على هذه الخطوة، وتطورت منذ ذلك الوقت العلاقات الاقتصادية والتجارية وأقيمت تبادلات ثقافية وحتى تعاون عسكري بين البلدين، وظل ملف الذاكرة ومطالبة الجزائر لفرنسا بالاعتراف والاعتذار عن جرائمها الاستعمارية الملف الأكثر حساسية والقضية التي تثار في كل محطة خلاف، واستمرت العلاقات على حالها هذا رغم سياسة التقارب والاعتراف المتدرج التي اتبعتها فرنسا مع "جاك شيراك" Jacques Chirac منذ زيارته للجزائر 2003، والذي اقترح توقيع اتفاقية صداقة لم تر النور، ثم ارتأى خلفه "نيكولا ساركوزي" Nikolas Sarkozy أنها غير ضرورية بدعوى أن الصداقة ليست بحاجة إلى معاهدات وشكليات بقدر ما تحتاج إلى مشاريع وإنجازات ملموسة، واستمر على ذات النهج الذي بدأه سلفه، فبعد أن وصف السفير الفرنسي "هيبرت كولين دي فيرديير" Hubert Colin de Verdière مجازر 08 ماي 1945 في فيفري 2005 في جامعة سطيف بالمأساة غير المبررة، عاد "برنارد باجولي" Bernard Bajolet الذي شغل

[1] Ibid, pp 163, 164.

نفس المنصب بالجزائر ومن نفس المكان في أفريل 2008 ورفع من مستوى خطاب الاعتراف الذي قدمه سلفه بمجازر 08 ماي 1945، حيث قال أنها: "مجازر مروعة... أساءت إلى المبادئ التأسيسية للجمهورية الفرنسية ووصمت تاريخها بوصمة عار"، لكن التوتر سرعان ما عاد ليخيم لتستخرج مجددا أوراق ملف الذاكرة، فبعد صدور قانون 23 فيفري 2005 الذي اعترف بالدور الإيجابي للاستعمار خاصة في شمال إفريقيا، والذي ساهم في إجهاض خطابات المصالحة الصادرة عن الإليزيه، كان الرد في الجزائر باقتراح قانون لتجريم الاستعمار في جانفي 2010 أثار ضجة في البلدين لكنه لم ير النور إلى الآن، وقريبا ظهرت أسباب أخرى للخلاف حيث مثل التدخل الفرنسي في ليبيا 2011 ثم في مالي 2013 تهديدا استراتيجيا في محيط الجزائر، ما جعلها تعبر عن رفضها للتدويل الذي اعتبرته سببا في زعزعة استقرار منطقتي المغرب والساحل[1].

ويلاحظ أن السياسة الفرنسية تجاه الجزائر واقعية لأبعد الحدود استهدفت وبالدرجة الأولى الحفاظ على مصالح فرنسا وتعزيز نفوذها، خصوصا وأنه يمكن القول أن الأزمة الجزائرية كانت في صالح النظام الفرنسي من حيث إعطائه الفرصة لممارسة الضغط والابتزاز، وذلك على نظام كان على شفى السقوط بفعل المأزق الأمني والصعوبات الاقتصادية الجمة، وبعد أن كان لفرنسا دور كبير في بقاء هذا النظام ومنع انهياره، عملت على استغلال مرحلة الانفراج المالي والأمني لتعزيز تواجدها الاقتصادي في الجزائر، وهذا عبر السعي لتحسين العلاقات الثنائية التي عرفت تطورا واضحا في عهد الرئيس "بوتفليقة" رغم مظاهر التوتر، وعلى هذا فإن فرنسا لم تكن مهتمة أبدا بوجود نظام ديمقراطي في الجزائر بقدر ما كان من مصلحتها استقرار هذا البلد وإبعاد الإسلاميين عن السلطة، والهدف تجنيب أراضيها والبلدان المجاورة للجزائر مخاطر تصدير الأزمة وتمدد وانتشار ما تسميه الإسلام السياسي الذي يهدد وجودها ومصالحها الإستراتيجية في المغرب العربي وشمال إفريقيا.

خلاصة الفصل الرابع:

استبعد التنظير للانتقالات الديمقراطية العوامل الدولية بحكم الخبرات والتجارب خلال الموجة الثالثة، مقابل التأكيد على توفر شروط قبلية في البيئة المحلية، لكن وبامتداد الموجة إلى أوروبا الشرقية مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تغيرت النظرة للبعد الدولي، وذلك بفعل حضوره القوي مع تصاعد ظاهرة

[1] البزاز المشهداني، المرجع السابق، ص ص 110- 115.
Jean-François Daguzan, "Les relations franco-algériennes ou la perpétuelle leçon de tango", ***Maghreb – Machrek***, N° 200 (Été 2009), pp 91- 99.
Aomar Baghzouz, "Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation", ***L'Année du Maghreb***, N° 6 (Juillet 2010), pp 507-526.
Daguzan, "La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure? ", Op.cit, pp 34- 36.

العولمة وتوجه الغرب لفرض أنموذجه المتفوق بعد الحرب الباردة، والذي تمثله الديمقراطية اللبرالية كنظام للحكم، وأجريت في هذا السياق مراجعة معرفية في حقل السياسة المقارنة أدت لإقحام القوى الفاعلة دوليا وتأثير علاقاتها وسياساتها في تحليل السياسة الداخلية للبلدان، ما يشمل ظاهرة الانتقال الديمقراطي كأهم المباحث أو الفروع المعرفية لهذا المجال العلمي.

وناقشت الأدبيات في ميدان الانتقالات الديمقراطية أدوار الفواعل والآليات والوسائل المتاحة لنشر الديمقراطية، حيث أشارت إلى وجود جهات متعددة يمكن أن تساهم في تعزيز الديمقراطية عبر العالم، كالدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساهم في تحقيق التعلم من تجارب الأمم، وحتى المهاجرون في الديمقراطيات الراسخة، كما أبرزت أن الفواعل المختلفة يمكن أن تستغل أساليب كالمشروطية الديمقراطية بتعليق عضوية المنظمات أو الاستفادة من المساعدات بالتزام الدول بالمعايير الديمقراطية، أو المساعدة الديمقراطية من خلال تخصيص دعم مالي أو مرافقة تقنية للدول لإدخال إصلاحات ديمقراطية على نظم الحكم.

ويبرر التوجه لنشر الديمقراطية بمقاربات تربطها بتحقيق التنمية والأمن الوطني والدولي، ومن أبرزها نظرية السلام الديمقراطي التي تؤكد على جنوح الأنظمة الديمقراطية للسلم فيما بينها، ورغم السجال المعرفي الذي أثارته بين مؤيديها ونقادها بالأدلة والقرائن من المعطيات الواقعية والببيانات الإحصائية، فإنها قدمت كذريعة معيارية للتدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وعلى ذكرها فإن الولايات المتحدة كانت سباقة بين الدول لتبني سياسة نشر الديمقراطية من عهد الرئيس ولسون ومبادئه الأربعة عشر، وتعد الفاعل الأول دوليا في هذا المجال بحكم مكانتها وقوتها والموارد التي ترصدها عبر ترسانة من المؤسسات والهيئات الحكومية وشبه وغير الحكومية، وعلى رأسها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والصندوق القومي للديمقراطية، في وجود هيئات ومنظمات أخرى متعددة من دول غربية وأوروبية خاصة ناشطة في هذا المجال، غير أن السياسة الخارجية الأمريكية ظلت واقعة في تناقض الخطاب المثالي والممارسة الواقعية، فتاريخها حافل بدعم الأنظمة التسلطية التي تخدم مصالحها منذ فترة الحرب الباردة، وفي المنطقة العربية تملك تحالفات مع جل الأنظمة الحاكمة ما جعل دعايتها للديمقراطية فاقدة للمصداقية، وخاصة بعد معاينة نتائج تدخلها في العراق وقبل ذلك موقفها من فوز حركة حماس الفلسطينية في الانتخابات التشريعية سنة 2006، والتي أكدت أن أمريكا لا ترضى بالخيار الديمقراطي الحر إذا جلب أنظمة مناوئة لمصالحها، ويقع الاتحاد الأوروبي في التناقض ذاته بسبب الهاجس الأمني وتخوفه من صعود حكومات إسلامية لا تساير طموح قادة دوله، رغم الفارق في سياسته

الأكثر ليونة القائمة على الإنفاق والمساعدات بعكس الولايات المتحدة التي أظهرت نزعة إمبريالية واستعدادا للتدخل باستعمال القوة.

ويعكس المثال الجزائري الازدواجية والتناقض في التعامل الأمريكي والأوروبي مع ملف الديمقراطية، ففي أزمة 1992 فضلت الولايات المتحدة ترقب نتيجة الصراع حتى لا تستجلب عداء الإسلاميين في حال ظفرهم بالسلطة، ولم تنحز لطرف النظام إلا بعد أن سيطر على زمام الأمور وهي تستحضر مصالها الاقتصادية خاصة في الاستثمار في قطاع المحروقات، فقد تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، وهي التي كانت تحرص على تحقيق التوازن بدعمها للمغرب الذي تعده حليفا استراتيجيا، في مقابل علاقتها المتوترة مع الجزائر التي لم تجار توجهاتها قبل أن يحصل التقارب خاصة بعد إعلان الحرب الأمريكية على الإرهاب، حيث رحبت واشنطن بتعاون الجزائر وقررت الاستفادة من خبرتها وتحقيق التنسيق أمنيا معها، ولم يختلف الموقف الأوروبي من الأزمة الجزائرية كثيرا حيث فضلت القوى المشكلة له مراقبة مجريات الأمور، ولم تنسق كليا وراء فرنسا التي وقفت من البداية في صف النظام والجنرالات الذين أوقفوا المسار الانتخابي، قبل أن نجح لاحقا في كسب التأييد الأوروبي لتوجهها، والذي بنته على تخوفها من حكم الإسلاميين المضر بنفوذها ومصالها في الجزائر، وهكذا طغى منطق المصالح على كل الشعارات والوعود اللبرالية المثالية.

الفصل الخامس

الفصل الخامس: دور النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية

لقد أكدت العديد من الأدبيات والدراسات على دور النخب السياسية واعتبرته عاملا محددا في حدوث ظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية، وتمثل النخب السياسية بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى التي أكد الباحثون والمتخصصون في مجال الانتقالات على تأثيرها العامل الواعي من بينها، إذ يقوم دور النخب على الخيار العقلاني بحساب المكاسب والتنازلات، كما يفترض أن تتأثر النخب السياسية بالظروف والمعطيات البنيوية التي تفرضها البيئة بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اتخاذ مواقفها وخياراتها الحاسمة بالنسبة للديمقراطية، حيث أن البيئة المحلية وحتى الدولية تنطوي على عوامل دافعة وأخرى معيقة للانتقال الديمقراطي، والذي يكون في التفسير النخبوي محصلة للتنافس والصراع والمساومة بين النخب من طرفي المعارضة والنظام التسلطي، فالديمقراطية في هذا الطرح نتاج لتوافق نخبوي على الاحتكام للديمقراطية وقواعد التعددية والتداول، وذلك لتجنب النزاع الصفري وتحقيق الاستقرار السياسي وتفادي اللجوء للعنف وتحمل عواقبه، وبخاصة في حالة توازن القوى وعدم قدرة أي طرف على الحسم النهائي لصالحه، وفي المقابل الحفاظ على حظوظ ومكاسب ممكنة من خلال التنافس السياسي الديمقراطي.

ويخضع مصير النظام وشكله بعد العملية الانتقالية للمفاوضات والصفقات والاتفاقات التي تعقدها النخب السياسية وآليات تجسيدها من إجراءات ومؤسسات، والتي تعطي الديمقراطية الناشئة إذا أسفرت عنها طابعها الخصوصي الذي تأخذه من المجتمع بمكوناته الثقافية والعقائدية والطائفية والعرقية، وغيرها، وعلى هذا الأساس هناك من يفرق بين شروط الانتقال المرتبطة بالبيئة التي تؤمن الظروف الملائمة والمساعدة على إرساء الديمقراطية من جهة، وآلياته المتعلقة بالقرارات والخيارات السياسية النخبوية من جهة أخرى[1].

[1] يوسف الشويري، في الشطي، وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

المبحث الأول: مفهوم النخب السياسية والتنظير النخبوي للانتقالات الديمقراطية

يفترض علماء الاجتماع خصوصا من رواد الفكر النخبوي كما يبين "جون هيجلي" John Higley و"ميكاييل بيرتن" Michael Burton أن النخبوية ظاهرة ملازمة للاجتماع البشري الحديث، والذي تحتل فيه النخب السياسية مكانة مركزية[1]، حيث أن الهرمية والتفاوت واقعه في مصادر القوة والنفوذ والتأثير من موارد مادية وقدرات ذهنية وسمات شخصية وغيرها، وهو ما من شأنه أن ينعكس على المكانة والدور للأفراد والجماعات في المجتمع والنظام السياسي، ويعطي أفضلية لفئة تمثل النخبة مقابل الجمهور في صنع القرارات وتحديد التوجهات العامة، ومن هنا كان اعتماد مفهوم النخبة السياسية المقترن بالنفوذ والتأثير على النظام السياسي من قبل علماء الاجتماع والسياسة واسعا كمدخل في دراساتهم للعديد من الظواهر كالثورات والحركات الجماهيرية، والنظم السياسية بأشكالها، والسياسات العمومية، وكذلك الحال بالنسبة للانتقالات والانتكاسات الديمقراطية[2].

المطلب الأول: مفهوم النخب السياسية

ظهر مفهوم ومقترب "النخبة" مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بفضل عالمي الاجتماع الإيطاليين "فلفريدو باريتو" Vilfredo Pareto، و"غيتانو موسكا" Gaetano Mosca، وبمساهمة الألماني "روبرت ميشلز" Robert Michels، ويمثل باحثون آخرون من أمثال "رايت ميلز" Charles Wright Mills و"جيمس برنهام" James Burnham امتداد لهؤلاء الثلاثة[3]، والذين أرسوا دعائم اتجاه جديد في الدراسة والتحليل السياسي والسوسيولوجي ينطلق من النخبة كأداة لمقاربة البناء الاجتماعي العام، فدراسة المنظومة الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية يمكن أن تتم انطلاقا من تحليل سلوك واتجاهات وأهداف الفاعلين الرئيسيين ومدى نجاحهم أو فشلهم في إحداث التغيير في مجتمعاتهم، وذلك بحكم مواقعهم وقدرتهم على صنع القرار وإنفاذ اختياراتهم في مختلف الميادين[4].

---

[1] William Genieys, ***Sociologie Politique des Élites*** (Paris : Armand Colin, 2011), p 47.

[2] John Higle , "Elite Theory in Political Sociology", IPSA International Conference, Montreal, 2008, on web: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.462.5495&rep=rep1&type=pdf

[3] إسماعيل علي سعد، ***علم الاجتماع السياسي: بين السياسة والاجتماع*** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص ص 180، 181.

[4] حافظ عبد الرحيم، ***الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 70.

وقام هذا الاتجاه على مسلمة تلازم النخبة والمجتمع أي وجود أقلية تستحوذ على عملية اتخاذ القرارات المؤثرة داخل المجتمع في مختلف المجالات وخصوصا السياسة[1]، ومرده إلى أن المجتمعات تنتظم دوما حول قيم معينة كالثروة والقوة والهيبة والمكانة وغيرها، وهذه القيم تختلف من مجتمع لآخر وبين الأفراد في المجتمع الواحد، واختلاف توزيع القيم يوجد عملية ترتيب هرمي داخل المجتمع بناء على حيازة كل قيمة من هذه القيم[2].

ويتصور منظرو النخبة الأوائل أن السلطة هي القيمة الاعتبارية الأساسية، حيث انصب تركيزهم على النخبة الحاكمة التي تمثل أقلية منسجمة ومتماسكة في نظرهم، وواعية بمواقعها ومصالحها ساعية في الحفاظ عليها تمارس السلطة والحكم على جماهير متسمة غالبا بالسلبية والتشتت، وهي تعتمد في ذلك على القمع والإقناع في آن واحد، وتعد ثنائية النخبة الحاكمة والأغلبية المحكومة صورة نموذجية لكل المجتمعات والنظم السياسية، ورغم اعتراف المنظرين باختلافات مهمة في طبيعة النخبة وعلاقاتها بالجماهير باختلاف النظم، فإن القانون الثابت هو ما تم التعبير عنه بقانون الوجود الأزلي للأوليغارشية، وعلى هذا الأساس صنف رواد هذه النظرية في خانة "الميكيافيلية الجديدة"[3]، فحكم الشعب وخضوع النخبة للأغلبية غير وارد حتى في إطار الديمقراطيات في هذا الطرح، إذ السيطرة دوما للأقلية التي قد تصل إلى السلطة باقتراع يمكن أن لا تكسبه بديمقراطية مستغلة ما لديها من قدرات وأساليب للمناورة والدعاية، ومهما يكن الأمر ففي كل الأحوال أقلية فقط هي التي تحكم وتتولى زمام سلطة صنع واتخاذ القرارات، وهو ما يعبر عنه "ميشلز" Robert Michels بقوله: ***لقد سخر التطور التاريخي من كل المقاييس التي طورت للحيلولة دون الأوليغارشية أو لمنعها، وإذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة فإن القوانين هي التي تضعف تدريجيا وليس القادة***"[4].

وعرف مفهوم النخبة والنخبة السياسية تطورا من حيث مدلوله وطريقة طرحه، وهو الذي كان ابتكاره ردا على نظرية ماركس منهجا وموضوعا، إذ يحاول تحليل المجتمع وفهم تغيراته انطلاقا من بناه الفوقية،

---

[1] سعد، المرجع سابق، ص 182.

[2] نصر محمد عارف، ***إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج*** (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 224.

[3] حسن قرنفل، ***المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟*** (الدار البيضاء: مطابع إفريقيا الشرق، 1997)، ص ص 148، 149.
Antoine Tine," Elites Partisanes Et Démocratisation Au Sénégal: pour une lecture Neo-Machiavelienne", ***Polis, Revue Camerounaise de science politique***, Vol.11, Numéro Spécial (2003), pp 7- 24.

[4] سعد، مرجع سابق، ص ص 182، 183.

على عكس منهج ماركس الذي ينطلق في تحليل المجتمع وتفسير تغيراته وإدراك القوانين التي تحكمها من البنى السفلية مستندا إلى مفهوم الطبقة والصراع الطبقي على أسس اقتصادية[1].

ويقدم الفكر النخبوي نظرة مغايرة لأساس السيطرة والتحكم في السياسة والمجتمع غير الجانب المادي المتمثل في ملكية وسائل الإنتاج، فالنخب العسكرية مثلا تستولي على الحكم قبل أن تباشر في جمع الثروة[2]، ومن منطلق أن القوة لا تقترن بالإمكانيات الاقتصادية فحسب، جادل مفكرو النخبة الأوائل بأن التغيرات التي تعرفها المجتمعات لا تترتب عن التغير في قوى وعلاقات الإنتاج، بل تنتج عن دور النخبة الحاكمة التي تمثل عقل المجتمع وفكره المدبر الذي يدفعه إلى التغيير أو يجنح به إلى المحافظة (تفرقة "باريتو" Pareto بين النخبة المحافظة والمجددة)، وهي التي تنظم شؤونه من خلال تحكمها في فن الإدارة والتنظيم (تأكيد "موسكا" Mosca على القدرات التنظيمية للنخبة)، وهي التي تحتكر خيوط اللعبة السياسية (مقولة "ميشلز" Michels عن الأوليغارشية)[3].

وتستدعي الخلفية الفكرية للمفهوم كثيرا من الإسهامات ذات التأثير المتبادل والمتباينة من جوانب مختلفة، انطلاقا مما قدمه الآباء الثلاثة المؤسسون لنظرية النخبة، والتي قد يأخذ استعراضها مساحة واسعة غير متاحة في هذا العمل، ما يجعل نقلة سريعة بعد هذا التمهيد إلى التعريف بالمفهوم خطوة محبذة، وذلك بداية بأصل المصطلح واستعماله، فقد استعملت كلمة النخبة Elite بصيغة المفرد والجمع Elites من قبل الاقتصادي وعالم الاجتماع الإيطالي "فلفريدو باريتو" Vilfredo Pareto (1916)[4]، وهذا اللفظ حسب "وليام جونييس" William Genieys يجد جذوره في اللغة الفرنسية القديمة قبل أن يأخذ معناه الحديث خلال القرن التاسع عشر ويتم نقله إلى جل الحقول اللغوية الغربية وغيرها، وكان اشتقاقه من كلمة Élit مؤنث صيغة الماضي القديمة للفعل Élire (Eligere) المستعمل منذ القرن الثاني عشر، والمأخوذة من اللاتينية Legere بمعنى القطف والفرز والانتقاء، ومنها كلمة Legio التي تعني فرقة مختارة من الجيش، واستنادا إلى "جيوفاني بيزينو" Giovanni Busino فإن لفظ Élite أخذ خلال القرن الرابع عشر معاني منتخب ومختار وبارز ومتميز في الفرنسية، وفي بداية القرن التاسع عشر ورد في القاموس

[1] عبد الرحيم، مرجع السابق، ص 71.

[2] محمد بن صنيتان، ***النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2005)، ص 27.
قرنفل، المرجع سابق، ص 151.

[3] أحمد زايد، "النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري"، في أحمد زايد، الزبير عروس (محررين)، ***النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر*** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص ص 36، 37.

[4] Frédérique Leferme-Falguières, Vanessa Van Renterghem, "Le concept d'élites. Approches historiographiques et méthodologiques",dans Claude Gauvard (Dir), ***Hypothèses 2000: Travaux de l'Ecole doctorale d'Histoire de Paris I Panthéon-Sorbonne*** (Paris : Pubilcations de la Sorbone, 2001), p 57.

المرموق "قاموس المحادثة والقراءة" Dictionnaire de la conversation et de la lecture الذي كان "هونوري دو بلازاك" Honoré de Balzac مدير تحريره (1832– 1839) أن مفردة "النخبة" مستوحاة من مرادفتها اللاتينية Electus بمعنى مختار، وتشير إلى الأفضل والأمثل بين ما هو موجود من الأفراد والأشياء، وإلى العملية العقلية أو المادية لتمييز النخبة[1].

وبرزت كلمة نخبة نسبة إلى "توماس بوتمور" Thomas B. Bottomore في الأصل في ميدان التجارة خلال القرن السابع عشر للدلالة على السلع ذات النوعية الممتازة، قبل أن يتوسع مدلولها لتشير إلى جماعات اجتماعية عليا من العسكريين وطبقة النبلاء، وبالرجوع إلى قاموس أكسفورد Oxford English Dictionary فإن أقدم استخدام معروف للكلمة في اللغة الإنجليزية كان في سنة 1823 وحينها ارتبطت بالجماعات الاجتماعية، ليشيع استخدام المصطلح في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين مع منظري النخبة الأوائل[2].

ويحيل لفظ "النخبة" ومصادر اشتقاقه في لغات شتى إلى الندرة والقلة القائمة على الاصطفاء والاختيار والانتخاب، والأخذ من أفضل الشيء أو أميز مكوناته على أساس الرفعة والنقاوة والصفاء، وعدم الاختلاط مع ما هو عادي ومبتذل[3]، وعموما يشير إلى الأفضل بين الكائنات والأشياء أو في مجتمع بين الأفراد، وفي المستوى الأخير هناك كلام عن نخب في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي، فهناك نخبة عسكرية ومهنية ورياضية وغيرها[4]، وفي اللغة العربية تستعمل في الأعم كلمة "النخبة" التي تحمل معاني التفضيل والامتياز على غرار نظيرتها الأجنبية، ويفضل بعض الكتاب كلمة "الصفوة" التي لا تخالفها في هذا المعنى، فيما يعتقد "إيليا حريق" أن تعبير "السراة" ويفيد أعلى الشيء أو أوله حيث "سراة القوم سادتهم وقادتهم"، قد يكون أبلغ في هذا المقام لفصاحته وسهولة استعماله واشتقاقه من جهة، وبالأخص لأنه يبتعد عن معاني التفضيل والتبخيس نسبيا لاسيما أن القيادات قد لا تقترن بالفضائل أو لا تمثل الأفضل[5]، ويبقى الشائع استعمال اصطلاح "النخبة" عما عداه كمقابل لمصطلح Elite.

---

[1] Genieys, Op. cit, pp 15, 16.
Giovani Busino, ***Élite(s) et élitisme*** (Alger: Casbah Éditions, 1998), p 3.

[2] توماس بيرتون بوتمور، ***الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي***، ترجمة وتقديم: محمد الجوهري، وآخرون (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 25.
بن صنيتان، مرجع السابق، ص ص 23، 24.

[3] منير السعيداني، "النخب الفكرية العربية: بحث في إجرائية المفهوم"، على الموقع:
http://socio.yoo7.com/t613-topic

[4] Genieys, Op. cit, p 13.

[5] إيليا حريق، "السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث"، ***المستقبل العربي***، السنة 8، العدد 80 (أكتوبر 1985)، ص 4.

وإذا كان المعنى اللغوي محل اتفاق نسبيا ولا يثير جدلا كبيرا ليستوقف الباحث مطولا عنده، فإن تعريف مفهوم النخبة/النخب اصطلاحا يمثل عملية صعبة المراس، والسبب الرئيسي في ذلك تداول المفهوم في حقول معرفية متعددة كعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم السياسة، وهو ما سبب اختلافا في الرؤى والتعريفات تبعا للزاوية المتخذة لتحديد المفهوم[1]، ووصف "أنتوني غيدنز" Anthony Giddens مفهوم النخبة بأنه كان عرضة للأوهام والأفكار المتناقضة وواجهت تعريفه إشكاليتان أساسيتان، تتعلق أولاهما بالمحددات التي يرتكز عليها تعريف من هم من النخبة ومن هم دونها، والثانية تتعلق بصعوبة التمييز بين السلطة الرسمية والسلطة الحقيقية الفاعلة التي قد تكون غير رسمية[2].

ويمكن تعريف النخبة من منظور الإيطاليين "باريتو" V. Pareto و"موسكا" G. Mosca صاحبي السبق في استعمال المفهوم وإدراجه في البحث العلمي على أنها مجموعة قليلة من الأشخاص تتوفر لديهم شروط موضوعية (الثروة ، القدرة..)، وذاتية (المواهب..)، تجعلهم يتميزون عن باقي أفراد المجتمع، أما "هارولد لاسويل" Harold Lasswell فعرف النخبة على أساس التأثير الذي تمارسه على غيرها للحصول على أعلى قدر ممكن من المكاسب، واعتبر "جرانت باري" Geraint Parry أن النخبة أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيرا قويا على الشؤون السياسية والاجتماعية، وربط "بانكس" James. A. Banks النخبة بعملية صنع القرار في المجتمع، واتفق في هذا جزئيا مع "رايت ميلز" C. Wright Mills الذي أقام علاقة وطيدة بين النخبة وامتلاك سلطة اتخاذ القرار عبر التربع على قمة المؤسسات المتحكمة في المجتمع (السياسية والعسكرية والاقتصادية)، وبالنسبة لوليام كورنهاوزر William Kornhauser فإن النخبة هي مجموعة الأفراد الذين لديهم مسؤولية خاصة في السياق الاجتماعي لموقعهم المتميز ضمنه، ورأت "سوزان كيلر" Suzanne Keller أن النخبة أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة الجماعية[3].

وجمع "ميكاييل بيرتن" Michael Burton و"جون هيجلي" John Higley (1987) تعريفات الباحثين الإنجليز والأمريكان التداولة في فترة الثمانينيات والتي كانت في مجملها من منظور تعددي، حيث صنفت

---

[1] عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 78، 79.

[2] خالد كاظم أبو دوح، "تشكيل النخب الاجتماعية في مصر"، ص 3، تم التحميل عبر الرابط:
https://www.researchgate.net/profile/Khaled-Aboudouh/publication/330554893_tshkyl_alnkhb_alajtmayt_fy_msr/links/5c47f963299bf12be3dc799d/tshkyl-alnkhb-alajtmayt-fy-msr.pdf?origin=publication_detail

[3] نفس المرجع، ص 74.

عارف، مرجع سابق، ص 231.

إدريس لكريني، "النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية"، الحوار المتمدن على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611&r=0

النخب وفقا لمجال نشاطها الاجتماعي، وركزت على المكانة كمتغير محدد وإن كانت هذه الأخيرة تجتمع مع النفوذ والسلطة والقرار[1]، وهو ما يتضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (5. 1): أمثلة عن التعريفات الإجرائية للنخب في الأبحاث الإنجليزية والأمريكية

الباحث	التعريفات	النخب المعنية
توماس بوتمور Thomas Bottomore (1964)	النخب تشير إلى المجموعات الوظيفية التي تحتل لسبب من الأسباب مكانة اجتماعية عالية.	كل النخب
أونتوني جيدنز Anthony Giddens (1974)	الأفراد الذين يحتلون مواقع سلطة محددة بصفة رسمية على رأس منظمة اجتماعية أو مؤسسية.	النخب السياسية، والاقتصادية، والقانونية، ونخبة الموظفين، والنخبة العسكرية، والنقابية، والدينية، والإعلامية.
روبرت بوتنام Robert Putnam (1976)	الأفراد الذين يمتلكون مقدرة التأثير على القرارات السياسية.	النخب السياسية، والاقتصادية، وقادة المنظمات، والموظفين، والنخبة العسكرية، والدينية، والمثقفة.
إزرا سليمان Ezra Suleiman (1978)	كل الناس الذين يحتلون مواقع السلطة ينتمون إلى النخبة.	النخب الإدارية، والسياسية، والصناعية، والمالية.
غوين مور Gwen Moore (1979)	الأفراد الذين يحوزون بفضل مواقعهم المؤسساتية إمكانيات للتأثير على السياسات العامة الوطنية.	النخب السياسية، والاقتصادية، والموظفة، والنقابية، والإعلامية، والجمعوية.
توماس داي Thomas Dye (1983)	الأفراد الذين يحتلون مواقع السلطة في المؤسسات الكبرى.	نخبة رجال الأعمال، والإعلام، والقانون، والتعليم، والحكومة، والجيش.
ج. لويل فيلد وجون هيجلي G. Lowell Field John Higley (1985)	الأشخاص القادرين بفضل مناصبهم في المنظمات القوية على التأثير بشكل مستمر في الحياة السياسية الوطنية.	النخب الحكومية، والحزبية، والعسكرية، ونخبة رجال الأعمال، والنخبة النقابية، والإعلامية، والدينية.

[1] Genieys, Op. cit, p 20.

ويليام زارتمان William Zartman (1982)	**يميز هذا الباحث النخبة المركزية Core Elite على أنها عدد من الأفراد الذين يحتلون قمة الهرم السياسي ويضطلعون بدور رئيسي في اتخاذ أهم القرارات عن النخبة العامة General Elite، والتي يحتل أفرادها مناصب مؤسساتية هامة، ومن خلال علاقاتهم وارتباطهم بالنخبة المركزية يساهمون في صياغة السياسات.**	**النخب السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والمهنية، والصحافية، وكبار الملاك.**

Source: Genieys, Op. cit, p 21.

ورغم التباين الواضح لتعريفات الباحثين للنخبة لاختلاف اتجاهات تفكيرهم ومداخل تحليلهم، لكنها لا تخرج عن المعنى العام الذي يحمله هذا المصطلح، فهو يعبر عن مجموعة من الأشخاص تمثل أقلية بالنسبة للمجتمع، تحظى بمكانة مهمة في النسق الاجتماعي نتيجة ما تحوزه من مزايا فطرية طبيعية كالذكاء والإبداع والطموح والاجتهاد والنسب، أو مؤهلات مكتسبة كالإمكانيات الاقتصادية والعلمية والوظيفية، أو تجمعها معا بما يمكنها من ممارسة التأثير ومظاهر القوة من إقناع أو إغراء أو تهديد على عامة الناس أو الجماهير، وتتولى أو تشارك في عملية صناعة القرارات الهامة في المجتمع أو الضغط عليها وتوجيهها في مختلف المجالات، ويحمل هذا المفهوم أيضا ضمنيا نقيضه وهو الجمهور أو غالبية الشعب والمواطنين من الفئات الدنيا في الهرم الاجتماعي، والفئة الأخيرة صورها الباحثون على غرار "إدموند بيرك" Edmond Burke و"ألكسي دي توكفيل" Alexis de Tocqueville من بين آخرين تعرضوا لدخول الجماهير مسرح التاريخ –من خلال الديمقراطية– على أنها أكثرية غير متمايزة وغير متكاملة ولا منظمة[1].

ويفيد هذا المفهوم أيضا أنه في كل مجتمع من المجتمعات توجد نخبة تقوده وتدير شؤونه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية...، لكن طبيعة النخبة وتعدد فئاتها ومراتبها تختلف بحسب المعايير والقيم الرمزية التي يبجلها المجتمع والقابلة للتغير بفعل التطور التاريخي، ففي مجتمع بدائي يتصدر السحرة والكهنة والحكماء الهرم الاجتماعي، أما في مجتمع بدوي فإن معايير مثل الشجاعة

[1] Busino, Op. cit, pp 4, 5.

لكريني ، مرجع سابق.

والفروسية والشعر والثروة تؤهل إلى مصاف النخبة، وتتشكل هذه الأخيرة في مجتمع أكثر تطورا وتحضرا من الفلاسفة وأهل العلم والمعرفة[1].

واقترن مفهوم النخبة خصوصا في بدايات طرحه وتناوله بالنخبة السياسية التي مثلت مقصده الأول عند العديد من الباحثين، فقد قرن كل من "باريتو" Pareto و"موسكا" Mosca بتقسيمهما للمجتمع إلى أقلية حاكمة وأكثرية محكومة مفهوم النخبة أساسا بممارسة الحكم أو السلطة، كما حصر "روبرت بوتنام" Robert Putnam (1969) تعريفه للنخبة في أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين ومن هذا المنظور فهو يقتصر على النخبة السياسية، والتي يحددها في رؤساء الدول والوزراء والبرلمانيين إضافة لكبار الموظفين، وهو تعريف اعتبرته "كوليت ياسمال" Colette Ysmal مختزلا للنخب السياسية بما أنه يقصي منها النخب خارج المناصب الرسمية كالنخب الحزبية، وبتطور الفكر النخبوي برز طرح مثله "سان سيمون" Saint Simon و"كارل منهايم" Karl Mannheim و"ريمون آرون" Raymond Aron و"رايت ميلز" C. Wright Mills، وآخرون من السلوكيين أمثال "روبرت دال" Robert A. Dahl، والذين اعتبروا أن المجتمع يفرز نخبا أخرى في مختلف الميادين أو ما استخدم في مقابله أيضا مفهوم "النخب الاجتماعية" Social Elites، لكن هناك من اعتقد أن هذه النخب ينحصر دورها وتأثيرها بالأساس في مجالها الوظيفي ولا تؤدي دورا سياسيا مهما، في حين تتميز النخبة السياسية في تصور "حسن قرنفل" مثلا بكونها المقرر الأول للمجتمع وشتى توجهاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحسب هذا الرأي فالنخبة السياسية تحتل مركزا متميزا مقارنة بالنخب الأخرى بالنظر للنفوذ والتأثير الذي تمارسه في النظام السياسي ودورها المحوري في صناعة قراراته، وهي ما يعرف أيضا بالنخبة الحاكمة التي تشكل في نظر كثير من الباحثين فئة اجتماعية متقاربة ومتضامنة Integrated رغم أنها أيضا تتسم باختلافها أيديولوجيا وسياسيا Differentiated[2].

وينحاز كثير من الباحثين إلى تعريف النخبة السياسية على أساس ممارسة السلطة السياسية والمشاركة أو التأثير على عملية اتخاذ القرار السياسي، وبذلك فإن أفراد هذه النخبة يتواجدون بشكل قانوني في مواقع السلطة السياسية، ويمكن أن يشغلوا كذلك مناصب في المنظمات ذات التأثير الإستراتيجي في السياسة

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

أبو دوح، مرجع سابق، ص 5.

William Genieys, "The Sociology of Political Elites in France: The End of an Exception?", ***International Political Science Review***, Vol. 26, No. 4 (October 2005), p 416.

Ignacio Arana Araya, "Comparative Political Elites", in Ali Farazmand (Ed), ***Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*** (Cham, Switzerland: Springer International Publishing, 2018), pp 924, 925.

خارج الاختصاص الرسمي القانوني، فما يعرف لدى البعض بالنخبة الوطنية يمكن أن يتواجد أعضاؤها بالإضافة إلى الحكومة في التنظيمات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية والمهنية للمجتمع، ففي تقدير "توماس بوتومور" Thomas Bottomore مثلا تشمل النخبة السياسية ***"الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في المجتمع في فترة زمنية معينة"***، وهذا ينطبق على أعضاء الحكومة والموظفين الإداريين السامين والقادة العسكريين والعائلات ذات النفوذ والتأثير السياسي وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى، وفي تعريف "مكاييل بيرتن" Michael Burton و"جون هيجلي" John Higley ***"تشمل النخب السياسية عدة آلاف من الأشخاص الذين يشغلون المناصب العليا في المنظمات والحركات الكبيرة أو القوية، والذين يشاركون أو يؤثرون بشكل مباشر في عملية صنع القرار السياسي الوطني"***[1].

وذهب باحثون باتجاه أن النخبة السياسية الوطنية التي تتشكل من أفراد غير متسقي الخلفيات والمواقف والولاءات يمكن تقدير قوامها عدديا كمتوسط بحوالي 5000 إلى 10000، وذلك بالنسبة للبلدان الكبيرة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حسب "توماس داي" Thomas R. Dye (1983) في دراسته للحالة الأولى و"دافيد لاين" David Lane (1988) للثانية، في حين أن تعدادها يكون بين 1000 و5000 في البلدان الأقل حجما وفقا لحالة ألمانيا الغربية من خلال عمل الباحثة "يورسولا هوفمان لانج" Ursula Hoffmann-Lange (1987)، وكذا أستراليا في بحث "جون هيجلي" John Higley مع "ديزلي ديكن" Desley Deacon و"دونالد سمارت" Donald Smart (1979)، أما في البلدان الصغيرة جدا حال النرويج والدنمارك كما قدرت دراسة "جون هيجلي" John Higley مع "لويل فيلد" G. Lowell Field و"كنوت غروهولت" Knut Grøholt (1976،) ودراسة "موجنس بيدرسين" Morgens N Pedersen (1976)، فالنخبة الوطنية تضم عدة مئات[2].

ويقدر "أحمد زايد" في محاولة لتقديم تعريف شامل بأن هناك نخبا سياسية عبر مستويات البناء الاجتماعي والسياسي تختلف في طبيعة تأثيرها وفقا لما تتمتع به من قوة ونفوذ، إذ يميل إلى تمييز النخبة الأقوى والأكثر نفوذا والتي يطلق عليها "النخبة المركزية" المكونة من كبار رجال الدولة في أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، والتي تدور في فلكها نخب سياسية واجتماعية عديدة، ومن النخب السياسية قادة الأحزاب وكبار مناضليها، وعلى المستوى المحلي الزعماء والقادة وأعضاء المجالس

[1] Ibid, pp 923, 924.
G. Lowell Field, John Higley, Michael G. Burton, "A New Elite Framework for Political Sociology", ***Revue européenne des sciences sociales***, T. 28, No. 88 (1990), pp 152, 153.
عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 74.

[2] Field, Higley Burton, Op. cit, p 153.

المحلية، ومقابل ذلك تشمل النخب الاجتماعية النخب في الميادين المهنية والمدنية والطوعية والنسوية والدينية والطلابية، وهذه النخب تتداخل مع بعضها البعض ومع النخبة السياسية بشكل يتعذر معه وضع تصنيف جامع مانع للنخب[1]، ويصعب مع ذلك تعريف النخبة السياسية أو غيرها باعتبار أن تحديد ما يقابلها أو النخب غير السياسية وتمييزها عنها جزء مهم من تعريفها، ومرد ذلك إلى غياب حدود واضحة بين السياسة وقطاعات المجتمع الأخرى، ناهيك عن أن جانبا من أنشطتها يتم في الخفاء بعيدا عن معاينة الجمهور وحتى عن رصد الباحثين، فالنخبة السياسية لا تنحصر فيمن يشاركون ويؤثرون بشكل مباشر في صناعة القرار السياسي أو ما يطلق عليه زايد "النخبة المركزية"، لوجود فئات اجتماعية أخرى تنشغل بالسياسة وتسعى للتأثير بطرق مختلفة على مخرجات النظام السياسي، فمثلا رجل الأعمال ورجل الدين والكاتب الشهير وغيرهم يمارسون تأثيرا سياسيا وفي النواحي الاجتماعية الأخرى[2].

ويبلغ الأفراد مصاف النخبة السياسية بطرق متعددة ومختلفة ووفقا لمعايير متباينة للحظوة والتمكن السياسي والوصول للسلطة ومغادرتها، ويتراوح ذلك بين الوراثة والتعيين والتزكية واستعمال القوة إلى الانتخاب في الديمقراطيات الحديثة، كما تتباين النخب السياسية من حيث تنظيمها وتفاعلها داخليا وخارجيا ودرجة انفتاحها أمام أفراد المجتمع وصيغة ووتيرة تجددها، وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي خاصة وكذا الأيديولوجية التي ينتهجها المجتمع وفق أنصار المدرسة التعددية أو اللبرالية، فكلما كان النسق ديمقراطيا منفتحا كانت حركية وحيوية تجدد النخبة السياسية باستمرار، ويكون العكس إذا كان النظام منغلقا تسلطيا أو شموليا، ومن الناحية النظرية يتم عادة التمييز بين صنفين للنخبة تبعا لدرجة انفتاحها أمام انضمام أفراد الجدد، فهناك نخبة منفتحة Open Elite وأخرى منغلقة Closed Elite[3]، وفي هذا الصدد يرى باحثون على غرار "ميشلز" R. Michels و"رايت ميلز" C. Wright Mills أن الأوليغارشية أو نخبة القوة تسعى للمحافظة على تماسكها الداخلي وعلى حدودها، ولا تسمح بالدخول إلى دائرتها إلا لمن تشرف على تكوينهم وتدريبهم لفترة من الزمن بحيث يتوافقون مع خصائصها، ولا يشكلون مصدر قلق أو تمرد[4].

لكن النخبة السياسية في كل الأحوال وبغض النظر عن شكل النظام ومهما بلغت درجة استقلاليتها تبقى بحاجة إلى التواصل مع الفئات التي تمثلها وتحظى بدعمها كما يبين "جوزيف شومبيتر" Joseph

[1] أحمد زايد، "نخب ما بعد الاستعمار"، ***مجلة الديمقراطية***، السنة 7، العدد 25 (يناير 2007)، ص ص 39، 40.

[2] Arana Araya, in Farazmand, Op. cit, pp 923, 924.

[3] عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 80.

[4] زايد، "النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري"، في زايد وعروس، مرجع سابق، ص 44.

Schumpeter، وكما عبر عن ذلك أيضا "فيبر" Max Weber فيما يخص الأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث أن القادة الحزبيين في تنافسهم على السلطة غالبا ما يحققون لأنصارهم بعض الرغبات والمطالب[1]، علاوة على ذلك هنالك من يثير مسألة الاختصاص والميل إلى امتهان العمل السياسي بالنسبة للنخبة السياسية، ففي مقالة له بعنوان "السياسة كمهنة" Politics as Vocation أكد "ماكس فيبر" M. Weber إمكانية تحول العمل السياسي إلى مهنة تحتاج ممارستها للمهارة والحذق والقدرة على الإدارة والممارسة الديمقراطية، وهذا يرتبط في تقدير "أحمد زايد" بمدى استقلال السياسي عن الاقتصادي والاجتماعي بمعنى انفصال الممارسات الحزبية عن الطبقة والمكانة وارتباطها بالمؤهلات التي تصبح أساس دخول دائرة النخبة السياسية[2]، وعملت "كوليت ياسمال" Colette Ysmal (1995) وقبلها "دانيال غاسكي" Daniel Gaxie (1973) على إثبات حقيقة احتراف السياسة في الواقع الفرنسي، وتعدى النقاش حول مسألة الاحتراف في مثل هذه الأدبيات إلى معالجة العلاقة بين شغل المنصب السياسي وحيازة المؤهلات والدراية السياسية[3].

ويتضح مما سبق أنه لا بد أن تتوفر شروط ومؤهلات للعضو الجديد في النخبة حتى في إطار الأنساق المفتوحة، حيث يفترض أن الوصول إلى مصافها يكون عبر الانتخابات كآلية معتمدة لاختيار أفضل العناصر، ومع ذلك ثمة حاجة إلى القدرات المالية والإعلامية لإقناع الناخبين من جهة، ومن جهة أخرى تعد القدرات الفنية والتنظيمية لازمة أيضا إذ تميل هذه الأنساق إلى التركيز على التخصص والخبرة والكفاءة لدى المترشحين، كما أن السمات الشخصية من غير المؤهلات المكتسبة كالميل والاستعداد النفسي لممارسة السياسة تمنح أفضلية لبعض الأفراد لدخول دائرة النخبة على حساب آخرين، فهناك فروق فردية بين "الإنسان السياسي" Homo Politics و"الإنسان المدني" Homo Civicous، وبهذا فإن مقام النخبة السياسية حتى في الأنساق المفتوحة ليس متاحا لأي كان بل يفترض شروطا موضوعية، وعملية تجنيد عناصر جديدة ليست عملية تلقائية وإنما تخضع في كل الأحوال إلى مقاييس تختلف بحسب طبيعة النخبة[4].

وتتبنى هذه الدراسة على ضوء المعطيات السابقة تعريفا موسعا لمفهوم النخبة السياسية باعتماد متغير "التأثير السياسي" الذي يتعدى المكانة والسلطة الرسمية، فالقدرة على ممارسة تأثير معتبر وواضح في

[1] لكريني، المرجع السابق.

[2] زايد، "النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري"، في زايد، عروس، مرجع سابق، ص 41.

[3] Genieys, "The Sociology of Political Elites in France: The End of an Exception?", Op. cit, pp 417, 418.

[4] زايد، "النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري"، في زايد، عروس، مرجع سابق، ص 45.

الشؤون السياسية ومسارات المجتمع كما يتصور "هارولد لاسويل" Harold Lasswell موقوفة على النخبة لأنها تتطلب مؤهلات ذاتية وإمكانيات موضوعية غير متاحة لجميع الناس، وهذا التأثير يأتي من اتجاهات متعددة ويأخذ أوجها مختلفة يتعدى نطاق الاختصاص السياسي فلا يقتصر على من يشغلون المناصب السياسية الرسمية من أعضاء الجهاز التنفيذي والمجالس التمثيلية أو القيادات السياسية والحزبية، وبذلك يمكن تعريف النخبة السياسية إجرائيا واستنادا إلى ما سبق بأنها: "تشمل مجموعة من الأفراد تحتل بفضل مواصفاتها الشخصية الذاتية وظروفها الموضوعية مراكز رفيعة سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي (الفكري والأكاديمي والإعلامي)، مما يؤهلهم في وجود الدافع أو الاستعداد النفسي للإسهام نسبيا في بلورة أو على الأقل التأثير في مخرجات النظام السياسي من جهة، وفي توجيه الرأي العام من ناحية أخرى إزاء النظام وسياساته والشؤون العامة والأحداث السياسية، وذلك في إطار تنظيمي وعمل منسق أو منفرد حتى بفضل وسائل وقنوات الاتصال السياسي المتاحة لها، وهذا ينطبق على السلطة الحاكمة والموالين لها والمعارضين على السواء[1]، وبذلك يمكن الحديث عن نخب سياسية متعددة الاختصاصات والانتماءات التنظيمية والوظيفية ومختلفة الاتجاهات.

وتستوجب عبارتا "الدافع" و"الاستعداد النفسي" في التعريف السابق التوقف عندهما، وكشف مغزاهما ليتضح أكثر المراد بمفهوم النخبة/ النخب السياسية في هذا البحث، فالدافع من وراء السعي للعب دور سياسي قد يكون المصلحة الضيقة لشخص ما أو جماعة أو مؤسسة، كما يمكن أن يكون الغرض هو الصالح العام كإصلاح النظام السياسي وإقامة الديمقراطية ومكافحة الفساد وتحسين أوضاع المجتمع ككل، والدافع مهما كان مثاليا أو براغماتيا يتداخل مع الاستعداد النفسي وهو الميل والرغبة في النشاط والمبادرة السياسية، ومع لزوم المؤهلات والمكانة الاجتماعية فإنها غير كافية لأن ميزة المبادرة مفتقدة عند بعض من خاصة الشعب ومثقفيه وهم "المساهمون في حقول الفكر أو الأدب أو العلم وأصحاب الاختصاص الفني والمهني"، وهذا ما أكده "خير الدين حسيب" المستعين بقسطنطين زريق في التعريف السالف للمثقفين إذ يميز بينهم المثقفين "الملتزمين"، الذين يجمعون العلم والمعرفة مع الاهتمام بشؤون المجتمع والعمل لأجل تغييره نحو الأفضل، فقد يكون أحد ما أستاذا كبيرا في التاريخ أو الفيزياء أو الأدب ...، لكنه لا يهتم بأحوال المجتمع[2].

---

[1] خالد سليمان، "العوامل المعيقة لتحركات الشارع: حالة الأردن"، في امحمد مالكي، وآخرون، علي خليفة الكواري (محررا)، ***الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص 259، 260.

[2] خير الدين حسيب، "دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي"، ***المستقبل العربي***، السنة 30، العدد 343 (سبتمبر 2007)، ص 9.

ويمكن أن تكون النخبة المثقفة على هذا أحد أضلاع النخبة السياسية، لاسيما إذا ما انشغل أعضاؤها بقضايا المجتمع وسياسته، والتأثير في اتجاهات الرأي العام، والعمل على تغيير الثقافة السياسية، ونشر الوعي السياسي، وتاريخيا اعتبر بعض المفكرين أن المثقفين أهم نخبة تقود التغيير في المجتمع على كافة الأصعدة، ومن أشهر من دعوا إلى الثقافة لأجل التغيير "ماركس" Karl Marx الذي ورد عنه القول: ***"كان هدف الفلاسفة تفسير العالم، في حين أن المطلوب هو تغييره"***، كما جسد ذلك "ميكيافيلي" Niccolò Machiavelli بفكره المنحاز والغائي الذي سخره لأجل وحدة إيطاليا، وتعززت فكرة "المعرفة للتغيير" من خلال أعمال "غرامشي" Antonio Gramsci و"سارتر" Jean-Paul Sartre، ويرى "الطاهر لبيب" أن "ابن خلدون" الذي كان يقول أن العلماء بعيدون عن السياسة كان أقرب البشر إليها، والفارق في الرؤية يكمن في التمييز بين ممارسة السلطة وعلم السياسة[1].

وبناء على كل ما تقدم فصفة النخبة/ النخب السياسية تنطبق على كل الأشخاص الذين يحوزون الخصائص الفطرية والمكتسبة من الإمكانات الموضوعية والمؤهلات الذاتية وعلى رأسها الاستعداد النفسي للقيام بتأثير واضح على النظام السياسي والرأي العام، ويشمل ذلك ممارسة السياسة بصفتها الرسمية وغير الرسمية والتنظيمية وغيرها أيضا وبأبعادها العملية الفنية والعلمية المعرفية والفكرية.

المطلب الثاني: المدخل النخبوي لتفسير الانتقالات الديمقراطية

تعد المقاربة النخبوية من أهم المقاربات المشكلة لمجال المعرفة المتخصص في الانتقالات الديمقراطية ومن أكثرها قبولا من جهة[2]، ومن جهة أخرى ساهمت ببروزها في تشكيل منظور نخبوي جديد منذ ثمانينيات القرن العشرين تجاوز التركيز على الناحية البنائية للنخبة إلى وظائفها وأدوارها ومواقفها واستراتيجياتها في متابعة أهدافها السياسية، كما أخرج الطرح النخبوي من التفكير الأيديولوجي المتعارض والحوار ما بين الاتجاه النخبوي التقليدي ونظيره التعددي، ليستبدله برؤية وسطية توفيقية عبر عنها خصوصا "جون هيجلي" John Higley وزميلاه "ج. لويل فيلد" G. Lowell Field و"ميكايل بيرتون" Michael G. Burton، والذين صرحوا بأن نيتهم ليست مراجعة النظرية التقليدية للنخب، وبخاصة فكرة الحتمية النخبوية Elite Inevitability، وإنما تتعلق محاولتهم ببناء نموذج معرفي جديد لإثبات الأساس النخبوي لوجود للنظام الديمقراطي اللبرالي[3].

---

[1] وميض نظمي، "المثقف العربي بين السلطة والجماهير: إشكالية العلاقة الصعبة"، في جيهان سليم، وآخرون، ***الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 84، 85.

[2] Geddes, "What Do We Know About Democratization After Twenty Years?", Op. cit, p 120.

[3] Genieys, ***Sociologie Politique des Élites***, Op. cit, pp 283, 284.

وقد مهد لبروز هذا الاتجاه الباحث السياسي "دانكورت روستو" Dankwart Rustow في مقالته الشهيرة في هذا المجال بعنوان: "الانتقال إلى الديمقراطية" Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model الصادرة عام 1970، والتي حاول من خلالها تقديم رؤية بديلة لطرح "سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipset وغيره من علماء الاجتماع والسياسة الذين تعاملوا مع الديمقراطية بصفتها موجودة أصلا كما يقول، وذلك بالنظر إلى تركيزهم على الدول الغربية، ما جعلهم ينشغلون بشروط حسن اشتغالها وتعزيزها أو ترسيخها مؤكدين على العوامل الاقتصادية–الاجتماعية والنفسية والثقافية والإجرائية، عوض الاهتمام بكيفية قيامها أو وجودها، فتفسير نشأة الديمقراطية بالنسبة له ينبغي أن يتمحور حول السببية ولا يقف عند تحديد العوامل المؤثرة ذات الارتباط أو الظروف الموضوعية المواتية لاستقرارها، واعتمد في دراسته منهجا تاريخيا مقارنا حيث تصور أنه بالإمكان اعتماد حالتين أو ثلاث للتوصل إلى نموذج مثالي للانتقال الديمقراطي قابل للتعميم، ووقع اختياره على السويد وتركيا عرضيا مع تدخل اعتبارات ذاتية يتحفظ عليها[1]، ليحدد مسارا للانتقال يشمل أربع مراحل[2]:

– المرحلة الأولى هي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية National Unity بنشوء اتفاق على هوية سياسية مشتركة لدى غالبية المواطنين والإجماع على الحدود السياسية للبلد، فالديمقراطية تتطلب حدود ثابتة ومواطنة مستمرة، وهو ما يمثل بالنسبة لروستو الشرط الأساسي أو القاعدي Background Condition.

– المرحلة الثانية هي مرحلة إعدادية Preparatory phase تعرف صراعا سياسيا طويلا غير حاسم، ينشأ في الغالب كنتيجة لبروز نخبة جديدة تطالب بدور وموقع مؤثر في المجال السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم، مع أن معالم الصراع تختلف من حيث التركيبة الاجتماعية للقوى المتصارعة وطبيعة القضايا المثارة من بلد لآخر، وفي نفس البلد بين فترة وأخرى، هذه المرحلة تتسم بالحساسية فقد يستمر النزاع إلى أن تخور قوى الأطراف وتبهت القضايا دون إيجاد أي حل ديمقراطي، ما قد يؤثر كذلك على الوحدة الوطنية، أو أن طرفا ما يحظى بانتصار كاسح ويقطع الطريق عن الديمقراطية، أما أفضل الاحتمالات فحدوث توازن اجتماعي جديد.

– المرحلة الثالثة يطلق عليها مرحلة القرار Decision Phase، تقرر الأطراف في ظل عدم رجحان ميزان القوى لأي منها التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد الديمقراطية كحل يضمن للجميع حضورا في النظام السياسي، وبعبارة أخرى قبول الاختلاف في إطار الوحدة.

[1] Rustow, Op. cit, pp 343, 346, 350.
[2] Ibid, pp 350- 361.

– المرحلة الرابعة هي مرحلة تعود Habituation Phase حسب "روستو"، حيث أن قرار تبني القواعد الديمقراطية قد يكون ناتجا عن ضغوط قسرية على الأطراف لا عن قناعة بالديمقراطية كأفضل الحلول، لكن عامل الوقت كفيل بجعل الجهات المختلفة تتعود على هذه القواعد وتؤمن بها، وترسيخها خصوصا مع تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية.

ويلخص "روستو" D. Rustow طرحه في أن الديمقراطية ***"تبدأ حين تقرر فئة صغيرة نسبيا من النخبويين في فترات زمنية أو في مراحل تاريخية شهدت تغيرا أساسيا بقبول التعدد داخل الوحدة، وخوض صراعاتها سلميا في إطار قوانين وإجراءات الديمقراطية"***، وهذا الخيار مبني على حسابات عقلانية حيث يقدر النخبويون أن ثمن محاولة إخضاع منافسيهم السياسيين يفوق كلفة التسامح معهم وإشراكهم في منافسة منظمة دستوريا، فالديمقراطية تأتي نتاجا لقرار ذرائعي في تقدير "روستو" أو كما سبق وأن عبر "جيمس برايس" James Bryce لا تكون هدفا في البداية وإنما وسيلة لتفادي شرور النزاع النخبوي، وتترسخ بعد ذلك كما تم تبيانه مع تعود النخب عليها وممارستها من قبلهم كما من جانب الجمهور بشكل مستمر وناجح وتجذرها في قيم ومعتقدات المجتمع ككل[1].

وأقدم كل من "غييرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell و"فيليب شميتر" Philippe Schmitter في كتابهما حول "الانتقال من الحكم التسلطي" Transition From Authoritarian Rule (1986) على تطوير النموذج الذي طرحه "روستو"، ليؤسسا لنموذج معرفي سائد للانتقالات Transition Paradigm كما وصفه "توماس كاروثيرز" Thomas Carothers (2002)، والذي يأخذ مسارا مرحليا تم التعبير عنه بمفاهيم باتت أكثر تداولا، فالمرحلة الإعدادية Preparatory Phase أطلق عليها "التحرير" Liberalization أو الانفتاح Opening، والذي يتم باعتراف النظام ببعض الحقوق والحريات التي يطالب بها الأفراد والجماعات والتنظيمات كإجراء تكتيكي غرضه امتصاص الضغوط والحصول على المعلومات والدعم دون تغيير في هيكل السلطة، ويكون ذلك محطة مهمة في مسار الدمقرطة Democratization الذي ينطلق بمرحلة القرار Decision والتي تقابلها عملية الانتقال Transition، والتعود Habituation ما هو إلا ما بات متعارفا عليه بالترسيخ Consolidation، وتفسر عملية إقامة نظام ديمقراطي وفق هذا الطرح بتفاعلات النخب، فمن وجهة نظر الباحثين المذكورين: ***"لا وجود لعملية انتقال ديمقراطي تنطلق دون أن يكون ذلك نتاجا بشكل مباشر أو غير مباشر لحدوث انقسامات مهمة وسط النخبة الحاكمة في النظام التسلطي"***، وذلك أساسا بين متشددين Hard-liners (Duros) ومعتدلين Soft-liners (Blandos)، ومع

[1] دايموند، ***مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة***، مرجع سابق، ص 11.

Dankwart A. Rustow, Op. cit, p 353.

تقدير معتدلي السلطة أن استمرارهم في الحكم وبقاء النظام على وقع الأزمة والضغوط الداخلية وحتى الخارجية مقترن بانفتاح سياسي وتحصيل مستوى أو شكل من الشرعية الانتخابية، وإطلاق بعض الحريات إلى حد مقبول من جهات المعارضة المعتدلة المحلية والرأي العام الدولي، وبغلبة هذا التوجه تنطلق عملية التحرير السياسي التي قد تكون تمهيدا للانتقال الديمقراطي[1].

وسايرت هذه المقاربة القائمة على أن الانتقالات الديمقراطية تأتي من فوق –come from above– التطور التاريخي والتغيير في نمط حدوث هذه الظاهرة حسب "فيليب شميتر" Philippe C. Schmitter منذ منتصف السبعينيات، فقد تراجع نمط الانتقال الثوري Revolutionary Transition الفرنسي وكذا الإصلاحي البريطاني Reformist Transition، وبرز بدلا عنهما نمطان آخران هما الانتقال الاتفاقي أو الموثق Pacted Transition والانتقال المفروض Imposed Transition، وحدث هذا الأخير تاريخيا وبشكل محدود بتدخل خارجي للقوى الديمقراطية المنتصرة في الحرب في حالتي ألمانيا الغربية واليابان، لكن وجهه السائد أنه يأتي بمبادرة منفردة من قبل نخبة النظام التسلطي وخاصة جناحها المعتدل للقيام بإصلاح شكلي للنظام أو تحقيق انفتاح سياسي لا يفضي غالبا إلى ديمقراطية حقيقية، وذلك مع غلبة الاتجاه المعتدل في السلطة وضعف المعارضة وقدرتها التعبوية، وقد تصاحب ذلك تظاهرات واحتجاجات جماهيرية ما يخلق حالة مختلطة Mixed Case، أو ما يسمى انتقال أعلى– أسفل Top-Down Transition الذي عرفته حالات عدة في أمريكا اللاتينية إضافة إلى تايوان وأندونيسيا في آسيا وكان النمط البارز في أوربا الشرقية، أما في حالة الانتقال الاتفاقي فتتوقف العملية كذلك على الانقسامات Divisions/Splits بين النخب لكن ليس الحاكمة منها فقط وإنما المعارضة أيضا، وفي ظل ذلك ولأسباب مختلفة يحدث تقارب بين المعتدلين من الحكومة ومن جانب المعارضة Moderates ينتهي إلى تحالف من خلال التوافق على قواعد مشتركة والحد من عدم اليقين الملازم للعملية الانتقالية للنظام ويحول دون تحكم المتشددين فيها، ورغم الاختلاف في محتوى الاتفاق التأسيسي باختلاف كل حالة وخصوصيتها فثمة فارق مثلا إذا ما كان النظام الاستبدادي عسكريا أم لا، فإنه يشمل غالبا بنودا رئيسية تتمثل في الالتزام المتبادل بعدم اللجوء للعنف أو الاستعانة بقوى خارجية، والاتفاق على تشارك المناصب الحكومية وفق الترتيبات التمثيلية واعتمادها في صياغة السياسات العامة، والعفو عن الجرائم المرتبطة بحقبة الحكم

[1] Teorell, Op. cit, pp19, 20.
Geddes, Op. cit, p 120.
O'Donnell, Schmitter, Op. cit, pp 7, 9, 15, 16, 19.

الاستبدادي، ويتوقف تحقيق الاتفاق على الامتثال المستمر لمكونات نخب السلطة والمعارضة المنضوية فيه[1].

واعتبر "أودونيل" O'Donnel و"شميتر" Schmitter في محاولتهما لحوصلة أهم النتائج التي خلصت إليها الإسهامات في المجلدات الأربع عن الانتقالات من الأنظمة التسلطية أن المواثيق السياسية Pacts كما عبر عنها "جان ليكا" Jean Leca قد تكون من الملامح التي تميز الانتقالات الديمقراطية كما حصل في إسبانيا، لكن هذه الترتيبات في تقديرهما ليست ميزة ضرورية للانتقالات الناجحة، وأنها يمكن أن تكون مهمة بشكل أكبر في عمليات التغيير التدريجية وغير المفاجئة للأنظمة، ويعتبران أنها كفكرة مستوحاة من عمل "أوتو كيركهايمر" Otto Kirchheimer و"دانكوورت روستو" Dankwart Rustow تحيل إلى اتفاقية علنية لا يتم دائما تفسيرها أو تبريرها للرأي العام، وتضم مجموعة مختارة من الأطراف التي تسعى لتعريف أو بالأحرى إعادة تعريف قواعد الحكم وممارسة السلطة على أساس الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للمشاركين فيها والالتزام بعدم إضرارها، وهذه الاتفاقية تكون في الأصل مؤقتة تمهد الطريق لرتيبات دائمة مع أن بعضا من بنودها قد تعتمد لاحقا وتأخذ الصفة القانونية والمؤسساتية، وهي تفسح المجال لتغيير النظام بعيدا عن أجواء العنف ومن دون سيطرة مجموعة وتحكمها في هذه العملية مع أنها يمكن أن تقود إلى نتائج غير ديمقراطية لأنها تجمع الأقلية الأكثر تنظيما ونفوذا سياسيا[2]، ومن الباحثين الذين أولوا أهمية خاصة للاتفاقيات محل التفاوض Negotiated Agreements "جيسيب دي بالما" Giuseppe Di Palma الذي اعتبرها محورية في كتابه عن صياغة الديمقراطيات To Craft Democracies (1990)، حيث تتأتى الديمقراطية من وجهة نظره عن إدراك نخب السلطة والمعارضة أن لها مصلحة مشتركة تتمثل في قبول الديمقراطية كأفضل نظام يضمن وجودها المشترك ويجعل تنافسها ذا قيمة إيجابية Positive Sum Game[3].

وقد كانت المقاربة النخبوية أو ما يعرف بالتحليل الاستراتيجي أيضا عموما مؤثرا للغاية في مجال تفسير الانتقالات الديمقراطية، وذلك ضمن المجال العلمي وخارجه في وقت هيمنت من قبل المقاربة

[1] Philippe C. Schmitter, "Democratization: The Role of Elites", in Heinrich Best, John Higley (Eds), ***The Palgrave Handbook of Political Elites*** (London: Palgrave Macmillan, 2018), pp 596, 597.

[2] O'Donnell, Schmitter, Op. cit, pp 37, 38.

جان ليكا، "التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى.. "، في جون ووتربوري، وآخرون، ***ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي فونداسيوني اينيي أنريكو ماتيي***، إعداد: غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص ص 35، 36.

[3] Sujian Geo, "Democratic Transition: A Critical Overview", Op. cit, pp 136, 137.

Herbert Kitschelt, "Political Regime Change: Structure and Process-Driven Explanations?", ***The American Political Science Review***, Vol. 86, No. 4 (December 1992), p 1032.

البنيوية Structural Approach التي تؤكد على الشروط الموضوعية المسبقة، وأخذ التعميم الذي توصل إليه "أودونيل" O'Donnel و"شميتر" Schmitter على وجه الخصوص بأن الانتقالات تبدأ من فوق وتنشأ عن انقسام وسط النظام الاستبدادي حيزا مهما ضمن جدول الأعمال البحثي، وسبق أن اعتمد "خوان لينز" Juan J. Linz (1978) تنظيرا طوعيا Voluntaristic Theorizing مماثلا لتفسير العملية العكسية أو انهيار الديمقراطية Democratic Breakdown، ووافقه في ذلك كل من "يوسف كوهين" Youssef Cohen (1994) و"جيرارد ألكسوندر" Gerard Alexander (2002)، واستثار الطرح السالف جهود الباحثين وصبت إسهامات منها في دعمه وتطويره[1]، وهو ما قام به "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski (1992) الذي اعتبر أيضا أن الانتقال إلى الديمقراطية غالبا ما يكون مسبوقا بعملية انفتاح يتم التحكم فيها بغرض التخفيف من حدة النظام التسلطي في غياب نية لإقامة الديمقراطية، وتسفر هذه العملية عن انشقاق يشمل طرفي النظام والمعارضة أيضا في تصوره، وميز في هذا الصدد من جهة النظام بين المتشددين Hardliners الذين يستهدفون المحافظة على الوضع القائم والإصلاحيين Reformers الذين يتطلعون لتغيير طبيعة النظام، ويطلق عليهم هذه التسمية حين يكون التغيير المرغوب إقامة الديمقراطية بينما إذا كان قصدهم نظاما دكتاتوريا موسعا Broadened Dictatorship استخدم وصفا آخر وهو "اللبراليين" Liberalizers، أما في معسكر المعارضة ففرق "برزيفورسكي" بين المعتدلين Moderates والمتطرفين Radicals، ويتميز الفصيل الأول بأنه على استعداد لعقد اتفاق مع النخبة الحاكمة، حيث أن عملية الانتقال للديمقراطية تبدأ في تقديره باتفاق سياسي بين اللبراليين أو الإصلاحيين من جانب الحكم والمعتدلين من المعارضة[2].

ويقدر "بريزيفورسكي" Przeworski أن قرار إبرام العقد السياسي من عدمه بين الإصلاحيين Reformers والمعتدلين Moderates يتوقف على حساباتهم المتعلقة بما يفضلونه نسبة لنتائج عملية إرساء الديمقراطية، وبناء على توقعهم لخيارات الأطراف الأخرى في الحكم والمعارضة، حيث تعمد كل من الجهات الفاعلة إلى ترتيب البدائل الخمس المتاحة التي تتحدد حسبه في الحفاظ على النظام الدكتاتوري القائم Status quo Dictatorship، أو اعتماد دكتاتورية موسعة Broadened Dictatorship باستقطاب أطراف من المعارضة، وإما بدلا عنها دكتاتورية أضيق Narrower Dictatorship باستبعاد فاعل أو أكثر من الحكم إلى المعارضة، وعوضا عن ذلك التمرد المسلح Insurrection من قبل المعارضة، وأخيرا الانتقال Transition بتغيير النظام وإقامة الديمقراطية، وتخضع عملية ترتيب البدائل وما إذا كان يكشف عنها للأطراف الثلاثة

[1] Teorell, Op. cit, pp 20, 21.
[2] Lise Storm, ***Democratization in Morocco: The political elite and struggles for power in the post-independence state*** (New York: Routledge, 2007), pp 9, 10.

الأخرى إلى ثلاثة عوامل، يتمثل الأول منها في احتمالية النجاح The Probability of Success التي كلما ارتفعت زادت إمكانية دخول المجموعة في العقد، ويتعلق ثاني العوامل بدرجة الاندماج الاجتماعي داخل مجموعات السلطة والمعارضة والتي تزيد من احتمالات دخولها في اتفاقات بما أن خياراتها تكون أوضح بشكل أكبر، وآخرها يتعلق بالجانب النفسي حيث تكون الضغوط الاقتصادية الخارجية والانسداد السياسي الداخلي دافعا للنخب خاصة في السلطة لتحقيق الانفتاح السياسي والقبول بالانتقال إلى الديمقراطية[1].

وتبنى "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington تصنيفا مماثلا لفصائل السلطة والمعارضة معتبرا أن توازنات القوة بينها محددة لمسار ونمط الانتقال الديمقراطي، حيث ميز بدوره من جهة النظام الحاكم بين المتشددين Standpatters ويكونون إما يمينيين أو فاشيين أو قوميين في نظام تسلطي غير شيوعي، وكذا الإصلاحيين اللبراليين Liberal Reformers الذين يؤيدون إصلاحات أو عملية تحرير محدودة Limited Liberalization، والإصلاحيين الديمقراطيين Democratic Reformers الذين يفضلون الانتقال إلى الديمقراطية، ويحتل الديمقراطيون من السلطة ومن المعارضة الذين يطلق عليهم "المعتدلين الديمقراطيين" Democratic Moderates موقع الوسط السياسي، فيما يكون أعداء الديمقراطية "ثوريين متطرفين" Revolutionary Extremists من اليسار الماركسي– اللينيني، وهذا في نظام غير شيوعي دائما أما في هذا الأخير فيكون اليمين واليسار أقل وضوحا حيث يكون الحكم يساريا وأعداء الديمقراطية في المعارضة يمينيين غالبا من المجموعات القومية[2].

وتتضارب المصالح السياسية لهذه الأطراف في جوانب وتكون متوافقة في أخرى، فمجموعات السلطة تختلف في موقفها من الديمقراطية وتغيير النظام لكنها تتوافق على تقليص قوة المعارضة، ومن جانب المعارضة يتفق المعتدلون مع المتطرفين على غاية إسقاط النظام القائم والوصول للسلطة لكن يختلفون على طبيعة النظام البديل، وبينما يتفق الإصلاحيون من السلطة مع معتدلي المعارضة على ضرورة تغيير النظام يختلفون على تكلفة ذلك ودرجة تقاسم السلطة التي تكون بينهم، ويختلف المتشددون والراديكاليون على من يحكم ويتشاركون مصلحة إضعاف القوى الديمقراطية واستقطاب المجتمع إلى تيارهم السياسي، لكن مواقف الأفراد والمجموعات قد تختلف مع انطلاق عملية الانتقال الديمقراطي لاسيما إذا لم تنجم عنها مخاطر وتخوفات، فاللبراليون من السلطة كما المتشددين قد يتقبلون الديمقراطية، وقد يصبح المتطرفون من المعارضة أكثر اعتدالا مع إشراكهم في هذه العملية ويوافقون على القواعد الديمقراطية بالقيود والفرص التي تعرضها، وعموما فإن حدوث الانتقال الديمقراطي يكون أرجح وأسهل إذا كان أنصار

[1] Ibid, p 11.
[2] Huntington, "How Countries Democratize", Op. cit, pp 588, 589.

الديمقراطية في النظام والمعارضة أكثر قوة من نظرائهم، والتباين في القوة ما بين الطرفين الأخيرين هو الذي يحدد الكيفية التي تتجسد من خلالها هذه العملية، والتي تترتب عن ثلاثة تفاعلات أساسية بين الحكومة والمعارضة والإصلاحيين والمتشددين في الحكومة والمعتدلين والمتطرفين في المعارضة، حيث الأهمية النسبية والطابع التعاوني أو النزاعي لكل من هذه التفاعلات تحدد نمط الانتقال، ففي عملية التحول Transformation التي يشرف عليها النظام يكون التفاعل ذو الأهمية المركزية بين الإصلاحيين والمتشددين في الحكومة، حيث يكون الاتجاه الأول أقوى وأيضا الحكومة أقوى من المعارضة والمعتدلون أقوى من المتطرفين في المعارضة، بينما في حالة الإحلال Replacement التي تقود فيها المعارضة عملية الانتقال بإسقاط النظام التسلطي واستبداله بنظام ديمقراطي يكون التفاعل المحوري بين الحكومة والمعارضة وبين المعتدلين والمتطرفين من هذه الأخيرة، وتكون المعارضة أقوى والمعتدلون ضمنها أيضا، أما في التحول الإحلالي Transplacement يكون التفاعل أساسا بين الإصلاحيين من السلطة والمعتدلين من المعارضة غير المتباينين من حيث القوة على نحو واسع والمسيطرين على المجموعات المعادية للديمقراطية كل في معسكره، ويقود ذلك إلى عقد اتفاق سياسي يؤسس لإقامة الديمقراطية[1].

ويرى باحثون على صلة بما تقدم أن الأنظمة الاستبدادية القوية قادرة على المساومة وفرض بعض الشروط قبل تركها للحكم، فقد جادل "فيليب أغويرو" Felipe Agüero مثلا بأن الحكومات العسكرية التي حكمت بفعالية أكثر كما كان في شيلي والبرازيل قادرة على ضمان استمرار دور الضباط في العملية السياسية والحصول على ضمانات بعدم المتابعة القضائية اللاحقة، بينما الأنظمة التي تخسر في حرب أو تتعرض لنكبة كالنظامين العسكريين في اليونان والأرجنتين لا يبقى لها نفوذ كبير، ويوافق "ستيفن هاغارد" Stephan Haggard و"روبرت كوفمان" Robert R. Kaufman (1995، 1997) على فكرة القدرة التفاوضية لبعض الأنظمة العسكرية مع خلاف في تحديدهما للأقوى منها، ويضيفان بأن الأنظمة التي تواجه الأزمات الاقتصادية تقل فرصها في الحصول على موافقة المعارضة على تشكيل مؤسسات سياسية تفضي إلى حكم وسياسة معتدلة تفضلها، ويرجح فعلا أن يتمتع الفاعلون الأقوى بقدرة أكبر على المساومة لكن ما يحصل عليه الحكام الأقوياء من خلال التفاوض قد يفقد أهميته بعد فترة قصيرة من حدوث الانتقال[2].

وإذا كانت دراسات الحالات في أمريكا اللاتينية قد دعمت الفرضية التي تربط انطلاق عملية الانتقال إلى الديمقراطية وبروز الانقسامات بين نخب الحكم، كما كان الانتقال من الحكم العسكري في اليونان

[1] Ibid, pp 589, 590.
[2] Geddes, "What Do We Know About Democratization After Twenty Years?", Op. cit, pp 120, 121.

موافقا، وأظهرت الدراسات عن جذور الانتقال في إسبانيا والبرتغال وجود انشقاقات مماثلة، فإن الانتقالات اللاحقة في أوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأيضا في إفريقيا لا تكشف في معظمها عن هذه الانشقاقات في الأنظمة السابقة، فمن خلال دراسة شملت 42 حالة (1997) توصل "ميكايل براتون" Michael Bratton و"نيكولاس فان دي فال" Nicolas van de Walle إلى أن الانتقالات في إفريقيا وعلى نحو واسع تبدأ من أسفل، وهو ما يفسرانه بأن الرؤساء مدفوعين بحسابات البقاء السياسي الشخصي يقاومون الانفتاح السياسي لأطول فترة ممكنة[1].

وفسرت مخاوف النخب الحاكمة من الديمقراطية من قبل البعض من الباحثين خاصة بخشيتها من فقدان مكتسباتها من المزايا المادية والأموال، ذلك أن إقامة نظام ديمقراطي غالبا ما تقترن بإعادة النظر في معايير توزيع الثروة، وجادل في هذا الصدد كل من "كارليس بويكس" Carles Boix (2003)، و"دارون أسيموغلو" Daron Acemoğlu و"جيمس روبينسون" James A. Robinson (2001، 2005)، وكذا "بول زاك" Paul J. Zak و"يي فانغ" Yi Feng (2003)، بأن إرساء الديمقراطية يكون مرجحا بنسبة أكبر إذا كان توزيع الدخل في البلد على نحو متساو نسبيا، فالنخب يقل تخوفها من إعادة التوزيع في هذه الحال التي تتم بزيادة الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة، وتكون بالتالي على استعداد للتنازل عن جانب من سلطتها بدلا من المخاطرة بمواجهة تكاليف الثورة، وفي الحالة العكسية تضطر النخب للجوء إلى القمع حفاظا على الوضع القائم، مع أن هذا الطرح لا يجد دعما كبيرا بالأدلة الواقعية حيث تتباين فيما إذا كانت الديمقراطيات تقترن بالعدالة في توزيع الدخل فضلا عن أن الأنظمة الاستبدادية لا تحكم في المطلق البلدان المتسمة بالتوزيع غير المتكافئ للدخل، فمثلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تميزت أنظمة الحكم الاستبدادية المعمرة من غير الملكيات بتوزيع أكثر تكافؤ للدخل من نظيرتها الأقل بقاء[2].

ويضيف "بويكس" Boix وأيضا "رونالد رغوفسكي" Ronald Rogowski (1998) متغيرا آخر قد يحدد موقف النخب الحاكمة من الديمقراطية، بين التخوف منها والاستماتة في مواجهتها رغم مخاطر الثورة والتمرد، وبين القبول بالتفاوض حول الانتقال إليها، وهو حركية رأس المال أو حرية وسهولة نقل الأموال إلى خارج البلد هروبا من الرسوم الضريبية المرتفعة عليها أو من مصادرتها[3].

[1] Ibid, p 120.
[2] Geddes, "What Causes Democratization?", Op. cit, p 321.
[3] Ibidem.

وساهم "ج. لويل فيلد" G. Lowell Field و"جون هيجلي" John Higley و"ميكايل بيرتون" Michael G. Burton من خلال عدد من الكتابات التي اشتركوا فيها في تقديم منظور نخبوي جديد، وتبنوا من هذا المنطلق تفسيرا خاصا للاستقرار السياسي وإقامة الديمقراطية[1]، حيث يرتبط استقرار واستمرار النظام الديمقراطي في نظرهم ببنية النخبة الوطنية National Elite Structures، وتعني المواقف والقيم والعلاقات الشخصية بين الفصائل التي تشكل النخبة في بلد ما[2]، حيث يمثل هذا المتغير المرجع المعتمد من قبلهم لتصنيف أنماط النخب، وهو خلاصة من الجهود التصنيفية السابقة التي قام بها باحثون أمثال "ريمون آرون" Raymond Aron و" رالف دارندورف" Ralf Dahrendorf و"روبرت بوتنام" Robert D. Putnam، والتي ركزت على بعدي التكامل البنيوي Structural Integration الذي يشير إلى اندماج الشبكات الرسمية وغير الرسمية للاتصالات والتأثير بين الأشخاص والفصائل التي تشكل النخبة السياسية، والإجماع القيمي Value Consensus بالاتفاق النسبي بين هؤلاء الأشخاص والفصائل حول معايير السلوك السياسي وأهمية المؤسسات السياسية القائمة، فقد تم دمج هذين البعدين لبلوغ درجة أدق في استخدام المفاهيم وتحديد النخب السياسية المتحدة وغير المتحدة United and Disunited Political Elites بالابتعاد عن الحكم الظاهري، فالنخب المتحدة ترتبط بشبكات مكثفة ومتداخلة من الاتصالات والتأثير مع وجود اتفاق حول القيم الأساسية وقواعد مشتركة للسلوك السياسي، في المقابل فإن النخب غير المتحدة منفصلة بنيويا وأيديولوجيا عن بعضها وأيضا لا يجمعها أي اتفاق أو التزام حول المعايير والمؤسسات السياسية[3].

وميز الباحثون المذكورون في هذا الصدد بين ثلاثة أنماط أولها النخبة "المنقسمة" Devided كما أطلق عليها "كارل بيك" Carl Beck و"جيمس مالوي" James M. Malloy (1964)، أو "المتنافسة" Competitive كما أطلق عليها "روبرت بوتنام" Robert D. Putnam (1976) أو النخبة غير الموحدة Disunified Elite بتعبير "فيلد" G. L. Field و"هيجلي" J. Higley (1985)، ويتميز هذا النمط بنزاعات شرسة وعنيفة غالبا بين فصائل النخبة وبانعدام الثقة فيما بينها بحيث لا تخرج العلاقات الشخصية عن حدود كل منها، ولا يقوم بذلك أي تعاون بينها لاحتواء الانقسامات المجتمعية وتجنب الأزمات السياسية، وسمي النمط الثاني بالشمولي Totalitarian من قبل " رالف دارندورف" Ralf Dahrendorf (1969)، ووسمها "فريديريك فلوران" Frederic J. Fleron Jr (1969) بالنخبة الأحادية Monocratic، بينما أطلق

[1] Paul Cammack, "A Critical Assessment of the New Elite Paradigm", ***American Sociological Review***, Vol. 55, No. 3 (June 1990), p 415.
[2] Michael G. Burton, John Higley, "Elite Settlements", American ***Sociological Review***, Vol. 52, No. 3 (June 1987), p 296.
[3] John Higley, Michael Burton, ***Elite Foundations of Liberal Democracy*** (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2006), pp 8, 9.

"فيلد" Field و"هيجلي" Higley تسمية النخبة "الموحدة أيديولوجيا" Ideologically Unified، وتتسم هذه النخبة بتكاملها ظاهريا بإعلان أفرادها العلني عن تبني أيديولوجية موحدة ودعمها لنفس السياسات الكبرى، فضلا عن أن معظمهم ينتمون إلى ذات الحزب أو الحركة حيث تتمركز علاقاتهم الشخصية، وآخر أنماط بنية النخبة الوطنية هو النمط التعددي Pluralistic كما عبر عنه "فلوران" Fleron ، و"التآلف التنافسي" Competitive-Coalescent في وصف "بوتنام" Putnam، ويقابل لدى "فيلد" Field و"هيجلي" Higley مفهوم "النخبة "الموحدة بالتراضي" Consensually Unified Elite، ويشير إلى وجود وحدة كبيرة بين الفصائل النخبوية غير أنها أقل من أن تكون متجانسة، حيث تعبر عن مواقف أيديولوجية وسياسية متعارضة، بينما تتشارك التزاما سياسيا ضمنيا يشمل قواعد للسلوك السياسي المشترك، وذلك بعدم وصول خلافاتها إلى حد النزاع العنيف، أو هي النخبة التي تقوم على الحزبية المقيدة Restrained Partisanship بتعبير "جون مانلي" John F. Manley (1965)، و"جيسيب دي بالما" Giuseppe Di Palma (1973)، وتتميز أيضا بشبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التي تشمل جميع الفصائل وتتيح لها الوصول بشكل مرضي إلى صناع القرار الرئيسيين[1].

ويتصور ممثلو هذا الطرح النخبوي الجديد أن الانتقالات والانتكاسات الديمقراطية تفسر بطبيعة بناء النخبة الوطنية أو مدى الاستمرارية والتغيير في علاقاتها الداخلية، فالنخبة الوطنية غير الموحدة Disunified National Elite التي تمثل النمط الأكثر شيوعا تترتب عنها سلسلة من الأنظمة غير المستقرة المتقلبة بين الأشكال التسلطية والديمقراطية على فترات متفاوتة، في حين أن النخبة الوطنية الموحدة بالتراضي Consensually Unified National Elite والتي تمثل حالات قليلة تاريخيا تنتج نظاما مستقرا قد يتطور إلى ديمقراطية حديثة، وتعد السويد وبريطانيا والولايات المتحدة أمثلة وشواهد على ذلك مع توفر الظروف المساعدة الاقتصادية وغيرها[2].

وتعكس طبيعة الأنظمة ديناميكيات النخب وفق هذا الطرح –والعكس أيضا–، وقد اعتمد "هيجلي" Higley و"بيرتون" Burton لتحليل هذه العلاقة تصنيفا للأنظمة على أساس خاصيتي الاستقرار والتمثيل، فالاستقرار من عدمه يتحدد بكيفية الوصول إلى السلطة وما إذا كان أم لا يتم عبر محاولات غير منتظمة ويتوقع فيها بشكل كبير استعمال القوة من خلال الثورات أو الانقلابات، أما التمثيل فيرتبط بوجود هيئة أو حكومة تمارس السلطة التنفيذية يتم الوصول إليها من خلال تنافس انتخابي مفتوح ودوري، واعتبر

[1] Burton, Higley, "Elite Settlements", Op. cit, pp 295, 296.
[2] John Higley, Michael G. Burton, "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns", ***American Sociological Review***, Vol. 54, No. 1 (February 1989), pp 17, 18.

الباحثان من هذا المنطلق أن الأنظمة المستقرة والتمثيلية التي تكون إما ديمقراطية لبرالية أو حكم قلة لبرالي Liberal Oligarchy، تقوم على التنافس السياسي المقيد بقواعد على رأسها التداول السلمي على السلطة والتي يقتضيها وجود نمط النخبة الموحدة بالتراضي، حيث يقوم هذان الشكلان للأنظمة حسب تعريف "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski على مجموعة من التسويات النخبوية التي تتم مأسستها وتتقبل فصائل النخب بموجبها خسارة جولة انتخابية مع احتفاظها بفرصة الفوز في الجولة التالية، وفي وجود نخبة من هذا الصنف وباستمرار التنافس الانتخابي السلمي بين فصائلها على المناصب الحكومية، فإن دلائل كثيرة تشير إلى أن ذلك يؤدي لاتساع نطاق التمثيل الشعبي وتحول الأوليغارشية اللبرالية في حال وجدت أولا إلى ديمقراطية لبرالية قائمة على المشاركة الكاملة[1].

وتكشف الأنظمة المستقرة غير التمثيلية عن تفاعلات النخب الموحدة أيديولوجيا التي تنشئها وتديرها، حيث تتركز السلطة في قمة تنظيم حزبي أو حركة مهيمنة تحظى بدعم كبير وعلى كل من يشغل مواقع السلطة أو يطمح إليها أن يظهر التزامه بمعتقداتها المميزة، فالهيكل المتجانس للأنظمة الشمولية أو الدينية المتشددة أو الإثنية ينبئ عن هذا الشكل من النخبة وقدراتها على النفاذ في المجتمع والتعبئة، والتي تجعلها مستقرة تماما لفترات طويلة إلا في حال الهزيمة في حرب دولية، لكن هذه النخبة معرضة للتحجر أو عدم التكيف بما يتسبب في تدهور الأنظمة التي تولدها إلى ما بعد شمولية أو أنظمة ما بعد الحكم الديني أو العرقي في النهاية حيث يصبح استقرارها مشكوكا فيه بشكل كبير، أما الأنظمة غير المستقرة التي يمكن أن تكون تمثيلية أو غير تمثيلية فتبرز من خلال عملها ديناميكيات النخب المنقسمة، ففي الأنظمة غير المستقرة التمثيلية – شبه الديمقراطية أو الديمقراطية الانتخابية أو غير اللبرالية– وفي وجود نخب منقسمة يتعرض التنافس الانتخابي للعديد من التجاوزات والاضطرابات، حيث تنتهك الحريات المدنية الأساسية لحرية ونزاهة الانتخابات التي قد تبطل نتائجها بتدخل عسكري أو انقلاب للسلطة التنفيذية، وهو ما يجعل من النظام نظاما غير مستقر، أما الأنظمة غير التمثيلية وغير المستقرة فإنها لا تعرف التقلبات التنافسية نظرا لهيمنة ضباط عسكريين علانية أو من وراء الكواليس على السلطة، أو استبداد عائلة بالحكم، أو قبض حزب مهيمن سابق بهيكل متحجر وعقيدة مفلسة على مقاليده، لكن في نظام كهذا يكون الانقلاب أو الانتفاضة أمرا ينتظره الحكام في كل وقت ويواجهونه بالقوة قدر الإمكان[2].

[1] Higley, Burton, ***Elite Foundations of Liberal Democracy***, Op. cit, pp 16- 18.
Higley, Burton, "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns", Op. cit, p 20.
[2] Higley, Burton, ***Elite Foundations of Liberal Democracy***, Op. cit, pp 18, 19.

جدول رقم (5. 2): العلاقات المفترضة للنخبة بنظام الحكم

شكل النخبة	نمط النظام –والنظام الفرعي–
متحدة بالتراضي	تمثيلي مستقر (أوليغارشي حر/ ديمقراطي)
متحدة أيديولوجيا	غير تمثيلي مستقر (شمولي/ ثيوقراطي/ إثنوقراطي)
منقسمة	تمثيلي غير مستقر (ديمقراطي غير لبرالي)
	غير تمثيلي غير مستقر (ملكي/ تسلطي/ سلطاني/ ما بعد شمولي/ ثيوقراطي/ إثنوقراطي)

Source: Higley, Burton, ***Elite Foundations of Liberal Democracy***, Op. cit, p 19.

ويتطرق "جون هيجلي" John Higley و"ميكاييل بيرتون" Michael G. Burton إلى تحولات النخب Elites Transformations من غير موحدة إلى موحدة بالتراضي في حالات الانتقال الديمقراطي والعكس في الانهيارات الديمقراطية، وينوهان بأن النخب بأشكالها التي تنشأ عن ظروف وأحداث وعمليات محدودة تميل للاستمرار على الرغم من التغيرات التي قد تلحق ببيئتها المجتمعية في جوانبها الثقافية والاقتصادية والديموغرافية وحتى الدولية، بمعنى أن تحول النخبة يمثل حالة نادرة ويترتب عن ذلك أن أنماط الأنظمة الرئيسية –مستقرة وغير مستقرة، تمثيلية وغير تمثيلية– المرتبط بكل شكل من أشكال النخب هي أيضا تميل بقوة إلى الثبات، فلا تتغير إلا بتغير النخبة بينما تتقلب الأنظمة غير المستقرة بين الأنماط الفرعية التسلطية والديمقراطية غير اللبرالية، وتستثنى من هذا التعميم تغييرات النخب والأنظمة الناجمة مباشرة عن الحروب الدولية والتدخلات الخارجية، ويعدد الباحثان سبعة طرق لنشأة أنماط النخب التي يميزانها، وفي مقدمتها المنشأ الأول الأكثر اشتراكا بينها هو تأسيس دولة قومية مستقلة وإن كانت النخب المنقسمة هي النتيجة الراجحة بشكل كبير لهذه العملية، والتي تقوم على اجتماع كيانات سياسية إقليمية متباينة ومستقلة لحد ما أو انفصال إقليم عن دولة قائمة حيث يحتمل أن تسيطر بعض فصائل النخبة على غيرها من خلال قمعها وإخضاعها بالقوة، وهذا كان حال الدول الأوروبية مع ظهورها الأول بين 1500 و1800 الذي عرفته أيضا جل دول أمريكا اللاتينية بعد إخراج الاحتلال الإسباني والبرتغالي، كما معظم دول ما بعد تصفية الاستعمار في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وبرزت النخب الموحدة بالتراضي خلال نشأة الدولة القومية أيضا وإن بقدر أقل بكثير، وهذا خصوصا إذا كانت الفترة السابقة من الوجود الاستعماري أو التبعية قد سمحت للنخب بممارسة سياسات تصالحية وتعاونية في إطار الحكم الذاتي، أو في تنظيم وقيادة حركات التحرر والنضال السياسي التحرري، والمثال

[1] Ibid, pp 19, 20.

على ذلك تقدمه المقاطعات الهولندية في نضالها ضد الحكم الإسباني في القرن السادس عشر، وكذا النخب في مستعمرات بريطانيا الأمريكية قبل وخلال حرب الاستقلال وفي مستعمراتها في نيوزيلندا وكندا وأستراليا في القرن التاسع عشر، والنخب الهندية والماليزية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وحالات أخرى قليلة كجمايكا والسنغال وجنوب إفريقيا –بين البيض– وسيريلانكا، وتاريخيا نشأت النخب الموحدة بالتراضي في حالات ناذرة عن تطورات المجتمعات الزراعية المعزولة جغرافيا خلال القرون الوسطى، فمثلا ساهمت ممارسات مجتمع المواطنين في هذه الفترة في بعض الكونتونات أو المقاطعات السويسرية المتاخمة لجبال "الألب" في إيجاد هذا الشكل للنخبة مع قيام الدولة القومية عام 1848، ويشمل ذلك أيضا مستعمرتي "كونيتيكت" Connecticut و"رود آيلاند" Rhode Island في إقليم "نيو إنجلاند" New England.[1]

وأشار الباحثان أيضا إلى أن النخب الموحدة أيديولوجيا قد تنشأ نادرا جدا عن تشكيل دولة قومية مستقلة، يحدث ذلك بتصارع فصائل النخبة المحلية في دولة محتلة أو إقليم انفصالي في فترة النضال من أجل الاستقلال الوطني، ويسفر ذلك عن الغلبة الساحقة لفصيل من بينها يفرض أيديولوجيته والمثال الأبرز تقدمه حركة تحرير فييتنام وكذا الاشتراكيين بقيادة "كيم إل سونغ" Kim Il-Sung في كوريا الشمالية وحركة طالبان الأفغانية، ويتشكل الصنف الأخير من النخب بطريقين آخرين عن نخب منقسمة بفرضه من قبل دولة أخرى تسيطر فيها نخبة مماثلة، وذلك ما حدث في معظم دول أوربا الشرقية تحت الاحتلال والنفوذ السوفياتي، وثانيا من خلال التحول الأكثر اتساعا من نخبة غير موحدة إلى موحدة أيديولوجيا والمتمثل في الثورة حيث يستفيد فصيل نخبوي منظم جيدا بسرية وملتزم بأيديولوجية من سقوط الدولة ويستولي على السلطة بعد أن يتخلص من باقي الفصائل في صراع جذري، وبعد ذلك يحصر النشاط السياسي في حزبه أو حركته ويرسي مذهبه باعتباره الإطار الأوحد للتعبير السياسي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الثورة البلشفية والوصول شبه الثوري للفاشية والنازية إلى الحكم في إيطاليا وألمانيا، وهذه النخبة لا تتحول إلى موحدة بالتراضي إطلاقا باستثناء بعض حالات الخسارة في حرب دولية كألمانيا وإيطاليا والنمسا في الحرب العالمية الثانية[2].

ويركز الباحثان "هيجلي" Higley و"بيرتون" Burton في أكثر من كتابة الاهتمام على تحول النخبة المنقسمة وتشكيل النخبة الموحدة بالتراضي التي هي القاعدة الأساسية لوجود النظام الديمقراطي، وفي هذا

[1] Ibid, pp 20, 21.
[2] Ibid, pp 21, 23, 24.
Burton, Higley, "Elite Settlements", Op. cit, p 297.

الخصوص يعتمدان أيضا على التحليل التاريخي المقارن ويستشهدان بالأمثلة من الواقع، وكما اعترفا بتبني الافتراض النخبوي التقليدي في طرحهم التجديدي بحتمية النخبة Elite Inevitability كظاهرة اجتماعية وسياسية[1]، فقد أقرا أيضا بأن الفكرة الرئيسية التي يجادلان عنها سبق وأن أثارتها أدبيات ودراسات سابقة أشارت إلى أن وحدة النخبة الوطنية من أهم محددات شكل النظام السياسي، ومن ضمن من تبنوها "فلفريدو باريتو" Vilfredo Pareto (1935)، و"غيتانو موسكا" Gaetano Mosca (1939)، و"ريمون آرون" Raymond Aron (1950)، و"فرنسيس وكاستلس" Francis G. Castles (1974)، و"روبرت بوتنام" Robert D. Putnam (1976)، كما أكدت إسهامات علمية أخرى على أهمية توحيد النخبة وتحقيق التوافق بينها لحصول الانتقال الديمقراطي على غرار دراسات "دانكوورت روستو" Dankwart A. Rustow (1970)، و"دانيال ليفين" Daniel H. Levine (1978)، و"ألكسندر وايلد" Alexander W. Wilde (1978)، و"خوان لينز" Juan J. Linz (1978)، و"تيري لين كارل" Terry Lynn Karl (1981)، و"صامويل هانتغتون" Samuel P. Huntington (1984)، و"جون بيلر" John A. Peeler (1985)، لكن هذا الطرح لم تتم بلورته بطريقة منهجية، ولم تعرف النخبة غير الموحدة والموحدة بالتراضي بشكل واضح كما لم تدرس من حيث أصولها وأسباب استمرارها، وبقيت أيضا انعكاسات تنظيمها الداخلي على أشكال النظم بعيدة عن الفهم الجيد[2].

وتوصل الباحثان المذكوران إلى أن تحول النخبة الوطنية من منقسمة إلى موحدة بالتراضي في دول قومية مستقلة يتم أساسا بطريقتين، تتمثل أولاهما في ما يطلقان عليه التسويات Settlements التي تترتب عن لجوء تشكيلات النخبة المتصارعة للتفاوض بشأن حلول توفيقية مدفوعة بمخاوفها وتطلعها لتجنب العواقب الوخيمة لاستمرار النزاع بينها، حيث أن التسوية والتوافق على قواعد السياسة يجعلها في نظر أطرافها عملية قائمة على المساومة وليست سياسة حرب أو لعبة صفرية Zero-Sum Game، وبذلك تتقبل الأطراف غير المتجانسة مختلف القرارات حتى غير المرضية لها بما أنها تتوقع تحقيق مكاسب أخرى حيوية بالنسبة لها، ومع الوقت تحقق مكونات النخبة عموما معظم أهدافها الرئيسية وهكذا تكون حصيلة مجمل القرارات السياسية حصيلة إيجابية Positive-Sum، وهو ما يجعل فصائل النخبة المختلفة تمتنع عن دفع خلافاتها السياسية إلى حدود النزاع العنيف لتفادي تكاليفه الصعبة، ويجد أعضاؤها في المقابل الإحساس بالأمان الشخصي ولا يشعرون بالتهديد بالتعرض للقتل أو السجن أو أي عقوبة قاسية إذا كانوا

[1] William Genieys, "Les fondations élitaires de la démocratie libérale", ***Revue française de science politique***, Vol. 58, No. 3 (Juin 2008), p 537.
[2] Higley, Burton, "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns", Op. cit, p 18.
Burton, Higley, "Elite Settlements", Op. cit, pp 295, 296.

في الطرف الخاسر من الصراع، حيث يترتب عن تشكيل هذا النمط من النخبة عدم اللجوء للقوة للاستيلاء على السلطة وإنشاء مؤسسات أكثر تمثيلية لمختلف المصالح والاتجاهات[1].

وتصور الباحثان "ميكايل بيرتون" Michael Burton و"جون هيجلي" John Higley أن من أهم الأسباب التاريخية لتسويات النخب التكلفة الباهظة للنزاعات بينها لاسيما غير القابلة للحسم التي لا يكون طرف ما فائزا فيها بوضوح وكل الفصائل تعد خاسرة تقريبا، وتعكس تجربة الحرب الأهلية في إنجلترا في أربعينيات القرن السابع عشر وكذا في كولومبيا بعد 1948 مثل هذا الظرف، حيث أدركت النخب مع التوجه لحل أسباب النزعات الاجتماعية الثورية أن استمرار صراعها سيبعدها عن الحكم، وفي حالتي السويد وفنزويلا الأخرتين اللتين يستدلان بهما كذلك ورغم أنهما لم تشهدا حربا أهلية فإن النخب أمضت عقودا من الصراعات على الحكم، والتي رافقتها أيضا أزمات بسبب التعبئة الاجتماعية للعمال والفلاحين والاحتجاجات كتلك التي شهدتها كولومبيا ضد حكم "ماركوس بيريز خيمينيز" Marcos Perez Jimenez خلال عام 1956- 1957، فالأزمات تمثل ظرفا آخر يدفع النخب نحو عقد التسويات، والتي تتعلق عادة بالحاكم الأول للدولة نتيجة سياسته الخاطئة أو تعسفه أو ظهور ضعفه الشخصي الذي يزيد من استياء النخبة بسبب التذمر والغليان الاجتماعي، والمثال من إنجلترا كان امتعاض النخبة البروتستانتية في غالبيتها من أخبار عزم الملك "جيمس الثاني" James II اتخاذ وريث كاثوليكي لعرشه، وبلغ الاحتقان السياسي ذروته بعد أن شعرت النخبة أن الملك سيصل بسياسته الداعمة بقوة للكاثوليكية إلى التحالف مع فرنسا، وفي السويد بدأت الأزمة مع خسارة فنلندا لصالح روسيا سنة 1808 ووقوعها تحت تهديد الغزو الروسي والدنماركي الفرنسي إضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي، حيث نسب ذلك إلى سياسة وضعف الملك "غوستاف الرابع أدولف" Gustave IV Adolf، وفي كولومبيا وفنزويلا طغى الطابع الاقتصادي على الأزمة مع مساعي الدكتاتورية العسكرية لكل من "غوستافو روخاس بينيا" Gustavo Rojas Pinilla وبيريز خيمينيز" Perez Jimenez للحفاظ على حكمها، ففي الحالات الأربع كانت الأزمات جزئيا ليس فقط وراء عزل رأس الدولة وحاشيته بل وتغيير النظام الذي أقامه[2].

وأشار الباحثان على ضوء تجارب التسويات النخبوية التي استندا إليها إلى مجموعة من الميزات الأخرى المشتركة بينها، ومن ضمنها أنها كانت سريعة ولم تتطلب وقتا طويلا، حيث تكثف النخب جهودها للتوصل إليها والقبول بتنازلات تجنبا للعواقب المحتملة لاستمرار الأزمة السياسية، ومنها تجدد أو

[1] Higley, Burton, ***Elite Foundations of Liberal Democracy***, Op. cit, p 22.
Higley, Burton, "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns", Op. cit, p 19.
[2] Burton, Higley, "Elite Settlements", Op. cit, pp 298, 299.

إيقاد الحرب الأهلية، ففي كل الحالات الأربع المشار إليها آنفا لم تستغرق العملية مدة تتجاوز العام، لكن قواعد اللعب السياسي المستحدثة تواجه تحديات من فلول النظام القديم وتستدعي عدة أعوام أخرى قد تمتد إلى جيل لاستقرارها واسكتمال ترسيخها، والخاصية الأخرى أن التسوية تتمخض عن مفاوضات مباشرة وسرية جزئيا بين قادة فصائل النخبة تتخللها محطات من الأمل والخيبة قبل التوصل إلى حلول وسطية مقبولة، وقد تتطلب هذه المفاوضات اجتماعات عديدة تصل إلى المئات لأن التفاوض يكون بين الفصائل وداخلها أيضا في جولات متواصلة، وتنتهي باتفاقية مكتوبة ومعلنة تكشف فيها النخب عن التنازلات والضمانات التي قدمتها، وهي بمثابة وثيقة دستورية تمثل الدستور الجديد أو أنها جزء منه تدرج ضمنه، ولا تمثل الوثيقة في حد ذاتها ضمانة لالتزام النخب فذلك يقتضي تمسكها بالاتفاقية وتحليها بروح التسامح والسلوك التوفيقي، ومثال ذلك قبول الملك وليام الثالث William III بعد تتويجه مع الملكة "ماري" Mary بالقيود على حكمه رغم أنه لم يكن ملزما بها حسب فقهاء القانون الإنجليز، ومن السمات البارزة التي يستخلصها الباحثان أيضا أن عمليات التسوية تبرز وتهيمن فيها الزعامات السياسية المتمرسة التي تملك في رصيدها خبرة تصل إلى عقود من النشاط السياسي، فالتجربة تقترن بالمعرفة السياسية والشخصية المؤثرة التي تمثل موارد أساسية لإنجاح مسعى التسوية[1].

ولم يجد الباحثان من خلال الاستقراء الذي أجرياه علاقة بين تسويات النخب والبنيات الاجتماعية والظروف الاقتصادية والدولية، رغم أنهما أشارا إلى خاصية أخرى اشتركت فيها الحالات الأربع التي نظرا للتسويات من منطلقها وتتمثل في المستوى المتدني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ذلك كانت كل من إنجلترا في أواخر القرن السابع عشر والسويد في أوائل القرن التاسع عشر بلدين زراعيين، كما أن كولومبيا وفنزويلا خلال خمسينيات القرن الماضي مع حصول التسوية بين النخب كانتا أكثر تحضرا لكنهما في ذات الوقت غير صناعيتين بدرجة عالية، وهذه الظروف نتجت عنها ميزة أخرى وسبب في نجاح التسويات يتمثل في استقلالية النخب الوطنية عن الجمهور وضغوطه، رغم أنها كانت أقل نسبيا لدى النخب الكولومبية والفنزويلية بحكم الانتماءات الحزبية والحسابات الانتخابية مع أن الأحزاب كما المنظمات الجماهيرية لم تكن حيوية بالكامل، حتى أن كثيرا من قادتها كانوا في المنفى في ظل الحكم الدكتاتوري بل إن بعضا من اجتماعات التسوية عقدت في الخارج ما يفسر أيضا الاستقلالية في هاتين الحالتين، ولا تعني الاستقلالية تجاهل النخب وعدم مراعاتها كليا للرأي العام ودعم الجماهير حتى وإن كانت التسوية نتاجا للمفاوضات بينها، حيث أن ترسيخ القواعد الجديدة للحكم يتطلب دعما شعبيا، وهذا الطرح مغرق في النخبوية يعكس منظورها لعالم العوام كسوق لاستهلاك السياسات وليس صانعا لها،

[1] Ibid, pp 299, 300.

وينتقد لذلك بأن الوفاقات النخبوية التي تهمش العوام قد لا تساعد على نمو الديمقراطية، لكن الرد بشأن هذا جاهز من أصحاب الرؤية السابقة بأن قواعد التسوية ومعاييرها سيقام عليها عمل المؤسسات وتكون أرضية لنمو الثقافة السياسية المنفتحة[1].

وتطرق الباحثان إلى صيغة أخرى لتحول النخب المنقسمة إلى موحدة بالتراضي، حيث تأخذ هذه العملية خطوتين أولاهما حدوث تقارب بين فصيلين أو أكثر من فصائل النخبة الوطنية المتصارعة، والتي ترى أنها تدخل في تحالف انتخابي على المدى الطويل يضمن لها الفوز بأغلبية الأصوات باستمرار وبالتالي السيطرة على الحكومة، حيث تتبنى الحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم وتعمل على حماية مصالح مكوناتها ومؤيديها في مواجهة تحديات الأحزاب والحركات المناوئة للفصائل الأخرى، وتأتي الخطوة الثانية بعد أن تقدر الفصائل التي منيت بهزائم انتخابية متلاحقة أن عليها مراجعة أيديولوجياتها ومواقفها لتقترب أكثر من الاتجاه السياسي العام المقبول في المجتمع، وهذا لجذب الناخبين من غير أنصارها المعتادين وإحياء فرصتها في الوصول إلى الحكومة التي لا ترى لها طريقا آخر كالانقلاب مثلا، وكنتيجة تتراجع حدة الصراع وانعدام الثقة الذي يميز النخبة المنقسمة وهو ما يمهد لتحولها إلى نخبة موحدة بالتراضي ومعها قيام نظام ديمقراطي مستقر، حيث تتدرج تدريجيا كل الفصائل الرئيسية في منافسة على السلطة متقيدة ضمنيا بقواعد مشتركة للسلوك السياسي، وعرفت فرنسا وإيطاليا واليابان مثل هذا المسار بحدوث تقارب بين النخب غير الموحدة خلال عقد الستينيات، حيث أقيمت ائتلافات لأحزاب يمين الوسط على غرار "الديغوليين" The Gaullists في فرسا، وبين الديمقراطيين المسيحيين وحلفائهم الجدد من يسار الوسط في إيطاليا، والائتلاف الديمقراطي اللبرالي في اليابان الذي انضم إليه عند الحاجة حزب "كوميتو" Komeito Party، والتي حققت الانتصارات الانتخابية على مدار عقدين أو أكثر قبل أن تضطر الفصائل اليسارية المتطرفة خاصة الاشتراكيون الفرنسيون والشيوعيين الإيطاليون لتعديل برامجها لأجل التنافس الفعال على السلطة[2].

ويزعم "جون هيجلي" John Higley و"ميكايل بيرتون" Michael Burton أخيرا أن التحولات من النخب غير الموحدة إلى الموحدة بالتراضي في التاريخ المعاصر أخذت المسار مزدوج الخطى أو تمت من خلال التسويات، وبالتالي فإن الانتقال إلى نظام ديمقراطي مستقر لا يتوقع أن يكون إلا بهذين النمطين، لكن

[1] Ibid, pp 300, 301.
[2] Higley, Burton, ***Elite Foundations of Liberal Democracy***, Op. cit, pp 21, 22.
Higley, Burton, "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns", Op. cit, p 21.

الملاحظ حسبهما أن هذين الأخيرين ليسا شائعي الحدوث والأكثر ندرة هو تحول النخب الموحدة بالتراضي إلى نخب منقسمة ولا يجدان وقت كتابتهما مثالا عن هكذا تحول[1].

وقدمت "إيفا إتزيوني هاليفي" Eva Etzioni-Halevy طرحا يتباين مع التفسيرات النخبوية غير المتسقة للديمقراطية التي أكد جانب منها على الانقسامات مقابل أخرى شددت على وحدة النخبة الوطنية، حيث زعمت أن الشرط التاريخي الأهم لظهور الديمقراطية الغربية المستقرة هو "الاستقلالية النسبية" للنخب عن الدولة وعن الحكومة، ومن دون ذلك تتضاءل فرص وجود ديمقراطية مستقرة، وعنت بالاستقلالية خاصة أن تكون النخب في المعارضة وفي المجالات المختلفة للمجتمع المدني غير خاضعة للسيطرة والتحكم الكامل من قبل النخبة الحاكمة[2].

ويؤخذ على المدخل النخبوي عموما أنه تجاهل أي دور لفواعل أخرى من غير النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: نقد التفسير النخبوي: الفواعل من غير النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي

ركزت الأدبيات المتخصصة في تفسير الانتقالات الديمقراطية بداية ظهورها على الشروط البنيوية المرتبطة بالبيئة الداخلية المحيطة بهذه العملية حتى أطلق عليها "الأدبيات البنيوية" Structural Literature، قبل أن تظهر طائفة أخرى منها انصب تركيزها على النخب السياسية المتنافسة على السلطة، والتي اعتبرت الفاعل الرئيس وأن خياراتها وتفاعلاتها تمثل العنصر الجنيني لنشأة الديمقراطية[3]، وفي مقابل ذلك لم تولي الأبحاث المتخصصة عناية تذكر بفواعل غيرها إلى غاية نهاية الحرب الباردة، فبانتقال موجة الديمقراطية إلى أوروبا الشرقية وإفريقيا جنوب الصحراء وإلى غاية انتفاضات الربيع العربي برزت فواعل أخرى ضمن جهود التنظير في هذا المجال، ومع ذلك يبدو أنها لم تنل قدرا مماثلا من الاهتمام ولم تأخذ حيزا كبيرا من الكتابات الأكاديمية في مجال الانتقالات الديمقراطية، وتتمثل هذه الفواعل في:

[1] Ibidem.
[2] Eva Etzioni-Halevy, "Democratic-Elite Theory: Stabilization Versus Breakdown of Democracy", ***European Journal of Sociology***, Vol. 31, No. 2 (1990), pp. 317-350.
[3] Teorell, Op. cit, p 19.

أولا: الجماهير

لم يعر الباحثون الذين أقاموا افتراضاتهم على ملاحظة حالات الانتقال الديمقراطي في جنوب أوروبا وخاصة أمريكا اللاتينية سوى قليل من الاهتمام للتعبئة الشعبية وللجمهور كفاعل، وفي هذا الصدد كتب "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington (1984) بأن الديمقراطية يرجح أن تأتي من أعلى وليس العكس وأنها تنتج عن دور الأوليغارشية وليس عن الاحتجاج ضدها، وأن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على انتفاضة الجماهير غير مرشحة للبقاء طويلا، ويوافق "سكوت ماينوورينغ" Scott Mainwaring على أن الديمقراطيات طويلة الأمد لا تنشأ عن العمل الشعبي وحده، غير أنه يعقب بأن الطرح السالف ينفي ميزة أساسية للعديد من الانتقالات الديمقراطية هي التفاعل الديناميكي بين النخب والجماهير، ويعتبر أن "غوران ثيربورن" Göran Therborn (1977) و"جون ستيفنس" John D. Stephens (1987) محقان بنفس القدر، إذ يشددان على الدور الرئيسي للحركات العمالية في إرساء الديمقراطية بأوروبا، وبهذا فهو يتصور على منوال آخرين بأن الضغوط الجماهيرية رغم أنها حضرت في كثير من تلك التجارب والبلدان ولكن بشكل متأخر نسبيا بعد أن أخذت عملية إقامة الديمقراطية مجراها، وحين زالت المخاطر الكبيرة التي تواجهها المعارضة، وعبر كل من "روث بيرنس كولير" Ruth Berins Collier و"جيمس ماهوني" James Mahoney وأيضا "نانسي بيرميو" Nancy Bermeo عن ذلك، حيث أن الاحتجاجات الشعبية في رأيهم قد دفعت الديمقراطية إلى نقطة أبعد وفي وقت أسرع مما كانت تتوقعه نخب النظام، لكنها وفي جل حالات أمريكا اللاتينية لم تكن هي السبب في مباشرة عملية التحرير[1].

وأظهرت دراسات لاحقة تناولت حالات أوروبا الشرقية وإفريقيا نتائج معاكسة، حيث وجدت أن الاحتجاجات الشعبية التي ارتبطت في بدايتها بالمسائل الاجتماعية وسرعان ما اكتست الطابع السياسي، وكانت السبب الرئيسي وراء قبول نخب النظام القديم لإجراء المفاوضات ومباشرة عمليات الإصلاح السياسي واعتماد الانتخابات المتعددة الأحزاب، وهو ما أكده "ميكايل براتون" Michael Bratton و"نيكولاس فان دي فال" Nicolas van de Walle من تناولهما لحالات إفريقيا جنوب الصحراء[2]، وجادلت "فاليري بونس" Valerie Bunce من جهتها بأن تجارب الانتقال الديمقراطي الأكثر نجاحا ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية، والتي كانت باتفاق الباحثين وتأكيد من تقييمات "بيت الحرية" Freedom House عبر

[1] Scott Mainwaring, "Transitions to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues", Op.cit, p 10.
Geddes, "What Do We Know About Democratization After Twenty Years?", Op. cit, p 120.
[2] Ibidem.
Michael Bratton, Nicolas van de Walle, "Popular Protest and Political Reform in Africa", ***Comparative Politics***, Vol. 24, No. 4 (July 1992), pp 419- 442.

السنوات في كل من جمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفينيا، قد بدأت باستثناء المجر بالاحتجاجات الجماهيرية، وحتى بلغاريا ورومانيا التي حققت تحسنا ملحوظا في أدائها الديمقراطي بمرور الوقت اشتركت في نفس السمة المتمثلة في تعبئة الجماهير مع بداية الانتقال[1].

ثانيا: الشباب والتكنولوجيا

جاءت الانتفاضات العربية بعد 2011 لتزيد تأكيدا على أن الضغوط الشعبية والاحتجاجات تعد عاملا جوهريا لزعزعة استقرار الأنظمة التسلطية وتهيئة فرص التغيير السياسي وإمكانية الانتقال الديمقراطي، وبرز الشباب بشكل خاص كقوة للتغيير، ويشكل الشباب البالغ من العمر أقل من ثلاثين عاما كما نقل "مايكل هوفمان" Michael Hoffman ومعه "أماني جمال" Amaney Jamal 60% من إجمالي السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يمثل ضعفي نفس الفئة العمرية في أمريكا الشمالية، وتدفعهم مشاعر الإحباط من الظروف المتردية التي يعيشونها في مقدمتها البطالة المتفشية بين هذه الفئة حيث تفوق نسبتها أربع أضعافها لدى الفئات العمرية الأخرى، مع كون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجل حسب "إلين كنيكماير" Ellen Knickmeyer (2011) أعلى معدلات بطالة إقليمية في العالم بأسره، ويضاف إلى أعداد العاطلين في هذه المنطقة سنويا حوالي 500000 شاب وشابة وهي الإحصائية التي قدمها "نمرود رفاييلي" Nimrod Raphaeli (2006)، وبجانب الهموم الاقتصادية يعاني الشباب العرب من الكبت السياسي ومصادرة الحريات، واعتبر بعض الباحثين الغربيين منهم "ديفيد جاردنر" David Gardner وأيضا "جون إسبوزيتو" John Esposito أن الشباب أكثر ميلا للنظام الديمقراطي، وصور الشباب عموما على أنه فئة مجتمعية منخرطة بشكل جيد في الحياة السياسية وحانقة بسبب الظروف الاقتصادية ونائية بنفسها عن الحركات السياسية المعارضة ومنها خصوصا الجماعات الإسلامية، لكن هناك تحفظات تظهرها بعض الدراسات حول قدرة الشباب على التنظيم والانخراط في السياسة وامتلاك رؤية سياسية واضحة، وتوصل "هوفمان" و"جمال" أيضا من دراستهما الاستقصائية لنتائج مخالفة للافتراضات المسبقة تظهر أن الشباب أكثر دعما للإسلام السياسي وتطبيق الشريعة الإسلامية، وأكثر تمييزا لأنفسهم كمسلمين رغم أنهم أقل تدينا، كما تشير إلى أنهم أكثر رضا عن جهود الحكومات لتوفير الرخاء الاقتصادي وعن الظروف الاقتصادية في بلدانهم رغم تفشي البطالة بينهم، ويستنتج الباحثان مع التحفظ الذي يبديانه بأن ما يعبر عنه من أفضليات لا يترجم دوما إلى سلوكيات، وأن عاملا آخر كان مسببا للتعبئة الشبابية أكثر من امتعاضهم من النظام يتمثل ربما في الشعور بالفرصة السانحة للتغيير والتفاؤل بقدرة المواطنين

[1] Valerie Bunce, "Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience", ***World Politics***, Vol. 55, No. 2 (January 2003), pp 171, 172.

العاديين المحتشدين في الشارع، لاسيما وأنهم أكثر انفتاحا على تجارب الشعوب الأخرى وتواصلا مع المجال العربي والمجتمع الدولي[1].

ولاحظ كل المهتمين بالانتفاضات العربية بروز عامل آخر على درجة كبيرة من التأثير في عملية التعبئة خاصة بالنسبة لفئة الشباب[2]، حيث استخدمت التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت لدفع الحشود للاعتصام والتظاهر، وعبرها كان التعبير عن المطالب والخيارات وتمت صياغة الشعارات وتنظيم النضال، فقد شكلت هذه المواقع فضاء للالتقاء الافتراضي المتواصل والتفاعلي، بحيث لا يكون الفرد مجرد متلقي، فبخلاف الوسائط التقليدية أحادية الاتجاه المناسبة للدعوات الأيديولوجية وصناعة الرأي تتيح التكنولوجيا الجديدة التعبير عن الرأي وإبداع الأفكار، كما أنها رغم عدم تكافؤ المساهمة من خلالها بتباين القدرات تعطي الأولوية للخاص على العام وللفرد على الجماعة ولتداول الآراء بدل تلقيها، والتواصل من خلالها أيضا مفتوح بشكل لا متناهي وغير محدود بعاملي المسافة والوقت والمفلت نسبيا من الرقابة، فرغم توقيف الإنترنت وحضر المواقع أحيانا فإن التواصل الشبكي استمر بطرق ملتوية في نسج خيوطه الممتدة في كل مكان، والشباب بصفتهم فاعلين جددا في دائرة السياسة العربية والتحليل السياسي يعدون أكثر من غيرهم "مواطنين رقميين" مليمين باستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعبرون عن وعي ذاتي ويحملون صفة تعريفية ذاتية غير مقترنة بأيديولوجية أو توجه حزبي ولا بزعامات بقدر ما يمثلون في نظر بعض الباحثين حركة بلا مشروع منددة بالتهميش لشباب أغلبه متعلم يعاني البطالة، أو هي بتعبير آخر تمرد بيو– سيكولوجي أكثر منها برنامج سياسي لتكريس أيديولوجيا بعينها[3].

فقد عكس اللجوء للإعلام الجديد "الميديا الجديدة" كما يسمى الأزمة التي يتخبط فيها الإعلام التقليدي وكذا النخب السياسية والأحزاب وكل الوسائط الأخرى المنظمة ووسائل التعبئة التي تعتمدها، وهي أزمة

---

[1] مايكل هوفمان، أماني جمال، "المواقف السياسية للجماعات الشبابية"، في مارك لينش (محررا)، ***شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط***، ترجمة: هالة سنو، محمد عثمان خليفة عيد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص ص 403– 432.

[2] Sahar Khamis "Le rôle des médias dans les transitions arabes: comment le «cyber-activisme» est en train de bouleverser les panoramas politique et communicationnel", Annuaire IEMed de la Méditerranée (2013), p 59, sur le web :
https://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Khamis%20role%20des%20media%20ArabES%20%20FR.pdf

[3] عبد السلام بنعبد العالي، "الشباب: التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي"، في امحمد مالكي، وآخرون، ***الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية*** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 77، 78، 80، 81، 83.

هوفمان، جمال، في لينش (محررا)، المرجع السابق، ص ص 406، 407.

مارك لينش، "مقدمة"، في لينشر (محررا)، نفس المرجع، ص ص 27، 28.

ثقة بالأساس، كما عبر عن الحاجة لخلق فضاء عمومي جديد ذو طابع افتراضي يتجاوز آليات الحظر المعتمدة على التعبير السياسي والثقافي المعارض، والذي تتغير فيه مواقع الفاعلين وتوزيع الأدوار في سياق غير ممركز أين يرتبط الثائر الرقمي وهو ذو فردية مستقلة ومتميزة بغيره من الذوات عبر شبكات مرنة ومتغيرة، حيث يتم تمثيل الاحتجاجات والترويج لها ومساندتها في إطار إعلامي بديل ليكون المجال الثوري الافتراضي جزء لا يتجزأ من المشهد الثوري العام، وربما المجال الأهم الذي يحتضن عملية التعبئة وتبادل الأفكار لصياغة الشعارات وتحليل مجريات الأحداث وتنسيق المبادرات الميدانية[1].

وبرز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية بشكل كبير مع الانتفاضات العربية التي اعتمدت على التعبئة الافتراضية Virtual Mobilization، والتي ترجمت في الواقع إلى مظاهرات كسرت جدار الصمت وهزت الأنظمة، فقد كانت بداية الثورة المصرية في 25 يناير 2011 بشكل خاص بحراك افتراضي Virtual Mobility، وسجلت التكنولوجيا نجاحات في تجارب سابقة خلال الألفية الثالثة، حيث مكنت قوى المجتمع المدني من حشد المحتجين لتنحية الرئيس "جوزيف إسترادا" Joseph Estrada في الفلبين، ودفعت أيضا المتظاهرين ضد التسلطية من خلال الثورة البرتقالية في أوكرانيا وثورة الأرز في لبنان، وساعدت على توثيق التزوير الانتخابي عام 2007 في نيجيريا، وكنتيجة يستخدم "دايموند" Diamond في المقابل تسمية "تكنولوجيا التحرر" Liberation Technology، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما بات من المفترض أن تمكن من حياة أفضل وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحرير الناس من الفقر عبر تحسين إدارة شتى مناحي الاقتصاد في إطار ما يسمى "تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية" (ICT4D)، فإنها مهمة لتحقيق التمكين السياسي حيث تستبدل "4D" "من أجل التنمية" For Development بمعنى آخر هو "من أجل الديمقراطية" For Democracy، وذلك رغم التساؤلات المشروعة حول مدى استغلال الأنظمة التسلطية للتكنولوجيا الخاصة بالمراقبة والتحكم في الإنترنت في رصد الحركات المعارضة، وأيضا مدى توفير تلك التكنولوجيا لبديل جدي وفعال للمقاومة الديمقراطية لا مجرد وهم آمن بالعمل السياسي السطحي عن طريق الوسائل الرقمية[2].

---

[1] الصادق الحمامي، "المشهد الثوري الافتراضي: نحو مقاربة للأصول التواصلية للثورة التونسية"، في باسم الطويسي، وآخرون، ***ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 192، 193.

[2] لاري دايموند، "مقدمة"، في لاري دايموند، مارك بلانتر (محررين)، ***تكنولوجيا التحرر: وسائل الإعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية*** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص ص 14- 16.

Yves Gonzalez-Quijano, "Internet, le «Printemps arabe» et la dévaluation du cyberactivisme arabe", ***Égypte/Monde arabe***, N° 12 (2015), pp 67- 84.

محمد مصطفى رفعت، ***الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية*** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص 5.

ثالثا: الحركات الاجتماعية

أدرج ضمن أجندة البحث في الانتقالات الديمقراطية عامل ومدخل آخر للتفسير يتمثل في الحركات الاجتماعية Social Movements، والتي تعرف على أنها العمل الجماعي المتواصل عبر الزمن والذي يخضع لدرجة من التنظيم، ويوجه لتغيير أو المحافظة على وضع المجتمع أو بعض مجالاته، وبتعبير آخر هي الجهود المنظمة لتغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها كل حركة، وفي أبرز تعريف لها والأكثر تداولا من تقديم "تشارلز تلي" Charles Tilly فإنها تتمثل في التنظيمات الشاملة المؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، إذ تضم طبقات مهمة من المجتمع مثل العمال والمجموعات النسائية والطلبة والشباب وصناع الفكر، والأمر الذي يجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع هو شعورها العام بالضيم والإدراك المشترك بغياب الديمقراطية في موقف سياسي معين، ويضيف في موضع آخر بأنها ***"دعوة نفير، وثقل مقابل للسلطة القمعية، واستدعاء للتحرك الشعبي ضد تنوع واسع من البلايا"***، وبذلك فهي تمثل شكلا من النزاعات السياسية، إذ تقود حملات مطلبية احتجاجية وتمارس التعبئة لها والتي تتعدى في بعض القضايا النطاق المحلي إلى المستوى الدولي وحتى العالمي[1]، فالحركات الاجتماعية حسب "ماريو دياني" Mario Diani تمثل "عملا جماعيا ذا طابع نزاعي" Conflictual collective action يأخذ بعدا سياسيا أو ثقافيا ويستهدف دعم أو مقاومة التغيير، ويضيف أن فاعليها من الأفراد والمنظمات يترابطون بشبكات مكثفة غير رسمية Dense informal networks للعلاقات التي تميزها عن حالات العمل الجماعي المنسقة في حدود منظمات معينة، كما يتشارك فاعلو الحركات الاجتماعية هوية جماعية Collective Identity ترتبط بالأهداف والقضايا ذات الالتزام المشترك[2].

وكانت الحركات الاجتماعية Social Movements مهمشة هي الأخرى في الأدبيات المتخصصة نظير تركيزها على النخب، بل إن بعضا من منظري الانتقالات عبروا عن انطباع سلبي بخصوص عمل الفواعل المنظمة والمعبأة في المجتمع، كما صدر عن "صامويل هانتنغتون" Samuel Huntington

[1] Manuel Antonio Garretón, "Social Movements and Democratization", in Staffan Lindberg, Árni Sverrisson (Eds), ***Social Movements in Development: The Challenge of Globalization and Democratization*** (London: Palgrave Macmillan, 1997), p 67.

Charles Tilly, ***Social Movements, 1768- 2004*** (Boulder, Colorado: Paradigm Publishers, 2004), p 1.

تشارلز تلي، ***الحركات الاجتماعية: 1768- 2004***، ترجمة وتقديم: ربيع وهبه (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص ص 13، 33-36.

صوراية رمضاني، "الحركات الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية"، ***مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، مجلة جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، المجلد 8، العدد 24 (جوان 2016)، ص ص 341- 343.

[2] Donatella Della Porta, Mario Diani, ***Social Movements: An Introduction*** (Malden: Blackwell Publishing, 2nd Ed, 2006), pp 20- 22.

(1965، 1991) حيال الطبقة العاملة تحديدا معتبرا أنها تشكل خطرا أكثر من أنها تمثل عاملا مفيدا، ولاحظ "غييرمو أودونيل" Guillermo O'Donnell و"فيليب شميتر" Philippe Schmitter (1986) أنه في بعض الحالات وفي أوقات معينة من عملية الانتقال يمكن أن تتكاثف جهود التشكيلات الاجتماعية من نقابات عمالية وجمعيات مهنية وحركات شعبية ومجموعات دينية ومثقفين وفنانين ورجال دين وناشطين حقوقيين لتثير انتفاضة شعبية مطالبة بالديمقراطية، لكن هذه الأخيرة وبغض النظر عن حدتها والخلفية التي تنبثق عنها كانت دوما عابرة، لكن الحركات الاجتماعية باتت لاحقا محل اعتراف متزايد سياسيا وأكاديميا لم يصل إلى درجة الإجماع بأنها فاعل مهم في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، غير أنه نادرا ما تم تناول تأثيرها في المراحل المختلفة للعملية الانتقالية بطريقة منهجية ومقارنة، وبهذا بقي دورها مثيرا للالتباس، يضاف إلى ذلك أن الباحثين في الحركات الاجتماعية إلى وقت قريب لم يتطرقوا إلى علاقتها بإقامة الديمقراطية إلا بقدر ضئيل، حيث انصب تركيزهم على الدول الديمقراطية الغربية في أوروبا وأمريكا الشمالية التي تتهيأ فيها الظروف الملائمة أكثر لظهور الحركات الاجتماعية والتعبئة لها[1].

واستدعت النظم الاستبدادية والانتقالات الديمقراطية في مناطق أوروبا الشرقية وآسيا وصولا إلى الشرق الأوسط اهتمام الباحثين بدور الحركات الاجتماعية، ومع بروز هذه الحركات أكثر لاسيما منها الحقوقية الناشطة على المستوى الدولي التفت دارسوها إلى تحليل علاقتها بالديمقراطية وأدوارها في دول الجنوب، وتاريخيا أشارت بعض الأبحاث إلى دور الحركات العمالية خصوصا في المطالبة بتوسيع الحقوق الاجتماعية والسياسية، فمن الناحية التجريبية لاحظ "تشارلز تيلي" Charles Tilly ومعه آخرون وجود صلات في الاتجاهين بين إرساء الديمقراطية والحركات الاجتماعية، فمن جهة تسهم العمليات التي تتسبب في قيام الديمقراطية والديمقراطية ذاتها في تشكيل الحركات الاجتماعية، ومن جهة أخرى وفي بعض الظروف وبشكل محدد تساهم الحركات الاجتماعية في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وأبرزت دراسة حالات الانتقال الأحدث أهمية الحركات الاجتماعية في النضال لأجل الديمقراطية وكذا في ترسيخها واستدامتها، فالفواعل الجماعية تضطلع بدور بارز وذلك خاصة من خلال التعبئة الجماهيرية التي تكون قوة دافعة لعملية الانتقال الديمقراطي، وفي تقدير بحوث متخصصة قريبة فإن هذه العملية لا يمكن اعتبارها نتاج مساومة خالصة بين النخب، فحتى الحالة الإسبانية المرجعية للتفسير النخبوي رافقتها موجات إضراب ضخمة وهجمات تخريبية للقوميين الانفصاليين واحتجاجات متصاعدة[2].

[1] Donatella Della Porta, ***Mobilizing for Democracy: Comparing 1989 and 2011*** (Oxford: Oxford University Press, 2014), p 4.
[2] Ibid, pp 10- 12.

وسبق أن عبرت بعض الأبحاث حول الانتقالات الديمقراطية عن أن الاحتجاجات ولاسيما الإضرابات كثيرا ما مثلت أحداثا مفصلية أفضت إلى عملية التحرير، إذ تقرر النخب الحاكمة المستبدة إفساح المجال لبعض الحريات استباقا لحرب أهلية وشيكة أو محتملة أو لمحاولات الاستيلاء بالقوة على السلطة من قبل جهات ثورية قد تكون ديمقراطية، وهذه الخطوة تمهد بحسب الأدبيات لنشأة النظام الديمقراطي عبر إقرار حقوق المعارضة والتوسيع التدريجي لهذه الحقوق، كما أنها في نظر عدد من الباحثين تتيح فرصا وإن كانت محدودة لظهور ونمو الحركات الاجتماعية، فغالبا ما تستغل نقابات العمال والحركات الحضرية هذا الانفتاح للضغط من أجل الحقوق الاجتماعية وأيضا الإصلاح السياسي، وذلك أحيانا بالتحالف مع الجهات الفاعلة عبر الوطنية، وخلال عملية الانتقال تشارك الحركات الاجتماعية التقليدية والجديدة في تحالف واسع للمطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث أن تعبئة طاقات القوى الديمقراطية التي قد تضم النقابات والكنائس والمنظمات الأخرى غالبا ما تكون حيوية في مواجهة القوة المضادة للحركات المعارضة للتحرير في تقدير "إليزابيت جيلن" Elizabeth Jelin (1987) و"سيدني تارو" Tarrow Sidney (1995)، وتستغل الاحتجاجات بعد ذلك من قبل النخب التحديثية للدفع باتجاه الانتخابات الحرة كما يتصور "جريتشن كاسبر" Gretchen Casper و"ميشال تايلور" Michelle M. Taylor (1996)، وأيضا جون جلين" John K. Glenn (2003)[1].

وتعد الحركات الاجتماعية ذات أهمية حتى في مرحلة ترسيخ الديمقراطية بالنسبة لأبحاث أخرى، وهي المرحلة بين أول انتخابات حرة وانتهاء فترة عدم اليقين وتحقيق القدر الأدنى من معايير النوعية للحكم الديمقراطي الحقيقي، فرغم أن هذه المرحلة تتسم في بعض الحالات بانحصار تأثير المجتمع المدني وتوجيه الطاقات إلى السياسة الحزبية، فإنه وفي حالات أخرى تكون الديمقراطية دافعا للحركات الاجتماعية وفي وجود تقاليد للتعبئة والتحالفات السياسية يمكن أن تستمر الاحتجاجات وبمستوى عالي، كاحتجاجات ساكني أحياء الصفيح في تشيلي، وحركات الفلاحين والعمال في البرازيل، والحركات البيئية في أوروبا الشرقية، وهذه الحركات تحمل دعوات توسيع الحقوق لتشمل الفئات المقصاة في الديمقراطيات المنخفضة المستوى بفعل ترسبات الحكم التسلطي كما ذهبت إليه "سوزان إكشتاين" Susan Eckstein (2001) و"ديبوره ياشار" Deborah J. Yashar (2005) و"دوناتيلا ديلا بورتا" Donatella Della Porta (2013)، وتسهم الحركات الاجتماعية زيادة على ذلك في ترسيخ الديمقراطية من خلال الممارسات والقيم البديلة التي تكرسها حسب "بوآفنتورا دي سوزا سانتوس" Boaventura de Sousa Santos (2005) و"ديلا بورتا" della Porta (2009)، ويرى أدريان كراتنيكي" Adrian Karatnycky و"بيتر أكرمان" Peter

[1] Ibid, p 12.

Ackerman أن إخضاع النخب بعد الانتقال لضغوط شعبية مستمرة أمر مهم لنجاح عملية ترسيخ الديمقراطية[1].

رابعا: المجتمع المدني

يتداخل مفهوم المجتمع المدني Civil Society ويتصل اتصالا وثيقا بمفهوم الحركات الاجتماعية لدرجة أن بعض الباحثين أمثال "جون كوهين" Jean L. Cohen و"أندرو أراتو" Andrew Arato (1992) و"ماري كالدور" Mary Kaldor (2003) يستخدمون المفهومين تقريبا كمترادفين[2]، على الرغم من أن الحركات الاجتماعية على ضوء تعريفها سابقا تعد أشمل من حيث أنها تعبر عن تشكيلة من المنظمات والناشطين الأفراد التي لا تنحصر في إطار مؤسساتي لمنظمة ما، زيادة على أنها ترتبط بجانب النشاط والعمل الجماعي الذي يتعلق بمطالب أو احتجاجات تخص إحدى القضايا الظرفية التي تشغل الرأي العام وطنيا أو دوليا، وبذلك فإن منظمات المجتمع المدني تتحد في تشكيل وقيادة الحركات الاجتماعية.

واكتسى مفهوم المجتمع المدني زخما كبيرا باعتباره عنصرا فاعلا لإقامة وترقية وبقاء الديمقراطية، وذلك على صعيد التنظير من خلال الأبحاث الأكاديمية، كما على مستوى سياسات المانحين الدوليين للمساعدات الديمقراطية التي تؤكد على وجوده وازدهاره، وذلك خصوصا بعد التحولات الاقتصادية والسياسية في منطقة وسط وشرق أوروبا بين 1989- 1991-، فقد استدعي مفهوم المجتمع المدني بداية لفهم وتحليل السياق البولندي وعلى وجه التحديد حركة "التضامن" بخاصة والأوروبي الشرقي بعامة-[3]*، فقبل ذلك تعامل التنظير المرتبط بحالات أمريكا اللاتينية مع المجتمع المدني كمتغير تابع

---

[1] Ibid, pp 12, 13.

[2] Ibid, p 10.

[3] Thomas Carothers, Marina Ottaway, "The Burgeoning World of Civil Society Aid", in Marina Ottaway, Thomas Carothers (Eds), ***Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion*** (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2000), pp 3, 4.

Irene Hahn-Fuhr, Susann Worschech, "Introduction", in Timm Beichelt, et al, ***Civil Society and Democracy Promotion*** (London: Palgrave Macmillan, 2014), p 2.

عزمي بشارة، ***المجتمع المدني: دراسة نقدية*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 6، 2012)، ص ص 43، 44.

* أدرج المفهوم في أجندة البحث العربية أيضا في بداية التسعينيات لتحليل النظم السياسية وكذا دور المجتمع المدني في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، وكان ذلك مع مطلع عام 1992 من خلال الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي"، وقدمت خلالها مجموعة من الأبحاث والدراسات التي نشرها المركز في كتاب، ومن ثمة كانت الخطوة المهمة الأخرى بظهور مشروع بحثي حول "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي" تحت إشراف مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ورئيسه الدكتور "سعد الدين إبراهيم"، والذي صدرت عنه عدد من الدراسات سنة 1995 حول هذه العلاقة تناولت عددا من الحالات العربية، وبين عامي 1995 و1996 صدر مجلدان حررهما "أغسطس ريتشارد نورتون" Augusts Richard Norton بعنوان "المجتمع المدني في الشرق الأوسط" Civil Society in the Middle East وشارك فيهما عدد كبير من الباحثين العرب والأجانب، وتوالت بعد ذلك الدراسات حول مفهوم المجتمع المدني وتحليل واقعه وأدواره في الساحة العربية.

إبراهيم، ***النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها***، مرجع سابق، ص ص 194- 196.

لدور النخب السياسية وعامل عرضي يتدخل في حدوث عملية التحرير، ففي تقدير "غييرمو أودونيل"Guillermo O'Donnell و"فيليب شميتر" Philippe C. Schmitter تأتي العملية التي يطلقان عليها إحياء المجتمع المدني Resurrecting Civil Society وحدوث تعبئة عامة مع بوادر الانفتاح، وانقسامات وحسابات وترتيبات واتفاقات النخب هي العامل الحاسم في حدوثها، ويرى رواد الاتجاه الطوعي Voluntarism أيضا أن التعبئة عملية مرحلية في غالب الانتقالات الناجحة فمن الأفضل أن تقف عند مرحلة الانفتاح لأنها غير محمودة العواقب بالنسبة لعملية الترسيخ، والتي يفضل في نظر "أودونيل" O'Donnell (1989) أن يهدأ فيها الشارع وأن تكون الأحزاب الطرف الرئيسي فيها في مواجهة الحكومة، لكن بعض الأدبيات الأحدث عن ترسيخ الديمقراطية في أمريكا اللاتينية كالتي أسهم بها "لاري دايموند" Larry Diamond و"خوان لينز" Juan J. Linz (1989) و"إليزابيث جيلين" Elizabeth Jelin (1995) قدمت طرحا معاكسا يفترض دورا إيجابيا للمجتمع المدني يتمحور حول إحداث التوازن مع سلطة المؤسسات الرسمية للدولة[1].

ويعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة الظهور نسبيا في الفكر السياسي رغم إرهاصاته في فلسفة "آرسطو" مثلا، حيث يرجع إلى نشأت الدولة القومية وارتبط أساسا بنظريات العقد الاجتماعي، كما أسهم في بلورته فلاسفة أمثال "فريديريك هيجل" Georg Wilhelm Friedrich Hegel و"كارل ماركس" Karl Marx، وقد صاغ نظريته اللبرالية المعاصرة الفرنسي "أليكسيس دي توكفيل" Alexis de Tocqueville من خلال ما كتبه في بدايات القرن التاسع عشر عن الديمقراطية في أمريكا، والذي اعتبر أن وجود مجتمع مدني نشط يشمل جمعيات مستقلة يخلق قوة موازية تحول دون تسلط مؤسسات الدولة، وكذا دون طغيان الأغلبية، بينما نقل "أنطونيو غرامشي" Antonio Gramsci المفهوم إلى القرن العشرين والذي يعد آخر الفلاسفة السياسيين تناولا له ليتوارى من بعده لخمسة عقود، وقدمه في طرح ماركسي مغاير[2] على أنه المجال الذي يتوسط الدولة أو المجتمع السياسي والمجال الاقتصادي، ويتصور أنه تربطه علاقة جدلية معقدة بالدولة وقوى الهيمنة الاقتصادية، حيث يضطلع بدور مزدوج كوكيل للحكومة والقوى المهيمنة على الدولة يستعمل للحفاظ على علاقات القوة القائمة في المجتمع، ومن جهة أخرى

[1] Gideon Baker, ***Civil Society and Democratic Theory: Alternative Voices*** (London: Routledge, 2002), pp 101-105.

[2] علي الدين هلال، "المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية: أي علاقة؟"، في يسرى العزباوي (محررة)، ***التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية*** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015)، ص ص 16- 19.

Anders Uhlin, ***Post-Soviet Civil Society:Democratization in Russia and the Baltic States*** (New York: Routledge, 2006), p 20.

يمثل المجتمع المدني ساحة للإبداع تطور من خلالها القوى المضادة للهيمنة بدائل للأيديولوجيا والممارسات المهيمنة، وتنبثق عنها في ظروف محددة عمليات الإصلاح[1].

وساهمت في بعث مفهوم المجتمع المدني حسب "جون جريجيل" Jean Grugel احتجاجات المجموعات المعارضة للأنظمة والمناهضة للرأسمالية عبر أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة خلال الستينيات، حتى أن هذا المفهوم اقترن بالمسيرات الطلابية والإضرابات العمالية ونضالات الحركة النسوية وغيرها[2]، وفي هذا الصدد يشير "جيديون بايكر" Gideon Baker إلى أن المفهوم قد أخذ مع بروزه في سياق أوروبا الشرقية معنا نقديا كمجال للاستقلالية المدنية بتعبير الفيلسوف والناشط البولندي "ليسزيك نواك" Leszek Nowak (1982)، قبل أن يستعمل المفهوم بمعاني أخرى فبعد 1989 أعطي بشكل أكبر معنا وصفيا ليشير إلى المنظمات الطوعية غير الحكومية، ومقابل استبعاد التعريف النابع من فكرة سياسية معيارية قديمة والذي يمثل الفهم الذاتي للمنظمات ويدور حول فكرة التضامن، فإن مفهوم المجتمع المدني بات أيضا في هذه الفترة سمة لصيقة بالانتفاضات الشعبية والتعبئة من قبل المنظمات التي نشأت في فترة زمنية قصيرة في وسط وشرق أوروبا ونجحت في الإطاحة بالأنظمة القديمة واستبدالها بأنظمة ديمقراطية، وهذا الوصف وإن بدا بسيطا فإن التعريفات من هذا الصنف قد تكون معقدة ومعيارية بعمق، وفيما يتعلق بعملية الانتقال فإن مفهوم المجتمع المدني اعتمد أيضا كأداة تحليلية لعملية إقامة الديمقراطية وترسيخها، ومن الأمثلة ما ورد في مقدمة "أدولف بيبيتش" Adolf Bibič و"جيجي غراتزيانو" Gigi Graziano للمجلد الذي حرراه عن المجتمع المدني والديمقراطية (1994)، حيث اعتبرا أن المجتمع المدني كان له دور حاسم في تحول الأنظمة التسلطية إلى ديمقراطية، وافترضا كذلك أن وجود مجتمع مدني قوي يعد مهما لترسيخ الديمقراطية في الأنظمة ما بعد التسلطية وتعميقها في الديمقراطيات اللبرالية القائمة فعليا، وبهذا تمت صياغة مفهوم المجتمع المدني في قالب أداتي Instrumental ضمن النظرية الديمقراطية اللبرالية من غير قصره على سياق محدد[3]، وفي المقابل هناك من يتحفظ مثل "بيورن بيكمان" Bjôrn Beckman على القدرة التحليلية للمفهوم نظير كونه متشبعا بالجانب الأيديولوجي، فهو يطرح خطر الدمج غير المتعمد للفرضيات المعيارية في التحليل ما لم يتم التعامل معه بحذر شديد[4].

[1] Hagai Katz, "Civil Society Theory: Gramsci", in Helmut K. Anheier, Stefan Toepler, Regina List (Eds), ***International Encyclopedia of Civil Society*** (New York: Springer, 2009), p 408.
[2] Grugel, Op. cit, pp 92, 93.
[3] Baker, Op. cit, pp 90- 96.
[4] Uhlin, Op. cit, p 19.

خامسا: دور الجيش

لا تسعف مراجعة الأدبيات كثيرا الباحث في دور الجيش في عملية الانتقال الديمقراطي الذي يعد من المواضيع التي تم تجاهلها، فبشهادة متخصصين منهم "نانسي بيرميو" Nancy Bermeo و"ألفريد ستيبن" Alfred Stepan ورغم وجود عديد الدول التي مرت بتجربة الانتقال في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تغاضت أدبيات الانتقال بشكل مدهش عن دراسة الجيش، ولم يتغير هذا الوضع من ذلك الوقت بشكل جذري، في المقابل اعترف باحثون مرموقون في هذا المجال على غرار "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski بضرورة إنشاء جيوش ديمقراطية كشرط بالغ الأهمية بالنسبة لعملية ترسيخ الديمقراطية Democratic Consolidation، فقد كتب هذا الباحث أن ***الجيش لا بد أن يوضع في إطار مؤسساتي للسيطرة المدنية على العسكرية إذ يمثل ذلك عنصرا محوريا في الترسيخ الديمقراطي***"، وجادل "روبرت دال" Robert Dahl قبل ذلك قائلا بأنه: "***ما لم تكن القوى العسكرية والشرطية تحت السيطرة الكاملة للموظفين المنتخبين ديمقراطيا، فإن المؤسسات السياسية الديمقراطية لا ينتظر أن تنشأ أو تبقى***"[1].

لقد تطرقت أدبيات الانتقال إلى قضية العلاقات المدنية– العسكرية باعتبارها من محددات عملية ترسيخ الديمقراطية، كما أكد باحثون آخرون من أبرزهم "خوان لينز" Juan J. Linz و"ألفريد ستيبن" Alfred Stepan من خلال تعريفهما للترسيخ الذي يعد الأكثر نضجا واكتمالا كما يصفه "نارسيس سيرا" Narcís Serra، حيث تتوقف عملية الترسيخ بالنسبة لهما من أحد جوانبها على خضوع كل القوى في الدولة في حل نزاعاتها للقوانين والمؤسسات والإجراءات المحددة التي تقرها العملية الديمقراطية، لكن هذا الطرح يبقى عموميا بحيث لم يخض في تحليل التفاصيل التي تشكل وتحدد الإطار الديمقراطي لهذه العلاقات، ومن بين الباحثين الذين انبروا لتعريف عملية الترسيخ يعد "خوليو صامويل فالنزيولا" Julio Samuel Valenzuela من القلائل الذين تطرقوا لفكرة إصلاح المؤسسة العسكرية باعتبارها مقدمة لترسيخ الديمقراطية كما يقول "سيرا" Serra، إذا يرى أنه من المفيد لتجسيد هذه العملية مراجعة اتفاقيات وأحكام كانت مفيدة في مرحلة الانتقال يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على ترسيخ الديمقراطية، ومن ضمن

[1] Zoltan Barany, ***The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas*** (Princeton/ Oxford: Princeton University Press, 2012), p 2.

دال، ترجمة: الجمل، مرجع سابق، ص 136.

العناصر غير المفيدة للديمقراطية النفوذ السياسي للقوات المسلحة وتدخلها لفرض شروط على المؤسسات الديمقراطية المنتخبة[1].

وأكدت الأدبيات في موضوع العلاقات المدنية العسكرية الذي برز كأحد مواضيع علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري بعد الحرب العالمية الثانية على "السيطرة المدنية" Civilian Control كركيزة للحكم الديمقراطي، وتقوم هذه الأخيرة على دعامة القانون والدستور وكذا على توفير الظروف الملائمة لإقامة مؤسسة عسكرية محترفة ومهنية متماسكة تؤدي دورها على أكمل وجه*، ومن الأعمال الرائدة كتاب "صامويل هانتنغتون" Samuel P. Huntington بعنوان "الجندي والدولة" The Soldier and the State (1957)، والذي شدد على احترافية المؤسسة العسكرية Military Professionalism لتحقيق السيطرة المدنية، وذلك من خلال ما اصطلح عليه بالسيطرة الموضوعية Objective Control التي تستند لمستوى عال من احترافية الجيش واعتراف ضباطه بحدود اختصاصهم المهني، وأيضا تبعيتهم الفاعلة للقادة السياسيين المدنيين المخولين باتخاذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن، مع اعتراف القيادة المدنية بكفاءة الجيش وإقرارها باستقلاليته، وبهذا تحتفظ المؤسسة العسكرية بقدر من الاستقلالية وتقل احتمالات تدخلها أيضا في السياسة، أما "موريس جانويتس" Morris Janowitz فيقدم وجهة نظر معاكسة إذ يوصي في كتابه "الجندي المحترف" The professional soldier (1971) بإقحام الجيش في الحياة المدنية، معتبرا أن ذلك يكون الحاجز الأمثل لمنع التدخل العسكري في السياسة في إطار ما يسميه السيطرة الذاتية Subjective Control[2].

---

[1] نارسيس سيرا، ***الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة***، ترجمة: وفيقة مهدي (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 32- 35.

* يفترض أن تشمل عملية المأسسة بإعادة الهيكلة العضوية والوظيفية والأيديولوجية القطاع الأمني ككل، والذي يضم كل القوات المخولة قانونا باستخدام القوة وهي الجيش، والشرطة، والقوات شبه العسكرية، وقوات الدرك، وأجهزة المخابرات، وخفر السواحل، وحرس الحدود، والجمارك...، انظر:

عبد الله عطوي، ***السكان والتنمية البشرية*** (بيروت: منشورات دار النهضة العربية، 2004)، ص 913.

[2] هاني سليمان، ***العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص 19، 20.

أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة"، في حمدي عبد الرحمن (محررا)، ***الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية*** (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 20.

عزمي بشارة، ***الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية*** (الظعاين/ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 29.

جوزيف سويترز، بول سي. فان فينيما، روبرت بيريز، "مقدمة: تعريف المؤسسات العسكرية، لماذا ندرس المؤسسات العسكرية؟"، في جوزيف سويترز، بول سي. فان فينيما، روبرت بيريز (محررين)، ***إدارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق*** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016)، ص ص 14، 15.

وقد ثبت بعد الانتفاضات التي حدثت في بعض بلدان المنطقة العربية مطلع عام 2011 أن دور الجيش قد يكون محددا إما في تغيير النظام الحاكم أو إحباط محاولات ذلك[1]، مع أن دور الجيش قد برز مع انطلاق الموجة الثالثة من خلال الحالة البرتغالية و"حركة القوات المسلحة" التي أطاحت بالنظام في 25 أفريل 1974 لتمهد لعملية الانتقال الديمقراطي[2]، لكن وإلى غاية حدوث هذه الانتفاضات التي لم تكن في حد ذاتها متوقعة من قبل الخبراء والمراقبين، وذلك في تكرار للفشل في التنبؤ بمحطات ثورية أخرى كالثورة الإيرانية 1979 وبسقوط الاتحاد السوفياتي والتحولات التي أعقبته في أوروبا الشرقية، فإن انطباع باحثي السياسة المقارنة في الشرق الأوسط والبلدان العربية ظل راسخا أيضا بأن الجيوش وقياداتها وأجهزة الأمن عموما ستبقى صمام الأمان بالنسبة للأنظمة التسلطية، فقد جادلت إيفا بيلين" Eva Bellin عن هذه الفكرة قائلة: ***إنها الإرادة المخلصة ومقدرة جهاز الدولة القاهر على إطفاء أي أمل ولو ضئيل في انبعاث روح الديمقراطية***"، فقد حجب عن أذهان الباحثين أي تصور مناقض لدور الجيوش في البلدان العربية، وهو ما نتج أساسا عن أن هذه الجيوش لم تتلق اهتماما كبيرا من الأبحاث الأكاديمية وهذا نسبيا بسبب التعتيم وحجب المعلومات من قبل الأنظمة التسلطية[3].

وتغير الوضع بعد 2011 حيث ركز بعض الباحثين جهودهم بدافع من الأحداث في المنطقة العربية على تحليل وفهم دور العسكر وقياداتهم في تحديد مصير الانتفاضات والثورات الشعبية–بمعناها الموسع والمبسط على أنها تمثل تحديا شعبيا عنيفا أو سلميا من أسفل موجها ضد النظام السياسي في الأعلى أو ضد حاكمه أو حكامه–، فقد سعى "زولتان باراني" Zoltan Barany مثلا لتقديم إطار معرفي يسمح بتحديد العوامل المتحكمة في المواقف المختلفة للقيادات العسكرية بين الاستمرار في الولاء للنظام أو دعم الثورة عليه أو الانقسام إلى فصائل بين هذا وذاك أو البقاء على الحياد[4]، ولم ينفرد "زولتان باراني" Zoltan Barany وحده بالعمل على اكتشاف العوامل المحددة لموقف الجيش وبخاصة القيادات العسكرية لاسيما في فترة ما بعد الانتفاضات العربية، فقد بذل باحثون آخرون جهودهم في هذا المسعى ومنهم "وليام

[1] عبد ربه، المرجع السابق، ص 53.

[2] جاك وودیز، ***الجيوش والسياسة***، ترجمة: عبد الحميد عبد الله (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص ص 24، 25.

[3] زولتان باراني، ***كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟***، ترجمة: عبد الرحمان عياش (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2017)، ص ص 14– 17، 23.

لينش، المرجع السابق، ص ص 17، 20.

[4] باراني، المرجع السابق، ص ص 18، 19.

تايلور" William C. Taylor، والذي انتبه بدوره إلى أن ردود الأفعال المتباينة للجيوش كانت محددة لمآلات الانتفاضات العربية في سياق اقتصادي واجتماعي وسياسي متشابه بين الدول التي خبرتها[1].

واستنتج "تايلور" Taylor من تحليله الخاص أن النهج الأمثل لتفسير الاستجابات المتباينة للجيوش العربية يقوم على الجمع بين معرفة القيود Restraints التي تواجه والمصالح Interests التي تحظى بها هذه الجيوش، فإذا قلت القيود وكانت المصالح عالية لدعم الجماهير اصطف الجيش مع قوى الشارع كما في تونس، أما في الحالات التي واجه فيها الجيش درجة عالية من القيود مع مصالح قليلة لدعم الاحتجاجات فقد دعم النظام مثلما وقع في سوريا والبحرين، بينما حينما ضعفت القيود ومعها المصالح والمثال الذي يقدمه الباحث لهذه الحالة هو مصر أظهر الجيش دعمه على مضض للمحتجين، وفي وجود قيود ومصالح عالية ظهر انقسام بين الجيش في دعمه للنظام في ليبيا واليمن، وبهذا فالنموذج الذي يقترحه الباحث يفترض أن الجيش فاعل عقلاني يعمل على صياغة قراراته من خلال التقييم المستمر للمصالح والقيود[2].

وتوصل "زولتان باراني" Zoltan Barany من جهته إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في القرارات العسكرية عبر اعتماده لمنهجية "تتبع العمليات" Process-Tracing Method، وعنى بها سرد الحالات التي يدرسها بتفصيل لتوضيح كيفية صياغة القرارات، وألحقه بمقارنة مبنية على التساؤل الرئيسي المتعلق بكيفية استجابة الجيوش ومحددات القرار العسكري، والتي يحصرها في أربع نطاقات تمثل مصادر المعلومات للقيادة العسكرية، وهي الجيش والدولة والمجتمع والبيئة الخارجية –الدولية–، وضمن هذه المجالات يحدد مجموعة من العوامل التي يرتبها بشكل هرمي من الأكثر تأثيرا، فأهمها نطاق الجيش الذي يتعلق بالصفات والخصائص والتفاصيل الخاصة به، ويخص ثاني نطاق الدولة وعلاقتها بالقوات المسلحة وطبيعة نظامها الحاكم وتاريخه وأوامر الساسة للجيش خلال الثورة، وما يهم في نطاق المجتمع الثالث هو خاصة علاقة المجتمع بالقوات المسلحة وأيضا الخصائص العامة للمتظاهرين أو الثوار، وأخيرا يأتي رابع النطاقات من حيث التأثير على قرار الجيش والمتمثل في الوضع الدولي الذي ينطوي على عوامل كالتهديد بالتدخل الخارجي أو بقطع المساعدات الخارجية ومنها العسكرية، وهذه المجالات متداخلة وتتبادل التأثير، وضمن كل مجال يشير الباحث إلى وجود مجموعة من العوامل المحددة والتي يرتبها أيضا تدرجا من الأكثر أهمية، فبالنسبة للعوامل العسكرية يأتي على رأسها التماسك الداخلي للقوات

[1] William C. Taylor, ***Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria*** (New York: Palgrave Macmillan, 2014), p 2.
[2] Ibid, pp 3, 46.

المسلحة كأهم سمة تمكن من التنبؤ باستجابة هذه القوات لانتفاضة أو ثورة، فتماسك الجيش يساهم في توحيد صفه وموقفه وأن لا يتأثر بالانشقاقات، وتقف درجة التماسك على مجموعة من المقاييس كالتباينات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية بين الضباط والمجندين[1].

وعدد "زولتان باراني" Zoltan Barany عوامل عسكرية أخرى منها تركيبة الجيش ما بين الاعتماد على الطوعية والاحتراف أو التجنيد الإجباري حيث يستعمل عبارة "الجنود المحترفون مقابل المجندين إلزاميا"، وكذا رؤية قادة الجيش لشرعية النظام، ويأتي بعد ذلك على ذكر العوامل الخاصة بالمجالات الأخرى تباعا، فبالنسبة لمجال الدولة يشير إلى معاملة النظام للجيش على أنه العامل الأبرز الذي يتحدد أيضا بمتغيرات من بينها العناية بالجيش والاهتمام بالوضع المادي وبرفاهية أفراده، وفي العوامل المجتمعية يذكر أولا حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات حيث يؤدي الحجم الكبير بالضرورة لاستنجاد النظام بالجيش بينما تكوينها من حيث الشرائح الاجتماعية التي تضمها وطبيعتها بين السلمية والعنف تؤثر على قرار الجيش بين قمعها ودعمها، وفي المجال الخارجي يعتبر أن العامل الأهم هو احتمال التدخل الخارجي والذي يثير سؤالين حول إمكانية التدخل والطرف الذي يتوقع أن تميل له القوى الخارجية، وارتأى "باراني" Barany أخيرا أن الباحث في مسألة القرار العسكري إزاء الانتفاضة أو الثورة اختصارا للمجهود والوقت الثمين، ولاسيما في هكذا موضوع يحتمل الاستعجال أن يقصر تركيزه على ستة متغيرات، والتي تبين من دراسته لعشرات النماذج الثورية أنها الأكثر أهمية وهي بالترتيب: 1- التماسك الداخلي للقوات المسلحة، 2- الجنود المحترفون في مقابل المجندين إلزاميا، 3- معاملة النظام للجيش، 4- رؤية قادة الجيش لشرعية النظام، 5- حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات، 6- احتمالات التدخل الأجنبي[2].

وقد عمد الباحث إلى إبراز هذه العوامل في تفسير قرارات الجيوش تجاه الانتفاضات العربية بعد 2011 التي احتلت فصلا من كتابه، فبالنسبة لتونس مثلا شخص أسباب موقف الجيش في عوامل عسكرية وأخرى متعلقة بالدولة، على رأسها معاملة النظام للجيش عبر العمل على إضعافه وتحييده سياسيا خلال عقود من حكم "الحبيب بورقيبة" ثم "زين العابدين بن علي"، حيث حرص الأخير على إبقاء الجيش صغيرا من حيث التعداد (قرابة 30000 فردا) وقليل الموارد المالية (ميزانية مشتريات هي الأدنى بين الجيوش العربية تبلغ 70 مليون دولار سنويا)، مقابل العمل على تكريس الدولة البوليسية عبر توسيع الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية (49 ألف عنصر إضافة إلى 30 ألف مخبر للشرطة) وخاصة عمودها

[1] باراني، المرجع السابق، ص ص 52- 59.

[2] نفس المرجع، ص ص 59- 75.

الفقري القوات المسماة الحرس الوطني (12 ألف عنصرا) المدربة تدريبا عاليا مع خصها بمزايا كبيرة، فقد رصدت لها زيادة فقط تفوق ميزانية الجيش بأكثر من 50 بالمئة، وعلى هذا لم يكن للجيش أي مصلحة في الحفاظ على النظام، فضلا عن ذلك تمتع الجيش التونسي بتجانس نسبي نظير التجنيد من جميع أنحاء البلاد الذي حال دون أي انقسامات، حيث يعتبر الجيش التونسي مؤسسة وطنية وبابتعاده عن السياسة فهو من أكثر الجيوش العربية احترافية وكلها عوامل جعلته يحظى بصورة إيجابية لدى الشعب التونسي، كما يضيف عاملا خارجيا عرضيا يتمثل في تلقي بعض ضباط الجيش للتدريب في الولايات المتحدة واحتكاكهم مع بعض نظرائهم الغربيين في إطار التعاون العسكري، وكل تلك العوامل تفسر حسب الباحث رفض "رشيد عمار" قائد أركان الجيش الانصياع لأوامر الرئيس "بن علي بقمع" المحتجين بعد فشل قوات الأمن في احتوائهم بل وجعل جنوده بعد نشرهم في الشارع درعا بشريا بين قوات الأمن والمتظاهرين[1].

وتستحق الفواعل المذكورة أن تحظى بمزيد من عناية الباحثين في مجال الانتقالات الديمقراطية للاستدلال على أهمية أدوارها، وكذا تحليل العوامل التي تتحكم في مواقفها واتجاهاتها، وإمكانات وعراقيل فعاليتها في دعم إقامة الديمقراطية أو وقوفها ضدها وإعاقتها.

المبحث الثاني: النخب السياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر

تعد النخب السياسية وتفاعلاتها من أهم العوامل التي أكدت عليها جهود التنظير في تفسير الانتقالات الديمقراطية، والتي تقوم بدور عقلاني في هذه العملية يستند للخيارات الإستراتيجية، إذ يعتمد على الحسابات المتعلقة بتوازنات القوة وبالمكاسب والخسائر من قبل أطرافها واتجاهاتها المختلفة في الحكم والمعارضة، وذلك بين بدائل المحافظة على النظام التسلطي القائم، أو إجراء تغييرات في إطار النظام، أو إرساء ديمقراطية بطريق سلمي على أساس التفاوض والاتفاق، أو انتهاج العمل الجذري الراديكالي لإسقاط النظام وإقامة بديل قد يكون ديمقراطيا، ويستند الاتجاه الذي يؤكد على أن عملية الانتقال الديمقراطي تنجز من خلال تفاعلات النخب السياسية لا إلى افتراضاته النظرية وقوة تبريراته من الناحية المنطقية فحسب، وإنما إلى الدلائل من التجارب الواقعية المتعددة للانتقالات عبر العالم.

ويؤكد الباحثون أن مسار الديمقراطية يتحدد غالبا على أساس الفاعلين الأساسيين وبحسب اتجاهاتهم وقوتهم النسبية، ورغم أن متغيرات عديدة قد تتدخل في إتاحة الفرص أو فرض القيود عليهم، ومن ضمنها

[1] نفس المرجع، ص ص 231- 235.

طبيعة النظام التسلطي ومدى تماسكه، وكذا الجانب الاقتصادي وخاصة الأزمات وتأثيرها على النظام والمجتمع، وحجم التعبئة الشعبية في الشارع وموقف منظمات المجتمع المدني من النظام وحتى المنظمات الدينية كالكنيسة أحيانا، ومدى دعم المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن للنظام، ومواقف القوى الدولية وبخاصة الولايات المتحدة، والإرث الاستعماري والتاريخ السياسي للدولة، إضافة إلى التأثر بنجاح الانتقال في دول مجاورة، فقد كان القاسم المشترك بين الخبرات المتباينة للبلدان بروز قوى وقيادات سياسية ساهمت جوهريا في إرساء النظام الديمقراطي[1].

المطلب الأول: انقسامات وصراعات النخب السياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر

إذا كانت النخب السياسية الفاعل الرئيس في عملية الانتقال إلى الديمقراطية بما أن دورها محدد في عملية صياغة التسويات والاتفاقيات، والتي ينبني عليها الحكم الجديد وتشيد على أساسها المؤسسات وترسم القواعد والإجراءات، فإنها قد تتدخل سلبا وإيجابا وفقا لمواقفها المتأثرة بخلفياتها الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية، وأيضا باتجاهاتها السياسية وبمصالحها وارتباطاتها الداخلية والخارجية، والآليات القائمة لإدارة التنافس والصراع بينها، ومن هذا المنطلق يخصص هذا المطلب لاستيضاح هذه الجزئيات التي تعد من المتغيرات المفسرة للمواقف والتوجهات النخبوية المتباينة تجاه الديمقراطية في الحالة الجزائرية.

ويستدعي تحليل هيكلة النخبة السياسية في الجزائر الرجوع إلى الظروف التاريخية لتشكلها والتطورات التي عرفتها لاسيما منذ ثورة التحرير وفترة الاستقلال، ويرى "مصطفى حداب" أهمية العمل باقتراح "بيير بورديو" Pierre Bourdieu و"جون كلود باسرون" Jean-Claude Passeron بالتمييز بين الفترات التكوينية أو البنيوية التي تحدث فيها مواءمة بين مكونات النظام والمعني هنا النخبة والفترات الحرجة التي يختل فيها التوازن[2].

أولا: الانقسام الرئيسي والصراع التاريخي بين السياسي والعسكري

يشير "رياض الصيداوي" إلى عامل تاريخي محوري أثر في تركيبة النخب السياسية والحاكمة وتفاعلاتها في الجزائر، والمتمثل في الصراع والانقسام بين الجناحين السياسي والعسكري الذي عرفته "جبهة التحرير الوطني" التي قادت ثورة التحرير واحتكرت المشهد السياسي إلى بداية التسعينيات، ومر التنافس على الزعامة بمراحل من اندلاع الثورة التي مثلت في حد ذاتها ترجيحا لخيار العمل العسكري

[1] ماضي، في مالكي، وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

[2] مصطفى حداب، "بنية النخب في الجزائر"، ترجمة: جمال الدين باتسي، في زايد، عروس، مرجع سابق، ص 21.

وإعطائه الأولوية على النضال السياسي من طرف "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" (تأسست في 23 مارس 1954 وارتبطت بالمنظمة الخاصة l'Organisation Spéciale شبه العسكرية التي أسسها مناضلون في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" في الفترة 1948- 1949) ومجموعة اللجان المنبثقة عنها، وفي مقدمتها مجموعة 22 (جوان 1954) التي أسست "جبهة التحرير الوطني" وقوتها العسكرية "جيش التحرير الوطني"، والتي فجرت الثورة كأولوية مستعجلة تستدعي تأجيل التفكير في بلورة تنظيم محكم وتتجاوز الصراع السياسي في "حركة انتصار الحريات" وتوحد نضال الشعب الجزائري، وهناك من يرى أن الصراع بين الجناحين السياسي والعسكري لجبهة التحرير ارتبط بمعطيات سابقة على الثورة حيث أكن دعاة الكفاح المسلح العداوة للسياسيين عموما بسبب عجزهم عن تحقيق أي مكاسب نظير تنافسهم على مقاعد المجالس في الانتخابات التي تشرف عليها الإدارة الاستعمارية، وتزايد العداء بعد تخلي سياسيي حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن أعضاء "المنظمة الخاصة" بعد اكتشافها عام 1950[1].

ومثل مؤتمر "الصومام" في 20 أوت 1956 والمنعقد بغاية هيكلة العمل الثوري محطة أخرى برز فيها هذا الصراع، وانتهى بمنح الأولوية للعمل السياسي الداخلي بسعي من "عبان رمضان" وحلفائه من السياسيين المدنيين الملتحقين بالثورة أمثال "بن يوسف بن خدة" و"سعد دحلب"، واللذين دخلا معه عضوية "لجنة التنسيق والتنفيذ" (C.C.E) الجهاز التنفيذي المشكل لقيادة الثورة وإدارتها من كافة النواحي العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية، وضم أيضا رجلين عسكريين سياسيين من مؤسسي "جبهة التحرير" هما "العربي بن مهيدي" و"كريم بلقاسم"، كما أسفر المؤتمر عن تشكيل جهاز سياسي بمثابة البرلمان أو اللجنة المركزية للجبهة تحت اسم "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" (C.N.R.A) ضم شخصيات سياسية وعسكرية أيضا، ولم يرضي ذلك العسكريين ولا سياسيي الخارج الذين حيدوا من الصراع بعد حادثة تحويل فرنسا لوجهة الطائرة المقلة للبعثة الخارجية لجبهة التحرير في 22 أكتوبر 1956*، فيما سعى

---

[1] رابح لونيسي، "الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري"، ***إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية***، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية- وهران، العددان 25، 26 (جويلية- ديسمبر 2004)، ص 29.
رياض الصيداوي، ***نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر*** (قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط3، 2019)، ص ص 155- 167.

* أرغمت طائرة حربية فرنسية الطائرة المقلة للوفد الذي يضم كلا من "أحمد بن بلة" و"محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد" و"محمد بوضياف" و"مصطفى الأشرف" من المغرب إلى تونس على النزول في الجزائر لتلقي القبض عليهم، حيث كانوا في مهمة إطلاع التونسيين والمغاربة على نتائج مفاوضات جبهة التحرير مع الحكومة الفرنسية، ارجع إلى:
أحمد بن بلة، في برنامج "شاهد على العصر"، الجزيرة، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2016/9/11/%D8%A8%D9%86-%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84%D9%87-

العسكريون إلى قلب الطاولة على السياسيين حيث استغل كل من "كريم بلقاسم" و"عبد الحفيظ بوالصوف" و"لخضر بن طوبال" –المعروفين بالباءات الثلاث– استشهاد "العربي بن مهيدي" للدعوة إلى عقد مؤتمر وطني لتعويض الأخير في "لجنة التنسيق والتنفيذ"، وبانعقاد المؤتمر الثاني للجبهة في أوت 1957 في القاهرة استرجع العسكريون الأفضلية بتعديل عضوية كل من اللجنة والمجلس مقابل عزل "عبان رمضان"، ولم يكتفي العسكريون بانتصارهم السياسي في المؤتمر بل قرروا تصفية "عبان" جسديا أيضا باستدراجه إلى كمين واغتياله في "مراكش" في 27 ديسمبر 1957، وأشيع بعد ذلك من خلال صحيفة "المجاهد" الناطقة باسم الجبهة أنه استشهد، ومنذ هذه الحادثة تكرس هذا الأسلوب القائم على السرية والتآمر في الخفاء في جبهة التحرير والدولة حتى بعد الاستقلال[1].

ويضاف إلى الصراع بين الجناح السياسي والعسكري وبين مناضلي الداخل والخارج في إطار جبهة التحرير صراع آخر يشير إليه الباحثون، والذي دار بين "الجبهة" وأنصار "مصالي الحاج" (المصاليين) زعيم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، والذين اتخذوا في ديسمبر 1954 تسمية جديدة هي "الحركة الوطنية الجزائرية"، وقد أخذ هذا الصراع طابعا دمويا مخلفا عشرات آلاف القتلى إلى غاية الاستقلال حتى أن "محمد حربي" وصفه بالحرب داخل الحرب، وكان قد اندلع قبل حرب التحرير مع أزمة حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وصراع لجنته المركزية مع زعيمه "مصالي الحاج" بسبب انحياز "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" للجنة المركزية رغم أنها كانت تدعو لإصلاح ذات البين داخل الحزب، وهذا الصراع المتعدد الأصعدة والأطراف كان له تأثيراته الوخيمة على الدولة الجزائرية المستقلة حسب تقييم "رابح لونيسي" بإبعاد ومقتل كثير من الكفاءات السياسية التي ناضلت مع "مصالي" في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إضافة إلى تصفية البعض من قادة الثورة الأوائل وإبعاد العديد منهم بعد الاستقلال بسبب معارضتهم لتحالف بن بلة–بومدين، ما كان من أسباب الفشل في بناء جزائر قوية ومزدهرة بعد الاستقلال[2].

%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%81%D9%87-%D9%85%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AC6

[1] الصيداوي، المرجع السابق، ص ص 171– 181.

لونيسي، المرجع السابق، ص 28.

[2] نفس المرجع، ص ص 33، 34.

إبراهيم لونيسي، ***الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954– 1962*** (الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص 9– 13.

الصيداوي، المرجع السابق، ص 170.

وقد عاد الصراع مجددا وبشكل بارز ليطغى على الساحة السياسية في الجزائر مباشرة مع إعلان الاستقلال، حيث كان الحسم من جانب جيش الحدود بقيادة "هواري بومدين" الذي ترأس "هيئة الأركان العامة" وحليفه السياسي "أحمد بن بلة" في ما سمي "جماعة تلمسان"، التي وقف في صفها أيضا "محمد خيضر" و"رابح بيطاط"، وحالفها ظرفيا "فرحات عباس" و"أحمد فرنسيس" سعيا وراء طموحات سياسية شخصية، وكانت مدعومة من قبل مصر، وذلك في صراعها في ما عرف بأزمة صيف 1962 مع "الحكومة المؤقتة" (تأسست "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" في 19 سبتمبر 1958 لتحل محل "لجنة التنسيق والتنفيذ") التي ترأسها "بن يوسف بن خدة" الذي خلف "فرحات عباس" في أوت 1961، وآزرتها "جماعة تيزي وزو" التي ضمت "حسين آيت أحمد" و"كريم بلقاسم" وتحالف معها "محمد بوضياف"، كما أيدتها الولايات الثانية والثالثة والرابعة و"فيدرالية جبهة التحرير" في فرنسا، ولقيت دعما من تونس وتشجيعا ضمنيا حتى من فرنسا لاعتدال خطابها، حيث ظهر الصراع إلى العلن في مؤتمر طرابلس بين 27 ماي و4 جوان 1962، ولم يلتزم الجيش بقرار الحكومة المؤقتة من تونس في 28 جوان بحل هيئة الأركان ووقف وراء قائده "بومدين"، ومع الاستقلال دخلت الحكومة المؤقتة إلى العاصمة في 3 جويلية ليزحف عليها جيش الحدود في 4 أوت ويحتلها بعد قتال سقط فيه بضعة آلاف، وبذلك حقق الجيش ومن خلاله "بومدين" مستفيدا من عصبيته العسكرية التي كان وراء غرسها انتصارا على السياسيين، فقد ظفر العسكر بخمس وزارات في أول حكومة للجزائر المستقلة أهمها وزارة الدفاع لبومدين والداخلية التي حصل عليها "أحمد مدغري"، وعمد "بومدين" لتوحيد القوة العسكرية تحت اسم "الجيش الشعبي الوطني"، ومن ثمة سعى للسيطرة على الحزب وأجهزة الدولة بإزاحة كل منافسيه من السياسيين، فدعم "بن بلة" لإزاحة "محمد خيضر" الذي عهد له بالأمانة العامة لحزب جبهة التحرير وحاول إحكام قبضته عليه، كما تم ردع كل من حاول الانشقاق عن جبهة التحرير على غرار "بوضياف" الذي أسس "حزب الثورة الاشتراكية" فتم اعتقاله، كما قام "آيت أحمد" بتأسيس "جبهة القوى الاشتراكية" وثار في منطقة القبائل في 29 سبتمبر 1963 فاعتقل هو الآخر، وانشق العقيد "محمد شعباني"* في الصحراء فاعتقل وحوكم وأعدم[1].

* تحالف العقيد "محمد شعباني" بصفته قائدا للولاية السادسة (الصحراء) مع العقيد "هواري بومدين" قائد أركان جيش التحرير الوطني، لكنه ما لبث أن اختلف معه بشأن تنظيم الجيش، وتحديدا بشأن الإبقاء على تقسيم الولايات خلال الثورة وسلطتها بدلا من النواحي العسكرية التي تخضع لقيادة مركزية، وأيضا وبخاصة حول تكليف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بمسؤوليات حساسة في الجيش حيث كان "بومدين" يرى أن بناء جيش حديث يحتاج إلى كفاءات مدربة تدريبا محترفا وهؤلاء الضباط هم من يحققون هذا الشرط، بينما وجه "شعباني" في مؤتمر "جبهة التحرير الوطني" سنة 1964 نقدا لاذعا ومبطنا لبومدين بمطالبته بتنحية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من المناصب المهمة في المؤسسة العسكرية، وقصر دورهم على المهام التقنية فقط، وكان رد بومدين بأن الاستعانة بجزائريين في تأطير الجيش أفضل من الاستعانة بالأجانب وإطلاعهم على الأسرار العسكرية، واحتدم الخلاف برفض "شعباني" الالتحاق بمنصبه في وزارة الدفاع كنائب لقائد الأركان، وهو الذي كان مرشحا لمنصب قائد الأركان

وبدا أن تحالف "هواري بومدين" مع "أحمد بن بلة" ارتبط بغاية ظرفية حيث استقوى كل طرف بالآخر لضرب وإزاحة خصومه السياسيين (على رأسهم الباءات الثلاث ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد)، فإذا كان تحت إمرة بومدين جيش الحدود القوي فإن "بن بلة" الذي اتصل به "عبد العزيز بوتفليقة" في سجنه بفرنسا بعد رفض "محمد بوضياف" لعرض "بومدين" –تشكيل مكتب سياسي يستلم حكم الجزائر بعد استفتاء تقرير المصير في جويلية 1962– كان يملك الشرعية التاريخية بصفته آخر قادة "المنظمة الخاصة" –بعد محمد بلوزداد وحسين آيت أحمد"–، وأحد الزعماء الخمسة للثورة الذين اعتقلتهم فرنسا في حادثة اختطاف الطائرة، والذي كان يحظى بدعم داخلي وخارجي أيضا لاسيما من الرئيس المصري "جمال عبد الناصر"، وقد منح وهو سجين في فرنسا منصب نائب رئيس الحكومة المؤقتة[2]، وما لبث أن ظهر الخلاف بين الرجلين خاصة مع توجس "بن بلة" من تغلغل العسكر وجناح "وجدة" تحديدا في مؤسسات الدولة، ونزع إلى تركيز عدة سلطات في يده حيث جمع رئاسة الجمهورية مع رئاسة الحكومة، كما تولى منصب الأمين العام للحزب ووزارة الداخلية بعد دفعه "أحمد مدغري" المحسوب على "بومدين" للاستقالة، وأيضا وزارة المالية ووزارة الإعلام، فضلا عن اتخاذه صفة القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووجد بومدين في تجاوز "بن بلة" له وعدم مشاورته حتى في القضايا العسكرية ومساعيه لتحجيم دوره في أكثر من موقف ومناسبة الفرصة لكشف نيته الحقيقية وتطلعه للسيطرة على الحكم من منطلق قناعته بضرورة أن تتجسد السلطة في الجيش الذي يرجع له الفضل في وجود الدولة، وبادر "هواري بومدين" للإطاحة بغريمه "أحمد بن بلة" الذي كان ينوي القيام بالأمر ذاته ليلة انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي الذي كان مقررا في 22 جوان 1965 حسب شهادة "العربي زبيري" قائد الأركان حينذاك، فكان الانقلاب الذي وصفه مهندسوه بالتصحيح الثوري باعتقال "بن بلة" في محل إقامته في الساعات الأولى من يوم 19 جوان* وانتقلت السلطة إلى يد العسكر، والتي تم تركيزها ظاهريا في "مجلس الثورة" الذي ضم 25 عضوا

بدعم من "خيضر" الذي فقده كسند له بعد خلافه مع "بن بلة" ومغادرته للبلد وانضمامه للمعارضة، وبعد أن حاول "بن بلة" إقناع شعباني بالعدول عن تمرده ورفضه لترك قيادة الناحية العسكرية الرابعة والالتحاق بمنصبه في وزارة الدفاع أمر "بومدين" بتوقيفه واعتقاله، وحصل ذلك في 7 جويلية 1964 واقتيد إلى السجن في وهران وتم التحقيق معه لشهرين وإعداد ملف محاكمته إلى غاية 2 سبتمبر من نفس السنة من طرف أحد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وهو "محمد تواتي"، وشكلت هيئة قضائية للمحاكمة العسكرية التي عين "بن بلة" رئيسها "محمود زرطال" واقترح "بومدين" تشكيلتها التي ضمت "الشاذلي بن جديد"، لينطق القاضي بحكم الإعدام على "شعباني" الذي تمسك بمواقفه خلال المحاكمة التي استغرقت خمس عشرة ساعة، ونفذ الحكم في فجر اليوم الموالي من قبل النقيب "عبد الحميد لطرش" رميا بالرصاص، هذه التفاصيل تمت روايتها في:
الطاهر زبيري، ***نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري*** (القبة–الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011)، ص 52– 61، 69.

[1] الصيداوي، المرجع السابق، ص ص 185– 190.

[2] نفس المرجع، ص ص 185، 186.
زبيري، المرجع السابق، ص ص 12– 14، 21– 23، 72، 73.

* خطط "بومدبن" للانقلاب على حكم "بن بلة" مع كل من "بوتفليقة" و"مدغري" و"قايد أحمد" و"شريف بلقاسم" –وكلهم من جماعة وجدة– و"زبيري"، وانضم إليهم "سعيد عبيد" قائد الناحية العسكرية الأولى بالبليدة والعقيد عباس (أحمد بوجنان) و"محمد الصالح يحياوي"، وتعاون معهم "الطيبي

منهم 12 عقيدا من الجيش وذلك على حساب الحزب الذي أفرغ من مناضليه التاريخيين ولم يعد له دور من غير الدعاية وتعبئة الدعم، وفي الواقع هيمن بومدين على كل مؤسسات الدولة[1].

وتتكشف المعطيات السابقة عن بعض الاستنتاجات الأولية عن النخب السياسية في الجزائر من حيث خصائصها البنائية وطبيعة تفاعلاتها، فناهيك عن الانقسام والصراع الثنائي السياسي–العسكري على السلطة، ظهر من أزمة صيف 1962 أن الإصطفافات والتحالفات بينها لم تقترن بالأيديولوجيا فقد تحالف اللبراليان "فرحات عباس" و"محمد خيضر" مع الاشتراكيين "بن بلة" و"بومدين"، وارتبطت بالمصالح الشخصية التي كانت ظرفية في الغالب حيث جمعت "بوضياف" مع "كريم بلقاسم" مع أنهما كانا على خلاف، بل أيضا إن العسكر اعتمدوا على حلفاء من السياسيين والعكس كذلك، فمتلازمة الصراع التي يعانيها وسط النخبة السياسية تتعدى الانقسام السياسي– العسكري أحيانا لترتبط بزمر وجماعات (des clans)، وهي ظاهرة غير صحية بالنظر لطبيعة الصراع الصفري القائم على التخلص من الخصوم بكل الطرق من سجنهم ووضعهم في إقامة جبرية أو نفيهم، إلى الأكثر عنفا عبر التصفية الجسدية والاغتيال واستصدار أحكام الإعدام في محاكم عرفية، وكل ذلك في ظل نزعة الهيمنة والانفراد بالحكم التي حاول مفجرو ثورة التحرير وأدها باعتمادهم لمبدأ القيادة الجماعية تفاديا في تقدير البعض لما خبرته الحركة الوطنية من صراعات (اختيار ستة أشخاص من مجموعة 22 للتخطيط والتحضير لتفجير الثورة هم محمد بوضياف–الذي تم انتخابه منسقا وطنيا–، ومصطفى بن بولعيد، ورابح بيطاط، وديدوش مراد، والعربي بن مهيدي، وكريم بلقاسم)، لكنها ما لبثت أن عادت بقوة مع الباءات الثلاث ومن خلال مؤتمر الصومام[2].

وتمثل عدة أحداث سياسية تاريخية تعد محطات حاسمة في مسار التطور والتغيير الذي عرفه النظام السياسي الجزائري شواهد على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، وعلى المكانة التي طالما حظي بها الجيش ونخبه ودورها المحوري في النظام، فمن مؤتمر الصومام إلى أزمة صيف 1962 وكذا انقلاب جوان 1965، إضافة إلى الزخم الذي أعطاه إطلاق النار من قبل الجيش الذي استدعي لحفظ النظام

العربي" مدير الأمن الوطني الذي كان بيته مقر اجتماع للجماعة، وأيضا "أحمد دراية" مسؤول وحدات الأمن الوطني، ودخل في صفهم قائد الناحية العسكرية الثانية بوهران "الشاذلي بن جديد"، وقائد الناحية العسكرية الثالثة ببشار "صالح السوفي"، ووافقهم على فعلهم بعض السياسيين كالوزيرين وعضوي المكتب السياسي لجبهة التحرير "أحمد محساس" و"بشير بومعزة"، ارجع إلى:

زبيري، المرجع السابق، ص ص 109– 128.

[1] الصيداوي، المرجع السابق، ص ص 191– 194.

زبيري، المرجع السابق، ص ص 98– 128.

[2] الصيداوي، المرجع السابق، ص 188.

إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 6، 7، 13– 22.

على المتظاهرين في أحداث أكتوبر 1988، وخلف المئات من الضحايا والجرحى في أول حادثة يستعمل فيها الجيش السلاح ضد مواطنيه العزل، وقبل ذلك فرض الجيش لأعلى ضباطه رتبة العقيد "الشاذلي بن جديد" لخلافة "هواري بومدين" في رئاسة الجمهورية بعد وفاته في 1978، وأيضا التدخل العسكري في 1992 لوقف المسار الانتخابي بعدم إجراء الدور الثاني وإلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي أجريت في 26 ديسمبر 1991*، والذي قطع بذلك مشروع الانتقال إلى الديمقراطية الذي أطلقه النظام، ولو أنه مثل توجها شكليا وتكتيكا دفاعيا كما يرجح "وليام كوانت" William B. Quandt لم ينشأ عن ديناميكية حقيقية للتغيير نابعة من انقسامات وتجاذبات النخب في وجود معارضة ديمقراطية، كان الجيش فاعلا سياسيا رئيسيا وقام بدور محدد في مجريات كل هذه الأحداث، وأبعد من ذلك قدر كثير من المحللين والباحثين أن القرار السياسي النهائي كان منذ الاستقلال بيد العسكر لاسيما في اختيار الرئيس – من بن بلة إلى بوتفليقة– فيما مثلت الانتخابات مجرد إجراء يعطي الشرعية لخيار الجيش الذي يشبهه "الهواري عدي" بالحزب السياسي المهيمن على شاكلة الحزب الشيوعي في النظام السوفياتي، وبينما يبقى الجيش مصدر السلطة وفق قاعدة غير مكتوبة فإنه يفوض ممارسة الحكم للنخب المدنية في ازدواجية للسلطة ظاهرة وباطنة، وعلى هذا لم تنطبق مواصفات النظام العسكري ولا الدكتاتورية العسكرية على الشاكلة التي وجدت في أمريكا اللاتينية سابقا على النظام الجزائري حسب "عدي" دائما[1].

ويمكن إصدار حكم مستند إلى ما تقدم بأن الخلفية المهنية العسكرية مثلت دوما قيمة جوهرية ومنفذا سالكا لدخول وسط النخبة السياسية في جزائر ما بعد الاستقلال، وقد كان التدخل العسكري في المجال السياسي في مرحلة الأحادية علنيا ومقننا حتى، وذلك بمقتضى دستور 1963 الذي نص في مادته الثامنة على أن الجيش وطني وشعبي يسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد

* فاز حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الانتخابات المحلية التي تعد أول انتخابات تعددية أجريت في تاريخ الجزائر المستقلة في 12 جوان 1990، حيث حقق الفوز ب853 مجلسا شعبيا بلديا من أصل 1541 مجلسا بنسبة 55.35% من المجالس، كما أحرز الفوز ب32 مجلسا شعبيا ولائيا من أصل 48 بنسبة 66.66%، وفي الدور الأول من الانتخابات التشريعية الذي شارك فيه 49 حزبا سياسيا من أصل 58 حزبا معتمدا بالإضافة إلى العديد من القوائم الحرة انتصرت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بحصولها على 188 مقعدا برلمانيا من بين 232 مقعدا تم حسم التنافس عليها في هذا الدور، فيما بقي 198 مقعدا من العدد الكلي للمقاعد البرلمانية المقدر ب430 مقعدا ليتم التنافس عليها في الدور الثاني الذي كان مقررا أن يجرى في ظرف ثلاثة أسابيع، انظر:

منصور لخضاري، "الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1988– 1992)"، ***المستقبل العربي***، السنة 40، العدد 465 (نوفمبر 2017)، ص ص 80، 81.

[1] Quandt, ***Op. cit,*** pp 55- 57, 61.

لخضاري، المرجع السابق، ص 71.

مسلم بابا عربي، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر". ***مجلة علوم إنسانية الإلكترونية***، العدد 35 (خريف 2007)، نسخة على موقع منتديات ستارتايمز:

https://www.startimes.com/f.aspx?t=20749490

في نطاق الحزب، كما ورد في ميثاق 1976 في الفصل السادس المادة 82 أنه أداة الثورة في التغيير الاجتماعي مكلفة بالمساهمة في تنمية البلاد وتوطيد الاشتراكية، ففي هذه المرحلة كان هناك ما يصفه "منصور لخضاري" بالاندماج العضوي بين حزب "جبهة التحرير الوطني" و"الجيش الوطني الشعبي" الذي كان ممثلا في مختلف هياكل الحزب ومستوياته التنظيمية، ويشار أيضا إلى أن الكثيرين خلعوا البزة العسكرية ليشغلوا مناصب المسؤولية السياسية كوزراء وسفراء وولاة، وبعد أحداث أكتوبر 1988 الفارقة في التاريخ السياسي الجزائري وإقرار دستور التعددية في 1989 أعلن الجيش حياده السياسي وانسحب طوعيا من اللجنة المركزية لحزب "جبهة التحرير الوطني"، لكنه سرعان ما عاد ليخرق الحياد ويتدخل في تحديد المسار السياسي للبلد بداية من جوان 1991، فبعد الإضراب الذي دعت إليه "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" احتجاجا على قانون تقسيم الدوائر الانتخابية الذي قدمته الحكومة وتحول إلى عصيان مدني فرضت معه حالة الحصار كما تسبب في إقالة الحكومة وتأجيل موعد الانتخابات التشريعية، قام الجيش بإطلاق الرصاص لثاني مرة منذ الاستقلال على مواطنيه ما أحدث شرخا عميقا في الصورة الأسطورية عن وحدة الجيش والأمة التي عمل على ترسيخها لثلاثة عقود، وعقب الإعلان عن نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية تدخل الجيش بمباركة فعاليات سياسية ومدنية وصحفية محسوبة خاصة على التيار الديمقراطي –العلماني–، انضوى بعضها في ما سمي "لجنة إنقاذ الجزائر" التي دعت بمعية أحزاب سياسية منها "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" (RCD) و"حزب الطليعة الاشتراكي" (PAGS) إلى وقف المسار الانتخابي الذي كان سيضر في نظرها بالطابع الجمهوري للدولة في حال استكماله، ذلك أن سلامة العملية الانتخابية كانت محل تشكيك من طرف هذه الجهات حيث شابها بالأخص توظيف الدين الذي يمثل ثابتا وطنيا مشتركا للدعاية السياسية وادعاء الحصرية في تمثيله باستغلال أماكن العبادة من قبل "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، هذه الأخيرة استعملت لغة العداء والتهديد كما عبر بعض قادتها وعلى رأسهم "علي بلحاج" عن عدم التزامهم بالديمقراطية التي كانت مطية للحكم وفقط يتم استبدالها بالخلافة والدولة الإسلامية، وهي رؤية لم تسند بشرح الآليات العملية لتطبيقها والمؤسسات التي تجسدها واقعا[1].

وضع الجيش المعالم السياسية لمرحلة ما بعد التدخل لوقف المسار الانتخابي كخيار معلن من قبل قيادته، وكانت أولى الخطوات التي سلكها دفع الرئيس "الشاذلي بن جديد" للاستقالة التي قدمها في 11 جانفي 1992 للمجلس الدستوري، وهي القراءة التي يتبناها جل المحللين رغم أنها لا تجد ما يبررها من الناحية الدستورية بما أن الرئيس يعد القائد الأعلى للقوات المسلحة فضلا عن خلفيته العسكرية، كما أن

[1] الطاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، ***سياسات عربية***، العدد 24 (يناير 2017)، ص ص 30، 39.
لخضاري، المرجع السابق، ص 77.

المعني نفسه فند هذا الطرح في أواخر أيام حياته (توفي في 6 أكتوبر 2012)، لكن من حيث الواقع وباعتماد مقاربة تركز على القوى الحقيقية الفاعلة في النظام ربما أمكن القول أن كبار الضباط في الجيش على رأسهم اللواء "خالد نزار" وزير الدفاع الوطني حينذاك كانوا وراء الإطاحة بالرئيس، وكان جلهم من مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، الذين حسنوا مواقعهم في وزارة الدفاع ومؤسسات الدولة خلال عشرية الثمانينيات بفضل الدور الذي قام به أحد أفراد المجموعة "العربي بلخير"، والذي حظي بثقة "بن جديد" فشغل منصب أمين عام الرئاسة ومدير ديوانها[1].

واختلق العسكر ذريعة للتدخل هي الفراغ الدستوري بعد قيام "الشاذلي" في 4 جانفي 1992 بحل البرلمان، بينما يفترض أن يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني بمقتضى المادة 84 من دستور 1989 رئاسة الدولة بعد شغور منصب الرئاسة بسبب الوفاة أو الاستقالة لمدة أقصاها خمس وأربعون يوما تنظم خلالها انتخابات رئاسية، ومع رفض رئيس المجلس الدستوري الذي يمثل خيارا ثانيا لرئاسة الدولة بنص المادة تولي المهمة بدعوى أن الدستور لم يكلفه في هذه الحالة* استغل العسكر مؤسسة دستورية للتدخل هي "المجلس الأعلى للأمن"**، ومن خلاله تم ابتداع هيئة جماعية للحكم هي "المجلس الأعلى للدولة" في 14 جانفي 1992، وتولى الجهاز الأخير مهام رئاسة الجمهورية مدة ولاية "الشاذلي" التي بدأت في ديسمبر 1988 وتنقضي في 1993، وكان الاستنجاد بشخصية "محمد بوضياف" التاريخية لرئاسته والذي اغتيل بعد ذلك من قبل رجل عسكري هو حارسه الشخصي، وحالت هذه الحادثة دون استلام العسكر لرئاسة الدولة بعدها مباشرة حسب شهادة اللواء "خالد نزار" في مذكراته، لكن وبعد الاستعانة بواجهة مدنية متمثلة في شخصية تاريخية أخرى هي "علي كافي" دفعت النخبة العسكرية بالجنرال العائد من التقاعد "اليامين زروال" وزيرا للدفاع ثم على رأس "المجلس الأعلى للدولة"، بعد تمديد الفترة الانتقالية لثلاث سنوات حتى عام 1996 عبر الأرضية التي توصلت لها "ندوة الوفاق الوطني"، حيث أعلن

---

[1] نفس المرجع، ص ص 83، 84.

سعود، المرجع السابق، ص 40.

* تمت الإشارة في الفقرة التاسعة من المادة 84 إلى اقتران وفاة رئيس الجمهورية مع حل البرلمان بينما لم يرد ذكر تزامن حالة الاستقالة مع حل البرلمان، انظر:

مرسوم رئاسي رقم 89- 18 مؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 28 فبراير سنة 1989 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، ***الجريدة الرسمية***، السنة 26، العدد 9، 1 مارس 1989، ص 245.

** يعتبر مؤسسة استشارية لرئاسة الجمهورية في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني كما جاء في المادة 162 من دستور 1989، وطبقا للمرسوم الرئاسي الذي ينظم المجلس وعمله، فالمجلس الذي يرأسه رئيس الجمهورية يتكون من رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس الحكومة، ووزير الدفاع الوطني، ووزير الشؤون الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير العدل، ووزير الاقتصاد، ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، انظر:

مرسوم رئاسي رقم 89- 18 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، المرجع السابق، ص 255.

مرسوم رئاسي رقم 89- 196 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1410 الموافق 24 أكتوبر 1989 يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله، ***الجريدة الرسمية***، السنة 26، العدد 45، 25 أكتوبر 1989، ص 1201.

المجلس الأعلى للدولة "زروال" رئيسا في 30 جانفي 1994 اعتبارا لأرضية الوفاق الوطني لاسيما مادتها 6 والمصادق عليها في ندوة الوفاق الوطني يوم 26 جانفي 1994، قبل أن يخوض غمار أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ البلاد ليفوز برئاسة الجمهورية في 16 نوفمبر 1995 بنسبة 61% من الأصوات، وهكذا استغل العسكريون مؤسسات الدولة للعودة للحكم وبشرعية الانتخابات[1].

وتجسدت مجددا من خلال الأحداث والتحولات السياسية في عشرية التسعينيات القاعدة التي حكمت سلوك النخب العسكرية في الجزائر في المراحل الانتقالية، والمتمثلة في لجوئها إلى التحالف مع نخب سياسية وفعاليات مدنية لترجيح خياراتها وضمان تفوقها على مؤسسات الدولة والحكم، بل إن الطرف المدني تم استعماله غالبا كواجهة اختفى خلفها من وصفوا بأصحاب القرار من قادة الجيش، لتمثل بالنسبة لهم صمام أمان أو قواطع كهربائية كما مثلها "الطاهر سعود" تستبدل بمجرد احتراقها، وهكذا تم التعامل مع الرؤساء من "بن بلة" و"الشاذلي" إلى "بوضياف" و"كافي"، وكذا رؤساء الحكومات "سيد أحمد غزالي" و"عبد السلام بلعيد" و"رضا مالك" وغيرهم، وقد أكد "بلعيد" ذلك في مذكراته وهو رئيس أول حكومة بعد الانقلاب على الشرعية الانتخابية، مصرحا بأن قبوله رئاسة الحكومة كان التزاما إزاء الجيش، كما اعتبر أن المجلس الأعلى للدولة خاصة بعد اغتيال "بوضياف" لم تكن له أي سلطة فعلية لاتخاذ القرارات، وتحول إلى غرفة تسجيل وإصدار رسمي للقرارات التي تتخذ على مستوى القيادة العليا للجيش، ونقل عن "كافي" أنه أعرب له عن رأي مماثل مؤداه أن وجودهما صوري لا يقدم ولا يؤخر، ولا تتردد النخبة العسكرية في التضحية بالمدنيين واستبدالهم في حال فقدت المصلحة من وجودهم على غرار ما حدث مع "زروال"، فرغم الدفع به وزيرا للدفاع ثم على رأس المجلس الأعلى للدولة قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية، فإنه اضطر لاتخاذ قرار التخلي عن الرئاسة في 11 سبتمبر 1998 قبل انتهاء عهدته، وهو ما أرجع إلى

---

[1] لخضاري، المرجع السابق، ص ص 81- 89.

سعود، المرجع السابق، ص ص 40، 41.

هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في أحمد منيسى (محررا)، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص ص 142، 143.

إعلان المجلس الأعلى للأمن المجتمع يوم 18 شعبان عام 1414 الموافق 30 يناير سنة 1994، ***الجريدة الرسمية***، السنة 31، العدد 6، 31 يناير 1994، ص 16.

مرسوم رئاسي رقم 94- 40 مؤرخ في 17 شعبان عام 1414 الموافق 29 يناير سنة 1994، يتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، ***الجريدة الرسمية***، السنة 31، العدد 6، 31 يناير 1994، ص ص 8، 9.

خلافات حادة مع قيادة أركان الجيش حول اتفاق الهدنة مع القوة المسلحة لجبهة الإنقاذ "الجيش الإسلامي للإنقاذ" في 1997*[1].

ثانيا: رئاسة الجمهورية مركز السلطة ومحور الصراع النخبوي وإدارته

وأثار باحثون على صلة بما تقدم قضية العلاقة بين رئاسة الجمهورية التي طالما استأثرت في النظام السياسي الجزائري بسلطات واسعة تجعل ظاهريا على الأقل كل مؤسسات وأجهزة الدولة بما فيها الجيش تحت سيطرتها، فإذا كان المتفق عليه أن الرؤساء المتعاقبين اعتمدوا في الوصول إلى سدة الحكم على دعم جماعة عسكرية ليست متجانسة أو ثابتة حسب "الباحث "عبد القادر يفصح"، فكل رئيس اعتمد في مجيئه إلى الحكم على جماعة تمثل قطيعة مع الحكم السابق، فمثلا عمل "الشاذلي" على إبعاد رموز حكم "بومدين" ما يمثل خطوة اعتيادية في المراحل الانتقالية بالنسبة لأي نظام تسلطي تمثل العلاقات الشخصية في الإطار الضيق للسلطة ركيزة أساسية لوجوده واستمراره، وإن كانت درجة التبعية لهذه الجماعة تختلف أيضا من رئيس لآخر نسبيا حيث سعى "بن بلة" للانفراد بالسلطة وحقق "بومدين" نوعا من الاستقلالية، بمعنى أن كل رئيس سعى لتعديل موازين القوة لصالحه وتعزيز نفوذه في الحكم على حساب جماعة العسكر التي أوصلته للحكم، إلا أن الحاجة إلى جماعة بقيت دوما قائمة كدرع للحكم الذي قام منذ البداية على الغلبة والقوة في وجه الجماعات الأخرى، ويتولى الرئيس كمركز وتجسيد للسلطة إقامة التوازنات التي تضمن استتباب الأوضاع الاجتماعية واستقرار السيطرة له ولجماعته، فقد فصل العسكر في الرئاسة بعد وفاة "بومدين" لصالح العقيد "الشاذلي بن جديد" بصفته الأقدم في أعلى رتب الجيش، وذلك على حساب كل من "محمد الصالح يحياوي" الرجل القوي الذي كان يمثل استمرارية النهج الأيديولوجي والسياسي لبومدين، كما حظي بالشرعية بصفته أمينا عاما للحزب وكانت له صلة بالعسكر من خلال تقلده مسؤولية الأكاديمية العسكرية بشرشال، وأيضا "عبد العزيز بوتفليقة" وزير الخارجية الذي

---

* نقل اسماعيل قيرة وزملاؤه عن جريدة الخبر في عددها الصادر في 28 ديسمبر 1999 أن اتفاق الهدنة تم التوصل له في 11 جويلية 1997، وبمقتضاه أفرج عن الشيخ "عباسي مدني" يوم 15 جويلية من ذات السنة، وتم إصدار بيان الهدنة بعد ذلك في أكتوبر، ومن بنود وثيقة الاتفاق التي نقلتها مصادر صحفية أيضا بنود أمنية أهمها وقف "الجيش الإسلامي للإنقاذ" كل عملياته وإعلان الهدنة من طرف واحد دون قيد أو شرط بعد شهر، ودعوة الفصائل الأخرى للانضمام للهدنة، إضافة لإصدار الدولة العفو الشامل عن العناصر المسلحة، وكذا بنود سياسية أهمها عودة حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الذي تم حله من قبل "بوضياف" في 1992 إلى الساحة السياسية بقيادة واسم جديدين في إطار دستور 1996، ونرجح أن يكون هذا البند تحديدا جوهريا في الخلاف، ارجع إلى:

قيرة، وآخرون، مرجع سابق، ص 124.

عبيد، المرجع السابق، ص 141.

[1] سعود، المرجع السابق، ص ص 41، 42.

خميس حزام والي، ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 149.

افتقد للقاعدة السياسية للمنافسة على الرئاسة إذ لم يكن له صلة بالوسط العسكري المؤثر في السلطة ولا بالحزب بقدر ارتباطه بالقطاع الإنتاجي وبالتكنوقراط، فالقادة النافذون في الجيش لم يكن يعنيهم الخيار بين "بومديني" ملتزم بتعميق الاشتراكية وتقليص التفاوت واللامساواة وآخر يرغب في توسيع مجال المبادرة الخاصة، بقدر ما اهتموا بحفظ مصالحهم ومكانتهم الريادية وتحكمهم في دواليب حكم الدولة[1].

وقام الشاذلي في مسعى استتباب الحكم باستبعاد كل من "بوتفليقة" و"يحياوي"، ومعهما رموز النظام السابق التي اتهمت بالرشوة والاختلاس، فتقاليد الحكم التي تكرست في الجزائر تفرض استبعاد أي قوة سياسية من شأنها منازعة الرئيس، هذا الأخير وبعد أن تبنى سياسة اقتصادية مغايرة أكثر تحررا تقوم على تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص، ورفع القيود عن الواردات لمحاربة ندرة المواد الاستهلاكية، وذلك للحصول على دعم الطبقة الوسطى الجديدة باعتباره أن السياسة التنموية التي وجهت الاستثمارات للصناعات الثقيلة لم تؤتي أهدافها المرجوة، وضمن لعبة التوازنات عمل "الشاذلي" على فرض السيطرة على الحزب بانتخابه رئيسا له ثم باشر عملية إحيائه بعد أن كان معطلا تقريبا في الفترة السابقة، فقد دعم "محمد الشريف مساعدية" ليكون الأمين للجنة المركزية لفترة مطولة بين 1980 و1988 ويقوم بإعادة تأطير الحزب وتشكيل مكتبه السياسي ولجنته المركزية بضم كل إطارات المنظمات الجماهيرية ومنتخبي الجمعيات، وذلك سعيا منه لتشكيل قاعدة سياسية خاصة به والتخلص من التبعية للجماعة العسكرية التي أوصلته للرئاسة، حيث أنه وعملا على خلق توازن جديد والإبقاء على مكانته في الحكم ترك الجيش يحافظ على موقعه داخل الحزب بعضوية 20% من ضباطه السامين في اللجنة المركزية، ولم يكتفي بذلك فمن جهة الجيش لجأ "الشاذلي" إلى إعادة هيكلته وتنظيمه على أساس فرق عسكرية تقليدية بدل الإبقاء على المناطق العسكرية شبه مستقلة يحظى قائد كل منها بصلاحيات واسعة وتحكم كبير في قواته، كما عمد "الشاذلي" إلى إبعاد رموز مراكز القوة داخل المؤسسة العسكرية "عبد الله بلهوشات" عضو مجلس الثورة السابق ونائب وزير الدفاع، وأيضا "الأكحل عياط" مسؤول جهاز الأمن العسكري، وخطى خطوة بهذا الاتجاه حينما أعفى "قاصدي مرباح" –الذي قام بدور رئيسي في وصول "الشاذلي" للرئاسة حيث كان على رأس الأمن العسكري طيلة فترة "بومدين" قبل نقله إلى منصب إداري بوزارة الدفاع– من رئاسة الحكومة التي شغلها بعد أحداث أكتوبر 1988 لدواعي المرحلة وأوكلها لإصلاحي هو "مولود حمروش" الذي شغل من قبل منصب أمين عام الرئاسة، وبحسب تحليلات فإن

[1] علي بوعناقة، عبد العالي دبلة، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، ***المستقبل العربي***، السنة 20، العدد 225 (نوفمبر 1997)، ص ص 48-62.

Quandt, Op. cit, p 49.

أحداث أكتوبر لم تكن عفوية بل مدبرة للإطاحة بالرئيس تواطأ فيها الحرس القديم لجبهة التحرير مع عناصر من الأمن العسكري، فإذا كانت الجهة الأولى التي أعادها "الشاذلي" للواجهة لم يرضيها انتقاده العلني للطابع البيروقراطي للحزب في خطاب عام في 19 سبتمبر 1988، فإن الطرف الآخر كان متأثرا بالتغييرات التي أحدثت على الجهاز ومحاولة الرئيس التحكم فيه بوضع رجاله في المناصب الرئيسية وهذا خلق له عداوات أضعفت قدرته على الاستعلام عن واقع المجتمع[1].

وجاء القرار السياسي بالانتقال نظريا وقانونيا من خلال دستور 1989 إلى نظام ديمقراطي يقوم على التعددية والاعتراف بالحريات العامة وحقوق الإنسان لاسيما من خلال المواد (31، 35، 39، 40، 63)، وعلى فصل السلطات والتنافس السلمي والتداول على السلطة، حيث أقر نظام حكم جديد أو جمهورية ثانية بتعبير "سعيد بوالشعير"، لكن هذه القواعد الدستورية لم تكن لتتجسد في أرض الواقع مع الانقلاب الذي حصل سريعا على شرعية الانتخابات في 1992، وحتى مع استعادة المسار الانتخابي والرجوع للعمل بالدستور بعد 1996 بقيت كثير من القواعد الدستورية الديمقراطية غير عملية على رأسها مبدأ التداول على السلطة فضلا عن الطعن المستمر في سلامة العملية الانتخابية والتحفظات في ملف الحقوق والحريات، ما يرسخ القناعة بأن التحول لم يكن سوى تكتيك لاستمرار النظام واحتفاظ نخبته بمكانتها وامتيازاتها، حيث استمر عمل النظام بنفس الميكانيزمات والآليات[2]، وظهر ذلك بوضوح في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي فاز في الانتخابات الرئاسية المبكرة التي أجريت في أفريل 1999 بعد إعلان الرئيس السابق "اليمين زروال" لاستقالته عبر خطاب في 11 سبتمبر 1998*، والتي عرفت مع بدئها

---

[1] بوعناقة، دبلة، المرجع السابق، ص ص 50، 51، 59.

الصيداوي، مرجع سابق، ص ص 199، 200.

هشام صاغور، ***دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي: في ظل المعوقات الداخلية –الواقع والرهانات–*** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص 216.

Quandt, Op. cit, p 53.

[2] سعاد العقون، "نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية: التحديات والعراقيل"، ***مجلة المفكر***، كلية الحقوق والعلوم السايسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، المجلد 7، العدد 8 (نوفمبر 2012)، ص ص 178، 179.

بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ص 192.

* علل "زروال" قراره بالاستقالة بشعوره بالإحباط والعجز إزاء الأزمة الداخلية وتصاعد العنف، غير أن التحليلات تواطأت على أن الدافع الجوهري يتمثل في خلافه مع العسكر، فبعد أن كسب شرعية الانتخابات تحرك لإدخال تعديلات على المنظومة الدستورية من خلال دستور 1996، والقانونية للحكم بواسطة قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات في فيفري 1997، وذلك بهدف إقامة توازنات جديدة في الساحة السياسية وإيقاف فوضى النشاط الحزبي مع استمرار حظر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وينسب إليه في ذات السياق إنشاء حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" في فيفري 1997 الذي يرى البعض أنه بديل لحزب "جبهة التحرير الوطني" الذي اتبع خط المعارضة تحت قيادة "عبد الحميد مهري"، بينما اعتبر آخرون أنه بتغير القيادة الأخيرة في 1996 كان الغرض إنشاء تعددية تابعة للسلطة، ويمثل التجمع امتدادا للجبهة من حيث التوجه الأيديولوجي وطبيعة تركيبته، والذي حقق الفوز سريعا في الانتخابات التشريعية في جوان 1997، وبهذا حقق "زروال" تقدما مهما في طريق تجديد الشرعية الدستورية وفي برنامجه الخاص بالاستقرار السياسي والحفاظ على النظام عبر تحريكه لمسعى المصالحة والوفاق الوطني، لكن ومن جهة أخرى أثارت خطوات الرئيس توجس العسكر من إرادة تحييدهم خصوصا مع اتهامهم لزروال بأنه يريد الانفراد بالتفاوض مع قادة الجبهة على حسابهم،

انسحاب ستة مرشحين (مولود حمروش، وأحمد طالب الإبراهيمي، وعبد الله جاب الله، ويوسف الخطيب، ومقداد سيفي، وحسين آيت أحمد) احتجاجا على التزوير والذين أعلنوا في بيان عدم اعترافهم بنتائجها، حيث رجع القرار الفاصل بخصوص الرئاسة إلى لوبي العسكر على رأسه الجنرال "العربي بلخير" الذي أقنع شركاءه بأهمية الاستنجاد ببوتفليقة الدبلوماسي والخطيب المفوه الداعم للبرالية الاقتصادية والمرتبط بعلاقات مع أمراء الخليج، ومع ذلك أعلن "بوتفليقة" بمجيئه أنه لن يكون "ثلاثة أرباع رئيس"[1] ومضى في تثبيت دعائم حكمه بعد عهدتين استعيد فيهما الأمن، وتحقق الانفراج الاقتصادي والمالي بارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى أرقام غير مسبوقة (أعلى سعر للبرميل الواحد في جوان سنة 148.93/2008 دولار بأسعار 2020)[2] مكنت من التخلص التدريجي من المديونية (5.06 مليار دولار سنة 2006 بعد أن كانت 25.08 مليار دولار سنة 2000)[3]، وتكوين احتياطات صرف بلغت 143.1 مليار دولار عام 2008[4]، فقد مدد "بوتفليقة" فترة حكمه لعهدة ثالثة بعد تعديل الدستور سنة 2008 من خلال المادة 74 التي ألغت حصر العهدات الرئاسية في اثنتين[5].

وأزاح قبل ذلك كل العقبات التي واجهت استمراره في الحكم، فمع بداية رئاسته تمكن من إبقاء وزارتي الداخلية (نور الدين يزيد زرهوني) والطاقة والمناجم (شكيب خليل) الإستراتيجيتين بعيدا عن نفوذ العسكر الذين رفضوا قطعيا تعيين "زرهوني" وزيرا للدفاع لتبقى أول حكومة في عهد "بوتفليقة" رهن التجاذب لتسع أشهر، في المقابل تمكن العسكر من فرض "العربي بلخير" كراع لمصالحهم مديرا لديوان رئاسة الجمهورية، ثم كانت محطة مفصلية من صراع الرئيس والعسكر مع الأزمة التي اندلعت في ماي 2003

وذلك ليظهر بصورة الرجل الذي حقق السلم المدني ما يعزز شعبيته ويعمق هامش مناورته إزاء الجيش، وتحرك الجيش بنفسه ليفاوض قائد الجناح العسكري للإنقاذ ويعقد اتفاق هدنة أعلن بعده الأخير عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في أكتوبر 1997، وبسبب الخلاف حول اتفاق الهدنة وإجراءات تفعيلها جاء قرار الاستقالة، ارجع إلى:

والي، المرجع السابق، ص 149.

عبيد، المرجع السابق، ص ص 143، 144.

كنزة مغيش، ***التحالف والانقسام داخل النخبة الحاكمة في الجزائر: دراسة في استراتيجيات العمل السياسي التعددي 1999/ 2009***، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص ص 325، 326.

[1] Mohammed Hachemaoui, "Permanences du jeu politique en Algérie", ***Politique étrangère***, Vol. 2, N° 2 (été 2009), pp 316, 317.

[2] InflationData.co, "Historical Oil Prices Chart: Oil Prices in Inflation Adjusted Terms", on website: https://inflationdata.com/articles/inflation-adjusted-prices/historical-oil-prices-chart/

[3] محمد العيد صلوح، عبد الرزاق مولاي لخضر، السايح بوزيد، "آليات إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000 – 2015)"، ***مجلة الباحث***، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، المجلد 18، العدد 1 (ديسمبر 2018)، ص 217.

[4] سمية يوسفي، "بنك الجزائر يتحدث عن 'نجاعة الاقتصاد الوطني' ويكشف: احتياطات الصرف تصل 143.1 مليار دولار"، ***الخبر***، السنة 19، العدد 5710، 27 جويلية 2009، ص 5.

[5] قانون رقم 08– 19 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 يتضمن التعديل الدستوري، ***الجريدة الرسمية***، السنة 45، العدد 63، 16 نوفمبر 2008، ص 9.

وخلافه مع قائد أركان الجيش "محمد العماري" بسبب التحقيق البرلماني الذي فتح في فرنسا في حق وزير الدفاع السابق "خالد نزار" عن مسؤوليته المباشرة عن أعمال القمع العام، وتأخر الرئاسة في دعم "نزار" في القضية التي رفعها في فرنسا ضد العسكري السابق "حبيب سوايدية" سنة 2002، وندد "العماري" في أكثر من مناسبة بالحملة التي شنت على الجنرالات الجزائريين وأبدى معارضته شبه العلنية للعهدة الثانية، ودعم مع جماعته رئيس الحكومة والأمين العام لجبهة التحرير الوطني "علي بن فليس" للوصول للرئاسة، واستبق "بوتفليقة" ذلك بإزاحة "بن فليس" من على رأس الحكومة أوائل ماي 2003 قبل عام من الرئاسيات ليمنعه من استغلال وسائل الإدارة[1].

وخطى "بوتفليقة" خطوات أخرى في لعبة التوازنات فبعد فوزه في انتخابات 8 أفريل 2004 ترسمت استقالة "العماري" في 3 أوت*، ليقوم بعد ذلك بصفته وزيرا للدفاع بحركة في القيادة العليا للجيش شملت إحالة قائد الناحية العسكرية الأولى "فضيل شريف" حليف قائد الأركان على التقاعد، وفي أوت 2005 وجه ضربة أخرى بإبعاد "العربي بلخير" مدير ديوانه منذ صيف 2000 عبر تعيينه سفيرا بالمغرب، ومما أقدم عليه لاحقا ترقية الجنرال "محمد مدين"** رئيس دائرة الاستعلام والأمن (**D**épartement du

[1] Hachemaoui, Op. cit, pp 317- 319.

* يذكر "رياض الصيداوي" رواية أخرى عن تنحيته وأنها جاءت في الحقيقة بعد تصريحات أدلى بها ليومية "الأهرام" المصرية وللأسبوعية الفرنسية Le Point سنة 2004 فحواها أن الجيش فوق الرئيس، وهي حقيقة يرفض الجنرالات الإدلاء بها للرأي العام وهم من دفع "العماري" بذلك للاستقالة، انظر:

الصيداوي، المرجع السابق، ص85.

** تم لاحقا تقسيم الجهاز وإعادة تنظيمه باستحداث قسمين أحدهما تابع لهيئة الأركان لمكافحة التجسس وحماية المصالح الوطنية من التدخلات الخارجية، وآخر مهمته تسيير المجتمع المدني ومراقبة موظفي وإطارات الدولة عين على رأسه "بشير طرطاق" الذي جعل مقر مكتبه برئاسة الجمهورية ليكون تحت سلطتها، وأحيل الفريق "مدين" لاحقا على التقاعد في سبتمبر 2015، وجاء ذلك في أعقاب حادثة السطو المسلح سنة 2013 من قبل مجموعة أعلنت انتماءها لتنظيم القاعدة على قاعدة الحياة التابعة لحقل لاستغلال الغاز بمنطقة "تيقنتورين" 30 كلم شرق بلدية "عين أميناس" ولاية "إليزي" تدار بالشراكة بين "سوناطراك" و "بي بي" البريطانية (British Petroleum) B.P و"شتات أويل" Statoil النرويجية، وبعد احتجاز رهائن بينهم 573 جزائري و132 من جنسيات نرويجية ويابانية وفرنسية وأمريكية وبريطانية، نفذ الجيش الجزائري هجوما أدى إلى مقتل 32 مسلحا و23 رهينة في حين أعلن الخاطفون استعدادهم للتفاوض مع الأنظمة الغربية والجزائر على شرط توقيف العدوان الفرنسي على شمال مالي واحترام تطبيق شعب "الأزواد" للشريعة الإسلامية، ومن شروطهم إطلاق مئة من الإسلاميين المسجونين في الجزائر، وانطلقت حملة من الانتقادات من عواصم الدول التي قتل رعاياها لكن سرعان ما أعلن قادة بعض هذه الدول كفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا تفهمهم للموقف الجزائري بعدم التفاوض، وداخليا فجرت هذه الحادثة حسب "الصيداوي" الخلاف بين الجيش وجهاز المخابرات، وسببه الجوهري تزايد نفوذ هذا الأخير في عملية صناعة القرار السياسي واستقلاله عمليا عن قيادة الأركان التي يرتبط بها تنظيميا، وكذا امتياز ضباطه بمواقع مفتاحية ضمن حلقة توزيع الريع البترولي، فقد اتهمت قيادة الأركان الجهاز بتدبير الهجوم عبر التلاعب ببعض الإسلاميين المتشددين وهو ما صرح به بدلا عنها أمين عام حزب "جبهة التحرير الوطني" "عمار سعيداني"، وقد تكون الذريعة هي الفشل في حماية منشآت إستراتيجية تمثل مصدرا للدخل الوطني ما عجلت بالهيكلة الجديدة وإحالة عدد من جنرالات قسم الاستخبارات قبل رئيسهم على التقاعد، والحكم العسكري على أحدهم وهو "عبد القادر أيت عرابي" المعروف بالجنرال "حسان" بخمس سنوات سجنا، ارجع إلى:

الصيداوي، مرجع سابق، ص ص 83، 84.

موسوعة الجزيرة، "هجوم عين أميناس"، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B3

Renseignement et de la **S**écurité) إلى رتبة "فريق" أعلى رتب الجيش قبيل إعلانه بمناسبة الذكرى 44 للاستقلال عن مشروع تعديل الدستور، ويبدو بذلك أنه كسب جهاز المخابرات إلى صفه خصوصا وأنه أقدم بعد عودته من الاستشفاء في "فال دو غراس" Val-de-Grâce بفرنسا" في ماي 2006 على تنحية "أحمد أويحيى" المعين بإيعاز من المخابرات في تقدير الباحث "محمد حشماوي" لتفادي سيناريو "بن فليس"، وتمكن "بوتفليقة" من تمرير العهدة الثالثة بإبطاله لأوراق مناوئيه وآخرها محاولة إعادة "العربي بلخير" كوزير للداخلية وهو الذي يعارض منذ إبعاده العهدة الثالثة، لكن موقفه أصبح ضعيفا بعد توقيف مدير التشريفات في وزارة الخارجية "محمد زيان حسني" في مرسيليا في 14 أوت 2008 لاتهامه في مقتل المعارض "علي مسيلي" سنة 1987، حيث أن مدير ديوان الرئيس "الشاذلي" في وقتها اضطر لمغادرة باريس في 30 أكتوبر 2008 أين كان في رحلة علاج على متن طائرة مجهزة لتجنب المثول أمام القاضي في نفس القضية في اليوم الموالي[1].

ثالثا: الآليات المتوارثة للسلطة في إدارة الصراع النخبوي

لقد استمر الاعتماد على نفس الآليات وقواعد العمل المتوارثة من فترة الأحادية، حيث بقي متغير الولاء والمحسوبية الزبونية على أساس العلاقات الشخصية والخلفيات المهنية والجهوية عاملا محددا للتكتل المحيط بالرئاسة، فإذا كان "بومدين" اعتمد على عدد محدود هم من حافظوا على عضويتهم في مجلس الثورة الذي بدأ بستة وعشرين عضوا، ثم بقي منهم الأوفياء من جماعة وجدة كل من "بوتفليقة"، و"العربي طيبي"، إضافة إلى قادة المناطق الثلاث "محمد بن أحمد عبد الغني" (قسنطينة)، والشاذلي بن جديد (وهران)، و"عبد الله بلهوشات" (البليدة)، و"أحمد بن شريف" قائد الدرك، و"أحمد دراية" مدير الأمن، و"محمد الصالح يحياوي" (أكاديمية شرشال)، فإن الانتماء لمحيط الرئيس "الشاذلي بن جديد" بحسب أطروحة "ويليام زارتمان" William Zartman في تفسير النظام الجزائري اعتمد على ثلاثة معايير هي الارتباط الجهوي بمحور عنابة– قسنطينة، والخبرة في الجيش الفرنسي، والعمل في منطقة وهران بعد الاستقلال، وإن كان هناك من يرجح أن المتغير الجهوي ليس إلا انعكاسا للعلاقات الشخصية[2]، فإن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" قد جسد أيضا هذا العامل في اختياره لوزرائه في الحكومة الذين ينحدر أغلبهم من منطقة ندرومة– تلمسان[3].

[1] Ibid, pp 319- 321.

[2] بوعناقة، دبلة، المرجع السابق، ص 52

[3] Hachemaoui, Op. cit, p 317.

ويعد الإقصاء كما تبين أيضا من الأساليب التقليدية المتوارثة لتعامل السلطة مع معارضيها، والذي أخذ أوجها وأشكالا متعددة كالإقالة والتنحية والسجن والنفي والإعدام والتصفية الجسدية حتى، وأيضا الاعتماد على الدعاية الإعلامية للتشويه وترويج التهم بالفساد والخيانة والعمالة للخارج، ومن الأمثلة المؤامرة التي حيكت ضد "عبد الحميد مهري" الأمين العام لحزب "جبهة التحرير الوطني" بعد توقيعه في 13 جانفي 1995 على وثيقة "العقد الوطني" بمقر الجمعية الخيرية "سانت إيجيديو" بروما*، والذي لم يوافق على أطروحة السلطة الإقصائية ورفض كل مبادراتها بعدما لمس عدم جديتها في التحاور، فكالت له التهم بالعمل على تدويل الأزمة الوطنية واللجوء إلى الصليب وهيجت ضده الجماهير في مسيرات عبر المدن، ثم ألبت ضده أعضاء من اللجنة المركزية والمكتب السياسي لحزب "جبهة التحرير الوطني" وكذا منظمتي المجاهدين وقدماء المحاربين للإطاحة به لعدم رضوخه أيضا لنوايا استعمال الحزب كقاعدة سياسية لدعم مرشحها "اليمين زروال" في الانتخابات الرئاسية[1].

وتمت مزاوجة الإقصاء مع الإغراء أيضا بالمزايا والتسهيلات المادية والقروض والإحالة على التقاعد المريح Chomalux والتعيينات في المناصب[2]، وكان الفساد** –يعرف على أنه استغلال المناصب

* وقع "مهري" كأمين عام "جبهة التحرير الوطني" وهو الرمز النضالي الذي كان الوزير في أول حكومة مؤقتة للثورة التحريرية على هذه الوثيقة مع زعامات سياسية وشخصيات تاريخية هي "أحمد بن بلة" عن "الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر"، و"حسين آيت أحمد" عن "جبهة القوى الاشتراكية"، و"علي يحيى عبد النور" عن "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان"، ومعهم كذلك "أنور هدام" و"رابح كبير" عن "الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و"عبد الله جاب الله" عن "حركة النهضة"، و"لويزة حنون" عن "حزب العمال"، و"أحمد بن محمد" عن "حركة الجزائر المسلمة المعاصرة"، وقد كان اختيار مقر الاجتماع اضطراريا من ناحية لكون السلطة قد منعته في الجزائر بما أنها قد لمحت بتهديدات باعتقال "بن بلة" و"آيت أحمد" إذا ما وطأت أقدامهما الجزائر كما منعت دخول ممثلي "جبهة الإنقاذ" للتراب الوطني، ومن ناحية أخرى حمل الاختيار رمزية ثورية بما أن الجمعية المسيحية معروفة لدى قادة التاريخيين بدعمها لثورة التحرير، ارجع إلى:

فاروق معزوزي، "سانت إيجيديو: وهكذا ألب الجنرال بتشين زروال على مهري!"، ***الشروق اليومي***، العدد 6076، 07 فيفري 2019، ص 6.

الموقع الرسمي للشيخ علي بن حاج، "عقد سانت إيجيديو أرضية من أجل حل سياسي وسلمي للازمة الجزائرية"، 21 جوان 2016، على الإنترنت:

http://www.alibenhadj.net/article/258

[1] الشروق نيوز، "الحكيم والسيستام"، فيلم وثائقي، على موقع اليوتيوب:

https://www.youtube.com/watch?v=4s65zy7lILA

[2] بوعناقة، دبلة، المرجع السابق، ص 58.

** الأمثلة عن الفساد في الجزائر كثيرة، فهناك حالات معلومة لدى عموم المجتمع الجزائري أثيرت في الإعلام الوطني والدولي، ومن أشهرها "فضيحة القرن" كما عرفت والتي كان بطلها "رفيق عبد المؤمن خليفة" الذي عرف بالفتى الذهبي golden boy نظير حياة البذخ التي كان يعيشها (اشترى فيلا فخمة بمبلغ 35 مليون يورو في "كان" الفرنسية دعا إليها أشهر الفنانين للاحتفال بافتتاح قناته التلفزيونية)، وهو ابن "لعروسي خليفة" وزير التصنيع والطاقة بين 1962 و1963 في أول حكومة للجزائر المستقلة تحت رئاسة "بن بلة" وأحد مؤسسي سلف جهاز المخابرات (الأمن العسكري) "وزارة التسليح والاتصالات العامة" (MALG)–شغل بعد الاستقلال مناصب أخرى كمدير لشركة الخطوط الجوية الجزائرية وسفيرا بلندن–، وكون "خليفة" في ظرف وجيز إمبراطورية اقتصادية –بدأت بقرض حصل عليه سنة 1998 من بنك التنمية المحلية (BDL) قوامه 950 مليار دينار بعد بيعه لمنزل (فيلا) موروثة عن والده الذي كان يملك صيدلية في "شراقة" بالعاصمة– ركيزتها الأساسية "بنك الخليفة" (1.4/1998 مليار أورو 2003) كما ضمت شركة "طيران الخليفة" (1999/ 30 طائرة) و"تلفزيون الخليفة" (2002 في باريس)، وخليفة لكراء السيارات الفاخرة، وأسهما في نادي مرسيليا الفرنسي لكرة القدم (جوان 2001 أصبحت "خليفة آيروايز" الممول الرسمي للنادي بقيمة 15 مليون أورو في خمس

والموارد العامة لأغراض خاصة، ويمثل ظاهرة عالمية تختلف أعراضها، ويتباين مداها من بلد لآخر، بحيث تقف عند المستوى الشخصي أو تتعداه إلى المؤسسة أو إلى قطاع وقد تكون نظامية شاملة– آلية رئيسية كما يرى "حشماوي" فهو كما يصفه لم يكن ظاهرة ظرفية، بل كان منذ إقامة النظام ميكانيزما لتسوية النزاعات، وصفقة لمبادلة المشاركة السياسية، وتعويضا اقتصاديا عن التنازل عن السلطة، وآلية للتحكم السياسي، ونهجا لتلطيف الحكم الاستبدادي، ومكافأة للمخلصين، وترضية للمنافسين، ورشوة

سنوات)، وشركة لاستيراد الدواء، وفي أكتوبر 2002 كشفت الصحافة الفرنسية عن تقرير للمخابرات الفرنسية يفيد بأن مجمع "خليفة" يتجه نحو الإفلاس مع اشتباهه بضلوعه في جريمة تبييض أموال، وفي نوفمبر 2002 أوقف بنك الجزائر تحويلات بنك "الخليفة" إلى الخارج، حيث تلقى بنك الجزائر في نفس السنة تقارير من هيئات مختلفة عن التجاوزات (نظرا للتلاعب في كشوف المحاسبة تم تهريب مبلغ يناهز 689 مليون أورو للخارج أقل بقليل من النصف نحو فرنسا أكثر من 289 مليون أورو حسب إحصائيات مصفي البنك المقدمة للعدالة الفرنسية)، ومع ذلك لم تنطلق التحقيقات في القضية إلا في 22 مارس 2003 بعد شكوى تقدم بها مسؤولان في البنك عن وجود ثغرة مالية واختلاس أموال دون وثائق وسندات رسمية –في نفس الشهر والسنة تم إيقاف ثلاثة إطارات من تلفزيون الخليفة في مطار العاصمة وفي حوزتهم 2 مليون أورو كانوا يهربونها نحو باريس–، وشملت التحقيقات في القضية 4000 شخص، وأحالت العدالة بعدها 124 متهما من الموظفين الكبار في فروع بنك الخليفة للمحاكمة بينهم "رفيق عبد المؤمن خليفة" الذي فر إلى بريطانيا وحكم عليه بالمؤبد غيابيا من طرف محكمة الجنايات بالبليدة في مارس 2007 –تم إيقافه في فيفري من ذات السنة من طرف السلطات البريطانية بتهمة الإقامة غير الشرعية وغسيل الأموال، وسلمته بريطانيا بطلب من الجزائر في 24 ديسمبر 2013، وبعد النقض المقدم للمحكمة العليا أعيدت محاكمته وحكم عليه ب18 سنة سجنا ومليون دينار كغرامة مع مصادرة أملاكه المحجوزة، وحكمت عليه أيضا محكمة "تونتير" Nanterre للجنايات بفرنسا بخمس سنوات سجنا و375 ألف أورو كغرامة لنهب أموال شركته قبل تصفيتها–، ويبدي "محمد حشماوي" تحفظات على جدية التحقيقات والمحاكمة التي تم حصرها في مجمع "بنك الخليفة" رغم كثرة الجهات المسؤولة والضالعة فيها من الهيئات الرسمية استنادا للأمر 96/ 22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، حيث تم حسبه في مقابل ذلك التستر على كثير من ملفات القضية واستدعاء وزراء وموظفين سامين في الدولة بصفة شهود فقط (300 شاهد)، ويضيف بأنه لولا تواطؤ الإدارة الجزائرية ومسؤولين كبار في الدولة لما حدثت هذه الفضيحة التي كبدت الخزينة العمومية خسارة قدرت رسميا بحوالي 1.5 مليار دولار، لاسيما وأن "خليفة" قام بمجاملة وإغراء مسؤولين مدنيين وعسكريين عبر تعيينات لأبنائهم وأقربائهم في مختلف فروع مجمعه في الداخل والخارج وتقديم هدايا للأشخاص والمؤسسات لتوسيع شبكة علاقاته الزبونية، ويذهب الباحث إلى أبعد من ذلك ليقول أن "خليفة" يندرج ضمن مشروع للنظام لتلميع صورته دوليا بعد عشرية دموية وتسويق الانطباع بتحسن وضع البلد ودخوله مرحلة من إعادة البناء والانفتاح الاقتصادي، فقد كان وراء العملية كل من "العربي بلخير" الرجل النافذ الذي يمثل نواة السلطة في النظام و"عبد الغني بوتفليقة" شقيق الرئيس الذي شغل منصب محامي ومستشار بنك "الخليفة"، وكان الصعود السريع للبنك نتاجا للنظام القائم على المحسوبية والفساد حيث تم إيداع أرصدة مؤسسات عمومية (111 هيئة وشركة عمومية) لدى البنك بإيعاز من أصحاب السلطة لتصل قيمة الودائع العمومية في فيفري 2003 إلى 1.4 مليار أورو، والتي كانت مصدر التمويل للمشاريع الأخرى لمجمع خليفة، واعترف خليفة بنفسه في حوار صحفي أن قضيته تحمل أسرارا للدولة لن يكشفها إلا أمام القضاء لكن في لندن، انظر:

Mohammed Hachemaoui, "La corruption politique en Algérie: l'envers de l'autoritarisme", ***Esprit***, Vol. 6, No. 375, (Juin 2011), pp 114- 121.

Alain Aka, "Les dates-clés de l'affaire Rafik Khalifa", Le Point.fr, 10/10/2014, sur internet: https://www.lepoint.fr/afrique/les-dates-cles-de-l-affaire-rafik-khalifa-07-10-2014-1870261_3826.php

دليلة بلخير، "عاد الخليفة وضاعت أموال الجزائريين"، ***الشروق اليومي***، العدد 4236، 25 ديسمبر 2013، ص 3.

محمد. ب، "جنايات البليدة تصدر أحكامها: 18 سنة سجنا ضد عبد المومن خليفة"، ***يومية المساء***، العدد 5604، 24 جوان 2015، ص 4.

أسبوعية المحقق، "عبد المومن خليفة في حوار للمحقق: قضية الخليفة ..قضية دولة"، ***المحقق***، العدد 46، من السبت 27 جانفي إلى الجمعة 2 فيفري 2007، ص 5.

إلهام بوثلجي، "هذه قصة الخليفة.. وهكذا بدأ التحقيق الأمني والقضائي"، بوابة الشروق، المرقع:
https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/

للمعارضين***، وذلك باستغلال المال العام في ظل إضعاف أجهزة الرقابة في مقدمتها البرلمان والحزب في فترة الأحادية[1]، ومن الأدلة الأكثر وضوحا التي يمكن الاستشهاد بها أن "بوتفليقة" استطاع أن يستقطب بعضا من أصوات المعارضة الأعلى نبرة على غرار المناضلين السابقين في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "خليدة مسعودي/ تومي" و"عمارة بن يونس" قبل تطليقهما للحزب وحصولهما على مناصب وزارية، ومن ثم انقلب موقفهما وتحول إلى التأييد فصار الأخير من أشد المدافعين عن الرئيس وبرنامجه من خلال الحزب الذي أسسه "الحركة الشعبية الجزائرية"، وكذلك فعل آخرون من أمثال "عمار غول" الذي أسس أيضا حزب "تجمع أمل الجزائر" وكانا من منشطي حملة العهدة الرابعة للرئيس "بوتفليقة" في 2014[2]، ويستشهد "محمد حشماوي" على استعمال المال كورقة رابحة من قبل النظام بما كتبته صحيفة Le Quotidien d'Oran عن قرار إيقاف التمويل لمجمع "طونيك أومبالاج" Tonic Emballage الذي ربط بالجنرال "محمد العماري"، والذي كان قد استفاد من قروض بين 2002 و2004 ناهزت 65 مليار دينار (نحو 650 مليون أورو) منحت من قبل بنك عمومي على أساس رهن عقاري ضخمت قيمته[3].

واعتمد النظام الجزائري على نموذج تعبوي Mobilisateur ومراقب للمشاركة السياسية كما يصفه "الهرماسي"، والذي يلغي كل خيارات التسييس المستقل في الإطار الحزبي أو النقابي أو الجمعوي، فوجود كل هذه المنظمات لا يتعدى باب الشكليات إذ لا يسمح بوجود معارضة حقيقية تزاحم النظام الحاكم وتحاسبه، فالتعبئة من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية غرضها فقط مساندة النظام وسياساته، وتعتمد التعبئة على مستويين من التمثيل تمثيل وطني للحزب ومنتخبيه وتمثيل فئوي قطاعي يأخذ الشكل التضامني للمصالح والمراقب بدوره ضمن حدود المصلحة العامة التي يراها النظام وينتقي عناصرها، وهذا التمثيل تضطلع به جماعات المصلحة المتمثلة في المنظمات الوطنية الجماهيرية كاتحاد العمال والفلاحين ومنظمات الأسرة الثورية، وقد تجاوز "بومدين" بشكل خاص كل المؤسسات التي تقوم

*** احتلت الجزائر المرتبة 94 من بين 177 دولة وإقليم حسب ترتيب "مؤشر مدركات الفساد" Corruption Perceptions Index (CPI) لسنة 2013، والذي تعتمده منظمة الشفافية الدولية Transparency International ويقدم قياسا للفساد في القطاع العام للبلد بين الدرجة 0 أعلى درجات الفساد و100 التي تشير للأكثر نزاهة، بناء على استطلاعات الرأي وتقييمات الفساد التي تجمعها وتقدمها مؤسسات ذات سمعة في هذا المجال، ويعد من أكثر مؤشرات قياس الفساد في العالم، انظر الموقع:

Transparency International, website:
https://www.transparency.org

[1] Hachemaoui, "Permanences du jeu politique en Algérie", Op. cit, p311.
Hachemaoui, "La corruption politique en Algérie: l'envers de l'autoritarisme" Op. cit, p 111.

[2] الصيداوي، المرجع السابق، ص ص 44، 45.

جليلة رزاقي، "غول وبن يونس: الجزائر تنعم بالاستقرار والرفاهية بفضل سياسة بوتفليقة"، ***يومية الجزائر***، السنة 3، العدد 900، 12 أفريل 2014، ص 2.

[3] Hachemaoui, "Permanences du jeu politique en Algérie", Op. cit, p 319.

بدور الوساطة ليقيم علاقة مباشرة مع الشعب ارتبطت بسلطاته وشخصيته ومهارته في استعمال رموز الثورة، ليكرس صورته كضامن للوحدة الوطنية ومطامح وآمال الشعب[1]، فالنظام السياسي الجزائري قام أيضا كما يصفه "الهواري عدي" على الشعبوية Le Populisme عبر تسويق شعارات سياسية واقتصادية كتعزيز الاستقلال الوطني، وتحقيق التنمية، والوعود بتحسين المستوى المعيشي، وسياسة التعريب، والتأميم، والثورة الزراعية[2].

واستمرت نفس الممارسات منذ عودة العمل بالدستور والانتخابات في مرحلة التعددية، حيث عمدت السلطة بدل الاعتماد على حزب واحد إلى توظيف واجهة حزبية متعددة، فبرجوع حزب "جبهة التحرير الوطني" إلى أحضان السلطة عقب إطاحتها بأمينه العام السابق "مهري"، دخل سنة 2004 في "التحالف الرئاسي" الذي أقيم على أساس دعم برنامج الرئيس وضم حزبي "التجمع الوطني الديمقراطي" و"حركة مجتمع السلم"، وقد وقع حينها على وثيقة التحالف عن حزب جبهة التحرير منسق الحركة التصحيحية "عبد العزيز بلخادم" –وزير الخارجية وعضو المكتب السياسي للحزب– والتي دفعت "علي بن فليس" للتنحي من منصب الأمين العام في أفريل 2004 بعد نسبته الهزيلة في الانتخابات الرئاسية، وتزكية "بوتفليقة" رئيسا شرفيا للحزب بانعقاد المؤتمر الثامن للحزب في فيفري 2005[3]، ولم يتأثر موقف السلطة بانسحاب "حركة مجتمع السلم" من التحالف الرئاسي في جانفي 2012[4] نظرا لاعتماد أحزاب جديدة بموجب قانون الأحزاب 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، والذي صدر ضمن جملة من الإصلاحات التي بادر إليها النظام بعد الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في بداية 2011* بالتزامن مع

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، ***المجتمع والدولة في المغرب العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999)، ص ص 98– 101.
والي، المرجع السابق، ص ص 137، 138.
بوعناقة، دبلة، المرجع السابق، ص 61.

[2] Lahouari Addi, "Sociologie politique d'un populisme autoritaire", ***Confluences Méditerranée***, N°81 (2012), p 29.

[3] Ahmed Bey, "Le FLN au temps des grandes manœuvres", ***Jeune Afrique***, 19 juillet 2011, sur le site: https://www.jeuneafrique.com/190778/politique/le-fln-au-temps-des-grandes-man-uvres/
Farid Alilat, "Main basse sur le FLN", ***Jeune Afrique***, 07 février 2005, sur le site: https://www.jeuneafrique.com/127974/archives-thematique/main-basse-sur-le-fln/

[4] دالية غانم، "قرار الأحزاب الإسلامية مقاطعة الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزائر يكشف عن تفكك وضعف التيار الإسلامي"، مركز كارنيغي، 13 فيفري 2014، على الموقع:
https://carnegieendowment.org/sada/54512

* اعتبر "السوسيولوجي عبد الناصر جابي" أن هذه الاحتجاجات استمرار لسلسلة من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية منذ عقد الثمانينيات التي مثلت أحداث أكتوبر 1988 علامة فارقة بينها من حيث قوة تأثيرها وانعكاساتها السياسية، وأنها عكست الخصائص العامة لهذه الحركات كما كانت نتاجا للوضع القائم في البلاد، فقد احتل شباب الأحياء الشعبية واجهتها في غياب الفئات الوسطى والمتعلمين ما جعلها مفتقدة للتنظيم والتأطير في ظل أيضا الطابع الانقسامي للنخب وضعف فاعليتها، ما يفسر كذلك لجوءها لأساليب التعبير العنيفة، وكشفت عن الركود الذي ميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمؤسسات الوسيطة، كما أشرت إلى ضيق الساحتين السياسية والإعلامية، وكذا عن تردي الاقتصاد واستمرار المشاكل الاجتماعية لاسيما لفئة الشباب التي تمثل نسبة معتبرة من النسيج الاجتماعي، وهذا رغم تحسن الوضع المالي بفضل العائدات النفطية

اندلاع انتفاضات "الربيع العربي"[1]، فقد تعزز جناح الموالاة للرئيس بحزبي وزير النقل "عمار غول" "تجمع أمل الجزائر" ووزير التنمية الصناعية "عمارة بن يونس" "الحركة الشعبية الجزائرية"، مع استمرار دعم حزبي التحالف ومنظمات الأسرة الثورية و"الاتحاد العام للعمال الجزائريين" وبعض الجمعيات، في مقابل رفض شخصيات سياسية وكذا الأحزاب التي انضوت في إطار ما سمي "مجموعة الدفاع عن الذاكرة والسيادة الوطنية" للعهدة الرابعة[2]، فإلى جانب الأحزاب اعتمد النظام أيضا على المنظمات التقليدية التي كانت تابعة للحزب، وعلى الجمعيات الحديثة التي يتحكم فيها هي الأخرى من خلال ملف الاعتماد الإداري وكذا بعامل آخر هو التمويل ليكون وجودها لغرض الاستعمال الذرائعي Instrumental Use، وهو ما يندرج ضمن توجه لإبعاد المواطنين عن السياسة عبر غلق المجال على العمل الحزبي الذي يعبر عن مطالب المجتمع الحقيقية، وكذا على المؤسسات المدنية المستقلة مقابل تحويل الجمعيات إلى لجان مساندة[3].

وإذا كان الجيش ودخول مصاف النخبة العسكرية أهل عدد من الشخصيات كالضباط الفارين من الجيش الفرنسي للتحكم في السلطة السياسية وقراراتها، فإن المشاركة في ثورة التحرير أو المشروعية الثورية مثلت حسب "مصطفى حداب" أهم رأس مال مكتسب تفوق على غيره من رؤوس الأموال، والذي

التي تبددت آثارها بفعل استشراء الفساد، ففي 05 جانفي 2011 اندلعت احتجاجات "الزيت والسكر" التي عرفت بذلك لربطها بارتفاع مفاجئ في سعر المادتين كسبب ظاهر، وأخذت شكل مواجهات عنيفة مع قوات الأمن تخللتها انحرافات وأعمال تخريبية خلفت حصيلة 5 قتلى 800 جريح ناهيك عن الخسائر المادية، وأثيرت التساؤلات عن خلفياتها الحقيقية وإذا ما كانت عفوية خصوصا وأنها جاءت ثلاثة أسابيع بعد انطلاق الأحداث التي أسقطت نظام "بن علي" في تونس، وهي تساؤلات بقيت دون إجابات حتى بعد تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، ارجع إلى:

عبد الناصر جابي، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/يناير 2011، تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فيفري 2011، ص ص 1، 2، عبر الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_CEFD3E5B.pdf

فؤاد. ع، "ثورة الزيت والسكر'.. الشرارة التي أطفأت 'الربيع العربي' في الجزائر!: خلفيات غامضة وأسئلة معلّقة بعد سنتين عن الأحداث"، بوابة الشروق، 2013/01/04، على الموقع:

https://www.echoroukonline.com/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A3%D8%AA/

[1] عشور، مرجع سابق، ص 40.

[2] محمد مسلم، "تموقعات واصطفافات سياسية تحسبا للرئاسيات: أنصار العهدة الرابعة يربحون مساحات جديدة.. والمعارضون رهينة طموحات شخصية"، بوابة الشروق، 3102/11/20، على الموقع:

https://www.echoroukonline.com/%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1%E2%80%AE-%E2%80%AC%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF%D8%A9%E2%80%AE-%E2%80%AC%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%E2%80%AE-%E2%80%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%88/

[3] العربي العربي، "الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر"، المستقبل العربي، ***المستقبل العربي***، السنة 42، العدد 491 (جانفي 2020)، ص 46.

Andrea Liverani, ***Civil Society in Algeria: The Political Functions of Associational Life*** (Routledge: New York, 2008), pp 18, 19.

ظل لفترة طويلة شرطا أساسيا لبلوغ أكثر المراكز السياسية أهمية وهذا إلى غاية 1989 على الأقل، وهو الرصيد الذي تم الانتفاع منه خاصة من خلال الانخراط في الجيش أو الحزب وبدرجة أقل عبر الحصول على الدرجات الأكاديمية والحضور الإعلامي إضافة إلى التعامل مع شبكة علاقات اجتماعية هامة، فنخبة المثقفين من الجامعيين والفنانين ومستثمري القطاع الخاص ظلت مكانتهم ثانوية بالنسبة للنخبة السياسية، رغم أنه مع اتساع وتدعيم الهياكل الإدارية للدولة والقطاع العام الاقتصادي تمت الاستعانة ببعض حملة الشهادات الجامعية، ومقابل التغييرات الطارئة على النظامين السياسي والاقتصادي بعد عام 1989 تراجعت نسبيا أهمية المشروعية الثورية كرأس مال سياسي دون أن تنقضي تماما**، حيث ساهمت التعددية السياسية وتراجع القطاع العام الاقتصادي وصعود الصحافة الخاصة مع تأثير تطورات العولمة الاقتصادية والثقافية في تنامي قيمة أنواع من رؤوس المال لم تكن محل تقدير، وفتحت معها سبل جديدة لبلوغ مصاف النخبة السياسية، ومن بينها الثروة المالية، وإحياء تاريخ سياسي تعرض للقمع والاحتجاب خلف منطق الحزب الواحد، والارتباط بالإسلام بشكل ما كالذي تعكسه الحركات الإسلامية المعاصرة، لكن هذه العوامل لم تحدث اتساعا إلا بقدر محدود للغاية في وسط نخبة السياسيين الجزائريين، ما يمكن إرجاعه لغلبة الاتجاه المحافظ على الاتجاه المجدد[1].

رابعا: الخلفية الأيديولوجية والثقافية للانقسام والصراع النخبوي

ويظهر التحليل البنائي للنخب السياسية في الجزائر مظاهر أخرى لطابعها الانقسامي ترتبط بالخلافات الأيديولوجية كما تتصل أيضا بالانقسام اللغوي الثقافي، وهو انقسام تعود جذوره إلى فترة الاستعمار حيث تجسد مع التنوع الفكري والسياسي للحركة الوطنية التي تشكلت منذ عشرينيات القرن الماضي، فرغم نزعتها الوطنية المشتركة في الغالب تباينت توجهاتها بين التيار اللبرالي والشيوعي والديني الإصلاحي التي كان لكل منها امتداده في حقبة ما بعد الاستقلال، فالتيار اللبرالي الذي مثلته أحزاب "فرحات عباس" منذ ثلاثينيات القرن الماضي كان نخبويا ومفتقدا للعمق الشعبي، بينما فاقه في التأثير التيار الشيوعي الذي مس المستوى العمالي والنقابي والفئة الوسطى الحضرية المتعلمة وحاول الحفاظ على استقلاليته السياسية والتنظيمية حتى إبان الثورة دون نجاح كبير، أما التيار الديني فكانت "جمعية العلماء المسلمين" حاضنته الأولى والتي لم تأخذ الطابع السياسي البحت وانشغلت بالتعليم والدعوة للحفاظ على الدين والهوية

** نصت المادة 73 من التعديل الدستوري لسنة 1996 أن المترشح لرئاسة الجمهورية عليه أن يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل جويلية 1942، ارجع إلى:

مرسوم رئاسي رقم 96- 438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، ***الجريدة الرسمية***، السنة 33، العدد 76، 8 ديسمبر 1996، ص 16.

[1] حداب، ترجمة باتسي، المرجع السابق، ص ص 22- 31.

الثقافية[1]، وارتبطت الانقسامية الأيديولوجية بانقسامية لغوية نجمت عن ازدواجية المنظومة التعليمية، والتي قامت من جهة على المدرسة الفرنسية التي عمد من خلالها الاستعمار إلى تكوين فئة وسيطة بينه وبين مجتمع الأهالي وتحمل قيمه العلمانية، ومن جهة أخرى التعليم العربي في المدارس الأهلية التي غلب عليها الطابع الديني لاستفادتها من المنظومة التعليمية الدينية لجوامع الزيتونة والأزهر والقرويين، وهذه الانقسامية استمرت بعد الاستقلال وانعكست سلبا على عمل المؤسسات السياسية وكذا المؤسسات العلمية والثقافية التي أعادة إنتاج الانقسامية على قاعدة الشرخ اللغوي أساسا الذي يتصل بالانقسام الأيديولوجي[2].

وتجنبت "جبهة التحرير الوطني" تبني خيار أيديولوجي واضح حرصا على الوحدة وتضامن مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية في خضم الثورة ما تجلى في بيان الفاتح من نوفمبر 1954 الذي كان عاما وتوفيقيا، غير أنه وكما يشير "رياض الصيداوي" كانت الهيمنة داخل الجبهة منذ الثورة للخطاب الإسلامي الشعبوي الذي ارتبط بردة الفعل على التوجه الاستعماري لطمس معالم الهوية الجزائرية وفرض ثقافته، حيث نجح الجناح العربي الإسلامي في السيطرة على جبهة التحرير وإقصاء الجناح الفرانكوفوني اللبرالي وكذا اليساري العلماني، وكان مؤتمر طرابلس في 1962 إيذانا باندلاع صراع أيديولوجي متشابك كانت الغلبة فيه للاتجاه الاشتراكي غير الملتزم حرفيا بأي إطار نظري ماركسي أو غيره حيث خضعت الاشتراكية أكثر لرؤى الزعماء الذين طبقوها، وهو اتجاه تبنى الإسلام بالطابع الشعبي وليس الحركي وخيار التعريب أيضا، وذلك باعتبار الخلفية الاجتماعية لأتباعه المنتمين للطبقات الفقيرة الأوسع في المجتمع والمهيمنة في الجيش، وقد استهوتهم فكرة العدالة الاجتماعية كما تأثروا بعوامل خارجية من ضمنها المد الاشتراكي العالمي، ودعم الدول الاشتراكية كمصر "عبد الناصر" وصين "ماوتسي تونغ" وكوبا "فيديل كاسترو"، أما الطرح اللبرالي فارتبط بالبعد الاقتصادي أو بالرأسمالية أكثر من البعد السياسي أو بالتعددية السياسية التي طالب بها حتى بعض الاشتراكيين، ودافعت عنه شخصيات منحدرة من طبقات اجتماعية مرفهة وتلقت التعليم الفرنسي وتأثرت بثقافته مثل "فرحات عباس" الذي عبر صراحة أنه أدرك بفضل الثقافة الفرنسية قيم الديمقراطية والإنسانية ولذا بقي وفيا لها لا لفرنسا، فكانت هذه النخبة منقطعة عن جماهير الشعب، وفيما يخص الاتجاه العلماني المنادي بفصل الدين عن الدولة فلم يكن له وزن في إطار جبهة التحرير إذا استثنيت بعض جهود المقاومة كتلك التي صدرت من "عبان رمضان" وبعض الشيوعيين المنضمين للجبهة مثل "عمار أوزقان" الذين عمدوا لإسقاط الطابع الديني الذي أضفي

[1] ناصر جابي، ***لماذا تأخر الربيع الجزائري*** (الجزائر: منشورات الشهاب، 2012)، ص ص 16، 17.

[2] ناصر جابي، ***الجزائر، الدولة والنخب: دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية*** (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)، ص ص 28، 29، 76، 77.

على الثورة من خلال ميثاق مؤتمر الصومام الذي قاموا بتحريره، كما أبدى "مصطفى لشرف" معارضته لتبني الدين في برنامج الجبهة في مؤتمر طرابلس متحججا بإمكانية استغلاله من قبل قوى محافظة لتأييد عادات رجعية تعيق التحديث وتضر بالوضع الاجتماعي للمرأة، كما عبر بعض مديري الصحف والمجلات عن هذا الاتجاه بعد الاستقلال منهم "محمد حربي" مدير "الثورة الإفريقية" Révolution Africaine و"عبد العزيز زرداني" مدير "الشعب" Le Peuple و"بلقاسم بن يحيى" مدير "المجاهد" ElMoudjahed، والذين أزيحوا بعد انقلاب 19 جوان 1965[1].

وتظهر الوقائع التاريخية أن الانقسام الأيديولوجي لم يكن عاملا حاسما للتحالفات أو النزاعات النخبوية والوصول للمناصب السياسية في مرحلة الحكم الاشتراكي وهو ما أشير إليه سابقا، فقد خضعت للمصالح والطموحات الشخصية أكثر مما احتكمت للأفكار والمبادئ، ومن الأدلة على ذلك أن مجموعتي "تيزي وزو" و"تلمسان" المتصارعتين على الحكم كانتا تضمان اشتراكيين ولبراليين، فقد تحالف "فرحات عباس" و"محمد خيضر" وهما من أكبر المعادين للاشتراكية في جبهة التحرير مع "أحمد بن بلة" و"هواري بومدين" الاشتراكيين في مواجهة "كريم بلقاسم" و"محمد بوضياف" الاشتراكيين المتحالفين مع "سعد دحلب" وبعض زملائه من الحكومة المؤقتة اللبراليين، وتولى اللبراليون مناصب في النظام حيث وضع "فرحات عباس" على رأس المجلس الوطني التشريعي قبل أن يستقيل سنة 1963، كما عمل كل من "أحمد بومنجل" و"أحمد قايد" (المعروف بسليمان) و"بلقاسم شريف" اللبراليون أيضا مع النظام، ووصل لبرالي آخر هو "الشاذلي بن جديد" إلى الرئاسة واستطاع التعايش مع رئيس حكومته "قاصدي مرباح" وأمين عام الحزب "الشريف مساعدية" الاشتراكيين[2]، لكن البعد الأيديولوجي والثقافي كان وراء اندلاع صراع شرس بين النخب مع التحول إلى التعددية، فإن توارت الخلافات أو تم كبتها في مرحلة الأحادية فقد طغت دون مقدمات على الساحة السياسية بعد دستور 1989، وعرف هذا الصراع بعض التغيير من حيث أطرافه وثنائياته إذ فقدت شعارات الاشتراكية صداها وتم التخلي عنها كمرجعية اقتصادية وسياسية واعتماد البديل اللبرالي اقتصاد السوق والتعددية السياسية، وفي هذا السياق صار الإسلام السياسي الصاعد الذي مثلته "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" طرفا في الصراع مع العسكر الذين تدخلوا لوقف المسار الانتخابي ومنع الإسلاميين من الوصول إلى الحكم، ووجد الجيش غطاءه السياسي في الأحزاب والفعاليات العلمانية التي دعته للتدخل بدعوى حماية الجمهورية، ومنها الشخصيات التي ساهمت في الإخراج المدني لقرار الجيش،

[1] رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، ***المستقبل العربي***، السنة 22، العدد 245 (جويلية 1999)، ص 30.
الصيداوي، ***نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر***، المرجع السابق، ص ص 215- 229، 233.

[2] نفس المرجع، ص ص223- 225.

وفي مقدمتها رئيس الحكومة في حينها "سيد أحمد غزالي"، وكذا "علي هارون" وزير حقوق الإنسان الذي حرر مع وزير الإعلام "أبو بكر بلقايد" وثيقة استقالة "الشاذلي" حسب شهادة وزير الدفاع "خالد نزار"، وكان وراء إقناع "محمد بوضياف" برئاسة المجلس الأعلى للدولة، ناهيك عن العسكري بثوب مدني "العربي بلخير" الذي كان على رأس وزارة الداخلية، ليسترجع الجيش بذلك مكانته ودوره بصفته الفاعل السياسي الأقوى في النظام السياسي[1].

وتعود البوادر الأولى لظهور الحركات الإسلامية في الجزائر إلى "جمعية العلماء المسلمين" التي لم تنشأ لغرض النشاط السياسي البحت، وكانت لها أهداف إصلاحية بصفة عامة يغلب عليها الجانب الثقافي ويتصدرها الحفاظ على دين الأمة وهويتها وحمايتها من مساعي التدليس والطمس من قبل الاستعمار الاستيطاني، لكن وضمن البعد الإصلاحي ورغم منع نشاطها بعد الاستقلال مارس بعض مشايخها معارضة سياسية سلمية عبر الكتابة والخطابة، فقد حرر الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي" ما أسماه "البيان الأصلي" الذي انتقد فيه توجهات السلطة واستنادها إلى أسس نظرية لا تنبع من صميم المقومات العربية الإسلامية، حيث حض على تفعيل مبادئ العدالة والحرية والتقوى والعودة إلى الشورى، فقوبل نصحه بأن وضع تحت الإقامة الجبرية إلى أن وافته المنية في 20 ماي 1965، واستمر تيار الإصلاح الديني والثقافي في النشاط تحت طائلة التضييق فبعد أن حلت السلطة "جمعية القيم" في 22 سبتمبر 1966 بعد نحو ثلاث سنوات من تأسيسها في 9 فيفري 1963، ظهرت جماعة "الدعوة والتبليغ" بقياد الشيخ "مصباح حويذق"، كما قام المفكر النهضوي الفذ "مالك بن نبي" في نفس الفترة بتنشيط حلقات فكرية علنية في بيته كانت نواة ملتقيات للفكر الإسلامي تبنتها الدولة لاحقا إلى أن ألغيت في عهد "بوضياف"، وتابع نشاطه الفكري رغم مضايقات بعض دوائر النظام وتهجم عناصر شيوعية وتروتسكية إلى أن توفي في 1973، وفي تواصل مع عمله تأسست لاحقا "جماعة الجزأرة" بقيادة "محمد بوخلجة التيجاني" و"محمد السعيد"[2]، وقد عرفوا بجماعة الطلبة الذين فتحوا أول المساجد الجامعية وحملوا أفكار من الحركة الإسلامية المعاصرة ونادوا بإحياء تراث "جمعية العلماء" والتركيز على الخصوصية الجزائرية في طرح حل إسلامي، ويقال أن الشيخ "محفوظ نحناح" زعيم "الإخوان المسلمين" في الجزائر من أطلق عليهم وصف "الجزأرة"[3]،

---

[1] جابي، ***لماذا تأخر الربيع الجزائري***، المرجع السابق، ص ص 175- 177.

[2] قيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 117- 120.

[3] ماهر فرغلي، "هكذا تسعى جماعة "الجزأرة" لركوب الحراك الجزائري"، على موقع حفريات:
https://www.hafryat.com/ar/blog/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A3%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A

وعموما رفض كل من "بن بلة" و"بومدين" السماح لأي من الجماعات الإسلامية التي طلبت الترخيص للنشاط بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية، وعلى العكس حصل "الحزب الشيوعي" على رخصة غير رسمية لعدة سنوات بعد اختياره دعم النظام وإن بصفة نقدية فكانت جرائده ومنشوراته تطبع وتنشر[1].

وكان الظهور الحقيقي للحركات الإسلامية المعاصرة في جزائر ما بعد الاستقلال بالتزامن مع مناقشات "الميثاق الوطني" لسنة 1976، فقد تشكلت جماعة "الموحدون" بقيادة "محفوظ نحناح" و"محمد بوسليماني" وأصدرت بيانا منددا بمشروع الميثاق تحت عنوان "إلى أين يا بومدين؟"، وأصحبته بعملية ميدانية تخريبية في صيف 1976 للتعبير عن رفضها المشترك مع تيارات سياسية أخرى وشخصيات سياسية، ووزعت منشورات تذم سياسة النظام القمعية وتتبذ الاشتراكية داعية للرجوع إلى الإسلام، لكن هذه الحركة لم تلبث أن أوقفت بإلقاء القبض على قيادتها والحكم على "نحناح" و"بوسليماني" بخمس عشرة سنة، وكانت الجماعة نواة ما سمي "الإخوان الدوليين" في الجزائر بقيادة "محفوظ نحناح" الذي سافر إلى مصر 1974 ثم إلى السعودية 1976 أين التقى بقيادات الإخوان التي غادرت السجون حديثا ليبايعها على أن يكون المراقب العام للإخوان المسلمين في الجزائر، ولم ينطلق في مسعاه إلا بعد أن أطلق سراحه مع "بوسليماني" في 1980 بموجب عفو عام أصدره الرئيس "الشاذلي"، وبذلك تشكلت جماعة الإخوان في الجزائر فعليا مطلع الثمانينيات حيث وضعت خطة إستراتيجية للعمل سنة 1982 تزامنا مع استكمال التنظيم الرئيسي مبادرات التأسيس الفعلي للتنظيم العالمي في أواخر شهر جويلية، وظهر قبل ذلك فصيل إخواني آخر تمخض عن اجتماع لمجموعة من طلبة القانون في جامعة قسنطينة بمبادرة من "عبد الله جاب الله" عام 1974 لتأسيس جماعة إسلامية على منهج الإخوان، وبعد أن فصل الإخوان المسلمون في ممثلهم في الجزائر لصالح "نحناح" أطلق "جاب الله" تسمية "الإخوان المحليين" على فصيله مقابل "الإخوان العالميين" لأتباع "نحناح"، وشهد شهر نوفمبر 1982 اجتماعا ضم الشيخ "أحمد سحنون" والشيخ "عبد اللطيف سلطاني" والدكتور "عباسي مدني" ووجهوا نداء اشتمل أربعة عشر بندا تطالب بإقامة الشريعة الإسلامية، وإثر هذا النداء الذي ندد أيضا بأحداث جامعة "بن عكنون" التي أسفرت عن مقتل أحد الطلبة في شجار مجوعة تروتسكية مع أخرى بربرية للسيطرة على الحي الجامعي شاركت الحركات الإسلامية في تجمع الجامعة المركزية بالعاصمة الذي يعد أول محطة أخرجتها للفعل العلني والجماهيري،

[1] Quandt, Op. cit, p 52.

قيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص119.

ففي هذه الفترة سيطر الاتجاه الإسلامي العربي على حساب اليساريين والبربريين عبر الجامعات وكان وراء الإضراب الوطني الشامل في كليات العلوم الإنسانية من أجل تعريبها[1].

وشهدت سنة 1982 أيضا ظهور الحركة الإسلامية الجزائرية (MIA) التي أضيف إلى تسميتها صفة المسلحة (MIAA) سنة 1986، والتي أنشأها "مصطفى بويعلي" المجاهد في جيش التحرير الذي حمل السلاح مع جماعته التي تركزت جنوب غرب العاصمة بسبب حنقه على النظام لتعرضه للمضايقة الأمنية نظير آرائه السياسية أو بسبب مقتل شقيقه من قبل الشرطة في رواية أخرى، لكن هذه الجماعة قليلة العدد –نواتها ثلاثون رجلا– لم تخلف خسائر كبيرة إلى مقتل قائدها في 3 جانفي 1987 واعتقال معظم رفقائه الذين تراوحت أحكامهم بين الإعدام والمؤبد، وذلك قبل استفادتهم من العفو الشامل الذي أصدره "الشاذلي" أواخر العام 1989[2].

وبصدور دستور 23 فيفري 1989 وإطلاق حرية التعبير والتجمع والتنظيم والحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي من خلال المادتين 39 و40 تواليا، قام الشيخان "محفوظ نحناح" و"محمد بوسليماني" بتأسيس جمعية خيرية غير حكومية باسم "جمعية الإرشاد والإصلاح" كأول جمعية إسلامية في عهد التعددية، وبإشراف الشيخ "أحمد سحنون" أحد تلامذة الإمام "عبد الحميد بن باديس" والمجاهد في ثورة التحرير تأسست "رابطة الدعوة الإسلامية" عام 1989 والتي تولى رئاستها، ومثلت الرابطة مظلة للعمل الإسلامي بضمها لتياراته وقياداته بتوجهاتهم ومرجعياتهم الفكرية ومنهم "نحناح" و"عباسي مدني" و"عبد الله جاب الله و"علي بلحاج" و"محمد السعيد"، وحملت الرابطة تطلعات إصلاحية للعقيدة والأخلاق الإسلامية وللاقتصاد المنهار تلك الفترة، لكن المبادرة لم تكلل بالنجاح بسبب الخلافات، ومن ثمة برزت تشكيلات إسلامية مختلفة بداية بالمبادرة التي أطلقها "علي بلحاج" الذي دعى إلى تشكيل "الجبهة الإسلامية الموحدة" التي اختار لها الدكتور "عباسي مدني" اسم "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وقد أعلن ميلادها في 18 فيفري 1989 قبل صدور بيان الاعتراف بها في الجريدة الرسمية في 13 سبتمبر من

[1] حفص الزهار، "تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر"، 2019/04/18، على الموقع إضاءات:
https://www.ida2at.com/history-islamic-movement-algeria/
قيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 120– 123، 169.

[2] Quandt, Op. cit, p 52.
محمد سمراوي، ***الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر***، ترجمة: عومرية سلطاني (القاهرة: تنوير للنشر والإعلام، 2015)، ص ص 92، 93، 95.

السنة نفسها، لتمثل بذلك أول حزب إسلامي معتمد قانونا، بينما أسس "عبد الله جاب الله" "حركة النهضة الإسلامية" و"محفوظ نحناح" "حركة مجتمع السلم" أواخر 1990[1].

وتمكنت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من حشد وتعبئة الدعم الشعبي بموارد وآليات أشار إليها الباحث الأمريكي "غراهام فولر" Graham Fuller، ومن أهمها استغلال المساجد كفضاء اجتماعي للإعلام والدعاية-سيطرت على غالبية المساجد التي وصل عددها لحولي 8 آلاف من أصل 10 آلاف في المدن والقرى في عموم الجزائر-، حيث تمكنت من خلالها حسب وصف "بيتر سان جون" Peter St John في دراسة أعدها لمجلس الأمن الكندي من خلق شبكات صغيرة غير رسمية تكاثرت بسرعة خارج رقابة وإشراف وزارة الشؤون الدينية، فقد أقيمت شبكات اجتماعية يجتمع نسيجها بروابط الأحياء والعائلات عبر المصاهرة كما ينتبه الباحث "عيسى خلادي"، واعتمدت "الإنقاذ" على خطاب شعبوي عمد لتحطيم صورة النظام باتهامه بالعمالة للخارج وتحديدا لفرنسا وادعاء التمثيل الحصري للإسلام الخيار الأوحد للشعب، وعبر "عباسي مدني" عن ذلك قائلا ***"الشعب هو نحن، ونحن هو الشعب، بما أن هذا الأخير لا يعترف إلا بالإسلام"***[2].

وخاضت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بعد أن استطاعت جمع ما يقارب 3.5 مليون عضو غمار الانتخابات لتحقق في ظرف قياسي الفوز في الانتخابات المحلية ثم التشريعية في دورها الأول، لتدخل البلاد بعد ذلك مرحلة من الصراع بين الإسلاميين والعسكر الذين أوقفوا بدعم مدني مسار الانتخابات، والذي أخذ طابعا مسلحا عنيفا بين قوات وأعوان الأمن والجيش من جهة، ومعها الميليشيات التي أوجدها التيار الاستئصالي تحت تسمية "الحرس البلدي" و"الدفاع الذاتي" بمبرر مكافحة الإرهاب، والتي تحركت تحت غطائها تنظيمات ارتكبت أعمال عنف وإجرام لا إنسانية ذكرت الصحف بعضها مثل "فيالق الموت" و"المنظمة السرية للدفاع عن الجمهورية" و"منظمة الشباب الجزائري الحر"، ومن جهة أخرى "الجيش الإسلامي للإنقاذ" (AIS)-أسس في 1993- والجماعات المسلحة الأخرى* التي لا تتبعه، وبالأخص

[1] الزهار، المرجع السابق.

فرغلي، المرجع السابق.

فيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 166، 168، 169.

[2] نفس المرجع، ص 167.

الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، المرجع السابق، ص ص 30- 33.

* يتهم "محمد سمراوي" ضابط المخابرات المستقيل من منصبه في 1996 احتجاجا على ممارسات النظام واللاجئ في ألمانيا قيادات استخباراتية هي الجنرال "محمد مدين" المدعو "توفيق" و"إسماعيل العماري" و"كمال عبد الرحمان" بالضلوع في تشكيل "الجماعات الإسلامية المسلحة" كما عرفت منذ 1993، والتحكم في أخرى بتواطؤ من جنرالات فرنسا "خالد نزار" و"العربي بلخير" و"محمد العماري" و"محمد التواتي"، حيث كان ذلك من خلال احتواء بعض الجماعات لتجنيد عناصر جديدة قبل الانتقال للعمل المسلح في الشهور الأولى من سنة 1992 وعلى رأسها "الحركة

"الجماعة الإسلامية المسلحة" (GIA) التي انشقت عنها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" (GSPC) في 1998 وتحولت في 2007 إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[1]، وقدر الجنرال "محمد تواتي" تعداد العناصر الإسلامية المسلحة بحوالي 27000 سنة 1993 في حين بلغ عددها حسب إحصائية صدرت سنة 1994 عن "الجيش الإسلامي للإنقاذ" 400000[2].

لقد اندلعت موجة الصراع العنيف بين النظام والإسلاميين منذ الإضراب الذي دعت إليه "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بتجنيد "النقابة الإسلامية للعمل" التابعة لها في 25 ماي 1991 احتجاجا على قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، حيث سقط عشرات القتلى من المتظاهرين في ساحتي "الشهداء" بباب الوادي و"أول ماي" ببلدية "سيدي محمد" ودركي واحد بعد تدخل قوات الأمن ووحدات من الجيش ليلة 4 جوان لفض الجموع، لتعلن نهارا بذات التاريخ حالة الطوارئ مع حظر التجول وأعلن عن تأجيل الانتخابات التشريعية ستة أشهر، وشنت حملة اعتقالات في صفوف الإسلاميين طالت المئات من الناشطين والآلاف من المتعاطفين معهم، كما تم إلقاء القبض على القياديين "عباسي مدني" و"علي بلحاج" من قبل الجيش في 30 جوان 1991، والذين أصدر الحكم عليهما في محكمة عسكرية باثني عشرة سنة سجنا نافذة في

الإسلامية المسلحة" (MIA) التي اتخذت إسم آخر بعد إعادة تنظيمها هو "الجماعة الإسلامية المسلحة" (GIA) جراء عملية تجنيد جماعة "بويعلي" من المفرج عنهم أولا من قبل "محمد بتشين" رئيس جهاز "الأمن العسكري– تمت إعادة هيكلته في 1987 بإنشاء جهازين هما "المندوبية العامة للتوثيق والأمن" التي أصبحت تابعة لرئاسة الجمهورية بينما اختصت "المديرية المركزية لأمن الجيش" حصرا بشؤون الجيش ليتم في 4 سبتمبر 1990 إنشاء جهاز موحد هو "دائرة الاستعلام والأمن" وإلحاقه بوزارة الدفاع وعلى رأسها "تزار"–، وكان ذلك بهدف استباقي هو السيطرة على التيارات الراديكالية في الحركة الإسلامية قبل أن تستغل لاحقا من قبل "دائرة الاستعلام والأمن" بقيادة "توفيق" و"اسماعيل العماري" –ترأس "مديرية الجاسوسية المضادة" أحد فروع جهاز المخابرات– بشكل قذر، وتندرج في هذا الإطار "جماعة التكفير والهجرة" وقدامى "المجاهدين الأفغان"، وتم ذلك أيضا عبر الدفع لتشكيل جماعات من الإسلاميين الحقيقيين واستعمالهم دون علمهم والمثال جماعة "سعيد مخلوفي" المسماة "الحركة من أجل الدولة الإسلامية" التي أنشئت خريف 1992، وأيضا عبر دس عملاء وسط الإسلاميين في السجون والمعتقلات في الجنوب قبل الإفراج عنهم في 1993 ليشكلوا جماعات مسلحة في مناطق معروفة بدعمها للجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما انتحل ضباط المخابرات صفة الأمراء وقاموا بتكوين جماعات مسلحة، والكاتب نفسه اعتبر أن هذا يندرج في سياق حملة لتشويه "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" والإسلاميين عموما باعتماد إستراتيجية تورطهم في أعمال العنف، وقد قدم "حبيب سويدية" الضابط السابق بالقوات الخاصة شهادة مطابقة، ارجع إلى:

سمراوي، المرجع السابق، ص ص 39، 68– 70، 93– 95، 186، 192–194.

حبيب سويدية، ***الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992– 2000***، ترجمة: روز مخلوف (دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص ص 64، 65.

[1] قيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 124، 167.

Hicham Ben Abdallah El Alaoui, "Les Régimes Arabes Modernisent L'Autoritarisme", ***Le Monde Diplomatique***, Avril 2008, pp 10, 11, sur le site:
https://www.monde-diplomatique.fr/2008/04/EL_ALAOUI/15781

موسوعة الجزيرة، "الجماعة الإسلامية المسلحة"، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/10/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9

[2] Luis Martinez, "Algérie : Les Nouveaux Défis", CERI - Centre de recherches internationales, p 3, sur internet : https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/artlm.pdf

15 جويلية 1992 بتهمة ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة والإضرار بالاقتصاد الوطني، واعتقد العسكر و"دائرة الاستعلام والأمن" أنه بذلك قطع دابر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" مخطئين في تقدير قدرة من بقي من زعماء الحزب خاصة "عبد القادر حشاني" و"محمد السعيد" على حشد وتعبئة الناخبين، وذلك لاسيما مع الخطوات الأخرى لإضعاف الحزب ومن بينها تشجيع الانقسام داخله وإثارة البلبلة بواسطة قيادات أخرى مندسة عميلة للاستخبارات حسب "محمد سمراوي"، يذكر منها "أحمد مراني" و"الهاشمي سحنوني" و"بشير فقيه" الذين استدرجوه لفخ العصيان المدني الذي اتخذ ذريعة لضربه، كما تم تشجيع الحزبين الإسلاميين "حركة مجتمع السلم" و"النهضة" للمشاركة على اعتبارهما معتدلين لامتصاص الكتلة الانتخابية الإسلامية، فكانت التوقعات الرسمية المبنية على تحليلات الاستخبارات بأن لا تتجاوز نسبة الأصوات لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ 30%[1].

وبدت خيبة أمل العسكر وحلفائهم من المدنيين على وجه وزير الداخلية "العربي بلخير" وهو يعلن نتائج الدور الأول للانتخابات في اليوم الموالي لإجرائها في 26 ديسمبر 1991، ليقرر العسكريون بعد اجتماع 50 من كبار الضباط في 28 و30 ديسمبر وقف المسار الانتخابي معربين في بيان عن عدم مسايرتهم للرئيس في تساهله مع "جبهة الإنقاذ" والذي وعد "حشاني" باحترام الخيار الشعبي، وسعيهم لاستعمال كل الوسائل لمنع قيام دولة إسلامية، ونفذوا انقلابهم على الرئيس بدفعه للاستقالة كما يؤكد "سمراوي" في 11 جانفي 1992 وقاموا في اليوم التالي بإلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في 16 جانفي بقرار "المجلس الأعلى للأمن" الهيئة الدستورية الاستشارية التي يهيمنون عليها، وعلى إثره أخذ العنف أبعادا أكثر تطرفا حيث شنت في الأسابيع الأولى الموالية حملة اعتقالات واسعة طالت كل من له صلة بالحزب على رأسهم "حشاني" رئيس المكتب التنفيذي المؤقت في 22 جانفي، وكذا الإسلاميين المتعاطفين مع "الإنقاذ" لتشمل آلاف الأشخاص، كما تم قمع تجمعات الإسلاميين في أيام الجمعة بعد القانون الذي صدر عن "المجلس الأعلى للدولة" في 20 جانفي بحظر التجمعات في محيط المساجد، وأسفر ذلك عن عديد القتلى في مدن سطيف والأغواط وباتنة، ووقع "محمد بوضياف" بصفته رئيس "المجلس الأعلى للدولة" في 9 فيفري مرسوم حالة الطوارئ، وأقيمت بموجبه مراكز أمنية لاعتقال الموقوفين في الجنوب* منذ منتصف فيفري، ويرى الضابط السابق المنشق "سوايدية" أن كل ذلك لم يترك خيارا أمام الإسلاميين الذين دفعوا للالتحاق بالجبال والتمرد المسلح دفعا تحت وطأة العنف والتوقيف

[1] سمراوي، المرجع السابق، ص ص 127- 136.

* أقيمت في "عين مقل" و"رقان" و"برج عمر دريس" و"تمنراست" و"وادي الناموس"، انظر: سمراوي، المرجع السابق، ص 166.

والاختراق الأمني والعمليات الإرهابية الملفقة التي أثارت ضغينة وحقد قوات الأمن الذين وجدوا أنفسهم وأهليهم وزملاءهم بين الضحايا[1].

ومرت الجزائر كنتيجة بعشرية دموية وصفت بالسوداء تضاربت الأرقام بخصوص ضحاياها الذين قدرهم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في جوان 1999 بمئة ألف قتيل، ويصل عددهم إلى مئة وخمسين ألفا حسب الباحث "لويس مارتينيز"[2] Luis Martinez، ناهيك عن المفقودين أو المختفين قسريا الذين تتضارب بشأنهم الإحصائيات أيضا بين الحكومة التي صرحت على ذمة يومية "الخبر" بوجود 8023 حالة عام 2010، بينها 7069 دفعت عائلاتها ملفاتها في إطار تنفيذ أحكام قانون السلم والمصالحة الوطنية تحت إشراف لجنة برئاسة الوزير الأول[3]، وفي تقرير سنوي صادر سنة 2013 عن "اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان" المشكلة لدى رئاسة الجمهورية أحصيت 7200 حالة لمفقود بين 1992 و1998، وكانت اللجنة قد أقرت بعيد تشكيلها برئاسة "فاروق قسنطيني" بوجود 6146 حالة اختفاء قسري تسبب فيها أعوان للدولة، مع تأكيد رئيسها أنه كان من الصعب جدا بل شبه المستحيل التعرف على مرتكبي هذه التجاوزات لغياب الإثباتات بالوثائق والشهادات، لكن العدد في تقدير الجمعيات الحقوقية والممثلة لعائلات الضحايا يتراوح بين 10000 و20000[4].

ورفضت السلطة ممثلة برئيس "المجلس الأعلى للدولة" "محمد بوضياف" التفاوض مع "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" التي اعتبرها في حوار صحفي خارجة عن القانون، وأنها وضعت الجزائر في وضع جد خطير، وارتأى أن الديمقراطية الحقيقية تستدعي تشكيل أحزاب سياسية ذات رؤى وبرامج سياسية لا تقوم على أساس ديني أو لغوي، ومن منطلق ذلك قام بحل "جبهة الإنقاذ" ومعها المجالس البلدية التي تهيمن عليها مستبعدا أي حوار معها، واستثناها من المبادرة التي طرحها لاستيعاب القوى السياسية والمدنية في "تجمع وطني" للتباحث والحوار حول أرضية لإنقاذ البلاد، وقد عبر هذا الخطاب بوضوح عن غلبة الاتجاه الاستئصالي على النظام الحاكم، لكن وبمقتل "بوضياف" ومجيء "علي كافي" وفي ظل تفاقم الأزمة الأمنية والاقتصادية طرأ تغيير طفيف على تكتيك السلطة التي استمرت في استخدام الأساليب القمعية ضد "جبهة الإنقاذ" بعد إلغاء شرعية وجودها قانونا والفشل في استمالة قياداتها، حيث أطلق

---

[1] نفس المرجع، ص ص 149- 167.

سوايدية، المرجع السابق، ص 59.

[2] Martinez, Op. cit, p 3.

[3] خالد بودية، "ضغط أممي مكثف على الجزائر في ملف المفقودين"، الخبر، 27 أوت 2018، على الموقع:
https://www.elkhabar.com/press/article/142536/

[4] Collectif des Familles de Disparus en Algérie (CFDA), ***Les disparitions forcées en algérie: un crime contre l'humanité 1990-2000***, Mars 2016, p 9, sur internet:
http://www.algerie-disparus.org/app/uploads/2016/03/CFDA-RAPPORT-digital2.pdf

بالتزامن مسار للحوار تحت إشراف "لجنة الحوار الوطني" التي ترأستها شخصية تاريخية هي "يوسف الخطيب" بمشاركة أحزاب وتنظيمات من مختلف التيارات السياسية بما فيها الإسلامية على غرار "حمس"، ومهدت لأرضية وندوة الوفاق الوطني الأولى في 1994، غير أنها لم تكن سوى مناورة غير صادقة في نظر المعارضة، استطاعت السلطة من خلالها تمديد عهدة "المجلس الأعلى للدولة" ثم تنصيب "المجلس الوطني الانتقالي" الذي شرعن للحكم خارج الإطار الدستوري إلى غاية انعقاد الندوة الثانية للوفاق الوطني 1996، بينما لم تتفاعل السلطة مع كل مبادرات الوساطة والمساعي الإصلاحية خارج إشرافها إلا بالقدر الذي يسمح لها بالتعرف على نوايا الخصم للعمل أكثر على استئصاله كما استشف بعض الوسطاء العرب، ففي هذا السياق تم تجاهل المبادرة التي قامت بها أحزاب المعارضة التي تمثل 80% من الوعاء الانتخابي للانتخابات التشريعية لسنة 1991 وتشمل الجبهات الثلاث (الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية)، والتي انضم إليها حزب العمال وحركة النهضة في اجتماعها في "سانتيجيديو" Sant'Egidio بروما للتوصل إلى أرضية حل وفاقي للأزمة السياسية فيما سمي بمجموعة العقد الوطني في نوفمبر 1994[1]، وعلق "عبد الحميد مهري" أمين عام "جبهة التحرير" ذاك الوقت بأن السلطة عمدت لإقصاء كل مبادرات القوى السياسية البديلة لسياسة الحل الأمني والاستئصال، كما وظفت التضليل الإعلامي لتشويه الواقع وتهوين الأزمة[2].

وعمدت السلطة إلى إيجاد حل للمأزق الأمني والسياسي الذي واجهها فقضيتها مع الإسلاميين لم تنتهي بحظر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، فمن ناحية دخلت في عهد الرئيس "زروال" في مفاوضات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ –قادها عن النظام الجنرال في المخابرات إسماعيل العماري– تم على إثرها التوصل لاتفاق الهدنة والإفراج عن الشيخ "عباسي مدني" في جويلية 1997–وضع تحت الإقامة الجبرية–، قبل إصدار بيان إعلان الهدنة من طرف واحد من قبل قيادة جيش الإنقاذ –مدني مزراق– لاحقا في شهر أكتوبر، ما يعني أن خيار المواجهة الميدانية لكسر شوكة الجماعات المسلحة الأخرى ظل قائما مع استمرار العنف، وهو العامل الذي ساهم في زيادة الضغوط الخارجية على النظام والذي أملى عليه اللجوء

---

[1] نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص ص 328، 329.

عبيد، في منيسي، مرجع سابق، ص ص 141، 142.

قيرة، وآخرون، مرجع سابق، ص 125.

مغيش، مرجع سابق، ص 328.

جمال الدين حبيبي، "لجان الحوار مع الهواء لإنتاج الهواء في الجزائر"، على الموقع:
http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=No&ArticleID=22012

عبد القادر بن قرينة، "ندوة الوفاق الوطني بين الأمس وبين مطلب تنفيذها"، على موقع حركة البناء الوطني:
https://elbinaa.com/2014/04/13/nadw/

[2] عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق"، في الرياشي، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 181، 182.

للتفاوض بعد أن أثيرت التساؤلات حول الضالعين في هذا العنف و"من يقتل من"، وأعطى أفضلية للطرح المعتدل في معسكر الحكم– الجيش على حساب الجناح الاستئصالي، لكن الهدنة أججت الخلاف حول إجراءاتها* بين قيادة الجيش والرئاسة ما دفع بالرئيس "زروال" لإعلان استقالته[1].

وعمل النظام من ناحية أخرى على فرض صيغة سياسية لتجاوز الأزمة وتكريس استمراره مقابل تحجيم وتدجين المعارضة الإسلامية بالأخص، وكان ذلك عبر الرجوع لمسار الانتخابات انطلاقا من الانتخابات الرئاسية 1995 لاستعادة ولو هامش من الشرعية المفتقدة، وإدخال التعديلات الدستورية (دستور 1996) والقانونية بمصادقة المجلس الوطني الانتقالي –البرلمان المعين– على قانوني الأحزاب والانتخابات في فيفري 1997، حيث كان الهدف من القانونين فرض توازنات قوى جديدة في الساحة السياسية والتحكم في النشاط الحزبي قبيل الانتخابات التشريعية 1997، فقد تمت إعادة هيكلة وتنظيم هذا النشاط لتفادي تكرار سيناريو "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" –التي استمر حظرها– بمنع استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية، وهو ما اعتبره "عبد الحمدي مهري" تقنينا للإقصاء الفكري بمنع الخيار العربي الإسلامي الذي بذريعته تم حل حزب الحركة من أجل الديمقراطية" حزب الرئيس الأسبق "بن بلة"، بينما اضطر حزبا "حمس" و"النهضة" لإدخال تعديلات على تسمية** وبرنامج كل منهما واتخاذ صفة الحركتين المحافظتين، واللتين مثل وجودهما ومشاركتهما من خلال المؤسسات الجديدة أهمية إستراتيجية للنظام، لتشكيل واجهة حزبية تعددية لديمقراطية صورية أو موجهة كما عبر "العربي صديقي" و"فريدريك فولبي" Frédéric Volpi تشمل من الناحية الشكلية نفس التيارات السياسية (الوطني والإسلامي والعلماني)***، حيث تتحكم الإدارة في توزيع

* يعود الخلاف حسب رواية "آرزقي فراد" أستاذ جامعي وبرلماني سابق إلى أن اتفاق الهدنة تم بسرية ودون إعلام الرئيس كما يؤكد ذلك أيضا "الهواري عدي"، فقد أحس "زروال" بأن جهاز المخابرات تجاوزه، انظر:

كريم حجوج، "القصة الكاملة لتنحي الرئيس ليامين زروال عن منصبه"، أصوات مغاربية، 12 سبتمبر 2018، على الموقع:
https://www.maghrebvoices.com/2018/09/12/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B2%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8%D9%87

سعود، المرجع السابق، ص 44.

[1] المكان نفسه.

قيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص 124.

والي، المرجع السابق، ص 149.

** تحولت حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة، ارجع إلى:

بن علي، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

*** يصف "عبد الرزاق مقري" الرئيس الحالي لحركة مجتمع السلم التيار الوطني بأنه يتبنى توجها عروبيا إسلاميا، لكن إسلامه محافظ أو تقليدي يختلف عن الإسلام السياسي الحركي، بمعنى أنه يقدر الإسلام كقيمة اجتماعية ثابتة ومكون للهوية الوطنية كما ينص الدستور دون أن يتبناه

الأصوات بما يضمن الأغلبية للأحزاب الموالية ووجود شكلي للبقية، إضافة إلى اعتماد النظام لآليات أخرى للتضييق منها منع التجمعات وحرية الصحافة وهو ما تعرض له مثلا حزب "جبهة القوى الاشتراكية" الذي نجحت السلطة في عزله، في حين استدرجت إلى صفها أحزابا من التيارين الإسلامي والعلماني عبر الترغيب والترهيب أو بتوظيف شعار المصلحة العليا للبلاد[1].

لقد تمكنت السلطة إذن من إضعاف الإسلاميين بعدة طرق بالقمع من جهة الذي استعمل ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأنصارها، ومن جهة أخرى باجتذاب الأحزاب الإسلامية المعتدلة في تقديرها (حمس والنهضة) ومنحها حقائب وزارية لتقليص جماهيريتها وتحجيم وعائها الانتخابي عبر التزوير كما يزعم "عبد الرزاق مقري"، والذي يسوق شواهد عن حيل النظام لاستغلال الإسلاميين ومنها أنه سمح بمشاركة زعيم حمس الراحل الشيخ "محفوظ نحناح" في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 حينما كان بحاجة لمرشحين إلى جانب "زروال"، ففي وقت دعت أغلب الجهات السياسية الفاعلة للمقاطعة وخاصة مجموعة العقد الوطني، فضل زعيم "حمس" ورغم حضوره جولة الحوار الأولى مع المجموعة في روما (سانت إيجيديو) سنة 1994 مشروع السلطة للعودة للمسار الانتخابي –شارك أيضا "سعيد سعدي" عن حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" و"نور الدين بوكروح" عن "حزب التجديد الجزائري"–، لكن النظام قام بإقصاء "نحناح" من الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 1999 ولم يقبل ملفه بدعوى عدم إثبات مشاركته في ثورة التحرير، والمفاجئ أنه رغم ذلك دعم "عبد العزيز بوتفليقة" مرشح العسكر، وانتقد المنسحبين من الانتخابات كما دعا لمشاركة شعبية مكثفة، وفسر موقفه بالبراغماتية السياسية، ويقف

كخلفية أيديولوجية لمشروعه السياسي، فيما يرى أن السمات الغالبة على الاتجاه العلماني أنه فرونكوفوني تغريبي، وكلا الاتجاهين السابقين ممثلان في السلطة ويشتركان في مسحة علمانية معتدلة، كما يجمعان حسبه على التخوف من صعود التيار الإسلامي، أما التيار الإسلامي فيوظف الإسلام كمرجعية في برامجه (بشكل معلن وصريح قبل 1997)، حيث تستخدم أحزابه في خطابها السياسي المفاهيم الإسلامية للحكم كالشورى والعدل والمساواة لكنها تتبنى في نفس الوقت مفهوم الديمقراطية التي من شأنها أن تحقق مقاصد وغايات الحكم في الشريعة الإسلامية، ارجع إلى:
عبد الرزاق مقري، "التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية"، ص 8، عبر الرابط:
https://www.academia.edu/10763321/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

قيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 308– 310.

[1] عبيد، في منيسى (محررا)، المرجع السابق، ص 144.

قيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص 126.

مهري، في الرياشي، وآخرون، مرجع سابق، ص 182.

أمر رقم 97– 07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، ***الجريدة الرسمية***، السنة 34، العدد 12، 6 مارس 1997، ص 30.

Addi, Op. cit, p 36.

Larbi Sadiki, "Guided Democracy in Algeria and Egypt", ***Australian Journal of International Affairs***, Vol. 49, No. 2 (November 1995), pp 249-266.

Frédéric Volpi, ***Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria*** (London: Pluto Press, 2003), p 72.

"مقري" عند تكتيك آخر اعتمده النظام وهو أنه لم يخلي الساحة السياسية لحزب إسلامي وحيد لغرض تقسيم الكتلة الانتخابية للإسلاميين، بدليل أن السلطة سارعت وبصفة استثنائية لاعتماد "حركة الإصلاح" الحزب الذي أسسه "عبد الله جاب الله" السياسي الإسلامي الوازن بعد مغادرته لحزب "النهضة" الذي كان يترأسه في بداية 1999 إثر خلافات حول ديمقراطية التسيير وأيضا حول المشاركة في السلطة، وهي خلافات تتهم السلطة بإثارتها لكسر شوكة معارضيها، وقد دعمت "النهضة" المرشح "بوتفليقة" مباشرة بعد إزاحة زعيمها[1].

ومكنت الإجراءات التي اتبعها النظام من معالجة الملف الأمني رغم حصيلة الضحايا والخسائر (حوالي مئة ألف قتيل وما بين 20 و25 مليار دولار كخسائر) بانحسار العنف بعد عشرية دامية، واستهلت مع الرئيس زروال بإصدار الأمر رقم 95- 12 المؤرخ في 25 فيفري 1995 المتضمن تدابير الرحمة، والذي تضمن بنودا للإعفاء من المتابعة القضائية وتخفيف العقوبات على المتهمين بالانتماء للجماعات والتنظيمات المرتبطة بأعمال التخريب والإرهاب، وإن كان ما عرف بقانون الرحمة لم يحقق عمليا نتائج كبيرة لتزامنه مع توجه معلن للدولة لإتباع الحل الأمني، لكنه كان اللبنة الأولى لاعتماد مقاربة تشريعية قانونية تتبنى تدابير للرحمة والتسامح لاستقطاب الأفراد المتهمين أو المتورطين في العنف، ليفعل هذا التوجه مع تولي "بوتفليقة" لرئاسة الجمهورية من خلال طرحه لقانون الوئام المدني 99- 08 المؤرخ في 13 جويلية 1999 الذي صادق عليه البرلمان ثم عرض على الاستفتاء في 16 سبتمبر، لينال السؤال العام "هل أنتم مع المسعى العام لرئيس الجمهورية الرامي إلى تحقيق السلم والوئام المدني؟" موافقة المصوتين بنسبة 98%، ما أفسح مجالا واسعا للرئيس لاتخاذ مزيد من التدابير في هذا المسار، هذا القانون الذي تضمن أيضا إجراءات للاستفادة من العفو وتخفيض العقوبات وإرجاء المتابعات لغرض التأكد من استقامة السلوك حقق نتائج مهمة في الشق الأمني بامتثال نحو 80% من أعضاء الجماعات المسلحة له (فقط الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال رفضتا الانصياع، بينما أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ عن حل نفسه في 12 جانفي 2000)، لكنه تعرض للانتقاد من المعارضة التي اعتبرته منقوصا بتغاضيه عن الأبعاد الأخرى لحل الأزمة وعلى رأسها الجانب السياسي، فقد حرم كثير من المستفيدين منه من حقوقهم السياسية وتم إقصاؤهم مثلا من المشاركة في الانتخابات التشريعية

[1] مقري، المرجع السابق، ص ص 9، 14.
الصيداوي، مرجع سابق، ص 43.
قيرة، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 169، 170.

لسنة 2002، مع استمرار حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الذي صدر عن المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة في مارس 1992[1].

وأعيب على قانون الوئام المدني أن إجراءاته محددة الأجل ينتهي العمل بها في 13 جانفي 2000 (6 أشهر من صدور القانون كحد أقصى لفئات يحددها القانون)[2]، وبذلك لم يكن كافيا لتجاوز المأزق الأمني، فقد استمرت أعمال التخريب والإرهاب بلغة القانون رغم تراجعها المعتبر، لتليه مبادرة أخرى أشمل من حيث عدم وقوفها عند إجراءات العفو والتسامح، وذلك في إطار "الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية" في 29 سبتمبر 2005، والذي كان محل استفتاء أيضا وموافقة شعبية بنسبة 97.38% بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه، ونص الميثاق الذي دخل حيز التنفيذ في 28 فيفري 2006 بصدور الأمر رقم 06- 01 وتعزز بمراسيم تنفيذية أخرى على إجراءات للعفو وإبطال المتابعات وإبدال أو تخفيض العقوبات، وإلى جانب ذلك على تدابير أخرى للتكفل بملف المفقودين من خلال تعويضات لذويهم، وتوفير حماية نفسية واجتماعية للأسر التي تورط ذووها في ما وصفه بالمأساة الوطنية وإلغاء كل عوامل الإقصاء، ومع اعتباره مشروعا سياديا تم اختياره في كنف الحرية والديمقراطية لا يقبل تدخلات من الخارج، فإنه أيضا قرر براءة وحصانة أفراد قوات الجيش والأمن إزاء أي تهم بتجاوزات أو انتهاكات، ولم يسلم الميثاق من النقد في وجود نقائص وعيوب واضحة، إذ يمكن توصيفه على أنه محاولة هروب نحو الأمام بتحاشي الخوض في الأزمة وتبعاتها للتوصل إلى حلول جذرية لأسبابها، حيث أنه فرض كأمر واقع من قبل السلطة التي استبعدت طرفا آخر في النزاع ألقت عليه كامل المسؤولية وقامت بمنع وجوده قانونيا ومصادرة الحقوق السياسية لممثليه، فلم يكن هذا النص نتاجا لحوار سياسي، كما حجر على أي محاولة للبحث عن الحقيقة بسلبه لحرية التعبير في ملف المفقودين، والذين لم يكن منصفا بحقهم باكتفائه بتقرير التعويض المالي، وأخل بذلك بمبادئ العدالة الانتقالية* وإجراءاتها لكشف الحقيقة، وكفالة

---

[1] علي لونيسي، "قراءة للنصوص القانونية الجزائرية المعنية بمكافحة الإرهاب"، ***مجلة معارف***، جامعة البويرة، المجلد 11، العدد 21 (جانفي 2016)، ص ص 53- 62.

عبيد، في منيسى (محررا)، مرجع سابق، ص 145.

قيرة، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 113- 115.

[2] قانون رقم 99- 08 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999 يتعلق باستعادة الوئام المدني، ***الجريدة الرسمية***، السنة 36، العدد 46، 13 جويلية 1999. ص 4.

عبيد، في منيسى (محررا)، مرجع سابق، ص 145.

* تشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات، هذا التعريف مأخوذ حرفيا من:

المساءلة، وإقامة العدالة مع جبر الضرر ورد الاعتبار، وتحقيق المصالحة لضمان عدم تكرارا الانتهاكات، وهي المعايير التي أشرفت على تحقيقها لجان الحقيقة والمصالحة ذات الاستقلالية ومتعددة التسميات في التجارب العالمية، والتي تعد ركيزة أساسية لإقامة السلم المدني وتحقيق الانتقال إلى الديمقراطية[1].

ويشير باحثون آخرون إلى أبعاد أخرى للانقسام والصراع النخبوي في الجزائر، أحدها البعد اللغوي الذي لا ينفصل عن الجانب الأيديولوجي والثقافي أيضا وارتبط –ليس لدرجة التعميم– بثنائية اشتراكي/ لبرالي ثم إسلامي/ علماني، فالشرخ اللغوي معرب/ مفرنس الذي ترتب تاريخيا عن الفترة الاستعمارية بازدواجية عملية إنتاج النخب من خلال نظامين تعليميين متوازيين، استمرت انعكاساته من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية بعد الاستقلال**، فرغم تبني النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية للغة العربية كلغة وطنية، فإن سياسة التعريب التي تم تبنيها قد تأخر تجسيدها ولم تبدأ عملية تعريب التعليم إلا في السبعينيات في عهد الرئيس "بومدين"–ارتفعت نسبة الأقسام المعربة في مرحلتي الابتدائي والثانوي من الثلث إلى النصف إلى غاية سنة 1978–*، وبقيت مع ذلك تواجه عقبات في ما يتعلق بالمناهج وتكوين المعلمين ومقاومة المفرنسين، وظهرت الازدواجية اللغوية في شكل تقسيم للمهام والاختصاصات في إطار هياكل ومؤسسات الدولة الوليدة أو ما أسماه "ناصر جابي" في تحليله بظاهرة القطاعية، حيث تولى جانب

أحمد شوقي بنيوب، ***العدالة الانتقالية بتونس: أسس نظرية، تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية*** (د.م.ن: أكاديمية العدالة الانتقالية، 2014/2013)، ص 6.

[1] مرسوم رئاسي رقم 05– 278 مؤرخ في 9 رجب عام 1426 الموافق 14 أوت سنة 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر سنة 2005، ***الجريدة الرسمية***، السنة 42، العدد 55، 15 أوت 2005، ص ص 3– 7.
بنيوب، المرجع السابق، ص ص 6– 9.
أحمد شوقي بنيوب، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، ***المستقبل العربي***، السنة 36، العدد 413 (جويلية 2013)، ص ص 129– 131.

** يثير "عبد الحميد براهيمي" قضية مهمة في هذا الخصوص تتعلق باعتماد فرنسا في عهد الجنرال "ديغول" لإستراتيجية تقوم على استخدام فئة من العسكريين (منهم بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي) والمدنيين (عدة فئات مهنية) الموالين المتشبعين بالثقافة الفرنسية، فبعد أن ظهرت حتمية الاستقلال دعمت فرنسا ما يسمى "القوة الثالثة أو "حزب فرنسا" الذي اعتمدت عليه للتغلب على "جيش التحرير" عبر زيادة فئات المجندين (عسكريين محترفين وإضافيين كالحركة)، والمستخدمين الإداريين في إطار مشروع "الجزائر الجزائرية" –وصل عدد المتعاونين مع فرنسا من العسكريين والمدنيين إلى حوالي مئتين وخمسين ألفا في مارس 1962–، وذلك بقصد التحكم في مصير الجزائر المستقلة والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والثقافية خاصة، لمزيد من التفاصيل:
عبد الحميد براهيمي، ***في أصل الأزمة الجزائرية: 1958– 1999*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 19– 29.
* في السنة الدراسية 1967– 1968 كانت نسبة التعريب 5% في طور المتوسط و2.6% فقط في الثانوي، أما عدد المعلمين المعربين في التعليم الابتدائي فبلغ 42.1%، وفي طوري المتوسط والثانوي كانت النسبة 20.3%، ارجع إلى:
سفيان لوصيف، "السجال اللغوي وتطور التعريب في الجزائر بعد الاستقلال"، ***المعيار***، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ، المجلد 09، العدد 18 (مارس 2009)، ص 393.

من النخب القضايا السياسية والأيديولوجية وكان وجوده مسيطرا ضمن الأجهزة السياسية، وهو ما يتأكد مع "رياض الصيداوي" من خلال الشخصيات التي تولت مناصب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأمين عام الحزب في مرحلة الأحادية، ويعود السبب الجوهري إلى حسم جيش الحدود للصراع مع الحكومة المؤقتة لصالحه في صيف سنة 1962، بحكم طبيعة التركيبة الاجتماعية للطرفين والخلفية الثقافية والتوجه الأيديولوجي، بين فئة معربة ذات أصول ريفية وتعليم محدود في الغالب وأخرى تنتمي إلى البورجوازية تلقت تعليما فرنسيا وتدافع عن الخيار اللبرالي، ويلاحظ "جابي" أن الفئة المعربة من الأساتذة والمعلمين خاصة كان حضورها طاغيا في الانتخابات التشريعية (أكثر من 45% من نواب المجلس الشعبي الوطني بين 1982- 1987 من سلك التعليم بأطواره)، فيما جانب من النخبة المثقفة باللغة الفرنسية وجدت نفسها توجه للقطاعات العصرية ذات الطابع التقني والإداري، وهو انقسام عكس كذلك انطباعا بأن اللغة العربية لغة دين وتاريخ وأيديولوجيا، بينما اللغة الفرنسية لغة علم وعمل في تقدير "جابي"، وهو على الأرجح رأي أعداء التعريب، والواقع أن المعربين لم يجدوا سوى هذا السبيل للترقية الاجتماعية في ظل احتكار نظرائهم للقطاع الاقتصادي والأنشطة التقنية، لاسيما وأن عملية التعريب في قطاع التعليم العالي التي انطلقت في السبعينيات مست بشكل كامل العلوم الإنسانية والاجتماعية في الثمانينيات لكنها لم تشمل التخصصات العلمية والتقنية إلى اليوم، ويرى "جابي" أن هذا الانقسام كان أيضا بين جيلين الجيل الذي قاد الثورة ونشأ من رحم الحركة الوطنية والجيل المولود بين السنوات الأخيرة للثورة ومع الاستقلال واستفاد من فرص التعليم التي وفرتها الدولة[1].

ويضيف "جابي" على ما تقدم بأن ميزان القوة السياسي الذي حافظ على استقراره إلى منتصف الثمانينيات بفضل النصوص والهياكل الأحادية في مقدمتها الحزب، حاولت القوى المستبعدة التي كانت تصارع خارج الإطار الرسمي وفي الخفاء أن تتدخل لتعديله، ذلك مع التغييرات السياسية والاقتصادية

[1] جابي، ***الدولة والنخب: دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية***، مرجع سابق، ص ص 75- 79.

عبد الناصر جابي، "رجال مرحلة الانتقال المعطلة"، في زايد، عروس، مرجع سابق، ص 137.

جابي، ***لماذا تأخر الربيع الجزائري***، مرجع سابق، ص 21.

الصيداوي، مرجع سابق، ص ص 230- 235.

لوصيف، المرجع السابق، ص ص 377- 403.

جمال العبيدي، "التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر"، في الرياشي، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 480، 481.

حفصة جرادي، "رؤية لسياسة التعريب في الجزائر"، ***مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 09، العدد 28 (مارس 2017)، ص ص 9- 20.

حسنية عزاز، "اللغة العربية في الجزائر بين التعريب والفرنسة"، ***عود الند***، مجلة ثقافية فصلية ينشرها عدلي الهواري، العدد الفصلي 08 (ربيع 2018)، على الموقع:

https://www.oudnad.net/spip.php?article1950

التي انعكست على مكانة المجموعات والأفراد في إطار النظام السياسي وخارجه، ما حدث بفعل ضغوط الجيل الجديد جيل الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الذي عانى من نتائج الخيارات السياسية والتسيير الاقتصادي للجيلين الأولين، وأهم التغييرات التي يمكن ذكرها هي على وجه الخصوص صعود نخبة عسكرية جديدة –ضباط فرنسا– سيطرت على دواليب النظام بعد فشل إنجاز الانتقال السياسي والاقتصادي الآمن، وقد كانوا من معارضي سياسة التعريب بصفة غير علنية، بالإضافة إلى فئات أخرى كفئة التكنوقراط التي تحالفت معهم في سياق الحاجة إليها لتسيير النظام الاقتصادي الجديد، ليظهر تغير في التوازنات على مستوى تقلد مناصب سياسية كرئاسة الحكومة مثلا التي سيطر عليها المفرنسون الذين تقلى معظمهم تعليما بالفرنسية، وقد استمر التيار الفرانكوفوني مع تعزيز موقعه في السلطة في تعطيل سياسة التعريب بمقاومته لتطبيق القانون 91– 05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 المتعلق بتعميم استعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة وترقيتها وحمايتها، والذي أصدر بإصرار من الرئيس "الشاذلي" رغم الضغوط من أجل مراجعته، حيث وبمجيء "بوضياف" تم إصدار مرسوم تشريعي تحت رقم 29– 02 في 4 جويلية 1992 الذي مدد آجال التنفيذ، قبل أن يرفع التجميد بالأمر 96– 30 الذي أصدره الرئيس "زروال"، ونص على تأسيس المجلس الأعلى للغة العربية للإشرف على التنفيذ، مع ذلك واصلت كثير من الإدارات والمؤسسات العمومية استعمالها للغة الفرنسية في إصدار وثائقها وفي معاملاتها[1].

خامسا: البعد العرقي والجهوي للصراع النخبوي

وعرفت النخب السياسية انقساما آخر ذا طابع لغوي لكنه يأخذ أيضا بعدا إثنيا برز خاصة مع تصاعد "الحركة البربرية" منذ أحداث الربيع الأمازيغي سنة 1980*، والتي تطالب بالحقوق الثقافية واللغوية

[1] نفس المرجع.

جابي، ***الدولة والنخب: دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية***، المرجع السابق، ص ص79، 80.

عبد الناصر جابي، "رجال مرحلة الانتقال المعطلة"، في زايد، عروس، المرجع سابق، ص ص 137– 140.

الصيداوي، المرجع السابق، ص ص 234، 235.

* نقلت نخبة من منطقة القبائل القضية البربرية إلى باريس بعد الاستقلال لتؤسس أكاديمية تعنى بجمع ونشر التراث الأمازيغي (الأكاديمية البربرية)، وذلك في مواجهة سياسة التعريب التي تبناها النظام الذي تجاهل هذه الحركة، ليأتي الحدث الذي أخرج القضية من بوتقتها النخبوية ونقلتها إلى المستوى الجماهيري والمتمثل في منع السلطة للكاتب "مولود معمري" من إلقاء محاضرة عن "الشعر الأمازيغي قديما" بجامعة تيزي وزو، فخرج الطلبة في 10 مارس 1980 احتجاجا وتنديدا بما وصفوه بسياسة الإقصاء للأمازيغية وانضم إليهم سكان منطقة القبائل في مظاهرات حاشدة، وتأخر رد فعل النظام الذي وكأن الحركة الاحتجاجية المفاجئة جعلته تحت وقع الصدمة ليرد الرئيس "الشاذلي" من خلال خطاب في 17 أفريل تجاهل فيه مطالب المحتجين قائلا أن الجزائر عربية وإسلامية وأن الديمقراطية لا تعني الفوضى، وقبله بيومين قامت قوات الأمن بحملة اعتقالات مست 24 شخصا ما زاد من تأجيج الحركة الاحتجاجية التي أسفرت لاحقا عن 120 قتيلا وخمسة آلاف جريح، وكانت هذه الأحداث مقدمة لظهور القضية الأمازيغية في المشهد السياسي والإعلامي الجزائري وتصدرها له في محطات للسجال مع النظام، والذي اكتسى موقفه مرونة أكبر بإنشاء "المحافظة السامية للأمازيغية" في 27 ماي 1995 في عهد الرئيس "زروال"على إثر الإضراب المفتوح الذي قامت به الحركة الأمازيغية في منطقة القبائل، ومفاوضته لما يسمى "تنسيقية العروش" بعد احتجاجات 2001 وصولا لاعتماد الأمازيغية لغة وطنية في 2002، انظر:

الأمازيغية على رأسها، وإن كانت له جذور أقدم تعود إلى فترة الاستعمار الذي عمل على بث التفرقة في المجتمع**، ويرجعها المؤرخ "محمد حربي" إلى عشرينيات القرن الماضي في إطار الحركة الوطنية، حيث ظهر الانقسام بين التيار البربري والتيار العربي الإسلامي في أغلبية الأحزاب لكنه ظل في مستوى نخبوي، وطرحت القضية البربرية لأول مرة بوضوح في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1949، حين احتج بعض مناضليها (28 عضوا من أصل 32 يشكلون فدرالية فرنسا للحركة بقيادة "علي يحيى رشيد" المدعوم من عضوي اللجنة المركزية "واعلي بناي" و"عمار ولد حمودة") على فكرة أن الجزائر عربية إسلامية ورفعوا شعار "الجزائر جزائرية" –بعض أفراد هذا التيار من النخبة المثقفة بالفرنسية حملوا شعار العلمانية حد العداء للدين كما طالبوا بالديمقراطية داخل الحزب وتبنوا فكرة الكفاح المسلح للاستعمار الفرنسي–، ثم تطور موقفهم إلى العداء لكل ما هو عربي حين وقفوا في وجه اكتتاب فتحته الحركة دعما لفلسطين، ودخلوا في صراع مع زعيم الحزب "مصالي الحاج" ومؤيديه في ما يسمى الأزمة البربرية، فتغذى التطرف من التطرف كما يعبر "محمد حربي" لتحدث حملة تطهير واسعة لما أسماه

محمد عبدون، "الحركة البربرية في الجزائر: من المطالبة بالاعتراف إلى الرغبة في الانفصال"، الحوار، على الموقع:
https://www.elhiwardz.com/contributions/54569/

موسوعة الجزيرة، "الربيع الأمازيغي بالجزائر: حراك من أجل الهوية"، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/16/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9

** حاولت فرنسا استمالة أبناء منطقة القبائل عبر السماح لهم بممارسة عاداتهم وتقاليدهم بحرية عكس باقي المناطق، وسعت لتكوين نخبة منهم تؤمن بفكرة الاندماج التي عبر عنها الكارديناال "لافيجري" Charles Lavigerie الذي قاد حملة التنصير التي اتبعتها فرنسا في مؤتمر للتنصير في منطقة القبائل، إذ قال "... ***إن رسالتنا تتمثل في أن ندمج البربر في حضارتنا التي كانت هي حضارة آبائهم***..."، لكن هذه السياسة فشلت في ذلك الوقت في تحقيق مخطط الاستعمار في المنطقة ولم تجتذب إلا قلة قليلة، والدليل أن غالبية الأعضاء المؤسسين لحزب "نجم شمال إفريقيا" في 1926 أول حزب جزائري يطالب بالاستقلال كانوا من منطقة القبائل.

ويشير "عبد النور بن عنتر" إلى أن فرنسا لجأت إلى نشر رواية تاريخية مشوهة وانتقائية كما يصفها تبناها بعض دعاة الأمازيغية ونشطاء الحركة البربرية بعد الاستقلال، والتي تسلخ قرونا من تاريخ البربر الإسلامي الذي صاغ هويتهم، وكانت لهم فيه أمجاد وعزة لا تقف عند "يوغرطة" و"كسيلة" و"الكاهنة" وأسسوا دولا كالمرابطين والموحدين، بل إن ممالكهم حكمت الجزائر نحو ستة قرون حسب الباحث "صالح قمريش"، ثم لا تتوانى الرواية نفسها عن تمجيد القديس "أوغسطين" قطب المسيحية ورمز كنيستها الذي أقر تقتيل بربر مسيحيين ونظر للحرب الدينية العادلة، حيث تتحدث عن أصالة أمازيغية بنقد الرافد العربي الإسلامي لكنها لا تتردد في ربطها بالتاريخ المسيحي والمجال المتوسطي وبالحضارة الرومانية التي قاومها "يوغرطة"، وأصبغت صورتهم النمطية في هذه الرواية بالعلمانية في تنكر حتى لحاضرهم ولكثير من البربر الذين يعتبرون الإسلام مكونا لهويتهم، فقد عمد ممثلوا الأمازيغية في فرنسا ليحافظوا على هذه الصورة لحجب حقيقة أن العنصر البربري كان ممثلا في الإسلام السياسي حتى أن بعض قادته ينحدرون من منطقة القبائل، لكن غير ما كاتب يؤكدون على أن القضية البربرية لا يجوز للحقيقة والحياد أن ترمى كليا على الاستعمار والتغاضي عن أسبابها السياسية والاجتماعية الداخلية وطريقة تعاطي النظام مع مسألة الهوية والتعدد بالاعتراف بدل القمع، انظر:
عبدون، المرجع السابق.
عبد النور بن عنتر، "فرنسا والمسألة الأمازيغية"، موقع قناة الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a2800e25-1cf1-4f96-8507-6e978d585e35

"مصالي" بالتكتل الذي توغل في الحزب كالجرثومة، ويقول المحامي "علي يحيى عبد النور" الذي ألف عن "الأزمة البربرية" أن الأمر وصل لحد التصفية الجسدية لبعض هؤلاء[1].

وعاد أبناء منطقة القبائل لاحتلال كثير من المواقع القيادية في جبهة التحرير الوطني، قبل أن تتخلص الأغلبية العربية الشاوية كما يصف "رياض الصيداوي" من هيمنتهم بداية بتصفية "عبان رمضان" وصولا إلى إبعاد "كريم بلقسام" و"حسين آيت أحمد" –الذي أخمدت ثورته في 1963– من قبل جماعة وجدة بعد الاستقلال، وبهذا اكتسى الصراع النخبوي مسحة إثنية أيضا، فطيلة مرحلة الأحادية فرض تحالف العرب مع الشاوية (بربر منطقة الأوراس وتضم مدن باتنة وخنشلة وتبسة وسوق أهراس وأم البواقي، والذين لم يظهروا العداء للغة العربية بل كانوا من المنافحين عنها) نفسه وسيطر على أهم المناصب في الدولة كما يلاحظ "الصيداوي" من تتبعه لشخصيات رؤساء الجمهورية، ورؤساء الحكومة، وأمناء الحزب، ووزراء الدفاع، فلم يصل لهذه المناصب سوى قبائلي واحد هو "قاصدي مرباح" الذي تقلد منصب رئيس الحكومة في عهد الرئيس "بن جديد"، والذي كان مسؤولا على أقوى جهاز عسكري "الأمن العسكري" خلال رئاسة "بومدين"، ولا علاقة للاعتبار الإثني في ذلك بل اختير لكفاءته وعلاقته الشخصية الجيدة ببومدين، كما أنه كان معارضا لأي عصيان من القبائل مع جعله خائنا للقضية الأمازيغية في نظر أنصارها[2]، لكن "عبد الناصر جابي" يظهر أنه منذ "مرباح" وصل إلى هذا المنصب قبائل آخرون هم "عبد السلام بلعيد" و"رضا مالك" و"اسماعيل حمداني" و"أحمد أويحيى"، ويستطرد مستنتجا أن النظام بتعيين أبناء المنطقة في هذا المنصب الهام في مرحلة التعددية استهدف تجديد نخبته ظاهريا، لكنه لم يقم قطيعة تامة مع الآلية الأساسية في تسييره باعتماده سابقا على توليفة جهوية صارمة، فقد اختار من أبناء المنطقة شخصيات بمواصفات معينة حيث لم تعرف بتبنيها للمطالب الثقافية واللغوية للمنطقة، كما لم تكن ممثلة لها كجهة في أي من الاستحقاقات الانتخابية سواء خلال التواجد في السلطة أو بعد ذلك، فقد كان هؤلاء مرتبطين بمؤسسات ومسارات مهنية أكثر من كونهم أبناء جهة في علاقتهم بالنظام[3]، وهناك من يرى أن تحالفا قد حدث بين السلطة وبعض ممثلي التيار الأمازيغي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) ضد صعود الإسلام السياسي، جعلهم يحظون بمواقع في السلطة وامتداداتها في الساحة الإعلامية والثقافية[4].

---

[1] محمد حربي، ***الجزائر 1954– 1962: جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع***، ترجمة: كميل قيصر داغر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية/ دار الكلمة للنشر، 1983)، ص ص 61– 68.

الصيداوي، المرجع السابق، ص ص 238، 239، 242.

[2] نفس المرجع، ص ص 239– 243.

[3] جابي، "رجال مرحلة الانتقال المعطلة"، في زايد، عروس (محررين)، مرجع سابق، ص 132.

[4] الصيداوي، المرجع السابق، ص ص 244، 245.

ويلقي الباحثون الضوء على بعد آخر للصراع النخبوي الذي ارتبط بخلفية جهوية كذلك مؤكدين السيطرة التاريخية للمنحدرين من منطقة الشرق على أهم مواقع السلطة والقرار، في المقابل سجلت منطقة الغرب حضورا هزيلا قبل وصول "بوتفليقة" للرئاسة والذي غير ميزان القوة على هذا الصعيد، وينبه "جابي" إلى أن هنالك اعتبارات موضوعية قد تدخل في تفسير هذه الظاهرة من أهمها أن الشرق الجزائري كان مسرحا لأهم الأحداث السياسية منذ بداية القرن العشرين، حيث عرفت المنطقة مولد الكثير من الحركات والتنظيمات السياسية وبالتالي النخب السياسية، ففيها نشأت حركة النواب –بن جلول وجمعية العلماء المسلمين وحركة أحباب البيان وأحزاب "فرحات عباس" الأخرى، كما تميزت المنطقة الشرقية بحضور مميز لأبنائها في قيادة الحركة الوطنية ومن بعدها ثورة التحرير، ويضيف "جابي" متغيرات أخرى قد تتدخل في تفسير التفاوت الجهوي في إنتاج النخب السياسية كالكثافة السكانية والحضور الثقافي المتميز لبعض المدن، حيث يسجل مثلا حضورا قويا لمدينة "تلمسان" في الوسط النخبوي بالمقارنة مع المدن الغربية[1].

ويمكن القول استنتاجا من دراسة بناء النخب السياسية في الجزائر والعلاقات والتنافس والصراع بينها أنه على أهمية بعض المتغيرات في تفسيرها، كالخلفية العسكرية أو المدنية، وبدرجة أقل المسار المهني، والتكوين اللغوي، والانتماء الجهوي، وحتى الإثني، فإن المصلحة والعلاقات الشخصية والاقتراب من دائرة النفوذ الفعلي في صنع القرار السياسي تعد العوامل الحقيقية التي تحكم عملية التجنيد للنخبة الحاكمة، فيما لا يبدو أن المؤهلات والشهادات تنفع وحدها في تقلد المناصب السياسية، كما أن النضال السياسي والمعارضة الحقيقية للسلطة لا تجد لها مكانا ضمن النظام المنغلق، والذي رغم دسترته للتعددية والمؤسسات الديمقراطية لم يتخلى عن ميكانيزمات وآليات الأحادية، وذلك من حيث استناده لنواة عسكرية صلبة متحالفة مع واجهة مدنية للحفاظ على مصالحها ومواقعها، وتتحكم عادة في اختيار رئيس يحاول أن يقيم توازنات جديدة تجعله في موقع قوة إزاءها في ظل سلطاته الدستورية الواسعة والذي لا يستغني غالبا عن جماعة جديدة، وفي خضم ذلك تكون الانتخابات مجرد إجراء شكلي مقابل أهمية العلاقات الشخصية والمحسوبية الزبونية، ولا تعدو الأحزاب ومعها كثير من الجمعيات أن تكون لجانا للتعبئة والدعم للرئيس وبرنامجه، والمؤسسات الدستورية مجرد أدوات إضافية في لعبة التوازنات التي تجرى في الكواليس، في حين تتعرض المعارضة للإضعاف بطرق عديدة وصلت أحيانا إلى التصفية، وكذا عبر بث الفرقة في

[1] جابي، "رجال مرحلة الانتقال المعطلة"، المرجع السابق، ص ص 133، 134.

صفوفها والتعتيم الإعلامي عليها أو بإخضاعها عن طريق المساومة وإغرائها بالاستفادة من منظومة الفساد، فتأخذ طابعا صوريا في إطار الإخراج الذي يريده ويقبله النظام للساحة السياسية.

المطلب الثاني: مواقف واتجاهات النخب السياسية الجزائرية نحو الديمقراطية

تعد المواقف النخبوية من الديمقراطية من العوامل المحددة لحدوث عملية الانتقال إلى الديمقراطية في أي بلد، ويفترض أن غلبة الاتجاه المؤيد لإقامة الديمقراطية بين النخب في وجود تأييد شعبي يعد شرطا مسبقا للانتقال، وإن كانت الأدبيات المتخصصة الأولى ربطت بين الانتقال والخيار النخبوي للديمقراطية من منطلق ذرائعي وتكتيكي بصفتها أفضل الحلول لإنهاء حالة الصراع الصفري لا كالتزام فلسفي، وهو ما يعبر عنه مثلا "جون ووتربوري" John Waterbury أخذا بتنظير كل من "دانكوورت روستو" Dankwart Rustow و"آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski، حيث أن الانتقال إلى الديمقراطية بحسب المنظور السائد في الأدبيات عملية تتم بمبادرة من نخب غير ديمقراطية، في مقابل التأكيد على أن تحول الديمقراطية إلى قناعة وليس مجرد خيار يكون من مقتضيات مرحلة متقدمة يتم فيها التعود والانسجام مع قواعدها من قبل النخب والجماهير أيضا[1].

وارتأى "ووتربوري" أن مثل هذا الطرح يتماشى مع تحليل الوضع في الشرق الأوسط وفي الجزائر التي ضربها كمثال، من حيث غياب قوى ديمقراطية في الساحة السياسية، لكن هذا لا يعكس الواقع ربما إلا في الفترة التاريخية التي عرفت التحول إلى التعددية مع نهاية الثمانينيات، إذا اعتبرنا أن الحركات الاجتماعية خلال عقد الثمانينيات عبرت عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية (مظاهرات أكتوبر 1988) والثقافية (الربيع الأمازيغي)، فجل فصائل وتشكيلات النخبة السياسية بمختلف اتجاهاتها باتت على مستوى الخطاب على الأقل تعبر عن موقف داعم للديمقراطية ناهيك عن الجماهير، ويمثل الإسلام السياسي في المقابل تحديا لتفسير "برزيفورسكي" المادي لنشأة الديمقراطية بما أن الصراع الذي تخوضه الأحزاب والجماعات الإسلامية لا يتعلق بالامتيازات والمصالح الاقتصادية لأتباعها، وإنما هدفها من الوصول للحكم هو السيطرة على منظومة القيم ومؤسسات الثقافة الجماهيرية، فالديمقراطية لا تعدو أن تكون وسيلة لإزاحة النظام بممثليه واستبدال مؤسساته ووثائقه، والتي تمنع أو تضع عقبات أمام مشاركة الإسلاميين الذين سمح لهم ثم حرموا من الفوز في الجزائر، وهو ما يبرر بعدم تسييس الدين والعلمانية مع أنه مناف لروح الديمقراطية، وليس من المرجح بذلك قبول قواعد الديمقراطية كحل وسطي مرضي للأطراف من منطلق نفعي، وبهذه الحجة يجادل الحكام والساسة العرب ومعهم باحثون ومنهم "ووتربوري"

[1] جون ووتربوري، "إمكانية التحرك نحو اللبرالية السياسية في الشرق الأوسط"، في ووتربوري، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 93، 94.

Waterbury بأنه لا ضمانات بقبول حزب إسلامي حال وصوله للسلطة أن تتكرر العملية الديمقراطية[1]، فتكون النتيجة ما يعبر عنه بمقولة "رجل واحد، انتخاب واحد، مرة واحدة" (one man, one vote, one time)[2]، ولم يخف "علي بلحاج" أحد قادة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ذلك بل صرح به واصفا الديمقراطية بالنظام الكافر، ما تذرع به العسكر والأطراف المدنية التي وقفت في صفهم لإيقاف المسار الانتخابي[3].

وينبه باحثون بذلك إلى ضرورة مراعاة العامل المتعلق بالإسلاميين كأهم قوة معارضة في الساحة السياسية العربية يمكن أن يكون موقفها معيقا للديمقراطية، ويفرض تعديل نموذج التحليل المرتكز على انقسامات وتفاعلات النخب الذي طوره "برزيفورسكي" Przeworski (1991)، ويقترح "ووتربوري" Waterbury عدم الانسياق وراءه كليا في الشرق الأوسط، وينصح بالإشراك المتدرج للإسلاميين في العملية الديمقراطية الذي يضمن نتيجتين بالتحكم في الانتخابات (يلمح للتلاعب بالأصوات)، الأولى تجنب الفشل الذريع للإسلاميين الذي يجعلهم يصدون عن صناديق الاقتراع التي لا تقدم لهم شيئا دون أن يفكروا في إعادة النظر في أطروحاتهم، والثانية تجنب فوز الجماعات الإسلامية من فورها كما حدث في الجزائر، وبهذا يجري إدخال الإسلاميين في عملية تدريب طويلة كأقلية مشاركة في الديمقراطية، ويضيف عنصرا آخر لهذه الإستراتيجية هو القمع الذي يمكن في نظره أن يبث الانقسام في صفوف المعارضة الإسلامية ويؤدي لظهور طرف أكثر استعدادا للتفاوض على حلول وسطية[4]، وهذا التفكير يحمل تناقضا واضحا بدعوته لإقامة الديمقراطية بأساليب تسلطية، وهو منحاز متوهم بحسن نوايا النظام والنزعة الديمقراطية للإصلاحيين الذين لا يلجؤون للانفتاح غالبا إلا لغرض الحفاظ على النظام القائم، ومن واقع الجزائر فإن هذه التوجيهات قد تجسدت بحذافيرها لكن تشتيت الإسلاميين وتقريب بعضهم من السلطة لم يفضي إلى ميثاق سياسي مؤسس لديمقراطية حقيقية، وفي هذا الصدد سبق أن عبر السوسيولوجي الجزائري "الهواري عدي" عن رأي مخالف بأن يجرب الإسلاميون في السلطة على أساس اتفاق سياسي يضمنه الجيش، والذي كان ليلاقي قبولا من الجناح المعتدل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ممثلا بعبد القادر حشاني، هذه التجربة لو وقعت كانت ستثبت للجزائريين أن الخطاب الديني الأخلاقي والواعد عاجز

[1] نفس المرجع، ص ص 94، 95.

[2] Lisa Blaydes, James Lo, "One Man, One Vote, One Time? A Model of Democratization in the Middle East", ***Journal of Theoretical Politics***, Vol. 24, No. 1 (January 2012), p 7.

[3] عزمي بشارة، "مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين"، في برهان غليون، وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 96.

[4] ووتربوري، المرجع السابق، ص ص 95، 102.

عن حل مشاكلهم، وهذا ما وصفه بالتراجع المثمر La Régression Féconde، لكن النظام اختار حلا دمويا باغتيال "حشاني"[1].

ويرى كل من "ليزا بلايدس" Lisa Blaydes و"جيمس لو" James Lo أنه على النموذج التحليلي الذي يركز على التفاعلات الإستراتيجية للنخب أن يستوعب متغيرات إضافية، فافتراضاته غير كافية للتعامل مع الحالات في البلدان العربية، ويعتبران أن عامل الارتياب مهم جدا في حدوث عملية الانتقال وفي فهمها وتفسيرها، ويكون الارتياب من جهتين من ناحية المعارضة بخصوص مدى استعداد إصلاحيي النظام للقمع وهو ما ناقشه النموذج الأصلي أيضا، ومن جهة النظام يتعلق الارتياب بمدى التزام المعارضة بالديمقراطية في حال فوزها بالانتخابات خصوصا في وجود حركات إسلامية قوية من حيث التنظيم والشعبية، ويفترض الباحثان أن الانتقال ممكن فقط إذا فاقت قدرة النظام القمعية الحد الأدنى بقليل مع حصول تفاعل بين الإصلاحيين من النظام والمعارضة الملتزمة شرطا بمبادئ الديمقراطية[2]، وكل ذلك بعد حدوث انقسام بين النخب الذي يراه "برزيفورسكي" Przeworski مقدمة ضرورية لبداية عملية الانتقال، بظهور جناحين متفاعلين متشدد وإصلاحي داخل النظام وآخرين راديكالي ومعتدل في صفوف المعارضة، ويفترض أن الاحتمال الوحيد لنجاح عملية الانتقال هو حدوث تقارب بين إصلاحيي السلطة ومعتدلي النظام قد يؤدي إلى عقد ميثاق سياسي في النهاية، وهو أمر ليس بسهل الحدوث كما يتصور "برزيفورسكي" Przeworski بالنظر إلى أن المعتدلين مع فتح الحوار معهم قد يتقربون من الراديكاليين لزيادة قوة مساومتهم، وتكون النتيجة الأسوأ بحيث ينضم الإصلاحيون إلى صف المتشددين لافتقادهم في تقدير "برزيفورسكي Przeworski لقوة سياسية خاصة بهم، لكن هذا ليس صحيحا في نظر "ووتربوري" Waterbury إذ يستند وجود وقوة الإصلاحيين من التهديد الأخطر من الإصلاح الذي يواجهه النظام[3].

وتنتقد "إزابيل فيرنفيلز" Isabelle Werenfels المقاربة النخبوية في تفسير الانتقال على أساس تجاهلها لمتغيرات وضغوط البيئة الداخلية والخارجية، كمظاهرات أكتوبر 1988 وانهيار نظام الحرب الباردة والصدمة النفطية بالنسبة للجزائر، والتي لا ينبغي إهمالها في إطار تحليلي أكثر شمولا وتكاملا في نظرها لأن العوامل البنيوية مؤثرة على مصالح وخيارات النخب ومحددة لانقساماتها، كما ترى أن النموذج السابق تبسيطي وسطحي يمنع الفهم المعمق للديناميكيات السياسية، فهو لا يعكس الانقسامات المتعددة

[1] Lahouari Addi, «Comme le dit l'historien Mohammed Harbi, les Etats ont une armée, en Algérie, l'armée a son Etat », Propos recueillis par: Baudouin Loos, Le Soir de Bruxelles, 11 janvier 2002, publier sur Algeria-Watch, 13 décembre 2009:
https://algeria-watch.org/?p=68056
[2] Blaydes, Lo, Op. cit, pp 1- 3.

[3] ووتربوري، المرجع السابق، ص ص 95، 96.

والمتشعبة في حالة الجزائر الناتجة عن متغيرات العرق واللغة والجهة والعشيرة والشبكات الاقتصادية والهياكل الزبونية والانقسامات الدينية العلمانية، فبدون إدراك الإمكانيات والالتزامات والقيود والولاءات المتضاربة الناجمة عن هذه العوامل البنيوية، قد يساء فهم خيارات واستراتيجيات الفاعلين الأساسيين وتتشوه صورة الديناميكيات السياسية، فانقسامات النموذج لا تعكس سوى بعد واحد للحالة الجزائرية التي تنطوي على تفاعلات اجتماعية أخرى مهمة على غرار صراع الأجيال، وهو عامل مفسر للصعود السريع للجبهة الإسلامية للإنقاذ وانجرافها للعنف في تقدير الباحثة[1].

وحاول باحثون تفسير فشل أول تجربة للانتقال الديمقراطي في الجزائر بالاعتماد على النموذج المرتكز على انقسامات وتفاعلات النخب، فقد أرجع "جون ووتربوري" J. Waterbury ذلك إلى أن المسعى الإصلاحي للرئيس "الشاذلي بن جديد" ورئيس حكومته "مولود حمروش" لم يتحلى بالقوة والإقناع ووضوح الرؤية لإيجاد أرضية اتفاق مع معتدلي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، في المقابل تمكن المتشددون والراديكاليون أن يظهروا لمعسكرهم مع الوقت أن هواجسهم مبررة، كما أن محاولة التفاوض الواهية التي قام بها المتشددون (نزار وغزالي) في جوان 1991 مع الإنقاذ فشلت لأنها جرت وفق معرفة جديدة للتوازنات بعد الانتخابات المحلية، في حين أن التفاوض يرجح أن يكون مثمرا في وقت تكون الأطراف غير واثقة من قواها، فيتوفر لكل منها دافع الموافقة على شروط تقدم أقصى حماية للخاسرين في المنافسة الديمقراطية، ويشير الباحث إلى أهمية الضمانات التي بالإمكان إعطاؤها للعسكريين كأهم مقوم للمتشددين غالبا كما كان الحال في الجزائر، والذين حتى وإن بدا موقفهم منسجما داعما تماما لتوجه "خالد نزار"، فإنه لا يمكن التأكد من أن العسكريين يمثلون كتلة موحدة ويحملون موقفا أوحد في كل الحالات، وفي مقدور نفر من الضباط مع التحلي بالعزم والقوة أن يصنعوا فارقا في صالح أو ضد الديمقراطية، وبما أن الإسلاميين لم يبدوا أي التزام بعدم تسوية الحسابات مع خصومهم عند وصولهم للسلطة، فليس ممكنا أيضا الجزم بفرص الحل الذي يسميه "برزيفورسكي" "ديمقراطية مع ضمانات"[2].

[1] Isabelle Werenfels, ***Managing Instability in Algeria: Elites and political change since 1995*** (New York: Routledge, 2007), pp 14, 15.

[2] ووتربوري، المرجع السابق، ص ص 96- 98.

شكل رقم (5. 1): انقسامات السلطة والمعارضة في المرحلة الانتقالية بالجزائر (1991)

الموجودون في السلطة	خارجها من المتحدين
الشاذلي بن جديد (إصلاحي)	عباس مدني (معتدل)
مولود حمروش (إصلاحي)	علي بلحاج (راديكالي)
سيد أحمد غزالي (متشدد)	
خالد نزار (متشدد)	

المصدر: ووتربوري، في وتربوري وآخرون مرجع سابق، ص 96.

وتقود المواقف والديناميكيات النخبوية حسب تحليل "ليزا بلايدس" Lisa Blaydes و"جيمس لو" James Lo إلى عدد من النتائج المحتملة، والتي تتحدد بشكل خاص بمدى قوة واستعداد النخبة الحاكمة التي تتخذ خيار الإصلاح السياسي لتعزيز موقعها لاستعمال القمع، وكذا بدرجة اعتدال والتزام المعارضة بالديمقراطية[1]، وفي حالة الجزائر أوصلت إلى ما يطلقان عليه "ديكتاتورية ضيقة" Narrowed Dictatorship، ويرجع ذلك بناء على المتغيرات التي يتبنيانها إلى أن المعارضة كانت تتوقع من الرئيس "الشاذلي" عدم اللجوء للقمع ما انعكس على خياراتها وسلوكياتها، وذلك قبل أن تتم تنحيته ويتدخل العسكر ليضعوا حدا لمسار الانفتاح السياسي بالقوة، أما العامل الآخر فيتعلق بالتزام "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بالحكم الديمقراطي، حيث فشل المعتدلون في تبديد المخاوف التي أثارها المتشددون من اللجوء إلى تعديل الدستور سعيا لإقامة الدولة الإسلامية كما يتصورونها، ما أدى إلى استعمال السلطة للقمع وأفضى ذلك إلى نمط آخر من النظام التسلطي غير الديمقراطي[2].

وقام الباحثان بإسقاط نموذجهما المعدل على حالات أخرى من الشرق الأوسط، حيث كان الانتقال الديمقراطي في تركيا (1946– 1950) نتاجا لالتزام الإصلاحيين رغم أنهم لم يحملوا ميولا ديمقراطية بقيادة الرئيس "عصمت إينونو" İsmet İnönü بعدم اللجوء للقمع مع قدرتهم على ذلك حتى بعد خسارة "حزب الشعب الجمهوري" الحاكم للانتخابات البرلمانية في 1950، وفي مواجهة معارضة من الحزب

[1] Blaydes, Lo, Op. cit, pp 7- 14.
[2] Ibid, pp 19- 21.

الديمقراطي بعد السماح بالتعددية في 1945 كانت تحمل نفس القيم الكمالية العلمانية، في المقابل قادت سياسة التحرير السياسي والاقتصادي تحت السيطرة التي انتهجها "أنور السادات" في مصر (1970-1976) إلى "دكتاتورية موسعة" Broadened Dictatorship لدعم حكمه في مواجهة قدامى الناصريين، وذلك عبر إقحامه لفئات اجتماعية من الطبقتين العليا والمتوسطة العليا في تحالف موسع مع النظام مستبعدا أي معارض حقيقية وإسلامية بشكل خاص، وفي ذات الوقت أظهر قوته وقدرته الكبيرة على القمع في مواجهة خصومه، وفي السعودية وبعد اغتيال الملك "فيصل بن عبد العزيز" فضل "آل سعود" الحفاظ على الوضع القائم Status Quo Dictatorship، رغم الانقسامات التي ظهرت وسط العائلة الحاكمة حول وتيرة التحديث والتغريب، حيث تجنب الملك "فهد" وجناحه الإصلاحي المجازفة بالانفتاح السياسي لضعف قدرته على استعمال القمع على نطاق واسع، وذلك لارتباط الأسرة الحاكمة بالمجتمع القبلي بروابط المصاهرة والنسب كأهم دعامة لاستتباب الحكم[1].

جدول رقم (5. 3): تفاعلات النخب في المرحلة الانتقالية ونتائجها في الجزائر وبعض حالات الشرق الأوسط

الحالات	احتمال مسبق للمعارضة بمواجهة لبراليين لينين	احتمال مسبق بمواجهة اللبراليين لمعارضة معتدلة	قدرة اللبراليين على القمع	نمط اللبراليين المحقق	نمط المعارضة المحقق	النتيجة
العربية السعودية (1975-1991)	عالي	-	ضعيف	-	-	الوضع الدكتاتوري القائم SDIC
مصر (1970-1976)	ضعيف	-	عالية	-	-	دكتاتوري موسعة BDIC
الجزائر (1988-1991)	متوسط	متوسط	عالية	صلب	-	دكتاتورية ضيقة NDIC
تركيا (1945-1950)	متوسط	متوسط	عالية	لين	معتدل	انتقال Transition

Source: Blaydes, Lo, Op. cit, p 16.

[1] Ibid. cit, pp 14- 19, 21- 23.

ويفترض أن تتباين مواقف النخب السياسية من الديمقراطية لعوامل من بينها القرب والبعد من السلطة، وتختلف باختلاف خلفياتها واتجاهاتها السياسية، كما تشير الباحثة "إزابيل فرنفيلز" Isabelle Werenfels أيضا إلى تأثير الفوارق في التنشئة والظروف بين الأجيال السياسية للنخب، فمن خلال تناولها للنخب وآفاق التغيير الديمقراطي في الجزائر ميزت بين ثلاث دوائر لما تصفه بالنخبة ذات الصلة بالسياسة Politically Relevant Elite التي تعرفها على أساس التأثير على القرار السياسي، وتشمل الدائرة المركزية Core/Inner Elite وتضم من يسميهم الجزائريون "أصحاب القرار" Les Décideurs، ويتحددون على أساس السمعة خلال عهدة الرئيس "بوتفليقة" الأولى في بعض كبار الضباط في الجيش على رأسهم مدير ديوان الرئاسة "العربي بلخير"، وقائد الأركان "محمد العماري"، ورئيس قسم المخابرات "محمد مدين" (توفيق)، و"إسماعيل العماري" مستشار الرئيس لشؤون الدفاع، والمتحدث باسم الجنرالات "محمد تواتي"، إضافة إلى الرئيس وبعض مستشاريه أهمهم شقيقه الأصغر "السعيد" ووزير الداخلية المقرب منه "محمد يزيد زرهوني" الذي يظهر ثقله خاصة في الانتخابات، وتضم الدائرة الثانية التي تتواجد في محيط الأولى فاعلين ينتمون إلى النخبة الحاكمة هم أقل قدرة على اتخاذ القرار لكنهم يمارسون دورا استشاريا مهما، وفي العهدة الأولى لبوتفليقة شغل هذه الدائرة رئيس الحكومة، وبعض الوزراء، ونخبة من رجال الأعمال، وبعض رؤساء الأحزاب، ورئيسي غرفتي البرلمان، وعدد قليل من الإطارات ومديري المؤسسات العمومية، والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، أما الدائرة الثالثة (الخارجية Outer) فتشمل نخبا ذات تأثير غير مباشر ومؤقت غالبا بامتلاكها قدرات للاستشارة أو النقض أو المساومة أو الضغط، يرتبط جانب منها بدائرتي النخبة الحاكمة من عملائها والمستفيدين منها وآخر يمثل قوى الاحتجاج، وينتمي إلى هذه الدائرة مثلا قادة النقابات المستقلة وأحزاب المعارضة وأعضاء البرلمان ونشطاء المجتمع المدني عموما، وهذه الدوائر لا تعد ثابتة فأحيانا مثلا يمارس فاعلون من الدائرة الثالثة ضغطا كبيرا ينتقلون بفضله إلى الدائرة الثانية مؤقتا، كما كان الحال مع ممثلي الحركة الأمازيغية في 2002 وكذلك بعض النقابات المستقلة منذ منتصف العقد بعد 2000[1].

وتظهر أهمية هذا التقسيم للنخب ذات الصلة بالقرار السياسي في أنه يمكن أن يساعد في اكتشاف الفواعل ذات المصلحة في الانتقال إلى الديمقراطية وغيرها، فنخب الدائرة المركزية بتركيبتها خلال الفترة المذكورة وحتى الدائرة الثانية من المستبعد أن تدعم خيار إقامة ديمقراطية حقيقية، وإن وجد جناح أكثر اعتدالا فربما يكون بين المدنيين الأبعد من دائرة الرئيس، والأرجح أن تنتمي النخب المؤيدة للديمقراطية

[1] Werenfels, Op. cit, pp 23, 24, 56, 57, 68.
Isabelle Werenfels, "An Equilibrium of Instability: Dynamics and Reproduction Mechanisms of Algeria's Political System", ***Confluences Méditerranée***, N° 71 (Automne 2009), p 181.

إلى الدائرة الثالثة وبالأخص إلى قوى الاحتجاج، مع مراعاة عامل مهم هو أن انقسامها وتضارب أجنداتها وتطرفها –وهنا ليس التطرف الديني هو فقط المقصود– أحيانا قد يكون معيقا للديمقراطية لا دافعا لها.

وتفترض "إزابيل فرنفيلز" Isabelle Werenfels أن الاختلاف بين أجيال النخب من حيث تجاربها التاريخية والتنشئة التي خضعت لها قد يصنع فارقا في مواقفها السياسية، وفي هذا الصدد تلاحظ أن هناك ثلاثة أجيال متمايزة من النخب في الجزائر، حيث الجيل الأول هو جيل الثورة The Revolutionary Generation (يضم المولودين قبل 1943) الذي خضع لنظام التعليم الاستعماري –نسبيا على الأقل–، أما الجيل الثاني (المولودون بين 1943 و1960) فهو الجيل الذي عاصر بناء الدولة الوطنية وخضع لنظام تعليمي مهجن يجمع بقايا من التعليم الاستعماري وعناصر من المقاربة الوطنية للتعليم، بينما الجيل الثالث فهو الجيل الذي ولد مع وبعد الاستقلال وبلغ سن الرشد مع نهاية نظام الحزب الواحد وكان نتاجا لجهود التعريب المبكرة ونظام ديمقراطية التعليم وشموله، وعايش خيبات الأمل بسبب الأزمة الاقتصادية والأمنية وفشل إصلاحات نظام التعليم، وتركز الباحثة على الجيل الثالث للوقوف على كيفية تغير أجيال النخب والفارق بين هذا الجيل وغيره في الخلفيات والتنشئة والتطلعات، وكذا للتعرف على أنماط النخب التي يضمها وكيف يمكن أن ينعكس كل ذلك على آفاق التغيير السياسي، فالتجارب المشتركة لجيل النخبة لا تجعله متجانسا من حيث المواقف السياسية أو موحدا في سلوكه السياسي، وترى الباحثة أن هذا الجيل احتل مكانة أوسع بنهاية عقد التسعينيات من الدائرة الثالثة للنخب، وهو ما يرجع للانفتاح السياسي والاقتصادي من جهة، كما يرتبط بالعامل البيولوجي الذي ساهم في تراجع جيل الثورة عدديا في الدوائر الخارجية بوصول أصغر أبنائه لسن التقاعد، وأيضا نتيجة لإستراتيجية مدروسة للتشبيب اتبعتها النخبة المركزية وأعوانها من الدائرة الثانية وفق قواعدها للتجنيد، والتي تستهدف استغلال عملائها كواجهة سياسية لإضعاف المعارضة والخصوم في السلطة –العسكر في مواجهة الرئاسة والعكس–[1].

وأجرت "فيرنفيلز" Werenfels عددا من المقابلات مع عينة نخبوية غير تمثيلية عدديا تضم مئة فرد أغلبهم من الجيل الثالث (51) لغرض التحليل الكيفي، لتتوصل إلى التمييز بين خمسة أنماط للنخبة ضمن هذا الجيل على أساس عشرة متغيرات متعلقة بالخلفيات الاجتماعية والتنشئة السياسية والمواقف والخيارات المتعلقة بالهوية والثقافة والحلول لمشاكل البلد، وأحدها الموقف من مشاركة جميع الأطراف السياسية التي تعلن الالتزام بالديمقراطية، ويتجاوز هذا التصنيف ما هو متداول في الأوساط الإعلامية

[1] Werenfels, ***Managing Instability in Algeria: Elites and political change since 1995***, Op. cit, pp 79- 93.
Werenfels, "An Equilibrium of Instability: Dynamics and Reproduction Mechanisms of Algeria's Political System", p 184.

والأكاديمية من التصنيفات القائمة على الثنائيات المتناقضة (استئصالي/ تصالحي، ومعرب/فرنكوفوني، وإسلامي/علماني)، وهي تصنيفات مبسطة سطحية تتجاهل الانقسامات المتداخلة والمعقدة السياسية والإثنية واللغوية والجهوي، كما تهمل أبعادها الإضافية كالرؤية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية، وبذلك تفتقد للقدرة التفسيرية لتطورات النخب وانعكاسها على آفاق تغيير النظام، وينطبق ذلك على التصنيف الثلاثي (الوطنيين/ الإسلاميين/ والديمقراطيين) لأنه من ناحية ينفي صفة الديمقراطية عن الوطنيين والإسلاميين كما ينسب إليها كثيرين ممن لم يلتزموا بها برفضهم مشاركة كل الفاعلين الرسميين[1].

جدول رقم (5. 4): تصنيف "فيرنفيلز" Werenfels للأنماط المثالية لنخب الجيل الثالث في الجزائر

النمط	الخلفية العائلية	أهم وكلاء التنشئة السياسية	القدوة السياسية	النظرة للذات مقارنة بجيل الثورة
1. الديناصور الجديد **The Neo-Dinosaur**	– عائلة ذات سجل ثوري. – النخبة الحاكمة وأصحاب المناصب العليا للحزب والبيروقراطية والجيش.	– الأسرة. – جبهة التحرير والمنظمات الجماهيرية التابعة لها.	– جيل ثورة نوفمبر 1954. – هواري بومدين. – جمال عبد الناصر.	فخور بأن يكون وريث طبيعي لجيل نوفمبر 1954 الذي قام ببناء الدولة.
2. الوطني الإصلاحي **The nationalist reformer**	– عائلة ذات سجل ثوري. – الاستفادة من مزايا التعليم. – وجهاء محليين. – علاقات قوية مع النخبة الحاكمة.	– جبهة التحرير أو التجمع الوطني الديمقراطي. – المنظمات الجماهيرية والمجتمع المدني الداعم للنظام. – أو خارجها.	– جيل الثورة. – محمد بوضياف. – شارل ديغول. – مهاتما غاندي	المواصلة على خطى رجال الثورة وبنفس حيويتهم.
3. الإصلاحي الإسلامي **The Islamist reformer**	– سجل ثوري غالبا دون بطاقة الانتماء للأسرة الثورية. – الاستفادة من امتيازات. – بعض العلاقات مع النخبة الحاكمة. – معربة أو مفرنسة.	– المساجد. – الحركات الطلابية السرية. – المنظمات غير الحكومية الإسلامية. – الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولاحقا "حمس" و"النهضة" و"الإصلاح".	– حسن البنا. – جمال الدين الأفغاني. – مالك بن نبي. – مهاتما غاندي.	وراثة الثوار الذين دعموا القيم الإسلامية والديمقراطية الحقيقية لكنهم تعرضوا للخيانة من قبل من أسسوا النظام والدولة.

[1] Werenfels, ***Managing Instability in Algeria: Elites and political change since 1995***, Op. cit, pp 80 91, 94, 95.

4. الديمقراطي الراديكالي **The Radical Democrat**	– سجل ثوري. – عائلة مستفيدة من امتيازات. – متعلمة. – من المدن الكبرى. – مفرنسة على الأرجح.	– الحركات الطلابية السرية. – جمعية تجمع، عمل شبيبة (RAJ). – المنظمات غير الحكومية المعارضة للنظام. – بالنسبة للقبائل: الأسرة، الربيع الأمازيغي، الحركة الثقافية البربرية (MCB)، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.	– نيلسون مانديلا. – أولوف بالم. – ماهتما غاندي. – مارتن لوثر كينغ. – حسين آيت أحمد.	وراثة الثوار الذين ناصروا الديمقراطية الحقيقية والقيم العالمية لكنهم تعرضوا لخيانة بناة الدولة.
5. الثوري الجديد **The Neo-Revolutionary**	– سجل ثوري دون بطاقة انتماء. – قبائلية. – لم تحظى بامتيازات كبيرة.	– الحركات الطلابية السرية. – الربيع الأمازيغي. – الحركة الثقافية البربرية (MCB). – حركة الاحتجاج القبائلية.	– تشي جيفارا. – معطوب الوناس. – فرحات مهني. – مولود معمري. – عبان رمضان.	– إنجاز مهمة الثوار الحقيقيين الذين قتلوا أو همشوا، بتجسيد القيم العالمية بدلا من القيم العربية–الإسلامية.

تابع:

النمط	الهوية	أهم التحديات	إصلاح التعليم	الإصلاح الاقتصادي والخوصصة	الديمقراطية والتغيير السياسي
1. الديناصور الجديد **The Neo-Dinosaur**	عربية– مسلمة مع المكون الأمازيغي.	– بطالة الشباب. – الوضع الأمني. – تهديدات الوحدة الوطنية.	– تطوير منظومة التعليم. – لا تراجع عن التعريب. – مواصلة الإصلاحات.	سلبي أدى لفقدان مناصب الشغل، كما أنه كان بمثابة رضوخ لإرادة الخارج.	الديمقراطية تحققت بالكامل منذ 1997 (البرلمان التعددي). – تحتاج إلى ترسيخ عبر تطوير برامج التعليم.
2. الوطني الإصلاحي **The nationalist reformer**	عربية– مسلمة– أمازيغية مع الأبعاد المتوسطية والإفريقية إضافة إلى بقايا الفترة الاستعمارية.	– الإصلاح الاقتصادي. – دولة القانون. – إعادة الثقة في مؤسسات الدولة. – الأمن والمصالحة الوطنية.	– تعديل برامج ومناهج التدريس. – لا للتغريب الكلي للتعليم.	إيجابي، على أن لا تشمل الخوصصة سوناطراك.	– بصدد الانتقال إلى الديمقراطية. – تحققت خطوة أخرى مع الانتخابات البرلمانية 2002. – بحاجة إلى إصلاحات تدريجية للاقتصاد والقضاء والإدارة لتعزيز الحكم الراشد وثقة المواطن في الدولة.

3. الإصلاحي الإسلامي **The Islamist reformer**	عربية مسلمة مع البعد الأمازيغي.	– الإصلاح الاقتصادي. – مكافحة الفساد. – الالتزام القوي بقيم الإسلام. – فصل السلطات. – دولة القانون. – الانتقال الديمقراطي.	لا لأي تغيير يستهدف تغريب المجتمع الجزائري وطمس ثقافته العربية المسلمة.	إيجابي في كل القطاعات، مع التحفظ بخصوص الشفافية.	– ديمقراطية واجهة خاصة لكون البرلمان ضعيفا وغير تمثيلي وعدم الفصل بين السلطات. – التغيير التدريجي للنظام من الداخل. – توعية وتعبئة المواطنين حول حقوقهم. – التأكيد على نزاهة الانتخابات والفصل بين السلطات.
4. الديمقراطي الراديكالي **The Radical Democrat**	شاملة لكل الحقائق على أرض الواقع: عربية، إسلامية، أمازيغية، متوسطية، إفريقية، فرنسية، مسيحية.	– العلاقات المدنية العسكرية. – تسيير الثروات. – مصالحة وطنية قائمة على الديمقراطية. – دولة القانون. – حقوق الإنسان.	– نعم للتغييرات الهادفة لترقية القيم المدنية والعالمية وإنشاء مدرسة علمانية. – لا لخوصصة التعليم التي توسع الهوة الاجتماعية.	سلبي بسبب فقدان الوظائف، ولم يكن إلا في مصلحة نخبة النظام.	– ديمقراطية واجهة. – الانتقال من خلال إصلاحات عميقة تشرف عليها حكومة انتقالية تشمل كل القوى السياسية بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة. – انتخاب مؤسسات تمثيلية شرعية.
5. الثوري الجديد **The Neo-Revolutionary**	مزيج من التجارب التاريخية لا يمكن حصرها في لغة أو دين، وهي أمازيغية وإفريقية ومتوسطية أكثر منها عربية– مسلمة.	– القمع الذي تمارسه نخبة حاكمة فاسدة قاتلة. – سوء تسيير موارد الدولة. – فرض الهوية العربية– الإسلامية.	النظام غير جاد في إدخال الإصلاحات اللازمة.	سلبي كان فقط في خدمة النخبة الحاكمة.	– ديمقراطية واجهة على الأكثر. – توعية الجماهير. – الانتفاضة الشعبية. – مقاطعة الانتخابات.

Source: Werenfels, ***Managing Instability in Algeria: Elites and political change since 1995***, Op. cit, pp 96, 97.

وتتوصل الباحثة "إزابيل فرنفيلز" Isabelle Werenfels من استطلاعها إلى أن مواقف الجيل الثالث من النخب ذات الصلة بالقرار السياسي تظهر في معظمها عدم الرضا عن النظام ويغلب عليها التوجه الإصلاحي أيضا، ولم يقتصر ذلك على المعارضة بل شمل حتى الاتجاه "الوطني الإصلاحي" القريب من دوائر السلطة الفعلية والأكثر تأثيرا من نخب هذا الجيل، ما قد يدعو إلى التفاؤل لكن على المدى البعيد بما أن تجنيد النخب الشابة محدود ومحصور في شرائح اجتماعية مميزة ووفقا لقواعد الانتقاء التي يفرضها الجيل المهيمن باسم المشروعية الثورية، غير أن الباحثة تظهر تحفظها على المواقف المعلنة وتتساءل عما إذا كان الخطاب السائد يعكس حقيقة السلوك والتوجهات في الواقع، وخاصة إذا ما انتقلت عناصر هذا الجيل إلى مواقع السلطة، وتجد أن هناك مؤشرات على التناقض، فمثلا بينما يطالب الاتجاه القريب من النظام بدولة القانون والديمقراطية يستمر في دعم الرئيس "بوتفليقة" الذي أظهر نزعة تسلطية، كما برز هذا التناقض لدى بعض من الذين وصلوا إلى السلطة ويمكن تصنيفهم كوطنيين إصلاحيين من الجيل الثاني على غرار "أحمد أويحيى"، وبهذا فإن الاعتماد على المواقف والبرامج السياسية المعبر عنها لا يسعف كثيرا في تفسير وفوق ذلك توقع الخيارات النخبوية المستقبلية، فقد وصف "وليام زارتمان" William Zartman النخب والمتخرجين الطموحين في شمال إفريقيا في السبعينيات بأنهم: "جيل تقني مهتم بالكفاءة والفعالية والحكومة الجيدة من حيث النتائج الصحيحة تقنيا"، لكن تقنيي هذا الجيل الثاني وبوصولهم للمناصب السامية أصبحوا شركاء في الفساد وساهموا في ممارسات الزبونية وفي غياب الفعالية عن الإدارات واقتصاد الدولة، ومن المهم الإشارة إلى أن هناك نتيجة بارزة أخرى وهي أن جل مقابليها الذين أعطوا إجابات متعددة فيما يخص الطرق التي يفضلونها للتغيير السياسي، فإنهم اتفقوا على أن العنف يمثل أكثر السبل المحتملة لحدوثه[1].

وإذا كانت المواقف المعلنة غير كافية فإن المؤشر التنظيمي ربما يكون أدق لقياس درجة التزام النخب بالديمقراطية، حيث يكشف هذا المؤشر عن مدى تجسيد النخب وقياداتها للديمقراطية في سلوكها وعلاقاتها في إطار الأحزاب السياسية، وفي هذا الصدد فإن البحث يكون عن تحقيق الأحزاب في الجزائر لمقومات "الأحزاب الديمقراطية"، فالأحزاب باعتبارها مبدئيا أهم وسيلة للوصول للسلطة وتشكيل الحكومة وأقرب المنظمات غير الحكومية للدولة ومؤسساتها، يفترض أن ممارسة الديمقراطية داخلها تنعكس على طريقة حكمها وتسييرها لشؤون الدولة ومؤسساتها في حال وصولها للسلطة والعكس، فالديمقراطية لا تبنى بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية، وإن كان هناك تأييد أيضا للفرضية المضادة بأن الأنظمة التسلطية

[1] Ibid, pp 117, 118, 129.

تفرض قيودا تحول دون تشكل أحزاب ديمقراطية، حيث يثار الجدل بخصوص علاقة ديمقراطية الدولة وديمقراطية الأحزاب، وأيهما تمثل السبب وأيهما النتيجة[1].

وبتجاوز السجال السابق والاتفاق مع الطرح القائل بأن الديمقراطية الداخلية للحزب Intra-Party Democracy تخدم ديمقراطية الدولة في وجودها بل وترقيتها وترسيخها، وهو طرح يخالف التنظير التشاؤمي في بدايات القرن العشرين من قبل "روبرت ميشلز" Roberto Michels وبعده "موريس ديفرجيه" Maurice Duverger بأربع عقود وغيرهما حول إمكانية وجود الديمقراطية داخل الأحزاب، وبغض النظر عن الانتقادات الأحدث للديمقراطية الداخلية على أساس نتائجها على الحزب من حيث التماسك التنظيمي والأداء السياسي والانتخابي[2]، وذلك باعتبار الأهمية الكبيرة لوجود الأحزاب بالنسبة للديمقراطية، والتي عبر عنها "إلمير إريك شاتشنايدر" Elmer Eric Schattschneider (1942) حين كتب أن: "الأحزاب أنشأت الديمقراطية التي لا يمكن تصور استمرارها دون أحزاب"[3]، ما يفسر بوظائفها في النظام الديمقراطي التي عددها مثلا "أنتوني كينغ" Anthony King (1969)، فهي لا تكتفي بالتنافس على أصوات المواطنين، بل تستمر بعد الانتخابات في القيام بتعبئتهم وتحقيق تكاملهم وتجنيدهم للعمل السياسي، وصياغة السياسة العامة من خلال ممثليها في الحكومة والبرلمان، وأيضا تجميع المصالح والتعبير عنها[4]، والمقام لا يتسع هنا لمناقشة العوامل الأخرى التي من شأنها التأثير على الديمقراطية داخل الأحزاب، كالإطار القانوني لعمل الأحزاب وشكل النظامين الحزبي والانتخابي[5]، لكن التعريف بمعايير الحزب الديمقراطي يمثل مقدمة ضرورية للحكم بعد ذلك على مدى ديمقراطية الأحزاب الجزائرية.

---

[1] علي خليفة الكواري، "مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية"، ***المستقبل العربي***، السنة 26، العدد 296 (أكتوبر 2003)، ص ص 45، 46.

عاطف السعداوي، "مفهوم "الحزب الديمقراطي": دراسة في المحددات والمعايير"، في قوي بوحنية، وآخرون، عاطف السعداوي، علي خليفة الكواري (محررين) ***مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، ص ص 55، 56.

[2] Susan Sccarow, Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Implementing Intra-Party Democracy (Washington, DC, The National Democratic Institute for International Affairs (NDI), 2005), pp 3- 5, On web:
https://www.ndi.org/sites/default/files/1951_polpart_scarrow_110105_5.pdf

السعداوي، المرجع السابق، ص 54.

وحيد عبد المجيد، ***أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية: دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008) ص ص 33- 36.

[3] William P. Cross, Richard S. Katz, "The Challenges of Intra-Party Democracy", in William P. Cross, Richard S. Katz (Eds), ***The Challenges of Intra-Party Democracy*** (Oxford: Oxford University Press, 2013), p 1.

[4] Wolfgang C. Müller, Hanne Marthe Narud, "Party Governance and Party Democracy", in Wolfgang C. Müller, Hanne Marthe Narud (Eds), ***Party Governance and Party Democracy*** (New York: Springer, 2013), pp 1- 3.

[5] السعداوي، في بوحنية، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 56- 75.

ويمثل تعريف الحزب الديمقراطي مهمة معقدة بالنظر لصعوبة الوقوف على مقومات موضوعية شاملة ومحل اتفاق واسع، ويرجع السبب أساسا للخلاف بين الباحثين حول مفهوم الديمقراطية، حيث لا مخرج إلا بتحديد الخصائص الجوهرية التي تعتبر قواسم مشتركة لا تقوم للمفهوم قائمة دون توافرها، ويشير "عاطف السعداوي" إلى أن الديمقراطية ترتبط بثلاثة جوانب تشكل منظومة متكاملة، هي الجانب القيمي والإجرائي وجانب السلوك والممارسات، فديمقراطية الحزب تعرف من نظام الحزب الأساسي ووثائقه الرسمية ومنشوراته، وأيضا من قبوله أو عدمه لأشكال من السلوك والقيم الثقافية، وكذا من أنشطته وتصرفات أعضائه بينهم وتجاه الآخرين، وهي أبعاد من الممكن مقابلتها بمؤشرات قياس إجرائية قابلة للمعاينة، فمن ناحية الإجراءات تتجسد الديمقراطية في نظام الحزب الذي ينبغي أن يمثل دستورا توافقيا متجددا يجعل الأعضاء مصدرا للسلطة في الحزب فلا يعطي وصاية لفرد أو قلة أو أي جهة أخرى، وأن يخضع في المقابل قيادة الحزب لمبدأ التداول وفق آلية الانتخابات الدورية والحرة والنزيهة والشاملة، ويقيم فصلا للسلطة التنفيذية عن التشريعية التي يتولاها مؤتمر عام منتخب ديمقراطيا مع إيجاد هيئة مستقلة على شكل محكمة حزبية دستورية للفصل في النزاعات الداخلية، وأن يساوي بين جميع الأعضاء أمام نظام الحزب ولوائحه، وينص على آليات لاتخاذ القرارات تسمح بمشاركة واسعة لكافة المستويات التنظيمية، ويفتح عضوية الحزب من حيث المبدأ أمام جميع المواطنين دون تمييز أو إقصاء لاعتبارات عرقية ودينية وطبقية وجهوية، بحيث تنمو عضوية الحزب وتتقلص فقط على أساس اقتناع المواطنين ببرنامجه، ومن ناحية القيم والسلوك فإن الحزب الديمقراطي هو الذي يضمن حرية التعبير ويحترم ثقافة الاختلاف، ويسمح بذلك بتعدد الرؤى والاتجاهات الفكرية داخله بشرط عدم التناقض مع مبادئه وثوابت وجوده، وأن لا تأخذ طابع الصراع على النفوذ الذي يؤدي إلى الانشقاق وتفكك الحزب، كما يقر بحق غيره من الأحزاب في الوجود والتعبير عن مواقفها ومصالحها والتنافس على السلطة، وأن لا يدعي تمثيل الأمة ومطامحها دون سواه ولا يقبل أو يستعمل أيا من أساليب الإقصاء، والتمسك والثبات على القيم والقواعد الديمقراطية في كل الأحوال والأوضاع كمعارض وفي حال وصل للحكم[1].

وليس صعبا على أي ملاحظ الحكم على الأحزاب في الجزائر بأنها فاقدة لغالبية المعايير الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب والمظاهر:

[1] نفس المرجع، ص ص 75 – 94.

الكواري، "مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية"، المرجع السابق، ص ص 48، 49.

ويأتي على رأسها أن وجود الأحزاب في رؤية النظام الحاكم لا يعدو أن يكون ديكورا سياسيا لإخراج الشكل الديمقراطي، فلا يقترن بالوظائف التي تطلع بها الأحزاب في نظام ديمقراطي حقيقي، فقد عمل النظام على التحكم في الأحزاب والحد من نشاطها بوضع قيود قانونية وإجرائية وسياسية، ففي إطار ضبط العمل الحزبي تم تقليص عدد الأحزاب بصدور قانونها العضوي لسنة 1997 إلى حوالي 20 حزبا (بعد أن حل 30 حزبا سنة 1998 من أصل أزيد من 50 تم الاعتراف بها بين 1989 و1991)، ليتقلص العدد أكثر ويصل إلى 9 أحزاب بإعلان شروط المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 2007 التي فرضت الحصول على نسبة 3% كحد أدنى من أصوات الهيئة الناخبة في آخر ثلاثة انتخابات، واستندت السلطة من خلال وزارة الداخلية إلى ما تسميه الأحزاب الموسمية التي لا تظهر سوى في المواعيد الانتخابية لفرض هذا الشرط، كما تحججت أيضا بظاهرة أخرى هي ما تطلق عليه "البزنسة" وتدخل المال في إعداد قوائم المرشحين لتبرر عدم قبولها اعتماد أي حزب جديد إلى غاية 2012[1].

وسبقت الإشارة أيضا إلى أن النظام اتبع إستراتيجية تشمل جملة من التكتيكات لإحكام سيطرته على الساحة السياسية وتهميش المعارضة، فقد استعمل القمع والحظر والتضييق وعمد إلى الدعاية والتشويه والاحتواء بمنح حقائب وزارية لأحزاب وشخصيات معارضة، كما عطل أي تنافس سياسي عبر التزوير الذي كان تهمة أطلقها المعارضون على كل المواعيد الانتخابية، وشوه التعددية من خلال تأسيس حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" كحزب آخر تابع للنظام وعبر تشكيل التحالف الرئاسي الذي كتم على أي صوت معارض، وميع العمل السياسي بحصر عمل أحزاب التحالف في دعم والدفاع عن برنامج الرئيس، وقد ظهرت سلبيتها مثلا في أدائها البرلماني التشريعي (جل مشاريع القوانين تقدمها الحكومة)* والرقابي (استعمال الأسئلة الشفوية والكتابية غير المؤثرة على الحكومة)[2]، وكنتيجة أيضا استحقت وصف

[1] قوي بوحنية، "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية"، في بوحنية، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 324، 325.
جابي، ***لماذا تأخر الربيع الجزائري***، مرجع سابق، ص 49.

* يشير الدكتور "نذير عميرش" إلى أنه منذ 1997 تاريخ وجود أول برلمان تعددي في الجزائر لم يتقدم النواب إلى بمبادرات تشريعية إلا في مجالين هما القانون المتعلق بالتعويضات المالية للنواب، وكذا القانون المتعلق بنظام الانتخابات، حتى بات البرلمان يوصف بغرفة التسجيل لمشاريع القوانين –التي تتقدم بها الحكومة–، وهذا لا يمكن إرجاعه لسلبية النواب وفقط إذا أخذت بعين الاعتبارات القيود القانونية على صلاحية النواب في التشريع، انظر:
نذير عميرش، "مكانة السلطة التشريعية في ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، عدد 51 (جوان 2019)، ص 152.

[2] مصطفى بلعور، "التعديلات الدستورية ومعضلة التطوير البرلماني في الجزائر"، ملتقى التطوير البرلماني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 9، رابط التحميل:
http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20de%20Droit%20et%20des%20Sciences%20Politiques/Seminaire-de-developpement-parlementaire-2012/Mostafa%20Bellaouar.pdf

"الأحزاب الإدارية" Les Parties Gestionnaires لعالم الاجتماع السياسي "فيليب برو" Philippe Braud[1]، بل تحولت هذه الأحزاب خاصة في مناسبات الانتخابات الرئاسية إلى مجرد لجان تأييد تتولى التعبئة وتنشيط الحملات الانتخابية للرئيس مع عملاء النظام التقليديين في المنظمات الجماهيرية والمركزية النقابية والجدد في الجمعيات.

ويظهر غياب الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية تنظيميا من ناحية القوانين الداخلية وكذا عمليا من حيث النشاط والعلاقات داخل الأحزاب وخارجها، ففي الجانب الأول يشير "عبد الناصر جابي" بعد قراءته للنصوص التنظيمية لثلاثة أحزاب ممثلة للطيف السياسي إلى أن القيادة العليا للأحزاب متمثلة في شخصي الرئيس والأمين العام تحظى بسلطات قوية وصلاحيات واسعة مقارنة بالمؤسسات الوسطى والقاعدية، بعضها فقط منصوص عليها فيما جزء كبير منها يحصل كأمر واقع، وينطبق هذا على "جبهة التحرير الوطني" من التيار الوطني و"جبهة القوى الاشتراكية" كحزب ذو تمركز جهوي قبائلي وزعيمه التاريخي "حسين آيت أحمد"، والذي على الرغم من إقامته بسويسرا كان الآمر الناهي في الحزب، فهو صاحب القرار في تشكيل الكثير من هياكل الحزب عبر تعيين ثلثي أعضاء اللجنة الوطنية التي تحضر المؤتمر، كما يعين الهيئة الاستشارية في الخارج ولجنة أخلاقيات الحزب والسكريتير العام، إضافة إلى حق الدعوة للمؤتمر الوطني وحل الأمانة الوطنية وتعديل عضويتها كليا أو جزئيا، وغير ذلك من الصلاحيات الفعلية بحكم شخصية الرئيس الوطنية التاريخية والمكانة الاجتماعية والدينية لعائلته في منطقة القبائل، في المقابل يلاحظ أن "حركة مؤتمر السلم" الحزب الإسلامي يبدو من خلال قانونه أكثر توازنا في توزيع السلطة بفضل الصلاحيات المخصصة لمجلس الشورى الوطني، ومن ضمنها الدعوة لانعقاد المؤتمرات الوطنية والاستثنائية وانتخاب رئيس الحركة ونائبه، وذلك مقارنة بأحزاب أخرى (جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، حيث أن انتخاب الرجل الأول في الحزب من قبل المؤتمر الوطني يمنحه قوة أكبر ويبعده عن ضغوط النخبة الحزبية في اللجنة المركزية أو اللجنة الوطنية، وخاصة إذا جمع مع ذلك صلاحية الدعوة للمؤتمرات العادية والاستثنائية وإن شاركته فيها أغلبية كبيرة من قياديي الهياكل الوطنية ما ينأى به عن خطر الانقلاب[2].

ولم تمنح هذه الخاصية مع ذلك ميزة وأفضلية لحركة مجتمع السلم من حيث سهولة وسلاسة التغيير لقيادة الحزب، فهي لم تختلف عن باقي الأحزاب الجزائرية التي كما وصفها "اسماعيل قيرة" وزملاؤه

[1] بوحنية، المرجع السابق، ص 339.

[2] جابي، ***لماذا تأخر الربيع الجزائري***، مرجع سابق، ص ص 50- 56.

يترأسها شيوخ مرجعيون أو زعماء تاريخيون أو قادة مؤسسون حالهم كحال من يصلون إلى السلطة في العالم الثالث لا ينزلون عنها إلا باستقالة جبرية أو انقلاب أو وفاة، فلا أمين عام "جبهة التحرير" تنحى يوما طواعية، ولا زعيم "جبهة القوى الاشتراكية" تقاعد وعهد بالقيادة إلى غيره، ولا رئيس "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" قبل بوجود منافسة داخلية، ولا شيوخ الأحزاب الإسلامية احترموا مجالس شورتهم، فجل الأحزاب لم تعرف للتداول معنى منذ أن كانت تنشط سريا إلا للأسباب المذكورة، ما جعلها مشخصنة Personalised وغير ممأسسة Institutionalised، فضلا عن أن قواعدها ضلت مستبعدة من المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة، فبعد وفاة الشيخ "محفوظ نحناح" مؤسس الحزب برزت مع الوقت مشكلة قيادته وظهر الصراع داخله، وهذا في غياب شخص متميز بين الجيل الثاني من القياديين –المتماثلين في مستوى المؤهلات والخبرات– يحظى بدعم الأغلبية من مناضلي الحركة[1].

وعانت جل الأحزاب في الجزائر من عدم الاستقرار وتفشت فيها ظاهرة الانشقاقات والانقلابات أو ما بات متعارفا عليه باسم الحركات التصحيحية، ففي "جبهة التحرير الوطني" دفع "عبد العزيز بلخادم" للتخلي عن منصب الأمين العام بعد أن سحبت منه ثقة اللجنة المركزية على وقع الانقسام والصراع الداخلي في 2013[2]، وهو الذي قاد الحركة التصحيحية التي أزاحت "علي بن فليس" في 2004، وترك "عبد الله جاب الله" حزب "النهضة" بعد خصومته مع بعض قياديه ليؤسس "حركة الإصلاح الوطني" في 1999، ليلاقي نفس المصير مجددا في 2007 بعدما واجه "حركة تقويمية" اتهمته بالدكتاتورية وحب الزعامة، وإثر نزاع قضائي وبقرار من وزارة الداخلية وجد نفسه خارج الحزب الذي لم يحز سوى ثلاثة مقاعد في الانتخابات التشريعية لتلك السنة، وسرعان ما عاد الانشقاق لبيت "الإصلاح" بعد استقالة الرئيس "محمد بولحية" متهما الأمين العام "جهيد يونسي" بخدمة مصالحه الخاصة وانحرافه عن أهداف الحركة التقويمية بعد ترشحه للانتخابات الرئاسية[3]، ورغم أن "حركة مجتمع السلم" عرفت بالتزام قيادتها كما يرى "جابي" إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانشقاق الذي تزامن مع مؤتمرها الرابع في أفريل 2008، فقد ترشح "عبد المجيد مناصرة" لرئاستها ثم قبل الانسحاب في آخر دقيقة من منافسة رئيس الحركة "أبو جرة سلطاني" الذي أعيد انتخابه، فقد ضغط هذا الأخير للبقاء في الرئاسة حسب زعم

---

[1] نفس المرجع، ص 59.

[2] دليلة بلخير، "بلخادم يخرج عن صمته ويصرح للشروق: استريحوا لن أترشح لمنصب أمين عام الأفلان"، مرجع سابق، ص 3.

[3] جابي، ***لماذا تأخر الربيع الجزائري***، مرجع سابق، ص 60.

مقري، مرجع سابق، ص 24.

شريفة ع، "بولحية يتهم يونسي بخدمة أهدافه الشخصية: استقالته أثارت زوبعة في حركة الإصلاح"، ***الفجر***، 02/27/ 2009، الموقع الإخباري جزايرس:

https://www.djazairess.com/alfadjr/102310

المنشقين ثم راح بعد ذلك يمارس الإقصاء والتهميش للأطر التي دعمت منافسه، حيث شكل جناح "مناصرة" ما سمي حركة "الدعوة والتغيير" (اعتمدت كحزب في 2012) التي اتهمت "أبو جرة" بالدكتاتورية والفردانية وتعطيل مبدأ الشورى، وحملته من خلال وثيقة الإعلان عن ميلادها مسؤولية إخراج الحركة عن نهجها وتضييع الرصيد الذي خلفه الشيخ "نحناح"، وبررت خطوتها بأنها الحل الأخير بعد فقدان أمل التغيير من الداخل فضلا عن حاجة الساحة السياسية عموما إلى بديل سياسي يعبر حقيقة عن الإرادة الشعبية في التغيير[1].

ولم تسلم "جبهة القوى الاشتراكية" من جهتها من ظاهرة الانشقاقات، ففي 1989 حول القيادي التاريخي من جيل الثورة "عبد الحفيظ ياحا" أن يقدم أوراق اعتماد الحزب باسم جماعته المنشقة لكن الداخلية فصلت لصالح "حسين آيت أحمد"، ومست الانشقاقات قيادات الصف الثاني ويمثلها "سعيد خليل" و"الهاشمي نايت جودي"، والتي وصلت للأمانة العامة للحزب قبل الانشقاق ومحاولة تكوين أحزاب بديلة فشلت في البقاء، وانشق قبلهما "سعيد سعدي" الذي أسس "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" قبيل التعددية، وضمن سلسلة الانشقاقات أعلن عن فصل ثمانية نواب من الحزب في 2001، بعد أن حرروا مذكرة أرسلوها لقيادة الحزب لمناقشتها قبل مؤتمره الثالث والتي سربت إلى الصحافة، وحسب "أرزقي فراد" أحد الموقعين عليها فإن أهم النقاط التي تطرقت إليها الوثيقة كانت مشكلة غياب الديمقراطية الداخلية وطغيان منطق الزعامة وتقوقع الحزب في منطقة القبائل[2].

وتحدث معظم حالات الانشقاق احتجاجا على قوائم المرشحين التي تثير كثيرا من ردود الفعل الغاضبة بعد اعتمادها، ففي سنة 2007 على سبيل المثال طرحت مجموعة من مناضلي حزب "جبهة التحرير الوطني" بقيادة الوزير الأسبق ونائب رئيس مجلس الأمة المعين "عبد الرزاق بوحارة" وثيقة عنونتها "محور للتفكير من أجل تجديد الحزب"، وأشارت إلى وجود أزمة متعددة الأوجه داخل الحزب لا تختصر في غضب بعض المناضلين بسبب إقصائهم من الترشح للانتخابات، وإن كان ذلك السبب المباشر للحركة الاحتجاجية الثانية في ظرف وجيز، وجاءت بعد تلك التي دعت إلى عقد مؤتمر وطني للفصل في ملفات المرشحين بدل أن يوكل الأمر للجنة من سبع أشخاص تفصل في ستة ألاف ملف، وقد تم تجاهل المبادرة التي دعت إلى عقد مؤتمر استثنائي لمناقشتها وأدلى الأمين العام حينها بتصريح للصحافة مفاده أن المبادرات التي تأتي من خارج الحزب لا تلزم إلا أصحابها، وتتم ظاهرة الانشقاق عن مشكل الالتزام

[1] جابي، ***لماذا تأخر الربيع الجزائري***، مرجع سابق، ص ص 57- 60.

[2] نفس المرجع، ص ص 61- 67.

الحزبي لدى المناضلين إذ ترتبط بظاهرة العضوية المتنقلة، فكثير ممن لا يقبل ترشحهم ينشقون عن الحزب الذي يحملون بطاقة عضويته لينضموا لقوائم أحزاب أخرى أو يقوموا بالترشح كأحرار، وكثيرا ما صارت الأحزاب تلجأ إلى تشكيل لجان الانضباط الحزبية لمواجهة مثل هذه السلوكيات[1].

وتتهم السلطة في كثير من الأحيان بالضلوع في تدبير الانقسامات الحزبية لإضعاف المعارضة وخدمة أجندتها السياسية حتى في أحزاب الموالاة، وفضلا عن ذلك تشخص أسباب الانشقاق كما عدم الالتزام في طغيان المال السياسي على منطق الكفاءة والاستحقاق، إضافة إلى غلبة المصلحة الشخصية ومعها المحسوبية الجهوية والعروشية والشخصية على القناعة الفكرية بأيديولوجية ومبادئ الأحزاب، وقد اعترف الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني "عبد العزيز بلخادم" صراحة بذلك مهددا من يتعامل بالمعايير غير النزيهة بالإقصاء من الحزب، وفي معرض حديثه عن انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة التي أجريت في 29 ديسمبر 2009 أبدى امتعاضه من فشل بعض منتخبيه المحليين في الوصول إلى الغرفة الثانية للبرلمان لضعف الالتزام الحزبي للمنتخبين والمسؤولين على مستوى الولايات التي يملك فيها الحزب عددا من المقاعد المحلية يكفيه للفوز[2]، ولا تمثل هذه سابقة أولى فقد بدرت تصريحات واتهامات مماثلة عن قيادة نفس الحزب التي نصبت لجنة للانضباط الحزبي في فيفري 2007 لمعاقبة المتورطين في خسارة انتخابات مجلس الأمة في ديسمبر 2006، حيث جاءت النتائج معاكسة للتوقعات ولواقع التواجد المحلي للحزب، ففي ولاية الأغواط مثلا التي أوصل فيها الحزب 105 منتخبين خسر أمام "حركة مجتمع السلم" التي لم تحرز سوى 24 مقعدا، وانطبق ذلك على ولايات تيارت والبيض والجلفة[3].

وتعبر النخب الحزبية في الجزائر في خطابها عن تأييد الديمقراطية التي باتت من المفردات الموحدة المتداولة في أدبيات الأحزاب، وتستعملها في تبرير شرعية وجودها إضافة إلى المعايير والرموز التقليدية التي لم تتخلص منها لتجسيد شروط المؤسسية الموضوعية[4]، كما أن إرساء مقوماتها بالنسبة للنظام السياسي يمثل مطلبا مشتركا لجل الأحزاب على اختلاف اتجاهاتها، وإن لم يحصل التوافق بينها في تقدير المسافة الفاصلة عن الديمقراطية وشروط تحقيقها، لكن الخطاب الإيجابي لا يترجم غالبا في الممارسة والتفاعلات الحزبية في الساحة السياسية، حيث يسود التوجس وانعدام الثقة ومنطق الإقصاء بين العلمانيين والإسلاميين مثلا، فقد دعا العلمانيون الجيش للتدخل في 1992 وإيقاف المسار الانتخابي لمنع

[1] مغيش مرجع سابق، ص ص 318- 323.

[2] بوحنية، مرجع سابق، ص ص 329، 330.

[3] مغيش، المرجع السابق، ص 323.

[4] نفس المرجع، ص 317.

الإسلاميين من الوصول للحكم، وشكك العلمانيون في نوايا من يطلقون عليهم الأصوليين وأنهم غير مستعدين لبناء مجتمع عصري قائم على الأسس العلمية والديمقراطية التي تضمن حق المبادرة والمشاركة للجميع، واتخذوا منهم موقفا عدائيا منافيا للديمقراطية لا يقف عند الإقصاء بل يصل للاستئصال، ويناصب الإسلاميون أيضا الطرف الآخر العداء وينبذون كل ما يصدر عنه، ورهن هذا الاستقطاب أي إمكانية للتعايش والتوافق كقاعدة لوجود النظام الديمقراطي، والذي يقتضي بروز نخب تحمل ثقافة جديدة تقوم على الوعي بأهمية تقبل الاختلاف والتنافس بنزاهة وإعلاء المصلحة الوطنية[1].

المطلب الثالث: معيقات وممكنات النخب الديمقراطية في السياق السياسي الجزائري

يستدعي تحليل دور النخب السياسية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية إضافة إلى النظر في تأثير الخلفيات والاتجاهات والعلاقات والتفاعلات، وأيضا المواقف من الديمقراطية في الخطاب والممارسة، أن يبرز أيضا العوائق وكذا العوامل المساعدة التي قد تنعكس على دور النخب سلبا وإيجابا، وتواجه النخب السياسية في المعارضة التي يفترض أن تكون صاحبة المصلحة في السعي لإرساء الديمقراطية عقبات يفرضها النظام الحاكم في الجزائر، كما أن بعض العوائق ذات صلة بطبيعة الثقافة السياسية للنخب المعارضة ذاتها، وكذا تصوراتها لمحتوى وسبل التغيير، وأشكال تنظيمها وأساليب عملها، وبعلاقاتها البينية وإزاء السلطة ومستوى شرعيتها ومصداقيتها لدى عموم المواطنين.

وقد تبين مما سبق عرضه أن النظام الحاكم يفرض قيودا متعددة لمحاصرة وتحجيم المعارضة ونشاطها، ويعد الإطار الدستوري والمؤسساتي الوسيلة الأولى في ذلك لما يفرده لمؤسسة رئاسة الجمهورية من صلاحيات تجعلها مهيمنة على كل السلطات، ويتحكم النظام الحاكم في الساحة السياسية كذلك عبر الآليات القانونية والإجرائية، فقانون الأحزاب ومن خلال الضوابط التي يفرضها يجعل الأحزاب تحت رحمة السلطة التقديرية لوزارة الداخلية المخولة بمنح الاعتماد القانوني[2]، واتبعت السلطة فضلا عن ذلك تكتيكات من بينها تشكيل تعددية حزبية تابعة لها ممثلة بالتحالف الرئاسي، وضمنت لها بذلك أغلبية دائمة داخل المؤسسات التمثيلية عبر الانتخابات التي تتهمها المعارضة بتزويرها*، وهمشت بذلك

[1] قيرة، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 308- 311.

[2] نفس المرجع، ص 137.

* شككت الأحزاب المعارضة لاسيما الإسلامية المنضوية تحت تحالف "الجزائر الخضراء" على سبيل المثال في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 ماي 2012، واعتبرت أن هذه الانتخابات التي منحت الفوز لحزب "جبهة التحرير الوطني" (حصد 208 مقاعد من أصل 462) تمثل تراجعا عن الديمقراطية وأنها أجلت الربيع الجزائري، وفي تقريرها خلصت "اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات" كهيئة مستقلة مستحدثة بموجب القانون العضوي للانتخابات تضم ممثلين عن الأحزاب (44) والمترشحين الأحرار (34) إلى أن الانتخابات افتقدت المصداقية والنزاهة بالنظر للتجاوزات الكثيرة التي أحصتها، ومن ضمنها تضخيم الهيئة الناخبة بوجود مسجلين في بلديتين ومسجلين أموات وتسجيلات جماعية لأفراد الجيش خارج

المعارضة والدور الرقابي للبرلمان والمجالس المحلية، كما عمدت إلى تشتيت قوى المعارضة عبر منحها مثلا للاعتماد لعدة أحزاب إسلامية لمنع انفراد أي منها بتمثيل هذا التيار والظفر بوعائه الانتخابي، ولجأت إلى إيعاز الحركات التصحيحية حتى ضمن الأحزاب التابعة لها لإبقائها رهن سيطرتها، فعبر التحكم في الإدارة والقضاء رجحت السلطة كفة الأطراف الموالية لها أو التي تخدم أجندتها، ومن أساليبها أيضا القمع الذي لم يقف عند نهاية العشرية السوداء، وتشير التقارير الدولية إلى النقائص في سجل الحريات العامة وحقوق الإنسان حتى بعد إعلان رفع حالة الطوارئ في 2011، وذلك باستمرار القيود على نشاط الجمعيات وعلى حرية الإعلام مع تواصل المتابعات والاعتقالات للمعارضين[1]، ولطالما كان الفساد والتحكم في توزيع الريع آلية مهمة بالنسبة للنظام لتكوين شبكات من المنتفعين بين النخب السياسية والحزبية والجمعوية والإعلامية وغيرها، والتي تمثل درعا للنظام يمارس من خلالها التعبئة والتضليل والإقصاء والتهميش للكفاءات المعارضة.

وتشكل كثير من التنظيمات الحزبية والجمعوية والنقابية واجهة للنظام ليكتسي المظهر الديمقراطي كقوى ضاغطة وهمية تحتل مقام القوى الحية الحقيقية المقصاة، فهي كما يصفها "فضيل دليو" تتعلق بمسعى تجنيد جمهور معين أو تحقيق ظهور إعلامي دعما للنظام القائم، في مقابل وضع الزعيم أو بعض الرموز لهذه التنظيمات في مراكز الانتفاع ليتولى توزيع بعض ما يقبضه لدعم فريقه وأعوانه*[2]، ويجد أغلب

الآجال القانونية، إضافة إلى كثرة المصوتين بالوكالة، كما أن خطاب الرئيس بوتفليقة في 8 ماي في سطيف استعمل من قبل الحزب الفائز لدعم حملته الانتخابية، وانتقد التقرير التغطية غير العادلة للتلفزيون العمومي، وكذا عدم تمكين اللجنة من الإمكانيات التي تكفل أداء عملها والتعامل الحذر معها من قبل الإدارة كأنها خصم لوزارة الداخلية، وفي مقابل ذلك أبدت بعثات المراقبين الدوليين (500 مراقب أجنبي، منهم 12 من الاتحاد الأوروبي، 200 من الاتحاد الإفريقي، و100 من جامعة الدول العربية، 10 من الأمم المتحدة، و20 من منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثلين للمعهد الديمقراطي الأمريكي) استحسانها للعملية وأنها تمثل خطوة أولى على طريق الإصلاح وتعميق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا قد يفسر بالإجماع الدولي على إبقاء الوضع الراهن والحفاظ على الاستقرار في الجزائر وعدم إحراج النظام في ظل حذر غربي خاصة من تداعيات الربيع العربي، لاسيما وأن عدد المراقبين قليل جدا وغير كاف مقابل 11520 مركزا انتخابيا تضم 48327 مكتبا للانتخاب على المستوى الوطني، وبذلك لا يمكنهم عمليا أن يبثوا في شفافية ونزاهة الانتخابات، ارجع إلى:

نعيمة سمينة، "الانتخابات البرلمانية الجزائرية 2012 في ضوء التحولات السياسية العربية"، ***مجلة دراسات شرق أوسطية***، العدد 61، السنة 16 (خريف 2012) ص ص 27، 30، 31، 35- 38.

المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، "الانتخابات التشريعية في الجزائر: تقدير موقف"، وحدة تحليل السياسات في المركز، جوان 2012، على:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_5217E74E.pdf

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ***آلام المخاض، حقوق الإنسان، حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي 2012*** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012)، ص 328.

* تتلقى الأحزاب والجمعيات دعما ماليا وعينيا من الدولة عقارات لإقامة مقرات وطنية ومحلية، 200 ألف دينار جزائري سنويا عن كل نائب برلماني، 15 مليون دينار جزائري لكل مترشح للانتخابات الرئاسية، كما تمنح تعويضات مالية للمنتخبين المحليين ولأعضاء لجان مراقبة الانتخابات عن الأحزاب، انظر:

فضيل دليو، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 17 (شتاء 2008)، ص 176.

[2] المكان نفسه.

الفاعلين السياسيين أنفسهم بين خياري الحصول على بعض المكاسب الضيقة بالدخول في لعبة السلطة أو التعرض للتهميش وخسارة كل شيء في حال البقاء في المعارضة، فدخول البرلمان والمجالس المحلية بالنسبة للكثيرين يعد فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والاحتكاك بمراكز القرار وجماعات النفوذ وتكوين شبكة علاقات لتبادل المنافع والاستفادة من الريع، كما أن الوساطة الزبونية Médiation Clientélaire كما يرى "محمد حشماوي" قد لا تكون خيارا في كل الأحوال بل أمرا مفروضا من قبل الجماعات المعنية بالعملية السياسية[1]، فالروابط التقليدية تفرض نفسها على حساب الروابط المدنية الحديثة وعلى رأسها المواطنة في علاقة السياسيين والمنتخبين مع الشعب، ويفسر ذلك بطبيعة الاقتصاد الريعي من جهة وأيضا بغياب التحديث والطابع الانقسامي التقليدي للمجتمع[2].

ويمكن ذكر أسباب أخرى عديدة تقف وراء ضعف النخب المعارضة وذات المصلحة في تغيير النظام أو تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، ومنها ما تمت الإشارة إليه كعجز الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أيضا، والتي تفتقد لمقومات المؤسسية وللالتزام عمليا بمبادئ الديمقراطية التي تعتنقها من ناحية الخطاب وفقط، ما سهل على السلطة التعامل معها فاستمالة الزعيم كافية لجر التنظيم إلى فلكها، وبضرب رأسها يتهاوى جسمها بالكامل، وتعاني التشكيلات السياسية على اختلافها من ضعف المبادرة، إذ تكتفي المعارضة بردات الفعل على مشاريع السلطة وبظهور ظرفي بمناسبة المواعيد الانتخابية أو بعض الأحداث السياسية وطنيا ودوليا، كما تعوزها الرؤية الواضحة التي تترجمها إلى برامج سياسية نابعة من التزامها بأسس أيديولوجية وفكرية، وتتضمن بالمرة الأهداف الإستراتيجية والحلول العملية للمشكلات الوطنية الكبرى.

ويفسر وضع الأحزاب جزئيا مشكلة وعائقا آخر يواجه عملية الانتقال إلى الديمقراطية والمتمثل في أزمة القيادة، حيث أن هذه التنظيمات لم تفرز قيادات سياسية جديدة مؤثرة في الجماهير وقادرة على الدفع بعملية الانتقال الديمقراطي، ويرجع ذلك من ناحية أخرى إلى البيئة السياسية والاقتصادية السلبية، والمرتبطة بطبيعة النظام الحاكم الذي تسبب في تكلس الحراك الاجتماعي وتجفيف منابع تجديد النخب والقيادات عبر تغليب منطق الولاء على الكفاءة وأولوية الفساد على الاجتهاد، فقد أحاط النظام نفسه بزمرة من رجال الأعمال ليتحكم من خلالهم في الحياة الاقتصادية، وفي المقابل أدت السياسات الرأسمالية إلى

[1] Mohammed Hachemaoui,"La Représentation Politique en Algérie Entre Médiation Clientélaire et Prédation (1997-2002)", ***Revue Française de Science Politique***, Vol.53, N. 01 (Février 2003), pp 44- 47.

[2] العياشي عنصر، ***سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر*** (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 44.
والي، مرجع سابق، ص 148.
Werenfels, ***Managing Instability in Algeria: Elites and political change since 1995***, p 141.

تآكل الطبقة الوسطى وإغراق عامة الشعب في المشاكل الاجتماعية التي تشغله عن الانخراط في التنظيمات والأنشطة الطوعية الجماعية التي هي خزان النخب ومنشأ القيادات، وهذه المواصفات النمطية التي وسمت بها "داليا رشدي" الحالة العربية تنطبق تماما على الجزائر[1]، وقد ظهر جليا من خلال الحالات التي شهدت انتفاضات "الربيع العربي" أن إسقاط النظام قد يتم بواسطة أمواج الجماهير الغاضبة والمفاجئة، لكن بناء نظام جديد لا يكون دون قيادة تحرز الإجماع لتعبئ وتحشد موارد المجتمع لتحقيق التغيير الحقيقي، فقد فشلت الحركات الاحتجاجية في تحقيق أهدافها نتيجة انقساماتها، وفي ظل الوهن الاقتصادي للدولة وعدم التمكن من تحسين الظروف الاجتماعية واستعادة الثقة الشعبية، استطاعت القوى التقليدية للنظام أن تتماهى مع حركة الشارع ومتطلباته ثم القفز عليها باستغلالها لاستعادة مواقعها عبر قدرتها على صياغة تحالفات سلطوية كما حدث في مصر[2].

ويمثل الاستقطاب الكبير سببا في غياب التنسيق للمواقف والجهود وظهور ائتلافات وتحالفات قوية بين صفوف المعارضة، وذلك لتشكيل تكتل سياسي قوي قادر على مواجهة السلطة والضغط عليها وإضعاف موقفها لدرجة الرضوخ لإقامة تعاقد سياسي جديد للاحتكام لمبادئ الديمقراطية، ورغم فشله يمثل عقد روما الذي جمع المعارضة تجربة رائدة وفريدة من نوعها في تاريخ الجزائر المستقلة لكنها غير قابلة للتكرر لحد الآن في غياب شخصيات سياسية مماثلة للراحل "عبد الحميد مهري" مؤمنة بأهمية الحوار والتوافق، ويؤكد باحثون على مشروطية بناء "كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية" لتحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، فتكتل القوى التي تنشد الديمقراطية كهدف موحد عبر توافق وطني هو طريق التغيير السلمي نحو ديمقراطية حقيقية[3].

ويرتبط عائق آخر يواجه النخبة المعارضة بعلاقتها بجماهير الشعب والتي تعد ضعيفة بالنظر إلى قلة التواصل بين الطرفين وانحصاره في المناسبات الانتخابية خاصة، وفضلا عن احتكام العلاقة مع الناخبين للزبونية على أساس الروابط التقليدية والمنفعة المتبادلة، فإن بعض الأحزاب والنخب المعارضة عزلت نفسها ضمن مجال جهوي ضيق، وترى "إزابيل فرنفيلز" Isabelle Werenfels أن المعارضة أقل اندماجا مع الفئات الشعبية في الجزائر، ويعد ذلك سببا في محدودية تأثيرها ودورها في تأطير المواطنين وتعبئتهم

[1] داليا رشدي، "اختلال الهياكل: متى تنشأ أزمة القيادة في النظام السياسي"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية***، المجلد 49، العدد 196 (أفريل 2014)، ص ص 9، 10.

[2] خالد حنفي علي، "بلا رأس: لماذا فشلت الثورات العربية في إفراز قيادة"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية***، المجلد 49، العدد 196 (أفريل 2014)، ص 3.

[3] علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، "مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية"، في جمعة القماطي، وآخرون، علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي (محررين)، ***نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص 37- 64.

دعما لها ولأهدافها وفي مقدمتها تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، وتفترض "مارينا أوتاواي" Marina Ottaway في هذا الخصوص أن نتيجة العملية الانتقالية لا تكون ديمقراطية إلا في حالة وجود روابط قوية بين نخب المعارضة والجمهور الذي تمثل وتدافع عن مصالحه[1].

ويمكن للنخب ذات المصلحة في إقامة الديمقراطية أن تستفيد من الأوضاع والظروف الراهنة في الحالة الجزائرية، ومن ضمنها أنها تزخر بطاقات شبابية كبيرة يمثل المتعلمون وذوو المستوى الجامعي نسبة معتبرة منها، ومع ما تعانيه هذه الفئة من تهميش ومشاكل اجتماعية على رأسها البطالة وقلة فرص العمل والتي يمكن استثمارها كقوة تغيير، وهي فئة مطلعة على أوضاع نظيرتها في الدول الديمقراطية المتقدمة بفضل استعمالها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وهذه الأخيرة باتت تمثل بديلا إعلاميا مهما –يتجاوز القيود على الإعلام التقليدي– وتوفر وسائل للتعبئة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، يضاف إلى ذلك أن البلد يعرف احتجاجات مستمرة لا تنحصر في شريحة اجتماعية بالنظر لتعدد المشاكل والنقائص لاسيما في مناطق الظل خارج العاصمة والمدن الكبرى، والتي لم تتراجع رغم البرامج التنموية المعلنة والمبالغ المرصودة لها خاصة وأن الفساد السياسي والإداري بقي العائق الأكبر للتنمية وطنيا ومحليا، وفي ظل فشل النظام في رهان التخلص من التبعية للمحروقات والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج فإنه يعيش تحت تهديد الأزمة، وهي بقدر ما ترهن وجود النظام تشكل خطرا على تماسك الدولة والمجتمع أيضا إذا غذت الانقسامات والعنف، ويبقى أهم الممكنات للنخب المعارضة التزامها بالديمقراطية كهدف وكمبادئ توجيهية لنشاطها، وتخلصها من السلبيات الأخرى والعوائق الذاتية عبر توخي الوضوح في الرؤية والتعبير عن مشروع، وتحقيق الانفتاح والتعاون بينها، والعمل على اكتساب العمق الشعبي.

خلاصة الفصل الخامس:

احتل المدخل النخبوي مساحة واسعة من أدبيات الانتقال الديمقراطي، فقد أظهر قوة تفسيرية كبيرة مقابل مقاربات الشروط المسبقة، وقام على افتراض رئيسي مفاده أن الديمقراطية نتاج لمساومات وتوافقات النخب، فهي في المختصر خيار ذرائعي لهذه الأخيرة لإنهاء حالة الصراع الصفري غير المحسوم والتخلص من التهديدات والمخاوف في ظله، حيث تلجأ النخب لعقد اتفاق تلتزم بموجبه بالتنافس السياسي وفق القواعد الديمقراطية، ولا يكون ذلك في تقدير جانب من الباحثين إلا بعد حدوث شرخ وسط السلطة الحاكمة، وبفرض الجناح الإصلاحي لمنطقه على المتشددين بأن بقاء النظام مرهون بالمضي في توجه

[1] Werenfels, ***Managing Instability in Algeria: Elites and political change since 1995***, pp 134, 135.

الانفتاح اللبرالي، ونتيجة لتعبئة القوى الاجتماعية وضغوط المعارضة يحصل تقارب بين معتدلي هذه الأخيرة وإصلاحيي النظام يفضي إلى صفقة سياسية، وهكذا ينتهي الأمر بإقامة نظام ديمقراطي.

ويخدم المدخل النخبوي تفسير ظاهرة الانتقال أو بالأحرى العجز الديمقراطي في الجزائر، أين تتسم النخبة السياسية بنائيا بانقسام وصراع مزمن تعود جذوره إلى ثورة التحرير، بل كانت له بوادر سابقة في إطار الحركة الوطنية وفي حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" على وجه الخصوص، وارتبط أساسا بالخلاف على الأولوية بين العمل المسلح والسياسة ثم على الأفضلية بين الجناح العسكري والسياسي في إدارة الثورة، ليتصدر الصراع المشهد السياسي في أعقاب الاستقلال، والذي حسمه جيش الحدود بقيادة "بومدين" ضد الحكومة المؤقتة، والذي تحالف مع "بن بلة" ليوصله إلى الرئاسة، قبل أن ينقلب عليه في جوان 1965، وهكذا تكرس النفوذ العسكري في الحكم، فالوصول إلى رئاسة الجمهورية توقف منذ الاستقلال على دعم نخبة قوة عسكرية، حيث تتولى الرئاسة كمركز للسلطة يجمع صلاحيات دستورية واسعة التمكين لها وللجماعة التي تدعمها في مواجهة الخصوم، وذلك في إطار لعبة التوازنات الصفرية التي تخوضها النخب السياسية في الجزائر، وإن كان الرئيس يسعى لكسب المزيد من القوة بالانقلاب أو استبدال حرسه القديم بقوة أخرى نواتها عسكرية دائما.

وتمثل العلاقات الشخصية والزبونية أهم معايير التجنيد للنخبة الحاكمة الضيقة والمغلقة في الجزائر، وطالما حظي المسار العسكري والتاريخ الثوري بتقدير كبير، بينما كانت الأيديولوجيا أقل أهمية من هذه الاعتبارات، واعتمدت ذات المعايير في تشكيل دوائر نخبوية محيطة توظف لتعزيز أركان الحكم ومواجهة القوى المناوئة، ويستعمل في هذا المجال أسلوب الترغيب بالاستفادة من توزيع الريع أو السماح بالانخراط في منظومة الفساد متعددة الأوجه والقطاعات، وفي المقابل تسلط على المعارضة الحقيقية كل أوجه الردع والترهيب والتضييق التي وصلت إلى القمع والتصفية الجسدية، وتخلق أمامها مثلا عقبات قانونية تعيقها تنظيميا وتحد من قدرتها على النشاط، كما يتم التعتيم عليها إعلاميا وتحاك ضدها المؤامرات لإحداث الانقسامات في صفوفها، ويعد تزوير الانتخابات في نظر خصوم النظام من أكثر آلياته فعالية للتحكم في الساحة السياسية وإضعاف المعارضة، وذلك بفعل سيطرته على جهازي الإدارة والقضاء.

ويشكل الطابع الانقسامي المعقد للنخب (العسكري/ السياسي، الإسلامي/ العلماني/ الوطني، المعرب/المفرنس)، وصراعها الوجودي الدائم عقبة كؤود أمام قيام نظام ديمقراطي في الجزائر، وذلك في غياب فكرة التعايش بين فصائلها، زيادة على سطوة العسكر على الحياة السياسية، وفي ظل ضعف المعارضة التي يفترض أن تكون صاحبة المصلحة في الانتقال إلى الديمقراطية، ما يرجع لأسباب

موضوعية متعلقة بطبيعة النظام الحاكم والقيود التي يفرضها، وكذا لعوامل متعلقة بالنخب المعارضة ذاتها التي تجنح للخلاف ولا تبادر إلى التعاون وتوحيد الصفوف، ويطغى على تنظيماتها منطق الزعامة في غياب معايير المؤسسية ومبادئ الديمقراطية الداخلية، حيث تظهر من هذه الناحية ازدواجية وتناقضا ما بين الخطاب والممارسة، كما يعوزها عموما مشروع ورؤية واضحة لأسس ومنهجية التغيير، وتفتقد للعمق الشعبي وثقة ودعم الجماهير بفعل محدودية نشاطها وظهورها المقتصر على المناسبات والاستحقاقات الانتخابية، وتقوقع جانب منها وانعزالها ضمن نطاق جهوي، يضاف إلى ذلك خضوع بعضها لمساومة النظام وتحالفها معه مقابل حقائب وزارية وحصة من المقاعد البرلمانية ما نسف بمصداقيتها، فهناك رأي معارض يؤيد مقاطعة تامة للعملية السياسية في كنف النظام القائم، وهو يعاكس الاتجاه الذي يفضل دخول المعترك السياسي والمزاحمة بدل ترك الفراغ للسلطة وعملائها، لكن الحصيلة السلبية للمعارضة من حيث الوجود والتأثير في المؤسسات السياسية وخاصة البرلمان عزز الشكوك بقدرتها والتزامها بالعمل على تحقيق المصالح الوطنية، وفي مقدمتها إرساء دعائم الحكم الديمقراطي.

خاتمة

خاتمة:

شكل اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" محطة فارقة في تاريخ المنطقة العربية، وذلك بغض النظر عن مآلها إلى النجاح والفشل في استبدال أنظمة الوصاية والاستبداد بأنظمة ديمقراطية حرة، فهي لم تزعزع استقرار الأنظمة وحسب، وإنما هزت معها المجال الأكاديمي وحقل السياسة المقارنة بالأخص، والذي عجز عن التنبؤ بهذه الأحداث التي أثارت الشك في واحدة من أكثر مكوناته النظرية تماسكا، والمتمثلة في أطروحة الاستثناء العربي وعجز البلدان العربية المزمن عن إقامة الديمقراطية، والتي أسندت بأرقام ودرجات تقييم أنظمة الحكم وفقا لمعايير الديمقراطية المقدمة من بعض الجهات الدولية، وبررت أكاديميا بفعالية آليات القمع وبالمفعول السلبي للريع النفطي وبالظرفية الجيو-استراتيجية للمنطقة، وتم تأويلها أيضا بالتفسير الثقافي الاستشراقي الاستعلائي الذي يحكم على الثقافة العربية بالتخلف وعلى تقاليدها بخدمة الاستبداد، ودعت الهبة الثورية للشارع العربي فوق ذلك إلى تحليل العوامل التي تسبب نجاحها أو فشلها في الدفع بعملية الانتقال الديمقراطي.

ولم تدع أحداث الربيع العربي أي داع لتجنب دراسة وتحليل الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، وذلك بعد أن استنكف الباحثون عن الخوض في هذا الموضوع بدعوى أن الظاهرة غريبة عن الواقع العربي، وأن ما يستحق البحث هو ما شهده على مر عقود من استدامة للاستبداد والاستعصاء الديمقراطي، فانصب التركيز بالأساس على الكشف عن مسببات الوضع القائم، ومن هذا المنطلق كان تجاهل التنظير للانتقالات الديمقراطية في البحوث العربية، ما أرجع أيضا إلى أن هذا التنظير ارتبط بنموذج معرفي غربي وبسياقات شملتها الموجة الثالثة للانتقالات الديمقراطية بعكس المنطقة العربية، وأثيرت الشكوك بذلك في مواءمة هذا النموذج المعرفي لتحليل السياق العربي بخصوصياته، لكن المقاربات النظريةَ في مجال علم الانتقال بنيت على الدراسات المقارنة للحالات لاستخلاص معرفة قابلة للتعميم، فلا يمكن إغفالها تماما ولا مناص من الاستناد إليها كإطار للتحليل في غياب بديل معرفي أو تقليد علمي عربي في هذا المجال، ناهيك عن أن العلم ذو طبيعة تراكمية والأصل فيه الحياد والموضوعية، وإن كان الشك المعرفي واردا ومستساغا فإن هدم أي بناء معرفي لا يحصل بانطباع وحكم مسبق أو بجرة قلم، إذ يتوقف على مراجعة إبستيمولوجية لأصول المعرفة ونتائجها في أي مجال علمي، وعليه فضلت هذه الدراسة أن تتخذ من التنظير في حقل الانتقالات الديمقراطية إطارا للتحليل مع إخضاع فروضه للاختبار على محك الواقع العربي، وذلك بنية الخروج بنتائج تساعد على بلورة نموذج للتحليل يتماشى وخصوصية السياق العربي الراهن.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج في مقدمتها إثبات فرضية الطبيعة المعقدة لظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية، والتي تربط حدوثها بجملة من العوامل والمتغيرات المتكاملة، كما صادقت الدراسة أيضا على افتراض تأثير السياق الذي أكده باحثون سابقا من دراستهم للثورات الملونة في أوروبا الشرقية، حيث أشاروا إلى بروز دور فواعل كمنظمات المجتمع المدني، كما استنتجوا أن طبيعة الأنظمة القائمة شبه التسلطية والتزوير الانتخابي من ضمن العوامل التي ساهمت في حدوث عملية الانتقال الديمقراطي، وكذلك أظهرت الحالات العربية أن سياقها الخاص مكانا وزمانا كانت له انعكاساته، والتي سيتم الكشف عنها مع باقي نتائج البحث بحسب التسلسل الذي اتبعه.

وخلص هذا البحث إلى أن التعريف الإجرائي للديمقراطية بالحد الأدنى للخصائص هو المرجع لمعايير ومؤشرات قياس الانتقال الديمقراطي، وإن كان هذا النمط من التعريفات لا يعفي الباحث من الاجتهاد في انتقاء عناصر التعريف الذي يعتمده في ظل تعدد وتباين وجهات النظر، والحاصل من قراءة الإسهامات المرجعية وبعض المحاولات في هذا الصدد أن الديمقراطية نظام حكم لمؤسسات منتخبة، وذلك بحرية ونزاهة وبصفة دورية منتظمة، والتي تتجسد بإقرار الحقوق والحريات السياسية للمواطنة المكفولة بإقامة دولة الحق والقانون، ومن كل هذه المعايير يمكن استنباط عدد من مؤشرات القياس، غير أن الدراسة اكتفت بإبراز أهمية الدقة في التعريف والخلافات حوله والصعوبات المنهجية المرتبطة بالقياس، ولم تخض في هذا المسعى المتطلب لوقت ومساحة من البحث، وآثرت ادخار المجهود بالاستفادة من التقييمات الشائعة للديمقراطية رغم نقدها متبعة نهجا سائدا في الأدبيات والبحوث، ولا يعني التركيز على الإجراءات والقواعد كشروط لوجود النظام الديمقراطي، والطابع الأداتي للديمقراطية ـ الذي يفصل في الحكم بعيدا عن منطق القوة والعنف، ويمنع الاستبداد بتفعيل التداول والمحاسبة ـ التغافل عن أهمية وجدوى النقاشات الفكرية المعيارية، وهي تخص في المجال العربي مراجعة بعض الأسس اللبرالية التي يتم إصباغها على الديمقراطية، ومثلها مثارة في الغرب نفسه حول حدود الحرية وضوابطها، ومحددات المواطنة ووضعية الأجانب، وغيرها، ومن شأنها أن تخدم توجه التوفيق بين مطالب الديمقراطية والمرافعات المؤسسة بدعوى الخصوصية الثقافية، وربما تسهم في إثراء معايير الديمقراطية المثالية في سياق البحث عن النوعية والجودة.

يستنتج من هذه الدراسة أيضا أن التقدم والتقهقر في عملية الانتقال الديمقراطي قد يبرز من خلال التقييمات الرائجة لبيت الحرية Freedom House أو مشروع "بوليتي 4" Polity IV، لكن التأني في إطلاق حكم مطلق أو نهائي باكتمال عملية الانتقال أكثر من مطلوب، إذ ظهر من خلال التجارب العربية بعد

الانتفاضات أن الارتداد عن المسار وحدوث الثورة المضادة جد وارد، حتى بعد وضع إطار دستوري جديد وتشكيل المؤسسات السياسية، وهذا يدفع لإثارة عدة تساؤلات حول سلامة منطلقات ومجريات العملية في غياب تأطير وقيادة للشارع والتزام وعلاقة وطيدة بين نخب المعارضة والجماهير، وفي مقابل تجدر ونفوذ النظام السابق وأذنابه في مؤسسات الدولة وأجهزة الإعلام، ما يجعل من تحليل طبيعة النظام التسلطي ضرورة لتفسير سيناريوهات العملية في مختلف الحالات، وهو ما دأبت الأدبيات على القفز عليه، كما يجيز انتكاس الديمقراطية على النحو السالف التساؤل عن الحدود الفاصلة بين مرحلتي الانتقال والترسيخ، وما إذا كان إنشاء مؤسسات على قاعدة الانتخابات إيذانا بالمرحلة الانتقالية الثانية، أم أن تكرار الانتخابات وحدوث التداول هو الفاصل في عملية الانتقال، لاسيما إذا أخذ في الاعتبار أنه لا يمكن الحكم من البداية على شكل النظام الناشئ وكونه ديمقراطيا حقيقيا أو شكليا مهجنا، فالمأسسة كواحدة من مرتكزات الترسيخ لا تعرف بإقامة المؤسسات وإنما باستقرارها واستمرارها وتطورها بالمعايير الديمقراطية.

وأخذت عملية الانتقال في البلدان العربية مسارات متباينة حددها شكل النظام التسلطي وروابطه بالداخل والخارج والخلفية الاجتماعية للمعارضة وخياراتها، بالإضافة إلى دور القوى الإقليمية والدولية التي تدخلت لإضفاء الطابع الثوري المسلح على بعض الانتفاضات العربية وتدويل النزاع بين السلطة والمعارضة. فقد تحولت ليبيا وسوريا واليمن إلى ساحات حرب بفعل التدخل الخارجي من أجل الأطماع الاقتصادية أو بسط النفوذ وإزاحة أنظمة معادية، ونتيجة لانعكاس الانقسام والصراع الطائفي أو القبلي للمجتمع على بنية النظام والدولة وتركيبة المعارضة، بينما حالت بلدان مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية دون سيناريو مماثل في البحرين، وفي حالة مصر وحتى تونس لم يكن للقوى الدولية والإقليمية دوافع للتدخل بالنظر للعلاقات مع نظامي البلدين السابقين، وحرصا على تجنيب المنطقة بؤر توتر أكثر إضرارا بأمنها وبالمصالح الأجنبية، كما أن عنصر الانسجام المجتمعي –حالة تونس خاصة–، والتركيبة الاجتماعية الوطنية للانتفاضة الشعبية وللمعارضة التي تبنت مطالبها، وكذا موقف الحياد الذي اتخذه الجيش حال دون سيناريو عنيف، وكان ضعف الدولة ومؤسساتها وخاصة المؤسسة العسكرية لارتباطها بشخص الحاكم وبنسبه الاجتماعي سببا جوهريا في الحروب الأهلية التي نشبت. فسقوط الدولة أو فقدان سيطرتها على كامل إقليمها أدى إلى سهولة اختراقها وانتشار السلاح والميليشيات، وبالتالي عسكرة النزاع. وهكذا فإن مسارات الانتقال في الحالات العربية لم تحددها التوازنات والخيارات النخبوية وحدها كما تفترض الأدبيات، بما أن الفواعل الخارجية وانقسامات المجتمع كان لها دور محدد، وتنبئ التجارب العربية أيضا بأن احتمالات فشل النمط الثوري للانتقال أكثر ترجيحا، وخاصة في المجتمعات الأكثر

انقساما، فيما يفضل النمط القائم على التفاوض والتوافق أو نمط الصفقة الذي يشترط فيه قوة وتنظيم وشعبية المعارضة، لكنه يبقى مرهونا بقدرة النظام على القمع وموقف الجيش ودور القوى الخارجية.

وتأكد من خلال الدراسة أن تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية من أهم العوامل التي تزعزع استقرار الأنظمة التسلطية، فقد أظهرت الأبحاث أن انتشار الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى، وتدني الأجور، وارتفاع نسب البطالة بين الشباب الذين يمثلون نسبة تفوق 50% من السكان في الأقطار العربية، كانت ميزات مشتركة بين جل بلدان "الربيع العربي"، والتي تسببت في انتشار وتكرار الاحتجاجات الاجتماعية قبل ذلك في أغلب البلدان العربية، ومنها الجزائر التي شهدت اندلاع حركة احتجاجية بسبب ارتفاع أسعار مواد غذائية أساسية في مستهل العام 2011 أي بالتزامن مع الانتفاضات، غير أن الجزائر استطاعت وبفضل إنفاق اجتماعي واسع خلال نفس السنة امتصاص غضب الشارع، وهو ما لجأت إليه دول نفطية أخرى توفرت لها موارد مالية من الريع بعكس بلدان "الربيع العربي"، وقدمت بذلك شواهد إضافية أيدت مقولة أن الريع النفطي يمثل عائقا كبيرا أمام الديمقراطية، ولا يقتصر تأثيره فقط على شراء السلم الاجتماعي، وإنما تستغله عصبة الحكم كما يتبدى من الحالة الجزائرية في استقطاب عملائها ووكلائها الذين تهيمن من خلالهم على المجتمع في شتى المجالات، ففي المجال السياسي يقود هؤلاء شبكات اجتماعية تنتظم في إطار حزبي أو جمعوي لحشد الموالاة للنظام وفرض سيطرته من خلال عناصرها على المجالس المنتخبة، ويؤدي ذلك إلى إضعاف المعارضة أو تزييفها وجعلها مجرد ديكور للحكم عبر استدراجها للسباق على مغريات المناصب والاستفادة من مزايا الريع، وهكذا يتم تمييع العمل والنضال السياسي ويصبح الإقبال عليه مقترنا فقط بالمطامح الشخصية والمصالح الضيقة، ما يخلق بيئة طاردة للنزاهة والكفاءة مع تحكيم الروابط التقليدية والعلاقات الزبونية والمال الفاسد، كما أن الاعتماد على الريع يعيق تطور النشاط الاقتصادي الحر الخارج عن قبضة السلطة والذي يفترض أن يساهم في تشكيل قوى حية في المجتمع، فضلا عن ذلك فإن التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات تكون مدخلا لأزمات اقتصادية واجتماعية بفعل تذبذب الأسعار في السوق العالمية، والتي تهدد استقرار النظام كما حصل في الجزائر في التسعينيات، وإن كان النظام قد تمكن من الحفاظ على بقائه بعد أن بادر إلى تحول سياسي واقتصادي لم يأت بتغييرات بنيوية جوهرية.

وظهر من خلال هذه الدراسة أيضا تهافت فكرة الحتمية الثقافية أو ثبات البنية الثقافية للمجتمع وعدم قابليتها للتغيير إلا على المدى الزمني البعيد، والتي تحكم بذلك على ثقافات ومجتمعات باستدامة الاستبداد كما فعل كثير من المستشرقين بالنسبة للبلدان العربية، حيث اتهموا القيم والتقاليد السائدة فيها

بالتعارض مع الديمقراطية وتكريس التسلطية، وهو حكم جزافي مجرد افتقد للإسناد بالحقائق والمعطيات من الواقع، فقد أُسقِط هذا الادعاء بإخضاعه للتحقيق العلمي بالبيانات التجريبية المجمعة من مسوح الرأي العام العربي التي عكست غلبة الميول الديمقراطية، فالطرح السالف مستبعد لدواعي منهجية ومعرفية، وهو مرفوض أخلاقيا وإنسانيا لغلوه في كبرٍ مصطنع ينصب الغرب مرجعا ثقافيا للديمقراطية وكأنه كان ديمقراطيا ومتحضرا على الدوام في مقابل التطاول على الثقافات والشعوب، كما أنه يقدم تبريرا للاستبداد يدين الشعوب ويبرئ الطغاة. ويفنده أيضا واقع أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ألغت قيمة المسافات والحدود وباتت بفضلها شعوب العالم مطلعة على كل الوقائع والأحداث أينما كانت وفي أوانها، إذ تُبث على الشاشات عبر الأقمار الصناعية والإنترنت أحوالُ الأمم المزدهرة والمتحررة بفضل حكوماتها الديمقراطية؛ ما جعل أمما غيرها تهفو إلى الحرية والكرامة والخلاص من قيود الاستبداد، وانتشرت في هذا السياق الحركات المطالبة بالديمقراطية وموجات الانتقال الديمقراطي في أصقاع العالم وعبر قاراته لتصبح الديمقراطية قيمة كونية تحظى بإجماع دولي.

ولا يعني نفي الحتمية الثقافية بأي حال أن الثقافة الديمقراطية عنصر ثانوي مقارنة بالمؤسسات والجوانب الإجرائية، فقيم الانفتاح والتسامح وقبول التعدد والاختلاف والثقة ومعايير المشاركة والمبادرة وغيرها ضرورية لإقامة الحكم الديمقراطي وترسيخه، وحتى وإن كان الاتجاه الغالب للرأي العام داعما للديمقراطية في الجزائر كما في جل البلدان العربية، فإن ذلك لا يخفي بعض المؤشرات السلبية للثقافة السياسية السائدة والمتمثلة خاصة في قلة الاهتمام بالسياسة والمشاركة وضعف الانخراط في النشاط الحزبي والمدني، وأفضلية الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية في ترتيب المواطن العربي والجزائري خاصة للرهانات الوطنية الكبرى، كذلك تعد الثقافة الجزائرية عموما متسامحة مع الاختلاف والتعدد عدا التعدد الديني ما يمكن إرجاعه للخلفية التاريخية الاستعمارية، حيث كان الشعب الجزائري عرضة ليس لاغتصاب أرضه ومقدراته فقط وإنما لمحاولة طمس هويته ودينه، وهذه النقائص وإن كان لا يجوز استعمالها كمبررات لغياب الديمقراطية بما أن ممارسة الديمقراطية في حد ذاتها تؤدي للتعلم وتنعكس على الثقافة، فإن ذلك لا يعني إهمالها، بل العمل على تداركها بداية في أوساط النخب المعارضة التي ترفع مطالب الديمقراطية، فاضطلاعها بدور قيادي فعال في التغيير الديمقراطي يمر بالتزامها الحقيقي والفعلي بالديمقراطية، ما يتجسد بالاحتكام إلى قواعدها تنظيميا وإنهاء التضارب بين الخطاب والسلوك لاكتساب المصداقية وثقة الجماهير.

وأفادت هذه الدراسة أن إنشاء المؤسسات السياسية ووضع الضمانات القانونية لا ينسلخ عن عملية الانتقال الديمقراطي، إذ من خلالها يمكن تقييم حجم وطبيعة التغيير وما إذا كان الحكم الناشئ ديمقراطيا أو دون ذلك، فإجراء انتخابات حرة ووصول نخبة جديدة للسلطة لا يضمن إقامة الديمقراطية، ويحتاج ذلك في المقام الأول إلى صياغة وإقرار دستور ديمقراطي يكفل الحقوق والحريات الأساسية، ويقيم ضوابط فصل السلطات وتوازنها بما يحقق الرقابة المتبادلة ويمنع الاستبداد، ويضع بذلك أسس دولة المؤسسات ويوفر شروط دولة الحق والقانون، وفي مقدمتها استقلالية المؤسسات ما يعني منع شخصنة مؤسسات الدولة والحكم أو خضوعها لسيطرة أي جهة كانت، وتتمتع كل مؤسسة بذلك بسلطة حصرية في مجال اختصاصها القانوني، فيكون جهاز القضاء مؤهلا للإشراف على خضوع كل الشخصيات المادية والمعنوية ضمن إقليم الدولة لدستورها وقوانينها، ويتمكن بذلك بمعية الأجهزة العسكرية والأمنية والإدارية من التزام الحياد السياسي وممارسة دوره في التحكيم بين المتنافسين سياسيا، ويحول ذلك دون تداخل النظام السياسي والدولة أو فرض هيمنته على أجهزة الدولة، وهو وضع قائم في كثير من الدول العربية وصفه أحد الباحثين في دراسة عن الجزائر بعبارة "النظام الدولاتي"، ويرهن هكذا وضع بقاء الدولة باستمرار وجود النظام، ففي بعض بلدان "الربيع العربي" انهارت الدولة أو كادت بعد زوال النظام الحاكم، ودخلت هذه البلدان نتيجة لذلك في فوضى وحرب أهلية، ما يزيد من مخاطر المرحلة الانتقالية التي يتطلب عبورها بسلام وجود توافق والتزام من قبل أطياف النخبة بعدم اللجوء للعنف، ومن الضروري أيضا خضوع العسكر لهذا الاتفاق أو على الأقل اتخاذهم لموقف الحياد.

ويستخلص أن الإصلاحات السياسية كتلك التي لجأت إليها بعض الدول التي لم تشملها انتفاضات "الربيع العربي" على غرار الجزائر استباقا لتجنب أحداث مماثلة تبقى شكلية، فالديمقراطية لا تتجسد بمجرد تغيير قوانين الانتخابات والأحزاب والإعلام وإقرار حصة تمثيل معتبرة للمرأة في البرلمان والمجالس المحلية، ولا حتى من خلال اللجوء لتعديل الدستور بعدها، وذلك ما لم يتحقق معها الشرط الجوهري المذكور بإقامة دولة مؤسسات قوية ودولة حق وقانون، وهو ما يبدو مرتهنا بالإرادة السياسية لا بالنصوص القانونية فقط، فالقراءة المجردة للنصوص تعطي انطباعا إيجابيا نسبيا بحكم الحقوق والحريات والمبادئ الديمقراطية التي تقرها في كثير من الدول العربية وفي الجزائر على وجه الخصوص، رغم المآخذ المسجلة عليها فيما يتعلق بتوازن السلطات باستئثار رئاسة الجمهورية بصلاحيات واسعة تجعلها مهيمنة، حيث يأخذ النظام نظريا شكلا شبه رئاسي يقترب عمليا من الرئاسي، وهو أسوء أشكال النظام حسب الأدبيات المتخصصة من حيث توفير فرص وجود وفعالية واستقرار واستدامة الحكم للديمقراطي، وهذا ناهيك عن العقبات القانونية الأخرى التي أشير إليها والتي تعيق الحق في التنظيم وإنشاء الأحزاب

وحق التظاهر، إضافة إلى الممارسات التي تحد من الحريات كحرية التعبير في تناقض مع مقتضى الدستور والقوانين، وعليه فإن هناك حاجة لمراجعات دستورية وقانونية ومؤسساتية مصحوبة بإرادة سياسية لإرساء ديمقراطية حقيقية في البلدان العربية.

وأثبتت هذه الدراسة ما خلصت إليه كتابات أكاديمية سابقة كثيرة أفادت بأن الديمقراطية في المنطقة العربية تواجه عائقا جيو–إستراتيجيا، فسياسات القوى الكبرى لم تكن إطلاقا في صالح إقامة أنظمة عربية ديمقراطية، ولطالما تحالفت مع الأنظمة التسلطية ودعمت وجودها للإبقاء على نفوذها وحفظ مصالحها بالمنطقة، ويشهد على ذلك التناقض الصارخ لخطابها وتوجهاتها المعلنة مع تعاملاتها وممارساتها في أرض الواقع، حيث خفت حماسة الخطاب الأمريكي عن نشر الديمقراطية في البلدان العربية بعد سنوات من هجمات 11 سبتمبر 2001، ولم تسفر الخطط والبرامج في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير عن إنجاز يذكر، وكانت النتائج وخيمة من التدخل الأمريكي في العراق الذي روج له بوعود دعائية بجعله أنموذجا عربيا للديمقراطية، وطغت الهواجس الأمنية في المقابل ما دفع الولايات المتحدة للتعاون مع الأنظمة القائمة بدل تسليط الضغوط عليها، خاصة وأن هذه الأخيرة سارعت للانضواء في الحرب الأمريكية على الإرهاب التي ارتبطت بمزيد من إجراءات التقييد للحريات، كما عملت على تأجيج المخاوف الأمريكية من البديل المطروح في الساحة السياسية العربية المتمثل في الحركات الإسلامية المعادية، وهي المخاوف التي أثارها بعض المستشارين وخبراء السياسة الخارجية الأمريكان، وانعكست في تعامل الولايات المتحدة مع حركة "حماس" بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، وساير الاتحاد الأوروبي التوجه الأمريكي بفرض حصار على حكومة "حماس"، فرغم أن السياسة الأوروبية ارتكزت بشكل أكبر على القوة المرنة وعلى المساعدات في مشاريعها المعتمدة لنشر الديمقراطية، إلا أنها أظهرت ازدواجية مماثلة وخالجتها الهواجس الأمنية والخوف من حكم الإسلاميين، وتجلى ذلك بوضوح من تعاملها مع الانقلاب العسكري على حكم الإخوان في مصر إذ لم تظهر أوروبا كما الولايات المتحدة الأمريكية أي حزم رغم انتهاكات الشرعية وحقوق الإنسان، ففي مواجهة أحداث "الربيع العربي" لم يخرج الاتحاد الأوروبي عن نهج إدارة "أوباما" التي تعاملت بواقعية وبروية وبحسب الحالة مع كل بلد على حدة، فقد نأت بنفسها عن التدخل المباشر، وبينما دعمت سقوط نظام "القذافي" في ليبيا الذي تم بفضل القصف والحصار الجوي الذي فرضه "حلف شمال الأطلسي"، ولم تمانع أن يلقى "الأسد" في سوريا مصيرا مشابها، لم تلق بالا لسقوط "ابن علي" في تونس لضعف المصالح التي تربطها بها، وتركت التصرف لمجلس التعاون الخليجي أو قل للسعودية والإمارات في حالتي البحرين واليمن، ودفعت للتضحية بمبارك دون النظام المصري بإشراف من "المجلس الأعلى للقوات المسلحة"، وبقيت

تراقب الموقف بعد وصول الإخوان للحكم دون أي تحرك يدينها أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي، ولم تكن على استعداد للمجازفة بتدخلات تكبدها خسائر إضافية وتعرّض صورتها القاتمة في المنطقة والعالم لمزيد من التشويه.

وقدمت الجزائر مثالا متقدما تاريخيا في تعامل القوى الغربية مع حالات الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، فقد وقفت فرنسا في صف العسكر الذين تدخلوا لإيقاف المسار الانتخابي سنة 1992، وسعت للحصول على دعم أوروبي لموقفها رغم أن ألمانيا كما ذهبت بعض الكتابات كانت منفتحة على التعامل مع نظام إسلامي في الجزائر، وهو ما رأته فرنسا خطرا محدقا ليس بمصالحها ونفوذها في الجزائر وفقط بل بأراضيها عبر انتشار الإسلام المتطرف في وصفها، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية في الحسبان احتمال سقوط وارد لنظام كان خارج طوعها خلال الحرب الباردة، فطالبته باحترام شرعية صناديق الاقتراع وتواصلت مع "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من خلال ممثلها على الأراضي الأمريكية "أنور هدام"، لكن ذلك لم يكن إلا استباقا لإمكانية ظفر الإسلاميين بالحكم وبالتالي عدم استجلاب عدائهم تفاديا لسيناريو الثورة الإسلامية في إيران، إذ ما لبثت الإدارة الأمريكية بعد أن دان حسم النزاع للعسكر أن تقارب موقفها مع التوجه الفرنسي، وكان هذا الأخير حسب معارضين مصيريا بالنسبة للنظام الذي ما كان ليصمد لولا الدعم الذي تلقاه من فرنسا، فقد قدمت الأخيرة حسبهم مساعدات عسكرية واقتصادية عبر التوسط لإعادة جدولة المديونية الجزائرية، كما ساهمت في فك العزلة عن النظام الجزائري عبر إقناعه باستقبال وفدين أوروبيين ثم وفد أممي قدموا تقارير إيجابية عن الوضع في الجزائر خلال سنة 1998، وفضلت القوى الغربية بعدها استغلال فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر بفعل الانفتاح الاقتصادي والاكتشافات النفطية لتقرر التخلي عن سياسة عزل النظام.

وتجلت الدراسة عن نتيجة أخرى جد مهمة بتأكيدها على وجود أدوار لفواعل أخرى في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وهي فواعل كانت عموما خارج تغطية الأدبيات السياسية المقارنة التي ركزت على الخيارات الإستراتيجية للنخب السياسية، رغم أن بعضا من الكتابات الأكاديمية التي خصت الانتقالات الديمقراطية في شرق أوروبا سبق أن أشارت إلى تأثير الجماهير المعبأة في الشوارع والساحات، ولدور المجتمع المدني في ذلك وحتى المنظمات الدينية والكنائس في الضغط على الحكومات المستبدة، غير أن انتفاضات "الربيع العربي" ألقت الضوء أكثر على هذه الفواعل وجعلتها تحظى بمناقشة أكاديمية أوسع، وبعضها كان خارجا تماما عن أجندة البحث العلمي للحقل المتخصص في الانتقالات الديمقراطية، حيث برز أكثر دور الجماهير الحاشدة والحركات الاجتماعية في تشكيل ضغوط قد تؤدي إلى إزاحة الحكم

التسلطي، كما ظهرت أهمية العنصر الشبابي وحماسته في إشعال لهيب الاحتجاجات بحكم ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، ولما يتمتع به من معرفة وتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخراطه بشكل كبير في وسائل التواصل الاجتماعي، والتي استغلت في تعبئة المتظاهرين وكإعلام بديل لنقل صور الميادين، وانتبه باحثون إلى الدور المحوري للجيش في تحديد مآل العملية الانتقالية إلى النجاح والفشل بحسب الموقف الذي يتخذه بين الوقوف مع النظام أو دعم المتظاهرين ضده، وتتدخل نظريا عوامل عديدة ومتفاوتة داخلية وخارجية في تحديد موقف الجيش، ويبقى الثابت أن الجيش رقم مهم في معادلة الانتقال إلى الديمقراطية.

ولم تزل النخب السياسية مع ذلك أهم الفواعل على الإطلاق إذ تتولى مهام القيادة والتأطير للجماهير والتفاوض باسمها وإبرام الاتفاقات وتجسيدها من خلال المأسسة، ويلاحظ أن انتفاضات الربيع العربي افتقدت غالبا لقيادة نخبوية لعبور المحطات الحاسمة بسلام، وسجل الاستثناء نسبيا في تونس بفضل حيوية المجتمع المدني ومرونة الفصائل النخبوية واستعدادها للتوافق، وتواجه النخب المعارضة التي يفترض أنها صاحبة المصلحة في تأسيس حكم ديمقراطي في معظم البلدان العربية كما في الجزائر بشكل خاص عقبات عديدة، فناهيك عن القيود التي تفرضها السلطة، هناك عوائق ترتبط بجوانب التنظيم والقيم والاتجاهات والسلوك لنخب المعارضة ذاتها، فهذه النخب التي ترفع عموما شعارات الديمقراطية تقع في تناقض عملي معها بضعف الالتزام بمبادئها تنظيميا، ما يتصل أيضا بافتقارها من هذه الناحية للمأسسة والابتعاد عن تحكيم الاعتبارات الشخصية والمصالح الضيقة، حيث يطغى منطق الزعامة على تنظيماتها التي تحتكم للروابط التقليدية والاعتبارات المادية بدل الكفاءة والاستحقاق، وتفتقد كذلك لوضوح الرؤية ولا تقدم عموما مشروعا متكاملا للتغيير وحل المشكلات التي تواجه الدولة والمجتمع على كل الأصعدة، وتعاني المعارضة من التشرذم والشقاق بدل تنسيق الجهود ورص الصفوف والتعاون، كما يعوزها العمق الشعبي وأحد أسباب ذلك الطابع المناسباتي لنشاطها وكذا انحصار قواعد بعضها في نطاق جهوي، وبذلك يبقى تأثيرها محدودا مع قصور أدائها للأدوار المنوطة بها في التنشئة ونشر الوعي وتجنيد الطاقات الحية للمجتمع، فتكون بالتالي دون مستوى تحمل مسؤولية النهوض للرهانات وتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى وفي مقدمتها إرساء الحكم الديمقراطي.

وتوصي هذه الدراسة في الأخير بتسخير مزيد من جهود البحث للحالات العربية عبر إسقاط الأطر النظرية لعلم الانتقال عليها، وهو ما من شأنه أن يفيد في التحقق من النتائج التي تم التوصل إليها ودحضها أو تثمينها وتعزيزها، والأهم من ذلك أن يساهم في إثراء الحقل المعرفي عبر مراجعة المداخل

النظرية وافتراضاتها وتمحيصها وإثباتها وإما إسقاط بعضها، وكذا الإضافة عليها من واقع المستجدات وخصوصية السياق العربي، ما يمكن أن يتمخض أيضا عن إطار تحليلي خاص بالبلدان العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. قواميس وموسوعات

1) ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، ***لسان العرب***، الجزء 12، 50. القاهرة: دار المعارف، 1986.

2) هيرميه غي، وآخرون، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: اللمع هيثم. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

2. كتب

1) إبراهيم حسنين توفيق، ***النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.

2) إبراهيم حسنين توفيق، ***ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

3) أبو ضاوية عامر رمضان، ***التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري: دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية***. طرابلس: دار الرواد، 2002.

4) أحمد منصور بلقيس، ***الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى***. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

5) أرند ليبهارت، ***أنماط الديمقراطية***، ترجمة: عيد محمد عثمان خليفة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل، ط2، 2016.

6) التامر عبادة محمد، ***سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: (إيران- العراق- سورية- لبنان أنموذجا)***. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

7) الجابري محمد عابد، ***الديمقراطية وحقوق الإنسان***، كتاب في جريدة العدد 95. بيروت: إصدارات منظمة اليونيسكو، 2006.

8) الجابري محمد عابد، ***في نقد الحاجة إلى الإصلاح***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

9) الجاسور ناظم عبد الواحد، ***تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

10) الخطيب نعمان أحمد، ***الوجيز في النظم السياسية***. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

11) السويدي جمال سند، ***آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد***. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

12) الصواني يوسف محمد جمعة، ***اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

13) الصيداوي رياض، ***نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر***. قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط3، 2019.

14) العبدلي سمير، ***ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

15) العكيدي إيلاف نوفل أحمد، ***الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على العلاقات الروسية الإيرانية***. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016.

16) العيساوي مالك محسن خميس، ***الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة***. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014.

17) القصبي عبد الغفار رشاد، ***مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول كيف تكتب بحثا أو رسالة؟***. المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004.

18) القصبي عبد الغفار رشاد، ***التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع***. القاهرة: مكتبة الآداب، ط 2، 2006.

19) القيسي محمد وائل، ***الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجا***. الرياض: العبيكان للنشر، 2016.

20) المخادمي عبد القادر رزيق، ***مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

21) المغيربي محمد زاهي بشير، ***قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية***. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.

22) ألموند جبرائيل، بويل بنجام، مندت روبرت، ***السياسة المقارنة، إطار نظري***، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996.

23) الهرماسي محمد عبد الباقي، ***المجتمع والدولة في المغرب العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999.

24) إمام أحمد أمل محمد، ***الإثنية والنظم الحزبية في إفريقيا: دراسة مقارنة***. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

25) باراني زولتان، ***كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟***، ترجمة: عبد الرحمان عياش. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2017.

26) براهيمي عبد الحميد، ***في أصل الأزمة الجزائرية: 1958- 1999***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

27) برو فيليب، ***علم الاجتماع السياسي***، ترجمة: صاصيلا محمد عرب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

28) بشارة عزمي، ***الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية***. الظعاين/ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

29) بشارة عزمي، ***المجتمع المدني: دراسة نقدية***. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 6، 2012.

30) بلقزيز عبد الإله، ***الدولة والسلطة والشرعية***. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

31) بلقزيز عبد الإله، ***في الإصلاح السياسي والديمقراطية***. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007.

32) بن صنيتان محمد، ***النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2005.

33) بنيوب أحمد شوقي، ***العدالة الانتقالية بتونس: أسس نظرية، تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية***. د.م.ن: أكاديمية العدالة الانتقالية، 2014/2013.

34) بوالشعير سعيد، ***النظام السياسي الجزائري***. عين مليلة–الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

35) بوالشعير سعيد، ***النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996–السلطة التشريعية والمراقبة***–. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003.

36) بوتمور توماس بيرتون، ***الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي***، ترجمة وتقديم: محمد الجوهري، وآخرون. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

37) تلي تشارلز، ***الحركات الاجتماعية: 1768– 2004***، ترجمة وتقديم: وهبه ربيع. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

38) تيللي تشارلز، ***الديمقراطية***، ترجمة: محمد فاضل طباخ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

39) جابرييل إيه. آلموند، جي. بنجهام باويل الابن، ***السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية***، ترجمة: هشام عبد الله. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

40) جابي ناصر، ***الجزائر، الدولة والنخب: دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية***. الجزائر: منشورات الشهاب، 2008.

41) جابي ناصر، ***لماذا تأخر الربيع الجزائري***. الجزائر: منشورات الشهاب، 2012.

42) جوزيف أ. شومبيتر، ***الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية***، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

43) حربي محمد، ***الجزائر 1954– 1962: جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع***، ترجمة: داغر كميل قيصر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية/ دار الكلمة للنشر، 1983.

44) خبازي فاطمة الزهراء، ***النظام النقدي الدولي: المنافسة – أورو- دولار***. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

45) خطاب سمير، ***التنشئة السياسية والقيم – مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية-***. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.

46) دال روبرت أ.، **عن الديمقراطية**، ترجمة: الجمل أحمد أمين. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

47) دايموند لاري، ***روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة***، ترجمة: الخراقي عبد النور. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

48) دوفرجيه موريس، ***المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى***، ترجمة: سعد جورج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

49) ديفرجيه موريس، ***الأحزاب السياسية***، ترجمة: مقلد علي، سعد عبد المحسن. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

50) رفعت محمد مصطفى، ***الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية***. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018.

51) زبيري الطاهر، ***نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري***. القبة-الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011.

52) سعد إسماعيل علي، ***علم الاجتماع السياسي: بين السياسة والاجتماع***. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

53) سلطان جاسم، ***جيوبوليتيك، عندما تتحدث الجغرافيا: الجغرافيا والحلم العربي القادم***. بيروت: تمكين للأبحاث والنشر، 2013.

54) سليمان هاني، ***العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير***. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

55) سمراوي محمد، ***الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر***، ترجمة: سلطاني عومرية. القاهرة: تنوير للنشر والإعلام، 2015.

56) سورنسن غيورغ، ***الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير***، ترجمة: البطاينة عفاف. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

57) سويدية حبيب، ***الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-2000***، ترجمة: مخلوف روز. دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

58) سيرا نارسيس، ***الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة***، ترجمة: مهدي وفيقة. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2016.

59) شلبي محمد، ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات***. الجزائر: د. د. ن،1997.

60) صاغور هشام، ***دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي: في ظل المعوقات الداخلية –الواقع والرهانات–***. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

61) صديقي العربي، **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة: الخولي محمد، الأيوبي عمر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

62) عبد الحافظ ثابت عادل فتحي، ***النظريات السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة***. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

63) عبد الرحيم حافظ، ***الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

64) عبد الغني عماد، ***سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات ... من الحداثة إلى العولمة***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

65) عبد الغني نصر علي الشميري، ***سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح***. بيروت: منتدى المعارف، 2014.

66) عبد الفتاح معتز بالله، ***المسلمون والديمقراطية: دراسة ميدانية***. القاهرة: دار الشروق، 2008.

67) عبد المجيد وحيد، ***أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية: دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار***. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

68) عبد الوهاب أيمن السيد، ***المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة المملكة المغربية***. القاهرة: الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012.

69) عطوي عبد الله، ***السكان والتنمية البشرية***. بيروت: منشورات دار النهضة العربية، 2004.

70) عنصر العياشي، ***سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر***. القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

71) عودة جهاد، ***النظام الدولي: نظريات وإشكاليات***. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

72) فتوني علي عبد، ***العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد***. بيروت: دار الفرابي، 2014.

73) فؤاد عبد الله ثناء، ***آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

74) فوكوياما فرانسيس، ***نهاية التاريخ وخاتم البشر***، ترجمة: حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

75) قرنفل حسن، ***المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟***. الدار البيضاء: مطابع إفريقيا الشرق، 1997.

76) قيرة إسماعيل، وآخرون، ***مستقبل الديمقراطية في الجزائر***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

77) كوش دنيس، ***مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية***، ترجمة: السعيداني منير. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.

78) كول جوان، ***السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما***. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

79) لونيسي إبراهيم ، ***الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962***. الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2015.

80) ليبست سيمور مارتن، ***رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة***. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1960.

81) ليمام محمد حليم، ***ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

82) مادلين أولبرايت، فين ويبر، وآخرون، ***دعما للديمقراطية العربية: لماذا وكيف***، تقرير فريق عمل مستقل رقم 54. نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، 2005.

83) مخادمة محمد علي، ***واجب التدخل الإنساني***. إربد: دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

84) مراد محمد، ***السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي***. بيروت: دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009.

85) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ***آلام المخاض، حقوق الإنسان، حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي 2012*** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012.

86) منيسى أحمد، ***التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر***. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

87) مور بارينجتون (الإبن)، ***الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث***، ترجمة: محمود أحمد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

88) نعمة أديب، ***الدولة الغنائمية والربيع العربي***. بيروت: دار الفرابي، 2014.

89) نيوتن كينيت، فان ديث جان، ***أسس السياسة المقارنة***، ترجمة: بن جمعان الغامدي عبد الله، بن علي نوير عبد السلام. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014.

90) هانتنجتون صامويل، ***الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، ترجمة عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1993.

91) هيرميه غي وآخرون، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: اللمع هيثم. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

92) والي خميس حزام، ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

93) ووديز جاك، ***الجيوش والسياسة***، ترجمة: عبد الله عبد الحميد. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982.

3. مقالات في كتب جماعية

1) البدوي إبراهيم، المقدسي سمير، ميلانت غاري، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة"، في إبراهيم البدوي، سمير المقدسي محررين، ترجمة: بدر حسن عبد الله، ***تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

2) الحمامي الصادق، "المشهد الثوري الافتراضي: نحو مقاربة للأصول التواصلية للثورة التونسية"، في الطويسي باسم، وآخرون، ***ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي***. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

3) السعداوي عاطف، "مفهوم "الحزب الديمقراطي": دراسة في المحددات والمعايير"، في بوحنية قوي، وآخرون، السعداوي عاطف، الكواري علي خليفة (محررين) ***مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012.

4) الشويري يوسف، "الشورى واللبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في الشطي إسماعيل، وآخرون، الكواري علي خليفة (محررا)، ***مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

5) الكواري علي خليفة، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، في أسامة عبد الرحمن وآخرون، الكواري علي خليفة (محررا)، ***الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

6) الكواري علي خليفة، ماضي عبد الفتاح، "مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية"، في القماطي جمعة، وآخرون، الكواري علي خليفة، ماضي عبد الفتاح (محررين)، ***نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

7) المغيربي محمد زاهي بشير، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في المنوفي كمال والصواني يوسف محمد (محررين)، ***ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي.*** القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

8) النقيب خلدون، "مفهوم الحاكمية الطوباوية الجديدة"، في: ***دراسات اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة ، نوفمبر 2001***. نيويورك: الأمم المتحدة، 2002.

9) بشارة عزمي، "مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين"، في غليون برهان، وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

10) بنعبد العالي عبد السلام، "الشباب: التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي"، في مالكي امحمد، وآخرون، ***الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية***. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

11) بوحنية قوي، "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية"، بوحنية قوي، وآخرون، السعداوي عاطف، الكواري علي خليفة (محررين) ***مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012.

12) تمغارت أسمهان، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2005-2013)"، في آمال قاسيمي، وآخرون، ***الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

13) ثابت أحمد، "الإصلاح السياسي في العالم الثالث"، في هلال علي الدين، محمد محمود إسماعيل، ***اتجاهات حديثة في علم السياسة***. القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات-اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

14) ثنيو نور الدين، "الدولة الجزائرية: المشروع العصي"، في الرياشي سليمان، وآخرون، ***الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

15) جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في بيليس جون، سميث ستيف، ***عولمة السياسة العالمية***. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

16) حداب مصطفى، "بنية النخب في الجزائر"، ترجمة: باتسي جمال الدين، في في زايد أحمد، عروس الزبير (محررين)، ***النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر***. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

17) حريق إيليا، "التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك"، في الكتبي إبتسام، وآخرون، ***الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2004.

18) دايموند لاري، "عولمة الديمقراطية"، في لتشنر فرانك جي، بولي جون، ***العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية***، ترجمة: فاضل جتكر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

19) دايموند لاري، "مقدمة"، في دايموند لاري، بلانتر مارك (محررين)، ***تكنولوجيا التحرر: وسائل الإعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية***. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

20) دايموند لاري، "مقدمة: الثقافة السياسية الديمقراطية"، في دايموند لاري، ***مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة***، ترجمة: سمية فلوعبود. بيروت: دار الساقي، 1994.

21) دن تيموثي، "اللبرالية"، في في بيليس جون، سميث ستيف، ***عولمة السياسة العالمية***. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

22) راسيت بروس، "اللبرالية"، في دان تيم، كوركي ميليا، سميث ستيف، ***نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع***، ترجمة: ديما الخضرا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016.

23) زايد أحمد، "النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري"، في زايد أحمد، عروس الزبير (محررين)، ***النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر***. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

24) زياني صالح، حجيج آمال، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات والسياسات والآفاق"، في آمال حجيج، وآخرون، عبد الإله بلقزيز (محررا)، ***المغرب العربي: ثقل المواريث ونداء المستقبل***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

25) سامح فوزي، " تقديم: البحث عن بديل ديمقراطي عربي"، في سامح فوزي (محررا)، ***حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح – خبرات من أوربا الشرقية والعالم العربي***–. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

26) سكونز إليزابيث، "تمويل الأمن في سياق عالمي"، في ***الكتاب السنوي 2005 التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي***، ترجمة: حسن حسن، الأيوبي عمر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

27) سليمان خالد، "العوامل المعيقة لتحركات الشارع: حالة الأردن"، في مالكي امحمد، وآخرون، الكواري علي خليفة (محررا)، ***الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

28) سويترز جوزيف، فان فينيما بول سي.، بيريز روبرت، "مقدمة: تعريف المؤسسات العسكرية، لماذا ندرس المؤسسات العسكرية؟"، في سويترز جوزيف، فان فينيما بول سي.، بيريز روبرت (محررين)، ***إدارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق***. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016.

29) عبد العالي عبد القادر، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، في قاسم عبد الحي علي، وآخرون، بلقزيز عبد الإله (محررا)، ***التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟***، سلسلة كتب المستقبل العربي 67. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

30) عبد اللطيف عادل، "الإصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية"، في الحص سليم، وآخرون، ***المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد***. بيروت: المنظمة العربية لمحكافحة الفساد، 2006.

31) عبد ربه أحمد، "العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة"، في عبد الرحمن حمدي (محررا)، ***الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية***. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

32) عبيد هناء، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في منيسى أحمد (محررا)، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

33) كوانت وليام ب.، "السياسة الأمريكية والثورات العربية عام 2011"، في شلايم آفي، وآخرون، جرجس فواز (محررا)، ***الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي***، ترجمة: لؤلؤة عبد الواحد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

34) كوتي أندرو، "أفغانستان والديناميات الجديدة للتدخل: مكافحة الإرهاب وبناء الدول"، في ***الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2003***، ترجمة: حمود فادي، وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

35) ليكا جان، "التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى.. "، في ووتربوري جون، وآخرون، ***ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي فونداسيوني ايني أنريكو ماتيي***، إعداد: غسان سلامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

36) مارك لينش، "مقدمة"، في لينش مارك (محررا)، ***شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط***، ترجمة: سنو هالة، خليفة عيد محمد عثمان. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

37) ماضي عبد الفتاح، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في مالكي امحمد، وآخرون، الكواري علي خليفة، ماضي عبد الفتاح (محررين)، ***لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

38) مهري عبد الحميد، "الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق"، في الرياشي سليمان، وآخرون، ***الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

39) موزر روبرت، "الهندسة الانتخابية في الديمقراطيات الحديثة هل يمكن هندسة نتائج انتخابية مفضلة؟"، في باراني زولتان ، موزر روبرت، ترجمة: عبد الرحيم جمال، ***هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟***. بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012.

40) ميردين سايمون، "الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام"، في بيليس جون، سميث ستيف، ***عولمة السياسة العالمية***. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

41) نظمي وميض، "المثقف العربي بين السلطة والجماهير: إشكالية العلاقة الصعبة"، في سليم جيهان، وآخرون، ***الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

42) هلال علي الدين، "المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية: أي علاقة؟"، في العزباوي يسرى (محررة)، ***التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية***. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015.

43) هوفمان مايكل، جمال أماني، "المواقف السياسية للجماعات الشبابية"، في لينش مارك (محررا)، ***شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط***، ترجمة: سنو هالة، خليفة عيد محمد عثمان. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

44) ووتربوري جون، "إمكانية التحرك نحو اللبرالية السياسية في الشرق الأوسط"، في ووتربوري جون، وآخرون، ***ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي- بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي فونداسيوني ايني أنريكو ماتيي***، إعداد: غسان سلامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

4. مجلات ودوريات

1) إبراهيم حسنين توفيق، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، ***المستقبل العربي***، السنة 30، العدد 349 (مارس 2008)، ص ص 20- 37.

2) أقوجيل نبيلة، عفاف حبة، "القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، ***مجلة الاجتهاد القضائي***، جامعة محمد خيضر- بسكرة، المجلد 03، العدد 04 (2008)، ص ص 365- 376.

3) البحري حسن، "سلطة الرئيس الأمريكي في الاعتراض على القوانين: دراسة تحليلية"، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، المجلد 28، العدد الأول (2012)، ص ص 75- 110.

4) البزاز المشهداني سعد توفيق عزيز، "الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية 1992- 1999"، ***مجلة الدراسات التاريخية والحضارية***، جامعة تكريت، المجلد 11، العدد 40/1 (2019)، ص ص 107- 133.

5) البزاز سعد توفيق عزيز، "العلاقات الجزائرية- الأمريكية: 1962- 1995"، ***دراسات إقليمية***، المجلد 08، العدد 26 (جوان 2012)، ص ص 145- 166.

6) البوغانمي أيمن، "الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس: حلول نخبوية في سياق ثوري"، ***سياسات عربية***، العدد 32 (ماي 2018)، ص ص 87- 98.

7) الجابري محمد عابد، "المسألة الثقافية في الوطن العربي منذ الخمسينيات"، ***المستقبل العربي***، السنة 30، العدد 346 (ديسمبر 2007)، ص ص 6- 24.

8) الجمعاوي أنور، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، ***سياسات عربية***، العدد 6 (جانفي 2014)، ص ص 72- 85.

9) الصديقي سعيد، "السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق؟"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 15 (صيف 2007)، ص ص 145- 158.

10) الصيداوي رياض، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، ***المستقبل العربي***، السنة 22، العدد 245 (جويلية 1999)، ص ص 25- 42.

11) العربي العربي، "الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر"، المستقبل العربي، ***المستقبل العربي***، السنة 42، العدد 491 (جانفي 2020)، ص ص 44- 60.

12) العقون سعاد، "نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية: التحديات والعراقيل"، ***مجلة المفكر***، كلية الحقوق والعلوم السايسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، المجلد 7، العدد 8 (نوفمبر 2012)، ص ص 165- 188.

13) الكواري علي خليفة، "مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية"، ***المستقبل العربي***، السنة 26، العدد 296 (أكتوبر 2003)، ص ص 44- 52.

14) المختار عبد الرزاق، "في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا"، ***سياسات عربية***، العدد 30 (جانفي 2018)، ص ص 49- 62.

15) المسيعدين يوسف سلامة حمود، "الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن"، ***المستقبل العربي***، السنة 37، العدد 433 (مارس 2015)، ص ص 80- 96.

16) المنوفي كمال، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، ***المستقبل العربي***، السنة 8، العدد 80 (أكتوبر 1985)، ص ص 65- 78.

17) الهاشمي محمد، "الانتخابات التشريعية المغربية (2007): تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، ***المستقبل العربي***، السنة 30، العدد 345 (نوفمبر 2007)، ص ص 61- 76.

18) الوافي سامي، النظام الانتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية"، ***مجلة الاجتهاد القضائي***، جامعة محمد خيضر- بسكرة، المجلد 09، العدد 15 (2017)، ص ص 337- 358.

19) بلعور مصطفى، "نحو نزاهة العملية الانتخابية من خلال ضمانات قانون الانتخابات 12/ 01"، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 07، العدد 13 (جوان 2015)، ص ص 55- 64.

20) بلقزيز عبد الإله، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، ***المستقبل العربي***، السنة 23، العدد 259 (سبتمبر 2000)، ص ص 41- 49.

21) بن الطاهر حسين، "انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر"، ***حوليات***، مخبر الدراسات والبحوث حول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري- قسنطينة، العدد 4 (أكتوبر 2001)، ص ص 80- 93.

22) بن حسين سليمة، "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي المجلد 09، العدد 03 (ديسمبر 2018)، ص ص 192- 207.

23) بن طراد أسماء، "تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري"، ***المستقبل العربي***، السنة 41، العدد 472 (جوان 2018)، ص ص 80- 100.

24) بن علي لقرع، "التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات"، ***المستقبل العربي***، السنة 40، العدد 464 (أكتوبر 2017)، ص ص 30- 42.

25) بن عنتر عبد النور، "الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي" ، ***المستقبل العربي***، السنة 24، العدد 273 (نوفمبر 2001)، ص ص 6- 23.

26) بن منصور ليليا، "الجذور التاريخية للشراكة الأورومتوسطية: مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو- جزائرية"، ***مجلة دفاتر اقتصادية***، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد5، العدد 2 (سبتمبر 2014)، ص ص 65- 82.

27) بن موسى كمال، بن ساعد عبد الرحمان، "الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، ***Revue d'économie et de statistique appliquée***، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 8، العدد 1 (جوان 2011)، ص ص 97- 113.

28) بنيوب أحمد شوقي، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، ***المستقبل العربي***، السنة 36، العدد 413 (جويلية 2013)، ص ص 199- 226.

29) بوثلجة جمال، "النفط بين النعمة والنقمة: حالة الجزائر (2000- 2015)"، ***المستقبل العربي***، السنة 39، العدد 453 (نوفمبر 2016)، ص ص 37- 49.

30) بوشنافة شمسة، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، عدد خاص (أفريل 2011)، ص ص 462- 470.

31) بوعناقة علي، دبلة عبد العالي، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، ***المستقبل العربي***، السنة 20، العدد 225 (نوفمبر 1997)، ص ص 48- 62.

32) بوهند خالد، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 37 (شتاء 2013)، ص ص 9- 27.

33) بيومي علاء، "المساعدات الأميركية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011: قراءة نقدية"، ***سياسات عربية***، العدد 36 (جانفي 2019)، ص ص 91- 106.

34) جرادي حفصة، "رؤية لسياسة التعريب في الجزائر"، ***مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 09، العدد 28 (مارس 2017)، ص ص 9- 20.

35) حريق إيليا، "السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث"، ***المستقبل العربي***، السنة 8، العدد 80 (أكتوبر 1985)، ص ص 4- 21.

36) حسن مازن، "مقايضة مؤلمة: إدارة التحديات الاقتصادية في مراحل التحول الديمقراطي"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية***، المجلد 48، العدد 191 (يناير 2013)، ص ص 11- 16.

37) حسيب خير الدين، "دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي"، ***المستقبل العربي***، السنة 30، العدد 343 (سبتمبر 2007)، ص ص 6- 24.

38) حفافصة نريمان، "مبدأ الحياد الإداري والعملية الانتخابية في الجزائر"، ***مجلة آفاق للعلوم***، جامعة الجلفة، المجلد 02، العدد 06 (جانفي 2017)، ص ص 221- 229.

39) حنفي علي خالد ، "بلا رأس: لماذا فشلت الثورات العربية في إفراز قيادة"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية***، المجلد 49، العدد 196 (أفريل 2014)، ص ص 3- 4.

40) دليو فضيل، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 17 (شتاء 2008)، ص ص 171- 184.

41) ربيع يونس عبير، "راديكالية غائبة: تداعيات الاقتصاد على التحول السياسي في دول الربيع العربي"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية***، المجلد 48، العدد 191 (يناير 2013)، ص ص 29- 32.

42) رشدي داليا، "اختلال الهياكل: متى تنشأ أزمة القيادة في النظام السياسي"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية***، المجلد 49، العدد 196 (أفريل 2014)، ص ص 9- 14.

43) رشدي داليا، "البعد المنسي: تأثير المتغير الخارجي في صراعات المراحل الانتقالية للثورات"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية : اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية***، العدد 190، المجلد 47 (أكتوبر 2012)، ص ص 17- 22.

44) رمضاني صورية، "الحركات الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية"، ***مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، مجلة جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، المجلد 8، العدد 24 (جوان 2016)، ص ص 341- 353.

45) زايد أحمد، "نخب ما بعد الاستعمار"، ***مجلة الديمقراطية***، السنة 7، العدد 25 (يناير 2007)، ص ص 39- 44.

46) زدام يوسف، "الجزائر في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية: دراسة في سياسات الأهداف الاجتماعية ومسارها"، ***سياسات عربية***، العدد 16 (سبتمبر 2015) ص ص 55- 66.

47) زكري مريم، "الاتحاد من أجل المتوسط سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية"، ***أكاديميا***، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، المجلد 5، العدد 6 (جوان 2017)، ص ص 125- 140.

48) سعدي محمد، "الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي"، ***سياسات عربية***، العدد 36 (جانفي 2019)، ص ص 76- 90.

49) سعود الطاهر، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، ***سياسات عربية***، العدد 24 (يناير 2017)، ص ص 29- 50.

50) سمارة نصير، "الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية، 1990- 2017"، ***المستقبل العربي***، السنة 40، العدد 467 (جانفي 2018)، ص ص 91- 107.

51) سمينة نعيمة، "الانتخابات البرلمانية الجزائرية 2012 في ضوء التحولات السياسية العربية"، ***مجلة دراسات شرق أوسطية***، العدد 61، السنة 16 (خريف 2012)، ص ص 15- 42.

52) شباح فتاح، "مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2008"، ***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***، جامعة الحاج لخضر باتنة -1-، المجلد 2، العدد 1 (مارس 2015)، ص ص 357- 375.

53) شقرون الجيلالي، "الشراكة الأمريكية- الشمال إفريقية"، ***مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية***، مخبر الدراسات الحضارية والفكرية، جامعة تلمسان، المجلد 05، العدد 10 (نوفمبر 2018)، ص ص 115- 126.

54) صلوح محمد العيد، مولاي لخضر عبد الرزاق، السايح بوزيد، "آليات إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000 – 2015)"، ***مجلة الباحث***، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، المجلد 18، العدد 1 (ديسمبر 2018)، ص ص 213- 224.

55) عبد الحي وليد، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، ***المستقبل العربي***، السنة 24، العدد 267 (مايو 2001)، ص ص 59- 74.

56) عبد الفتاح معتز بالله، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، ***المستقبل العربي***، السنة 28، العدد 326 (أفريل 2006)، ص ص 15- 29.

57) عدلي عمرو، "أفول الأيديولوجيا: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية***، المجلد 48، العدد 191 (يناير 2013)، ص ص 5- 10.

58) عشور طارق، "الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 37 (شتاء 2013)، ص ص 28- 54.

59) عمروش حليم، "قراءة قانونية نقدية في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء الجزائري"، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 10، العدد 19 (جوان 2018)، ص ص 331- 344.

60) عميرش نذير، "مكانة السلطة التشريعية في ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، عدد 51 (جوان 2019)، ص ص 143- 166.

61) عوني مالك، "رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، ***مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية***، المجلد 46، العدد 186 (أكتوبر 2011)، ص ص 3- 6.

62) عياد محمد سمير، "الاتحاد من أجل المتوسط"، ***الحوار المتوسطي***، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس- الجزائر، المجلد 5، العدد 1 (مارس 2014)، ص ص 126- 146.

63) عيساوي شارل، "الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط"، ***المستقبل العربي***، السنة 28، العدد 322 (ديسمبر 2005)، ص ص 6- 26.

64) غربي علي، "أهمية المفاهيم في البحث الاجتماعي بين الأطر النظرية والمحددات الواقعية"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة قسنطينة 1، العدد 11 (جوان 1999)، ص ص 102، 103.

65) غريسي جمال، "المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر بين النصوص والواقع: دراسة قانونية تحليلية لتشكيلته، نظام سيره وصلاحياته"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد. 09، العدد 02 (جوان 2018)، ص ص 50- 65.

66) فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، ***مجلة الاقتصاد والمالية***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، المجلد 02، العدد 02، (السداسي الثاني 2016)، ص ص 14 -24.

67) كريبش نبيل، "آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة منتوري –قسنطينة، العدد 31 (جوان 2009)، ص ص 229- 241.

68) كمال محمد مصطفى، "الرهان المراوغ: الجدل الأمريكي حول نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط"، ***ملحق مجلة السياسة الدولية: تحولات إستراتيجية***، العدد 194 (أكتوبر 2013)، ص ص 5- 10.

69) كواحلة يمينة، "الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية"، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، مخبر الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة علي لونيسي- البليدة 2، المجلد 6، العدد 1 (ديسمبر 2015)، ص ص 261- 273.

70) لخضاري منصور، "الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1988- 1992)"، ***المستقبل العربي***، السنة 40، العدد 465 (نوفمبر 2017)، ص ص 71- 89.

71) لعروسي رابح، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني"، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، المجلد 04، العدد 06 (جانفي 2012)، ص ص 59- 74.

72) لوصيف سفيان، "السجال اللغوي وتطور التعريب في الجزائر بعد الاستقلال"، ***المعيار***، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ، المجلد 09، العدد 18 (مارس 2009)، ص ص 377- 403.

73) لونيسي رابح، "الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري"، ***إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية***، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية- وهران، العددان 25، 26 (جويلية- ديسمبر 2004)، ص ص 27- 42.

74) لونيسي علي، "قراءة للنصوص القانونية الجزائرية المعنية بمكافحة الإرهاب"، ***مجلة معارف***، جامعة البويرة، المجلد 11، العدد 21 (جانفي 2016)، ص ص 51- 77.

75) ماضي عبد الفتاح، "متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 16 (خريف 2007)، ص ص 61- 80.

76) محسن مصطفى، "التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل"، ***المستقبل العربي***، السنة 26، العدد 294 (أوت 2003)، ص ص 28- 52.

77) مكيد علي، معوشي عماد، "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق"، ***المستقبل العربي***، السنة 37، العدد 423 (ماي 2014)، ص ص 98- 120.

78) ملاح السعيد، "الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، ***المستقبل العربي***، السنة 40، العدد 459 (ماي 2017)، ص ص 104- 117.

5. مداخلات في ملتقيات علمية:

1) خوني رابح، حساني رقية، "التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية: العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، ديسمبر 2005.

2) علواش فريد، "آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، ديسمبر 2005.

6. قوانين

1) مرسوم تنفيذي رقم 11– 105 مؤرخ في 1 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 6 مارس سنة 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 08– 126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل سنة 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، ***الجريدة الرسمية***، السنة 48، العدد 14، 6 مارس 2011.

2) مرسوم رئاسي رقم 96– 438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ***الجريدة الرسمية***، السنة 33، العدد 76، 8 ديسمبر 1996، والمعدل بالقانون 02– 03 المؤرخ في 10 أفريل 2002، ***الجريدة الرسمية***، العدد 25، 14 أفريل 2002، والقانون 08– 19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ***الجريدة الرسمية***، العدد 68، 16 نوفمبر 2008.

3) قانون عضوي رقم 12– 03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ***الجريدة الرسمية***، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

4) أمر رقم 11 – 01 مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1432 الموافق 23 فبراير سنة 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، ***الجريدة الرسمية***، السنة 48، العدد 12، 23 فيفري 2011.

5) مرسوم رئاسي رقم 89- 18 مؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 28 فبراير سنة 1989 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، ***الجريدة الرسمية***، السنة 26، العدد 9، 1 مارس 1989.

6) مرسوم رئاسي رقم 89- 196 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1410 الموافق 24 أكتوبر 1989 يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله، ***الجريدة الرسمية***، السنة 26، العدد 45، 25 أكتوبر 1989.

7) إعلان المجلس الأعلى للأمن المجتمع يوم 18 شعبان عام 1414 الموافق 30 يناير سنة 1994، ***الجريدة الرسمية***، السنة 31، العدد 6، 31 يناير 1994.

8) مرسوم رئاسي رقم 94- 40 مؤرخ في 17 شعبان عام 1414 الموافق 29 يناير سنة 1994، يتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، ***الجريدة الرسمية***، السنة 31، العدد 6، 31 يناير 1994.

9) قانون رقم 08- 19 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008 يتضمن التعديل الدستوري، ***الجريدة الرسمية***، السنة 45، العدد 63، 16 نوفمبر 2008.

10) مرسوم رئاسي رقم 96- 438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، ***الجريدة الرسمية***، السنة 33، العدد 76، 8 ديسمبر 1996.

11) أمر رقم 97- 07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، ***الجريدة الرسمية***، السنة 34، العدد 12، 6 مارس 1997.

12) قانون رقم 99- 08 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999 يتعلق باستعادة الوئام المدني، ***الجريدة الرسمية***، السنة 36، العدد 46، 13 جويلية 1999.

13) مرسوم رئاسي رقم 05- 278 مؤرخ في 9 رجب عام 1426 الموافق 14 أوت سنة 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر سنة 2005، ***الجريدة الرسمية***، السنة 42، العدد 55، 15 أوت 2005.

7. رسائل ومذكرات:

1) بن علي زهيرة، ***دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية: دراسة مقارنة***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2014- 2015.

2) حاجي فطيمة، ***إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014***، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013- 2014.

3) فريح زينب، ***دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة. جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2012- 2013.

4) مسعودي زكرياء، ***تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل: دراسة تحليلية***، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018- 2019.

5) مغيش كنزة، ***التحالف والانقسام داخل النخبة الحاكمة في الجزائر: دراسة في استراتيجيات العمل السياسي التعددي 1999/ 2009***، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

8. صحافة

1) أسبوعية المحقق، "عبد المومن خليفة في حوار للمحقق: قضية الخليفة ..قضية دولة"، ***المحقق***، العدد 46، من السبت 27 جانفي إلى الجمعة 2 فيفري 2007.

2) ب. محمد، "جنايات البليدة تصدر أحكامها: 18 سنة سجنا ضد عبد المومن خليفة"، ***يومية المساء***، العدد 5604، 24 جوان 2015.

3) بلحاج لطيفة، "ولد قابلية: الظرف الراهن لا يسمح باعتماد أحزاب جديدة، قال إن المسيرات بالعاصمة غير ممنوعة إنما غير مرخص بها"، ***الشروق اليومي***، العدد 3215، الجمعة 25 فيفري 2011.

4) بلخير دليلة، "بلخادم يخرج عن صمته ويصرح للشروق: استريحوا لن أترشح لمنصب أمين عام الأفلان"، ***الشروق اليومي***، العدد 4118، 27 أوت 2013.

5) بلخير دليلة، "عاد الخليفة وضاعت أموال الجزائريين"، ***الشروق اليومي***، العدد 4236، 25 ديسمبر 2013.

6) رزاقي جليلة، "غول وبن يونس: الجزائر تنعم بالاستقرار والرفاهية بفضل سياسة بوتفليقة"، ***يومية الجزائر***، السنة 3، العدد 900، 12 أفريل 2014.

7) مسلم محمد، "أمريكا تثني على رفع حالة الطوارئ وتدعو لرفع الحظر عن اعتماد الأحزاب"، ***الشروق اليومي***، العدد 3216، السبت 26 فيفري 2011.

8) معزوزي فاروق، "سانت إيجيديو: وهكذا ألب الجنرال بتشين زروال على مهري!"، ***الشروق اليومي***، العدد 6076، 07 فيفري 2019.

9) يوسفي سمية، "بنك الجزائر يتحدث عن 'نجاعة الاقتصاد الوطني' ويكشف: احتياطات الصرف تصل 143.1 مليار دولار"، ***الخبر***، السنة 19، العدد 5710، 27 جويلية 2009.

9. الإنترنت

أ. كتب

1) بيتهام دايفيد، وآخرون، ***تقييم نوعية الديمقراطية: دليل إرشادي***. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2010، ص ص 19- 27، على الإنترنت:
https ://www.idea.int/sites/default/files/publications/assessing-the-quality-of-democracy-AR.pdf

2) ماكينيرني ستيفن، بكنفلد كول، ***الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الموازنة والاعتمادات الفيدرالية للسنة المالية 2016***. واشنطن العاصمة: مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، 2015، على الإنترنت:
http://www.qipri.org/images/stories/Federal-Budget-Report-FY16-Arabic-Web.pdf

ب. أوراق بحثية

1) أبو دوح خالد كاظم، "تشكيل النخب الاجتماعية في مصر"، تم التحميل عبر الرابط:
https ://www.researchgate.net/profile/Khaled-Aboudouh/publication/330554893_tshkyl_alnkhb_alajtmayt_fy_msr/links/5c47f963299bf12be3dc799d/tshkyl-alnkhb-alajtmayt-fy-msr.pdf ?origin=publication_detail

2) إسماعيل محمد هشام محمد، "موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009"، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2011، ص ص 28، 29، محملة عبر الربط:

https ://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_970B2D6C.pdf

3) المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، "الانتخابات التشريعية في الجزائر: تقدير موقف"، وحدة تحليل السياسات في المركز، جوان 2012، عبر الرابط:

https ://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_5217E74E.pdf

4) بلعور مصطفى، "التعديلات الدستورية ومعضلة التطوير البرلماني في الجزائر"، ملتقى التطوير البرلماني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 9، رابط التحميل:

http ://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20de%20Droit%20et%20des%20Sciences%20Politiques/Seminaire-de-developpement-parlementaire-2012/Mostafa%20Bellaouar.pdf

5) بوشاشي مصطفى، "حقوق الإنسان تضمنها سلطة قضائية مستقلة"، ***الرابطة: مجلة حقوق الإنسان في الجزائر***، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، العدد 4 (جويلية 2010)، محملة من الإنترنت عبر الرابط:

http ://www.droits-laddh.org/IMG/pdf/errabita4.pdf

6) رحمن ناتاليا، "الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية"، الباروميتر العربي: الدورة الرابعة، أكتوبر 2018، على الإنترنت:

https ://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%95%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%94%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-_%D9%A2%D9%A0%D9%A1%D9%A6.pdf

7) روبينز مايكل، "هل تفادت الجزائر الربيع العربي؟ الباروميتر العربي يستقصي تغيرات بلد وشعب"، أفريل 2014، على الإنترنت:

https ://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1_%D8%A7%D9%95%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%94%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85_%D9%A2%D9%A0%D9%A1%D9%A4.pdf

8) عبد العالي عبد القادر، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ورقة حملت عبر الرابط:

https ://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_4432F5E7.pdf

9) عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/يناير 2011، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فيفري 2011، ص ص 1، 2، عبر الرابط:

https ://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_CEFD3E5B.pdf

10) محمد محمود صدفة، "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أوت 2013، على الإنترنت:

http ://www.academia.edu/4227531/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85_%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A9_%D8%A8%D9%87

11) مقري عبد الرزاق، "التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية"، عبر الرابط:

https ://www.academia.edu/10763321/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

12) ميلر لوريل. إي، مارتيني جيفري، "التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم (الملخص)"، منشور لمؤسسة راند RAND معهد أبحاث الدفاع الوطني، على الموقع:

www.rand.org/content/.../RAND_MG1192z1.pdf

ج. قوانين وقرارات صادرة عن منظمات دولية

1) قسم الترجمة بالبوندستاغ الألماني، "دستور ألمانيا الصادر عام 1949 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012"، وثيقة تم إعدادها وإخراجها لصالح مشروع الدساتير المقارنة constituteproject.org، 2017، على الإنترنت:

https ://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012.pdf ?lang=ar

2) مجلس الأمن، "القرار 940"، محمل عبر الرابط:

https ://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/312/20/PDF/N9431220.pdf ?OpenElement

3) قرار مجلس الأمن 1373المتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، على الإنترنت:

https ://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/557/41/PDF/N0155741.pdf ?OpenElement

د. تقارير

1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ***تعريف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان واللجنة المنبثقة عنه***، عبر الرابط:

http ://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Documents/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9%20%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%86%20%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

2) الديوان الوطني للإحصائيات، ***الجزائر بالأرقام: نتائج 2012- 2014***، نشرة رقم 45، الجزائر، 2015، من خلال الرابط:

https ://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2014_ed_2015_-_arabe_.pdf

3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ***المؤشر العربي: برنامج قياس الرأي العام العربي***، الدوحة، سبتمبر 2014، ص ص 134- 136، على الإنترنت:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_B7742924.pdf

4) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ***التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين+ 15***، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 7 أكتوبر 2007، على الإنترنت:

https://tind-customer-undl.s3.amazonaws.com/4eb6ea29-12bb-4fd3-9a55-e3a4f0f6c3e5?response-content-disposition=attachment%3B%20filename%2A%3DUTF-8%27%27E_ESCWA_ECW_2009_IG.1_CP.1-AR.pdf&response-content-type=application%2Fpdf&X-Amz-Algorithm=AWS4-HMAC-SHA256&X-Amz-Expires=86400&X-Amz-Credential=AKIAXL7W7Q3XFWDGQKBB%2F20210324%2Feu-west-1%2Fs3%2Faws4_request&X-Amz-SignedHeaders=host&X-Amz-Date=20210324T210236Z&X-Amz-Signature=b236a9c824889d47f009d450b5f3b63f6ec49057eb0e544866a0ce09e5ba76c4

5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر***، نيويورك، 2014، ص 159، على الإنترنت:

https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf

6) صندوق النقد العربي، ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014***، أبو ظبي، 2014، من الموقع:

https ://www.amf.org.ae/ar/jointrep

7) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ***التقرير العالمي لرصد التعليم***، على الإنترنت:

http://www.unesco.org/new/ar/archives/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/the-report-and-efa/

8) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ***التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013/ 2014: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع***، باريس 2014، على الإنترنت:

https://unesdoc.unesco.org/in/rest/annotationSVC/DownloadWatermarkedAttachment/attach_import_cf9a22a4-64ba-459a-872f-208a29e57a84?_=225660ara.pdf

هـ. صحافة

1) بوتلجي إلهام، "هذه قصة الخليفة.. وهكذا بدأ التحقيق الأمني والقضائي"، بوابة الشروق، على المرقع:

https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85

2) بودية خالد، "ضغط أممي مكثف على الجزائر في ملف المفقودين"، الخبر، 27 أوت 2018، على الموقع:

https ://www.elkhabar.com/press/article/142536/

3) شراق محمد، "الجزائر تدير ظهرها لليوم العالمي لمكافحة الفساد"، الخبر، 9 ديسمبر 2014، على موقع الإنترنت:

https ://www.elkhabar.com/press/article/76795/

4) ع. شريفة، "بولحية يتهم يونسي بخدمة أهدافه الشخصية: استقالته أثارت زوبعة في حركة الإصلاح"، ***الفجر***، 02/27/ 2009، الموقع الإخباري جزايرس:

https ://www.djazairess.com/alfadjr/102310

5) ع. فؤاد، "ثورة الزيت والسكر'.. الشرارة التي أطفأت 'الربيع العربي' في الجزائر!: خلفيات غامضة وأسئلة معلّقة بعد سنتين عن الأحداث"، بوابة الشروق، 04/ 01/ 2013، على الموقع:

https ://www.echoroukonline.com/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A3%D8%AA/

6) مسلم محمد ، "تموقعات واصطفافات سياسية تحسبا للرئاسيات: أنصار العهدة الرابعة يربحون مساحات جديدة.. والمعارضون رهينة طموحات شخصية"، بوابة الشروق، 3102/11/20، على الموقع:

https://www.echoroukonline.com/%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1%E2%80%AE-%E2%80%AC%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF%D8%A9%E2%80%AE-%E2%80%AC%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%E2%80%AE-%E2%80%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%88/

و. مواقع إنترنت

1) إبراهيم حسنين توفيق، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013، على الموقع:

http ://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

2) إذاعة صوت ألمانيا Deutsche Welle، "عملية منظمة "أيلول الأسود" الإرهابية.. حمام دم أولمبياد ميونيخ"، على الموقع:

http://www.dw.com/ar/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9%D8%A3%D9%8A%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%AF%D9%85%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%AE/a-40386193

3) إذاعة صوت ألمانيا Deutsche Welle، "معلومات عن ألمانيا، تاريخ ألمانيا: من جمهورية فايمار وحتى صعود النازية (الحلقة 4)"، على الموقع:

http ://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D9%88%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-4/a-2559277

4) الباروميتر العربي:

https ://www.arabbarometer.org/

5) البنك الدولي، "المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)"، على الإنترنت:

https ://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC ?end=2011&locations=DZ&start=2011&view=chart

6) الزهار حفص، "تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر"، 2019/04/18، على موقع إضاءات:

https://www.ida2at.com/history-islamic-movement-algeria/

السعيداني منير، "النخب الفكرية العربية: بحث في إجرائية المفهوم"، على الموقع:

http ://socio.yoo7.com/t613-topic

7) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "المؤشر العربي 2016: التقرير الكامل"، على موقع الإنترنت:

https ://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art43.aspx

8) محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، على موقع منتدى حوارات الفاخرية:

http ://www.hewaraat.com/forum/showthread.php ?t=1248

9) الموقع الرسمي للشيخ علي بن حاج، "عقـد سانت إيجيديو أرضية من أجل حل سياسي وسلمي للازمة الجزائرية"، 21 جوان 2016، على الإنترنت:

http://www.alibenhadj.net/article/258

10) بابا عربي مسلم، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر". *مجلة علوم إنسانية الإلكترونية*، العدد 35 (خريف 2007)، نسخة على موقع منتديات ستارتايمز:

https ://www.startimes.com/f.aspx ?t=20749490

11) بن بلة أحمد، في برنامج "شاهد على العصر"، الجزيرة، على الموقع:

https ://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2016/9/11/%D8%A8%D9%86-%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84%D9%87-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%81%D9%87-%D9%85%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AC6

12) بن عائشة محمد الأمين، "المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأميركية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 27 أفريل 2017، على الموقع:

https://democraticac.de/?p=30853

13) بن عنتر عبد النور، "فرنسا والمسألة الأمازيغية"، موقع قناة الجزيرة:

https ://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a2800e25-1cf1-4f96-8507-6ᵉ978d585e35

14) بن قرينة عبد القادر، "ندوة الوفاق الوطني بين الأمس وبين مطلب تنفيذها"، على موقع حركة البناء الوطني:

https ://elbinaa.com/2014/04/13/nadw/

15) بوحوش عمار، "تغيير المسار السياسي والتوجه نحو التعددية الحزبية في الجزائر"، على الموقع الشخصي:

https ://www.ammarbouhouche.com/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9/

16) حبيبي جمال الدين، "لجان الحوار مع الهواء لإنتاج الهواء في الجزائر"، على الموقع:

http ://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm ?Action=&Preview=No&ArticleID=22012

17) حجوج كريم، "القصة الكاملة لتنحي الرئيس ليامين زروال عن منصبه"، أصوات مغاربية، 12 سبتمبر 2018، على الموقع:

https ://www.maghrebvoices.com/2018/09/12/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B2%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8%D9%87

18) خشانة رشيد، "البلدان المغاربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير"، 13 مارس 2004، موقع swissinfo.ch:

https ://www.swissinfo.ch/blueprint/servlet/ara/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9--%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-/3808040

19) زووم تونيزيا، "رئيس الجمهورية يتسلم النسخة النهائية لقائمة شهداء وجرحى الثورة"، 2 أفريل، 2018، على الموقع:

http ://www.zoomtunisia.tn/article/10/62044.html

20) عالم النفط والغاز:

http ://www.oilgastoday.com/

21) عبدون محمد، "الحركة البربرية في الجزائر: من المطالبة بالاعتراف إلى الرغبة في الانفصال"، الحوار، على الموقع:

https://www.elhiwardz.com/contributions/54569/

22) عزاز حسنية، "اللغة العربية في الجزائر بين التعريب والفرنسة"، ***عود الند***، مجلة ثقافية فصلية ينشرها عدلي الهواري، العدد الفصلي 08 (ربيع 2018)، على الموقع:

https://www.oudnad.net/spip.php?article1950

23) غانم دالية، "قرار الأحزاب الإسلامية مقاطعة الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزائر يكشف عن تفكك وضعف التيار الإسلامي"، مركز كارنيغي، 13 فيفري 2014، على الموقع:

https ://carnegieendowment.org/sada/54512

24) غريب حكيم، "التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منتدى فكرة، 27 مارس 2017، على الموقع:

https ://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/us-algerian-cooperation-in-transnational-counterterrorism

25) فرانس24، "افتتاح جلسات الحكم في قضية تفجيرات باريس 1995"، آخر تحديث 2009/09/16، على الموقع:

http ://www.france24.com/ar/20090916-algerian-found-guilty-paris-metro-bombs-appeals-life-sentence-rachid-ramda-attacks-1995

26) فرغلي ماهر، "هكذا تسعى جماعة "الجزأرة" لركوب الحراك الجزائري"، على موقع حفريات:

https ://www.hafryat.com/ar/blog/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A3%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A

27) لكريني إدريس، "النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية"، الحوار المتمدن على الموقع:

http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=121611&r=0

28) مدونات البنك الدولي، "رفع خط الفقر العالمي إلى 1.90 دولار في اليوم، إلا أن المعدل العالمي للفقر لم يتغير في الأساس.. كيف يمكن ذلك؟"، على الإنترنت:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/international-poverty-line-has-just-been-raised-190-day-global-poverty-basically-unchanged-how-even

29) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "تغيرات محدودة: دلالات نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2017"، 09 ماي 2017، على الموقع:

https ://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2783/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-2017

30) مسح القيم العالمية:

https ://www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp

31) معرفة، "جمهورية فايمار":

https://www.marefa.org/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%DA%A4%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%B1

32) معرفة، "حزب بهاراتيا جاناتا"، على الموقع:

http://www.marefa.org/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A7_%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%A7

33) معرفة، "مستشار ألمانيا"، على الموقع:

https ://marefa.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7

34) منظمة حلف شمال الأطلسي، "نظرة على حوار ناتو ودول المتوسط"، أوت 2010، على الموقع:

https ://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_60021.htm ?selectedLocale=ar&

35) موسوعة الجزيرة، "الثورة التونسية: من البداية إلى هروب بن علي"، 2017/6/14، على الموقع:

http ://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/14/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A

36) موسوعة الجزيرة، "الجماعة الإسلامية المسلحة"، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/10/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9

37) موسوعة الجزيرة، "الربيع الأمازيغي بالجزائر: حراك من أجل الهوية"، على الموقع:

https ://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/16/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9

38) موسوعة الجزيرة، "هجوم عين أميناس"، على الموقع:

https ://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B3

39) موسوعة الجزيرة، قضية لوكربي، آخر تحديث 2015/12/31، على الموقع:

http ://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/11/18/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A8%D9%8A

References in English

1. Books

1) Baker Gideon, ***Civil Society and Democratic Theory: Alternative Voices***. London: Routledge, 2002.

2) Barany Zoltan, ***The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas***. Princeton/ Oxford: Princeton University Press, 2012

3) Burton John W., ***Global Conflict: The Domestic Sources Of International Crisis***. Brighton: Wheatsheaf Books, 1984.

4) Cofman Wittes Tamara, ***Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy***. Washington, D.C: Brookings Institution Press, 2008.

5) Della Porta Donatella, Diani Mario, ***Social Movements: An Introduction***. Malden: Blackwell Publishing, 2nd Ed, 2006.

6) Della Porta Donatella, ***Mobilizing for Democracy: Comparing 1989 and 2011.*** Oxford: Oxford University Press, 2014.

7) Dunning Thad, ***Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes***. New York: Cambridge University Press, 2008.

8) Farrell David M., ***Comparing Electoral Systems***. London: Macmillan Press, 1998.

9) Gilbert Alan, ***Must Global Politics Constrain Democracy? Great-Power Realism, Democratic Peace, and Democratic Internationalism***. New Jersey: Princeton University Press, 1999.

10) Grugel Jean, ***Democratization: A Critical Introduction***. New York: Palgrave Macmillan, 2002.

11) Held David, ***Models of Democracy***. Cambridge: Polity Press, 3rd ed, 2006.

12) Higley John, Burton Michael, ***Elite Foundations of Liberal Democracy***. Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2006.

13) Levitsky Steven, Way Lucan A., ***Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War***. New York: Cambridge University Press, 2010.

14) Linz Juan J., Stepan Alfred, ***Problems of Democratic Transition And Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe***. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996.

15) Liverani Andrea, ***Civil Society in Algeria: The Political Functions of Associational Life***. Routledge: New York, 2008.

16) Lutz Donald S., ***Principles of Constitutional Design***. New York: Cambridge University Press, 2006.

17) Moore Barington, Jr, ***Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World***. Boston: Beacon Press, 1966.

18) Morlino Leonardo, ***Changes for Democracy: Actors, Structures, Processes***, Oxford Studies in Democratization. Oxford: Oxford University Press, 2011.

19) O'Donnell Guillermo, Schmitter Philippe C., ***Transitions from Authoritarian Rule : Tentative Conclusions about Uncertain Democracies***. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986.

20) O'Neil Patrick H., Fields Karl, Share Don, ***Cases in Comparative Politics***. New York: W. W. Norton& Company, 3rd Edition, 2010.

21) Pevehouse Jon C., ***Democracy from Above: Regional organizations and democratization***. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

22) Przeworski Adam, ***Democracy and The Market : Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America***. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

23) Reilly Benjamin, ***Democracy and Diversity: Political Engineering in the Asia-Pacific.*** Oxford/ New York: Oxford University Press, 2006.

24) Russett Bruce, ***Grasping the Democratic Peace: Principles For a Post–Cold War World***. New Jersey: Princeton University Press, 1993.

25) Schumpeter Joseph A., ***Capitalism, Socialism and Democracy***. New York: Harper & Row Publishers, 3rd ed, 1950.

26) Storm Lise, ***Democratization in Morocco: The political elite and struggles for power in the post-independence state***. New York: Routledge, 2007.

27) Taylor William C., ***Military Responses to the Arab Uprisings and the Future of Civil-Military Relations in the Middle East: Analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria.*** New York: Palgrave Macmillan, 2014.

28) Teorell Jan, ***Determinants of Democratization Explaining Regime Change in the World, 1972–2006***. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

29) Thomas Carothers***, Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*.** Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

30) Tilly Charles, ***Social Movements, 1768- 2004***. Boulder, Colorado: Paradigm Publishers, 2004.

31) Torney-Purta Judith, et al, ***Citizenship and Education in Twenty-eight Countries: Civic Knowledge and Engagement at Age Fourteen***. Delft, Netherlands: Eburon Publishers, 2001.

32) Torney-Purta Judith, Schwille John, Amadeo Jo-Ann, ***Civic Education Across Countries:Twenty-four National Case Studies fromthe IEA Civic Education Project***. Delft, Netherlands: Eburon Publishers, 1999.

33) Uhlin Anders, ***Post-Soviet Civil Society:Democratization in Russia and the Baltic States***. New York: Routledge, 2006.

34) Volpi Frédéric, ***Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria***. London: Pluto Press, 2003.

35) Von Hippel Karin, ***Democracy by Force: US Military Intervention in the Post-Cold War World***. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

36) Weir Stuart, Beetham David, ***Political Power and Democratic Control in Britain: The Democratic Audit of the United Kingdom***. London/New York: Routledge, 1999.

37) Werenfels Isabelle, ***Managing Instability in Algeria: Elites and political change since 1995***. New York: Routledge, 2007.

2. Articles in collective books

1) Arana Araya Ignacio, "Comparative Political Elites", in Farazmand Ali (Ed), ***Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance***. Cham, Switzerland: Springer International Publishing, 2018.

2) Baker Bruce, "Quality assessment of democracy in the 'Third World'", in Haynes Jeff (Ed), ***Democracy and Political Change in the 'Third World'***. London/New York: Routledge, 2001.

3) Begga Cherif, Abid Kamel, "The Euro-Algerian Relationship: A Review of its Development", in Aghrout Ahmed, Bougherira Redha M. (Eds), ***Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects***. London/ New York: RoutledgeCurzon, 2004.

Best Heinrich, Higley John, "Introduction: Democratic Elitism Reappraised", in Best Heinrich, Higley John (Eds), ***Democratic Elitism: New Theoretical and Comparative Perspectives***. Leiden/Boston: Brill, 2010.

4) Carothers Thomas, Ottaway Marina, "The Burgeoning World of Civil Society Aid", in Ottaway Marina, Carothers Thomas (Eds), ***Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion***. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2000.

5) Coppedge Michael, "Thickening Thin Concepts: Issues in Large-N Data Generation", in Munck Gerardo L. (Ed), **Regimes *and Democracy in Latin America: Theories and Methods***. Oxford: Oxford University Press, 2007.

6) Cross William P., Katz Richard S., "The Challenges of Intra-Party Democracy", in Cross William P., Katz Richard S. (Eds), ***The Challenges of Intra-Party Democracy***. Oxford: Oxford University Press, 2013.

7) Elbadawi Ibrahim, Makdisi Samir, "Explaining Democratic Transitions in the Arab World", in Elbadawi Ibrahim, Makdisi Samir, ***Democratic Transitions in the Arab World***. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

8) Elbadawi Ibrahim, Makdisi Samir, "Introduction", in Elbadawi Ibrahim, Makdisi Samir (Eds), ***Democracy in the Arab World: Explaining the deficit***. London, New York: Routledge, 2011.

9) Elgie Robert, "Semi- Presidentialism: An Increasingly Common Constitutional Choice", in Elgie Robert, Moestrup Sophia, Wu Yu-Shan, ***Semi-Presidentialism and Democracy***. London/New York: Palgrave Macmillan, 2011.

10) Elkins Zachary, "Constitutional Engineering", in Badie Bertrand, Berg-Schlosser Dirk, Morlino Leonardo (Eds), ***International encyclopedia of political science***. London: Sage Publications, 2011.

11) Garretón Manuel Antonio, "Social Movements and Democratization", in Lindberg Staffan, Sverrisson Árni (Eds), ***Social Movements in Development: The Challenge of Globalization and Democratization***. London: Palgrave Macmillan, 1997.

12) Geddes Barbara, "What Causes Democratization?", in Boix Carles, Stokes Susan C. (Eds), ***The Oxford Handbook of Comparative Politics***. Oxford: Oxford University Press, 2007.

13) Hahn-Fuhr Irene, Worschech Susann, "Introduction", in Beichelt Timm, et al, ***Civil Society and Democracy Promotion***. London: Palgrave Macmillan, 2014.

14) Haynes Jeffrey, "Introduction", in Haynes Jeffrey (Ed), ***Routledge Handbook of Democratization***. New York: Routledge, 2012.

15) Hudson Michael C., "The Political Culture Approach to Arab Democratization: The Case for Bringing it Back In, Carefully", ", in Rex Brynen, Bahgat Korany, Paul Noble (Eds), ***Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Theoretical Perspectives***. London: Lynne Rienner Publishers, 1995.

16) Katz Hagai, "Civil Society Theory: Gramsci", in Anheier Helmut K., Toepler Stefan, List Regina (Eds), ***International Encyclopedia of Civil Society***. New York: Springer, 2009.

17) Laurence Whitehead, "Three International Dimensions of Democratization", in Whitehead Laurence (Ed), ***The International Dimensions of Democratization: Europe and the America***s. New York: Oxford University Press, 2001.

18) Lijphart Arend, "Constitutional Choices for New Democracies", in Diamond Larry, Plattner Marc F., ***The Global Resurgence of Democracy*** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2nd ed, 1996.

19) Mazzuca Sebastián L., "Reconceptualizing Democratization: Access to Power Versus Exercise of Power"; in Munck Gerardo L. (Ed), **Regimes *and Democracy in Latin America: Theories and Methods***. Oxford: Oxford University Press, 2007.

20) Müller Wolfgang C., Narud Hanne Marthe, "Party Governance and Party Democracy", in Müller Wolfgang C., Narud Hanne Marthe (Eds), ***Party Governance and Party Democracy***. New York: Springer, 2013.

21) Philippe C. Schmitter, "The Influence of the International Context Upon the Choice of National Institutions and Policies in Neo-Democracies", in Whitehead Laurence (Ed), ***The International Dimensions of Democratization: Europe and the America***s. New York: Oxford University Press, 2001.

22) Przeworski Adam, “Minimalist Conception of Democracy: A Defense”, in Dahl Robert, Shapiro Ian, Cheibub Jose´ Antonio (Eds), ***The Democracy Sourcebook***. Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, 2003.

23) Schmitter Philippe C., “Democratization: The Role of Elites”, in Best Heinrich, Higley John (Eds), ***The Palgrave Handbook of Political Elites***. London: Palgrave Macmillan, 2018.

24) Scott Mainwaring, Mariano Torcal, “Party System Institutionalization and Party System Theory After the Third Wave of Democratization”, In: Richard S. Katz, William Crotty, ***Handbook of Party Politics***. London: Sage Publications, 2006.

25) Senior Nello Susan, “The Impact of External Economic Factors: The Role of the IMF”, in Zielonka Jan, Pravda Alex (Eds), ***Democratic Consolidation in Eastern Europe: International and Transnational Factors***. New York: Oxford University Press, 2001.

26) Silitski Vitali, “Different Authoritarianisms, Distinct Patterns of Electoral Change”,in Forbrig Joerg, Demeš Pavol, ***Reclaiming democracy: civil society and electoral change in central and eastern Europe***. Washington, DC: The German Marshall Fund of the United States, 2007.

27) Stepan Alfred, “Federalism and Democracy: Beyond The U .S. Model”, in Karmis Dimitrios, Norman Wayne (Eds), ***Theories of Federalism: A Reader***. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

28) Whitehead Laurence, “The international politics of democratization from Portugal (1974) to Iraq (2003)”, in Teixeira Nuno Severiano, ***The International Politics of Democratization: Comparative perspectives***. New York: Routledge, 2008.

29) Zoubir Yahia H. “The Dialectics of Algeria’s Foreign Relations, 1992 to the Present”, in Aghrout Ahmed, Bougherira Redha M. (Eds), ***Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects***. London/ New York: RoutledgeCurzon, 2004.

3. Journals and Periodicals

1) Acemoglu Daron, Robinson James A., “A Theory of Political Transitions”, ***The American Economic Review***, Vol. 91, No. 4 (September 2001), pp 938- 963.

2) Alberto Alesina, et al, “Fractionalization”, ***Journal of Economic Growth***, Vol. 8, No. 2 (June 2003), pp 155- 194.

3) Ali Resul Usul, “Democracy and Democratization in the Middle East: Old Problem New Context”, ***Turkish Review of Middle East Studies***, Annual 15 (2004), pp 377-393.

4) Al-Ississ Mohammed, Diwan Ishac, “Preference for Democracy in the Arab World”, ***Politics and Governance***, Vol 4, No 4 (December 2016), pp 16- 26.

5) Almond Gabriel A., "Comparative Political Systems", ***The Journal of Politics***; Vol. 18, No. 3 (August 1956), pp 391- 409.

6) Altman David, Pérez-Liñán Aníbal, "Assessing the Quality of Democracy: Freedom Competitiveness and Participation in Eighteen Latin American Countries", ***Democratization***, Vol. 9, No. 2 (Summer 2002), pp 85- 100.

7) Anderson Lisa, "The State in the Middle East and North Africa", ***Comparative Politics***, Vol. 20, No. 1 (October 1987), pp 1- 18.

8) Aslaksen Silje, "Oil and democracy: More Than a Cross-Country Correlation?", ***Journal of Peace Research***, Vol. 47, No. 4 (July 2010), pp 421- 431.

9) Aurel Croissant, Merkel Wolfgang, "Introduction: Democratization in the Early Twenty-First Century", ***Democratization***, Vol.11, No.5 (December 2004), pp 1- 9.

10) Austin Gareth, "Markets, Democracy and African Economic Growth", ***The Round Table: The Commonwealth Journal of International Affairs***, Vol. 89, No. 357 (October 2000), pp 543- 555.

11) Barbé Esther, Johansson-Nogués Elisabeth, "The EU as a Modest 'Force for Good': The European Neighbourhood Policy", ***International Affairs***, Vol. 84, No. 1 (January 2008), pp 81- 96.

12) Barro Robert J., "Determinants of democracy", ***Journal of Political Economy***, Vol. 107, No. S6 (December 1999), pp 158-183.

13) Bermeo Nancy, "Democracy and the Lessons of Dictatorship", ***Comparative Politics***, Vol. 24, No. 3 (April 1992), pp 273- 291.

14) Bermeo Nancy, "What the Democratization Literature Says—or Doesn't Say—About Postwar Democratization", ***Global Governance***, Vol. 9, No. 2 (April– June 2003), pp 159-177.

15) Blaydes Lisa, Lo James, "One Man, One Vote, One Time? A Model of Democratization in the Middle East", ***Journal of Theoretical Politics***, Vol. 24, No. 1 (January 2012), pp 1- 37.

16) Boix Carles, Stokes Susan C., "Endogenous Democratization", ***World Politics***, Vol. 55, No. 04 (July 2003), pp 517- 549.

17) Bollen Kenneth A., Jackman Robert W., "Political Democracy and The Size Distribution of Income", ***American Sociological Review***, vol. 50, No. 4 (August 1985), pp 438- 457.

18) Bollen Kenneth, "Liberal Democracy: Validity and Method Factors in Cross-National Measures", ***American Journal of Political Science***, Vol. 37, No. 4, (November 1993), pp 1207- 1230.

19) Bouchet Nicolas, Aragona Giancario, "Obama And Democracy: The Quiet Democrat***",*** ***The World Today***, Vol. 65, No. 7 (July 2009), pp 10- 12.

20) Bratton Michael, van de Walle Nicolas, "Popular Protest and Political Reform in Africa", ***Comparative Politics***, Vol. 24, No. 4 (July 1992), 419- 442.

21) Brinkley Douglas, "Democratic Enlargement: The Clinton Doctrine", ***Foreign Policy***, No. 106 (Spring, 1997), 110- 127.

22) Brumberg Daniel, "Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy", ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No. 4 (October 2002), pp 56- 68.

23) Bunce Valerie J., Wolchik Sharon L., "International Diffusion and Postcommunist Electoral Revolutions", ***Communist and Post-Communist Studies***, Vol. 39, No 3 (September 2006), pp 283- 304.

24) Bunce Valerie, "Comparative Democratization: Big and Bounded Generalizations", ***Comparative Political Studies***, Vol 33, No 6-7 (August / September 2000), pp 703- 734.

25) Bunce Valerie, "Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience", ***World Politics***, Vol. 55, No. 2 (January 2003), pp 167- 192.

26) Burkhart Ross E., Lewis-Beck Michael S., "Comparative Democracy: the Economic Development Thesis", ***American Political Science Review***, Vol. 88, No.4 (December 1994), pp 903- 910.

27) Burton Michael G., Higley John, "Elite Settlements", American ***Sociological Review***, Vol. 52, No. 3 (June 1987), pp 295- 307.

28) Carapico Sheila, "Foreign Aid for Promoting Democracy in the Arab World", ***Middle East Journal***, Vol. 56, No. 3 (Summer 2002), pp 379- 395.

29) Carothers Thomas, "The End of the Transition Paradigm", ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No. 1 (January 2002), pp 5- 21.

30) Chilton Stephen, "Defining Political Culture", ***The Western Political Quarterly***, Vol. 41, No. 3 (September 1988), pp 419-445.

31) Collier David, Levitsky Steven, "Democracy with Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research", ***World Politics***, Vol. 49, No. 3 (April 1997), pp 430- 451.

32) Cammack Paul, "A Critical Assessment of the New Elite Paradigm", ***American Sociological Review***, Vol. 55, No. 3 (June 1990), pp 415-420.

33) Cook Sharon, Westheimer Joel, "Introduction: Democracy and Education", ***Canadian Journal of Education***, Vol. 29, No. 2, Democracy and Education / La démocracie et l'éducation (January 2006), pp 347-358.

34) Coppedge Michael, et all, "Conceptualizing and Measuring Democracy: A New Approach", ***Perspectives on Politics***, Vol. 9, No. 2 (June 2011), pp 247 - 267

35) Coppedge Michael, Reinicke Wolfgang H., "Measuring Polyarchy", ***Studies in Comparative International Development***, Vol. 25, No. 1 (Spring 1990), pp 51- 72.

36) Dahl Robert A., "What Political Institutions Does Large-Scale Democracy Require?", ***Political Science Quarterly***, Vol. 120, No. 2 (Summer, 2005), pp 187-197.

37) Dalacoura Katerina, "US Democracy Promotion in the Arab Middle East Since 11 September 2001: A Critique", ***International Affairs***, Vol. 81, No. 5 (October 2005), pp 963- 979.

38) Dalton Russell J., "Citizen Attitudes and Political Behavior", ***Comparative Political Studies***, Vol. 33, No 6-7 (August / September 2000), pp 912- 940.

39) Diamond Larry, "Elections Without Democracy: Thinking About Hybrid Regimes", ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No.2 (April 2002), pp 21- 35.

40) Diamond Larry, "Promoting democracy: foreign policy imperative?", ***Great Decisions***, Foreign Policy Association (2012), pp 19- 32.

41) Diamond Larry, et all, "Discussion: Reconsidering The Transition Paradigm", ***Journal of Democracy***, Vol. 25, No. 1 (January 2014), pp 86- 100.

42) Diamond Larry, Morlino Leonardo, "The Quality of Democracy: An Overview", ***Journal of Democracy***, Vol. 15, No. 4 (October 2004), pp 20- 31.

43) Dodini Michaela, Fantini Marco, "The EU Neighbourhood Policy: Implications for Economic Growth and Stability", ***Journal of Common Market Studies***, Vol. 44, No. 3 (September 2006), pp 507- 532.

44) Doorenspleet Renske, "The Structural Context of Recent Transitions to Democracy", ***European Journal of Political Research***, Vol. 43, Issue 3 (May 2004), pp 309- 335.

45) Duverger Maurice, "A New Political System Model: Semi-Presidential Government", ***European Journal of political Research***, Vol. 8, No. 2 (June 1980), pp 165- 187.

46) Edward D. Mansfield, Jon C. Pevehouse, "Democratization and International Organizations", ***International Organization***, Vol. 60, No. 1 (winter 2006), pp 137- 167.

47) Elgie Robert, "Varieties of Semi-Presidentialism and Their Impact on Nascent Democracies", ***Taiwan Journal of Democracy***, Vol. 3, No.2 (December 2007), pp 53- 71.

48) Epstein David L., et al, "Democratic Transitions", ***American Journal of Political Science***, Vol. 50, No. 3 (July 2006), pp 551- 569.

49) Erdos David, "Introduction: Charter 88 and the Constitutional Reform Movement: a Retrospective", ***Parliamentary Affairs***, Vol. 62 No. 4 (October 2009), pp 537- 551.

50) Etzioni-Halevy Eva, "Democratic-Elite Theory: Stabilization Versus Breakdown of Democracy", ***European Journal of Sociology***, Vol. 31, No. 2 (1990), pp 317- 350.

51) Fesnic Florin N., "Can Civic Education Make a Difference for Democracy? Hungary and Poland Compared", ***Political Studies*** (June 2015), pp 1- 13.

52) Finkel Steven E., Smith Amy Erica, "Civic Education, Political Discussion, and the Social Transmission of Democratic Knowledgeand Values in a New Democracy: Kenya 2002", ***American Journal of Political Science***, Vol. 55, No. 2 (April 2011), pp 417- 435.

53) Fish M. Steven, Brooks Robin S., "Does Diversity Hurt Democracy?", ***Journal of Democracy***, Vol. 15, No. 1 (January 2004), pp 154- 166.

54) Formisano Ronald P., "The Concept of Political Culture", ***The Journal of Interdisciplinary History***, Vol. 31, No. 3 (Winter, 2001), pp 393- 426.

55) Foweraker Joe, Krznaric Roman, "Measuring Liberal Democratic Performance: an Empirical and Conceptual Critique", ***Political Studies***, Vol. 48, No. 4, (September 2000), pp 759- 787.

56) G. Lowell Field, John Higley, Michael G. Burton, "A New Elite Framework for Political Sociology", ***Revue européenne des sciences sociales***, T. 28, No. 88 (1990), pp 149- 182.

57) Gastil Raymond D., "The Comparative Survey of Freedom: Experiences and Suggestions", ***Studies in Comparative International Development***, Vol. 25, no. 1 (Spring 1990), pp 25- 50.

58) Gause F. Gregory, "Can Democracy Stop Terrorism?", ***Foreign Affairs***, Vol. 84, No. 5, (September – October 2005), pp 62- 76.

59) Geddes Barbara, "What Do We Know About Democratization After Twenty Years?", ***Annual Review of Political Science***, Vol. 2, No. 1 (June 1999), pp 115- 144.

60) Genieys William, "The Sociology of Political Elites in France: The End of an Exception?", ***International Political Science Review***, Vol. 26, No. 4 (October 2005), pp 413- 430.

61) Gerges Fawaz A., "The Study of Middle East International Relations: A Critique", ***British Journal of Middle Eastern Studies***, Vol. 18, No. 2 (1991), pp 208- 220.

62) Glaeser Edward L., Ponzetto Giacomo A. M., Shleifer Andrei, "Why Does Democracy Need Education?", ***Journal of Economic Growth***, Vol. 12, No. 2 (June 2007), pp 77- 99.

63) Granato Jim, Inglehart Ronald, Leblang David, "Cultural Values, Stable Democracy, and Economic Development: A Reply", ***American Journal of Political Science***, Vol. 40, No. 3 (August 1996), pp 680- 696.

64) Guo Sujian, "Democratic Transition: A Comparative Study of China and The Former Soviet Union", ***Issues & Studies***, Vol. 34, No. 8 (August 1998), pp 63- 101.

65) Guo Sujian,"Democratic Transition: A Critical Overview", ***Issues & studies***, Vol. 35, No. 4 (July / August 1999), pp 133- 148.

66) Haggard Stephan, Kaufman Robert R., "The Political Economy of Democratic Transitions", ***Comparative Politics***, Vol. 29, No. 3 (April 1997), pp 263- 283.

67) Hall Peter A., Taylor Rosemary C. R., "Political Science and the Three New Institutionalisms" ***Political Studies***, Vol. 44, No. 5 (December 1996), pp 936- 957.

68) Hanberger Anders, "Evaluation of and for Democracy", ***Evaluation***, Vol. 12, No. 1 (January 2006), pp 17- 37.

69) Harik Iliya, "'Arab Exceptionalism', and Social Science", ***Middle East Journal***, Vol. 60, No. 4 (Autumn 2006), pp 664- 684.

70) Hayajneh Adnan M., "The U.S. Strategy: Democracy and Internal Stability in the Arab World", ***Alternatives: Turkish Journal of International Relations***, Vol .3, No.2&3 (Summer &Fall 2004), pp 19- 40.

71) Hermann Margaret G., Kegley Charles W. Jr, "Ballots, a Barrier against the Use of Bullets and Bombs: Democratization and Military Intervention", ***The Journal of Conflict Resolution***, Vol. 40, No. 3 (September 1996), pp 436- 459.

72) Higley John, Burton Michael G., "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns", ***American Sociological Review***, Vol. 54, No. 1 (February 1989), pp 17- 32.

73) Huber Evelyne, Rueschemeyer Dietrich, Stephens John D., "The Impact of Economic Development on Democracy", ***Journal of Economic Perspectives***, Vol. 7, No. 3 (Summer 1993), pp 71- 86.

74) Huntington Samuel P., "Dmocracy's Third Wave", ***Journal of Dmocracy***, Vol. 2, No. 2 (Spring 1991), pp 12- 34.

75) Huntington Samuel P., "How Countries Democratize", ***Political Science Quarterly***, Vol. 106, No 4 (Winter 1991-1992), pp 579- 616.

76) Inglehart Ronald, "The Renaissance of Political Culture", ***American Political Science Review***, Vol. 82, No. 4 (December 1988), pp 1203- 1230.

77) Inglehart Ronald, Christian Welzel, "Political Culture and Democracy: Analyzing Cross-Level Linkages", ***Comparative Politics***, Vol. 36, No. 1 (October 2003), pp 61- 79.

78) Jackman Robert W., Miller Ross A., "A Renaissance of Political Culture?", ***American Journal of Political Science***, Vol. 40, No. 3 (August 1996), pp 632- 659.

79) Jackman Robert W., Miller Ross A., "The Poverty of Political Culture", ***American Journal of Political Science***, Vol. 40, No. 3 (Aug., 1996), pp 667- 716.

80) Jamal Amaney, Tessler Mark, "The Democracy Barometers: Attitudes in the Arab World", ***Journal of Democracy***, Vol. 19, No. 1 (January 2008), pp 97- 110.

81) Jon C. Pevehouse, "Democracy from the Outside-In? International Organizations and Democratization", ***International Organization***, vol. 56, No. 3 (Summer 2002), pp 515- 549.

82) Kegley Charles W., Jr, Hermann Margaret G., "How Democracies Use Intervention: A Neglected Dimension in Studies of the Democratic Peace", ***Journal of Peace Research***, Vol. 33, No. 3 (August 1996), pp 309- 322.

83) Kerr David, "Changing the Political Culture: The Advisory Group on Education for Citizenship and the Teaching of Democracy in Schools", ***Oxford Review of Education***, Vol. 25, No. 1/2, Political Education (Mars – June 1999), pp 275- 284.

84) Kim Young C., "The Concept of Political Culture in Comparative Politics***", The Journal of Politics***, Vol. 26, No. 2 (May, 1964), pp 313- 336.

85) Kitschelt Herbert, "Political Regime Change: Structure and Process-Driven Explanations?", ***The American Political Science Review***, Vol. 86, No. 4 (December 1992), pp 1028- 1034.

86) Kugler Jacek, Feng Yi, "Explaining and Modeling Democratic Transitions", ***The Journal of Conflict Resolution***, Vol. 43, No. 2 (April 1999), pp 139- 146.

87) Lee Sangmook, "Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea", ***Taiwan Journal of Democracy***, Vol. 3, No.1 (July 2007), pp 99- 125.

88) Levitsky Steven, Way Lucan A., "Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism", ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No. 2 (April 2002), pp 51- 65.

89) Levitsky Steven, Way Lucan A., "International Linkage and Democratization", ***Journal of Democracy***, Vol. 16, No. 3 (July 2005), pp 20- 34.

90) Linz Juan J., Stepan Alfred, "Toward Consolidated Democracies", ***Journal of Democracy***, Vol. 7, No. 2 (April 1996), pp 14- 33.

91) Lipset Seymour Martin, " Some Social Requistes of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", ***American Political Science Review***, Vol. 53, No. 1 (March 1959), pp 69- 105.

92) Lloyd Lindsay, "European Approaches to Democracy Promotion", ***International Journal***, Vol. 65, No. 3 (Summer 2010), pp 547- 559.

93) Londregan John B., Poole Keith T., "Poverty, The Coup Trap, and The Seizure of Executive Power", ***World Politics***, Vol. 42, No. 2 (January 1990), pp 151- 183.

94) Mainwaring Scott, Shugart Matthew S., "Juan Linz, Presidentialism, and Democracy: A Critical Appraisal", ***Comparative Politics***, Vol. 29, No. 4 (July 1997), pp 449- 471.

95) Mansfield Edward D., Snyder Jack, "Democratization and War", ***Foreign Affairs***, Vol. 74, No. 3 (May - June 1995), pp 97- 97.

96) March James G., Olsen Johan P., "The New Institutionalism: Organizational Factors in Political Life", ***The American Political Science Review***, Vol. 78, No. 3 (September 1984), pp 734-749.

97) Matthew D. Fails, Pierce Heather Nicole, Changing Mass Attitudes and Democratic Deepening, ***Political Research Quarterly***, Vol. 63, No. 1 (Mars 2010), pp 174- 187.

98) McFaul Michael, "Transitions from Postcommunism", ***Journal of Democracy***, Vol. 16, No.3 (July 2005), pp 5- 19.

99) Merkel Wolfgang, Croissant Aurel, "Conclusion: Good and Defective Democracies", ***Democratization***, Vol. 11, No. 5 (December 2004), pp 199- 213.

100) Michael McFaul, "The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World", ***World Politics***, Vol. 54, No. 2 (January 2002), pp 212- 244.

101) Morgenbesser Lee, "Elections in Hybrid Regimes: Conceptual Stretching Revived", ***Political Studies***, Vol. 62, No. 1 (March 2014), pp 21- 36.

102) Morlino Leonardo, "'Good' and 'Bad' Democracies: How to Conduct Research into the Quality of Democracy", ***Journal of Communist Studies and Transition Politics***, Vol. 20, No. 1 (March 2004), pp 5- 27.

103) Morlino Leonardo, "Are There Hybrid Regimes? Or Are they Just an Optical Illusion?", ***European Political Science Review***, Vol. 1, No. 2 (July 2009), pp 273- 296.

104) Morlino Leonardo, "What is a 'Good' Democracy?", ***Democratization***, Vol.11, No.5 (December 2004), pp 10- 32.

105) Muller Edward N., Seligson Mitchell A., "Civic Culture and Democracy: The Question of Causal Relationships", ***The American Political Science Review***, Vol. 88, No. 3 (September 1994), pp 635-652.

106) Munck Gerardo L., "Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule", ***Perspectives on Politics***, Vol. 9, No. 2 (June 2011), pp 333- 343.

107) Munck Gerardo L., "Democratic Transitions in Comparative Perspective", ***Comparative Politics***, Vol. 26, No. 3 (April 1994), pp 355- 375.

108) Munck Gerardo L., "What is Democracy? A Reconceptualization of the Quality of Democracy", ***Democratization***, Vol. 23, No. 1 (February 2016), pp 1- 26.

109) Munck Gerardo L., Skalnik Leff Carol, "Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective", ***Comparative Politics***, Vol. 29, No. 3 (April 1997), pp 343- 362.

110) Munck Gerardo L., Verkuilen Jay, "Conceptualizing and Measuring Democracy: Evaluating Alternative Indices", ***Comparative Political Studies***, Vol. 35, No. 1 (February 2002), pp 5- 34.

111) O'Donnell Guillermo A., "Democracy, Law, and Comparative Politics", ***Studies in Comparative International Development***, Vol. 36, No. 1 (Spring 2001), pp 7- 36.

112) Owen John M., "How Liberalism Produces Democratic Peace", ***International Security***, Vol. 19, No. 2 (Fall 1994), pp 87- 125.

113) Pateman Carole, "Political Culture, Political Structure and Political Change***", British Journal of Political Science***, Vol. 1, No. 3 (July 1971), pp 291- 305.

114) Przeworski Adam, Limongi Fernando, "Modernization Theories and Facts", ***World Politics***, Vol. 49, No. 2 (January 1997), pp 155- 183.

115) Przeworski Adam, et all, "What Makes Democracies Endure", ***Journal of Democracy***, Vol. 7, No. 1 (January 1996), pp 39- 55.

116) Pye Lucian W., "Political Culture Revisited", ***Political Psychology***, Vol. 12, No. 3 (September 1991), pp 487- 508.

117) Randall Vicky, Svåsand Lars, "Party Institutionalization in New Democracies", ***Party Politics***, Vol. 8, No.1 (January 2002), pp 5- 29.

118) Reilly Benjamin, "Democratization and Electoral Reform in the Asia-Pacific Region Is There an "Asian Model" of Democracy?", ***Comparative Political Studies***, Vol. 40 No. 11 (November 2007), pp 1350- 1371.

119) Reilly Benjamin, "Political Engineering and Party Politics in Conflict-Prone Societies", ***Democratization***, Vol.13, No.5 (December 2006), pp 811- 827.

120) Reilly Benjamin, "Political Engineering and Party Politics in Papua New Guinea", ***Party Politics***, Vol. 8, No.6 (November 2002), pp 701- 718.

121) Remmer Karen L., "Democracy and Economic Crisis: The Latin American Experience", ***World Politics***, Vol. 42, No. 3 (April 1990), pp 315- 335.

122) Remmer Karen L., "The Political Impact of Economic Crisis in Latin America in the 1980s", ***The American Political Science Review***, Vol. 85, No. 3 (September 1991), pp 777- 800.

123) Reynold Andrew, "Constitutional Design: Promoting Multi-Ethnic Democracy", ***Harvard International Review***, Vol. 28, No. 4 (Winter 2007), pp 50- 55.

124) Robert D. Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games", ***International Organization***, Vol. 42, No. 3 (Summer, 1988), pp 427- 460.

125) Ross Michael L., "Does Oil Hinder Democracy?", ***World Politics***, Vol. 53, No. 3 (April 2001), pp 325- 361.

126) Ross Michael L., "Will Oil Drown the Arab Spring?: Democracy and the Resource Curse", ***Foreign Affairs***, Vol. 90, No. 5 (September/October 2011), pp 2- 7.

127) Russett Bruce, et al, "The Democratic Peace"**,** ***International Security***, Vol. 19, No. 4 (Spring 1995), pp 164- 184.

128) Rustow Dankwart A., "Democracy: A Global Revolution?" ***Foreign Affairs***, Vol. 69, No. 4 (Fall, 1990), pp 75- 91.

129) Rustow Dankwart A.," Transition to democracy: Toward a Dynamic Model", ***Comparative Politics***, Vol. 2, No. 3 (April 1970), pp

130) Sadiki Larbi, "Guided Democracy in Algeria and Egypt", ***Australian Journal of International Affairs***, Vol. 49, No. 2 (November 1995), pp 337- 363.

131) Santiso Carlos, "Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality", ***The Georgetown Public Policy Review***, Vol. 7, No. 1 (Fall 2001), pp 1- 20.

132) Santiso Carlos, "Promoting Democratic Governance and Preventing the Recurrence of Conflict: The Role of the United Nations Development Programme in Post-Conflict Peace-Building", ***Journal of Latin American Studies***, Vol. 34, No. 3 (August, 2002), pp 555- 586.

133) Schmitter Philippe C., Karl Terry Lynn, "What Democracy Is…And Is Not", ***Journal of Democracy***, Vol. 2, No. 3 (Summer 1991), pp 75- 88.

134) Schmitter Philippe C., Santiso Javier, "Three Temporal Dimensions to the Consolidation of Democracy", ***International Political Science Review***, Vol. 19, No. 1 (January 1998), pp 69- 92.

135) Schmitter Philippe C., "The Proto-Science of Consolidology: Can It Improve The Outcome of Contemporary Efforts at Democratization?", ***Politikon: South African Journal of Political Studies***, Vol. 21, No. 2 (December 1994), pp 15- 27.

136) Seligson Mitchell A., "The Renaissance of Political Culture or the Renaissance of the Ecological Fallacy?", ***Comparative Politics***, Vol. 34, No. 3 (April 2002), pp 2736 292.

137) Seligson Mitchell A., Muller Edward N., "Democratic Stability and Economic Crisis: Costa Rica, 1978-1983", ***International Studies Quarterly***, Vol. 31, No. 3 (September 1987), pp 301- 326.

138) Sen Amartya, "Democracy as a Universal Value", ***Journal of Democracy***, Vol. 10, No. 3 (July 1999), pp 3- 17.

139) Stepan Alfred, "Democratic Opposition and Democratization Theory", ***Government and Opposition***, Vol. 32, No. 4 (Autumn 1997), pp 657- 673.

140) Stepan Alfred, Skach Cindy, "Constitutional Frameworks and Democratic Consolidation: Parliamentarianism versus Presidentialism", ***World Politics***, Vol. 46, No. 1 (October 1993), pp 1- 22.

141) Street John, "Political Culture: From Civic Culture to Mass Culture", ***British Journal of Political Science***, Vol. 24, No. 1 (January1994), pp 95- 113.

142) Tahi Mohand Salah, "Algeria's Democratisation Process: A Frustrated Hope", ***Third World Quarterly***, Vol. 16, No. 2 (June 1995), pp 197- 220.

143) Tessler Mark, Jamal Amaney, Robbins Michael, "New Findings on Arabs and Democracy", ***Journal of Democracy***, Vol. 23, No. 4 (October 2012), pp 89- 103.

144) Turner Rachel S., "The 'rebirth of liberalism': The origins of neo-liberal ideology", ***Journal of Political Ideologies***, Vol. 12, No. 1 (February 2007), pp 67- 83.

145) Vanhanen Tatu, "A New Dataset for Measuring Democracy, 1810-199", ***Journal of Peace Research***, Vol. 37, No. 2 (Mars 2000), pp 251- 265.

146) Varshney Ashutosh, "Nationalism, Ethnic Conflict, and Rationality", ***Perspectives on Politics***, Vol. 1, No. 1 (Mars 2003), pp 85- 99.

147) Werenfels Isabelle, "An Equilibrium of Instability: Dynamics and Reproduction Mechanisms of Algeria's Political System", ***Confluences Méditerranée***, N° 71 (Automne 2009), pp 179- 194.

148) Whyte Emma, "Regime Change or Democratization", ***Journal of International Service***, Vol. 19, No. 1 (Fall 2009), pp 55- 76.

149) Wollack Kenneth, "Assisting Democracy Abroad: American Values, American Interests", ***Harvard International Review***, Vol. 32, No. 3 (Fall 2010), pp 20- 25.

150) Youngs Richard, "European Approaches to Security in the Mediterranean", ***Middle East Journal***, Vol. 57, No. 3 (Summer 2003), pp 414- 431.

151) Zakaria Fareed, "Islam, Democracy, and Constitutional Liberalism", ***Political Science Quarterly***, Vol. 119, No. 1, (Spring, 2004), pp 1- 20.

152) Zakaria Fareed, "The Rise of Illiberal Democracy," ***Foreign Affairs***, Vol. 76, No. 6 (November–December 1997), pp 22- 43.

4. Internet

A. Books

1) Dunleavy Patrick, Park Alice, Taylor Ros (Eds), ***The UK's Changing Democracy: The 2018 Democratic Audit***, Democratic Audit. London: LSE Press, 2018, on web:
https://press.lse.ac.uk/site/books/10.31389/book1/download/2443/

2) Merkel Wolfgang, Bochsler Daniel, et al, ***Democracy Barometer: Codebook***. Aarau: Zentrum für Demokratie, 2018, on web:
http://www.democracybarometer.org/Data/Codebook_all%20countries_1990-2016.pdf
http://www.democracybarometer.org/concept_en.html

3) Sccarow Susan, ***Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Implementing Intra-Party Democracy***. Washington, DC, The National Democratic Institute for International Affairs (NDI), 2005, pp 3- 5, On web:
https://www.ndi.org/sites/default/files/1951_polpart_scarrow_110105_5.pdf

B. Research Papers

1) Bühlmann Marc, "The Quality of Democracy: Crises and Success Stories", Paper proposal for the panel 'Challenges and transformations in the Qualities of Democracies: a comparative perspective', at the IPSA-ECPR joint conference, Sao Paolo, February 16-19, 2011, on web:
http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_26331.pdf

2) Bühlmann Marc, et al, "The Quality of Democracy: Democracy Barometer for Established Democracies", Hertie School of Governance- working papers, No. 22 (April 2008), on web:
http://edoc.vifapol.de/opus/volltexte/2013/4240/pdf/22.pdf

3) Elgie Robert , "The politics of Semi-Presidentialism", on web:
http://www.logobook.ru/af/11028008/2561/0198293860_sample.pdf

4) Higley John, "Elite Theory in Political Sociology", IPSA International Conference, Montreal, 2008, on web:
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.462.5495&rep=rep1&type=pdf

5) Högström John, "Quality of Democracy: A Comparative Study", Paper for The first IPSA-ECPR Joint Conference: Whatever Happened to North-South?, Sao Paulo, 16- 19/02/ 2011, on web:
http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:663514/FULLTEXT01.pdf

6) Linz Juan J., "Democracy: Presidential or Parliamentary Does it Make a Difference?", Paper prepared for the project "The Role of Political Parties in the Return to Democracy in the Southern Cone", sponsored by the Latin American Program of the Woodrow Wilson International Center for Scholars, and the World Peace Foundation, 1985, p 1, on web:
http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNABJ524.pdf

7) Mainwaring Scott, "Presidentialism, Multiparty Systems and Democracy: The Difficult Equation", Working Paper 144, The Helen Kellogg Institute for International Studies, University of Notre Dame, September 1990, accessed at:
https://pdfs.semanticscholar.org/bd0e/50b2e0ba7644f8fff63b7b6eb8e4040959fe.pdf

8) Mainwaring Scott, "Transition To Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues", ***Kellogg Institute for International Studies*** Working Paper 130, November 1989, on web:
https://kellogg.nd.edu/sites/default/files/old_files/documents/130_0.pdf

9) Marshall Monty G., Gurr Ted Robert, Jaggers Keith, ***Polity IV Project: Dataset Users' Manual***, Center for Systemic Peace and Societal-Systems Research, 24 October 2018, on web:
http://www.systemicpeace.org/inscr/p4manualv2017.pdf

10) Norris Pippa, "Democracy Audits and Governmental Indicators: Methods and Measurements"; American Political Science Association Conference, U.Cal, Berkeley, Oct 30-31st 2009, on web: 15 May 2010:
https://sites.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/APSA%20Pippa%20Norris%20Democracy%20audits%20and%20governmental%20indicators.pdf

11) Schmitter Philippe C., "Contrasting Approaches to Political Egineering: Constitutionalization & Democratization", accessed at:
https://www.eui.eu/Documents/DepartmentsCentres/SPS/Profiles/Schmitter/PoliticalEngineering.pdf

12) Share Donald, Mainwaring Scott, "Transitions From Above: Democratization in Brazil and Spain", Working Paper 32, ***Kellogg Institute for International Studies,*** , December 1984, p 4, on web:
https://kellogg.nd.edu/sites/default/files/old_files/documents/032_0.pdf

13) Veser Ernest, "Semi-Presidentialism-Duverger's Concept– A New Political System Model", 1997, on web:
http://www.rchss.sinica.edu.tw/app/ebook/journal/11-01-1999/11_1_2.pdf

C. Thesis's

1) Douai Aziz, ***International Broadcasting and The Management of Foreign Public Opinion: The Case of Al-Hurra Television in The "Arab Street"***, A Dissertation in Mass Communications for the Degree of Doctor of Philosophy. The Pennsylvania State University, The Graduate School College of Communications, May 2009, accessed at:
https://etda.libraries.psu.edu/files/final_submissions/404

D. reports

1) British Petroleum, ***BP Statistical Review of World Energy***, statistical review, June 2014, on web:
http://large.stanford.edu/courses/2014/ph240/milic1/docs/bpreview.pdf

2) British Petroleum, ***BP Statistical Review of World Energy***, June 2015, on web:
http://large.stanford.edu/courses/2015/ph240/zerkalov2/docs/bp2015.pdf

3) Commission of the European Communities, ***Communication From The Commission: European Neighbourhood Policy Strategy Paper***, Brussels, 12 May 2004, accessed at:
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2004_2009/documents/com/com_com(2004)0373_/com_com(2004)0373_en.pdf

4) Commission of the European Communities, ***Communication to The Commission: Implementing and promoting the European Neighbourhood Policy***, Brussels, 22 November 2005, accessed at:
https://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/sec_2005_1521_en.pdf

5) Economist Intelligence Unit, ***Democracy Index Report 2017***, on web:
https://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438/images/Democracy_Index_2017.pdf

6) ENI spa, ***World Oil and Gas Review***, September 2014, on web:
https://www.eni.com/assets/documents/eng/company/world-oil-gas-review/2014/O-G-2014.pdf

7) European Commission, ***Joint Communication to The European Council, The European Parliament, The Council, The European Economic And Social Committee And The Committee Of The Regions, A Partnership For Democracy and Shared Prosperity With The Southern Mediterranean***, Brussels, 2011, accesset at:
http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2011:0200:FIN:en:PDF

8) Freedom House, ***Freedom in the World 2015, Discarding Democracy: Return to the Iron Fist***, on web:
https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/01152015_FIW_2015_final.pdf

9) Ilias Akhtar Shayerah, Bolle Mary Jane, Nelson Rebecca M., ***U.S. Trade and Investment in the Middle East and North Africa: Overview and Issues for Congress***, Congressional Research Service, March 4, 2013:
https://fas.org/sgp/crs/misc/R42153.pdf

10) International Energy Agency, ***Key World Energy Statistics 2015***, on web:
https://www.connaissancedesenergies.org/sites/default/files/pdf-actualites/keyworld_statistics_2015.pdf

11) International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), ***State of Democracy Assessments***, on web:
https://www.idea.int/data-tools/tools/state-democracy-assessments

12) Organization of the Petroleum Exporting Countries, ***OPEC Annual Statistical Bulletin***, 2015, on web:
http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2015.pdf

13) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, ***Rethinking Poverty: Report on the World Social Situation 2010***, New York, 2009, on web:
https://www.un.org/esa/socdev/rwss/docs/2010/fullreport.pdf

14) World Economic Forum, ***The Global Competitiveness Report 2013–2014***, Geneva, 2013, on web:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

15) WVS, ***WV6_Results Study, Algeria 2014***, on web:
https://www.worldvaluessurvey.org/AJDownload.jsp

E. Websites

1) Al-bab.com, "Where is the Middle East?":
https://al-bab.com/special-topics/where-middle-east

2) BBC News, "Observers praise Algerian voting", on website:
http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3613805.stm

3) Democratic Audit, on website:
http://www.democraticaudit.com/about/what-we-do/

4) Eurobarometer, website:
https://europa.eu/eurobarometer/screen/home

5) Freedom House, website:
https://freedomhouse.org/

6) Freedom House, Freedom in the World 2015, Tunisia, on website:
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2015/tunisia

7) Freedom House, Freedom in the World 2018, Methodology, on website:
https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2018

8) Freedom House, freedom report, on web:
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2011
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2014

9) IEA (International Association for the Evaluation of Educational Achievement), website:
http://www.iea.nl/

10) IndexMundi: data portal, website:
https://www.indexmundi.com/

11) InflationData.co, "Historical Oil Prices Chart: Oil Prices in Inflation Adjusted Terms", on website:
https://inflationdata.com/articles/inflation-adjusted-prices/historical-oil-prices-chart/

12) International Institute for Democracy and Electoral Assistance, website:
https://www.idea.int/

13) International Social Survey Program, website:
http://www.issp.org/

14) Millennium Challenge Corporation, website:
https://www.mcc.gov/

15) Polity IV Project, on websites:
https://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm
http://www.systemicpeace.org/p4creports.html

16) Statista, Business Data Platform, website:
https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/

17) The Economist Intelligence Unit, website:
https://www.eiu.com/n/

18) The Peace Research Institute Oslo (PRIO), The Polyarchy dataset, on website:
https://www.prio.org/Data/Governance/Vanhanens-index-of-democracy/

19) The semi-presidential one:
http://www.semipresidentialism.com/

20) The World Bank, "Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate) – Algeria", on website:
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2020&locations=DZ&start=1991&type=shaded&view=chart

21) Transparency International, website:
https://www.transparency.org

22) UN News, "Democratization is a process, not an event, says Secretary-General Ban": on website:
https://news.un.org/en/story/2008/03/254082-democratization-process-not-event-says-secretary-general-ban

23) United Nations Development Programme, "Human Development Index (HDI)", on website:
http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi

24) US Department of State, "South and Central Asian Affairs: Countries and Other Areas", on website:
https://www.state.gov/p/sca/ci/

25) US-Algeria Business Council website:
https://www.us-algeria.org/

26) Wikipedia, "Southern Cone", accessed at:
https://en.wikipedia.org/wiki/Southern_Cone

27) Wikipedia, "Westminster system", on website:
https://en.wikipedia.org/wiki/Westminster_system

28) World Bank, "World Development Indicators", on website:
https://databank.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators

29) World Values Surveys, website:
www.worldvaluessurvey.org

30) WVS, Online Data Analysis, on website
https://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp

Références en Français

1. Livres

1) Busino Giovani, ***Élite(s) et élitisme***. Alger: Casbah Éditions, 1998.

2) De Vasconcelos Alvaro, "L'Union Européenne et Ses Voisins du Sud: Le Printemps Arabe, L'Islamisme et Les Pièges de L'Ancienne Politique", dans Rupnik Jacques (Dir), ***Géopolitique de la démocratisation: l'Europe et ses voisinages***. Paris: Presses de La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, 2014.

3) Diamond Larry, Linz Juan J., Lipset Seymour Martin, ***Les Pays en développement et l'expérience de la démocratie***, traduit par: Brigitte Delorme, Bernard Vincent. Paris: Nouveaux Horizons, 1993.

4) Gazibo Mamoudou, "Les aspects internationaux de la démocratisation", Dans : Paquin Stéphane, Deschênes Dany, ***Introduction aux relations internationales : Théories, pratiques et enjeux***. Montréal : Chenelière Éducation, 2009.

5) Genieys William, ***Sociologie Politique des Élites***. Paris : Armand Colin, 2011.

6) Kübler Daniel, de Maillard Jacques, ***Analyser les politiques publiques***. Grenoble: Presses Universitaires de Grenoble, 2009.

7) Leferme-Falguières Frédérique, Van Renterghem Vanessa, "Le concept d'élites. Approches historiographiques et méthodologiques", dans Gauvard Claude (Dir), ***Hypothèses 2000: Travaux de l'Ecole doctorale d'Histoire de Paris I Panthéon-Sorbonne***. Paris : Pubilcations de la Sorbone, 2001.

8) Quandt William B., ***Société et pouvoir en Algérie: la décennie des ruptures***, Traduit par: M'Hamed Bensemmane. Alger: Casbah Editions, 1999.

2. Articles

1) Addi Lahouari, "Les Partis Politiques en Algérie", ***Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée***, N° 111-112 (2005), pp 139- 162.

2) Addi Lahouari, "Sociologie politique d'un populisme autoritaire", ***Confluences Méditerranée***, N°81 (2012), pp 27- 40.

3) Baghzouz Aomar, "Du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: une vision d'Algérie", ***Outre-Terre***, N° 23 (2009), pp 139- 151.

4) Baghzouz Aomar, "L'Algérie face à l'Europe : quelle place dans les dispositifs de coopération en Méditerranée?", ***Maghreb-Machrek***, N° 200 (été 2009), pp 45- 56.

5) Baghzouz Aomar, "Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation", ***L'Année du Maghreb***, N° 6 (Juillet 2010), pp 507- 526.

6) Daguzan Jean-François, "La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure ? ", ***Politique étrangère***, vol. 80, N° 3, (Automne 2015), pp 31- 42.

7) Daguzan Jean-François, "Les relations franco-algériennes ou la perpétuelle leçon de tango", ***Maghreb – Machrek***, N° 200 (Été 2009), pp 91- 99.

8) Genieys William, "Les fondations élitaires de la démocratie libérale", ***Revue française de science politique***, Vol. 58, No. 3 (Juin 2008), 535- 539.

9) Gonzalez-Quijano Yves, “Internet, le «Printemps arabe» et la dévaluation du cyberactivisme arabe”, ***Égypte/Monde arabe***, N° 12 (2015), pp 67- 84.

10) Gueldry Michel, “Qu'Est-Ce Que Le Néoconservatisme? ”, ***Outre-Terre***, No. 13, Vol. 4 (octobre 2005), pp 57- 76.

11) Guilhot Nicolas, Schmitter Philippe C., «De la transition à la consolidation: Une lecture rétrospective des democratization studies», ***Revue française de science politique***, 50e année, n°4-5 (2000), pp 615- 632.

12) Hachemaoui Mohammed, “La corruption politique en Algérie: l’envers de l’autoritarisme”, ***Esprit***, Vol. 6, No. 375, (Juin 2011), pp 111- 135.

13) Hachemaoui Mohammed, “Permanences du jeu politique en Algérie”, ***Politique étrangère***, Vol. 2, N° 2 (été 2009), pp 309- 321.

14) Hachemaoui Mohammed,"La Représentation Politique en Algérie Entre Médiation Clientélaire et Prédation (1997-2002)", ***Revue Française de Science Politique***, Vol.53, N. 01 (Février 2003), pp 35- 72.

15) Hassane Zerrouky, “Algérie Les Ravages du Néo-Libéralisme”, ***Economie et Politique***, N. 616-617 (Novembre-decembre 2005), pp 22- 24.

16) Hermet Guy, “Chehabi (Houchang E.), Linz (Juan J.), eds. Sultanistic Regimes: compte-rendu”, ***Critique internationale***, vol. 3 (Printemps 1999), pp 72- 73.

17) Mansour Mouloud, “Du Présidentialisme Algérien”, ***Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques***, Faculté de Droit, Université Benyoucef Benkhedda d'Alger, Vol. 44, No. 1 (décembre 2007), pp 81- 110.

18) Mokhefi Mansouria, “Washington face aux révolutions arabes”, ***Politique étrangère***, Vol. 76, N° 3 (Automne 2011), pp 631- 643.

19) Tine Antoine," Elites Partisanes Et Démocratisation Au Sénégal: pour une lecture Neo-Machiavelienne", ***Polis, Revue Camerounaise de science politique***, Vol.11, Numéro Spécial (2003), pp 7- 24.

20) Whitehead Laurence, “Entreprises de Démocratisation: Le rôle des Acteurs Externes”, ***Critique Internationale***, N° 24 (Juillet 2004), pp 109- 124.

21) Zoubir Yahia H., “Les États-Unis et L’Algérie: antagonisme, pragmatisme et coopération”, ***Maghreb – Machrek***, N° 200 (Été 2009), pp 71- 90.

3. Internet

A. Documents de recherche

1) Abis Sébastien, "Frustrations et espérances de la coopération euroméditerranéenne: Le sommet de Barcelone est une bonne opportunité de faire bilan du programme MEDA", ***AFKAR/IDEES*** (ÉTÉ 2005), pp 24, 26, sur internet:
https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/afkar/afkar_ideas_7/Barcelone-10_frustrations_esperances_cooperation_euromediterraneenne_Sebastian_Abis_afkar7.pdf

2) Addi Lahouari, "Le régime algérien après les révoltes arabes", ***Annuaire IEMed de la Méditerranée*** (2013), pp 187, 188, sur internet:
https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Addi%20Algerie%20revoltes%20arabe%20FR.pdf/at_download/file

3) Chabane Mohamed, "L'Algérie otage de ses hydrocarbures: obligation de réformes, urgence d'une reconversion", ***Cahiers de la Méditerranée***, No. 81 (2010), pp 319- 330 sur site:
https://journals.openedition.org/cdlm/5652

4) Hibou Béatrice, Martinez Luis, "Le Partenariat euro-maghrébin: un mariage blanc?", Les Études du CERI, N° 47 (novembre 1998), p 8, en ligne:
https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/etude47.pdf

5) Inmaculada Marrero Rocha, "Coopération euro-méditerranéenne, démocratie et paix", ***Cahiers de la Méditerranée***, Nº 91 (January-December 2015), pp 203- 2015, en ligne :
https://journals.openedition.org/cdlm/8192#bodyftn3

6) Khamis Sahar "Le rôle des médias dans les transitions arabes: comment le «cyber-activisme» est en train de bouleverser les panoramas politique et communicationnel", ***Annuaire IEMed de la Méditerranée*** (2013), sur le web:
https://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Khamis%20role%20des%20media%20ArabES%20%20FR.pdf

7) Martinez Luis, "Algérie : Les Nouveaux Défis", CERI - Centre de recherches internationales, p 3, sur internet :
https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/artlm.pdf

8) Ottaway Marina, "La transformation politique des pays arabes: les différentes évolutions", Annuaire IEMed. de la Méditerranée 2013, sur internet:
http://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Ottaway%20Transformation%20Pays%20Arabes%20FR.pdf

B. Thèses

1) Achour Tani Yamna, ***Analyse de la politique économique algérienne***, Thèse De Doctorat en Sciences Economiques. Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, 2013, sur internet:
https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00984242/document

C. Documents officiels

1) IDEA, Statuts de l'institut international pour la démocratie et l'assistance électorale, Version modifiée lors de la réunion extraordinaire du Conseil de l'IDEA, le 24 janvier 2006, sur internet:
https://www.idea.int/sites/default/files/about_us/International-IDEA-Statutes-FR.pdf

2) Le Conseil De L'Union Européenne, Législation 265, Accord euro-méditerranéen établissant une association entre la Communauté européenne et ses États membres, d'une part, et la République Algérienne démocratique et populaire, d'autre part, Journal officiel de l'Union européenne, 48e année, 10 octobre 2005, sur le site:
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=OJ:L:2005:265:FULL&from=en

D. Rapports

1) Boulahbel Bachir, ***Travaux sur la pauvreté en Algérie: bilan***, Conseil National Economique et Social, mars 2008, sur internet:
ttps://www.cnese.dz/static/Cnes/data/Bilan-travaux%20sur%20la%20pauvet%C3%A9%20en%20Alg%C3%A9rie.pdf

2) Collectif des Familles de Disparus en Algérie (CFDA), ***Les disparitions forcées en algérie : un crime contre l'humanité 1990-2000***, Mars 2016, p 9, sur internet:
http://www.algerie-disparus.org/app/uploads/2016/03/CFDA-RAPPORT-digital2.pdf

3) Conseil National Economique et Social, ***Rapport National sur le développement humain: Algérie 2006***, Alger 2007:
http://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/povred/Rapport_CNES2006.pdf

4) Gouvernement Algérien, ***Algérie Objectifs du Millénaire pour le Développement: rapport national 2000 – 2015***, Juin 2016, sur internet:
http://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/publications/MAE_Rapport_2000-2015_BD%20FF.pdf

5) Martín Iván, ***La coopération Europe-Méditerranée: état des lieux***, Commission Méditerranée de Cités et Gouvernements Locaux Unis, Fiche de divulgation Euromed nº 2009/1, septembre 2009, sur internet:
https://www.euromed-ihedn.fr/files/Cooperation-Europe-Mediterranee---2009-1.pdf

6) Ministère de L'industrie, Agence Nationale de Développement de l'Investissement, ***Bilan du commerce extérieur***, sur internet:
http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

7) Ministère de L'industrie, Agence Nationale de Développement de l'Investissement, ***les indicateurs économiques de l'Algérie maintenus à des niveaux soutenables: 2000- 2013***, sur internet:
http://www.andi.dz/index.php/fr/presse/1034-2000-2013-les-indicateurs-economiques-de-l-algerie-maintenus-a-des-niveaux-soutenables#:~:text=L'ann%C3%A9e%202013%20a%20%C3%A9t%C3%A9,%2C45%20mds%20de%20dollars).

8) Office National des Statistiques, ***La balance des paiements 2009 – 2013***, lien de téléchargement:
https://www.ons.dz/IMG/pdf/BP09-13.pdf

9) Office National des Statistiques, La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, ***Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 à 2013***, Alger, 2014, sur internet:
https://www.ons.dz/IMG/pdf/echangext04-14.pdf

10) PNUD, ***Rapport sur le développement humain 2020, Note d'information à l'intention des pays concernant le Rapport sur le développement humain 2020: Algérie***, sur internet:
http ://hdr.undp.org/sites/default/files/Country-Profiles/fr/DZA.pdf

11) Programme des Nations Unies pour le développement, Initiative d'Oxford sur la pauvreté et le développement humain, ***Tracer la voie hors de la pauvreté multidimensionnelle: réaliser les Objectifs de développement durable***, 2020, sur internet:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/2020_mpi_report_fr.pdf

E. Sites d'Internet

1) Addi Lahouari, «Comme le dit l'historien Mohammed Harbi, les Etats ont une armée, en Algérie, l'armée a son Etat », Propos recueillis par: Loos Baudouin, Le Soir de Bruxelles, 11 janvier 2002, publier sur Algeria-Watch, 13 décembre 2009:
https://algeria-watch.org/?p=68056

2) Aka Alain, "Les dates-clés de l'affaire Rafik Khalifa", Le Point.fr, 10/10/2014, sur internet:
https://www.lepoint.fr/afrique/les-dates-cles-de-l-affaire-rafik-khalifa-07-10-2014-1870261_3826.php

3) Alilat Farid, "Main basse sur le FLN", ***Jeune Afrique***, 07 février 2005, sur le site:
https://www.jeuneafrique.com/127974/archives-thematique/main-basse-sur-le-fln/

4) Ben Abdallah El Alaoui Hicham, "Les Régimes Arabes Modernisent L'Autoritarisme", ***Le Monde Diplomatique***, Avril 2008, pp 10, 11, sur le site:
https://www.monde-diplomatique.fr/2008/04/EL_ALAOUI/15781

5) Bey Ahmed, "Le FLN au temps des grandes manœuvres", ***Jeune Afrique***, 19 juillet 2011, sur le site:
https://www.jeuneafrique.com/190778/politique/le-fln-au-temps-des-grandes-man-uvres/

6) Le Fonds européen pour la démocratie, À propos du FEDEM, sur le site:
https://www.democracyendowment.eu/fr/about-eed/

7) Programme MEDA, sur le site:
http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=URISERV:r15006&from=FR

8) Union pour la Méditerranée:
https://ufmsecretariat.org/fr

ملاحظة: روابط الإنترنت تمت مراجعتها خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2021، للتحقق من أنها مازالت تعمل، وتم تغيير التي توقفت منها، ذلك أنه لم يتم تسجيل تواريخ وأوقات زيارة المواقع واستعمال الروابط في حينها.

الفهرسة

- ✓ فهرس الجداول
- ✓ فهرس الأشكال
- ✓ فهرس المحتويات

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 .1	الديمقراطية في العالم النامي	49
2 .1	الديمقراطية في البلدان العربية حسب مؤشري بيت الحرية ومشروع نظم الحكم "بوليتي"	50-
1 .2	النمو الاقتصادي والانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة	110
2 .2	الاحتياطي والإنتاج العربي للنفط والغاز مقابل احتياطي وإنتاج بلدان حققت الانتقال الديمقراطي	112-
3 .2	تطور إيرادات الجزائر من المحروقات (2002- 2013)	151-
4 .2	المبادلات الخارجية للجزائر حسب أصناف المواد والمنتجات 2012- 2013	152-
5 .2	مؤشرات للوضع الاقتصادي في الجزائر 2000- 2013	154-
6 .2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2000- 2013	158
7 .2	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل عملتي اليورو والدولار (2001- 2013)	159
8 .2	معدل الزيادة السنوية في أسعار المستهلك (2000- 2013)	160
9 .2	متوسط الرواتب والأجور الشهري وتوزيعه حسب فئات الموظفين والعمال في عام 2011	160-
10 .2	معدل البطالة في الجزائر (2000- 2013)	163
11 .2	إحصائيات سوق العمل في الجزائر خلال سنتي 2012 و2013	163-
12 .2	تطور مستويات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1988- 2006	166-
13 .2	تطور مؤشر التنمية البشرية بالنسبة للجزائر 1990- 2013	169
14 .2	إحصائيات عن التعليم في الجزائر	172
1 .3	الأنظمة التسلطية وأنماط الانتقال الديمقراطي 1974- 1990	190-
2 .3	أبعاد مأسسة الحزب Dimensions of party institutionalization	205
1 .5	أمثلة عن التعريفات الإجرائية للنخب في الأبحاث الإنجليزية والأمريكية	329-
2 .5	العلاقات المفترضة للنخبة بنظام الحكم	348
3 .5	تفاعلات النخب في المرحلة الانتقالية ونتائجها في الجزائر وبعض حالات الشرق الأوسط	418
4 .5	تصنيف "فيرنفيلز" Werenfels للأنماط المثالية لنخب الجيل الثالث في الجزائر	421-

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 .1	أنماط الانتقال الديمقراطي	72
1 .4	الخارطة السياسية للمنطقة العربية	267
1 .5	انقسامات السلطة والمعارضة في المرحلة الانتقالية بالجزائر 1991	417

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	I
إهداء	II
خطة الدراسة	III
مقدمة	**1**
الفصل الأول: تأصيل نظري لمفهومي الديمقراطية والانتقال الديمقراطي	**22**
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية بين مشكلة التعريف ومأزق القياس	22
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية: الحد الأدنى والحد الأقصى	23
المطلب الثاني: تقييم الديمقراطية	37
المبحث الثاني: الانتقال الديمقراطي: المقومات المفاهيمية والمرتكزات النظرية	55
المطلب الأول: تعريف الانتقال الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة	57
أولا: الانتقال الديمقراطي مفهوم مركب	57
ثانيا: الانتقال الديمقراطي عملية مرحلية	61
ثالثا: الانتقال الديمقراطي والأنظمة الهجينة	63
رابعا: الانتقال الديمقراطي أنماط ومسارات متعددة	69
المطلب الثاني: المداخل النظرية لتفسير الانتقال الديمقراطي	86
خلاصة الفصل الأول	97
الفصل الثاني: الشروط السوسيو-اقتصادية والثقافية للانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية	**100**
المبحث الأول: المدخل الاقتصادي-الاجتماعي لتفسير الانتقال الديمقراطي	100
المطلب الأول: العوامل الاقتصادية للانتقال الديمقراطي	100
المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية للانتقال الديمقراطي	114
المبحث الثاني: تفسير الانتقال الديمقراطي من خلال مدخل الثقافة السياسية	126
المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية	126
المطلب الثاني: عناصر الثقافة الديمقراطية	136
المطلب الثالث: المقاربة الثقافية للانتقال الديمقراطي	140

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانتقال الديمقراطي في الجزائر	150
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للانتقال الديمقراطي في الجزائر	150
أولا: التبعية للمحروقات: اقتصاد ريعي غير منتج	151
ثانيا: مؤشر الدخل الفردي	157
ثالثا: مؤشر التشغيل والبطالة	162
رابعا: مؤشر الفقر	165
خامسا: مؤشر التنمية البشرية	168
المطلب الثاني: المؤشرات الثقافية للانتقال الديمقراطي في الجزائر	173
1. الرضا عن الحياة والثقة في الناس	174
2. الاهتمام بالسياسة	175
3. الانخراط في الحياة السياسية والمدنية	176
4. المشاركة في الانتخابات	177
5. قبول التعدد والتسامح مع الاختلاف	177
6. المقدرة على تعريف الديمقراطية	179
7. تأييد الديمقراطية: اعتبار النظام الديمقراطي أفضل نظام للحكم	180
8. تأثير التدين على الاتجاه نحو الديمقراطية	180
9. تقييم الديمقراطية ومكانتها بين الأهداف والرهانات الكبرى للبلد	182
10. طريق الديمقراطية: نمط الانتقال المفضل	186
خلاصة الفصل الثاني	183
الفصل الثالث: المدخل المؤسساتي لتفسير عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية	**187**
المبحث الأول: العوامل المؤسساتية للانتقال الديمقراطي	187
المطلب الأول: طبيعة المؤسسات التسلطية ومسار الانتقال إلى الديمقراطية	189
المطلب الثاني: مأسسة الانتخابات والأحزاب وإرساء الديمقراطية	194
أولا: الهندسة الانتخابية	196
ثانيا: مأسسة النظام الحزبي	198
ثالثا: مأسسة الأحزاب السياسية	202
المبحث الثاني: أنماط الهياكل الدستورية والانتقال الديمقراطي	209
المطلب الأول: النظام البرلماني مقابل الرئاسي	213
المطلب الثاني: الهياكل الدستورية الأخرى والديمقراطية	220

المبحث الثالث: المؤسسات السياسية والانتقال إلى الديمقراطية في الجزائر	226
المطلب الأول: واقع الديمقراطية في الجزائر من خلال الأطر المؤسساتية والقانونية	228
أولا: الدولة والديمقراطية في الجزائر	228
ثانيا: الترتيبات الدستورية للسلطة والديمقراطية في الجزائر	232
ثالثا: الانتخابات والديمقراطية في الجزائر	236
المطلب الثاني: إصلاح المؤسسات السياسية بعد الربيع العربي وفرص الانتقال الديمقراطي في الجزائر	241
خلاصة الفصل الثالث	245
الفصل الرابع: البيئة الدولية والانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية	**248**
المبحث الأول: البعد الدولي في التنظير للانتقال الديمقراطي	248
المطلب الأول: العوامل والفواعل الدولية في عملية الانتقال الديمقراطي	249
المطلب الثاني: نظرية السلام الديمقراطي كخلفية لجهود نشر الديمقراطية	260
المبحث الثاني: المقاربة الأمريكية للدمقرطة في المنطقة العربية	264
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية	265
المطلب الثاني: نشر الديمقراطية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية	268
المطلب الثالث: السياسة الأمريكية والديمقراطية في المنطقة العربية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001	273
أولا: فترة "بوش" الإبن	273
ثانيا: فترة "أوباما"	284
المبحث الثالث: السياسة الأوروبية والغربية وقضية الديمقراطية في المنطقة العربية	289
المطلب الأول: الآليات والمبادرات الأوروبية والغربية لنشر الديمقراطية	289
المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي ودعم الديمقراطية في المنطقة العربية	292
المبحث الرابع: السياسة الأمريكية والأوروبية إزاء الديمقراطية في الجزائر	300
المطلب الأول: العلاقات الأمريكية- الجزائرية وقضية الديمقراطية	300
المطلب الثاني: السياسة الأوروبية والفرنسية والديمقراطية في الجزائر	308
خلاصة الفصل الرابع	319
الفصل الخامس: دور النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية	**323**
المبحث الأول: مفهوم النخب السياسية والتنظير النخبوي للانتقالات الديمقراطية	324
المطلب الأول: مفهوم النخب السياسية	324
المطلب الثاني: المدخل النخبوي لتفسير الانتقالات الديمقراطية	336

المطلب الثالث: نقد التفسير النخبوي: الفواعل من غير النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي	354
أولا: الجماهير	355
ثانيا: الشباب والتكنولوجيا	356
ثالثا: الحركات الاجتماعية	359
رابعا: المجتمع المدني	362
خامسا: دور الجيش	365
المبحث الثاني: النخب السياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر	370
المطلب الأول: انقسامات وصراعات النخب السياسية والانتقال الديمقراطي في الجزائر	371
أولا: الانقسام الرئيسي والصراع التاريخي بين السياسي والعسكري	371
ثانيا: رئاسة الجمهورية مركز السلطة ومحور الصراع النخبوي وإدارته	381
ثالثا: الآليات المتوارثة للسلطة في إدارة الصراع النخبوي	386
رابعا: الخلفية الأيديولوجية والثقافية للانقسام والصراع النخبوي	392
خامسا: البعد العرقي والجهوي للصراع النخبوي	409
المطلب الثاني: مواقف واتجاهات النخب السياسية الجزائرية نحو الديمقراطية	413
المطلب الثالث: معيقات وممكنات النخب الديمقراطية في السياق السياسي الجزائري	432
خلاصة الفصل الخامس	436
خاتمة	**440**
قائمة المراجع	451
فهرس الجداول	512
فهرس الأشكال	513
فهرس المحتويات	514

ملخص الدراسة:

قامت هذه الدراسة على مراجعة نظرية شاملة للأدبيات لاستخلاص أهم العوامل والمتغيرات المفسرة للانتقال الديمقراطي، والتي تشكل الإطار التحليلي الذي تعتمده بالنسبة للمنطقة العربية مركزة على الحالة الجزائرية، بحكم أنها تنطلق من افتراض أن الظاهرة التي تتناولها لا تخرج عن قاعدة التعقيد والتشابك في الظواهر الاجتماعية كما السياسية، فلا يمكن بذلك قصر تفسيرها على عامل بعينه أو على متغير دون غيره، كما تبنت طرحا آخر يتمثل في تأثير خصوصية السياق بأبعاده، فباختلاف المناطق والحقب الزمنية تتباين الحالات من حيث بروز أو زيادة أهمية بعض العوامل والفواعل، وهو ما ثبت من خلال تجارب أوروبا الشرقية، ففي غياب نظرية عامة ونهائية تضع حدا للجدل يبقى باب الاجتهاد العلمي مفتوحا أمام مراجعة التنظير وتعديله وإثرائه، وذلك على الرغم من التراكم المعرفي المعتبر والإسهامات النظرية المتشعبة في مجال علم الانتقال، والتي انطوى عليها الأدب السياسي المقارن الذي غطى حالات الموجة الثالثة في جنوب أوروبا ثم أمريكا اللاتينية وبعدها مناطق أخرى من العالم، بينما كانت المنطقة العربية على هامشه نظير حالة "الاستعصاء" أو "العجز الديمقراطي" التي توصف بها، واقتصرت الدراسات التي خصتها على استيضاح مسببات غياب الديمقراطية، قبل أن تطرأ انتفاضات الربيع العربي التي عرّضت الانطباع الأكاديمي السائد للمساءلة والتحقيق، ودفعت للبحث العلمي عن عوامل نجاحها في إنهاء حالة الاستثناء بدل الاكتفاء بتبرير هذه الأخيرة، وتندرج هذه الدراسة ضمن هذا المسعى المعرفي لتفسير عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، ولا تجد عوضا عن الاستفادة في تحليلها من الإطار النظري للحقل المتخصص في الانتقالات الديمقراطية، مع الوعي بضرورة التحلي بحس نقدي وحرص على إدراك خصوصيات السياق وانعكاساتها.

وخلصت الدراسة إلى تأكيد فرضية نقمة الريع النفطي وإعاقته للديمقراطية في البلدان العربية، مقابل ذلك توصلت إلى تفنيد الحتمية الثقافية بناء على الاتجاهات السائدة في البلدان العربية وفي الجزائر بالخصوص، وأكدت من الناحية المؤسساتية على ضرورة إرساء دولة القانون وتحقيق استقلالية المؤسسات عن أي وصاية، وذلك ضمانا للحقوق والحريات ومنعا للتعديات والتجاوزات على القواعد الديمقراطية، فالعقبة الحقيقية أمام الديمقراطية في الجزائر كما في بعض البلدان العربية لا تكمن رغم النقائص في إعادة صياغة الدساتير وتشريع القوانين بل في تطبيقها بنزاهة، وتأكد كذلك أن سياسات القوى الدولية الكبرى تجاه المنطقة العربية تتنافى مع نشر الديمقراطية، حيث تتغلب واقعية المصالح على مثالية الشعارات والخطابات والبرامج المعلنة، وتوافق الدراسة الباحثين الذين انتبهوا لأدوار الفواعل من غير النخب، وخاصة الجيش في تحديد مصير هذه الانتفاضات، ولا يخلي ذلك مسؤولية النخب السياسية المعارضة بالأخص عن قيادة الحراك الديمقراطي، رغم ما تواجهه من التضييق وما ترزح فيه من السلبيات كالتشرذم وغياب الرؤية والمشروع وافتقاد العمق الشعبي.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي، المنطقة العربية، الشروط البنيوية، النخب السياسية، الجزائر.

Study Summary:
Based on a comprehensive theoretical review of the literature, the present study aims to identify the most important factors and variables that explain democratization and constitute the adopted analytical framework for the Arab region, with a special focus on the Algerian case. The study offers an interpretation that cannot be limited to a single factor or variable due to the complexity of the phenomenon it deals with. It has also adopted another thesis related to the specificity of the context and its dimensions affect the process, as in different regions and periods, cases vary in terms of the emergence or increase in the importance of some factors and actors, which is proven through the experiences of Eastern Europe. Despite the considerable accumulation of knowledge because of divergent theoretical contributions, the field of "transitology" still lacks a general theory that could put an end to the controversy. It would be, thus, necessary to increase scientific efforts to reach more refined and appropriate theoretical tools. Comparative political literature has addressed the cases of the third wave in southern Europe, Latin America and other regions of the world while neglecting the Arab region which has been described as "intractable to democracy". Indeed, contributions on Arabic world cases were restrained to revealing the causes of the "democracy deficit", before the Arab Spring uprisings occurred, which exposed the prevailing academic impression to accountability and investigation, and prompted scientific research on the factors of its success in ending the state of exception rather than only justifying it. This study contributes to cognitive endeavours aiming at explaining the process of democratic transition in the Arab region, and to benefit from the theoretical framework of the field specialized in democratic transitions analysis, taking into account the necessity of critical thinking and the particularities of the context and its repercussions.

The study concluded by confirming the hypothesis that oil-based economies hinder the establishment of democracy in Arab countries. Instead, it revealed a refusal of cultural determinism on basis of the prevailing trends in Arab countries and Algeria in particular and emphasized institutionally the need to establish the rule of law and achieve institutional independence from any guardianship, to ensure rights and liberties and to prevent abuses of democratic rules. The real obstacle to democracy in Algeria, as in some Arab countries, does not lie, despite the shortcomings, in reformulating constitutions and making laws, but rather in implementing them impartially. It was also confirmed that the policies of major international powers towards the Arab region are incompatible with the promotion of democracy, where the realism of interests overcomes the idealism of slogans, speeches and announced programs. The study agrees with researchers who have paid attention to the roles of non-elite actors, especially the army, in determining the fate of these uprisings. This does not absolve the opposition political elites, in particular, from leading the democratic movement, despite the restrictions they face and the negative aspects they suffer, such as fragmentation, lack of vision and project, and a lack of popular depth.
Keywords: Democratization, Arab Region, Structural Conditions, Political Elites, Algeria.